



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: معذب البارع

مؤلف: سید محمد بن علی موسوی

شماره کتاب: ۱۰۳۱۰

اندازه: ۲۸/۵ × ۱۹/۵

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۹۰













خدا که درین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

خدا که درین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

درین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال

بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال



بدرین دوازده سال  
درست می نمود این کتاب را  
صدا که درین دوازده سال



۱۰۳۱

وخل فلك الاله  
ان طالع محمد الموسوي  
۱۳۹۲

مهذب

کتاب مهذب که از سید خدوید

انصاف العبد محمد موسوي  
السرور سید خدوید

قد شرفت بتمال هذا  
شهر طالع الموسوي  
اجل شرفه  
الجليل بن الملك والدين  
عبد الله بن محمد الموسوي  
يا رافد ربي العلي  
ابن علي بن محمد  
الاصفا  
لرب

امالك ابراهيم

المالك ابراهيم  
السرور سید خدوید  
السرور سید خدوید  
السرور سید خدوید  
السرور سید خدوید

۱۰۳۱

۱۹۱۵ x ۲۸  
۱۲ x ۲۰  
۲۶  
۲۷







26

فلما انزلنا من السماء ماء فلهذا  
لانقول ان كل شيء حي  
للصلوة ثم يواظب الصلوة على  
المثلية لان الوضوء للوجه  
الطهارة طهارة والرجل في  
منه انه لا يجوز  
على من يواظب على  
الصلوة واذ اقترب قد  
فعله ثم وجب له  
فعلوا وجب له  
في ليلة انما كان قد  
كان الصلوة في موقف  
وليس كل صلاة في مكان  
واحد فان بعض الصلاة  
وبعضها في مكان  
وبعضها في مكان  
وبعضها في مكان  
وبعضها في مكان  
كما ينبغي عند التقية

وَأَحْفَافُ النَّفْسِ  
وَنَفْسٌ كَلْبَةٌ فِي مَقْلَبٍ  
وَنَفْسٌ كَلْبَةٌ فِي مَقْلَبٍ  
وَنَفْسٌ كَلْبَةٌ فِي مَقْلَبٍ  
وَنَفْسٌ كَلْبَةٌ فِي مَقْلَبٍ  
وَنَفْسٌ كَلْبَةٌ فِي مَقْلَبٍ















ان کا نام

وسوان النجاسة منقوضه المقدرة فان زال السعير والارض حتى يزول وان لم يكن منقوضا المقدرة  
اجمع فان قدر تراوح عليها البرزخ جاري يربو وما احتيازي ادر بين الخامس والسادس السعير والارض  
المقدرة ان كان السعير قد زال وان لم يكن لها مقدار وتقدر استيعاب ما بهما من حتى يثبت ويختار  
المص في السعير وفي السعير على الاول بان المقدرة يجب ان لا يكون لها مقدار وان لم يغير الماء في السعير لا يسقط مقدار السعير  
زواله حتى يثبت الماء فيجب المقدرة ان لا يصلح عدم التداخل ولا يتصل بظاهر الروايات الموجبة للمقدرة  
والسعير الثاني فلا يصح حكمها وعلى الثاني بان تغير الماء يدل على غلبة النجاسة عليه وهو كما في قوة  
الظهور فلا يطهر باخراج بعضه فيجوز نزع انكاد ما رواه معوية عن ابي عبد الله عن قال اتيت غسل الثوب  
واعيد الصلوة ونزعت الثوب مع تعذره بزر حتى يطهر ما رواه بن بزر عن الرضا وعم ماء البرطاس  
لا يفسده شي الا ان تغير ماء طعمه فيزج حتى يذهب الطعم ويرط طعمه لان له مادة وروي سماعه عن ابي عبد الله  
قال ان اتيت حتى يوجب ربح الثوب في المأزق حتى يذهب الثوب في الماء واعلم ان قوله ولو غير النجاسة ماء  
نزع يريده النجاسة الغير المنقوض المقدرة فيجب نزع جميع الماء قوله ولو غلبته يريده لو كانت منقوضه المقدرة  
فالاولى حتى يزول السعير ويتوفي المقدرة ولم يبين حكمه منقوضا اذا غلبت في الدافع بل يبين في المقص  
والثاني فاصب السعير النزع حتى يطهر الماء وفي السعير اوجبه بزر قال طاب راءه ولا يحس  
البشر بالبالوعة وان تقاربنا اي اخره اقولا المقدرة المذمومة الباعده ذكر المشهور بين الاصحاب  
وذلك بوجه الى الباعده سبع اذ كانت البرزخ فوق البالوعة وكانت الارض صلبة مع الصلابة في  
ذراعها وهذا مسأله سبع لان امتداد البرزخ والبالوعة اما ان يكون في جهة الشمال والجنوب او في جهة  
والعرب القسم الاول ان يكون الارض صلبة فالبا بعد مجئ مطلقا الى ان يكون رطوبة ونبات في  
الارض والبرزخ في جهة الشمال فالبا بعد مجئ الثالث العكس اعني كون البرزخ في جهة الجنوب والارض في  
توابعها فانه في البرزخ فاصب في الباعده سبع الرابع ان لا يتساوى القروان بان كان في  
البالوعة اعلا بان يكون نزولها مثلاً فانه ونزول البرزخ فاصب في الباعده سبع الخامس العكس بان  
قرار البرزخ اعلا وقرار البالوعة اسفل بان يكون الماء في البرزخ فاصب في الباعده سبع السادس ان يكون  
ان يكون امتداد النجاسة بين الشرق والغرب ومسألة اربع الاول ان يكون الارض صلبة فالبا بعد مجئ مطلقا الى  
ان يكون رطوبة وتبعد القروان اي ينتزع ماء البرزخ قرار ماء البالوعة فالبا بعد سبع الثالث ان يكون  
البالوعة اعلا فالبا بعد سبع الرابع العكس بان يكون قرار ماء البرزخ قرار البالوعة فالبا بعد مجئ  
فان قطع القسم الاول واحدة وهو اعتدال القروان مع رطوبة الارض وكون البرزخ في جهة الشمال  
فان علم ذلك فانه في خصوص هذا الكتاب مسأله الاولى لو جفت البرزخ تسقط النزع لتعلقه بما الذي  
والعايد فيكون على اصل الطهارة الثاني لوجوب البرزخ اما بالجار لم يظهر ان الحكم متعلق بالنزع ولم يحصل

مرج التّراوح  
واحدة

الأول مسائل خمسة

عند الثاني كون الخبز والخبز  
صاويان بل في الخبز واثنان  
جعيان بل في الخبز واثنان  
عند الثاني كون الخبز والخبز

وبالجملة قال العلامة وفي اثره احدث السطوح قولان وكذا اودع على انث ساكن او التي عليها كره في الاقوي وتفيد الصلابة  
والخصوص بالترحم لان ذلك هو الغلب في الغالب ان يكون في البيت وتحت السقف وضيق النيران ويجوز ان يكون والا  
تصال بالباري ويجوز وجود العيش في كل وقت والترح اسهل وعند المص لا يطرأ بالترحم وقد اختلف لا يجزى منها بل  
بالتيقن من ماء الترح المعجم يتقرب الاحتراز الرابع هل يغسل الدلو بعد الترح قال المص لا بد لانه لو كان يجازى بركبته  
المشع ولان الاستحباب في الترح بدل عليه ولا واجب بخاتمة ماء البير عند الزيادة عليه قبل غسلها والمعلوم في الترح خلا  
ومعنى قوله الاستحباب في الترح بدل على اشارة الى ما ورد في الترح المستحب في قوله ثم تدن في الاربعين وحمل الثلثين  
على الاجزاء والاربعين على الاستحباب فلو صب على الدلو بعد الترح لكان بعد الثلثين منجيا للماء وبلافاة الدلو قبل  
غسلها فيكون الزيادة والاستعمال بعد الخاتمة اي لا فعله مستحبا يذلل في الخامس يطر عند مفاصلة اخر الدلاء لوجه الماء  
لان الطهارة الترح وقد حصل عند مفاصلة الماء فلا اثر في خروج الدلو من البير السادس المستطوع البير المستطوع  
النساء والبيان في الزواج قال المص ان اعتبرنا القوم اجزا وان اعتبرنا الرجال لم يجز وقطع الشهيد في الذكر بطلان اجزاء  
وكذا العلامة في التذكرة ان من لم يترحم اثنان متواليين قال المص في رد اشبهه لا يجزى واستقر بطلان الاجزاء  
المستطوع لما عرفت انه عظيم شمس العدد لم يجز لان تكرار الاستغفار واضطراب الاربعين وبما كان له مدخل في النظر يتقرب  
الماء واستعمال الخاتمة الشايبة وضارة المص لان الحكم تعلقت بالعدد ولا يلزم حصولها مع عدمه واستقر العلامة  
في القواعد الاجزاء في الترح بعد العاشرة لا يجب غسل الدلو قبل الترح الا ان يجزى بملاقاة خارج الحادى عشر  
يجزى سمي اليوم وان قصر ولا يجب تحريك الطول يجوز لهم الصلوة جماعة والجماعة في الاكل لانها متشبهين عرفنا  
بالحاشى داخل في قسم البير لشمول اللفظ له ويسمي الوطواط اي كذا حكم البير به المواضع المستقبلة  
حكمها حكم البير لو اختلف الطهارة الاصحاب في تحديق اليوم فقال المص في اول النهر راي اخره وقال ابن بابويه والريضي  
من غداة الى الليل وقال الشيخ من الغداة الى العشي قال المص ومعنا في هذه الالفاظ متعارفة فيكون الترح في طواع العجماني  
يجزى بطلان حوط لانه باي على الاقاليم بن قال القصر شفي شارح كتاب النهاية كل طاهر في حال صفه ينزله له دلو واحد كالترح  
لا يشاء المستطوع البير عدم الفرق بين الصغير والكبير وقال الوازدي بشرط ان يكون صغيرا بطر الذي يجب له دلو مأكلا اي اجزاء  
عن الحاشى فانه نجس والكبر ممنوع ولا شاهد له على الضوري يح لو صب له الاول في البير او الاوسط لم يجب في العدد ولو طلبت  
الايف قال العلامة الا قرب بالبعد فيه لقان زاد المص في البير في الذكر في بي الاول والايف لا يصل بطلان  
معين الدلو في الترح المودود ون المزيل للبعر حيث لا يقدرا وكذا واستغنا عنه وكذا لا يغير الترح فيغير  
النساء والبيان في الزواج ليلوا وان كان ولحد اضعيف لا المقصود وهو زوال البير استغنى اعلم ان ماء  
البير قد امتاز في غيره في المياه بخاتمتين الاول انه لا يغير في القلة والكثرة عند الغرقتين الثاني انه عند الحكم بخاتمة  
بطر لا يتعليل منه وبغيره بالكثير عليه قال طاب ثراه وفي طهارة محل الخشب به قولان اصحهما المنع اقول  
ذهب المص في شرح الرسالة الى جواز ازالة الخاتمة البير المستطوع الطهارة بالماء ومثل قال العبد في المسائل الحكمية وضع عليه

وینے غائب

عادتو

منجھ

ترجمہ  
فی التذکرۃ

ويعتدل حكم الكثير وهو  
اقوى فلا ينجس ما لم يتغير  
للقطع بانقصاله فهو كالجزء من

في التَّحْيِيرِ



واكثر اصحابنا واختاره النعمان والعلامة لا رواه الحسين بن ابي العلاء وسحق عن ابي عبد الله ع في البول يصيب الجسد قال يصيب على الماء مرتين  
وروي الحلبي عن علي بن ابي بصير قال يصيب على الماء فلو جاز انزاله بغير الماء وكان السقيفة يقيها لما فيه من الحج اجتمع السيد بار  
ويصح الصادق ع في البول اذا عرف مكانه فاعسله ولا فاعسل في البول فذكر العسل ولم يذكر الماء ثم الاصل جواز انزاله بكل شيء  
للمعنى فجب عند الامر بالطلاق جوده تمسكا بالاصل ثم الغرض انزاله عن النجاسة شيئا بعد ذلك ما رواه حكم بن حكيم العمري عن الصادق  
ع قلت لا ايبس الماء وقد اصاب يدي البول فامسح بها في الماء والرباب ثم تعرف بيدي فامسح وجهي او بعض جسدي ايبس  
قال لا بأس وعنه عيات بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يغسل الدم بالباطق فذكره والمرب قوله انفس  
على الغسل فلو انكفي في دلالة على الماء العذوق عند الاطلاق قوله الاصل جواز انزاله فلو انكفي كان الحق ان يمنع فلما  
منع الشارع في الدخول في الصلاة توقف الدخول على اذنه واما حكمه بن حكيم فانه مطلق لان البول لا يزيله عن الجسد بالتراب  
بالانفاق واما عن عيات فمروى لان عيات في ضعف الرواية فلا يعمل على ما ينقذه ولو صحت نزلت على جملته الاستعا  
في غسل الباطق لا ينظر المحل به منعوا فان جواز غسله لا يقتضي طهارة المحل ولم ينفذ في ذلك البحث ليس لا ينفذ قال طاب  
مشاكة وما يرفع به الحدث الاكبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا فلو ان المروي المنع اقول المنع من هذا المشي  
والفقيهين واختاره المصنفان ان الانسان مكلف بالطهارة التي تقتضي طهارة القطوع على استقامة الصلوة باستعماله والتعل  
في غسل الجنب لا يكتفي بذلك لا يكتفي بذلك ولا يخرج باستعماله عن العدة ولا معنى لعدم الاجل الا ذكره المحل في مذهبه الرضا ع في  
وهو اختيار العلامة في كبره اختياره بان ماء مطلق طاهر في كل شيء لا ينجس عليه السلام الماء يطهر ولا يطهر عن  
الطهارة على مطلق الماء والحقيقة ثابتة هنا وكل في الزرعين روايات تنسبها لغيرها خفف الاطالة  
فرع لو بلغ المحل كرا في مرات قطع السج في المسبوبات والامنع وتردد في الخلاف ومنع من المحل ان يشو  
المنع معلوم شرعا فيقف ارتفاعه على وجود دلالة وقار العلامة في المنتهي عقائد المسبوبات قاله والذلي اختاره  
توفي على المنع زوال المنع هنا لان بلوغ الكبرية هو جسد لعدم انفعال الماء في الملاقاة وما ذكره الا لعدوته فليفت بمقت  
انفعاله عن ارتفاع الحدث الذي لو كان نجاسة لكانه قد برئت ولا لولا غسلا في كرا لا ينجس انفعاله فلو كان  
سنة اعترض على نفسه بان يرد عليه مثل ذلك في غسل النجاسة العينية لا ينجس عنه فقال لا ينجس في كرا لا ينجس في كرا لا ينجس  
النجاسة العينية لا ينجس لانها حلت بعد الروا لا ارتفاع قوة الطهارة بخلاف المستأجر وحاله  
الفرق بين الصورين فان في النجاسة يرتفع قوة الطهارة وفي الشرايع يرتفع الطهارة بطهارة بآية  
بالاجماع سببه المراد بالحدث الاكبر جها بعد غسل الاموات لنجاسة الماء العسل فلو ان الملت وابن  
ادريس لم يشاؤا قال بطهارة الجميع وهو ضعيف قال طاب ثراه وفي ما يزيل به الحدث اذا  
لم يغيره النجاسة فلو ان اصحابها استعملوا الاستحباب اقول البحث هنا يقع في مقامين الاول في الفعل  
في نظير الشباب وغيرها وفيه للاصحاب اربعة اقوال الاول حكم المنفصل عن العضو حكم المحل بعد الغسل  
فيكون طاهرا سواء كان في الفل او في النجاسة او في اليد والشيخ في باب نظير الشباب في المط

طهارة قبل

صورة

علام

او الثالثة

اصح السيداني

النجاسة

اصح السيداني ما لو حلت نجاسة الماء القليل الوارد على النجاسة لا ينجس ان الشوب لا يطهر الماء بايد اكل الماء عليه  
والا ينجس بايد اكله لانه نجاسة بالآية والرواية فاللزم منه بيان الملازمة ان الملاقي للشوب ماء قليل فلو نجس حال الملازمة ثم  
يطهر المحل لان النجاسة لا يطهر غيره وهو اختيار ابن ادریس ومذهب الحسن بن ابي عبيد واجب بانما حكم بغير الشوب النجاسة الماء  
بعد انفصاله عن المحل وتفرق بين التصل والمنفصل للزوم ما لا يقتضي نجاسة دون المنفصل ولما رواه عبد بن  
سنان عن ابي عبد الله ع قال الماء الذي يغسل به الشوب او يغسل به عن النجاسة لا ينجس من المنفصل ولما رواه عبد بن  
عن المحل حكمه بعد الغسل بغيره من طهارة المنفصل في الثانية دون الاولى فيما يغسل مرتين وهو اختيار الشيخ في  
الخلاف الثالث حكم المنفصل حكم المحل في الخلاف قوله اخر انه لا يغسل الشوب ولا الجسد بما  
يفصل به الوضوء ولان ادریس يقول بنجاسة الاولى في الوضوء دون الثانية والثالثة او يلزم من نجاسة المنفصل  
ولو زادت المرة عن الواجب وهو اختيار المصنف والعلامة وفي المحققين وضوان اسما عليهم حكم المنفصل عنه  
المحل حكمه قبل الغسل بغيره من طهارة المنفصل اذا كان قد ورد على محل حكمه بطهارة فان كان المحل  
مما يغسل مرتين كالبول لطهارة المنفصل في الثالثة وان كان ثلثا كالجرح حكمه بطهارة الرابعة وسبعا كالجرح  
طهر في الثامنة وهو اختيار السيد في دروسه وهو حسن لما فيه من الجمع ودفع العسر فرجع هل يكفي التمسك  
في الغسلات او بشرط الانفصال الاقرب الاول لحصول المقصود وذهب ابن الجدي الى الثاني وقال العلامة  
في منتهى الطلب ان كالمغسل مما يغسله في الغسل كالتوب لانه لا ينجس من الانفصال وان لم ينجس  
الغسل كالجسد والخشب لم ينجس من الانفصال وهو المعتمد لانه لا ينجس من الانفصال وان لم ينجس  
الغسل وهو العسل المتعلق بالنجاسة المعبرة وهو كذا او شراعه عند حصول الطهارة في الجسد  
واسقط فيما خفت نجاسة كبول الرضيع المتنام الثاني ماء الاستحباب قال الرضا ع في الصباغ لا بأس بان ينجس من  
هال الاستحباب على الشوب والبدن وهو جرح في العفو ولينجس في الطهارة وقال النجاشي في طهارة ويد  
عليه رواية الاصول عن ابي عبد الله ع قال قلت اخبرني في الخلا واسنجي بالآاء فيقع ثوب في ذلك الماء الذي  
استنجت به فقال لا بأس وما رواه عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يقع ثوبه في  
الماء الذي استنجاه به انجس ذلك ثوبه فقال لا بأس واختاره المصنف في الزايع وظاهر المعبر كالبس  
قال عند ما ورد الحديث لان التمسك به عسر فيخرج العفو دفعا للعدو تظهر الفائدة في جواز استعماله في  
الطهارة لواز النجاسة ويجوز على الثاني دون الاول واستقر السيد الاول اختياره طالعين البراءة بغيره  
في البحث انما هو على تقدير عدم تيقن النجاسة وعدم ملاقاته بالنجاسة غير الغايط في خارج كالدخول على عرض  
نجاسة او من داخل كالدخول في القعدة بغير لزوم او زينة فانه يجب ويتوي في ما يغسل  
والبول لا يطلق على كل منهما لفظ الاستحباب قال السيد في الذكرى ولا فرق بين المتقدي وعرة  
للوجه في طاب ثراه وفي سورة ما لا يؤكل لحمه قولان وكذا في سورة السج وكذا ما اكل الحيف مع  
ضيق موضع الملازمة من عبيد النجاسة اقول السور بالحق ماء قليل فضل من شرب حيوان فهو يذيع

النجاسة

سواء كان في المدة الاولى او الثانية

وهو مختار الشهيد واختاره الشهيد للفساد



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة وحجرا  
وهدى به السالكين الى صراط مستقيم

سورة التوبة

الثالث

المشقة

المشقة

استقبالها

وذكر الجليل فان كان نجسا كالكلب واخويه فهو نجس وان كان طاهرا فهو طاهر وهو المختار للمصنف العلامة وعلم  
الهدى وهو واحد الاقوال وهما سائر الاوي ما يوجب كل طه في السجود على نجاسة الاما كان في الطين  
او في صلب البراءة والنجاسة في العزلة كالتجارة واختاره ابن ادریس الثاني السجود وبجاسته قال في  
الحل في الجلال نجاسة قال في السجود ومودع هربني الجيد فيها التمسك ما كل الجيف مع خلوصه  
الطاقة وبجاسته قال في السجود والنهاية اما الادبي فالسكون اطهار وان اختلفوا في الاراء والمذهب عند الخراج والعلامة  
والنواصب وقال في السجود نجاسة الجبهة والنجاسة وهو حصى قال المصنف في العزلة وخرج بعض المتأخرين اشادة الى ابن  
ادريس بجاسته لم يعتقد الحق عند المستضعف وهو غلط تنبيه لو اكلت الحرة فاة ثم شربته الماء في المال وليس  
عليها اثر ولم يتنجس وان لم يقب عمن العين وكذا سائر الجيف مات فانه يكفي في الحكم بطلانه زوال عين النجاسة عنها  
قال طاب ثراه وفي نجاسة الماء بالابدركه الطرف من الموضع لان احوطها النجاسة قوله قال الشيخ في السجود ان ما لا يدركه  
الطرف من الدم مثله فوسا البراءة وقع في الماء القليل لا ينجسه لصحيحة علي بن جعفر عن ابيه موسى عن قال سائلة عن رجل  
امتنع فاضار الدم قطعاً فاصاب اناه هل يصح الوضوء منه فقال ان لم يكن في شي من يمين في الماء فلا بأس وان كان شياً شياً فلا  
ضمانه ولا في الخمر من الشقة وقال ابن ادریس بجاسته اختيار العلامة واجاب عن الرواية بعدم دلالتها على موضع النزاع  
لتنجسها اصابة الدم انا ولا يبر من اصابة الماء وهذا شرط على السلام الاستبانة وعارضها العلامة برواية علي بن جعفر عن ابيه عليه  
السلام قال سائلة عن رجل رجع وهو يتوضأ فقطر قطرة في اياه هل يصح الوضوء قال لا يمنع كون الشقة المذكورة  
مسقطاً للتكليف بالانزال وان اعتبر مطلقاً لم تنفع كثرة التكليف الوكأن الثاني في الطهارة المائية قال طاب ثراه  
وفي مس باطن الاحليل وباطن المدبر قولان اظهرهما انه لا ينقض اقول هذا مذموب النجاسة واختاره المصنف والعلامة في  
وقال الصدوق وابو علي انه ناقض اصح الاولون بروايات منها صحيحة ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد  
قال ليس في الذي والشهوة ولا في الاعطاء ولا في العتلة ولا في مس الزرع ولا في المضاجعة وضوء ولا يغسل من الثوب  
ولا المجد اجتمع الاضرون بارواه عما بن موسى عن ابي عبد الله عن قال سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال  
تفرض وضوء وان مس باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء وان كان في الصلوة وتوضأ ويعيد الصلوة وان  
اعاد الصلوة الوضوء واجب بغير السند ومع قوله عليه السلام على الاستنجاب او خرج شئ من النواضير على يديه قال طاب  
ثراه ويجزم استقبال القبلة واستدبارها ولو كان في الابنية لا قول لا صحاب اربعة اقول الاول وجوب  
الاستنجاب لا استدبار مطلقاً قال الشيخ وبه قال السيد وابن ادریس والقاضي والمصنف والعلامة الثاني  
الاستنجاب مطلقاً قال ابو علي الثالث التوسيم في السجاري والفتلات والرضعة في الابنية قال سائر الرابع الكراهية  
في السجاري والابا في الابنية قال العبد اصحوا الاولون بانها على التعظيم وجوب استقبالها في الصلوة في كتاب  
سجود تريم في الحديث ولان فيها تعظيم لشعائر الله ولارواه الشيخ عن عبيد بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده

عن علي

لفظ

عن علي بن عم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا دخلت الخرج فلا تستقبل القبلة ولا تشد برها ولكن  
شرفاً او غروباً والنهي دلالة التحريم اصح سائر رواه محمد بن اسحاق عن قال دخلت داراً الحسن  
الرضاء وفي منزله كيف يستقبل القبلة ولا حاجة الى الجواب عدم دلالة الخبر على جليبه مع لجواز استقبال  
الملك البية على هذه الحالة وجب له او اخراجه عند جلوسه عليه والاصل مخالفة لا يبر قال المصنف وقالوا  
على الاستنجاب لان التحريم مأخوذ في اطلاق الالفاظ المأخوذ للمصنف على عين المسئلة وكل حكم مستفاد  
منه حكم عام او مطلق او في الاستنجاب لا يبر لان منه في النكاح باطناً فلا خذ بما يطابق ظاهر  
المفهوم استنبه باصولنا فكل موضع يقول فيه الاستنجاب فاما في الاستنجاب المعني قال طاب ثراه ولو  
نكس فقولان استنبه انه لا يجزي اقول هذا مذموب الشيخ واي علي وابن حزة وسائر وقال المصنف  
انه مكره واختره ابن ادریس اصح الاولون يصح زرارة ابن اعين قال صكنا ابو جعفر عن وضوء رسول  
الله ص قد غاب بعد من ماء فادخل يده اليمنى فاخذ كفها من ماء فاسد لها على وجهه الحديث وبيان الواجب  
واجباً يقول ص وقد غاب وضوءه هذا وضوء لا يقبل الصلوة الابرار في مثل اصح اليد بارواه حماد ابن  
عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله عن قال لا بأس من مسح الوضوء قبله ومدبراً والجواب حكم على مسح الرأس والوجه  
جليبي لانه المتأدرا في الغرض عند اطلاق لفظ المسح قال طاب ثراه وقيل اقله ثلاثة اصابع اقول  
الاخر اذ ذهب الشيخ في الكراهية وبه قال القديان الحسن وابي علي وسائر والتقي وابن ادریس وقال في النكاح  
لا يجوز اقله ثلث اصابع ومخوذة مع الاختيار فان خاف البرد في كشف الرأس اجزا مقدار اصبع واحد وخرج  
الاولون بارواه الشيخ في الصحيح عن زرارة وبكير بن اعين عن ابي جعفر عن انه قال في المسح مسح على النعلين  
ولا تدخل يدك تحت المزك فاذا مسح بشئ من رأسك او يمينك فدهك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع  
فقد اجزأك اصح المانع بارواه احمد بن محمد بن ابي ذر في الصحيح عن ابي الحسن الرضا قال مسح  
عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على الاصابع فدهك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع فدهك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع  
ان رجلاً قال يا صبيح بن محبوب قال لا يكتفي والجواب حكم على الاستنجاب قال طاب ثراه ولا يستقبل قال  
قال سببه الكراهية اقول لا كراهية قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وبالجملة قال السيد وابن حزة وهو  
طاهر الصدوق والشيخ في الخلاف اصح الاولون بان يصدق عليه الاستنجاب في الاثر بالمسح وبارواه الشيخ  
في الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عن قال لا بأس من مسح الوضوء قبله ومدبراً واصح الاضرون بان يستقبل  
الشعر فيكون هنئاً والجواب النجاسة لا استقبال شعر اليد من وجه الرأس عليه قياس قال طاب ثراه ومنه  
داه به السلس يصلي كذا كره قبل يتوضأ للصلاة وهو حسن وكذا المبطون ولو جاءه الحدث في  
الصلوة توضأ وتبنا اقول هنا سلسلان الاول سلس وفي ثلثة اقول الاول وجوب الجمع بين الصلوات  
كثرة بوضوء واحد وهو اختيار الشيخ في السجود الثاني جده لعله في بعضه اختاره في الخلاف واستحب

هذا

من اصابعهم

الرجل عليه



المص وهو اختيار العلامة في كونه لقوله اذا قمتم الي الصلوة فاعلموا وهو عام خرج من لاحدث عليه فيمنه الباني  
على العموم ولا زاحوا اصطاح الشيخ باصالة البراة الذمة وحمل على المتخاضه قياس الثالث الجمع بين الصلوة من  
بوضوء واحد ومواضيا والعلامة في منتهى المطلب ومستنده ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حمزة بن عيسى الصادق  
انه قال اذا كان الرجل يغسل يده في الماء اذ كان حين الصلوة اتخذ كسبا وجعل فيه قطنا ثم علم عليه وادخل ذكره فيه ثم  
صلى ركعتين في كل ركعة وضوء يوحى الظن ويجعل العين باذان وفاتنين ويوحى الغضب باذان و  
منين ويفعل ذلك في البصر ويوشع بجواز الجمع بين الظن والعصر خاصة دون باقي الصلوة الثانية المبطل الذي به البطلان  
وهو الدرب قال المص في العبرة فهو يفعل كذا السلي من تجديد الوضوء لكل صلوة لان الغاية حدثت من السلي لا يتبع مع  
الا الصلوة الواحدة لكان الضرورة اما لو لم يكن الصلوة منقطع ثم فجاء الحدث مستمر تظهر مني لا التخلي متعذر ولو استأنف  
الصلوة مع وجوده لم يظهر فائدة فلا استمرار في ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال صاحب بطن الغا  
يوضا ثم يرجع في صلوة فيتم باقي وقال العلامة في المختلف ان في الحدث وهو في الصلوة قال بعض علاننا يظهر في صلوة وعن  
الفضل بن يسار قال قلت للباقر ع اكون في الصلوة فاجد غشا في بطني واذي او رايانا فنار ان يفر ثم نوضا واني على ما مضى في  
صلواتي ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم ع قال الباقر ع قال صاحب بطن الغا يوضا ثم يرجع في صلوة فيتم باقي وقال العلامة في المختلف ان في الحدث وهو في الصلوة قال بعض علاننا يظهر في صلوة وعن  
الصلوة بالكلية متعذ فان نكثت ناسيا فلا شيء عليك او لم يكن في تكلم في الصلوة ناسيا فالت وان قلت همه عن العلة قال  
وان قلت همه عن العلة والوجه عندني ان عذره ان كان دائما لا ينقطع فانه ينبغي على صلوة في غير تجديد وضوء كصاحب السلس  
وان كان يتكلم في خطفه بعد اذان الصلوة فانه يتكلم شيئا ف الصلوة ويدل على التفصيل ان الحديث المذكور لو نقص  
الطهارة لمبطل الصلوة لان شرط صحة الصلوة استمرار الطهارة واماع الفكاك في التحفظ فانه يجب الاستيفاء لانه في فعل الصلوة  
كلما بطهارة فوجب عليه بان يمتن منه كما كلف ابن ادريس وذهب في الخلاف الى الترخيم به قال الصدوق والفق في اختياره المص  
والعلامة يصح المحكي في الجوزون بالاصل فانه لا يباح وباصالة برات الذمة وجوب الظاهر للس واصح المانفوعة بقوله  
في لا يمتن الظهرون ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال عني قرأت في المصحف وهو على غرضه في الصلوة قال باس ولا يمتن  
الكتاب وفي معناها كثير فمع هل يخص السوسيا طي الكف ام هو اسم للملافة الاول والآخر وبالثاني قال المص في باب  
المغفرة يتفرع على ذكر ما لو من الحدث واجب بظواهر الكف او الزند او الوجه واللسان فانه يمتن على الثاني دون الاول اما لو  
اغشلت الجنب وفي فيه وهم عليه اسم انه حازه يصح غسل اما على الاول فظاهر وعلي الثاني فلو صرح النبي بغير الغسل لعدم المنا  
باني الغسل والابتلاء بل يمتن بانيه في فيه قال طاب ثراه ولذا في دبر المرأة على اللبنة اقول روي ابن بابويه في كتابه عدم  
اجاب الغسل وهو اختيار الشيخ في النهاية ولا سبقا والظاهر من كلام سلا روق قال المص في باب وجوب ومواضيا الشيخ في  
المسبوط واختاره العلامة اصح الاولون بارواه احمد بن محمد بن عيسى عني ابي عبد الله ع فلا يمتن اذا اتي الرجل المرأة في  
دبرها فلم ينزل فلا يغسل عليها وان نزل فعليه الغسل ولا يغسل عليها ولان الاصل برأة الذمة اصح الاخرين بقوله ثم اولا من النساء  
وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم ع احدثها عليها السلام فارسلتني في الغسل على الرجل والمرأة فقال اذا وضوء

البول

في الرجل يخرج البول اذا كان في الصلوة

في الرجل يخرج البول اذا كان في الصلوة

الغسل

الغسل وما رواه عن حمزة بن عيسى عني احدثها عليها السلام فارسلت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي اهل بيته خلفها قال هو احد المائتين في الغسل  
واجاب عن حمزة الاولين بان الايمان في الدبر يخرج من غيبوبة الخشفة وعدها فغسل على العدم لصحة تناول اللبنة جباين  
الا والبراة معارضة بالادلة والاحتياط قال طاب ثراه الغسل بوطي الغلام تردد وجزم علم الهدى بالوجوب  
اقول في المص الى عدم وجوب الغسل مع الاحتياط ما لم ينزل وقال علم الهدى بالوجوب محتجا بان كل من كان في حاله قال با  
لغسل في مثل المرأة دبرا قاله في دبر الغلام والي الان لم يحقق ما ادعاه فلا وى التمكن فيه بالاصل هذا  
اخر كلامه في العبرة وقال العلامة في المختلف بخلاف في دبر المرأة والحق فيه وجوب الغسل لوجوه الاول انكرا على ع على  
المصاحبة في فانه يوجب متابعة الغسل للمجد والمجد هنا بانه فرب الغسل الثاني انه لو لم يفرغ في دبره مشهي  
طبا فيجب الغسل كدبر المرأة وقبلها الثالث الاجماع المركب فان كل قائل بوجوبه في دبر المرأة قائل بوجوبه في دبر  
الغلام قال الشيخ رحمه الله اذا اوجب ذكره في دبر المرأة والغلام فلا محالة في دبرها فانه لا يمتن في الغسل ولا في الغسل لا يجب  
عليها والغسل في في فصل الجنباته وهذا يدل على عدم اعتداده بخلاف المص قال طاب ثراه ووضع شيء فيها على  
الاطم اقول الله وعند اصحابنا تحريم الاستيطان في المأجد ووضع شيء فيها للجنب المألفي وقارسلار انها  
مكروهان واختار المص الاول لقوله واجبا الاعاري سبل حتى يقتلوا والمراد موضع الصلوة لتحقيق مع العبود  
والقربان ولحسنه جميل قال سالت ابا عبد الله ع عن الجنب في المأجد قال لا ولكن يفرغها كلها الا السجدة  
الحرام ومسجد الرسو صم والروفي الصحيح عن محمد بن ابي سنان فارسلت ابا عبد الله ع عن الجنب في المألفي تيا لان  
في المسجد الساع يكون فيه فانه لا يمتن في المألفي انما اجتمع سلا روق بان الاصل عدم التحريم على الكراهة والاحتياط  
النهي يدل على التحريم كباين في موضعه قال طاب ثراه ولو احدث في اشياء غسلة فغسله قاله اقول لا  
والوضوء اقول ان احدث الانسان في اشياء غسلة فان كان غير الجنباته لم يفت فان كان قد قدم وضوءه اعاده  
بعد الغسل وان لم يكن قد تم لم يكن لحصول الحدث في الاشياء اثر اذ لا بد من الوضوء مع هذا الغسل وان كان غل الجنباته  
فلا محالة في ثلثه اقول الاول الاعادة في راس قال الصدوق فان والشيخ في المسبوط واختاره العلامة في كونه لان  
الحدث الاضواء قضى للطهارة رجما لها فلا يباحها اوي واذا انقضى فافعل وجب عليه اعادة الغسل لا يجب  
لا يرتفع حكم جنباته بغسل بعض اعضاءه الثاني عظم تمام الغسل ولا شيء عليه قال القاضي وابن ادريس لان الحدث الا  
صغر لا يوجب كمال الغسل اجما فلا معنى لا يجاب الاعادة الثالث يمتن على وضوءه قال الرضوي واختاره المص لان الحدث  
الاخر لو حصل بعد كمال الطهارة اوجب الوضوء فكذا في اشياءها فلا تجب الاعادة واجاب العلامة عن الاول بان  
اجاب الاعادة ليس باعتبار الحدث الاضواء بل الجنباته الباقي قبل كمال الغسل وعن الثاني بالزوق بان الاضواء ان  
لمع الاكبر المحقق قبل كمال الغسل بخلاف ما اذا ارتفع حدث الجنباته فان الاضواء تقتضي وجوب الطهارة الصوري  
فاقتضى الحال بمن حصوله بعد كمال الطهارة وقيل قال طاب ثراه ويجوز غسل الجنباته عن الوضوء وفي غيره  
تردد اظهر انه لا يجزي اقول ذهب المص في الغسل بحري عن الوضوء ولو كان غسلا عند با كغسل الجنبات لما

تبيين

وفي وجوبه

الغسل في دبر

الاحتياط

الجنبات







تفصيل

الصالح قال قلت لابي عبد الله ان ادم ولدي تربي الدم في حامل كيف يصح قال اذا رأت الحامل بعد ما عوفي عن يومئذ الوقت الذي  
كانت ترى الدم فيه الشهر الذي كانت تعتد فيه فان ذلك ليس به الرحم ولا في المثلث فمتوضأ وتغتسل بركبتيك وتغسل رجليك  
الوقت الذي كانت فيه تغتسل وفيه هو الحيض فمتوضأ بركبتيك وتغسل رجليك وتغسل وجهك وان لم ينقطع الا بعد  
مضي الايام التي تربي فيها الدم يوم او يومين فمتوضأ وتغتسل وتغسل رجليك وتغسل وجهك وهذه هي الرواية حسنة وفيها  
تفصيل شديد النظر وظاهر هذا الكلام بطلان اختياره في هذه المسألة والذهب في النهاية وصاحبها في راجع ذهب  
اليه في الخلاف وهو كونه حائضا انما قبل استئناسه بالحمل واستحاضته انما بعدها قال طاب ثراه ولو كان ثلثون في حلة غير  
فوقان للمروي ان بعض اقول قال الشيخ في النهاية وصاحبها في عدم اشتراط الوضوء في الشهر في الجمل بالاشراط  
قواه في المسبوط وهذا هو الصحيح والركن في رواية ابن ادرس واختاره المصنف العلامة ابي الشيخ برواية  
عن بعض رجاله الصادق ع اجمع الاخرين بان الدم منقبض النخل بالعبادة فلا يقطع الا مع سبق التيقن ليس لان التيقن  
حكم شرعي يوقف على موثر الشرع ولم يثبت في التفرق وقاية الشيخ مرسلا فلا تعلل ما قلناه من حكم الاصل وهو عدم الحيض مع حظر ترك  
العبادة الميقن بنخل الدم قال طاب ثراه رجعت في المضطربة الى الروايات وهي سنة في كل شهر او سبعة او ثلثة  
كل شهر وعنه في اخرها اقول الحق هنا في معانيه الا انه في المبتداه وفيها اقول الاول قوله الشيخ في السبع ان البقرة  
ابعد تجاوز الدم العزرة فخرج الى الغيرة فان فقهه في الهاهنا فان فقهه في الهاهنا في السن فان فقهه في السن  
الصلوة والصوم في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الثاني عر او في كل شهر سبع ايام لان في ذلك روايتان لا ترجح لصحة احداهما على الاخرى لثاني  
قال في موضع اخر في السبع ايام ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام  
ولم يكن ثلثة ايام واستمر فخرج الى عاده ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
كل شهر فلتترك الصلوة والصوم في سبعة ايام وتغسل وتضم وتضم حتى تعلم حالها وتستقر على حاله وقد روي بها  
تترك الصلوة والصوم في الشهر الاول عر او ايام وتغسل وتضم وتضم حتى تعلم حالها وتستقر على حاله وقد روي بها  
يوما وهي قولنا الحيض وهو ما لا ذكر في السبع ايام ورجح الاول عدم رجوعها الى الاقران مع فقه النساء الثاني انه قد  
في الاول ترك العزرة واعلم ان الروايات خالصة في ذكر الاقران وانما ذكر الشيخ في الجمل والمسبوط وصاحبها في الرابع قال في الخلاف  
ان لم يتركها رجعت الى ثلثة ايام او فقهه في ثلثة ايام او سبعة ايام قال الشيخ في التبعي المبتداه اذا رأت الدم اقل من  
ثلثة ايام في كل شهر فالتبعي في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
الثاني فاذا رأت بعد هذا رجعت الى عادات ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
السادس قال ابو علي اذا كان عليها الدم تركت الصلوة الى عر او ايام ثم علمت على المسحاة في ترك الصلوة في ثلثة ايام وتغسل سبعة  
وعشرين يوما وتغسل في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
الذي جعله الشيخ في النهاية رواية الشيخ قال في المسبوط في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
ايام في عر او ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر

تري  
كانت  
تستقر في بر

مستقيمة

ثم قيض  
عشرة ايام

فالي اقرانها

فالي اقرانها فان فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
الي عر او ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
عليها العادة واضطربت فخرجت عن اقرانها وثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
وصاحبها في راجع الى حاله والصحة وقد روي انها فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
بابي اذا رأت الدم فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
والعلم هو الثقل في ايام وتري ثلثة العزرة او ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
على ظاهرها اذا رأت الدم اربع ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
وبين ثلثين يوما فاذا فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
فان كانت حرة فخرجت من ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
حيثما نظرت بها فخرجت ان ترجع الى عادات ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
تغسل عادتها في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
الا انه رجوعها الى ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
اقال ابن ادرس اذا فقهه في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
المراد بالثبوت في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
السادس عر او ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
العزرة فالرجوع للعادة وفيه قول اخر اقول الاول قول الشيخ في الجمل وفيه قول الشيخ في الجمل وفيه قول الشيخ في الجمل  
تعلل على المنزلة في المسبوط والخلاف وقال فيها ولولنا بالرجوع الى العادة كان قويا قال طاب ثراه وفي النهاية  
والمضطربة تردد والاصحاب للعبادة او حتى يتيقن الحيض اقول قال الشيخ رحمه الله المبتداه تركت العبادة بتفسيق  
الدم كذا في العادة واختاره العلامة في المختلف وصاحبها في راجع الى حاله والصحة وقد روي انها فقهه في ثلثة ايام في كل شهر  
المستحاضة والحيض ليس بخبر جاز من مكان ان دم المستحاضة بارد ودم الحيض حار وجلا لا يستلزم عليه السلام نصف  
دم الحيض ما ذكره في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
عبد الله عليه السلام في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
وصارت ودم المستحاضة بارد لصفه فاذا كان الدم لحرارة ودخ وسود فلتدع الصلوة قال فقهه في ثلثة ايام في كل شهر  
ما راعى هذا لا يتجاوز العر او ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
لا يجوز السبب سلبا في تعيد الاستمرار بالثبوت في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر  
دم يمكن ان يكون حيا في ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر ثلثة ايام في كل شهر

الام  
ايام والصلوة ستة  
فاذا رأت الدم  
واذا رأت الطهر  
تفعل ذلك ما بين  
ثلثين يوما فاذا  
مفت ثلثون يوم  
رات دما صبيا  
واحتشيت بالكر  
واستغسلت في  
صلوة فاذا رأت  
توضأت وهذا  
كما جعله في ر

حجاء



الصالح قال قلت لابي عبد الله سمع ان امرؤ وليه تربي الدم في حائل كيف يفض قال اذا رأت الحامل بعد ما يحض عشرين يوماً في الوقت الذي كانت تربي فيه الشهر الذي كانت تعقد فيه فان ذلك سبب الرحم والآن الطه فمتنعاً ونحوه بكسوف وقيل ان رأت قبل الوقت الذي كانت فيه تقبل او فيه هون الجبض فمتنعاً الصلوة بعد ايامها التي كانت تعقد فيها حضها ما دام ينقطع الابد مضي الايام التي تربي فيها الدم يوم او يومين فمتنعاً ونحوه فمتنعاً وقيل وقال المصنف في المتن وهذه هي الرواية حسنة فيها تفصيل شديد النظر فظاهر هذا الكلام بسط اختياره ولهذا ذهب الى ذلك في النهاية مصنفها في زهير

الشيخ في الخلاف وهو كذا أيضاً ان جاء قبل استئناسه الحمل واستحاضته ان جاء بعدها قال طاب ثراه ولو حمل ثلثين يوماً في حائل

فقولان للمروي انه حض اول قال الشيخ في النهاية وسبب القاضى بعدم اشتراط التوالي في الطه قال في الجمل بالاشتراط او قواه في السبوط وهو ذهب الصديق والمحققين وابو علي وابن عمر وابن ادرس واختاره المصنف والعلامة اجمع الشيخ برواية يوشى عن بعض رجاله الصادق اجمع الاخرى بان الدم متيقن الشغل بالعبادة فلا يسقط الامع يتيقن التيقن ليس لان الشغل حكم شرعي ينفذ على مورد الزرع ولم يثبت في الموقوف رواية الشيخ مرسله فلا تصح ما قلناه حكم الاصل وهو عدم الجبض مع حظر ترك العبادة المتيقن بشغل الدم قال طاب ثراه راجع في المضطربة في الروايات وهي ستة في كل شهر او سبعة او ثلثة في كل شهر وعنه في اخر اقول السامع هنا يقع في مقامين الاول في المبتدئة وفيها اقول الاول قوله الشيخ في السبوط ان الشغل هو تجاوز الدم العروة ترجع الى التميز فان فقدت فايهاهما فان فقدت فايها فثبنتها في السن فان فقدت او اختلفت تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول ثلثة ايام وفي الثاني عشر او في كل شهر ستة ايام لان في ذلك روايتان لا ترجح احدهما على الاخرى الثاني قال في موضع اخر في السبوط ان تمر الدم بحض عشرة ايام لم يجعل طهر عرفة ايام وهذا الثالث قال في النهاية اذ كانت مبتدئة ولم يكتمل تربي الدم واستمر فترجع الى عادة نسيانها في ايامها وحضها فان كان نسيانها فخلات العادة او لا يكون لها فاشتركت الصلوة والصوم في سبعة ايام وقيل في الصوم ما بقيت ثم لا يزال هذا ايامها حتى تعلم حالها وتستقر على حار وقدرى بها

تترك الصلوة والصوم في الشهر الاول عرفة ايام وقيل عشرين يوماً وهي كذا ايام الجبض في الشهر الثاني ثلثة ايام وقيل سبعة وعشرين يوماً وهي كذا ايام الجبض وهو مخالف لما ذكر في السبوط وجهاً الاول عدم رجوعهما الى الاقران مع فقد النساء الثاني انه قدم في الاول ترك العروة واعلم ان الروايات خالية عن ذكر الاقران وانما ذكر الشيخ في الجمل والسبوط وهو القاضى الرابع قال في الخلا

اذ لم تميز لهما رجعت الى نسيانها او فعدت في شهر ستة ايام او سبعة الخامس قال الشيخ في المبتدئة اذا رأت الدم اقل من ثلثة ليس بحض فان استمر ثلثا في حائل وحل دم رأت بعدها الى العروة فهو حض فان رأت بعد العروة فثا فهي مستحاضة الى العروة الثاني فاذا رأت بعد هادئاً رجعت الى عادتها نسيانها فعدت استحاضتها ايام طهر ونحوه في ايام حاضتها الى ان يستقر لها عادة

السادس قال ابو علي اذا كان عليها الدم تركت الصلوة الى عرفة ايام ثم علمت على استحاضتها فترك الصلوة في ثلثة ايام وقيل سبعة وعشرين يوماً ونحوه في حائل شهر رمضان صيام عرفة ايام في النحر العرفة الذي انقطعت فيه الثلثة ايام في شهر رمضان ولعل

الذي جعله الشيخ في النهاية رواية السابع قال الصديق كذا جملها عرفة في كل شهر وقال السيد ترك الصلوة في كل شهر ثلثة ايام اي عرفة قال العلامة وكان غير الصديق في ان قال القاضى ترجع الى التميز فان فقدت فايها فعدت نسيانها فان فقدت

متفقہ طور پر

شقيقه  
عشرة أيام

غالی افرامہا

فأما قولنا فان فقدت تحيض في الشهر لا ونحوه وفي الثاني في عروة النكاح الثاني في المضطرة وفيها أقوال فتنه الأول قال في الجمل ترجع  
إلى عاصم بن النضر بن قيس في كل شهر سبعة أيام التي قال في النهاية فان كانت المرأة لها عادت أنما اضطرت  
عليها العادة واضطرت وتغيرت عتباتها وكذا في كل شهر سبعة أيام فكل رات الدم تركت الصوم والصلوة وكل رات الطهر صلت  
وصامته أي أن ترجع إلى حاله والصحة قد روي أنها تعطل ذلك سببها وبين شهر ثم تعطل ما تعطل المستحاضة الثالث قال في  
بابه إذا رات الدم في أيام قال العلامة والظاهر أن مراد الشيخ وابن بابويه أن ترى الدم بصيغة دم الحيض أربعة أيام  
والظاهر هو النكاح في أيام وترى عتمة العروة أو الشهر بصيغة الاستحاضة فانما تستحيض بما هو بصيغة دم الحيض ولا يخل ذلك  
على ظاهره وأما الدم أربعة أيام والطرقة أيام فإذا رات الدم لم تدر على وإذا رات الطهر صلت فصل في ذكر ما يجبها  
وبين ثلثين يوما فإذا حضرت ثلثون يوما رات ما يجبها اغتسلت وأغتسلت بالكنس واستقرت في كل يوم  
فإذا حضرت ثلثون يوما وهذا المشايخ المحدث في النهاية هو رواية **الرابع** قال في السقي وما الخطة وهي التي لا تعرف زمان  
حيضها فظهر بما فوضها أن ترجع إلى عادت نسائها فتحيض بأيام حيضها وتحيض بأيام طهرها فان لم يكن نساء  
تعرف عادتها اجتبرت صفة الدم فإذا أقبل الدم غلب الطاهر جاليف وإذا ادبر إلى الرقة والبرودة والأصفر  
فهي مستحاضة وإن كان الدم بصيغة واحدة تحيض في كل شهر سبعة أيام واستحاضت ببقية وهو غلب الطاهر في الشهر وفي أول  
الأول وجوبها إلى نسائها والمشتد وأن ذلك للبدنة فاحضة الثاني اعتبار العتبات بعد النساء والمشتد بتقديم الخاص  
أما ابن إدريس إذا فقدت الميزان فيها المنة المذكورة وكان تذكر في البدنة فتنه أقوال الأول أنها تحيض في  
الشهر الحادي عشر وفي الثاني في عروة الثاني عكس الثالث سبعة أيام الرابع ستة أيام الخامس ثلثة في كل شهر  
السادس عروة في كل شهر قال طاب ثراه ولورات في أيام العادة صفره وقبلها أو بعدها بصيغة الحيض وتجاوزا  
العروة فالرجح العادة وفيه قول آخر أقول الأول قول الشيخ في الجواب قال الفقيه والسيد أبو علي وقال في النهاية  
تعطل على الميزان في المسبوط والخلاف وقال فيها ولوقلت بالرجوع إلى العادة كان قويا قال طاب ثراه وفي البدنة  
والمضطرة تردد والاحتياط للعبادة أو حتى يتبين الحيض أقول قال الشيخ رحمه الله البدنة ترك العبادة بنفسه  
الدم كذا العادة واختاره العلامة في المختلف **سجاء** بروايت عن ابن عمر الصبي قال قال أبو عبد الله عن ابن عمر  
المستحاضة والحيض ليس بخبر جاز في مكان أن دم المستحاضة بارد ودم الحيض حار وجلاستلار أنه عليه السلام وصف  
دم الحيض بما ذكره ليكم به حيفا وقد علم تحريم الصلوة والصوم على المستحاضة وحسنه حفص بن الجعفي قال دخلت على أبي  
عبد الله عليه السلام عن المرأة تسير بها الدم فلا تدري حيض هو أو غيره قال فقال لها إن دم الحيض حار غليظ أسود دغ  
وصورات ودم الاستحاضة بارد أصفر فإذا كان الدم لحرارة ودغ وسود فلتدع الصلوة قال فرجعت وهي تقول والله لو كان المرأة  
سار على هذا لا يتأخر الواروق عن الدم المستمر ونحن نقول في هذا الاستمر ثلثة وجب ترك العبادة لأنها في العروة في المسبوط  
لا بخصوص البسبب مسلمة في تعيد الاستمرار في متفاد في النفس فلا بد من دليل ولا يثبت فيعمل على فهمه وهو صيد في اليوم الواحد ولا  
يمكن أن يكون حيفا فيجب أن يكون حيفا لذكر العادة ثم فالأصح في الخلاف أن الاحتياط للعبادة أولى فيجزم ترك الصلوة والصوم

4

一

التتميز

مختار

کرم



هو

يقين

ويؤجل الوزم  
ما ذكرته قتل  
الثلاثة نزع فخر

قال النظم

لا بد من الدم والاصلاح المحض والجلب على الاول ان الاحتياط لو كان معتداً هناك لاعتبر في ذات العادة والثاني  
باطلا اجماعاً او يجب على ذات العادة ترك العادة بمجرد الرواية فلو قدم مثلاً بيان الشريعة ان مقتضى الاحتياط هناك انما  
اعوم الامر بالعبادة الا ان يقتضيه المحض هذه المعنى ثابت في ذات العادة لا يقال الفرق ثابت فان الظاهر حاصل  
في ذات العادة دون المبتدأة لا يقال ان تحت الظن المطلق فهو ثابت في صورت النزاع لانها ذات دماء  
نصفه الحيض في وقت امكانه فلو كان كونه حيضاً وان عمت ظناً خاصاً وجب بيان واقعة الدليل على اعتبار  
ثم يعارض الاحتياط بمثل فان الحيض يحرم عليها اتياء كما ان الطاهر يحرم عليها اتياء هذا الفرق لا في الخلق  
وقال المرتضى ابن ادریس لا يترك العادة حتى تضيئ نذراً ايام واختاره المصنف قال لان مقتضى الدليل لزوم العادة حتى  
يتحقق السقوط ولا يلزمون الثلثة لهم بعد الجواز ان تري ما هو اسود ويتجاوز فيكون هو حيضاً لا العلة فلما فرق  
ان اليوم واليومين ليسا حتى يتكامل نذراً والاصلاح عدم التمتع حتى يتحقق اما اذا استمر نذراً فقد كل ما يصلح ان يكون  
ولا يبطل هذا الا بالتجاوز والاصلاح عدم حتى يتحقق واذا قد ظهر نذراً العلماء فيما تلونا عليك من كلامه ان مقتضى السلم  
انما هو على تقدير كون الوجود نصفه دم حيض حيث قال في اء البث لازم وصف دم الحيض بما ذكره ليحكمه حيضاً وفي  
اخره لانها ذات نصفه الحيض في وقت امكانه فلو كان كونه حيضاً وظهر نذراً المصنف اعترض في ذلك فانه قد يكون نصفه  
الاستحاضة حيث قال الجواز ان تري ما هو اسود ويتجاوز فيكون هو حيضاً لا العلة وجعل الدلالة ان ما تري في الثلثة لو كان  
نصفه دم الحيض لم يترجم بل اخرج فان ترجمه واخواته ان قلنا ترك العادة بنفسه وبيد الدم كالتحريم لا بد منه  
الذي شرطه العلامة ان يكون الدم ابيضاً صبيغاً دم الحيض لا مطلقاً ثم قال المصنف في المعبر والوجه الصحيح بارواه محرم مسلم  
ان جعفر في المرأة تري الدم اول النهار في شهر رمضان انظر ان الصوم انما يفطره في الدم وكذا يروي بطريق العامة  
ان المرأة اذا طفت في رمضان قبل ان تغيب الشمس تعطر ويحرم من الحيض عمن قال في سائر ذات  
الصباية الدم تعطر قلنا الحكم بالاوطار عند الدم مطلقاً غير مراد فيصرف الى المهرود ويحكم ان حيض الا اذا كان في العادة  
فيجوز على ذلك وما الاضمار التي تفتت في كل الطل خلاصتها ولزوم النزاع لاننا الحكم بان طفت الا في زمان  
العادة او باسرها ثلثة ايام بلبا لبيها هذا اخر كلام المصنف ولما ادج ان يقول فيقول فيقول ان قوله ولا يحكم بان  
حيض الا اذا كان في زمان العادة قلنا ان اردت لا يحكم بان حيضاً يعني فهو ممنوع لجواز انقطاع قبل الثلثة وان اردت  
بأن يكون حيضاً ثلثاً غالباً فتد وقت في ترك العادة المستقيمة بطل السبب للترك قال طاب ثراه ووجهه في  
فيما على الاظهر اقول مذهب سلا الكرخية في الوضع والدخول وباقي الاصحاب على التحريم المراد الوضع المستلزم  
للثب او الدخول اما الاول فلا شك في تحريمه على المشهور وما الثاني فلان الاجماع الا انه سلا على تحريمه ودخولها  
الا عابري سبيل فيكون دخولها بغير محرم اما لو وضعت فيه شيئاً لم تدخل كالموتة من وراء الجدار وحذفت الباب  
بحرم قال طاب ثراه وهل يجوز ان تسجد وتسجد السجدة الا شبه نعم اقول سجدة العزائم واجب على العاردي  
والاستماع وينبغي السماع طاهر كان او جانياً او كانت المرأة حائضاً لورود الامر بالجود وطلقاً فاشترط الطهارة

تتأخر في طهارة

الظاهر

يتأخر ويصحب على ابن رباح في اي عبيدة هذا قال سالت ابا جعفر عن الطلث تسعة لجمدة قال ان كان نزعاً  
من العزائم فليجدا اذا استعذوا فليجدا هذا الحديث على الوجوب السماع لان الامر للوجوب وهو مذهب الشيخ في المصنف  
ومنع في النهاية واجه عليه بقوله لا صلوة الا بطهروا والسجدة من الصلوة فبارواه عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله  
قال سالت عن الخابن تهران والسجدة اذ سمعت قال نزعاً ولا تسجد والجواب عن الاول النفع فيكون  
نماز الصلوة وان تناولها في الكيفية على تسليم النفع في الجميع لا يستلزم النفع من الاجزاء وفي الثاني بالنفع من صحت النذر ولو  
سلم كان يجوز على النفع من قرأت الرواية فكان عليه السلام لا يطهر الوضوء ولا تسجد اي ولا تقرأ العزائم التي تسجد فيها واطلاق  
المسبب على السبب مجازاً لاجل ما قال طاب ثراه وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطيها روايتان احوطها الوجوب قول  
اقول البحث هنا في تعاملي الاول في وجوب الكفارة واستصحابها والا ولزم ترك السج في الجبل والمسجد طوبه قال الصدوق وا  
البعد والمفيد والقاضي ومن غيره وابن ادریس والثاني مذهب الشيخ في السجدة واختاره المصنف والعلامة في الخلاف ان كان جاهلاً  
بالحيض او الخي لم يكن عليه شيء وانما يجب على العالم بها الثاني في صحتها والاطف الاصحاب انما دنا من قوله ونصف في اوسطه وربع  
منه في اخره وقار الصدوق في المنتقى مقتضى على ممكن بقدر شعبة قال طاب ثراه ومع الحل على الاثر قول لقدم البحث  
في هذه المسئلة قال طاب ثراه وفي اكثر الروايات استرها لا يزيد عن اربعة احيى اقول هذا للاصحاب هنا في قول الاول  
ان عترة ايام قال الفقيه في رواية ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في اكثر الروايات واجه مقتضى الدليل عليه  
الزوم العادة ترك العادة في العترة اجماعاً مقتضى فيما زاد دلالة النفا من بعض صحتها الاحتياج الى عترة التوبة فان  
طل منها باستغفارة عنها ومضى الحيض عترة ويؤيد ما رواه العنيد ووزارة عن احمدها عليها السلام قال التوبة  
تلك عترة الصلوة ايام اقربها للمني كانت تملك فيها ثم تغسل وتقوم بعملها حتى تعلم ان المتفاد منه التوبة  
ليس الاكث من العادة عادتها وليس فيما يملك على حكم البتة والمصطربة فلما كان ذات العادة لتبر عترة ايام انما كل عادتها  
ففي الاستئصال بما على مطلوبه اذن نظر الثاني انما ثمانية عشر يوماً في المقتضى وهو نصف الصدوق وابو علي الثالث انه  
عشرة المبتدأة والمصطربة والمستقيمة الحيض عادتها وهو مذهب العلامة في القواعد الرابع ان المستقيمة الحيض عادتها والمبتدأة  
ثمانية عشر يوماً اختاره العلامة في الخلاف ولم يذكر حكم المصطربة الخاص انما هو انما هو انما قال المرتضى في مسأله  
تضمنته في خلافة وقد روي في اكثره فخر بن يونس روي ذلك عن ابن ادریس قال المصنف في المعبر قوله انما هو عترة التوبة والرواية  
نادرة وكذا مقتضى بعض الاحاديث في ثلثين يوماً واربعين يوماً ونحو ذلك فانه متى وكل لا عمل عليه اصح العلامة على  
مطلوبه في الخلاف بصحبة زيادة قال قلت له النصف الثاني لصل على قال نعم قد حيزها وتنظر بيومين قال انقطع  
الدم والاغتسلت واغتسلت واستقرت وصلت ثم ذكر حكم النصف الثاني قال قلت في الخابن تهران في رواية محمد بن  
ابن مسلم قال سالت ابا جعفر عن النفا لم تغد فقال ان اسمايت عيسى امه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تغسل ثمانية عشر  
ولا بأس ان تستنظر بيوم او يومين قبل الرواية الا على ذات العادة والثانية على المبتدأة قال طاب ثراه والنفس فيه

قال

عليه السلام والقاضي

ذلك

قال

عن



فقال وجهود الي  
القبلة  
يكون

البلاغ المختار

فان

مخلصه

بقیہ

مفتی

22

اوپر

2. feb 1



بارواه الشيخ عن الشيخ اي بن ابي عمير عن ابن اذينة بن جريح الورد ونجا فبطنا وهي مقطوعة اجمع الاخر من باصالح ليلة الذية خفف الدوايه  
بالمقطع قال المصنف في المعبر انما قلنا وفي رواية ونجا بطنا الموضع لا نادر اياي عن ابن اذينة موقوفه على ان يكون مجتبه ولا  
ضرورة اليه لان مصيرها الي البلي والافقير الوجوب لا يرفع من المية وسدراك الملة الحاصلة ولا شتم اعل حقيق اعياها وجمع اجزاها و  
منها على الفرق والسند والعلل البراوي قال طاب ثراه وقال الشيخ لا يغسل السقط الا اذا استكمل شهر او اربعة ولو كان قد تنال في فطرته  
ودفن اضر لا خلا في بين الاصحاب في ذلك وذكره الشيخان في تفسيرهما لما قلنا الخلاف في مع العلم بذهب الي حنيفه وما لا يفي  
اسمها الزلف في خمره ويدعي الان يشتمل ولما نفي كالتولين وعندنا يجب مع الصلوة عليه وهو منع الاصح يستعمل واجتبه  
اصحابنا على الحكم الاول بان كان حيا فيجب غسله لارواه زرارة عن سماعة عن اي عبد الله مريم قال قلت سالت عن السقط اذا استقر  
خلفه يجب عليه الغسل والتكفين والحد فان لم كل ذلك يجب اذا استقر ولا يصحف جماعة لعدم المعاض وعلى الثاني لارواه  
التزمي عن النبي صلى الله عليه واله قال لطفل لا يبصلي عليه ولا يورث حتي يتهل قال طاب ثراه يجب الغسل بسبب موقوفة  
بعد برده بالموت وقبل بغيره على الاظهر اقول الوجوب بذهب الشيخان وب قال الصدوق واختاره المصنف والعلامة و  
المؤتفي في الصباح الي الاستحباب اجمع الاولون بصحة خبره عن اي عبد الله قال من غسل ميتا فليغسل وان ساء دام  
حارظا غسلي عليه واذا برده لم يمسسه فليغسل قلت في ادخله البقر قال غسل عليه انما يس المنياب اجمع السيد بالاصل وبما رواه  
سعد بن اي خلف في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قل سمعته يقول الغسل اربعة عشر موطئا واحدا فريضه و  
الباقية سنة والجب عن الاول ان الاصل يخالف لا يسل وقد تقدم وعن الثاني ان الراد ما ثبت من حرمته السنة لا  
من طريق القرآن والباقى غسل الحيض واخويه واجب عنه فلا يجزئ غسل نقطه السنة هذا على الذب بل ما ذكرناه هي  
الواقع فان غسلنا نجنا بغير وجوب من الكتاب قال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطمروا وبوا في الاعمال استفيد وجوبها  
من بيانهم عليهم السلام قال طاب ثراه اما المندوب من الاعمال فالمشروع غسل الجمعة اقول ذهب الصدوق  
اي وجوبه على الرجال والنساء في السفر والحضر لا انه رخص للنساء في السفر لعله الماء والشهوس بين الاصحاب انما  
اجمع الصدوق بارواه سماعة عن الصادق ع قال سالت عن غسل الجمعة فقال واجب في السفر والحضر لا انه  
رخص للنساء في السفر لعله الماء اجمع الباقي بالاصل وبجسته علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع عن  
الغسل في الجمعة والاخي والخط قال سنة وليس بضرية واجابوني رواية يحملها على الاستحباب الموكد ويؤيد صحيح زرارة  
عن الصادق ع قال سالت عن غسل الجمعة فقال سنة في السفر والحضر لا ان تخاف المسافر عيا في الوقت لو فاق  
المشهور وغسل الجمعة الي اخر الباب تجعل امرين احدهما ان يكون معناه فالشهور عدد غسل الجمعة في الا  
عشال المسنونة لا الواجب خطا فالصدوق والثاني ان يكون معناه فالشهور من الاعمال المندوب غسل  
الجمعة والليل من شهر رمضان و ليلة النصف منه وتقدر الاعمال المندوب حتي ياتي على اخرها المذكور في المتن اي  
المشهور بين الاصحاب هذه الاعمال المندوبة وهناك اعمال اخر غير هذه وليت بالشهور فاضرب عنها الكد

تَعْظِيمًا

اولی

النافع مختصر

بہشقم

مستحباً به كونه النافع مختصاً بالقصر فيه على ذلك إيراد المشهور وما يقع به البلوي دون التوادر المعدودة والغايات وذلك مثل  
 ما ورد من استحباب الغسل في ليلة كل وتر من شهر رمضان وغسل الحجاب وغسل استحباب الغسل عند قتل الوزغ ومثل غسل  
 يوم النبرذ في يوم الغرس ومثله بداية المعالي بن خنيس وذكر الشيخ في مختصر المصباح ويستحب فيه الصيام وصلوة أربع  
 ركعات بعد صلوة الظهرين ويسجد بعدهما وبدعو بالمسحور يغفر له ذنوب حيس سنة بقليلة يوم نيز وزيوم جليل  
 المقدور وتعيين السنة عامض مع أن معرفة أمرهم من حيث يتعلق به عبادة مطلوبة للتأخر والأهتال موقوف على معرفة  
 ولم يترخص بتغيره احد من علاننا سوى ما قاله الفاضل المصنف محمد بن ادريس رضي الله عنه وحكاية والذي قد حققه بعض  
 محصلي اهل الحساب وعلماء الهيئة واهل هذه الصنعة في كتاب له ان يوم نيز وزيوم العاشر من ايار وقال الشهيد  
 رحمه الله في تفسيره بول سنة الغرس او طول الشمس برج الحمل وعاشرا يار فالثالث اشارة الى قول ابن ادريس والثاني  
 الى اشارة الى ما هو مشهور عند فقهاء العجم في بلادهم فانهم يجعلون عند نزول الشمس الجدي وهو قريب مما قاله  
 صاحب كتاب الانوار وحكاية اليوم السابع عشر من كانون الاول هو صوم اليهود وفيه ترجع الشمس مصعدة الى الشمال  
 ويأخذ النهار من الليل ثلث عشرة ساعة وهو مقدار ما يأخذ في كل يوم وتزول الشمس برج الجدي قبله يسوي بين بعض  
 العلماء جعله رأس السنة وهو نيز وزجعله حكاية عن بعض العلماء وقال بعد ذلك اليوم التاسع من اشباط وهو يوم  
 النبروز ويسحب فيه الغسل وصلوة أربع ركعات لما رواه المعلي بن خنيس عن الصادق ع ثم ذكر الجنب فاضاً واستقر  
 حين وجزه به ولا قرب من هذه المقاسير انه يوم نيز وز الشمس برج الحمل لوجوده الاول انما عرف به الناس و  
 اظهر في استعماله وانصار الخطاب لثامل لكل مكلف الي معلوم في العرف فظاهر في الاستعمال اولي من الظاهر اي  
 مكانه على الصد من ذلك ولانه العلوم من عادة الشرع وطهارة لا تزي كيف على اوقات بغير الشمس الظاهر وصور  
 رمضان بروية الهلال وكذا الترتيب وهي امور ظاهره يعرفها عامة الناس بل الحيوانات فان قلت استعماله في نزول  
 الشمس بريح الحمل في ظاهر الاستعمال في بلاد العجم حتى انهم لا يعرفونه ويكرهون على معتقده فلم يخصص بريح العرف  
 الظاهر في بعض البلدان دون بعض وايضا انما ذكرته حادث وبسي النبروز السلطاني والاول اقدم حتى قبل ان يند رمال نوح  
 والجواب عن الاول العرف اذ القدر انصرف الى العرف الشرعي فان لم يكن ما في اقرب البلاد واللغات الى الشرع فيعرف  
 الى لغة العرب وبلادها لانها اقرب الى الشرع وعن الثاني بالتقرين معا فقدمان على الاسلام الثاني انه مناسب لما ذكر  
 صاحب الاثر ومن ان الشمس خلقت في سطرطن وها اول الحمل فياسب ذلك عظامه هذه اليوم الذي عادت فيه الى مبدأ  
 مكانها كونها الثالث انه مناسب لما ذكر السيد رضي الدين علي بن طاووس قدس الله روحه ان ابتداء العالم وخلق الدنيا  
 ببيان ولا شك ان الشمس تدخل الشمس في الحمل واذا كان ابتداء العالم مثله في مثل هذا اليوم يناسب كونه يوم عظيم وولقد اوردوا  
 استحباب الطبيب فيه باطبيب لطيب وليس نظف الثياب ومقابلة بالمدعاء والشكر والتأهب لذلك بالغسل وتكميلة بالصوم  
 والصلوة المرسوعة له حيث كان فيها ابتداء النعمة الكبرى وهي اخرج من حيز العدم الى الوجود لم يعرف الخلق انشاء العالم

ولم تذكر علما ثنائيا تفصيلا  
قال الشهيد في الزكري

بیتقی غسل نیروز  
الفنس

ولم اجد في مصنفات  
الاصحاب اكثر من  
هذا بلي رايت في  
وفات العلماء اقوالا  
مختلفا ها انا موردها

حاصلوات سے

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.



سأل

قالوا ربنا افرغ

مجلس فی ۱۳۰۰ هجری قمری  
در روز پنجشنبه ۱۳۰۰ هجری قمری  
در روز پنجشنبه ۱۳۰۰ هجری قمری  
در روز پنجشنبه ۱۳۰۰ هجری قمری

الركن الثالث في طهارة الثيابية التي هي التيمم قال طاب ثراه ولولم يوجد الا ابتاعا وجب لو كثر الغنى و  
 قبيح ما لم يضر بالحال وهو التيمم اقول الاصحاب ثلثة اقوال الاول قول ابي علي اذا كان الشئ غالباً يتم بغيره  
 اعاد اذا وجد الماء جبانة لا لا على التلف كما لو كان الماء الثاني قال المروزي يجب التيمم اذا كان الشئ مع القدرة عليه  
 واطلق تجزأ برأيه صفوان عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل احتاج ابي وضوء الصلوة وهو لا يجد على الماء فوجد  
 قدر ما يتوضأ به بماء درهم او بالف درهم وهو وجد له ما يشرب ويتوضأ به او يتم قال بل يشرب ويتوضأ به  
 هذا فانه يتيمم وما يوجب في ذلك مال كثير الثالث الوجوب بشرط عدم الضرر الحائز وهو ان يكون الشئ في كفة كل ما يوجب  
 قبحاً بنا وقتها الجمهوي واختار المصنف واجتمع على الوجوب مع عدم الضرر بما تقدم وعلى تقديره بان يضره في الصلوة  
 ما يحجب به لم يجب عليه السعي وتعرض للماء للتلف واذا سأل التيمم هناك دفعاً لهذا الضرر سأل هذا ويريد رواية  
 لعقوب بن سالم قال سالت ابا عبد الله عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمينه في الطريق ويسار عن يمينه او عن يمينه  
 قال لا امره ان يفر بنفسه فيعرض له لئلا يوسع قال طاب ثراه وفي جود التيمم بالحي تردد والجلد قال الشيخان اقول  
 قال المصنف في المعبر الحرج الصلوة كالخام والصفاء والبرء يجوز التيمم به وان لم يكن عليه عيار قال الشيخ وعلم الهدي وقال  
 المعيد يجوز مع الاضطرار وسعدنا في اصلنا قوله فيتموضعاً والعبادة والارض والحجر ارضاً جليلاً لا يقال الصلوة  
 تراب الحوت كما نقل عن ابن عباس وقوله حجة لا نأخذ هذا اي طلب الرمل والصلوة فان التيمم بها جائز والظاهر ان يكون  
 الحوت وانما قال في الاصل فيه تردد لعلم الهدي قال في المصباح لما اقتت للمصنفين في نص والمعيد لجأه عند  
 الاضطرار فتأ التردد من ذلك قال طاب ثراه وفي صحته السعة قولان اقول في الشك ثلثة اقوال الاول وجوب  
 التيمم والمروزي وسائر ابن ادريس ابي وجوب التأخير لوجوه الاول قوله مع فلم يجد ماءً فتمت في جواره قد ان  
 في الماء في الوقت وانما يتحقق بالعدم في جميع اجزائه ولا يعلم الا بالتأخير حتى يمضي الثاني عموم الاحبار والدالة على  
 وجوب التأخير الى اخر الوقت روي لعقوب بن يقطين في الصحيح قال سالت ابا الحسن ع عن رجل يتم فصلياً فأتاه  
 بعد صلوة ماء استوضأ وبعد الصلوة ام يحس رصولته قال لا اذا وجد الماء قبل ان يمضي الوقت ترضا وعاد  
 الى مضي الوقت فلا اعاد عليه فلو كان مأموراً بالصلاة في اوله لم يعيد لا قضاء الاجزاء الثالث الاحتيا  
 فان التيمم اخر الوقت لتمام صلوة قطعاً بخلاف التيمم في اوله الثاني قوله الصدوق والعلامة في معنى الطلب  
 بجواره مع السعة لوجوه الاول قوله مع فلم يجد ماءً فتمت وهذا غير واجد الثاني ان الفضل الاثنان والباد  
 بالصلوة في اول وقتها والتيمم طهارة شرعية فتشع عند اذنها كالحد وضوء والغسل لعطف عليها في الآية والعطف  
 يقتضي التيمم الثالث صحبه زرارة عن الباقر ع قال قلت له فان اصاب الماء وقديتم وهو في وقت قات  
 كنت صلوة ولما اعاد عليه وهو يد على جواره مع السعة وفيه نظر لعل ان يكون الضيق في وقت عابداً في فراغه من  
 الفريضة تقديره وهو في وقت فراغه من الفريضة ولا يلزم منه قديتم في اول الوقت لجواز ان يكون في عذبي  
 اخر جواره في الوقت الثالث قول ابي علي والعلامة في القواعد وهو جواره في اول الوقت مع العلم باستمرار القواعد

ان یکنہ

281 b

فولفون



مع عدم لوجوه الاول جمع بين القولين الثاني انتفاء فائدة التاخير في تحصيل الوضوء او الغسل اذ هو التقديري  
 الثالث وجوه المقتضى لا باءة التيمم وهو لغز واستعمال الماء وانتفاء المانع الذي هو التمكن منه وانما قال  
 المصنوع قولان واحل الثالث لثبوتها اولاً من غير منعه ومنها وهو ظاهر لان تحصيل التيمم يرجع الى انه يجوز ان يقع  
 في اول الوقت ام لا قال طاب ثراه وحل تحت استيعاب التيمم لاذراعين فالج فيه روايتان اشهرهما اصطفا  
 المسح بالجهر وطاهراً الكفني اقول اعضاء التيمم انا هي اليدين وحدها من فضا شعرة الرأس الى الخاب  
 وطاهراً الكفني في موضع الغسل الى اطراف الاصابع دون باقي الوجه ودون الذراعين وهو الذي عليه  
 الجمهور من الاصحاب لثبوتها لا بد من اليد والرجل والقبض والقبض وسائر الجس واجتار المص والعلامه  
 قال العبد بمجموع الوجه والذراعين كالوضوء اجمع الاولون بقوله نعم فامسح بوجوهكم وايديكم منه والبا اذا دخلت  
 على المقتدي بنفسه افادة التبعيض فان قيل قد منع سبويه في سبعة عشر موضعاً من كتابه وروى ما للتبعيض  
 اجيب بانها شهادة لغي وعدم وجد لا يدل على عدم وجودها ويدل على وجودها للتبعيض صحته زراة في البقرة  
 في حديثه لان قال ثم فصل الكلام فقال فامسح برأسك فمسلح على ان المسح ببعض الرأس المكان الباء و  
 بصحته زراة عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذات يوم لعمار في سفره يا عمار بلغنا انك اجبت  
 كيف صنعت قال نعمت يا رسول الله في التراب قال فقال كذلك بغسل الحان افلا صنعت كذا ثم اهو يبيد الى الا  
 رض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه هذا بالافري ثم بعد ذلك اجمع الفقهاء بما رواه مسلمة  
 سالت كيف التيمم فوضع يده على الارض مسح بها وجهه ودرأ يديه الى المرفقين ولانه تعالى بان الغسل الوجه واليدين  
 واحار في التيمم عليه لان طهارة الماء اكمل وقد وجب الاستيعاب ففي الانقض اوي والجواب عن الاول المنع من  
 صحة السدح كونها مقطوعة وعن الثاني في الحاله على الغسل لوجود الفاصل وهو بالالدالة على التبعيض وعن  
 الثاني بان الانقض لا يتيق مساواة في الغسل بالاكل بالتمتع واعلم ان الذي يظهر في هذه المسئلة اربعة اقوال الاول  
 والثاني ما قرناه الثالث قال ابن ابي عقيل ان رجل التيمم مسح ببعض وجهه اجزائه اسعد وجل قال ابو جهم  
 ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم جبينه ووجهه ووجهه وهذا منديل على جوارحه مسح وجهه الرابع قال  
 ابو علي اذا حصل الصعيد برجليه مسح بيمينه وجمه ومهما وصلت اليه اليد من الوجه اجزاه في غير ان يدع جبينه  
 وموضع سجوده وهذا يدل على الجهر وجوب مسح زائد على الجهر وايضا يدل على جواز المسح باليمين وطهارة الارض  
 وجوب المسح باليدين معاً لما رواه الشيخ في الموقوف عن زراة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن التيمم ففرض يديه الارض  
 ثم رفعهما فنفقهما ثم مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة قال طاب ثراه وفي عدد الضربات اقول اقول في المسئلة ثلثة اقوال  
 اجزأ الضربة الواحدة في الجميع اعني فيما كان بدلاء الوضوء وما كان بدلاء الغسل وهو ذهب السيد به قال القديمان  
 اخفى بصحته زراة عن الباقر ع وقد ذكر التيمم وما صنع عمار فوضع ابو جعفر كفيه في الارض ثم مسح بها وجهه و  
 كفيه ولم يمسح الذراعين شي وبتم عمار كان غسلاً وبان الثابت يتعين هو الواحد والزيادة في البراءة الاصلية اجيب

واجب عن الاول زراة عن كيفة التيمم وصف مسح وحد ضابيه ويدل عليه سياق الكلام ثم قوله عليه السلام ولم يمسح  
 الذراعين شي واذا سبق الكلام لهذا وجب بيان خاصته واحداً عدد الضربات فيه وليس في الحديث اذ عليه السلام اقتصر  
 على ضربين واحدة او ضرب ضربتين وايضا فلا دلالة عليه على ان التيمم الذي وصفه الوضوء او الغسل وذكر فضيلة عمار  
 لا يدل على اذات بيان يدل على الغسل الاصال ذكر العقبية ثم شل عن كيفة التيمم مطلقاً او عن كيفة التيمم الذي هو بدلاء  
 الوضوء وعن الثاني ان الاصل يصار عند الدليل وهو الاحاديث الواردة على خلاف الثاني وجوب الضربتين مطلقاً اي  
 في ما كان بدلاء الوضوء وما كان بدلاء الغسل فمصلحة للوجه والفرج لليدين وهو ذهب الفقهاء مسكاً بصحته زراة  
 عن ابي جعفر قلت كيف التيمم قال هو ضربة واحدة للوضوء والغسل في الجنبات ضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما مرة  
 للوجه ومرت لليدين واجب باضافه كون قوله هو ضرب واحد للوضوء تام واثار به في واحدة الضرب في الوضوء  
 ثم ابتدا فقال والغسل في الجنبات ضرب بيدك مرتين الثالث التفصيل وهو الاكتفاء بالضربة الواحدة في دون ا  
 الغسل وهو من ذهب الشيخين والصدوق وسائر ادرس واختاره المص والعلامه احتجوا على الواحدة في الوضوء  
 بما رواه في الموقوف زراة عن الباقر ع في التيمم قال ضرب بكفك الارض ثم تنفضهما ونسج وجهك ويديك وفي السنن  
 عنه عرو ابن ابي المقدام عن الصادق ع وصف التيمم بضرب يديك على الارض ثم رفعهما فنفقهما ثم مسح جبينه وكفيه  
 مرت واحدة وعلى التعدد في الغسل بما رواه اسماعيل بن همام الكندي في الحسن عن الرضا ع قال التيمم ضرب للوجه  
 وضربة لليدين فان قيل هذه الاحاديث المذكورة في الموضوعين غير دالة على المطلوب لاطلاقها وعدم الاشعار  
 فيها ببديت الوضوء او الغسل اجيب باستحالة تنافض الاحاديث الواردة عن الامية الاطهار فلا يمكن اطلاقها على الغسل  
 بما على عمومها بل يدوان يتخصص كل واحد بصورة ولا يشك فيها الحكم الاخر فيقول على ما قلناه واذا لم يكن صرف الكثرة  
 اي ما هو بدلاء على الوضوء لمناصفة الاستيعاب في الغسل كثره الضربات وعدم استيعابه في الوضوء وحدها ولا انها  
 حدان مختلفان في البدل فيجملان في البدل وهو اختيار المحققين والشهيد طاب ثراه قال طاب ثراه قال  
 حشني الفوات وصلى في الاعادة تردد اقول في الجنب عائد وخشى على نفسه استعمال الماء فتمسح يديه وحل بعد  
 صلاته لا فيه ثلثة اقوال الاول عدم جواز التيمم ولو طاف على نفسه ويلزم لطلان الطلوة وعدم الاعتداد بها  
 وهو قول الشيخ المغيرة برواية علي بن احمد فعدم عن ابي عبد الله ع قال سالت عن محذور قد اصابته جنابة  
 قال ان كان قد اجنب فليغتسل وان كان احتمل تيمم الثالث جواز التيمم مع خوف التلف والصلوة به ثم الاعادة  
 بعد الغسل وهو قول الشيخ رحمه الله برواية جعفر بن بشر عن عبد الله بن سنان او غيره عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل  
 اصابته جنابة وهو نجاف على نفسه التلف ان اغتسل قال نعم فاذا انتهى البرد اغتسل واعاد الصلوة وبانه مسطر بعد الجنابة  
 فيعيد ما فعل واجباً عن الاول يضعف الحديث بحالته الذي وعن الثاني ان التفرط لا يوجب إعادة كالحدث  
 الاصغر الثالث صحة التيمم وعدم الاعادة وهو قول ابن ادرس واختاره المص والعلامه ما يدل على الاول قوله ما جعل  
 عليكم في الدين من حرج وما رواه ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان فلان اصابته جنابة وهو مجتهد فغسله

ن



فما نفعنا قتلوه الاسان لا يجوز ان شفا الى السوال فاطلق عليه حوازم التيمم في غير تفصيل وروى ان ابا ذر راي  
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله هل كنت جامعة على غير ما قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم يا رسول الله هل كنت  
انما هو في ثم قال يا رسول الله هل كنت جامعة على غير ما قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم يا رسول الله هل كنت جامعة على غير ما قال  
العهد لما ثبت في موضعين لما رواه العوفي في الصحيحين قال سالت ابا عبد الله عن رجل ياتي الماء وهو جيب وقد صلى  
قال فيسئل ولا يعيد الصلوة بينهما الاول ينبغي ان يعيد استعماله فانه يجب عليه التيمم والاعادة كل مرة الماء بعد دخول  
الوقت الثاني الفرق بين قولين الشيخ بن عدم الحكم بصحة الصلوة على قول الغيرة وجوب القضاء للمعد فعل باوجب  
بالاصول وعند الشيخ يجب الصلوة والقضاء على التمكن بعد ذلك وقطع الغيرة في سائر الاول بغير فعل الصلوة عليه  
على قول الغيرة ولا شرطها بالظهاره وجوبها على قول الشيخ الثاني الحكم بغير عية الصلوة في الحال  
فيستحق من ذور الصدقة للصلى على الثاني الاول الثالث لو مات قبل التمكن في القضاء يجب على قوله  
الشيخ لانه انما يجب بالرجوع وهو التمكن ولم يحصل وجوب على الغيرة الرابع سريع هذا التيمم على قول الشيخ فيجب  
به ما يبيح التيمم ويطلبه وما يثبت عليه على قول الغيرة قال طاب ثراه ولما من منعه رجاء المجموع اقول من  
اخذ في الجامع ومنعه رجاء فلم يتمكن في الخروج بسبب فليتم في المسجد صلى الله عليه وسلم هذه الصلوة ويخرج في  
العهد بها او يجب قضاءها في قول ان احدهما الصحيح وهو منعه الرجاء والعلامة انه صلى الله عليه وسلم فيخرج في العهد  
ولانه صلوات الله عليه ومن فسقط عنه الوجوب بعينه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله وقد سألته عن رجل اجنب  
وتيمم وصلى الصلوة ثم وجد الماء فقال لا يعيد ان رب الماء رب الصعيد فقد فعل اصابي الظهور بين والافراد  
الاعادة ان وجد الماء قال الشيخ وابو علي لرواية الكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل يكون في وسط  
الرجاء يوم الجمعة او يوم عرفة ولا يستطيع الخروج من المسجد فكثر الناس فاستتم بصليهم ويعدون انفسهم  
ولا تيمم مع وجود الماء فلا يكون مجزأ ويجب في الاول بضعف السند قال الصدوق لا اعلم باسفره الكوفي عن  
الثاني ان المراد بالوجود التمكن في استعماله وهو غير موجود في صورت التبرع واعلم انه لو كان المانع في الطهارة و  
خوف فوات الجمعة مع التمكن من الخروج في الجامع لسد له الرجاء وصيف الوقت لم يجز التيمم اجماعا قال  
طاب ثراه ولو كان في اثناء الصلوة فقولان اقول هذا اربعة اقوال الاول عدم الرجوع بعد التمسك بال  
تكبيره هو اختيار الغيرة والسيد وابي ادرس واحدى قول الشيخ واختاره المصنف والعلامة لانه دخل في الصلوة فلو  
شرعا فوجب اكماله ويجوز ابطاله لقوله تعالى ولا تطلقوا اعماله ولما رواه محمد بن عمار عن ابي عبد الله عن رجل قال قلت لابي  
جلست في الصلوة وقد كان قد طلب الماء فلم يجد عليه ثم بقي بالماء حتى يدخل في الصلوة قال ينبغي في  
الصلوة واعلم انه لا ينبغي تيمم الا في الوقت الثاني رجوعه ما لم يفرق في سائر الثالث رجوعه ما لم يفرق في سائر الثالث رجوعه ما لم يفرق في سائر الثالث  
وبه قال الصدوق والحسن لما رواه عبد الله بن عاصم قال سالت ابا عبد الله عن رجل لا يجد الماء فتم في الصلوة  
في الغلام وقال هذا الماء فقال ان كان لم يركع الصلوة وليتوضا وان كان قد ركع فليتم في صلوته واجيب عن الرجل لا

او الدخول في اول الوقت وجاز ان يريد ما لم يركع ما لم يصلي اي يدخل في الصلوة لا طلاق اسم الركوع على الصلوة  
كافي قوله تعالى واركعوا مع الراكعين وساع ذلك بما رواه ابن ابي ابي طلاق اسم الركوع على الركوع ما لم يركع في  
الثانية قال ابو علي لما رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيحين قال قلت لابي عبد الله عن رجل لم يجد الماء وحضره الصلوة فتميم ويصلي  
ركعتين وهو على ظهره وتيمم قال زرارة قلت له دخلها وهو تيمم فصل ركعتين واحدا فاصار جاعا قال خرج وتوضا  
ويستحب على ما مضى في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وحملها العلامة على انه دخل في اول الوقت قال طاب ثراه ولو احدث  
الوقت ما يوجب الوضوء اعادة بدلان الغسل اقول يريد ان التيمم اذا كان تيمم بدلا في الغسل ثم احدث  
حدثا اخر فانه يعيد التيمم بدلا في الغسل وذكر ان التيمم لا يرفع الحدث في الماء فائدة اعادة الصلوة ولا مستحقة  
زاله بوجوبه والناقص في جمع اليه احدث الذي كان تيمم بدلا منه وهذا هو المشهور عند الاصحاح ذهب  
الى عدم ارجاعه الى انه يعيد التيمم بدلا في الوضوء لان التيمم يرفع الحدث عند فعله التيمم او لا بدلا في الغسل ارفع حدثه  
بذلك التيمم والحدث المتحد حدثا واحدا فانه ان قلت لا اعتبار في ذلك عند السيد لانه لو وجب ضرورة  
واحدة للغسل كان التيمم اولا للوضوء فلا فرق بين ان يعيد بدلا في الغسل او الوضوء قلت بل في الغيرة في كون  
التيمم الثاني بدلا في الغسل او الوضوء في موضع الاول اليه فعلى قول الشيخ في بدلية الوضوء وعلى المشهور ويروي  
بدلية الغسل الثاني لو وجد هذه الحدث في الماء ما يكفي للوضوء خاصة توضا به عن الوضوء لا ارتفاع حدثه بالتميم  
الاول والحدث الثاني يوجب الوضوء وقد حصل في الماء ما يكفي وعلى المشهور تيمم بدلا في الغسل ابقاء التيمم  
الحدث الاكبر بحاله فالجواب عن التيمم ان هذا الماء لا يكفي والطهارة لا تبعض الثالث لو كان الحدث الا  
اكثر وهو ما يوجب الطهارة كالمس عند جرح طهارة تان سببها وتلك ضرورة واستند في تيمم واحد بنيت  
واحدة بدلا في الوضوء الرابع دخوله في حكم المدين حدثا اخر عنه ونزع عنه حكمه في عليه حدثا اكبر فقام له  
دخوله المساجد وقراءة العزائم قبل التيمم الثاني وبسبب من ذور الصدق على انه ليس بحدث عنه لا عندنا  
قال طاب ثراه وهل يمتنع الجنب او الميت فيه وبيان اقول اذا اجتمع ميت وحدث وجنب  
وهناك في الماء ما يكفي لحدسهم بحيث لا يفضل احد استعماله من الماء ما يكفي اخرا فان الماء ملكا لحدسهم لخص  
به ولا يجوز ابعده لغيره ولو كان فعلا وكان ذلك بعد دخول الوقت قضى الصلوة الواقعة للغير بطله  
فان كان لهم جميعا اخص كل واحد بحصة فاذا لم يكفي او كان مباحا ولم يجز احد منهم تيمم مع ما لا يسع سبيلهم  
او اوصى لاحد الناس به فالمشهور ان في قولين الاول اختصاص الجنب به ككثر اثار الطهارة في حقها  
فانه ينبغي في الصلوة عليه وهي تحصيل تيمم ايضا والحدث حدثه حقيق لا ينبغي من دخول المسجد وقراه  
العزائم وهو اختيار الشيخ في النهاية لصحة عبد الرحمن بن ابي نجران انه سأل ابي الحسن موسى عن رجل تيمم وترك  
في سفر احدهم جنب والثاني ميت والثالث علي بن وضوء وحضر الصلوة وسهم من الماء وقد ما يكفي لحدسهم من جهة  
الماء وكيف يصنعون قال يغتسل الجنب ويغتسل الميت وتيمم الذي هو علي بن وضوء لان الغسل في الجنابة وتيمم

ول



وعند الميت سنة واليتم للأخر جازين الثاني التخيير في الاستعمال لكل واحد واحدنا فرضي اجعت وليس بعضها اولى من بعض  
فتعين التخيير وهو قول الشيخ في المسألة وفقد العلامة في التخيير قولنا الثاني وهو اختصاص الميت ووجهه انه امر عام من الدنيا  
فيعطي اعتباراً بالانفراد في تقييد الميت لما هو إزالة الاوساخ والادوان وهذا المعنى لا يحصل في التخيير وهو  
مذهب الثاني وفي رواية محمد بن علي عن بعض اصحابنا قلت الميت والميت يتفقان ولا يكون الماء الا بقدر كفاية  
احدهما ايها اولى قال يتم الجنب ويقتل الميت وهي مقطوعة من سبله والا في فصله والقائدها الكافي فيكون راجح قال الله  
وما ذكره الشيخ ليس موضع البحث فانما نخالف ان لهم الجنبه لكن البحث في اولى ولو انه لا يبلغ للزوم ولا ياتي في التخيير  
واعلم ان المنازعة في الافضل في الوجوب فتعقب الوجوب ودرء وجه طهارته الا في الموصي فيقبل لعدم الاذن من  
الملك قال طاب ثراه الثاني روي في صحيحه في الصلاة ثم وجد الماء فطهر واتم فزولها الشيخ  
على النسيان اقول في المسألة ثلثة اقوال الاولى قال الحسن بن عبيد الله في صحيحه ثم وجد الماء فطهر واتم فزولها الشيخ  
صفي النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يتكلم ويتحول عن القبلة وهو في حصوله في حديث علي بن النسيان والثقة الثاني قال  
المفيد الميم اذا دخل في الصلاة فحدث ما ينقض الوضوء غير تقدم وجد الماء كان عليه ان يتكلم بالماء ويضيء على ماضي  
من صلاته ما لم يتحول عن القبلة الى السند باراً او يتكلم بما يجازي من الصلاة فان حدث ذلك متعمداً كان عليه ان يتأنق  
الصلاة في اولها ولم يخبره فانتهى منها وبمثل قال الشيخ في النهاية لانه لم يفيض وجوب الماء واجاز النسيان على ما انتهى  
اليه من صلاته كذا رواه لان الحديث مبطل مطلقاً وقد خرج به في كنهه الثاني منع ابن ادريس من البناء في صورتين اى وجب  
الاستيناف وهو اختيار المصنف والعلامة اوجب الشك على مطلوبهم بارواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح عن احمدها عليها  
السلام قال قلت له رجل دخل في الصلاة وهو ميت وصلى ركعة ثم احدث فاصاب الماء قال خرج ويتوضأ ثم يني على ما  
مضي في صلاة التي صلى بها وفي الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قلت في رجل لم يصب الماء وحذرت الصلاة فتميم  
وصلى ركعتين ثم اصاب الماء انتفض الركعتين او يعطهما ويتوضأ ثم يصلي قارلاً ولكن يضي في صلاته ولا ينقضها لما  
انه دخلها وهي على طهوره ثم قال زرارة قلت دخلها وهو ميت فمضى ركعة واحدة واصاب ماء قال خرج ويتوضأ  
ويضي على ما مضى من صلاة التي صلى بها وعن زرارة عن ابي بصير عن قال سالت عن رجل صلى ركعة على ميت ثم جاء رجل  
ومعه قربان في ماء قال يقطع الصلوة ويتوضأ ثم يني على واحد من الركعتين هذه الاحاديث على عمومها والشيخان  
نولها على النسيان ووجه ان نفي الحديث مبطل للصلاة اجماعاً ولا يجوز حمل الرواية عليه او الجزم بالعداوة  
الاجماع وحديث على السهولة الواقع في الصلوة وقع مشرعاً مع بناء جدد الحديث فلا يبطل بزوال الاستباحة  
كالطهون اذا جدد الحديث فان قبل ينقض هذه وطهارات المائية فان جدد في سبيلها وهو قوي ومبطل  
الا في سبيلها الضعيف ولجب بان الطهارة المائية رافعة للحديث فلحديث التجدد فيها مبطل لذلك  
الرفع واعلم ان هذه الاعايد تدفع الفوائد الاصولية وجود الاول عدم الحكم ببطلان الصلوة التي وقع الحديث  
باعتبارها الثاني وجوب قطع الصلاة مع عدم الحكم ببطلانها الثالث وجوب التطهير والبناء بينهما منافاة

وكذا فتوى الشيخين بان فرق بين حصول الحديث فيها ما يبينه عدلاً ولم يفرق في غير هذه المسألة بينها وبين الجلب للعلامة عن قول  
السيد وقد صلى ركعة بحل الركعة على الصلوة مجازاً الاطلاقاً لاسم الجوز على الكل وقول خرج ويتوضأ ثم يني على ما مضى من صلاة  
اشارة الى الاجتزاء بتلك الصلوة السابقة على وجدان الماء وعن مقبول الرواية الثانية في التفصيل بين الركعة والركعتين  
بذلك كما ايضا واحداً وجوب استحباباً اذا صلى ركعة واحدة وعن الرواية الثالثة في سندها وفي الباب الثاني في تصحيح  
قوله يخرج ويتوضأ صريح المبالغة على وقوع الحديث في الصلوة لابين الصلوة وكذا في افعال الرجوع بعد الصلوة الركعة النقص  
الرواية ووقع الحديث بعد الركعة فكيف يتحمل اعتبار الرجوع عنده وكذا في رواية الشيخين رضي الله عنهما بالتفصيل لا يدل عليه  
الاحاديث واعلم ان الحديثين الاولين الدالين على عدم بطلان الصلوة بالحديث في الصحاح كنهها ليس من قبيل التوقر فلا يصلح  
لتفصيل ما دل عليه عموم الادلة القطعية والاصول الشرعية التي وقع الاجماع عليها ويجوز ان يحمل على التاويل البعيد في حيثيتها

ذكر في كتاب الطهارة ما لا يكون مطهرات لغوية فذكر استلزاماً واستيعاباً عقيب الطهارة الشرعية لان التمكن من فعل الاصلية  
انما يكون بفعل شرطها وان الامتناع فلا ذكرها من شرط ان ذكرها من شرط ان الامتناع ولا شك ان الجاهل بالصلوة ولا بد  
ذكرها فيها قال طاب ثراه وفي عرق الجنب الحرام او عرق الجنب الجلالة ولعل المسوخ وذكور الدجاج والغنم والاربع  
لنارة والوزغ واختلاف والكلهيد الطهر اقول حاشا ما يلا اوله عرق الجنب في الحرم وفيه قولان الاول النجاسة وهو مذهب  
الشيخين وبه قال الصدوق والوافي اصحابنا بحسنه على الجلب قال قلت لابي عبد الله عن رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره  
قال يصلي فيه واذا وجد الماء غسله قال يمكنه منعه وكان عليه الاعادة ويكفي غسله ان يكون المراء اذا اصابها بجنبه من غير  
غير فاقه فانه يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله والجواب الاول بالحديث ان اصاب بجنبه التوبه يصلي فيه لعدم غيره على ما  
نقته القول السائل ثم قيل اذا وجد الماء لوجود النجاسة بالطهارة قال سار وابن ادريس لوجه الاول الاصل  
الثاني ان الجنب في الحرم ليس نجس فلا يكون عرقاً نجساً كغيره في المحذورات الثالث ما رواه ابو اسامة في الحسن قال سالت  
ابا عبد الله عن الرجل يعرف في ثوبه وبغسله في ثوبه او يصابها وهي جارية او يصب عليه في ثوبه  
قال هذه كلها ليس بشي لفعل بي الحلال والحرام الثاني عرق الجلالة وفيه قولان الاول النجاسة قال الشيخان والوافي  
لصحيحه هشام بن سالم عن ابي عبد الله لانا كل الحرم الجلالة وان اصابك من غيرهما فاعلم وجب عليه على الاستحباب الثاني الطهارة قاله  
سار وابن ادريس واختاره المصنف والعلامة للاصل ولانها ليست نجسة فلا يكون عرقاً نجساً كغيرها الثالث لعل المسوخ وفيه  
قولان الاول النجاسة قاله سار وابن حمزة والشيخ في الخلاف في كتاب البيوع حيث منع من بيع الفرد لا يمسح بجنبه اجاب بان  
المسوخ يجوز بيعها ولما منع سوي النجاسة وهما ممنوعان الثاني الطهارة وهو مذهب المصنف والعلامة للاصل والطهارة ولان  
المسوخ لو كانت نجسة واحد انما الغسل لكان عقيبها والثاني باطل لما رواه عبد الحميد بن سعيد قال سالت ابا ابراهيم عن  
عظم الغنم يجل سجد او شراه الذي يجعل منه الاشطاء فقال لا بأس قد كان لا يمشي او مشا ط الرابع ذكر الدجاج عن  
الجلال وفيه مذهبان الاول النجاسة وهو مذهب الشيخين لما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن فارس قال كتب اليه رجل

صحيح



























آخر وقت العصر كذلك وفيه ثلث اوقات الاول غروب الشمس وهو قول الرضوي في الجمل والي على ابن زهر وابن  
ادريس واختاره المصنف والعلامة الثاني ان يتغير لون الشئ باصفرها الى الغروب والمصنف والثاني  
اي غروبها وهو قول المعيد الثالث اذا صار ظل كل شئ مثله قال في الخلاف السادسة في تقدير آخر وقت  
المغرب وفيه اربعة اقوال الاول ان يبقى انقضاء الليل مقدار اربع وهو قول الرضوي والي على ابن زهر  
وابن ادريس والمصنف والعلامة الثاني عيوبه النقص وهو قول القاضي والشيخ في الخلاف الثالث غروب  
الشفق للتحقق وللصطبري ربع الليل وهو قول المعيد وابن عمر والشيخ في الخلاف الرابع حكم الرضوي  
عن بعض اصحابنا امتداد وقتها اي نصف الليل السابع في تقدير اول وقت العشاء وقد قلنا ان  
بعد مضي مقدار ثلث بعد الغروب وهو قول الرضوي والي على القاضي والشيخ وابن عمر وابن ادريس وهو قولنا  
الشيخ في الجمل والمصنف والعلامة الثاني بعد ذهاب الحمر وهو قول الشيخين وسلك السابعة في تقدير آخر  
وقت العشاء وفيه اربعة اقوال الاول انقضاء الليل وهو قول الرضوي والي على وسار وابن زهر وابن  
ادريس والمصنف والعلامة الثاني ثلث الليل للمصنف وهو قول الشيخ في النهاية الثالث ثلث الليل للتحقق  
للمصنف وهو قول المعيد الرابع اي طلوع الفجر للمصنف في البسوط في بعض اصحابنا التاسع في تقدير آخر  
وقت الصبح وفيه قولان الاول طلوع الحمر للتحقق وللصطبري طلوع الشمس وهو مذهب الحسن في  
عمره والشيخ في الخلاف والمبوط الثاني طلوع الشمس وهو قول الرضوي والي على القاضي والشيخ والمفيد في  
هذه وابن ادريس والمصنف والعلامة قال طاب ثراه قبل ان يدخل وقت العشاء اي ان تذهب حمره المغرب قبل  
اقول تقدم البحث في هذه المسئلة طاب ثراه والا ففضل في كل صلوة تقديرها في اول وقتها الاما يشبه  
في مواضع انشاء اسم اقول بربك المسمى الوعد به المعين من عرفات فانه سيجب له تأخير العشاء بين  
اي مزدله ولو ترجع الليل والصيام اذا زعمت نفي الا فضل وكان في تقديرها فطارة فالا فضل تأخير تقدير  
الغروب واعلم ان هذا موضع افرست في تأخير الصلوة في وقتها ولم يذكرها المصنف وهما اذا ذكرها انشاء اسم  
فتقول المعلوم في الشرع افضل في كل صلاة اول الوقت لوجوه كثيرة في العبد والنقل لا يطرد بذكرها في كل صلاة  
ليلا يفي ما شرطناه في الاختصار الا في مواضع الاول والثاني ذكرها في الثالث تأخير الظل والمغرب حتى  
يدخل وقت العصر والعشاء للمصنف الرابع الميرابي في ذات السبب الواحد فوضرك الك وكذا الميرابي  
الحامس تأخير الظل للنقل حتى ياتي بنا فيليتها السادس تأخير الوقت حتى تذهب حمره المغرب السابع تأخير  
الظل لا بد بها للشيخ في الحمر السبعة ان لم يكن قد مضى قبل ان يطلع ما في ذوي الاعذار رجاء ذوالها وجبا في سببها  
على احتياط المذهبين العاصرين في عبادتها سبب الساجد ويجب على الخلفاء بين ارباب المصنفين والمذهب  
الحادي عشر ان كان في يوم او محبة افراسيا طاف ونفني به الصبر في حصوله يعين فانه افضل ويجوز عملة الظن  
لقول الصادق في كشف الاوقات وقار ع بين يصلها اي وقت العصر فيكون نصيبها قبل ان تزول

في وقت العصر  
في وقت العشاء  
في وقت الصبح

تأخير المديون الكمال اذا كان متحكما ولا يتحمله هذه في اول الوقت مع منافاة الدفع على الصلوة  
بحكم المصنف بوجوبها وسببها بعد صلوة الليل وقتها بعد انقضاءها وما قارب الفجر كان افضل  
بذلك منظر الجاهل لما وما موقفا في مدافع الاختصاص بوجوبها ما يراها من قاصدا بقاها في  
المسجد بوجوبها يصل اليه حجب المسا اذا توقع الزوال في آخر الوقت صلوة متأخرا بطر كفتا  
الفجر وقتها بعد صلوة الليل وتأخرها حتى يطلع الفجر الاول افضل تأخير الوقت عما يريد  
التفكير بعد العشاء قال طاب ثراه اذا صلى طاب ثراه اذا دخل الوقت لم يبق الوهم اعاد الا ان يدخل  
الوقت ولا يتركه وفيه قول آخر اقول اذا صلى الانسان قبل دخول الوقت فان فرغ في جميعها قبل  
دخول الوقت بطلت اجابا او بائيا او جاكها وان دخل الوقت وهو يلبس هل يتحمله صلوة ام لا التحقق  
ان نقول شره في تأخير الدخول لا يجوز اما ان يكون عامدا او بائيا او جاكها او طائفا كالمسافر الاول  
الحامد وبجس عليه العادة بالاجماع فلو تقدم بالخير خاصة وكل المسمع في النهاية بوجوب الصلوة في كل وقت  
الوقت عامدا او بائيا لم يعلم بعد ذلك وجب على العادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل  
وقتها اجرت عنه كمن قصده راجع الى التمسك بالبطالان في العادة في باقي كنه الثاني انما وبالصحيح  
قال الشيخ في النهاية وهو مذهب الشيخ في ظاهر القاضي بالبطالان قال السيد وموقفه التمهيد في وقت المصنف والعلامة  
الثالث ان يجزى بالصحيح قال الشيخ والاكراون على العادة الرابع انظران وهو موضوع من كتاب الجمل  
المشهور فالصحيح مذهب الشيخين وسار والقاضي وابن ادريس والمصنف في كتابه العلامة في التواعد والارشاد وبالاعا  
قال السيد وعليه التذيان واختاره العلامة في التحقق ولم يختر المصنف في العشر شيا اجمع الشيخ برواية اسماعيل بن  
رباع عن ابي عبد الله ع قال اذا صليت وانه تري انك في وقت ولم يدخل الوقت وقد دخل الوقت وانه في الصلوة  
فقد اجرت عنك وبانه ما دبر الصلوة محذرة من الظن اذع الاشياء لا يصح التكليف بالعلم لاسيما التكليف بالاطلاق يتحقق  
الاجز اجمع الاخر من بارواه اي يصير في الصادق ع من صلى في وقت فلا صلوة له ولان الصلوة بحسب دخول الوقت  
اجمعا ومع فعلها تنقطع الذم قطع ولا تعين بالسقوط مع التقدم في كل فعل ما يقطع به الزمان بعد وجوبه في الرواية  
السند قال العلامة في التحقق اسماعيل بن رباح لا يخفى في الان حاله فان كان في وقت فصح في وقتها ولا خلاف في  
الثاني بانه قاد على العلم بالاستعظام بالعبد قال ابن عمر ع قال انك في وقت فصح في وقتها ولا خلاف في  
وصلاته في آخر الوقت مع البعدين في صلوة في اول وقتها قال طاب ثراه وقيل هي قبل اهل المسجد والسجد  
قبله في صلى في الحرم والحرم قبله اهل الدنيا وفيه ضعف اقول استعمل القليل في مقام الاحكام الحسن منه  
اجب وهو في ثلث مواضع الاول في الصلوة الثاني في ثلث احوال احتضاره والصلوة عليه ودفعه في ثلث  
استعماله باختلاف حاله ففي الاحتضار يكون مستلقيا وظهره راسه متدبرا ووجهه ظاهره باطن جليبه مستقبلا وفي  
حالة الصلوة عليه يكون مستقبلا اليه ورأسه الى الغروب وقدمه بين يديه مستقبلا وفي حاله فيكون مستقبلا الى الغروب

في







متعينا على التقدير في فعل هذه الاشياء سريلا والى انما قلنا لاهل كل من كان في المسجد والسجدة لمن  
 كان في الحرم والحرم قبله لمن فرغ عنه وتوجه هذا القابل من الافاق ليس في الكعبة حتى ان استقبال الكعبة في  
 الصف المتطاول مستعد لان عند حجرة كل واحد في المصلي غير الاخر في موضع كل واحد منهم خطه من  
 الخط الخارج من حوزة الاخر يخرج بعض تلك الخطوط على ملاقات الكعبة فيسقط اعتبار الكعبة بغيرها بالاستقبال او  
 بعد الاستقبال فاختار بالاستقبال ما اتفق من الحرم لا يقال هذه باطل بقوله قول وجهك على المسجد الحرام في  
 لو كان كذلك لم يجز له وقف على طرف الحرم في جهة الحرم ان يعدل عن الكعبة الى استقبال بعض الحرم لا ما يجيبه الاول  
 بان المسجد قد يطلق على الحرم كما روي في قوله في سحان الذي اسري بعينه ليلانه المسجد الحرام وقد روي انه كان  
 في بيت ام هاني بنت ابي طالب وهو خارج عن المسجد لا ما ينظم على التيسر النبي على قوله في قوله بذكر وجب  
 الثاني بان استقبال جهة الكعبة متعينا لمن يتفهمها وانما تفهم على الحرم في تعذر عليه البقي بجهتها ثم لو لم يتفهمها جاز ان  
 نلزم متساويا هو الرواية التي الثاني من شاهد الكعبة استقبالها ما فيها ولا تيسر عليه كذا لو تيق بجهتها على  
 السعي اما في فقد التعيين فعليه البناء على العلامات الموضوعة للقبلة كالحاذا كل علامة في العلامات بالعضو الخفيف  
 بهما في المصلي ليس موجب محاذات القبلة بوجه حقيقة اذ قد يتوجه المحاذاة ويكون نحو فاعني السمت اذ حقيقا خصوصا  
 عند حياطة الشئ الصغير اذ انور ذلك رجعا الى الاشكال ما كون التيسر ارضا كما لا يتحقق الا بالمضي فلا  
 ريب ان يكون الجهة اما محضلة او غير محضلة فالوجه انها محضلة وبيان ذلك ان الشرع نصب علامات او حيزا لمحاذات  
 كل واحد منها في اعضاء المصلي بحيث تكون الجهة القابلة لوجهه حال محاذات تلك العلامة هي جهة الاستقبال  
 التيسر يكون في تلك الجهة القابلة لوجه المصلي واما ان كانت محضلة كان وجهه الكعبة الاخرى عنها بغير التوجه اليها  
 والجواب عنه انما بان ان العوض استقبال الحرم لانفس الكعبة فان العلامات قد جعلت في ساحتها فالتيسر استظهار  
 في مسألة الحرم الذي يجب التوجه اليه في كل حال الى الاستقبال والتيسر يكون متوجها الى الكعبة لما موربها اما في حال  
 الاستقبال فلا تماهية الا من اوجبه هو محاذي الجهة في جهات الحرم تغليا مستندا الى الشرع واما في حال التيسر  
 فالجهة محاذي جهة الحرم ولهذا تحقق الاستقبال في طرفه لوصول الاستظهار به ان قبل هذا البراءات ثلثة الاول  
 المقصود من توجيه هذا السعي في وجهه ان صرح اليه الثاني ما الحكم في التيسر في الجهة التي نصبت العلامات عليها فان  
 قلتم لاجل تفاوت مقدار الحرم عن بين الكعبة سيارها قلنا ان اريد بالتيسر وسط الحرم في يخرج المصلي عن جهة الكعبة  
 بغيره وان اريد بالتيسر يخرج عن سمت الكعبة فيكون ذلك قبلة حقيقة ثم لا يكون منه وجهي اليه من البرزق الثالث  
 الجهة المشار اليها ان كان استقبالها واجبا لم يجز له العدول عنها والتيسر عدولا فلا يكون ما مورب قلنا اجواب عن الاول  
 فانه فان كانت النصوص خالية عن تعيين الجهة نطقا فاما غير خالية عن التيسر عليها اذ لم يثبت استقبال الجهة التي  
 دلت عليها العلامات وثبت الامر بالتيسر يعني اذ عرفت السمت للعدول عليه في الثاني بالنقص من اثباته في التيسر  
 فانما يلزم في كل موضع بل هو ممكن في كل تكليف ومن شأن القيمة بل هي احكامها مع السمت ونقول اما ان يكون الامر

بالتيسر ثانيا

انما يكون في كل موضع بل هو ممكن في كل تكليف ومن شأن القيمة بل هي احكامها مع السمت ونقول اما ان يكون الامر

بالتيسر ثانيا فلا يمكن ان يتكلف اثباته الحكم بان نقول لما كانت احكام متعلقة باستقبال الحرم وكان استقبال اهل الافاق  
 قد يخرج عن الاستقبال الى العلامات فمن سمي بان يكون نحو فاعني النبي وقد احرمت سبيعي عن الكعبة فلا تقصر على ما يظن  
 ان جهة الاستقبال ان يكون ما لا اية جهة النبي يخرج من الحرم وهو يظن استقبال الاحاذاث العلامات على الوجه  
 المحرر قد يخرج عن السمت فيكون التيسر في سمت العلامات مقتضا الى سمت الحاذاة وشهداها التاويل  
 ما روي عن ابي عبد الله وقد سئل عن سبب التوجه عن القبلة ذات اليسار فقال ان الحرم عن يسار الكعبة ثلثة اعيان  
 وعن ثلثة اعيان اياها فاذا انحرف ذات اليسار خرج عن القبلة واذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجا عن حد القبلة وهذا الحديث  
 يوضح بان للعبادة قد جعلت بعد الاحوال الاعراف والحواس في الثالث قد مر في اثبات البحث وهذا اكل سني علي  
 استقبال اهل العراق الى الحرم لا الى الكعبة لئلا يكون ذلك بعدد الوجه الاستقبال الى جهة الكعبة اذ اعلمت او غلبت نظر مع  
 عدم الطريق الى العلم سواء كان في المسجد وخارجة فليقطع اعتبار التيسر والتوجه في استقبال الحرم اما هو على  
 اختيار واحد ضعيفه ويقدر بان يجمع جامع بين هذا المذهب وبين التيسر يكون ورود الاشكال عليه ثم وبارك العصور والنو  
 انه ولي الاجابة هذا الامر رسالة المصطفى قدس سره روصه فاعلم ان غير المصالح عن هذا الاشكال يمنع احصاها لا حاصل  
 السؤال ان التيسر ما الى القبلة فيكون واجبا لا مستحبا واما عما فيكون حراما والحواس منع المحرر بقول التيسر فيها و  
 جاز انصاف بعض جهات القبلة يزيد الفضيل على بعض احوال لا تنظر الى التيسر سبب الخراف قال طالب  
 ولكن الاستدلال بغيره ولو خرج الوقت اقول لو لم يرد بوجه صلوته اي في القبلة قد فرغ الوقت هل بعد فبقا  
 الا باحد فالرشيخ وهو في العلامة في اكثر كتبه الثاني الصحر وهو من جهة المصطفى وابن اديس في حقا والمصطفى العلامة في  
 المختلف اصح الشيخ بارواه عاد الباطني عن ابي عبد الله في هذا صلي الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة قبل ان يفرغ في صلوته  
 قال ان كان متوجها فيما بين المشرق والمغرب فليجوز له ان يركب القبلة حتى يعلم وان كان متوجها الى غير القبلة فليقطع ثم يجزى  
 وجهه الى القبلة ثم يفتح الصلوة ودد بوجهه من الارض والصف السند الثاني كونه غير قول على كل الزايع لان قوله فليقطع ثم يجزى  
 وجهه الى القبلة بكونه في الوقت ولا نزاع فيه الا في ان باره انشغل بالامور به يجوز عن العهد اما الا في تلكه  
 مخالفا بما في ذلك واما الثاني فلان الامر لا جزاء فان قيل لم يكن مثل هذا في الوقت فقلنا في بين الصورتين فان في الوقت  
 انما يجوز عن العهد بالنظر مع استمراره لان طه بخطاير فيبقى في العهد كما مع خروج الوقت فان الامر سيقط لا مغيثا  
 بالوقت واما يجب القضاء باجود ولم يثبت ولصحة سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله الجبل يكون في قومه لا  
 في يوم غيم فيصلي الى غير القبلة كيف يصنع قال ان كان في وقت فليعد صلاته وان كان مضى الوقت فليجهر بصداده فا  
طالب ثراه وفي قول السجاء قال ان اقول يجوز تخاذل بين حظه والمص وهو الذي ذكره الشيخ في كتاب الصلوة  
 وفي باب النهاية والسهو واختار العلامة في اكثر كتبه للاصل ولصحة علي بن راشد فلا قلت لابي جعفر ما تقول في الغراء  
 وقال اي فوافقت الفكرة والسجاء في السجاء اما السجاء فلا فصل فيه وعرفنا ان معاذ قال  
 اما احسن عن عن الصلوة في السجاء والسجاء في الغالب قال الا في ذلك كله ما خلا السجاء فانه دابة لا تاكل اللحم

اذا احتاج الى ذلك فليجهر بصداده فاذا احتاج الى ذلك فليجهر بصداده فاذا احتاج الى ذلك فليجهر بصداده

فيقف

ن

رض

سالت























عن الربيعين الاجريين ما ائتمروا فيها قال فانيت فافترقا فاختار الكتاب وان شئت فاذكر اسمي قلت واي ذلك افضل فقال  
هما واسه سوان شئت سجة وان شئت صلاة فاختار الكتاب واجمع الفضول بما رواه منصور بن حازم عن ابي عبد الله قال اذا كنت  
اماماً فافترقا في الركعتين فاختار الكتاب وان كنت وحدك فيسجد فقلت او لا تفعل والمذهب الخامس قايلاً ان الذي يعتد  
عليه الموضع الثالث هل بقي الجزان الحديث الاولين في ذلك مذهبك ولا يفتاء ما كان عليه من التخيير مع افضلية الركعة  
السجدة وهو مذهب الحسن الثاني بقا التخيير مع افضلية القراءة كذا تلتوا الصلوة عن فاختار وهو مذهب الشيخ في ط الثالث روي  
في الخبر في تعيين القراءة كذا تلتوا الصلوة عن الفاختار وهو في صحيفه محمد بن مسلم عن الباقر قال سالت عن الذي لا يقرأ  
فاخرة الكتاب في صلواته الا ان يقرأ بها في جهرا واصفاته ومثلها رواية يحيى بن حماد عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله  
القراءة في الركعة الاولى قال قرأ في الثانية قلت اسهوي في الثانية قال قرأ في الثالثة قلت اسهوي في صلوته كما قال اذا مضت الركعة والسجدة  
تحت صلواتك ولا اعلم بها قايلاً واجيب عن الاول بجملة على ترك القراءة عند اذ الميت القراءة وكذا عن الثاني بالغ من صحة السجدة على  
تقديره لقوله بوجوبه اذا لم يقرأ الا في الثانية فيكون معنى قوله ان في الثالثة اي ان بالقراءة وما يقوم مقامها وليس في الرواية  
ما يدل على الاشارة بالقراءة عيناً في الثانية الاولى هل يقرأ الشرب بالانفاذ قال ابن الجبلة واختاره المصنف لاختلاف الرواية  
في ذلك ففعل على الخبر واجاب العلاء مسطوراً فيمن البه وهو مذهب السجدة الثانية هل يجب الاخفات في حال السجدة نعم وبعد  
قال ابن ادریس قال طاب ثراه وقيل بخبري الذكر فيه وفي السجدة اقول هنا عتقان هل ينبغي السجدة في الركعة والسجدة  
او يخبري الذكر مطلقاً فيه مذهبان الاول اجزاه مطلقاً لذكر اختاره الشيخ في ط وابن ادریس واختاره العلامة وهو ظاهر المصنف  
في المعبر للاصل ولما رواه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان كان السجدة في الركعة  
والسجدة لا تقرأ الا في السجدة واسه واسه واكره فقال نعم كل هذه ذكر فيه فبذره على العلة فلو لم يكن كما في كتابي شيئا بالذکر لكان على  
الجزء ومثله في صحيفه هشام ابن سالم عنه قال وجوب السجدة على من وجب في ركعتيه من غير ان يقرأ في الثانية يعني السجدة هو  
في النهاية والخلاف وبه قال النبي وابو علي وسائر واهب عزه وهو ظاهر المصنف في كتاب السجدة والنافع ويوجب الاحتيا  
ومارواه هشام ابن سالم قال سالت ابا عبد الله في الركعة والسجدة فقال يقول في الركعة سبحان ذي العظم والجود  
وفي السجدة سبحان ذي الاعلى وبحمده الغرض من ذلك سجدة واحدة في الركعة والسجدة سبع فاستغنى عن هذه الحديث  
حكايا بيان الواجب وتخصيص السجدة وبيان المفروض منه وهو مرة واحدة وهو المكمل الذي يكره لغيره وهو ثلث  
والفضل في سبع وسجدة الزيادة عليها فان كان لا انشراح واجبال فياتي با تسع له الغرض روي ابو بكر الخضر عن ابي جعفر  
عليه السلام قال يقول سبحان ذي العظم والجود ثلث في الركعة وثلاث في السجدة فمن نقص من هذه نقصت صلواته ومن نقص اثنتين  
نقصت ثلثي صلواته ولا صلواته روي ابا بن تغلب قال دخلت على ابي عبد الله فوجدت له في الركعة والسجدة سبع سجدة  
وفي الجماعة افضل التخيير ليل يلطف لسانه بالصليين الا ان يعلم منهم الا انشراح كذا قال الى حمزة ابن حمران كنا نصلي مع  
ابي عبد الله فوجدت له أربع أو ثلث أو ثلثون تسبيح البحث الثاني في كيفية السجدة على تقدير وجوبه عيناً وفي ثلث  
اقوال الاول واحد كبير وصوتها سبحان ذي العظم وثلث حرفي جود ثم سبحان الله وهو ظاهر الصدوقين

في الركعة

في الركعة  
في الركعة  
في الركعة

ومذهب المصنف الثاني ثلث كبير على الخار وواحدة على المضط وهو مذهب الحسن والشيخ بن سكا بار واد محمد بن يعقوب عن  
الصادق ع ان كان سجدة واحدة وخبره ويقول استيقن انه ان فعلت في ركعتين وسجدت في الركعة ثلث تسبيحات  
الفضل اجزاً مطلقاً السجدة وهو قول السيد في الانتصار فروع الاول بلفظ سبحان ذي العظم والجود واعتد  
وجوب تسبيحات الثاني على القول اجزاً قول مطلق الذكر يكتفي الواحدة الصغرى لانها ذكر الثلث يجزى على  
هذه القول مراعات الشائع ذكر اسم ولا يخبري قوله اسهوي ويخبري اسم الركعة كما يخبري اسم الركعة لو قال زاد  
على الواحدة كان واجب الواجب واحدة والباقى نذير في تعيين العجب ولربيعين مع اعتقاده وجوب  
الواحدة واستجاب الزيادة لظاهر جوده قال طاب ثراه الحسن السليم وهو واجب في اجمع القولين اقول هنا بخان الاول  
هل التسليم واجباً ومندوب وبالاول قال الشيخ والحسن لم يفتي في السائل المصري والعلامة في ابن ادریس وهو  
واختاره المصنف والمعلات في منتهى الطلب وبالثاني قال الشيخان والفاضل وابن ادریس واختاره العلامة في باقي الكتب  
اصح الاول بوجوبه الاول ما روي من قوله مفتاح الصلوة الظهور ونحوها التبرك وتخليها التسليم حصر التحليل في التسليم  
فكان التبرك واجباً في التسليم الثاني فعله وموافقته عليه وكذا الصحابة والتابعين الثالث الاحتياط واجمع الاخرين  
بوجوبه الاول اصالة العلة الثاني ان النبي ص لم يعمل بعداء ولو كان واجبا لكان له منع تأخير البيان عن وقت الحاجة  
الثالث قوله لم يواصلنا هذه تكبيرة فراه وركوع وسجدة ولم يذكر التسليم الرابع انه لو كان واجبا لكان التسليم  
لحصول الحدث قبله لا لانه باطل والركوع ومثله والملازمة ظاهرة لان الحدث اذا وقع في الصلوة ابطالها اجماعاً  
ولبيان بطلان الملازمة ما رواه زرارة في الصحيح عن الباقر ع قال سالت عن رجل يصلي ثم يجلس ثم يحدث قبل  
التسليم قال تمت صلوة الخامس لو كان واجباً لا مادم من صلاحه وجلس بعد الا بعدة تسبحة والتسبيح لجل في القعدة  
وبيان الشرطية ان الزيادة مطلقة للصلوة ما رواه زرارة ويكره الحسن عن الباقر ع قال اذا استيقن بانك اذا في  
صلواتك التسبحة لم تعيد بها واستقبل صلواتك استقبلاً لا اذا كان قد استيقن بقيتها وبيان بطلان الثاني ما رواه زرارة  
في الصحيح عن الباقر ع قال سالت عن رجل يصلي احداً فقال ان كان قد جلس في الركعة قد تشهد فقد تمت  
صلواته والجواب عن الاول انه عارضاً بالاحتياط والبيان بفتح جميع الاحكام وعن الثاني انه شهادة نفى فلا  
يكون متفوقاً وعن الثالث ان المراد علة الافعال الصلوة لم يوج ما هو واجب عن المعدودات كسجدة الركوع  
والسجدة وعن الرابع انه محمول عن من سها عن التسليم وظن انه فعل ثم احدث بعد ما مضى من الزمان فقد التسليم و  
لهذا قال يصلي ثم يجلس ثم لا يجلس فيكون الجلس حاصل بعد تمامية الصلوة وايضا فانما لم يطلان الصلوة  
بحصول الحدث قبله لا اذا كان جزء ولا يلزم من كون التسليم سجدة ان يكون مندوباً وعن الخامس يمنع دلالة على الملقن  
لان العاقل لا يوجب لا يقول بركبة حتى ينقل الصلوة بركبة عداً وسهواً وفيه نظر لانه اشترط في الحديث جلوسه فقد  
التشهد ولم يشترط قد التسليم فقد عجز جحد بالتشهد وذلك بدله على عدم وجوب التسليم ولا في التمسك بالحق  
لموافقة ع وقال صلواتكم كما ينبغي في اصلي والاحتياط فان الصلوة لما كانت اهم العبادات في نظر الشارع وجب

ولو قال ع

ب

هـ



الاخذ فيها بالاحكام فالاحكام التي في صفة السليم المخرج من الصلوة وفيها ثلث اقوال الاول وجعل الشيخ في السوط  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وجعل الله عز وجل على كل مسلم وجوب الصلوة والصلوة على كل مسلم  
رحمة الله وبركاته واختاره ابن الجوزي والمصنف في النافع والبرق بقوله السلام عليكم الثالث المشهور انه يخرج من الصلوة  
بالحمد والثناء وهو اختيار المصنف في كنهه ونزهة المحققين لقوله نعم وتخليلها السليم وهو متبع على كل واحد منهما تزيان  
الاول اذ اجمع بين الصغين انعقد وجوب الاول واستجاب الثانية ولو عكس بطلت صلوة الثاني اذ لا يبيح السلام  
عليكم وجوبه في صورته المتعددة فلو تحججهما لم يخرج وهل يجوز ذلك لا يقتضيه ذلك ويجب السلام عليكم ورحمة الله  
مقتضى اضافة البركات بالاول فالصلوة والبرق وهو المشهور في الروايات المتقدمة على اهل البيت عليهم السلام ويدعيها  
صالة البراءة وهو مقتضى الصدوق وبالثاني قال الشيخ والشيخ في السوط وبالثالث قال الشهيد الثالث لقول سلام عليكم اهل  
بني محمدي قال المصنف في كنهه اسم السليم عليه وورد القرآن بصورته والا فليكن المصنف في كنهه اسم السليم عليه وورد القرآن بصورته والا فليكن  
حل يخرج ان ينوي بخرج من الصلوة اصحالات نعم لان المخرج من الصلوة لا يتحقق الله وهو عمل واجب فيجب فيه اليقين  
لعمدة الاعمال بالنيات ولا تذاكره تحت نية الصلوة اليه لكل فعل فعل وهو مخرج فحينئذ لو قدم السجدة للصغيرين  
وطبقت وهو المقتضى الخامس لو ترك السليم ناسيا او انصرف من صلاته ظاهرا سلم فان فعله المانع في عذر او سهوا كالحديث استأنف  
لنحوه وقوم في الصلوة وان لم يسلموا الا بعد السلام بالسلامة سلم وسجد للمسلمين ان لم يطل الزمان والاطال يطعن قال الطائفة  
وفي وضع اليدين على الشمال قولان اظهرهما الاطباء اقول المشهور تخيم التيمم وهو وضع احد اليدين على الاخرى في  
حالة القراءة ولا فرق بين وضع اليدين على الشمال او على اليمين وكذا لا فرق بين وضع الكف على الساعد او العكس بل بين وضع  
الكف على الكف والساعد على الساعد وكذا لا فرق بين ان يكون بين العضو حاجز من ثوب او لا يكون وبطلان الصلوة به وجوب  
ابو الصلاح الى كراهية واختاره المصنف في العز وجل ابو علي ترك مسجدا والباقي من العزيم واختاره العلامة وهو ظاهر  
المصنف في النافع وتتردد في الشرايع وادعي البطلان لاجتماع على ابطال الصلوة به وبويته ورواية محمد بن مسلم عن احمد بن  
قنبر لا يجزئ في الصلوة اليدين على اليمين فقال ذلك التكبير لا تقبل لانه عليه السلام لم يفعلها والا وجب لقوله  
صلواتكم في اصلي ولم يقل به احد بل عليه السلام لم يفعلها الا في ولا تقبل ابو حميد في حكاية صفة صلاته عليه السلام  
وقال ابو حنيفة واحد النافع استجابته وما كان استجاب الارسل الا مع طول النافذة اختلف قول الشافعي والي حنيفة  
في كنيته فالشافعي فوق الرواية ابو حنيفة تحتها ما لا طاب منزه وقيل يقطعها الاكل والشرب الا في الزمان اقول الكلا والنز  
يقطعان الصلوة ان بلغا الكبر عند المص والعلامة في المختلف فرضا كانت او فعلا لاصالة الصلوة وبراءة الذم وجوب  
الاعادة ولانه لا يزيد على العت وقيل الحية وعلى الرعاوي وقال الشيخ في النهاية ان كان في دعاء ولم يرد قطعه ونحوه  
عطش وبريد ما جاز ان يتقدم في شرب الماء ثم يرجع الى مكانه فيتم صلاة من غير ان يتقدم وهذا الاطلاق منه وان كان شرب  
الزبيب والماء فيمكن مراده المناط لانه قال في السوط والاكل والشرب يفسدان الصلوة وروي جواز شرب الماء في النافذة  
وما لا يكتفى الحرز منه مثل ما يخرج ما بين الانسان فانه لا يفسد الصلوة اذ راد وهذا الاطلاق يعطي ابطال الزبيب مطلقا

وقال ابن ادریس

وقال ابن ادریس يجوز في الزمان بشرط حقوق العطش وعز الصلوة واجبة السوط برواية سعيد الاعرج قال قلت لابي عبد الله  
عنه انتي ابيت فاربض الصوم فأكون في الزمان فاعطش فأكره ان اقطع الدعاء واشرب واكره ان اصبح عطشا تا وبين يدي قلت و  
بني بينهما خطوتان او ثلثة قال شيخنا اليها وشرب منها جلتك وتعود في الدعاء والتحقيق في البحث ان لقول فاد  
الصلوة بالاكل والشرب هل هو كونه ليا من افعال الصلوة والخصوصية فها تباين كالكلامة ولاستدبار المص والعلامة في الغلظ  
على الاول فنشط في ابطال الصلوة بهما بلوغ الكراه والشيخ في السوط على الثاني بالنسبة الى الغرضية وليضد لاطل ما تقدمه وليضد الثاني  
ان تاسيس والاول تأكيد والتاسيس خبره والخبر ان الصلوة انافسة بها لما فيها من الخشوع كالمعتد والضعيف ساطع اليدين  
وان كان لغرض فلا يكون منافيا للخشوع كاذداد ما بين الانسان لا يفسد الصلوة كالسليم لاصالة الصلوة وعدم العارض للزبي وما  
كانت منافيا للخشوع كاكل اللقمة بمطل وان لم يكن فعلا كثيرا فالله ذهب اذن ثلث الاول كونه منافيا بخصوصية قبل الصلوة  
منه ما يبطل الصوم الثاني كونه منافيا فكذا لا يبطل الصلوة منه ما يبلغ الكراه كاللقمة الصغيرة الثالث كونه منافيا للخشوع فكل  
منه مثل اللقمة وان لم يكن فعلا كثيرا دون ما لا ينافيه كاذداد ما بين الانسان وهو ما خذناه ولا فضل بين الغرضية والنافذة  
الا ما اخرجته الرواية بشرط ما الاول ان يكون صلوة الزبير هاهنا الخافل الثاني ان يكون علم على الصوم الثالث ان يلحقه  
عطش فلما راد الشرب استظها وسمى غير عطش خاصة لم يخرج الرابع ان يكون في فترة الزمان فاكراه ان اقطع الدعاء الخافل  
ان يكون الوقت متعللا لاستدراك ذلك بعد الفراغ السادس اختصاص الرخصة بالشرب دون الاكل السابع ان لا يفعل  
سبب الشرب منافا للصلوة كالاستدبار وحمل خبث وبقية الفحل الكبر بالشرب فانه لا يبطل وان طال زمانه والشرب في  
التخلف ثمانية فكل الكثير فروع الاول واذا جاز في ذلك الوقت بالشرط المذكور فمثل الزمان المذوب والى جيل المذوب  
قال طاب ثراه وفي الصلوة والسفر معقوضا قولان اقول التحريم مذهب الشيخ في النهاية والبولط ويجب اعاده الصلوة  
ومستند رواية مصادق عن ابي عبد الله في رجل صلى صلوة فريضته وهو معقوض السفر قال يعيد صلوة ومصادق ضعيف  
والكراهية منه الجعيد وتليده الشيخ وابن ادریس واختاره المص والعلامة في الزكاة قال في التحريم عند ما ورد قول الشيخ بالقرآن  
وفيه نظرية الكراهية قال في الصحاح عقص العزضه ولم يرد على الراس كالكبره وقبل جعله كالكبره في مقدمه الراس على الجبره وعلى  
هذا منع من السجود والخوض في الشئ والافلا هاهنا اخر كلامه رحمه الله قال المص قدس سره وروى عن بعض الشيوخ  
في وسط الراس وسنده وهذا التغيير هو لا ينافي لافلا من فعل اليهود وقد ورد النبي صلى الله عليه وسلم  
وكبر من العبادات كالطواف بالبركة فوجه الاستحالة في احوال التحريم من حيث اشتغال على التبره وقد اورد عليه السلام  
بالحال في احوال الكراهية لاصالة الصلوة وضمف من منع المقصود الثاني في بنية الصلوة قال طاب ثراه و  
سقط الفوات ونقص ظهر اقول هنا سوال يورد وتقر به ان القضاء مانع لاصالة الصلوة من فاته صلوة فليقضها كما قال  
والجهر كتمان فكيف تقضي اربعاء وجوبه ان معني قوله تقضي اي تفعل والغير في قوله تقضي ليس راجعا الى الجهر بل الى الخفاء  
وتدريه وضيق الوقت اي وتقضي وضيق الوقت فلهذا الاصل في هذه الوجه ان وضيق الوقت يوم الجمعة هل هو  
وسقط الجهر والجمعة وله اسقاطها بالظهر بالاول وقال ابو حنيفة لقوله عليه السلام اول وقت الظهر حين ينزل الشمس وهو



فتاوى يوم الجمعة كثره وقال صاحب عمدة المحققين في الغرض هو الجهر والاستقامتها بالظهر فاد الشافعي كالقولين وعندنا ان  
 الوضوء هو الجهر وليس سقاطها بغيرها لانه ما هو بالجمعة ومنهجه الظاهر لا يكون النبي عنه فرضا لقوله عليه السلام كتب عليكم  
 الجمعة فريضة واجبة الى يوم القيمة وظاهر الوجوب على التعيين اذا قرأ هذه فتقول مع القوات اجمع قوات الجمعة اما ان يكون وقت  
 الظهري او اخرها فان كان باقيا صلاها اربعاً بنية الاداء لسقوط الجمعة وان كان خارجاً كان الواجب بعد ذلك الجهر بالظهر  
 بانفعال الوجوب اليه فيبقى اربعاً بنية القضاء وعن الظاهر في الصورة الثانية لفظ القضاء جار على حقيقة وفي الصورة الاولى يكون  
 معنى القضاء فعلى الواجب كقولنا فاذا قضيت مناسككم فاذا قضيت الصلوة فاذا قضيت الصلوة فامروا في الارض اي وتعلمون وصفت  
 الوقت المشغل من الجمعة فاد طاب ثراه ومعدك الجمعة اذكر ركعة على الاثر اقول اذا ذكر المأموم مع الامام قبل رفع رأسه  
 اجتزاه بعد الشرح في احد قوليه وشرط في النهاية والاستبصار اذكر ركعة بالركوع وبالأوجين روايات والاول ارجح لوجه  
 الاول اصالة صحة الصلوة الواقعة على ذلك الوجه وروايت المزمع من وجوبها اعادتها الثاني ان كبريت الركوع ليس من واجباته  
 يكون لفظة اثنه في صحة الركعة الثالث ان روايات الصلوة اذكر ركعة فيكون ارجح ولهذا اقول على الشرح كفي في اذكر الركعة و  
 صول الجهر اذكر قبل ان يرفع الامام رأسه وان لم يسمع للمأموم ما رواه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اذا ذكر الامام وقد  
 كبر وركعت فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد اذكر ركعة الصلوة وان رفع الامام رأسه فقد فاد طاب ثراه في  
 العدد وفي قوله روايتان اشرها حنة الامام احدهم اقول الانسان بدلي بالطبع لا يمكنه ان يعيش وحده لا فقاره في حياته  
 الى ما كوله وبني وسكن يتوق في الحروب والابن استقلال الانسان لهذه العود فافقر الى الاجتماع الذي هو غلة النافع  
 والتنازع يوجب اجتماعاً فاستدعي كمال نظامه وبقاؤه على السداد وجود ريس يترجمهم على الطاعة ويعلمهم  
 عليها الثواب ويحذرهم عن المعصية ويتوعددهم بالعقاب فوجب اعتبار الامام لما كان الانسان محلاً للحادث والاضطرار  
 وجب في بقاؤه الاجتماع ونظامه اعتباراً بانيب له ولا كان التنازع بقدر ما يوجب عليه وجب اعتباراً بهما ولا كان التنازع  
 والتجاذب محكاً وجب اعتباراً شاهد بين يث بها ما يقع التنازع فيه وقد يكون التنازع موداً الى استحقاق الحد في  
 جنب احدهم فيجب وضع مستوى للحدود فظهر احتياج الجهد والاستبطان والاستقرار الى هذا ولاي البعد المدعي حقاً و  
 المدعي عليها والشاهدان والامام وقاضيه والسوي لا فامة الحدود فلهذه الحكم وجب اعتبار هذه الحدود في الصلوة التي  
 لا تجب على غير المستوطنين وبعض ارجح المدعي والمدع عليه والشاهدان والامام ويتولى هو الحكم وقامة الحد فاعل  
 عليه في كثير من الاحكام فالاول مذهب الشرح وتليده وابن زهره وابن عزة ورواه ابن بابويه في كتابه والثاني مذهب الحنفية و  
 تليده والبيروني علي والحسن والسني وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة اصبغ الاولون برواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
 قال يجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا يجب على اقل منهم الامام وقاضيه والمدعي والمدع عليه والشاهدان والذي يضر  
 الحدود بين بيبي الامام ورواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال لا يجب في الجمعة سبعة ارجح اذناه في الاول على  
 الوجوب والثاني على التدب ارجح الاخرين بوجه الاول عموم الامر بالسعي في الآية الثاني صحة منصوص ابن حازم عن ابي عبد الله  
 قال يجمع القوم يوم الجمعة اذا كان خمسة فاذا كان اقل من خمسة فلا جمعة لهم الثالث الاكتفاء لهذه الحدود في حكم الاجتماع  
 كان

فاستغنى عن الزاد قال طبرستان وفي وجوب الفصل بها الجوس تردد احوط الوجوب اقول وجه الاحوط احتمال الوجوب  
 لفعله على السلام والناسي واجب ولو اية معوية اي ذهب عن ابي عبد الله ع خطيب وهو قانع بمجلسين بينهما جلست لا يخطب  
 فيها ويجعل الاسباب لا صار البلية ولان فضل بين ذكره في جعل الاستراة فلا يتحقق فيه معنى الوجوب وظهر عليه  
 السلام كما جعل الوجوب على الذنب والله لم يعلم الوجه الذي اوقف عليه لا يجب علينا المتابعين قال طاب ثراه  
 وفي جواز اتيانها قبل الزوال روايتان اشرها الجواز اقولها للاصحاب ثلث اقول الاول الاتباع قبل الزوال  
 قال ابن حزم تبعاً للشيخ في النهاية وما قال في الخلاف اذا وقعت الشمس ويريد بمقاربة الزوال واختاره القاضي  
 الثاني وجوبه بعد الزوال قال الموصلي والحنفي والسني وابن ادریس واختاره العلامة الثالث الجواز لاختاره المصنف  
 صح ابن حزم لصحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حتى ينزل الشمس  
 على قدر سراك ويخطب في الاصل الاول فيقول جبريل عليه السلام يا محمد قد نزلت الشمس فانزل وصلي والناسي وجب ارجح لان  
 بحسنه محمد بن مسلم قال سالت عن الجمعة فقال اذا نزلت الشمس يخرج الامام بعد الاذان فيصعد ويخطب في الاصل الثاني ما دام  
 على المنبر يصحبه يعقوب بن يعقوب عن عبد الصالح ع قال ركعتين اذا نزلت الشمس قبل الجمعة واجمع ان الجمعة  
 عقب الخطبتين فلو خطب قبل الاذان سقطت الركعتان واجبة الموزون بين الاول والثاني هو الجواز قال طاب ثراه  
 ويجب الاصغاء الى الخطبة وقيل يجب وكذا الخلاف في تحريم الكلام معها اقول هنا مسلمان الاول في الاصغاء الى  
 الخطبة والى وجوبه ذهب الشيخ في النهاية وابن حزم والسني وابن ادریس والعلامة في الخلاف الى استحبابه ذهب الشيخ في  
 السوط وموضع من الخلاف ارجح الاولون بصحة ابن سنان عن الصادق ع وانا جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين  
 في صلوة اي ان ياتى الامام وجه الاستدلال انه جعل الخطبتين صلوات وكل صلوة يحرم فيها الكلام وان الغاية  
 من خطبة الوعظ وانا يحصل بالانصات والسماع فلو لم يكن واجبا انتقلت الحكمة من وضعها وايضا فان القرآن جزء  
 من الخطبتين وقال ع فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا والامر للوجوب ارجح الاخرين باصالة الزاد  
 والتمتع الاول الثاني تحريم الكلام حال الخطبة والرد به الخطيب والسمع لكنه ليس بطلان الجمعة من كل منها الوعد و  
 الغاية في الاستم والعصيان وجوب التوبة والتزير والحكم لصحة طلاق من سمعه او شاهدها فامروا ولم يحكم بعد وفيها  
 مذهبان فالخير مذهب الشرح في النهاية وموضع من الخلاف واختاره المصنف وقال ابن حزم والسني والعلامة في لف والكفر  
 مذهب في السوط وموضع من الخلاف واختاره المصنف اصبغ الاولون بروايت منها ما روي الامامان ابا المود واسأل  
 ابياً عن تبارك مني ترك النبي خطب ثم قال او لم يسمع اجماعاً بقره في رواية ابن سنان في صلوة ارجح الاخرين  
 ومنها صحبة محمد بن مسلم قال اذا خطب الامام يوم الجمعة لا ينبغي للحدان يتكلم حتى يفرغ الامام بخطبته فاذا فرغ الامام بخطبته  
 تكلم ما يشاء من ان تمام الصلوة فان سمع القراءة ولم يسمع اجزاء بقوله في رواية ابن سنان في صلوة ارجح الاخرين  
 في الاصل وبانه عليه السلام قام بخطيب فقام اليه رجل فقال يا ابا عبد الله ع ما عدت لها فقال ارجح ورواه فقال  
 اذكر من اجبت وحملوا الرواية على الكراهية والاول هو المذهب قال طاب ثراه الاذان الثاني بدعي وقيل مكره اقول

فاذا فرغ الامام بخطبته



فما سئل ان الاذان في بعض عبادات الاحباب والروايات الاذان الثالث فبعض من جعله في بعض عبادات  
وبعض في التوسيم وتحقق البحث في ذلك بتدعي توطئة بوضع فتوى الاصل اذا زالت الشمس بعد الامام المبرور ام بعد ان ياذن على قوله  
الحسن او بعد ان ياذن على قوله التقي فاذا فرغ من الخطبة اقامت الصلوة وصلوة الجمعة من غير اذان فالاذان المنهي  
عنه الذي يحصل بعد نزول الامام عن المنبر بعد ما يرفع من الخطبة ويسمى ثانيا لان النبي صم والشرع للصلوة اذنا واحدة  
فالراي الثالث لان الاقامة يطلق عليها اسم الاذان قال المصنف في فصل بينهما بلفظين او سجدة خلا الغيب فلا يفضل بينهما  
الاخطوة او تسمية والاكثر سجدة الثانية لو قوبل بعد الاذان الاول فهو ثان بالنية اي وضوء وقت ايقاعه وحقيقته فثبت  
باعتباره عدده والشرع لقطعي اذا عرفت هذه فتوى من هو محرم ومكرهه فالاول مذهب ابن ادریس واختاره المصنف في النافع و  
والعلام في المختلف والثاني مذهب الشيخ في طوختاره المصنف في المجزأ اجتمع الاولون برواية حفص بن غياث عن جعفر عن ابيه قال  
الاذان الثالث يوم الجمعة بوجه واحد وهو ان يكون في اذان اولي صلواته اذان واحد والآخر اذان واحد وقال عطاء اول  
من فعله معوية قال انما في ما فعله النبي م والابكر وعمر اصب الي وهو المذهب لشيخنا الاخرين بالاصل فانه عدم التحريم وانه ذكر فلا يحرم  
واجاب عن الرواية لضعف السند فان حفصا عامي المسند الثاني اذان العصر بوجه واحد وفيه اربعة اقوال الاول النفع من مطلقا  
قال الشيخ في النهاية بالاذان من الظهر فام للعصر والظهر من غير ان ياذن في وقت العصر استدل عليه بما رواه النضر وزاده في الصحيح  
عن الباقر ان رسول الله ص جمع بين الظهر والعصر باذان واحد فامين ويجب التام في العدة للملازمة والرواية الثانية ان لا يركب مطلقا  
قال الشيخ في المبوط والعلامة في المختلف الثالث التفسير وهو سقوط عن صل الجملة اما الظاهر فلا هو قول ابن ادریس والراجح قال الفقيه  
في الاركان ثم قم فاذا نزل العصر واقم وتوجه بسمع تكبيرات وهو مذهب لفاخي اجماع العلامة بغير الامور في الاذان للمصنف  
الحسن وبان الاذان وضع للاعلام باوقات الصلوة وقت حصل اذان وقت العصر هنا عطف صلوة لظهوره  
فصل ولا يثبت الجمع بينهما وبين السابقة عليها فبسطا اذ انهما كعرفه قال طاب ثراه اذ لم يكن الامام موجودا  
امكن الاجتماع والمطمان استجبت الجمعة ومنعه قوله اذ لم يكن في الغيب الاجتماع العدد المعبر بالمطمان  
استجبت الاجتماع واقيع الجمعة بنية الوجوب ويجوز عن الظاهر فالشيخ في النهاية والمتقي والمصنف والعلامة وسنعه  
اليدوسلا وابن ادریس اجمع الاولون بصحيفة زراره عن الباقر قال حدثنا ابو عبد الله ع على صلوة الجمعة حتى  
قلت انه يريد انما قلت له فقلت عليك فقال لا مانع عندك في الوقت عن زراره عن الباقر قال من شك في ذلك  
ولم يصلي فريضه فرضها الله قال قلت كيف اضاع قال صلوة جماعة يعني صلوة الجمعة ولا صلاة الصلوة وعدم شرائط  
امرنا بذكر اجماع الاخرين بان شرط الجمعة الامام او نائبه اجاعا وهو معقول ايضا فان الذمة متبقية للتخلل باجماع  
كلمات فلا يخرج عن العهود الا بغيرها ولحقنا بالاحاد مضمون ولا يجزئ التوقييل عليها واجيب عن الاول بضع الاجماع  
على خلاف موضع النزاع والاضافه فحق قابلي بوجوب لان الغيبة لما حو منصوص عن الامام حال الغيبة وهذا لا يخرج  
اليه ويظهر حكمه وعي الناس مساعدته على اقامته الحدود والفتاوى من الناس وعن الثاني بانفسا يبقى لوجوب الصلوة عند الغيبة  
كقولنا واذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا وعن الثالث ان احبا والاحاد وان افادة الظن فان العمل به قطعي قال

صلوة

قال طاب ثراه ولما رواها للاخوة بطلت الصلوة وقيل في غيرها ويجسد للاوي بقوله لا يخرج السلك ان الامام اذ اكرم مع الامام في الاذان وسنعه  
الزجاج عن السجود فان تكلم بعد قيام الامام من الاوي الى الثانية من السجود والحق به قبل ركوع الثانية فلا كلامه الا فلا يتا بعد  
في ركوع الثانية لا على تقدير متابعته له في ركوع الثانية لاجل امان محبت ذلك للركعة الثانية فيكون قد اذن من الاوي بسجدة  
او بمسجدة للركعة الاولى فيكون قد زاد فيهما ركوعا وكلها مبطل فليجسد لاي ركوع في الثانية الامام فاذا سجد الامام سجد معه ونوي بهما بين  
السجدين انما للركعة الاولى فاذا سلم الامام قام وهو في الركعة الاولى وثبت له الجهر هذا في الاصح وهو حق في النهاية والمص  
والعلامة وقال في المبوط ان لم ينوي بها الاوي لم يعتد بها ووجب ان يحيد فيها وسجد سجدة للركعة الاولى وبه قال المرتضى في  
المصباح وقال ابن ادریس بالاولي الا انه لم يوجب سجدة السجود الا بالاولي واكتفا بالاستدانة والاحاصل ان في السلك ثلث اقوال الاول  
الاكتفا بالاستدانة في جعلها الثانية لكونها تامة بغير صلوة الامام ثم يحيد فيها وايي سجدة للاوي وهو اختياره في المبوط الثاني الا  
كتفا بالاستدانة في جعلها للاوي ولا يفتقر الى سجدة بديهة في صيرودتها للاوي ولا يفتقر الى سجدة لكونها في نفس الامر كذا في ادریس ا  
الثالث بطلان الصلوة بذلك بل لا بد من جعلها بين السجدين للاوي بالنية ومع ذلوعه عن نية ذلك بطل صلوة وهو اختيار  
الشيخ في النهاية ومذهب العلامة اجماع الشيخ على مطلوبه في المبوط برواية حفص بن غياث قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في رجل اذركا  
الجهر وقد اذبح الناس فكبر مع الامام وركع فلم يركع في السجود وقام الامام والناس في الركعة الثانية وقام هذا معهم فركع الامام و  
لم يركع هذا على الركعة في الركعة الثانية من الزحام وقد روي عن السجدة كيف يصنع قال ابو عبد الله ع اما الركعة الاولى فيمضي الى عند الركعة ركعة  
تامة فلا يسجد لها حتى يدخل في الركعة الثانية لم يكن له ذلك ولا يسجد في الثانية فان كان نوي ان هذا السجدة للركعة الاولى  
فندقت له الاولى واذا سلم الامام قام فركع سجدة فيها ثم تشهد ويسلم وان كان لم ينوي ان تكون تلك السجدة للركعة الاولى  
لم تجز عنه للاوي ولا الثانية وعليه ان يسجد سجدة بين نوي بها للركعة الاولى وعليه بعد ذلك ركعة ثانية يسجد فيها و  
هي ضعيفة السند مع تصور ما في الدلالة على المطلوب ليقول التاوير واجه على مطلوب النهاية بان افعال الامام تامة لا تفصل الامام وقد  
يسجد عابثا انما الثانية فيكون الامام يحكمه فيصرف سجدة له اي الثانية بحقيقة التامة فان وقع بذلك كما قد تقدم فكيف من صلوة  
سجدة بين من الاوي وركع من الثانية وان حذفتها كما قال المبوط كان قد زاد سجدة بين في الصلوة عند ذلك مبطل واجبه ان  
ادریس باصالة رواية الذمة بتدبير النبي والاكتفا بالاستدانة قال طاب ثراه وقيل تكبير الركوع على الاثر اقول اطلق الاصحاب على  
تقديم القراءة على القنوت فلا يرعى فانه جعل في الاوي قبل القراءة وفي الثانية بعد ما يصلي بالقراءة اجماع الاولون بصحيفة يعقوب  
ابن قتيبة قال سألت العبد الصالح عن التكبير في العبد بين قبل القراءة او بعدها الي ان قال ثم يقرأ ويكبر خفا ويدعوا  
بينهما ثم اخرى يركع بها قال ويكبر في الثانية خفا يتقوه فيقرأ ويكبر ايضا اجماع ابو علي بصحيفة عبد بن سنان عن الصادق ع قال  
التكبير في الاوي سمع قبل القراءة وفي الاخر خمس بعد القراءة وايضا ينادي بالركوع على غير النزاع كقول الساجد بعد القراءة بالاجماع ولانما  
للكركوع واذا احتمل احد حقل غيرها وهذان بعضهما قليل فخير من كثرة الاحاد وجعلها على النية لان ذلك موافق لمذهب العامة  
قال طاب ثراه قيل التكبير ايد ولجب والابنة الاستحباب وكذا القنوت اقول هذا ثبت الاجماع في التكبير الزائد على القنوت في ساير  
الصلوة وهي تكبير القنوت وفيها قولان فالجواب مذهب ابو علي واختاره العلامة الاستحباب مذهب الشيخ في التهذيب واختاره







ذهب الشيخان والشافعي والقاضي وفارس الساجي ليعلموا بعد العشاء كان في رمضان القصد الثاني في التوابع قال طاب ثراه  
وقيل ان كان في الاجزئين من الرابعة اسقط الزيادة والي بالنية اقول هاتان اقول الاول البطلان وهو قبل اليد  
وسلار وابن ادریس والتقي والقاضي والمص والعلامة في كونه الثاني البطلان ان كان في الاولتين او ثالثة الغرب  
والصحة ان كان في الاجزئين من الرابعة فيسقط السجود ويأتي بالركوع ثم يسجد ويغفر زيادة السجدين عنده  
وان كانتا ركعتا كما يغفر زيادة الركوع لوني السجدين متى ركع وهو ذهب الشيخ الثاني البطلان ان كان في  
الركعة الاولى دون الثانية والثالثة وهو ذهب الفقهاء والي علي قال طاب ثراه ولو نقص عن عدد صلواته ثم  
ذكر انهم ولو تكلم على الاشهر اقول طاهر الحسن والتقي الاعاده طلقا وهو ذهب الشيخ في النهاية وقال في البسط وفي  
اصحابنا من قال انما انقض ساجيا لم يكن عليه الاعاده الصلوة لان الفعل الذي يكون في بعد في حكم السجود وهو لا  
قرب عندي واحتمل المص والعلامة وقال الصدوق بالمنع اذا حصلت ركعتين ثم قلت غفرت في حاشية فاضل صلاتك  
ما نقص منها ولو بلغت الصبيح فان اعاده الصلوة في هذه المسئلة ذهب يونس بن عبد الرحمن قال العلامة في المختلف  
والاقرب عندي التقصيل فان خرج عن كونه مصليا بان ذهب ويجي اعاد والا فلا جعلا بين الخبرين قال طاب ثراه وقيل في  
الركوع اذا ذكر وهو الحام وارسل نفسه ومنهم من خصه بالاجزئين والاشهر البطلان اقول اذا شك المصل في شيء من فاعاد  
الصلوة وقد استقر على علمه لم يلتفت وان كان في موضوعه في الركوع وهو قائم وجب عليه الركوع فان ذكر ان  
كان قد تم فيركعتين ثم اقول الاول صحة الصلوة وارسل نفسه من غير رفع مطلقا قال الشيخ في الجواهر المبدأ الثاني بقيد  
الصحة في الحكم المذكور يكون الشك في الاجزئين وبطلان الصلوة ان وقع في الاولتين فلا الشيخ في النهاية وعلم القوي  
ونسما التقي وابن ادریس والذليل ان الاحتياط لا بد منه فلا يكون مبطلا واجب وان الاحتياط بنية الركوع غير الاحتياط  
السجود فان الاول مبطلا بخلاف الثاني لكن بشرط ان يصل الى حد الركوع ولعلم سبله فالطاهر الصريح الثاني البطلان  
طاهر الحسن واحتمل المص والعلامة في كونه رواية مفروضة الصادق ع لا يعيد صلاته من سجدة ويجوز من ركوع قال  
طاب ثراه ففي الاولى يتم ويحتمل بركعتين جائزا او كونه قابلا على رواية وفي الثاني كذلك اقول هاتان  
الاولى ان يكسب من الاثنين والثالثة وفيها شعبان الاول على ما بيني وهو المشهور على الثالث وقال الفقيه تيجي بن النبا  
على الاقدار يأتي بياقي الصلوة وبين البناء على الاكراد الحق الثاني وهو ذهب الشيخين وسلار والتقي والناظم الثاني  
الاحتياط البناء على الاكراد يتيجي بن ركعتين من جلوس وكعه من قيام وهو رواية جميل بن دراج وهو ذهب الشيخين وابو  
علي والقاضي وعلم القوي وقال الحسن بصلي ركعتين من جلوس ولم يذكر التجديد والفقهاء على البناء على الاكراد قال الصلي  
ركعتين من قيام الثانية الشك في الاجزئين الثالث والاربع وفيها ايضا شعبان الاول البناء والمشتهر كتمان الشك والتقي  
والقاضي وابن ادریس والمص والعلامة في كونه وهو البناء على الاربع وقال الصدوق وابو علي تيجي بن ذالك وبين ذالك  
وبني البناء على الاقدار ولا يخفى مع البناء على الاكراد المشهور التجديد في الاحتياط بركعة من قيام وركعتين من جلوس ولم يذكر الحسن  
سوي الركعتين من جلوس قال طاب ثراه وقيل لكثرة زياده ونقصان في موقع قيام وللقيام في موضع فقول

اقول الاول انما هو جبر ان الكلام ساجيا ودخول الشك في اربع ركعات او خمس ماعداه قال الحسن ان في بوجبه ثمة ا  
اشياء السجدة سجدة ليقوت محلها وبيان الشك حتى يركع والكلام ثانيا قال الفقيه يوجب خمسة اشياء الكلام ثانيا  
السجود السلام في الاولتين ترك سجدة حتى يركع الشك بين الاربع والخمس قال الشيخ في البسط الرابع يوجب اربعة اشياء واستقاط  
الشك ما عداه في البسط قال في الجمل الخامس يوجب اربعة اشياء وابد السلام في الاولتين بالقيام في قعود او عكس قال الشهيد  
السادس قال الصدوق ولا يجان الاعلى من قعود في حال قيام او عكس وترك الشك اولى بدرا زاد ونقص لم قال في موضع  
اخر فان تركت ثانيا فقلت اقيم صفوكم فام صلواتكم وسجدة السجدة السابعة نقل الشيخ والمص والعلامة وجوبها لكل  
زياده ونقصه ولم يذكره والناظر والمأخذ ما رواه سفيان بن العريضة عن ابي عبد الله ع قال سجدة السجود في كل زياده ونقصان  
ومارواه عبد الله بن علي الحلبي في الصحيح عن الصادق ع اذ لم تذكر اربع صلوات وخمس اذت او نقصت شتمت وسلم وسجدة في  
السجود بغير ركوع ولا قراءه ويستند فيها تشهد خفيفا وهذا بخلاف كون الشك زيادة الفعل ونقصانه كما هو في عبارة الصدوق  
ويحل على الوضوء الرجوع في الدعاء لان ما دللت عليه الرواية هو الشك في حصول الزيادة واذا وجب الجهر ان يتجوز الزيادة  
فمع نيتهما اولى وتتم لها على حصول الزيادة والتقصير اولى لكونه ثانيا وما ذهب اليه الصدوق بغير دفع حكم السجود في  
السجود بجعل قوله اذ لم تذكر صلوات اربع صلوات حاشا كلاما تاما وقول بعد ذلك اوردت او نقصت تقديره او حصل شك في  
ياد او نقصان ويكون هو المدعى بعينه واعلم ان هذه الحكم معتد بكون الزيادة والتقصير غير مبطل وهذا الاثر لما قال  
الي الاضطرار ونقل العلامة في التذكرة وجوبها لكل سواي الحق الانسان وان كان كنيته كالمكر والاختلاف قال طاب ثراه وها  
عبد السلام على الاشهر اقول في علم سجود السجود صاحب اربعة مذهب الاول بعد التسليم مطلقا ذكره الثالث والفقهاء والتقي  
وسلار والحسن واحتمل ابن ادریس والمص والعلامة وهو ذهب اصحاب الرأي والشيعة وابي ليلى والثوري وحدثني  
قولي ان في بوجبه قوله علم سجدة السجود بعد التسليم قبل النظام الثاني قبل التسليم مطلقا نقل المص والعلامة في  
التذكرة وعن بعض علانها هو قول الزهري وابي سعيد الخدري وسعيد بن المسيب الليث بن سعيد ويونس قول الصادق  
وها قبل التسليم فاذا سلمت ذهبت حرمت صلاتك الثاني التقدير وهو قبل التسليم ان كان للنقصان وان كان  
للزيادة فبعده وهو ذهب ابني علي وبه قال مالك والزيدي والشافعي والبولقور وهو قول الشافعي في التوقيت ويؤيد قول  
الرفاعة عليه السلام اذ انقضت فقبل التسليم واذا اوردت فبعده الرابع في هذه التفصيل في حال التفرقة وهو ذهب الصدوق  
ووجه الجمع بين الاخبار تنبيه واذا جعل قبل التسليم كان علم بعد ترك واجب حتى جاز علمه قال طاب ثراه ولا  
يجب فيها ذكر وفي رواية الحلبي ان سمع ابا عبد الله ع على السلام يقول فيهما سمع الله وبالله وصل على محمد وآل محمد وسجدة  
سجدة اخرى يقول فيهما سمع الله وبالله والسلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته والحق رفع صلب الامام عن السجود في البناء  
اقول الواجب في سجود السجدة اشياء البر لا ثمة عبادته والفصل بينها لجملة ما لا لان المعتد في صلوات الصلوة  
انما يحصل بذلك فكذلك هاهنا السجود على الاعضاء والسمع والطاعة فيها لانه المتبادر في عرف الشارع والشك في رواية  
الحلبي وقد تقدم في التسليم لرواية عبد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال اذ لم تذكر صلوات اربع صلوات حاشا



فاسجد سجدة في السهو بعد تسليك تسلم وهل تحب الطهارة والاستقبال فالعلامة في النهاية نعم وهو من السجدة  
وشرط ابن ادریس الثمان واستعملها المصنف في الوصيات ولم يتعرض لها في الكتابين بنفي ولا اثبات وكذا  
العلامة في العهد وذلك ليعطي عدم اعتبار المنزلة والروايات خالية من التوضيح كذا في الاما الذكرو فيه  
لذلك قول الاول عدم الوجوب لامر البره وهو اختيار المصنف والعلامة في المختلف لم يأت به عمار الساباطي عن ابي  
عبد الله قال سالت عن سجدة السهو فيها يتبع وتكره فقال لا اماها سجدة واحدة فقط فان كان الذي سهاها امام  
كبر اذا سجده واذا رفع يديه من خلفه ان سهاها عليه ان سج فيها ولا فيها تشهد بعد السجدة الثانية وجوب مطلقا  
الذكر وهو ظاهر ما حيث قال اذا اراد ان يسجد سجدة في السهو استفتح بالتكبير ويسجد عقيبها ويرفع رأسه يعود  
الى السجدة الثانية ويقول فيها باسم الله وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وغير ذلك من الاذكار الثالث  
وجوب باسم الله وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته او باسم الله وباسم الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله  
المفيد والميد والصدوق والتقي وسائر فرائد ادریس والعلامة في العهد والشهد اجتمعا بارواه عبد الله الحلبي قال سمعت  
ابا عبد الله يقول في سجدة السهو باسم الله وباسم الله صلى الله عليه وسلم والحمد لله وسمعت مرة اخري يقول فيها باسم  
وباسم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وقال المصنف هي منافية للذهب لرفع منقب الامامة عن السهو ولجان العلامة  
لعدم المناقاة بين الرواية والذهب لان الحديث لا يدل على سها الامام بل سهاه انه سجد يقول ذلك على سبيل الاقواء  
بسجدة السهو وكذا لا يدل على انه قد كان ساجدا او سجد في سجدة بل انه قال عليه السلام كذا في سجدة السهو كما يقال سمعته  
في نفس المؤمنين ما يمين الابرار يجب في دية النفس ما يمين الابرار فكذلك اهلنا فيكون معناه ان هذا حكم حكمه ابو عبد الله ع  
اوجب ان يقول في سجدة السهو هذا الكلام وقوله الحق ورفع منقب الامامة عن السهو في العبادة وهذا قد عرج  
من المصنف في الرواية ودلها قال ولعلنا لا واجب ما سمعنا لاحتمال ان يكون قال على وجه الجواز لا لزوم وفيه ايضا  
رد على الصدوق رحمه الله حيث يجوز السهو على المعصوم في العبادة والحق مذهبه المصنف وتحقيق كذا ذكره في الكافي  
نيسان الاول لا سهو على من كثر سهوه لما في وجوب تداركه من الحرم للشيء بالاية والرواية لقول الباقر ع اذا كثر عليك الشك  
فامض في صلاتك فان لم تشك ان يدعك فانما هو الشيطان والخلف في كثر السهو فالحقون على ان يرجع فيه الى العرف اذ عا  
الشيخ رد الناس الى عرفهم فيما ينص عليه كالقبض في البيع والاصابة الوارث اخذاه المصنف والعلامة وقال ابن ادریس حله  
ان ليس له في شيء واحد او في فريضة واحدة ترك صلاة فليقل بعد ذلك حكمه او يسو في اكثر الحسن اعني ثلث صلوات من  
الحسن كل من قام اليها فسها فيها فيقل بعد ذلك حكم السهو في الفريضة الرابعة وقال ابن حمزة لا حكم له اذ لم يدرت من الواليات  
والطلق في فريضة او فريضة وجزم به الشهيد وقد روي الصدوق عن محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي جعفر ان الصادق  
قال اذا كان الرجل من سهو في ثلث فحرم من يكره عليه السهو والحمد لله حسن لولا ان طاعة الرواية عليه ومما كان العمل بالنهي  
فلا اعتماد عليه جزم من الاستهانة اذا عرفت هذا فنعني قولنا انه لا حكم له ان يسجد على وقوع ما ذكره في مثل السجدة الثانية  
والثلاث بنى على الثلث فلو بنى اثنين بطل صلواته فرع واذا ثبت كونه كثر السهو مشا يتنقل عنه فاعلم انه يتنقل عنه بصلوه

واحدة يصليها خالية عن الشك فان عرض له بعد ما في صلاته آخر الشك تداركه ورجع الى كثر السهو في الرابعة على قول ابن ادریس ا  
الثاني لا حكم له لانه لو تداركه لم يكن ان يسهو ثانيا ويوم التدارك وهو مشقة عظيمة فيكون متيقنا لقول الصادق عليه السلام  
ليس على السهو سوا ولا على الاعادة ولا على التدارك ولا على التدارك السهو فلا يكون شيئا في زيادته بل يسجد على وقوع ما ذكره  
وفيه على ان هذا الاول ان يسهو في ما وجبه السهو كما لو سجد في سجدة من سجديتين السهو وسها في سني من افعالها  
الثاني ان يسهو في السهو فيقول ما اذكر يسهو ام لا الثالث اجراءه على عموم ما وجب بسبب السهو او الشك سواء كان سجدا  
وغيره كالاحياء بان يشك في عدده فانه يسجد على وقوع ما ذكره في ما ترك شيئا من افعال السجدة منه او تشهد فانه يقضي  
بعد التيمم ولا يسجد عنه وكذا لو تدارك السجدة في سني من افعالها فانه يسجد على وقوعه ولو سها من سجدة  
او عن بعض الاعضاء لم يسجد للسهو عنه اما لو تيقن ترك ركن من الاحياء والقرب البطلان قال طاب ثراه وفي  
قضا النيات ولعدم ما ينطبق ترد احوط القضاء اقول هناك اقول لا ولا سقوط الصلاة اداء وقضاء اما  
الاول فقضى شرطه الطهارة والارادة عدم عذره من شرطه والافراج عن كونه شرطا واما الثاني فلان القضاء انما يجب  
بما وجبه وليس فانه فرع الاداء وليس واجبا وهو اختيار المصنف والعلامة في التحقيق الثاني علم ان يذكر  
ايسجده وتعالى اوقات الصلوة بقدر صلواته وليس عليه قضاء وهو من السجدة في رسالة ابي ذريرة قوله قول اخر  
فبين وجد الثلج وخاف على نفسه منه اخر صلواته حتى يتمكن من الطهارة بالماء او يفقده ويسجد السرا فيستعمله و  
يقضي وجها ان يكون خاصا بوجد الثلج واخر للشفقة فينا بعبادة القضاء وليس عائلا ان كان مفقدا او محجوبا  
في موضع نجس الثالث سقوط الاداء وجوب قضاها وهو من السجدة في ط والسيد وابي ادریس طاب  
ثراه وفي وجوب ترتيب النواصيت على الخوض ترد واسم السجائب اقول وهذا ما لا الاول الرتيب بين  
النواصيت غير اليومي مع انهما وهو مني اجاعا وكذا حواظها فلما جتمع عيدا واية وجازته في الاتيان الا ان يحصل  
عارض يفرحها كانه كان هناك ميت وكوفي تصيق وقتها والواقع وخيفة على الميت فانه يقدم الكوفي في  
الاول ويؤخر في الثاني ويقع مع الحائز موقعه وان انتم ويقضي الغاية ولو خاف جرح وقت العيد قدم صلواته  
واخر خطبة حتى يصلي الكوفي ولواضاف وقت الكل تجزى ويحل في التقديم الميت ولا يجب قضاء الغاية الا ان  
يخطر ما لا يجر الثالث الرتيب ها هنا وبين الخوض اليومي وهو مني في صورته في الاول التصيق فيد بالتصيق  
هنا ومع تصيقها يقدم الحاضرة وجوبا اجاعا الثاني الاتساع لها فيقدم الحاضرة اسجبا باعلى الاصح ويتعجب  
من هذه الترتيبات ما لا يري فاني اليومي مع فائت بغيرها والرتيب فيه قطعاً لا تغاير مع ادائه اذا اتعا  
والقضا مشع ولو فرضنا غيرها تصيق العرا على احدى قدم اليومي كما تقدم في الاداء الثاني فائت اليومي  
مع حاضرها فيقدم الحاضرة لانها صاحبة الوقت وان ضاق العرا عنها الثالث فائت بغير اليومي مع حاضرها  
اليومي ولا التمسار في تقديم اليومي هنا لان مع اتعاها في الاداء يبدأ باليومي فاوي القضاء والتقديم في



القسم على السجادة على الاصح الثالث ترتيب الفرائض اليومية مع نفسها فيقول القضاة تابع للاداء ولا يجب فيها اداء  
يجب في قضائها القول عليه السلام من فاته صلوة فليقتضها كما فاته وقار العاقل الاوي الترتيب فان قضاءها ما يغني  
ترتيب اجزائه لان كل صلوة مستقلة بنفسها متفرقة بحكمها فانما ترتيب في الاداء ترتيبا او قاتما فالترتيب في الاداء كلفوة  
الوقت ومع الفرائض يصير ثانيا في زمنه لا تتوقف البقرة من بعض على بعض كالدين وقضاء رمضان وعذباته لذات العمل  
لكن لما قولنا احدها وجوبه مطلقا والاخر وجوبه مع الذكر دون النسيان وهو العقد الذي يجرى الرابع الترتيب بين فرائض  
اليومية وحواضرها وفيه اربعة اركان عدمه مطلقا وهو القول بالوسعة وهو مذهب الفقهاء وقال الصدوق فان  
نمت عن الغداة حتى طلعت الشمس فصل الركعتين ثم صلى الغداة فقد اجاز قضاء النافذة على قضاء الفريضة الثاني الترتيب مطلقا  
وهو القول بالمصانعة وهو مذهب الشيعة والقاضي والشافعي والحنفي وابن ادریس معان التنازع في الغداة في الوقت المتعذر من التكسب  
بالبحر والكل ما يزيد على سد الوقت وبالجملة من كل فعل ساج او مذوب او واجب موع من اليوم الا بقدر الضرورة التي لا يصير عنها  
الثالث الترتيب اذا كانت واحدة لا غير وهو مذهب الصواب الرابع الترتيب اذا كان الفريضة ليوم واحد فقد دلت الغاية او احدث  
ولا ترتيب لغير اليوم وان احدث وهو مذهب العلامة في المختلف قال طاب ثراه يدرك المأموم الركوع وبادركه الركعة الاولى  
اقول لقد بحث في هذه المسئلة في باب الجمعة قال طاب ثراه ولا يجوز ان يات من هو اعلا منه باعته بعبادة كالبينة على رواية  
عمار اقول روي الشيخ باسناده الى عمار الابطاحي عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يصلي يقوم وهم في موضع اسفل منه الذي  
يصلي فيه فقال اذا كان الامام على شبه المكان او موضع ارفع من موضعهم لم يخرج صلاتهم وهو فطحي لانه قد فسد الصلوة بالعبادة  
على قوته ووجه ضعف الراوي في حد العلو المبطل فقل ما لا يتحققا وقيل سجد للماجري في الارض المخدرة وان كان لو فرضت  
اعتدتها اما المأموم فيجوز ان يكون اعلا حتى لو كان على سطح شاهق مع اتصال الصفوف في اصل الصلوة لانه يمكن مشاهدته بالعلم  
ليتابع في افعاله بخلاف العكس لا يمكن مشاهدته في حال سجوده وقال ابو علي ان كان المأموم اعلى من الجاهل ان يكون اخفض وان كان  
بصر لم يجز لان فرض البصر الاقتداء بالنظر فرض الاعى الاقتداء بالسماع ورواية عمار عامة فالوقوف يحسب تساوي المأموم  
فيه من غير تعرض وفرض البعض دون البعض وانما حصل في الحجاب فاجيز في المرأة ومنع في الرجل بتوسيت لوصلي بينه  
وبين الامام بتأديته بطلت صلوة ويرجع فيه الى العرف قال الشيخ في البوط فاختاره المصنف والعلامة وقال الشيخ لو كان  
بين الصفيين ما لا يتخطى المصحح اصح بحسنة رواه عن الباقر ع قال ان صلى قوم بينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك  
الامام لهم بامام وحده العلامة على ما يتخطى من الحائل لانه المأمون بخلاف الصلاة الصلوة فرع يكتم ابا الصلاة النعم من الصلوة خلف  
الشابيك كما هو مذهب الشيخ في الخلاف والا قرب الصلوة كذهب العلامة وكذا لا ينع من جيلولة بالنهر وشبهه اذ يخرج في البعد عن العا  
وقال في السوط وحده نوم السجدة ثمانية ذراع وهو شارة الى قول بعض العامة لا يجوز ان يات في محله لم قال وهو اقرب  
على مذهب اصحابنا وصرح الشيخ بالنهر وشبهه واجاز ابو علي والشيخ والعلامة قال طاب ثراه الغداة اما في الجملة او الاختصاص  
فهما مسلمتان الاوي الجملة وفيها قسمان الاول السماع وفيه قولان التحريم قال الشيخ وابن عزة واختاره العلامة في المختلف

قال طاب ثراه

والجملة في الجملة

قال طاب ثراه الغداة اما في الجملة او الاختصاص فهما مسلمتان الاوي الجملة وفيها قسمان الاول السماع وفيه  
قولان التحريم قال الشيخان وابن عزة واختاره العلامة في المختلف والتحريم لحسنة الجلي عن الصادق ع قال  
اذا صليت خلف امام تاتم به فلا تقرأ خلفه سمعت او لم تسمع الا ان يكون صلاؤه بجملة لم تسمع قراءة فظنا  
النهي التحريم والكرهية للاصل ولصحيح عبد الرحمن بن ابي حنيفة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة خلف الامام  
اذا خلفه فقال اما الذي يجر فيها فانما امر بالجملة لم يفت من خلفه فان سمعت فان لم تسمع فاقرا والتعبير  
بالانصات يؤذن بالسجادة هو قول الاكثر الثاني مع عدم السماع وفيه ثلث اقوال الاول وجوب الغداة وهو ظاهر  
التقي حيث قال ولا يقرأ خلفه في الاوليتين من كل صلوة ولا في الغداة الا ان يكون بحيث لا تسمع قرائته في الجملة فيقرأ  
وهو في الاخيرين من الرباعيات وثالثه المغرب بالحياء بين القراء والشيخ والقراء افضل الثاني الاستسباب اذا لم يسمع  
الغداة ولو شك فيهم وهو قول السدي وابن ادریس والشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة في المختلف وتخص الغداة با  
الحمد الثالث لا يقرأ في الجملة مطلقا ولم يقيد بالسماع وعدمه قال سلاور وروي ان ترك الغداة خلف الامام واجب  
الثاني الاختصاص وفيه اقوال الاول استحباب الغداة قال الشيخ والتقي واختاره العلامة في القواعد وهو المعتمد وعبارته  
ولا خلف للمرضى الا في الجملة وعدم سماع وفي الاختصاصية اجرا وجوبا فيما لم يسمع من المرضي الثاني التحريم وهو ظاهر السيد وابن  
ادریس والعلامة في التخريج الكراهية وهو اختيار المصنف اصح الاولون يقوم صحيح عبد الرحمن وقد تقدمت اوجه المانع  
بحسنة الجلي السجدة وبها يوجب محمد بن مسلم قال ابو جعفر عليه السلام كان امر المؤمنين عليه السلام من قرا خلف امام ما تم  
به فمات به بعث على غير الغداة واجب المصنف باصالح عدم التحريم وحمل ما رواه النهي على الكراهية واختاره العلامة في المختلف التحريم  
بين القراء والشيخ في الاخيرين من الاختصاصية قال طاب ثراه ويعبر في الامام العقل والايان والعدا والرهابة والبلوغ  
على الظاهر اقول منع القاضي والشيخ في النهاية من امانة الصبي وهو اختيار المصنف والعلامة في كبره لا تتنازع والاجل عن القبيح و  
هو التكليف لعدم العلم عدم الواحد له بالبعد وعمن المحرمات فلا يبر من بطلان صلوة مما يتوهم من الثاني لها اذا اوزع له  
ولقد سألنا باس ان يؤذن الغداة قبل ان يجتمعا ولا يوم حتى يجتمعا وان ام جازة صلواته وقد فسد صلواته من خلفه وجوز من  
الخلاف والسبوطا كون الميمز اما ما قال ابو علي ونعم ما قال عز البائع اذا كان سلطانا مستخلفا للامام الا كراهي لعبد  
المسلمين يكون اماما وليس لاحد ان يتقدمه قال طاب ثراه اذا ادركه انقضاء وبعد الركوع كبر وسجد معه فاذا اسلم  
الامام اسجد هو وكذا المواد وكبر بعد السجود اقول ههنا مسلمتان الاولى اذا ادركه الامام وقد رفع راسه من الركعة الاولى  
كبر لا افتتاح وسجد معه السجدين فاذا اسلم الامام هل يجوز له حذف السجدين والبناء على بكرة او يجب عليه استقبال  
صلواته بجملة متان لان زيادة السجدين وهو مبطل واختلف قول المصنف في هذه المسئلة فاختاره في الشيخان الثاني  
وجعل الاول قولنا واختاره في النافع لان العقد بهما متا بول الامام فلا يعتد بهما ولا يبطلان لانها من افعال الصلوة والاول اصح  
الثاني اذا ادركه بعد رفع راسه من السجدة الاولى كبر لا افتتاح وجعل معه فان شانهه وهو فضل وان شاكك فاذا اسلم الامام

هو



قام قيام صلوة بنا على كبره لانه لم يرد كذا بطل زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد وكهول في نفس الامر  
 ويذكر جماعة في هاتين الصورتين قال طاب ثراه ويجوز ان يسلم قبل الايام لعذر من غير ان ينوي اوقية الافراد اقول  
 اذا سلم قبل الايام لعذر من غير ان ينوي الافراد وجاز اول كبره لانه لم يرد كذا بطل زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد وكهول في نفس الامر  
 اعتقده بالعقد وان كان لا لعذر جاز ذلك مع بنية الافراد جاز اول كبره لانه لم يرد كذا بطل زيادة سهوا وهو اجاعا ولا يحتاج هنا الى بنية الافراد وكهول في نفس الامر  
 اثم وترك منزلة من تقدم الامام في ركوع او سجود عامدا لكن هذا الاعتداع الامام كونه من الصلوة بالتسليم  
 هذا ذهب المصنف ولم يعبر العلة في التسليم بنية الافراد مطلقا واجاز الغارفة للعذر وفرد فصل في التسليم فلو  
 جب مع غير الغارفة مع بنية الافراد ومع عدم العذر والتسليم بنية الافراد في التسليم ضرورة وجبها جميع العلماء بمجموع  
 رواية ابي الخزامي الصادق عليه السلام في الرجل يصل خلف امام فيسلم قبل الامام قال ليس بذلك الا من اصاب المصنف  
 بما رواه عن الرضا عليه السلام في الرجل يكون خلف الامام فيبطل التشهد فاخذه البول او غاف على شي او مرض  
 كيف يصنع قال يسلم وينصرف ويدع الامام واختاره في الشرايع ذهب العلامة قال طاب ثراه جاز ان يصلو صلوة ذات  
 الركعتين وفي كبرها روايتان اشرها رواية الحلبي رواية اقول في كيفية هذه الصلوة اذا كانت المغرب روايتان ا  
 احدهما وهي المذكورة في الكتاب رواية الحلبي في احسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال في المغرب مثل ذلك يقوم  
 الامام وتجي طائفة ويقفون خلفه ويصلون ركعة ثم يقوم ويقفون فيقول الامام قايما ويصلون الركعتين ويقيمون  
 عمل جمهور الاصحاب قال احسن ويصل الامام المغرب خاصة بالطائفة الاولى ركعة واحدة وبالطائفة الاخرى ركعتين  
 حتى يكون للحلبي الطائفتين قرعة بذلك وتواتر الاخبار عنهم وقال ابو علي والذي اختاره ان يصل بالاولى ركعة واحدة  
 واذا قام الى الثانية اتم من بعد ركعتين وجعله في الخلاف لا يفتد مع جواز العكس وفي الاقتصاد الاحوط والتخير ذهب الشيخ  
 في المبسوط والاصلاح واختاره العلامة في المختلف وقال في التواعد والثاني اجود دليله يكلف الثانية زيادة جلوس  
 اجمع المجرون بصحبة زارعه عن الباقر قال اذا كان صلوة المغرب في خوف فقم فرقتين فيصلي بغير ركعتين  
 ثم جلس ثم اثار اليهم بيده فقال كل واحد منكم فصل ركعة ثم يسجد واقاموا مقام اصحابهم فصارت الطائفة الاخرى تكبر  
 وادخلوا الحديث قال طاب ثراه وهو يجب اخذ السلام فيه تردد اشد الوجوب اقول هنا ما سألنا في الغزاة المصلحة  
 هل يجب علم اخذ السلام في الصلوة او يجب الاخذ بذهب الشيخ في المبسوط واختاره المصنف والعلامة يقولون ولا يأخذوا  
 سألهم والثاني مذهب ابي علي للاصل الثاني الغزاة الاخرى هل يجب عليهم اخذ السلام ظاهر الشيخ في الخلاف لا يجب قال في  
 الخلاف يجب اخذ السلام على الطائفة المصلي وقال ابن ادریس يجب قال العلامة ولا بأس به لان في جرحه وحفظ المسلمين  
 وان كانت الآية تدل على قتال الشيخ الثالث قال في المبسوط يكون ان يكون السلام تقبلا لا تمكينا من الصلوة والركعة وال  
 السجود كالمجوش والتفصيل والمغفر الساج الذي يسجد على الجبهة ومنع منه المص والعلامة الا ان تدعو الغزاة  
 اليه فيخرج عن الكراهية فزمان الاول لم يأخذ على القول بوجوبه لم يطل صلواته اجماعا لانه ليس بوجوب من الصلوة ولا شرطها بها الثاني

الثاني لا فرق بين الطاهر والنجس في وجوب اخذ النعوم او لانه ما لا تتم فيه الصلوة في منفرد او مع بعض الاصحاب منه اقول قال  
 شاه والميل اربع الاف ذراع تقولا على المشهور بين الناس او قد روي البصر من الارض حولها على الموضع اقول لا قصر فبادون  
 المسافة ويعلم بتقدير بين الاول بالزمان فيكون يسير يوم للفقير والحول سيرا معتدلا في النهار القدر لانه لو لم يجب في يوم لم يجب  
 في مسير لانه لا الشفة بركة الميل ويعتد ابي يعبر قال قلت لابي عبد الله سمع في كبره الرجل فقال في بيانه يوم او يريد بين  
 الثاني بالتقدير وهو ثمانية فراسخ والفرسخ ثمانية اميال والميل تقديره ان مشهور في وهو اربعة الاف ذراع باليد كذراع ست  
 قبضات كرقبض اربع اصابع عرض كل اصبع ست شعرات مثلا صفات البطون عرض كل شعرة سبع شعرات من شعر البرذون  
 وفي بعض الروايات الميل ثلث الاف ذراع وخمس مائة وهي متروكة ووضع وهو مد يد البصر في الارض المتو بتخيلا  
 لمسوي الاضمار والميل الهاشي اربعة الاف خطوة او اثنان الف فقدم لان كل خطوة ثلث اقدام سنوب ايهام  
 جد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مقارب للمشهور وهو الميل العز عند الشافعي وقال ابن ابي عمير المسافة بين يوم  
 للماشي وراكب السفينة فروع الاول التحقيق لقد برر بالتأويل فلو نقص الخطوة لم يجر القصر الثاني لا شك في المسافة  
 وجب تمام لانه الاصل وكذا لو اختلف المجرون بحيث لا ترجع ولو شدد عهده عدلان وجب القصر في جهات البيوت الا ان  
 الثالث الزمان مع بوعنه ليس معتبرا فلو قطعها في ايام فلا قصر الرابع كالبقيقص مع بوعنه وان قطعها في ساعة لا  
 اعتبار بالمسافة من حد الجدران لامن البساتين والمزارع السادس لو جمع السور دور لم يبرز السور في المسافة والخصي  
 بل في رية ولو كان البلد كبير خارجا جاعى العادة اعجز ثلثه قال طاب ثراه وبعض لو كان الصيد للحاجة ولو كان للتجارة قيل  
 يقصر صومه ويتم صلواته اقول الصيد على ثلثه اقول الاول فاكان للهو والبطر لا يخفى اجماعا وما كان حاجة وقوت  
 عيال يقصر فيه قطعاً وما كان للتجارة هل يقصر في علمه اعني الصوم والصلوة او في الصوم خاصة الثاني قال العنيدوا  
 الشيخ في النهاية والفقير والقاضي وابن حزم وابن ادریس وادعي ابن ادریس الاجماع وبالأول قال المص والعلامة وهو  
 ظاهر احسن وعلم المهدي وسلا حيث قاله الفقير على ما كان سفره طاعة او مباحا ولم يوصلوا ويؤديه عوم الآية  
 والرواية ولان مناط الرخصة هو قصد المسافة اباة السفر وهو حاصل ولا لا اجاز العقر في الصوم قال طاب  
 وقيل هل يختص المكاري فيدخل الملاحة والاجر ولو اقام حش قير لغير صلوة نهار او ليلا ويصوم شهر رمضان على رية  
 اقول هنا ما سألنا الاول كبره السفر كالمكاري والملاحة يجوز لهم التقصير لانه اجاز لهم لزم خروجهم عن التكليف شهر  
 رمضان وهو باطل قطعاً وعليه الاصحاب ولم تدركهم احسن بل عزم الحكم بوجوب القصر على كل مسافة ولو لم يذكر في القليل  
 السفر وكبره ولعل اسناد ابي مارواه استحق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام الذين يكرهون الدواب يتحللون  
 كل الايام عليهم التقصير اذا كانوا في سفر فانه اجمع الاصحاب برواية ما رواه اسمعيل بن زياد عن جعفر عن ابيه قال  
 سبعة لا يقرون الصلوة الحائض بدور في جنباته والامر بدور في امارته والتاجر يدور في تجارته من سوق الى سوق والري  
 والبهدي الذي يطلب القدر والشجر والرجل يطلب الصيد يدور لحو الدنيا والمخارب الثاني باذ يحصل كبره السفر



قبل أربعة اقول صدق الاسم وهو ذهب المصنف والعلامة في التواعد الثاني بالقول الثاني مطلقا وهو ذهب العلامة في المختلف  
الثالث بالاولى الذي الصنف كالمكاري والملاح وبالثالث لغيرهم وهو ذهب ابن ادریس الرابع بان لا مطلقا وهو ذهب الشهيد  
تبيينه ويتعلق وجوب التمام بالسفر الذي يسمى فيها كثر السفر في الثانية على مذهب المختلف وفي الثالثة على مذهب ابن ادریس  
لغير ذويه الصنف وفي الاولى الذي الصنف قلت بما يفيض الاول وتفضل ادریس على المكاري وشاكره اذا قام احد  
عزاجهم مقصرا واذا كان التقير واجبا عليه بعد ثبوت حكم المكارة له بالفصل فليس يجب عليه ذلك اولى الثالثة اذا ثبت كون  
كثير السفر عاذا يخرج عنه فالمشهور ما يخرج باقائه شهر في غير بلده مترددا او عشرة اشهر اذا كانت في غير بلده وفي مطلقا  
اي منوبه كانت العزاة او غير منوبه وقال ابو علي يكتفي بالعزاة تحسره وكذا المسافر مطلقا اذا انوي الاقامة في غير بلده خمسة ايام  
وجوب التمام وقال الشيخ في النهاية والبسوط يقصر النهار ويتم صلوة الليل واختاره القاضي وابن عزة وسفرنا ادریس  
والمصنف والعلامة اصح الشيخ بما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال المكاري اذا لم يستقر في منزله الاثني ايام  
واقل قصر في سفره بالنهار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وان كان مقام له في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام  
واكثر قصر في سفره وانظر جعلها العلامة على التقير في النافله الرابع هذا الحكم اي الخروج عن حد كثره السفر باقائه  
العزاة او ما يقوم مقامها ليشمل الجميع ونقد المصنف اختصاه بالمكاري ويخبر في الملاح والاجر دون التاجر والايبر  
قال المصنف في العزاة ما ورد الروايات النقص للزوم التمام لكلا الصنفين المذكورين فظهر هذه الروايات عدم لزوم  
التقير كيف كان كل الشيخ رحمه الله بشرط ان لا يفتيوا في بلدهم عن ايام له رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع  
قال المكاري ان لم يستقر في منزله الاثني ايام او اقل قصر في سفره بالنهار واتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وان كان له  
مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام او اكثر قصر في سفره وانظر هذه الرواية نقص المكاري فلما كان يخص هذا الحكم  
بهم دون غيرهم من يقيم التمام في السفر كان الشيخ قيد الباقين هذه الظنية وهو قريب من الصواب قوله في النافع  
وقيل هذه الحكم يخص المكاري بالكرشي قوله والقائلان يختص هذا الحكم فغان الاول اذا خرج عن حد كثره السفر بالاقامه  
جب عليه التقير متى يعود اي التمام الا قرب انه لا يريد من الكثرة العزاة ابتداء سواء كان لهم صفة او لا قال ابن ادریس فان عاد  
الي بلدهم من سفرهم بعد تقيرهم ولم يفتوا فيه عشرة ايام خرجوا عنهم ولم يفتوا في المكاري وغيره فاعز الثالثة في ابتداء  
السفر ولم يفتوا هنا وهو قوي والاوي مذهب الشهيد الثاني لو انشاء البدوي سفر الي مسافر لا لظفر والنية فلا قصر  
المقصر قال الشهيد لتعليق التمام للرواية بها وكذا الملاح في الكلام لتعليق التمام بان يبيتهم بهم بل الا قرب اختصام التمام يكون  
السفر تلك الصاعات ولو سافر فو لغيرها كما لو سافر مكاري الكوفة وبعد ادي الحجاز للمكارة والى القيام الي التجارة لا  
للكارة وجب عليهم التقير تنبيه السفر المحسوب ذهابه وايابه الي وطنه بحسب سفره واصله ولا فرق بين طول السفر وقصره فلو قصد  
موضعا بعيدا وتماوى فيه وقام في اثنا عشر اقامات عدا واحدا قال طاب ثراه الخامس ان بنواري جدران البلد الذي يخرج  
منه او يخرج اذ ان مصره فيقصر في صلاته وصومه وكذا في العود من السفر على الاثر اقول في المسئلة ثلثة اقول الاول

المؤخر وهو اعتبار

المشهور وهو اعتبار احتياها معا وعليه الشيخ والقاضي واليد والمص والعلامة الثاني خفاء الاذان المتوسط دون الجليل قاله  
ابن ادریس وهو ظاهر احسن حيث قال علي بن سافر عند الرسول اذا خلف اذان مصره او قريته وراة ظهر وغاب  
عنه صوت الاذان ان صلى صلاة السفر ركعتين وكذا اسلامه قال ابتدا وجوب التقير من تقير عنه اذان مصره  
يذكر الجدران والصدوق في المغنم لم يذكر الاذان بل قال يجب التقير اذا لم يبرح طان القرية الثالث ابتداء التقير  
من المنزل قال الفقيه وهو ما ياب السرخس فبقصر حتى يدخل ويقتصر ابن ابي حنيفة في النهاية ولم يذكر الا ابتداء التقير  
وافق المشهور في ابتداءه ووافق الفقيه واما علي في الانتهاء وسند النظر الروايات قال طاب ثراه وقيل من قصد الخروج  
ولم يبرد الرجوع ليومه بخير العزم والتمام اقول هنا ملته اقول الاول وجوب التمام في علمه ما اختاره اليد وابن ا  
دریس والمص والعلامة وهو الحنف الثاني التمام في الصوم ويخرج في الصلوة وهو اختيار الشيخ الثالث التخيير فيها وهو اختيار  
الصدوقين والحنابلة وتليده وقال راحس يقصر اذا كان في عزه الرجوع في يوم واحد وما دون عشرة ايام فرج الاول  
انما يقصر مع الرجوع ليومه فلو جلس بعد الوصول اي مقصده او بدله عن العود من يومه وجع نعم الثاني لو تردد هل  
يرجع ليومه او لا يرجع العود ولو عزم بعد ذلك وان كان قصت المسافر عن الاربعه لم يرجع العود الثالث لا يبعد ما صلى  
قصر لو رجع عن يومه العود وان كان في الوقت الرابع لو قصد التردد في بلد فراحس لم يرجع العود وان كان في الثانية لم  
يبلغ الاذان الخامس لو رجع المسافر لاحتضن شئ سبيد ولم يكن على رأس مسافر انه في رجوعه الا ان يكون عزما وان كان قد  
قام ثلثين لانه ليس بجاري بلده وقار طاب ثراه ولو دخل وقت الصلوة فساو الوقت باق فصر على الاثر اقول  
هنا اربع اقول الاول وجوب التمام اعتبارا بحالة الوجوب وبروايات صحاح وهو اختيار احسن والصدوق في ا  
المغنم والعلامة وفخر المحققين الثاني التمام مع السعة والتقصير مع الضيق وهو اختيار الشيخ في النهاية وموضع من البوط  
ومعني صيف الوقت ان لا يبقى من الوقت مقدار الصلوة تماما واختاره القاضي الثالث التقير مطلقا اعتبارا بحال  
الاداء وهو اختيار الغني وابن ادریس ونقل عن اليد واختاره المص والفقيه في رسالته وروي الصدوق في كتاب  
من لا يحضره الفقيه عن اسماعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله ع يدخل على وقت الصلوة وانا في السفر فلا اصلي حتى ادخل اهلي  
فقال صل واتم الصلوة قلت فيدخل على الوقت وانا في اهلي اريد السفر فلا اصلي حتى اخرج فقال صل وقصر وان تغفل فقد ضا  
رسول الله صلعم الرابع التخيير بين العزم والتمام وهو اختيار الشيخ في الخلاف ومسنده رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع  
قال سمعت يقول اذا كان في سفر ودخل الوقت الصلوة قبل ان يدخل اهله قال ان شافه وان شاء اتم والتمام احب الي هذه  
في حاله اخرج ابي السفر واما حال القدوم من السفر فعند المصنف يصلح ما اعتبرا كمال الاداء وعند العلامة يصلح ما  
في الناس واما التمام في الاول فلا بد من تباينة وقد استقرت في ذمتنا ما فعلها كذا وكذا واما في الثاني فلان القصر امكن  
لمكان السفر وقد رآه وهو اختيار فخر المحققين والشهد ورواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال طاب ثراه وجمع السرازمي  
الطهر والعزم والعزب والعشا وهذا اقول به انما هذا ويقال ان المذهب جواز الجمع اختيارا والخلف والمساو لا خلاف



ينبغي في ذلك ما يفيده في تكبير هذه المسئلة ولا يتم اي فائدة في تخصيصها فزانيا واجواب في ايراد هذه المسئلة هنا  
فان الاول ان المراد جواز الجمع هنا في وقت اجمع واحد سواء كانت الاوي او الثانية ويكون تاجرا الاوي في وقت الثانية  
هنا مقتضى المكان الرفو ولهذا جاز الشافعي وحمد مع منهما من اجمع في الحظر لا روي عن ابن عمر ان النبي ص والركان  
اذ اجتمع الجمع بين الغرب والعشاء وروي مسلم ان النبي ص والركان اذ اجتمع عليهما روي عن الظاهر في وقت الجمع  
بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء الثاني جاز ان يريد بجمع القياح الصلاتين من غير ان يفرق بينهما  
وان كانت دابنة واخصت السفر هذه الحكم لانه في مظنة الاشتغال وتغلب القلب وكما اجمع مثله على تعجيل تفريق  
الزينة وهو اولى من الاشتغال بالنافله وربما كان اما في الماويين من اشتغال النافله بالنافله  
انتصار للمأموم لاخره ونحوه في اخره او يفتقر للمأموم عن جماعة وكما جاز التاجر للفتلار كما جاز اجمع اخصيهما  
المعني ان اراد ايقاع النافله ان يبتدع ويضربها وقتها باق صلاحها اداء ولا يترك الترتيب كما لا يجرم الايام فان المأموم  
يترك نافلة يميلها بعد الفريضة مع بقاء وقتها اداء واما معني اجمع في الحظر فعنه ان يوقع الصلاتين في وقت  
واحد سواء كانت الاوي او الثانية وان كان بينهما من اقل الثالث ان اجمع وان كان جازلا في الحظر لكنه ليس افضل  
من التفريق بل ذهب بعض اصحابنا الى افضلية التعريف لا توزيع العبادة على الزمان افضل ففي السفر الافضل اجمع على  
الحظر **كتاب الزكاة مقدم** الزكاة لغة النماء والطهارة يقال زكي الزرع اذا نما و  
زكي قبله لظهور النفس الزكية الطاهرة من الذنوب وشيئا صدقة مقدرة باصل الشرع ابتداء فالصدقة كالجنس وبالتقدير  
يخرج مطلق الصدقة كالمساها وباصطلاح الشيخ يخرج المقدر بالندى ويقولنا ابتداء يخرج الكفارة وسيت زكاة لازديا  
المؤاب واما المال باخر اجزاءها ولقولنا عليه السلام ما نقص مال من زكاة وقال عليه السلام الصدقة مشرات للمال وطهارت  
من الفقر وقال في حزم من اموالهم صدقة نظرهم ونزكهم به وهي جنة بالكتاب والسنة والاحكام واما الكتاب فلفظ قوله في وقت  
الزكاة وان تحضر يوم حصاده وفي اموالهم حق معلوم واما السنة فنقول صلى الله عليه وسلم ان الصدقة عليكم الزكاة كما فرض  
الصلاة زكاة اموالكم تقبل صلواتكم واخرج من المسجد وقال لا تصلوا فيه وانتم لا تركون ولما بعث معاذ الى اليمن قال و  
اعلم ان الله افترض عليكم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتوزع فقرهم وقال الصادق ع وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الزكاة في تسعة اشياء الحنطة والبر والتمر والزبيب والذهب والفضة والابل والبقر والغنم ولما اجمع من كان في عتاة الاسلام  
في جميع الاعصار من استحل تركها من ولد علي فخرته لا نساء بين المسلمين فهو مرد ولا يتأب ولو تاب لم يسقط عنه القتل وان لم  
يكن عن فطره بل سلم على كرايتب فان تاب والافتل ان كان قد عرف وجوبها وان لم يعرف وجوبها ان كان قريبا  
العهد بالاسلام او نساء في باديتها لم يعرف وجوبها قال طاب ثراه الزكاة في ثلاث الطفل ورايتان احوطهما  
الوجوب وقد يجب في مواليهم وليس بعد ولا يجب في مال المجنون صائما كان او غيره وقيل حكمه حكم الطفل والاول  
اصح اقول ههناك سائل الاول غلات الطفل هل يجب فيها الزكاة قال الشيخان وابن حمزة والشافعي والقاضي نعم

ظاهر الرضوي

والنقبة والى على صح

وقاهر الرضوي الوجوب واضاره ان ادرى من نقله حسن وظاهره سداد الاستحباب واختاره النص والعلامة اجمع الموجهون بعموم الامر  
بالزكاة لقوله فيما سقت السماء العزرة وبر ما به محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام انها قال لا مال التيم ليس في العين والصلوات  
شيئا والاعطال فان عليها الصدقة وحملها النص والعلامة على الاستحباب الثاني يولي الطفل والوجوب قال الشيخان والشافعي والقاضي  
يعلمهم قال السيد والفقيه والبرقي والعلامة استحبها في غلاته دون مواليه لان الاصل يرتب الزكاة واليها الزكاة فكيف وليس الصبي يكلف  
والدليل الذي ذكره من رواية محمد بن مسلم تدل على الغلات لا الموالي فلهذا جعل المصنف القول بالتعديبهما في الحكم غير معتد ولقول  
الصادق ع ليس على مال التيم زكاة وهو يوم البعير وغيره الثالث المجنون هل حكمه حكم الطفل فيما تقدم قال الشيخان والشافعي  
القاضي نعم ولم يذكر ابن حمزة المجنون واستضعف المصنف دخول المجنون في قسم الاطفال اما ولا فلا صلاية ابررت واما ثانيا فليقول  
عنه رواية محمد بن مسلم لم يذكر فيها الا التيم وهو الطفل لقوله لا يتم بعد احتلام ويكن النوق بينهما بان يبلغ الطفل غايته  
محققه موقوفة بجاز الزكاة في مالها لانهما غاية الجحيم بخلاف المجنون ومع النوق يكن اشتداد الحكم الى الفارق قال طاب ثراه في  
البيت وفي رواية الا ان يكون صاحبه هو الذي يؤخره هنا قولان الاول الوجوب اذا كان تافه من جهته مأكلا بان يكون على  
عليه باذلا اختاره الشيخان واليد عموم قوله ع هاتوا ربع عتاكمم ورواية درست عن الصادق ع ليس في زكوة الا ان صاحب  
الدين هو الذي يؤخره فاذا كان لا يقدر على اخذ فليس عليه زكاة حتى يقبضه الثاني عدس اختاره ابن ادرى والنص والعلامة  
الكلمة لعدم الانتفاع ولو رواية السحق بن عمار قال قلت لابي ابيهم ع الدين عليه زكاة قال لا حتى يقبضه قلت فاذا  
قبضه عليه زكاة قال لا حتى يحول عليه الحول قال طاب ثراه وفي مال التجاره قولان اصحابنا الاستحباب اقول جمهور اصحابنا  
على استحباب زكوة التجارة لا مال البره ولا زكوة اوجبهما في تسعة اشياء وعني عما عداها وهو يوم التجاره وغيرها قال زكوة كنت  
قاعدا عند ابي جعفر ع وليس عنده ليس ابنه جعفر ع فقال يا زكوة ان ابا ذر وعثمان تناذعا على عهد رسول الله ص كل مال  
من ذهب وفضة بدار ويعد فيه ويتجر به فينبه الزكاة اذا حال عليه الحول فقال ابو ذر اما ما تجرب او دين وعمل فليس  
فيه زكاة اما الزكوة فبدا اذا كان او كثر موضوعا فاذا حال عليه الحول فعليه الزكاة فاحضرها في ذلك الى رسول الله  
ص والرفق بالقول ما قال ابا ذر قال الفقيهان بالوجوب ولعل عكسهما بعموم الامر برواية ابي الربيع الشافعي عن  
الصادق ع في رجل اشترى متاعا ففكسل عليه متاعه وقد كان زكي مال قبل ان يشتري هل عليه زكاة اوصى بعبه قال  
ان كان قد امسكه لا تمام الفضل على راس مال فعليه الزكاة وحملت على الاستحباب جمعا بين الادلة قال طاب ثراه فاذا  
بلغت ثمانية وواحدة فورايتان اشترها ان فيها اربع مثاه حتى تبلغ اربع ماير فصاعدا ففي كل ماير مثاه اقول اعلم  
ان الغنم اذا بلغت مائتين واحدة وهو النصاب الثالث كان فيها ثلث مثاه اجماعا فاذا بلغت ثلثمائة واحدة  
وهو النصاب الثالث اربع هل تنجز الوضو ويجب فيها اربع مثاه او يجب الثلث خاصة ويكون قد سقط الاعتبار  
حينئذ ويؤخذ من كل ماير مثاه بالنسبة ما بلغ فيه مذهبان فالاول مذهب الشيخ وابي علي والقاضي والشافعي والمفيد في  
المقتضى والنص والعلامة وانما سقط الاعتبار عند بلوغها ماير والنصب عندهم خمسة والثاني مذهب الصدوق والرياحي



وان جاز وسار ولبس ادرس اجمع الاول بالاحتياط وبرواية زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن عبيد والفضيل عنهما عليها السلام  
 ثم ليس فيها شيء كثر من ذلك حتى يبلغ ثلثا مائة ففهما مثله ثلث شاة فاذا ازادت واحدة ففهما اربعة شاة حتى تبلغ اربع  
 مائة كان على كل مائة شاة وليست الا في الاول اجمع الاخرين بحال البراءة بقولهم ولا ساكن امواكهم برؤية محمد بن قيس  
 عن الصادق ع قال ليس في مائة اربعين من الغنم شيء فاذا كانت اربعين ففهما شاة الى عشرين مائة واذا ازادت  
 واحدة ففهما شاتان الى ثمانين فاذا ازادت واحدة ففهما ثلث من الغنم الى ثمانين فاذا اكرت الغنم ففي كل مائة شاة  
 جاب الاولون بمعارضته البراءة بالاحتياط وعدم دلالة البراءة على المطلوب ومحمد بن قيس مجهول مع قبول رواية الثماني  
 لجواز حمل الزيادة على بلوغ اربع مائة مع ما بين الادلة فوابد الاول القول الاول كونه لزيادة الغنم على الثمانين واحدة  
 الى ثلث مائة واحدة فائدة وجوب الرابع وحصرها نصا بآياتها وعلى الثاني لا يكون لزيادة الغنم على النصاب الثالث  
 فائدة في زيادة الغنم بل في سببه نصا بآياتها لثبوت الغنم خمسة على الاول واربع على الثاني وتظهر فائدة في الثماني  
 ان يتصدق على كل مائة بثلثيها بدوهم وجب عليه خمسة على الاول واربع على الثاني الثالث الوجه الذي يراه على الثماني لاحتياط  
 على في وجوبه على الاول دون الثاني فعلى هذه لو تلفت منه شاة بعد الحول وقبل امكان الاداء سقطت الشاة الثالثة  
 على مجموع النصاب فيقسم على ثلثا مائة واحدة فيكون الساقط من ثلثا مائة لان كل شاة تنقص جزء فينفي الواجب  
 على ثلث شاة وما يتجاوز وسبعة وتسعون جزء من ثلثا مائة جزء وجزء من مجموع شاة الاول وعلى الثاني لا يسقط  
 من الترضية شيء لان الواحد شرط في تعيين الترضية وليت جزء من محل الوجوب لتفريق الرواية بان في كل مائة شاة  
 ولم يتعلق الواجب بشيء من الزباب وفي رواية الاولى يتعلق الترضية بالمجموع والنصاب ان التلف متى كان زائدا على محل  
 الواجب لا يسقط بثلثه شيء من الترضية وان كان التلف من محل الترضية سقطت النصف على مجموع النصاب واخذوا  
 الترضية الواجب ناقصا بقسطه من التلف الموقوف وان شئت اسقطوا الواجب بقسطه من التلف من النصاب مثلا اذا كان التلف  
 نصف النصاب ففي كل نصف الواجب وان كان التلف ربعا سقط ربعه مثلا اذا كان عنده اربعون وتلف منها عشرة  
 بثلثه ثلث اربع شاة فيبقى عند ربع وان تلف عشرين لزم نصف شاة وان تلفت واحدة سقطت عشرة ربع عن الواجب  
 ولو تلف النصف سقطت الشاة الواجبة وعلى الاول كان التلف شاة واحدة فيبقى الواجب عليه شاة الاجزاء من اربعين جزء  
 من شاة واذا تلف واحد من ثلثا مائة واحد كان الواجب عليه اربع شاة يسقط عنه اربعة اجزاء ولو تلف عشرين شاة  
 سقطت عنه اربعون جزء من ثلثا مائة جزء وجزء فيبقى عليه مائة جزء واحد وتسعون جزء من ثلثا مائة جزء وجزء ففهما ثلثا مائة  
 كما ذكرناه يعني فقال المصنف في البراءة وتظهر الفائدة في الوجوب وهي ان النصاب ففهما معنى النصاب وانما في الوجوب فظاهر  
 لان على الاول يجب اربع وعلى الثاني ثلث وذكرنا فائدة ثالثا بالنسبة الى تعدد النصب في القدر الرابع اربعة اجزاء ولو  
 كان عنده اربع مائة فتلفت واحدة سقطت عنه اربعة اجزاء لان محل الترضية الجميع ولو كان عنده ثلثا مائة وتسعون  
 لم يسقط بثلثه ما زاد على ثلثا مائة واحدة شيء لان الزيادة عليها ليس محل الترضية فلا يسقط بثلثه شيء قال طاب ثراه وفي قدر النصاب

وفي قدر النصاب الاول من الذهب روايتان اثنان هما عمن ودينار ففهما عشرة قرايط اقول هذه هي الشاة  
 عند اصحابنا وقال الفقهاء ليس فيه شيء حتى تبلغ اربعون مثقالا ففهما مثقال اجمع الاولون بعموم الامور بانها الزكوة في  
 الابد وفي قوله عليه السلام هاتوا ربع عثمواكم وبروايه عن ابن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال في عشرين دينارا  
 ونصف مثقال اجمع الفقهاء باصالة البراءة وبارواه محمد بن مسلم وابو بصير ومزيد والفضيل عنهما عليها السلام قال  
 في الذهب في كل اربعين مثقالا مثقالا وليس في اقل من اربعين مثقالا شيء قال طاب ثراه وتعلق به الزكوة عند  
 التيمم حنظلة او غيرهما او زيبا وقيل اذا احمر الخدر واصفر او انعقد احمره ووقت الاخراج اذا صفت الفضة وجفت  
 الفضة اقول اختلف الاصحاب في وقت يتعلق الوجوب بالفضة على قولين احدهما انه وقت تسوية حنظلة او شيئا  
 او ثمرا او زيبا وهو قول المصنف وفاقا لابي علي الثاني عند احمد والشافعية واصفراهما وتنداد احب والفقهاء اجمعون وهو  
 الذي عليه الاصحاب اجمع المصنف باصالة براءة الزكوة من الوجوب لانه تحقق السبب ولا يتعلق قبل كونه مثقالا لتعلق الوجوب  
 بما يحتمل ان لا يابى به ببراءة الباقون بمفهوم قوله فيما سقت السما العشرة ولان اهل اللغة لغو على ان البرزخ  
 من التمر ومن اوجب في التمر اوجبها في الحب وتظهر الفائدة في مسائل الاولى لومات بعد بدو الصلح وعلية من  
 متفرق فلا زكوة على الاول ويجب على الثاني ونقطة التركيز على الدين والزكوة لتساويها وقيل بل يقدم الزكوة و  
 لتعلقها بالعين قبل يتعلق الدين بها وقوله عليه السلام ليس له حق ان يقضي الثالث لتعلقها بالغير بيع او هبة بعد  
 الاقرار فالزكوة على المنقول المير على الاول وعلى الناقض على الثاني الثالث لو اكلمها او اتلفها ضمن على الثاني دون  
 الاول كما لو اكل لسانه قبل الحول واعلم ان اللغات خواص لا يشتركها فيها غيرهما من النصب الزكائية الاول  
 وحده النصاب والعنف اختلاف في باقي النصب فانها تسعده الثاني عدم تكرار الزكوة فيها بتكرار الاحوال بخلاف غيرها فانها  
 تعد بتعدد الاحوال الثالث عدم اعتبار الحول فيه بخلاف باقي النصب الواجبة الرابع خصوص ما ملكتها بان ملكها بالزراعة  
 لا بغيرها من سائر انواع التملكيات بخلاف باقي النصب خصوص ما ملكتها بان ملكها بالزراعة فرع عامل الزكاة في نصيبه  
 اذا بلغ نصبا او قال من زهره لا يجب لان ياخذها اجرة وكذا لو كان البذر من العامل فلا زكوة على راس الارض وهو  
 ضعيف هذا اذا كانت المزارعة محبوبة ولو كانت فاسدة وكان ما وصل اليه بقدر اجرة النخل لم يجب الزكوة وان كان المزارع  
 وكان المالك علفا فباعد العقد وان المالك كثر ما تستحق فان علم ان المالك لا يخرج الزكوة عن الزيادة قطعا وجب عليه الخراج  
 زكوة الحاصل الفاضل عن المستحق عن اجرة النخل الخامس ان الاحالات ثلثة الاول حالة وجوب واخراج وضمان وهو  
 عند تصفية العدة وجداد التمر بالجميع المفتوحة والدالين المهملة وجود والسختي الثاني حالة وجوب واخراج  
 ولا ضمان وهو عند تصفية العدة ففهما السختي الثالث حالة وجوب ولا ضمان وهو بدو الصلح ثم عدد الاخر  
 حينئذ يجوز اذ احضره ليس بل يجوز ان يقاسم مع الفقراء او الساجي على ردوس الخدر ولا يجوز له التقرب للامع الخوض يعرف  
 قدر ما يتلف من الثمرة ليجب عليه قال طاب ثراه ولا يجوز تاجيره الا لعدم كانه تنصا للسختي ونحوه وقيل ان عزله جار

اما وجوب الزكوة في المزارع ففهما  
 نصيبه ففهما ذلك المزارع المالك من الثمار  
 وليس اجرة والمالك ان يزرع المزارع  
 وجوز له ان يزرع المزارع  
 اجرة كما هو متداول فيهم  
 فظاهر ان يزرع المزارع  
 ففهما للتصنيف الله المزارع



تأخيرها شئ أو شهرين والابن ان جواز التأخير شئ وط بالعدس فلا يتعدى غير شئ قال الشيخ في النهاية واذا اعرل  
له ما يجب عليه فلا بأس ان يفترق بينه وبين شهرين الا يجعل ذلك كالمسنة وما روي عنهم عليهم السلام من جواز تقديم  
الزكاة وتأخيرها فالوجه ان ما بعد صرح بجعل فرضه ما يجوز فلا يتعدى المستحق فاماع وجوده فلا فصل اخر اجابا على البدر وكذا  
قال الطيبي في القنصلان في ذلك ارفاقا بالفقر في بسطة عليهم والباقي على النسخ الابع العذر فلا يتعدى التأخير بوقت بل يكون قويا  
على زوال العذر لان مع زواله يجوز ما هو بالخير والمتحقق طالب فلا يجوز التأخير وقال الاصل في اخراج الزكاة عند حلول  
وقتها دون تقديمها عليه وتأخيرها عنه كالصلوة وقد جاعل الصادق عليه السلام رخصت في تقديمها  
شهرين قبل حلها وتأخيرها شهرين عنه وجاؤته اشهر ايضا واربعا عند الحاجة اي ذلك وما نعرض  
الاسباب والذي عمل عليه هو الاصل المستفيض عن آل محمد عليهم السلام من لزوم الوقت واختاره الشيخ والمحقق  
واختاره المصنف والعلامة آخيه الاولون بما رواه حماد بن عيسى عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس  
بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين وفي صحيفة معوية بن عماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله  
تحل علي الزكاة من شهر رمضان فيؤخرها الي المحرم قال لا بأس قلت فانه لا تحل عليه الا في المحرم فيجعلها في  
شهر رمضان قال لا بأس وروي يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا حال احوال فاحررها عن  
ملكك فلا تخطها بشئ واعطها كيف شئت وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يعجل زكاة قبل الحول فقال  
اذا مضت خمسة اشهر فلا بأس وحملت في التقديم على الفرض وفي التأخير على العذر كالتفريط المستحق لوجه  
المانعون بابها عبادت موقفة فلا يجوز تأخيرها واما التأخير عن غير ذلك التأخير لعدم القابل بالفرق ودل  
على الاول ما رواه زرارة في الصحيح قال قلت لابي جعفر ع اين يجزى الرجل حاله اذا مضت ثلث السنة قال لا  
اتصل الا في قبل الزواله والا قرب جواز التأخير للسهل لكنه ليس بمعتد في اسقاط الطمان قال طاب ثراه  
ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على الشهر الروايتين اقول الشهور عند اصحابنا عدم اجزائها وهو مما  
الثلة والتقي واي علي وقال سائر جواز التعجيل وبه قال الحسن وقال الشيخ في الخلاف والبسوط اذا كان عنده اربعون  
شاة وحال حاز ان يحببها واستد الغنم الى الروايات وقد تقدم اجماع في المتأخر الى ان روي عن يزيد  
عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس حتى يحول عليه احواله  
ليس لاحد ان يصلي صلوته الا وقتها وكذا الزكاة ولا تقصم شهر رمضان الذي فيه الا قضاء فكل فريضه فانما  
تؤدي اذا حلت والاكراه الاصحاب على المنع الا على جهة الفرض وقال الشيخ رحمه الله جواز التقديم  
على سبيل القرض لا ان ذكره بجلته والتحقيق ان الدفع قبل احواله لا يجوز الا على جهة القرض فاذا دفع المالك الفرض  
الى الفقير قبل الوقت بنية الزكاة لم يملكها وكانت باقية على ملك الدافع مادامت عندها باقية فلم يشتمل المصنف بذلك على  
تماما فاذا حال احواله وجبت الزكاة فان اختار المالك بقائها في يده واحسابها عليهم من الزكاة جاز ان يبقى على الاحتياط

يجوز اخذها

ويجوز اخذها ودفع غيرها اليه الا في غير هذه الامور بل لا بد من دفعها لغيره وان دفعها قرضا انتم المصنف على الاصح ولا  
زكاة وقال في الخلاف لو عرل شاة من اربعين وحال احواله جاز ان يحبب بها لان المال مانع عن النصاب وهو مشكل  
لان بالقرض ملكها المقرض فخرجت عن ملك المقرض لان الشئ الواحد لا يكون ملكا لثلاثين في وقت واحد نعم يعني ذلك  
على القول لان القرض لا يملك بالقبض بل بالتصرف فيحتاج حينئذ الى قيد وهو كون عينها باقية عند الفقير الى تمام  
الحول وهذا لا يتقدم على تعليل كشيخ في باق دليله حيث قال لان ما يقدم على حصة الدين والدين انما يطلق  
على ما يكون في الذم ومع بقا عينها لا يكون دينيا ويجوز ان يقدمه على حصة الدين اي دفعه متعاضلا ان يكون دينيا  
لانه دفعه على حصة القرض وحكمه جواز تصرف المقرض في جريان احواله ان يكون دينيا ولهذا قال فكان حصل عند لان  
انتم اجمعون حيث وان ذكره المقرض على القول بعموم الملك بالقبض وتولفت عينها في يد الفقير فودعت البر على سبيل التعجيل وا  
اختلف السرايط وجه المالك عليه لغيرها ان علم انه زكاة بغير الاصل او اهلها في قول سائر فان يجوز التحريم فقوله هذا  
الاولي لا يشتمل النصاب باق كانت عينها او تالفه لانها كالموجوه الثانية لا يفقر الى اعادة الزكاة الا بعد احواله لا بعد احواله  
من يد الفقير احواله الوكي الثالث في المستحق قال طاب ثراه الفقير والمساكين واختلف في ايها اسوا حال اولاهم في تحفة  
والطائفة من لا يملك مائة سنة له ولغيره اقول الفقير والمساكين يدرجان تحت كلي وهو من لا يملك مائة سنة له ولغيره الاول  
صبي الفقير وما يحتاج اليه ولو في احتياجه كعبد اخره وفارس الكومب اذا كان من اهله وينفصل لصدقه عن الاخر باق المالك ملحق  
موقعه حاجته وبسبب اسوا حاله والاخر احواله ففقد الاول هو الفقير لوجوده ولا ولسان الفقير على وزن فقير بمعنى مفعول  
وكبير بمعنى مكسور وهو ما خذ من الفقار فكانه انكر فقاه وهو خزانة لثمة حاجته فقال ابو هري رجل فقير من المال والمساكين  
بني من السكون كان العجز اسكنه الثاني الا بتد بذكره في الآية يدل على الاهتداء به وذكر لثمة فاقته الثالث استعادة  
التي صه والرمز الفقير وسواها المسكن الرابع قوله وما السيفه فكانت ساكني معلون في ايجز فسامهم ساكني و  
اثبت لهم المسكن سفينة وهي تساوي جمل من المال وهو اختيار الشيخ في اجماع البسوط والخلف والقاضي وابي حمزة وابي اد  
رس وقيل المسكن اسوا حال لوجوده الاول النقل عن اهل اللغة قال ابن السكيت رحمه الله عليه الذي له بلفظ من الغنى  
والمساكين الذي لا شئ له واشد قول الرابع انما الفقير الذي كانت حلوبته وفقت العيال فلم يترك له سبيل  
فساه قولا وابنت له حلوبته هي وفقت عياله وبه قال الغزالي وتعلب وابي فبته والاصمعي وابي زيد والبعيد وابي د  
زيد وحكمه عن يونس الثاني انه لو كذب فيقال فقير مسكين وعادة اهل اللسان تأكيد الاضعف معني بالاقوي  
منه ليعيد زياده على ما يفيد الموكد وعن يونس قلت لابي اعزاني فقير انت فقال لا واسد بل مسكين ولولا وجود  
الحاجة في المسكين اقوي لاصح هذا التأكيد الرابع قوله او مسكنا اذا تربع جماع الصنف بلفظ بالزرا لثمة حاجته  
وجوعه الرابع ما رواه في الصحيح اي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اصاب الصدقات للفقراء  
والمساكين قال الفقير الذي لا يملك الناس والمساكين اجمع منهم والباقي لاجلهم وهو اختيار الشيخ في النهاية وابي علي

كبير



والفقيه وتلميذه واستقر العلامه في المختلف قال المصنف ولا اثره مهمه في تحقيقة اي في باب الزكوة لا تدبرها تحت الامر الكلي الذي  
هو مناط الاستحقاق وانما تظهر فائدة الخلاف في مواضع الاول النذر الثاني الوصية الثالث الكفارة فان معرفة المالكين  
فان كان الكفارة اسوة لغيره استحقاق والا فلا فاما في النذر والوصية فان عيني الفقير وجعلناه احسنها حال الاستحقاق والاحسن  
به الاسوة حالاً ومن الناس من جعل للفقير بمنزلة واحدة فعلى هذا لا فرق بينهما في الجميع قال العلامة اذا فرغ الفقير  
وغيره من المالكين وبالعكس وكذا قال ابن ادریس وان جماعية الخلاف فعلى هذا لو اوصى لفقير خاصة امكن استحقاقه كل واحد  
حدهما وكذا الكفارة اما لو قال في نذره او وصيته هذا الفقير وهذا المسكين وجب التمييز بينه الغني المانع من اخذ  
الزكوة ما يحصل به الكفاية او ليعمل الواجب المقتضى قال المحققون وقال الشيخ في البسوط وفي احكامنا من قال في ترك  
نضاباً يجب فيه الزكوة كان غنياً تحرم عليه الزكوة وهو اختياره في الخلاف والعمد هو الاول وهو ان حصوله بالفعل  
او بالقوة فالتكليف في كل واحد من الصنفين لا يتخلل ولا يفتقر الى الشئ في الخلاف عن بعض الاصحاب انه يجوز دفع الزكوة  
الى المكاتب وهو ضعيف لقوله لا يتخلل الصدقة لغني ولا لقوي مكاتب وفي رواية سماعة وقد جعل لصاحب سبيحية  
ويحرم على صاحب خمين درهما قيل كيف هذا قال اذا كان صاحب البيع ما يدر عياله كثره قوتها منهم  
لم يكف فليعفف عنها نفسه وليأخذها لغيره اما صاحب الخمين فانه يحرم عليه اذا كان وحده وهو محترف بغيره  
هو يصيبها ما يكفيه انشاء الله فالضابط ان من يملك الغنى عنها لا يحل له سوا كان بالارضاة او حرفة بشرط ان  
يكون التملك لا يفي بحاله ومروته فلا يكلف ذو الحمية ولا البرار بيع الحطب ولا الشرايف بيع الخبز والطبخ لان تكلف  
ذلك ليعب من بيع الخادم وتكليفه خدمة نفسه وبيع فريسة الكوكب وقد سقط الشارع ذلك عنه وكذا لو كان متعاقباً  
من التملك بائناً بفعل واجب او علم ديني لا بفعل العبادات والعلوم الرياضية اما زاد على الواجب في علم الفقه  
فان كان طالب لدرجة الاجتهاد او قد بلغها وحتاج الناس اليه للتعليم منه جاز ترك التملك كذلك وان كان يعلم  
انه لا يبلغ درجة الاجتهاد فان كان في ازدياد ويعلم احتياج الناس اليه الذي عنده جاز الاشتغال بالتعليم  
والتعليم عن التملك والا فلا فروع ولا ولا ولو لم يكن محتاجاً حرمه الصدقة وان لم يملك شيئاً الثاني لو كان له بضاعة  
ينجزها ولا يكفيه استئجارها جاز ان يأخذ التتمه من الزكوة ولا يكلف الاتفاق من اهلها وان بلغت مائة النذر  
وكذا الضيقة ودار الفل وبلد مري ادریس المنع حيث اوجب في الفقير لدفع البقية فمما صار به غنياً ان لوخذ  
منه ليعبر فقيراً ثم دفع اليه الثالث لو ملك نضاباً زكواً من اي النوع كان ولا يكفيه مائة النسب جاز ان يأخذ الزكوة  
ويجب عليه اخراجها الرابع هل يجوز ان يعطى بعض عياله كزوجته يحمل اجوازاً لا في فقره ويحمل المنع لان الدفع اليرجى  
تقع على الدفع فكانت خرجها وقوي العلامة اجوازاً اما لدفع الزوجه الي زوجها فالقوي اجوازاً وفيه قول بالمنع  
لانه بعد دفعها اذ يجب على الزوج النفقة من ذلك وهو معارض لجواز الدفع الي الديون وقال ابو علي اذا عطف الزوج  
زوجها زكاتها لا يتفق عليها منها ولا على فله منها وينفق على نفسه وعلى ولده من غيرها قال طاب ثراه ولو جهل اللزوم

في حال  
في حال  
في حال

قيل منع

وامرأت قيل منع وقيل لا وهو شبه اول السبع مذهب الشيخ رحمه الله وسنده ما رواه علي بن ابراهيم في العالم عليه السلام  
قال الغلامون هم وقد وقعت عليهم ديون الفقهاء في طلعة اسره من غير اسرف ومع اجمل لا يحصل العلم في وجود الشرط والاكراه  
على جواز لان الطاعة والمعصية من الامور الخفية فاما يعين فيها الطاهر وغلبة الظن وهو حاصل في الجهول حاله لان الصل  
تستل نصرف المسلمين على المشروع والتحقيق ان اتفاقه في الطاعة هل هو شرط فالتا في المصير ما في فتوح على الاول  
يعطي على الثاني قال طاب ثراه وفي سبيله وهو كما كان قريباً او مطلقاً كالجهاد والحج وبناء القطار وقيل يخص الجهاد  
اقول احد مصارف الزكوة سبيله والسبيل الطريق فاذا اضيق الى اسره افاد كلما يتقرب به اليه وهو الذي فانه في البسوط  
حرمه في الخلاف واختاره ابن حزم وابن ادریس والمصنف والعلامة في كونه لانه حقيقة فيجوز عليه لعدم ما يدل على حرمه عن  
حقيقة ولما ذكره علي بن ابراهيم قال في العالم عليه السلام الي ان قال وفي سبيله قوم يخرجون الى الجهاد وليس  
عندهم ما ينفقون به او قوم موثقي ليس عندهم ما ينجون به او في جميع سبل اخرى فعلى الامام ان يعطيهم من مال  
الصدقات حتى يقوموا على الحج والجهاد وقال العبد وسائر الشيخ في النهاية يخص الجهاد قال طاب ثراه وفي  
صريحه اي المستضعفين مع عدم العار في رد واسمه اجوازاً وكذا في الفطر اقول الزكوة موبات مستخر لاهل الو  
فلا يستحقها غيرهم اختياراً واضطراراً ولهذا يعيد المخالف زكوة مع استبصاره اذا كان قد صرفها لغيره وفي رواية  
يعقوب بن شبيب عن العبد الصالح ع قال اذا لم يجد دفعها الي من لا يوجب في نصب وفي طريقها مع قدرها امان من عثمان  
وهو ضعيف ولم يفرق بين ما يدر عياله من الزكوة والارضاة والارضاة النظر في ما يدر عليه الرواية وعدم تولعه على كل كبد حري  
اجوازاً قال مر اعطاني وقت لم يبق في قبلك الرحمة والنظر في رواية اسماعيل بن سعد ما الفطر فقري والارضاة عن ابي عبد الله  
ع قال لا رحمة في عطيتي فطرة الضعيفه ومي لا يتولى وقاله لاهلها الا ان لا يجدهم فان لم يجدهم فلي لا ينصب والمشترو  
المنع ويوميه رواية اسماعيل بن سعيد الاسدي عن الرضا ع قال سالت عن الزكوة هل توضع لغيري قال لا ولا  
زكوة الفطر قال طاب ثراه والعدالة قد اعترها قوم وهو حوط واقصر اخرون على جبانته الكبار اقول المستحق بالبنه  
اي اعتبار العدل ينقسم ثلثه اقسام الاول يعبر فيه العدالة اجماعاً وهو الساعي التلي من لا يعبر فيه قطعاً وهو المملوك الثاني  
من عداها لاي وهل يعبر فيه العدالة لا في الاول اعتبارها فلا يعطي الفاسق وهو من هب السوء والقاضي والفقير  
قال ابن ادریس وابن حزم الا في الغزاة الثاني لم يذكرها الصدوقان وسائر في الشرايط وهو اختيار المصنف والعلامة والصح  
عليه يعود قوله انما الصدقات للفقراء والمحتاجين عاينها السلام الزكوة لاهل الولاية قد بين اسره كم موضعها في كتابه و  
لهذا يجوز روايات كثره الثالث الاقتصار على جبانته الكبار قال الشيخ في العز واقصر اخرون على جبانته الكبار ولم يشير الي غير القاء  
ولا ذكر لسنه ذلك رواية سوي رواية دود الصيرفي قال سالت عن شارب يخبر عني عن الزكوة شيئا قال لا والله لا والله  
مع كونها مقطوعة نذر عن بطونها على منع شارب يخبر عني عن جواز اعطاء من ترك الضيقة نعم هو مفهوم عبارات ابي  
علي قال لا يجوز اعطاء شارب خمراً ويقوم على كبره منها شيئاً قال طاب ثراه ولو قصر انفس عن كفاية جاز ان تقبل الزكوة و

لايه

يل



وليس غير الهاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة أقول يخرج الواجب على الهاشمي إذا تمكن من الخس ولو منع منه جاز أن يأخذ  
الزكوة عند علمائنا وهل يتقدر بقدر الضرورة قيل نعم لأنها العلة في تسويةها فلا يباح إلا ضمن حصول ما يرفعها والرد به في يوم  
وليلة لا مائة السنة لا يحسن لا يملك منه الهاشمي ما زاد عن مائة سنة وهو لطلق فكيف لا يحل له الامع الضرورة  
قيل يجوز لأن يدخل في قسم المستحقين ولا يتقدر إلا على ما في طرف المستحق بقدر الأول لحوط قال طاب ثراه ولو  
مات العبد المتباع بمال الزكاة ولا وارت له وورثه أو باب الزكوة وفي وجه هذا جود أقول الاختيار الصدوقين في الشيخ  
وابن اديس وهو الظاهر من كلام العبد لأنه لما اشترى بالعلم والوجه الآخر يرثه الامام ولا يفرق قائل من الصحابة  
قال العلامة الأول قول الكرخي علمائنا وقال المصنف في العبد إذا مات العبد المتباع بمال الزكوة ولا وارت له وورثه أو باب الزكوة  
وعليه علمائنا وجنتهم ما رواه عبيد بن زرار قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل خرج زكوة ماله فلم يجد لها موصفا  
شترى بها مملوكا فأعقبه هل يجوز ذلك قال نعم لا بأس بذلك قلت انه انما يخرج في فاساد ماله ما لم يمت من يرثه  
قال يرثه الفقراء الذين يستحقون الزكوة انما اشترى بالعلم وعلى ان يقال تركه الامام لان الفقراء لا يمكن ان يكون العبد المتباع  
بمال الزكوة لأنه أحد مصادرها فيكون كالسبي وبصرف الرواية بطريقها اني فظنار وهو قطعي وعبد الله بن بكير وفيه ضعف عن  
العلامة عدي اقول يمكن ان سلمتها عن العارض والطابق المحققين من علمائنا وقال العلامة في التذكرة ولو قيل يرثه  
الامام كان وجها لان الفقراء لا يكونون ثم ساق الكلام المصنف ان قال والرواية ضعيفة السند لان في طريقها ابن فضال  
وابن بكير وهما قطعيان وتوقف في المختلفين طاب ثراه أقول ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الاول وقيل ما يجب في الثاني  
الاول اظهر أقول هنا ثلثه اقول الا انه اقل ما يجب في النصاب الاول خمسة دراهم او نصف دينار وهو مذهب  
الشيخين وابني بابويه والمرضي في الانتصار واختاره المصنف وقار سلار وهو الاشبه الثاني اقل ما يجب في النصاب  
الثاني وهو مذهب علي بن ابي طالب في السائل المصنف الثالث لاحدله وهو مذهب السيد في الجمل واختاره ابن اديس والعلامة  
في المختلف اجمع الاولون بصيغة اي ولاد انما يطاع عن الصادق ع قال سمعت يقول لا يعطى احد من الزكوة اقل  
من خمسة دراهم فصاعدا ومثلهما رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا يجوز دفع الزكوة اقل من خمسة  
دراهم فانما اقل الزكوة وحملها العلامة على الاسحاب واجمع الاخرين بما رواه عبد الكريم بن عينة في الحسن  
عن الصادق ع قال كان رسول الله ص والرفيعم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضر في اهل  
الحضر ولا يعطى ما ينهم بالسوية انما يعطى ما بقدر ما يحضر منهم وقال في ذلك شي موقت ولعمري قوله وان  
الزكوة وبما لم يأت الذمة من التخييل قال المصنف ما قاله علم الهدى في ما جدينا بسند اليه والاعراض عن  
الفعل المشهور مع عدم العارض اقول انما والتسك بقوله وان الزكوة غير دال لانه امر بالائتيان ولا يدل على  
كيفية ذكر الايتان فيرجع في ابي الكافية المنقول طاب ثراه أقول انما اقبض الامام الصدقة وعالما صاحبها  
اسحبا على الاظهر أقول هذه مذهب الشيخ في المبسوط وفي كتاب قسمة الصدقات من اختلاف للاصول وهو

اختار المصنف العلامة وقال في كتاب الزكوة من اختلاف بالوجوب بقوله وصلى عليهم وحمل على الاسحاب طاب  
ثراه أقول مع حجة الامام سهم الساج والمؤنة وقيل يقطعهما السبل وعلى ما قلنا لا يقطا أقول سقط في حال  
الغيبه سهم الساج فليس للفقير ان ينصب عاملا وان جاز له تولي غير ذلك من الاحكام ويقتضيه ايضا سهم  
المؤنة لانهم قوم سبيلهم للجهاد وهو مشروط بظهور الامام وهل يقطعهما سهم السبل بني علي تفسيره ان قلنا  
ان يشمل المصالح لم يقطا بقاها حال الغيبة ان قلنا باختصاصه بهما سقط وقد مر خلاف فيه وقد بين وجوب  
اجماد على بعض الوجوه فيكون النصب في باع وقوع ذلك التقدير طاب ثراه ومن جملة الجناس صاع وهو تسعة  
ارطار بالعراقي ومنه اللبن اربعة ارطال وقسم قوم بالمدني أقول هنا قولان الاول الوجبة في الكل وهو مذهب  
المفيد والسيد وبني علي وسلاسل القاضي والتقي واختاره العلامة في المختلف الثاني التسعة في غير اللبن ومائة تسعة  
بعد اربعة مدنية وهو قول الشيخ في المبسوط وابني حمزة وابن اديس قال في النهاية انه اربعة ارطال واطلاق مستند الى  
وايات واعلم ان العراقي همامية وملا ثون درهما والمدني مائة وخمسة وتسعون درهما فهو رطل ونصف عراقي و  
في تقدير النصاب في الثلاث الرطرية مائة وخمسة وعشرون درهما واربعة اسباع درهم طاب ثراه وهي قبل صدق  
العبد فطره وبعد ما صدق وقيل بحسب الغضا وهو احوط أقول البحث هنا يقع في مقامات اربع الاول في وقت  
وجوبها وشغل الذمة وفيه ثلاثان الاول طلوع الهلال وهو قول الشيخ في الجمل والاقتصاد واختاره ابن حمزة وبني  
ادريس والعلامة الثاني طلوع الفجر من يوم الفطر وهو قول علي ومذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف واختاره  
المفيد في المقنع والتقي والقاضي وسلاسل وابني حمزة في وقت اخرها وفيه قولان الاول انه طلوع الفجر  
من يوم العيد اي قبل الصلوة وهو قول السيد وعبارته وقت وجوب هذه الصدقة طلوع الفجر يوم الفطر وقبل صلوة  
العبد وقد روي انه في سعة من ان يخرجها الى زوال الشمس وهو يوزن بوجوبها مضيقا قبل الصلوة وهو قول  
الشيخ في النهاية والمبسوط والاقتصاد حيث قال ويجب اخراج الفطرة قبل صلوة العبد وبه قال المفيد وقال الصدوقان  
فهي زكوة اي ان يصلي العبد فان اخرجه بعد الصلوة فهي صدقة وقال سلار اي قبل صلوة العبد فان اخرجهما والا كان  
قاضيا وبه قال باقي الثاني ان طلوع الفجر اي زوال الشمس وهو قول علي واختاره المصنف والعلامة وبالكل وبان المعام  
الثالث وفي وقت اجزاء الخراج وفيه قولان الاول انه شهر رمضان ولومى اوله قال الصدوقان والشيخ في الثالث  
واختاره المصنف في المعبر والعلامة في المختلف لاشتمال ذلك على عادة الفطر وجبر حاله ودفع الحاجة عنه في شهر رمضان  
فيه احسان والمبادر الى التبرع بالذمة والمارة الى اجزائها من الاثم بترك الفعل عند وقته والجواز  
احترامه فيجوز الفقير المنفع والمالك الثواب وما رواه محمد بن مسلم ويحيى بن معوية والفضل بن يسار وزاده  
ويحيى بن ابي عمير في الصحيح عن ابي جعفر ع قال لا يعطى يوم الفطر قبل الصلوة فهو افضل وهي في  
سعة ان يعطىها من قبل يوم من شهر رمضان الثاني المنع من التقديم في رمضان الاعلى حرمة الفطر وهو قول



المفيد وابي الصلاح وان ادرى واحتجوا بانها عبادة موقنة بوقته لا تفعل قبله واجيب بان وقتها شرعيا لم يرد  
الصحيح وقد تقدمت ولان سب الغطره الصوم والوطيخا زفها اعني احسن السني وهو الصوم كما جاز عند حصول النصاب ان لم  
يحصل السني الثاني اعني احول هكذا اقول العلامة ولا يتم على مذهبه العام الرابع لو فرضنا ان الزيادة على الخلاف  
هل لفظ او جبالا داء وقضا في ثلث احوال الاول السقوط وهو مذهب الفقهاء والمعتد به في القضا والاحتجوا بانها عبادة موقنة  
وقد فات وقتها فسقط والعنا انما يجب بالمرجيد ولم يوجد الاصل براه الدية وبرواية ابراهيم بن عبيد الله عن ابي عبد الله  
الوطيخا ان اعطيت قبل ان يخرج العبد في طره وان كان بعد ما خرج الى العبد في صدقه وهو في المص وجعل العنا حواشي الثاني  
وجوب اداء وهو مذهب ابي ادرى لوجوب اداء بدخول وقتها ولا يزال موديا لها فيه يستمر وقت الاداء والركوة لا لا يجب  
بان لوقتها طرقيان الاول افر بخلاف الثاني ولولا ضبطها لما لم تحفظ عند الصلوة الثالث وجوب اداء العنا وهو مذهب  
الشيخ وقد خرج وقتها فيكون قضاء اذ المراد ذلك **كتاب الخمس** مستند فافرض الله سبحانه  
لخدمة الفقراء ورجال المساكين وكان ذلك طهارة تنكف ذنوبهم قال ربع مخرج من اهلهم صدقة تطهرهم فلكل ذلك ولما كان الطهر  
لشيء يجل غالبا قال رسول الله والصدقة اوساخ الناس فاكروا الله سبحانه بنبيه صلى الله عليه واله وسلم ومجاوح ذرية  
عن القيس با وساخ الله لشر في منبه وعلو دجته فوضعت عندها المحي وزاد فيه اذ هي ربع العرا وجعل موضوع الزكوة من موضوعها  
وسر وطه اقر مسر وطها وتوسر عليه وعلى ذرية ولما كانت اليد العليا في مظنة كسوف والغضار التي يرام الملك والزرارة ويدا  
تعالى بنفسه تسليته لبيته صلى الله عليه واله وسلم وحفظ للعنا قدره ودرته فقال تعالى واعلم انما غنم من شئ فان ساءت الاصول  
ولذي القوي واليتامى وللساكنين ثم اكروا وجوب على الامة والبالغ في حصتهم على الخراج منه فقالوا ان كنتم انتم ساء ما انزلنا  
عنه نايوم الغفران ففعل سر طلالا بان ولم يفعل مثل ذلك في الزكوة ووجوبه ثابت بالكتاب والسنة والاجماع لما اكتم  
فقوله في فاعلموا انما غنم من شئ فاصرفه للرسول ولذي القوي واليتامى وللساكنين واني البيل واما الله فليكن من  
طريق العاقد قوله صلى الله عليه واله وسلم في طريق جاني او قرينة عامر به فغيره الزكوة والحق في طريق احاصه راده عبرنا ذرية  
عن اباي ابي عباس عن سفيان بن عيينة عن ابي ذر اليماني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
قال الله ان كنتم انتم ساء ما انزلنا على عبدنا يوم الغفران يوم النقي الجحان نحن واسمعي بنكي الغزاة والذين هم قدامه  
وبنيته فقال ان ساءه للرسول ولذي القوي واليتامى وللساكنين واني البيل من خاصه ولم يجعل لنا في ساءه لغيرنا الزكوة  
ان يطعنا اوساخ ابي الناس وروي محمد بن الحسن الاسدي قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني عه اجري الخمس على جميع  
ما يتنقده الرجل من قليل وكثير من جميع الثروب على الضاع فكتب بخطه بعد موامته وفي رواية علي بن محمد بان وقد اختلفوا  
من قبلنا في ذلك وقالوا يجب على الضاع المحي بعد الموتة والحق اجماعا او مونة الرجل وعياله فكتب وفراد علي بن محمد بار عليه  
الحسن بعد موامته ومونة عياله بعد خراج السلطان وروي احمد بن محمد الطري قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موالي ابي  
الحسن الرضا عليه السلام كاتبه ليدلهم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع كرم ضمني على العمل الثواب وعلى التحل في العقاب

لاجل مال

اعراضا

لاجل مال الامن وجه طه الله ان الخمس عوننا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا ونشري من تخاف من  
تخاف سطوته فلان زودونا ولا تخموا أنفسكم رعا ما قدرتم فان خراجا صدقة رزقكم ولجئكم ذنوبكم و  
ما تمهدون لانفسكم ليوم فاقم فالسليم من بقي ساء ما عاهد عليه وليس السليم من اجاب باللسان وخالف القلب  
والعلم وعن محمد بن يزيد قال قدم من خراسان علي بن ابي الحسن الرضا عه فسالوه ان يجعلهم في حل من الخمس فقال  
ما احل هذا تخضون المودة بالمشكم وتروون عنا حقا جعله الله لنا وهو الخمس لا يجعل احدكم في حل من روي  
محمد بن مسلم عن احمد بن علي السلام قال سئد ما في الناس يوم القيمة ان يقوم صاحب الخمس فيقول يا رب اغفر لي  
وقد طينا ذلك لشيئنا الطيب ولادتهم ولزكوا اولادهم والاعبار في هذا المعنى كثره واما الاجماع في عامة  
علماء الامامية لا يختلفون فيه قال طاب ثراه ولا يجب في الكثر حتى يبلغ فيه عشرين دينارا وكذا يعبر في المود  
على رواية البرزنجي اقول للاصحاب في اعتبار النصاب في المعدن ثلث اقوال الاول واعتباره وهو قول الشيخ  
في النهاية والسبوت وبه قال ابي حمزة والمص والعلامة واحتجوا بصحيفة احمد بن محمد بن ابي نصر البرزنجي  
قال سالت ابا الحسن الرضا عه عما اخرج المعدن من قليل وكثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون  
في مثل الزكوة عشرين دينارا الثاني عدم اعتباره بل يجب فيه مطلقا قال في اختلاف والاقتصاد وختمنا  
ابي ادرى واطلق المفيد السيد وسلاز وابي زهرة واحسن وابي علي الثالث اعتبار دينارا قال النبي ورواه  
الصدوق في كتابه في المقنع وحمل على ما يخرج من البحر واجتبه ابي ادرى بالاجماع على استثناء الكنوز والغوص وهو  
منوع قال طاب ثراه وبهم ستة اقسام على الاستسار اقول هذا هو المشهور عند علمائنا القول في واعلموا انما  
غنم من شئ فان ساءه للرسول ولذي القوي واليتامى وللساكنين واني البيل فعد ستة اقسام وفي رواية بغير  
خمس اقسام وهو رواية روي بن عبد الله بن ابي جاد وفي الصحيح عن الصادق عه قال في شئ من شئ كان رسول الله صلى الله عليه واله  
قال اذا تاه الغنم اخذ صفه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقى غنم اخماس ويأخذ خمس في نفسه والاربعة اخماس  
الناس الذين قاموا عليه ثم يقسم الخمس الذي اخذه خمس اخماس ياخذ خمس من كل واحد منهن فاما ما ذكره في نفسه قسم الاربعه  
الاخماس بين ذي القوي واليتامى وللساكنين واني البيل يعطى كل واحد منهم غنما وكذا ذكره في الامام ياخذ كل واحد من  
رسول عليه السلام ولا تعرف به عامل من الاصحاب ولست حجة فاطمة لانها حكاية في قوله عليه السلام فاعلموا انما غنم من شئ فان ساءه  
حقه لغيرنا للباقى على الجماعة في المستحقين وليس في الحديث دلالة على ان الواجب في ذلك الكذا قال العلامة في المختلف  
وبمثل اجاب الشيخ في الاستبصار وفي هذا الجواب نظر لان تمام الحديث وهو قوله الامام ياخذ كما ياخذ النبي صلى الله عليه واله  
فمنع ذلك اذ هو جز في معنى الامر كقولنا والوالدات يرضعن اولادهم والاولاد يرجعون لكونه قول وعظم الاصحاب بل  
جميعهم فيكون اول لقول الصادق عه خذ ما اشتهر اصحابك ودع ما نذر قال طاب ثراه وفي استحقاق ما ينسب اليه بالام  
فولان استسما اذ لا يستحق اقول يريد من استسما اليه شئ بالام اذا كان ابوه غير شئ في حق الخمس لا بالاول

لشيئنا







بيان الحكم خاصة وهو اختيار المفيد فالطالب نراه وفي مستحق عليه السلام أقوال أقوال المجتهدات تقع في مقامها فصل في الأول  
 في مطلق النفس وفيخت أقوال الأول أنه مباح ذهب إليه سائر الثاني حرمه في فقه الذرية والبيعة ذهب إليه المفيد الثالث حفظه بالوصية  
 حتى يطرأ عليه السلام قال التقي الباع حفظه الوصية والدفن ذهب إليه الشيخ في السائل المجازية الخامس حرف المصنف في الأ  
 صافي وماذا يبيح نسخته وهو العزل الثاني قيل فيه أربعة أقوال الأول حرمه في فقه الشيعة قال المفيد وأما ما روي عنه  
 حيث قال والصوم عندي أنه ينقسم فليس على مواليد العارفين بخت من أهل الفقه والصالح والسادس الثاني أنه يحفظه الوصية  
 ولا يجوز أن يتصرف فيه بوجه من الوجوه وهو قول رأي الصالح وأما إدريس الثالث المجازية الثاني والدفن والوصية وهو قول الشيخ في الثاني  
 المجازية الخامس أنه يصر في الباقي الأصناف على وجب التهمة أما ولا فلأنه إذا جاز حرمه في بعض الشيعة على قول المفيد فالأقسام  
 أولى وأما ثانياً فلأنه لو كان حاضراً فمركباً في الأصناف عن التهمة وجب أن يطرأ من نصيبه والمجانب ذلك مع حضوره بمحض غيبة  
 إذا قبله لا سقط أحقوق الواجبة وهذا هو العمل لوجود الأول أنه أحوط لا سيما على إخراج الواجب وتبرع منه والبداء  
 في فعل آخر الثاني أنما له على منع المباح الذرية ودفع ضررهم وكون ذلك صلة للذرية ومودة لهم وقال الشيخ لا أسلم  
 عليه جزئياً المودة في القربى الثالث أنه أسلم عاقبه من الوصية والدفن لبعد السلام على طول المد **كتاب**  
**الصوم** **المعتمد** لغة الأماك والكلف يقال صام الآذا أسكن وصام النهار إذا أقام في وسط الظهيرة وهو  
 وهو أشد الوقات حرارة الكلف حركات الناس في ذلك الوقت والنمازهم إلى القبلة وشرعاً أسكن مخصوص على وجه مخصوص  
 في زمان مخصوص من هو على صفة مخصوصة بشرط البنية بالأكبر يخرج الأماك عن غير المفطرات وبأنه لا يخرج التناول شيئاً  
 وبأنه لا يبرد الأساك بالتماردون الليل **والرابع** يخرج عن أساك من ليس على صفات الصوم الشرطه كصوم الحائض  
 هذا تعريف الشيخ رحمه الله وهو تعريف بأحد تخفيه وأحسن منه قول المفيد رحمه الله الصيام هو الكلف عن تناول أياد وورد  
 الأمر من أربع بالكلف عنها في زمان مخصوص وهي زمان الصيام وقال المفيد الصوم لو طين النفس على الكلف عن تناول  
 ما يفيد الصوم من أكل وشرب وجاع وما يشبه ولو حذف الصوم ثانياً واقتصر على قوله لو طين النفس على الكلف خلع من الدوا  
 وقال الشيخ في كتابه وهو الكلف عن المفطرات مع البنية فإن قلت الدوراد لانه حاصل التعريف لانه الكلف عن المفطرات وهي  
 المفطرات للصوم فلما معرفة كونه مفطراً لا يتوقف على معرفة الصوم وحاصله أن الصوم هو الكلف عن أشياء ساءل المنع  
 مفطرات وقال العلامة هو لو طين النفس على الكلف عن المفطرات فيزداد قيد التطويل وما حمله لأن الكلف امر عدي فلا  
 يتعلق بالآداة قال الشيخ في السبوط البنية زيادة فلا تتعلق بعدم بل بتطويل النفس على الانتعاج وفعل كراهية لحد المفطرات  
 وحاصل عدم الاستمراره غير مفطرات الصوم عبارة عن نفي المفطرات فلا تتعلق بالآداة بل بتطويل النفس وقهرها على الانتعاج  
 بتجديدها على العقاب وهو امر وجودي أو حديث كراهية إيجاد المفطرات وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع أما الكلف فقولنا  
 بالأياد الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيام معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر  
 فعند حوائجهم أو على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن طلع غير المحضراً لردان تصوموا حينئذ ان كنتم تعلمون

وتد تلتف حانه في عباده في هذه الآية مجموعها الاول تشريف لهم بالنذر حيث جعلهم محلا لخطابه ومقررا وجوابه الثاني تسخيف  
لهم بالوصف الجميل يا ايها الذين امنوا لا بالاسماء والعبودية الثالث كتب عليكم على بنا الفعل ولم يبق كتب او اوجبت دفعا  
لقيامهم وانما والاحتشام سببا في جمل من يملك ما الطهه واعزني قديرا ارفه الرابع كما كتب على الذين من قبلكم ليدل على  
النهي والمساء لمن كان قبلهم في الطاعة وان هذه العبادة غير خاصة بهم بل هي عامة للانبياء واهم من عهد ادم الي عهدكم و  
روي عن ائمة المؤمنين ع انه قال اولهم ادم عليه السلام الخامس لعلمكم تتفنون بيان النطق بالحاصل من الصوم السادس ايا  
ليصفه افراجم تسبيل عليهم السابع تعدد ذات اي قلا يدركه وهو تأكيد القلة وان لم يرد اجمع والا لكانه الثامن فمن  
كان منكم مريضا او عاقر فعدت من ايام اخر تلتف باللفظ وقيل التعويض بالايام المقضية عنه التاسع على الذين يطيقونه  
فدية طعام مسكين اي الذي يحصل له نوع الشفك كالحامل القرب والشيخ العاجز والرضعة القليلة اللبن وذوي العطاش فيفطر  
ونصف فدان على مسكين واحد عن كل يوم بدن من طعام مع القضا العاشر فمن قطع جزءه جزله وان تصوموا لم يبالوا  
على وجه التلطف ومعني قوله فمن قطع جزءه جزله زاد في الفدية عن الد والقطع جزله ومعني قوله وان تصوموا لم يبالوا  
قيل ان عفاه ان في صدر الاسلام فرض عليهم الصوم ولم يتعودوا فاشتد عليهم فحصل لهم الافطار من افطار الرخصة الفدية  
روي ذلك عن الباقر ع فقال نفع وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن قطع جزاء فزاد في الفدية فهو جزله وان تصوموا  
ايها المطيعون جزلكم من الفدية والقطع واعظم لنا بانفسه ذلك بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وروي الاصحاب ع  
الصادق ع ان موته وعلى الذين كانوا يطيقون الصوم ثم اصابهم بمرض عطاش او شبه ذلك فدية كل يوم بدن الطعام و  
على هذا لا نسخ ثم وصف شهر رمضان فان شرف انزله الزمان ولم يوجب على المريض والمسافر قال يريد انكم لم البير  
ولا يريد بكم العسر يريد في طاعتهم برحمة وسكونهم اي جيل ضايعة واما السنة فيكون مثل قوله والذين هم رمضان عن مرض  
في الصيام فمن صامه اياما واحدا فخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وقال عليه السلام قال اربع الصوم ي وانا انجز به  
وقال ع الصوم جنة من النار وقال الباقر ع بني الاسلام على خمسة الصلوة والركعة والصوم والحج والولاية واما الاصحاب  
فمن عامة المسلمين ولو استحل مكلف تركه كان مرتدا قال طاب مثاه وفي النذر المعني تردد اقول هنا جتان الاول  
في كيفية نية الفدية وفيها قولان الاول قول الشيخ في المبوط واخلاف ان ينوي الصوم فقط والتعيين ان ينوي مع  
ذلك الصوم من رمضان او النذر او غير ذلك الثاني قول ابن ادریس ان ينوي مع ذلك الوجوب وهو اختيار العلامة الثالث  
يكفي نية الفدية في شهر رمضان وهل يكفي في النذر المعين قولان الاكثري وهو ذهب الرضوي وابن ادریس للاصل وللاضافة  
تعيين للصوم فكان كرمضان وعدمه بل لا بد من التعيين وهو ذهب الشيخ والعلامة لانه زمان لم ينعنه الرابع في الاصل  
للصوم فانفق الى السنتين ولانه احوط قال طاب ثراه وفي وقتها المندوب واثان اصحابا وان الواجب اقول  
الصوم اما واجب او مندوب والواجب اما معين او غير معين فانظر في الاقسام الثلاثة الاول الواجب المعين ويجب فيه اليومي  
الليل ولومن اوله ستم اعيان حكمه ولا يجوز تركه اي بعد الفجر اختيارا فكيف وظاهري على تسوية اليه بعد الزوال فرضا ونفلا عند



وبها نأخذ قال سجد للصيام فضا وغير فرض ان بيت الصيام من الليل ما يريد به وجايز ان ينبغي بالليله وتبقى بعض النهار تختب  
به من وجب له ان ياتي احد ما ينقض الصيام ولو جعل تطوعا كان لحوط وهو نادرا لا يبرح اليه لا تدمع في النهار فينبغي فلا يعبد  
صليا كما لو استوعب النهار ترك الليل ولعلهم من لم بيت الصيام من الليل فلا يصيام له فله ذلك على وجوبها لئلا يصحبه هتاهم بن سالم  
عن ابي عبد الله عليه السلام فقلت له الرجل يصح لا ينوي الصوم فاذا اتعاى النهار حدث له راي في الصوم فقال ان هو نوي الصوم قبل نزول  
الشمس حبس يومه وان نواه بعد الزوال حبس من الوقت الذي نوي وهو عام في الرض والمقل الصد وعليها واذا حبس في  
الفرض من وقت الليل وكان بعد الزوال لم يخرج عن العهده لان الواجب عليه يوم كامل فحوى بعضه اجمع ابو علي باراه  
عبد الرحمن ابن الحجاج قال سالت ابا الحسن موسى ع عن الرجل يصوم ولم يطعم ولم يشرب ولم يمسح ما كان عليه يوم من ثمره  
الان يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عنه النهار فقال ان لم يصوم ويعتد من ثمره رمضان ومثله رواية البرقي عن ذكره عنه  
عليه السلام قال قلت لرجل عليه القضاء من ثمره رمضان ويصوم الى العشاء يجوز له ان يجعله قضا عن ثمره رمضان قال نعم والعقد في  
في الروايات وان اردت ان في القضاء فيختص بالانوار ما ينبغي زمانه اوي بالاجزاء لانا نقول الامر عدم نقدي الحكم من المصوص  
اليخره لان ذكر قياس وهو باطل ولان ما ينبغي زمانه اوي بالاجزاء بحسب عليه ايقاع البيع او اجزء من الصوم لانها  
شرط فيه او كان فيصدق عليه انه قد خالف الامور بربعدا فلا يخرج عن العهده والما عر العيني فلا يصدق عليه الخالفه  
العصيان بالترك اول النهار فيكون حكمه حكم الساهي في رمضان فيجاز التجديد الذي الواجب غير المعاني كالنذر والمطلق  
وقضا رمضان فيجوز فيه الليل ويجوز تجديدها الى الزوال اختيارا لان زمان لا يوصف نهاره بحجم الاكل من اوله  
فاذا لم ينوي من الليل لا يوصف اوله بالحرمة بخلاف الصوم المعين فصار علم الهدى وقت نية الصوم الواجب من اول النحر الى  
الزوال وهذا الاطلاق بطل المعين وعينه وعلل اذ وقت المتيقن ويدل على ما قلناه روايات الاول رواية عبد الله بن صالح  
عن ابي ابراهيم ع قال قلت لرجل صام عليه صيام شهر ويصوم وهو يريد الصوم ثم يبدد ولم يفطر ويصوم وهو لا ينوي الصوم  
فيبدد الصوم فيصوم فقال هذا جازي الثاني رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سالت عن الرجل يريد  
بعد ما اجمع وبرفع النهار يصوم ذلك اليوم ويقضي من رمضان وان لم يكن نوي ذلك من الليل قال نعم يصومه يعتد به  
اذا لم يحدث ثبات الثالث رواية عمار السابطي ع عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل صام رمضان يريد ان يقضيها حتى  
ينوي القضاء قال هو بخيار ابي ان نزول الشمس فاذا زالت فان كان نوي الصوم فليصم وان كان نوي الافطار فليفطر  
سئل فان كان نوي الافطار سبقت له ان ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال لا الرابع رواية هشام بن سالم عن الصادق  
قلت له الرجل يصوم ولا ينوي الصوم فاذا اتعاى النهار حدث له راي في الصوم فقال لا هو نوي قبل الزوال حبس يومه  
الخامس المندوب وفيه قلة قال ان احدهما الليل مستمر الى الزوال لم يفتوت وقتها كالواجب هو من ههنا كنج وحن  
والص في النفع والعلامة في الخلف والاض امتدادها الى العروب وهو مذهب السيد في اجزءه وان ادريس واختا  
المص في المعبر وهو العتد اجمع الاولون بوجوه الاول قوله عليه السلام انما اعمال الناس في النيات ففي العمل بدون النية

ومضي جزء من النهار يستلزم نفي حكم ترك العمل به بصورة اليه قبل الزوال يعني يختص به وهو صورة عامة النهار منويا  
يبقى الباقي على الاصل الثاني انه عباده مندوبه فيكون وقت نية نية وقت نية فرضها كالصلوة الثالث صحبة هشام  
بن سالم عن ابي عبد الله ع اي قوله وان قرأه بعد الزوال حبس من الوقت الذي ينوي ويكفي الجواب عن الاول هو  
جوه الموجب لصورة النية في صورتين وهو تدارك النية في محل الصوم وهو النذر ولا فرق بين الاقل والاكثر  
كاد راك الامام قبل الركوع وعن الثاني بان قياسه على الثالث لعدم دلالة الحديث على المطلوب فانه عليه السلام لم يفسر  
الصوم بل قال حبس من الوقت الذي نوي فيه فجاز ان يريد به حساب الثواب اذ الصوم لا يتبعض واذا لم يتبعض لا يوب  
صفه لا يبيد ما كانه محسوبا وايضا فانه لم يتبعض فيه لفساد الصوم اجمع الاخرين بوجوه الاول اتصال الصيام  
الثاني عموم قوله وان لقوموا جزاكم الثالث قوله ع الصوم حنة في النهار الرابع روي هشام بن سالم عن  
ابي عبد الله ع قال كان ابراهيم بن عمار يخطبهم على اهل مكة فيقول علمكم شي والاصح وان كان عندهم في  
النوم والاصام ورواه العامة ايضا عن النبي ص احكام روية ابي بصير عن الصادق ع انه سئل عن الصيام ا  
المتطوع تعرض له احاجه قال هو بخيارا رابته وبين العصر وان مكث الى حين العصر بدل ان يصوم ولم يكن نوي  
ذلك لانه ان يصوم ذلك اليوم ان شاء وطعن العامة في هذه الرواية لصحيفتها لان فيه سماعة  
هي على تقدير التبعيض غير دالة على صورة النزاع لان السارق وقع عن الصيام وانما يتحقق الصوم بالنية والرواية  
دلت على ان الصيام من اول النهار يتغير في الافطار الى العصر وان مكث الى حين العصر لم بدل ان يصوم  
عقب نية الافطاره ولم يكن نوي كالصوم عقب نية الافطار فله ان يجدد نية الصوم بنية اليوم ان شاء وبالحكم  
كلام السيد لا يخلو من قوة هذا كلامه ولما كانت هذه الرواية ثابتة لنا وبغير خالف عن الاحتمال قال الشيخ  
في الخلاف ولست اعرف به ايضا قاله وحقيقته ان يجوز تجديدها الى ان يبقى من النهار مقدار ما يبقى من زمان  
لعبها بكل ان يكون صوما واذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم فزع وهل يستوي في النية في اليوم الى اوله  
او يمكن له صوم من حين ينوي فيه واثبات احدهما سرية الى النهار من اوله ان كان نوي قبل الزوال وهي رواية  
هشام بن سالم المتقدم وهو اختيار الشيخ في الخلاف واختاره الكشي المص والثانية رواية عبد الله بن سنان عن  
ابي عبد الله ع قال ان بدل ان يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فانه يجب له من الساعة التي نوي فيها قال  
شاه وقيل يجوز التعديم بنية شهر رمضان على اهل هذا المذهب قال الشيخ في المبعوط لم لو نوي قبل اكله اجزائه  
النبه السابق ان عرض له صوما او نوم او غما وان كان ذكره فلا بد من تجديدها ومنع تجديدها ومنع ابي ادريس  
واختاره المص والعلامة لا يجزاه لفتنة الى النية القارئة والابحار تقديمها لانه هل تجزي فيه نية واحدة  
لصيام الشهر من اوله قاله الثلثة والتقي وسلا نغم لانه عبادة واحدة فيجزي فيه النية الواحدة وادعي الرضا في الجمع  
ولانها تشر في الشكلة كما تشر في اليوم كله وان وقعت في اول ليلة منه وقال المص والعلامة لا بد لكل ليلة من نية

والصيام في النية والعلامة في الخلف والاض امتدادها الى العروب وهو مذهب السيد في اجزءه وان ادريس واختا



لان صوم كل يوم عبادة عبادت فيقتصر اي نية متفرقة بتعدد التقديم في الزيادة بالاجزاء ثم يثبت ايام فداون  
وما زاد فلا يجزئ قطعا قال طاب ثراه ولو صام بنية الواجب لم يجزئ وكذا لو رد نية والشيخ قول اخر يعني نية بنية  
ان ينوي الصوم فضا ونذبا من غير حزم بل حادها وهما ما يدرك فيه لا وليتجيب صيا هذا اليوم اعني يوم التكسبية  
شعبان ويجزئ بنية رمضان الثاني لو صام بنية الذب ففطر ان من رمضان بعد اليوم اجزاء عن رمضان وفي اثنائه  
يجزئ بنية الواجب ولو قبل العزوب الثالث لو فاه عن رمضان فعزها فان ظهر منه بعد اليوم اجزاء عند الشيخ  
في الخلاف لانه لا يقع في رمضان غيره وبه قال القديمان وفار في الجمل والافتقار وكذا في الاجزاء يجزئ به قال السيد والصدوق  
والشيخ وسائر القاضيين والشيخ والحق والعلامة الا ان يثبت قبل الزوال فيجزئ لانه في وقتها وهو الوجه فيحمل  
العدم للشيء عن البنية الاولى وحكم فساد الصوم الواقع بها فيفسد صوم اول النهار ويكون حكمه في كماله وحكم وجوب القضاء  
وان وجب للمساكن في باقيه الرابع لو صام بنية انه واجب او نذبا لم يصح وجوب القضاء والشيخ قول الاجزاء حكمه عنه  
العلامة ولم يقيد بالصحة ولم يذكره في الزمان وجزم لعدم الاجزاء في احكامه نواه رمضان كان من رمضان ونذبا  
ان كان من شعبان فيه قولان الاجزاء قال ابو عيسى والشيخ في السبوط والخلف لانه بنية القرينة كافية وقد حصلت  
والزيادة لغوة وضع المص والعلامة والشيخ في باقي كنه لا شرطا اجزئ في النية والقربة فيه فاعلم انه من الشهر لا في ايامه واما المص  
اي هذه المسئلة في الزمان وجعلها في مسلة الخلاف وجزم فيها قبلها بالبطان اعني الفرع الواقع ولم يذكرها في المناقش وجعل محل  
اخلاف مطلق التردد والتخفيف في الباب معقود على بيان احكام البنية والشرط اجزئ فيها والترديد فيها وادرك العلامة في  
التحرير والمذكورة وبها وهم وانما مسلمان مختلفان من حيث التعدد بالتخصيص وتغير صورة الفرض ويجزم في مبلغ  
الاول ورد بين انه واجب ونذبا وجزم فيها بالبطان الثاني رد فتوى ان فرض ان كان من رمضان وفطر ان كان  
من شعبان وفي قولان هكذا فرضها المص في الزمان وتبعه في واحدة بالبطان وذكر الخلاف في الضري وليس الامر كذلك  
هاولدة لان موضع البحث فيها واحد وهو يوم الشك ولا اتحاد على البطان فيها وهو التردد والقطع فيها بحكم واحد وهو البطان  
او الصبح فان القابل للصوم في احداهما يتوجب في الضري فتصبح لحدتها خاصة احدث ثالثا وانما ورده البحث في مثاليين ايضا  
واسعا في التفرع وذكر الخلاف في لحدتها اتساعا لتجزئ البحث فيه عن ابراره في الاقوي ولهذا حصل الثانية لاقتضا العطف  
مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في حكمه ومن جعل في الاولى احتياجا الى التبع عليه في الثانية كالعلامة في المختلف فانه ذكر السلسلة  
الثانية اولاهي قولنا فرض ان كان من رمضان وذكر البحث فيها ثم ذكر الثانية وهي قولنا رد بنية الواجب ونذبا وقال  
الشيخ اجزئ لا تقدم وفيه للشيخ السابق ولو صام واجبا عن غير رمضان ثم ظهر منه فان كان في بعد الزوال ولو قبل  
العزوب واجزاء وان كان لبعده اجزاء وعند بطان عاقبه لا لو اجمع بنية الافطار ثم ظهر من رمضان جدد  
نية الواجب ولو قبل العزوب فان كان قبل الزوال ولم يحدث بالفساد اجزاء وان كان بعد اسك واجبا  
للقضا وكذا لو كان قبله وقد احدث ما ينقصه فله فطر لبعده ذكر كفرح كوصام قضاء عن رمضان ثم اظهره

عليه

فان كان قبل الزوال

فان كان قبل الزوال ثم ثبت فلا كفرا عن احدها اما سقوطها عن القضاء فليدوم وقوعه في رمضان وانما رمضان فلا يلزم  
ليقتضوا فطرا ورمضان بل يوم الفطر ولو اقر بعد الزوال ثبت انه من رمضان احتمل سقوطها راسا لما ذكرناه من العلم  
ويجوز جوبها في رمضان لانه هكك صوما متينعا عليه فيكون عذرا على ما هو عليه في نفس الامر ويحمل وجوبها عن القضاء لان الثابت  
ظاهر اذ في زعمه قال طاب ثراه واجزاء قبله ودر اعلى الاشهر اقول بتحقيق البحث هنا يقع في امور الاول اجزاء في القنبل  
واثبت الاصحاب على تحريم وجوب الكفارة وبه نظا في الروايات وروي سعيد بن احمد عن الحسن بن علي بن فضال عن عمر  
بن سعيد المديني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل وهو صائم فيجاءه اهله ففطر  
يفتسل ولا يشي عليه والطريق ضعيف جدا وهي معارضة لكثير من الروايات الثابتة اجزاء في الدبر مع عدم الانزال هل  
يفسد به الصوم وجب الكفارة قال الشيخ في كتابي النوع واليد وللص والعلامة ثم على الفاعل والمفعول وفي رواية علي  
ابن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله ع قال اذا اتي الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها وليس عليها غسل وهي  
موسلة ولا عرف بها قالوا لانه اجزاء في فرج البهيمة فان ائزل تعلقت الاحكام المثلث اعني الفطر والقضا والكفارة  
اجزاء وان لم ينزل واغاب الخشعة فيه ثلثة اقول الاول لا يشي قال ابن ادرين وهو ظاهر المص في الزمان لا يجزم في باب  
عدم وجوب الغسل وقار في باب الصوم والاشبهه ان يتبع وجوب الغسل الثاني القضاء خاصة قال الشيخ في الخلاف ان  
القضا والكفارة قال السرد واختاره المص في المعنى وهو ظاهر الشيخ في السبوط وظاهر التحرير ترجيح قول ابن ادرين قال  
طاب ثراه وفي فساد الصوم لو طوي الغلام تردد اقول فساد الصوم ووجوب الكفارة مذهب الشيخ وبه قال الشيخ  
في الكتابين والعلامة في كنه واختاره المص في العز وتردد في النافذ وظاهره في الزمان عدم الفضا ولا يجزئ بانها  
للغسل وسأله في النية وقدم في بارحنا به عدم وجوب الغسل فيه قال طاب ثراه والارتماس في المسألة يكون اقول للاصحاب  
في الارتماس اربعة اقول الاول الكراهية فمقتضى المص عن الرقعي وهو رواية عبد الله بن سنان في الموثق عن ابي عبد الله ع  
قال كره للصائم ان يرتس في الماء الناي التحريم فقط وهو مذهب العلامة والمص ونقله عن الشيخ الثالث القضاء خاصة  
وهو مذهب الخفي الرابع القضاء والكفارة وهو مذهب الشيخين وبه قال القاضي واليد في الاستبصار لا فاعول من حيث  
فكان عليه القضاء والكفارة لا الاكل وقال الحسن وابن ادرين في قول اخر لا يجب فيه القضاء ولا كفارة قال طاب ثراه وفي  
السبوط وضع العكس تردد ابنه الكراهية اقول هنا مسلمان الاول السبوط وفيه اربعة اقول الاول الوجوب  
القضا والكفارة وهو احتيا والمفيد لم يذكره ومذهب العلامة ان وصل الخلف الثاني القضاء خاصة قاله الخفي وا  
لناضي وهو مذهب الشيخ في السبوط فانه قال هو مكره وسوا بلغ الدعاء اوله يبلغ الاما ينزل الخلف فانه يعطى ويجب  
القضا وقار ابن بابويه في كتابه بجزيه الثالث الكراهية وهو احتيا في النهاية والخلاف الرابع فالصدوق في  
المقتع والعلامة لا يسن به ولم يذكر الحسن في المعطرات الخامس وضع العكس وفيه قولان الاول التحريم وهو مذهب  
الشيخ في النهاية ووجهه ان الاجزاء لا يثبت في الغم الا بعد تحليل اجزائه من شبع في الغم وتعدى مع الرقعي الى المدة وبكاه

وقيل











المعبر ولو بحث في الشهر اجمع قال المصنف في الراجح عدل من رمضان ثلثين وقيل العلامه في المعبر حكم بالعدد وفي الارشاد ما لا اول  
العمل بالعدد في القول بالعدد والاول العمل بالعدد وليس المراد بالعدد الذي اطلقه بل يتجمل امرين احدهما اختيار المصنف وهو العمل بالاعتدال  
في جميع لان الاصل ان الشهر ولو جملة من الزمان محفوظه بثلثين او ثلثون يوما والاعتماد على رواية الخمسة وعليه منع من الخلقين  
في ايضا لا يذهب والذهب في المختلف والمذكور والحرير لم قال في اخر الحديث والاقوى عندي ما قرأه المصنف في العدد وهو  
العمل بالعدد اعني كل شهر ثلثين فالحاصل ان لفظ العدد يطلق على معان الاول اعتبار عدد الشهور ثلثين ثلثين الثاني عدل في ايام  
من العمل بالاعتدال الثالث كون رمضان لا ينقص بزيادة شعبان ولا يكثر بزيادة رجب وهو قول قوم من الحنفية ونقله المرتضى عن شاذلي صاحبنا وهذا القول  
منه وكل يشهد به الحسن بخلافه ويقتضيه الاثر فالقول للمصنف في شعبان وشعبان وشعبان تمام ايد قال لا يثبت رمضان من الشهر  
وقال في شهر رمضان يصيب ما يذهب الشهور من الزيادة والنقصان وان بقيت السماء قاتمة العدد احتجوا برأيه عندنا وهو في شأ  
الراجح عدل من رجب وهو مذهب الحسن فالجاءت الاخبار عن علم السلام ان صوم رمضان المروية ولفظ المروية  
فان غلبت على العدد من رجب تصد وخبرين يوم ثمانه الصيام من الغد وهذا القول ايضا من ذلك شاهد الحسن خلافه واما العينا ان  
الاولان فاختلف الاصحاح في العمل بها اما الاول فقد ذهب اليه اكثر اصحابنا قال العلامة في تكملة وكرهنا انما قالوا في الشهرين  
وصد به الشيخ في المسحوق وحكا عن قوم من اصحابنا فقالوا مع غت الشهور كلها عدل ثلثين فان مضى الشهر ولم يتحقق فيها احوال  
شهر واحد في اصحابنا من قال في الشهر ثلثين قال وجوزوا عندي ان يعمل هذه الرواية التي وردت بان تقدم السنة الماضية  
خمس ايام ويصوم يوم الخامس لان من العلوم ان لا يكون الشهر تاما وهي رواية عن الزعفراني قال قلت لابي عبد الله ع انما كنت في ان اليوم  
واليعني لا يري سماء ولا نجما في يوم الصوم قال انظر اليك من السنة الماضية وعدته خمسة وصم اليوم الخامس وهو يوم رجب والراجح في هذا  
العلامة في المختلف لقضا العادة بعدم تمام شهر الشهر ولا يجوز ان ينسب على ما يعلم انتفاءه وانما يوجب على مجاري العادات والعادة واجبة  
بتفاد هذه العادة في شهر الشهر هو العمل واعلم ان صيام يوم الخميس لما يكون في السنة لا يكون كسيرة ايام بوالدس في السنة الكسيرة  
وهي الخامسة من الشهر الموضحة وكذا في اخره تسعين الثالثة الغيوب بعد النطق ولا جرة بها عند اكثر اصحابنا لقوله الصوم المروية والعلامة  
وقال الصدوق اذا غاب بعد النطق فهو لليلتين واذا روي فيه خلافه فهو لثلاث وسبع النسخ مع العلم وجعل التطوف لليلتين عند  
العلم ايضا اجتمع بعد الصادق ع اذا غاب الهلال قبل النطق فهو لليلتين ونسخ حجة السنن الرابعة التطوف ولا جرة به وفي رواية في الصادق ع  
اذا انطوى الهلال فهو لليلتين ونسخ حجة سننها الخامسة الرواية قبل الزوال احوال بعينها وفي اليوم من الشهر الجديد يعني ان يكون الهلال  
ليلة الماضية ولا جرة بها ويحكم به ليلة التسعة قبله في ثلث اقول الاول انه ليلة الماضية فيحكم به اليوم من الجديد وهو اختيار السيد  
رويان احدهما رواية محمد بن عثمان والاخرى رواية عبد بن زرارة ع اي عيدها ع والاولى حسنة والثانية موقفة فالاولى العمل  
قبل الزوال فذلك اليوم من شوال واذا روي بعد الزوال فمعين رمضان قال المصنف في المعبر فقوله هاتين الروايتين اوجه الزود  
بني العمل بما يدل عليه رواية العبد ابن ابي راي رواية منقول من المتقدم وهي مناصب لاصول المذهب وروي محمد بن عيسى في كتابه اليه  
عليه السلام جعلت فذلك وبما علمنا من رمضان فيروي في الغد الهلال قبل الزوال وباريانه بعد الزوال فيروي في ان نطق قبل

قبل الزوال وباريانه ام لا وكيف تأمر في ذلك فقلت ع السلام ثم اي الليل فله ان كان تاما روي قبل الزوال وفي معناها روي  
جراح المديني عن الصادق ع الثاني انه ليلة التسعة قبله وهو قول ابي علي وخارجه الشيخ في اختلاف وعلى العلامة في الكفر  
الثالث انه ليلة الماضية ان كان للصوم دون الفطر احتياطا للصوم ومولجها العلم به في المختلف وما اشبه بقول سائر روياني  
فيه الزرع المتقدم التي فرعها على قول سائر روياني في اول رمضان قبل الزوال ولم يري ليلة احد ثلثين هلال شوال  
وجب صومه ان امكن هذه الغرض او حصلت الا الاحتياط للصوم المتعين فلا يجوز الاقدام على الاطعام بناء على الروايات  
المعينة للظن المعارضة عنها فروع الاول لوري اثنان هلال شوال ولم يشهد عند الحكم جاز لم سمع شهادتهما القطع  
معرفة بعد التمهيد وكذا المشهد لرمضان لقوله ع اذا شهدوا اثنان فصوموا واطروا وفي رواية منقول اذا شهد عندك  
شاهدان رمضان انما يراه فاقضه الثاني لو شهد العدلان عند الحكم فردتهما دهما لجهلهم بعد التمهيد جاز لهما والعلم بعد التمهيد  
الفطر والصوم الثالث لو صاموا بشهادة العدلين ورجى الهلال بعد ثلثين فلا بحث وان لم يري ليلة لحددي وثلثين اوطروا  
وان كانت مصححة قال العلامة فلهذا عند عامة العلماء لان العدلين لو شهدا ابتداء على هلال شوال قبلنا شهادتهما واطروا فلان  
نطق على ما يشبهه بقولهما اوكي اوكي وقارنا كلا فيكون لانا انما نتبع قولهما بناء على الظن وقد بينا خلافه وهو قولي وتفرع  
على هذا القول لو شهدا على هلال شوال فلم يريا الهلال بعد ثلثين في السماء معية وجب قضاء اول يوم اوطرا منه لصوم يوم  
من رمضان ولا كفارة للشبه قال طاب ثراه المرتضى في الاستسراة المرضي اي رمضان اخر سقط القضاء وعلى الظاهر تصديق الثاني  
لكل يوم بعد اقله اذا سقر المرضي المرضي اي رمضان الثاني هل يسقط قضاء رمضان الاول او يجب قضاؤه بعد الثاني فيه ههنا  
الاكثر السقوط وهو الظاهر في قضاوي الاصحاب وجوب الصدقة لان العذر قد استوعب وقت الاداء والقضا فوجب ان يسقط  
كما لو استوعب الاغواء اما اسباب وقت الاداء وظاهره واما وقت القضا فان وقت ما بين رمضانين لخير من التفرع فان قلت  
ينتقض ذلك بالوجه بينهما القضا فلما استقر عليه القضا وتفرع عليه فوجب عليه للثبات به فيما بعد رمضان الثاني بخلاف  
صورة النزاع ولان الاصل براه الذمة ولان القضا وانما يجب بالوجوب ولم يثبت في صورة النزاع ولصحة زياره وحسنه  
بن مسلم وهو مذهب ابي علي والشيخ في النهاية والصدوقين في الرسائل والمقنع والفاخر والنجاشي والشيخ في القضا والفاخر  
لصدق لعدم قول ع فمن كان سكره ليقا او على سفر فعدت من ايام فمجدد بل الصوم الا الصوم ولا صلته بقا به في ذمة  
المكلف ولو اذنب سماعه وهو مذهب الحسن والشيخي وابن ادريس واجيب بخلاف تخصيص الصوم باجاء الاطباء ورواياتهم  
ضعيفة السنن وحج ذلك مقطوعة وعلى تقدير تسليمها اعتبارها لا يوجب فيها اذن الاصل ليعاود عنه الدليل وقد تقدم  
اختلاف في تقدير الغيبة قال الشيخ في النهاية مدان مع العذر ومذموم العجز وهو اختيار القاضي وابي حمزة والصدوقان مدح  
الاختار وهو مذهب ابي علي والمصنف والعلامة وبروايات شريفة والاصول براه الذمة فمن كان العذر عن المرض كالسفر  
الطويل عند اي رمضان الثاني يقين الغيبة بعد الثاني ولم يصب من الغيبة لا يختص المرض وكذا لو كان العذر مرضا  
وبلغها من رمضانين وترك حتى دخل عليه الثاني لا يشترط الاستسراة المرضي لكان ان كان الركن تهما ووجب عليه القضاء

صوم صح



الكفارة  
كل يوم يهد وهو ذهاب لا كره ولم يوجب ان ادرى من اقر على القضا واجبه باصله براه الزم عدم  
الدليل واجب بان اصله بيار عنه الى الدليل هو الروايات عن اهل البيت عليهم السلام وان كان الترك مع عدم  
القضاء كان يقول اليوم او عدا قضاء في الوقت فرض او هل حصل له عذر منعه عن القضاء لم يجب العذر وجوب  
القضاء رمضان احضر ولو ترك حتى دخل رمضان الثالث فان كان سبب الترك غير المرض فالقضاء واجب وان  
كان مرضا فان استمر سقط رمضان الثاني وعوض عنه بالعزيب ولم يسقط الاول وان بلى في ما بين رمضان الثاني  
والثالث فان كان مع عدم القضاء فلا كفارة ولا كفارة عن الثاني لا الاول وان كان وقت البرات بسببهما فالطاب  
شاه وروى القضاء على المافر ولوحات في ذلك السفر والادوي مراعات العكس ليحقق الاستمرار اقول المراد بالا  
تستقر ان يقضي زمان يمكن فيه من القضاء ويجهل فهل مضى هذا العذر من الزمان شرط في وجوب القضاء على الوي  
بالسبب الى السفر لا الاول احتياط الشيخ في النهاية والحكا في واختاره المص والعلامة لدخوله تحت قسم العذر ومن  
عدم التمكن قسط عنه التكليف بما لا يطاق والثاني اختياره في القواعد رويته مشهورين حازم والما بالنية الى المرض  
فلا يقضي الوي الا ما يمكن البين قضاه فالطاب شاه ويقضي عن المرأة ما تركته على تردد اقول مراده اذا ماتت المرأة  
هل يحكم على ولدها الاكبر المذكور ان يقضي ما تركته من الصيام لا فالشيخ في النهاية والسبوت والعلامة في الخلاف على الا  
ولوبه قال القاضي وابن ادرى على الثاني قال على ان الجوع مسقط عن ان الولد يحمل ولده ما فرط فيمن الصيام و  
ليس دليلا على ثبوت الحكم في غيره اوجه الاول لو لم يصبه ابي بغيره من ابي بغيره قال سألته عن امرأة مرضت في رمضان  
فماتت في شوال فاقضيتها قال برية من مرضها قلت لانت في قال لا يقضي عنها فان ادم يجعلها علمه افقت  
فاني اشتيتي ان اقضي عنها فقد وصي بذلك فقال وكيف تقضي عنها شيئا لم يجعل الله عليها فان مشيت ان تقوم بنفسك  
فصم والاستدلال من وجوه الاول سألته هل يبريت قال لا ما جاب بقسط القضاء ولولا ان البرم وجوب القضاء لم  
للسوال يعني الثاني تعليله عدم الوفاء بعدم ايجابها فيكون عدم الايجاب علة سقوط القضاء وعدم العمل به  
عدم العلول فيكون الايجاب علة لبغوث القضاء الثالث تعليل تجبها في قوله كيف تقضي ثلث لم يجعل الله عليها فيجب  
ان يكون القضاء مع الايجاب ثابا وايضا ابراهيم المكلفين امر مطلوب به سبحانه فقتنه حكمته تعاي ووجهه على العمل به  
والقضاء على الوي لتفريق ذمته الميت فيجب في حق المرأة كالمثل لشاري المذكور فلان في الاحكام الشرعية فان طارعه  
اذا كان الميت الاكبر اني فلا طريق قضاء وقيل يقصد من التركة كل يوم بعد اقول الجنب هنا في اربع مقالات الاول  
هل يسقط الصوم بالموت او يجب قضاءه الثاني كيفية وجوبه على القول به الثالث تعني الوي القابل بالاربع مع  
فقد الوي المشهور القضاء ووجه نظاوت الروايات عن الصادقين عليهم السلام وقال الحسن ابى ابي عقيل بن يقيد  
عن كل يوم يهد بذكر تواتر الخبر وروى عن القضاء مطع شاذ الثاني في ذلك اقول لا ولا وجوب القضاء ثانيا فان  
كان هناك وي فالا نه نفسه وان لم يكن فيصام من التركة كالج وهو قول الشيخ الثاني يصوم الوي اذ لم يكن الميت مال وان كان

هناك ترك

هناك تركه فالعزيب وهو قول علم الهدى الثالث يصوم الوي ابتداء فان لم يكن وي اخرجه من التركة وهو قوله  
الشيخ الثالث في تعين الوي وفيه قولان الاول اكر اولاده المذكور وهو المشهور في الشيوخ وابن حزم وابن ادرى  
واختاره المص والعلامة وعرفه في المحققين بان ولد الميت الذكر الاكبر المكلف عند موته فله مكلف بعد موته ولو  
لجفته لم يقض عنه ولو كان صغيرا او ناقص الحكم انتفى لما في غيره من الذكور من جميع العزيب المذكور ونزل الاكبر اذا  
كان فاقد للزبط من المعلوم الثاني الوي الذكر ان كان وان فقد فاكبر له من الذكور قال الشهيد ووطا  
القدماء الثالث لو فقد الوي لم يحكم فيه ذلك اقول لا ولا سقوطه الى بدل قال ابن ادرى الثاني العزيب لكل يوم مد  
قال الشيخ الثالث الاستحجار من التركة للعلوه كالج قال الشيخ في رفع الاول لو تعدد الوي قيل في ثلثة اقول السقوط  
لان لفظ الوي يرد به الواحد فهو خرج عن النص والاصل براه الزم قال ابن ادرى الثاني الفرع ان لم يتبرع بل جدهم قال القاضي  
الثالث وجوب القضاء بالخصص قال الشيخ وهو قول الاكثر الثاني لو استاجر الوي غيره جاز سوا كان عاجزا اعلى الصم  
او قاد وعليه وكذا الكلام في الصلوة ويحتمل المنع الثالث لو تبرع غير الوي بالصوم عن الميت احتل قويا الاجراء الرابع  
لومات الوي قبل قضائه لم يجب على وليه ويحتمل قويا الصدقة من تركه والا استجار الخامس لو قتل يوم كان كوفى الكفارة  
فان لم يتم باحدها الزيادة فان صامها وكان عن رمضان واقطع فيه بعد الزوال احتل قويا عدم الكفارة لاهل براه  
لذمه واختصاصها بالتاضي عن وفاته ويحتمل وجوبها على كل واحد منهما لا فطار في قضاء رمضان بعد الزوال ولحد عليها  
لان المنوع يوم واحد يعين ويحتمل وجوب واحدة عليها كناية كاصل الصوم ثم لو افطر احدهما لم يجب عليه شي لان في  
الاخر عاصمه فان افطره لم يخطئ وجوبها عليه خاصة لعينه عليه ويحتمل وجوبها عليها في ذمته الاحكام القديس  
لو استاجر احدهما صاحبه على ما يخصه صح على الاقوي وان استاجر على اجمع بطل في حصته واسترجع من الجرة بقدره  
ف لو اراد الوي خراج العزيب الظاهر من كلام الشيخ في الجمل والسبوت اجاز ويحتمل قويا المنع ثم لو كان الصوم من  
متابعين جاز ان يصوم شهر ويقصد من تركه عن شهر تحقيقا عن الوي ومنع ابن ادرى من الوي وجوب  
قضاء الشهرين معا الا ان يكون من كفارة فخره فيخرج من الصوم والطعام عن الكفارة جملة فالطاب شاه من ينسب الخبايا  
حتى خرج الشهر والمروي قضاء الصلوة والصوم والاسبوت قضاء العلوه اقول روي تجلي في الصحيح قال سئل ابو  
عبد الله عن رجل حبس في شهر رمضان فمضى ان يقتل حتى خرج شهر رمضان قال عليه السلام ان يقضي الصلوة و  
الصيام وفي معناها روايتان اخرا وان يغفرهما قال الشيخ في النهاية والسبوت والصدوق والوجه في واختاره العلامة  
ومار اليه المص في العزيب واختاره في النافع مذهب ابن ادرى وهو قضاء الصلوة خاصة للاصل قال الطاب شاه وقيل  
القائل في الشهر احرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيها العيد واما التزويق لرواية زرارة والمشهور عموم المنع اقول  
ان بركة الشيخ رحمه الله تعالى رويته عن زرارة عن ابي جعفر ع عن رجل قتل خطا في الشهر احرام قال تغفر عليه عليه وعق  
رقبه او صيام شهرين متتابعين في الاثر احرم او اطعام قلت فيذكر فيها العيد واما التزويق قال يصوم فانه حق واجبه باجبر فان



نادر لا يصلح تحفها للاجماع مع قصور عن افادة المطلوب ان ليس فيه ترجيح العيد الاثر المحرم واما الزيادة في صومها في غير بني النضير  
تحت هذه الايام المذكورة مطلقا اي سوا كانت عن كثره اوله وعليه فظاهر الروايات واعلم ان اختاره للمصنف المتعبد بكونه في بني  
هودج معويين عن عارض الصادق ع وذكره الشيخان وابو علي وبعض اصحابنا قال يخرج ايام السرياق واداه التقييد المذكور وكذا ما و  
رد من الروايات مطلقا على العيد للجمع قال طاب ثراه وبشرط في قصر الصوم ثبت اليه في الشرط خروجه قبل الزوال وقيل  
تقصر ولو وضع قبل الغروب اقول اختلف الاصحاب في الشرط السوي للعقر في الصوم على قول الاول الشرط ثبت وهو مذاهب  
الشيخ في النهاية وحاصل ان يخرج قبل طلوع الفجر وقصر قطعا وان خرج بعد فان كان قد ثبت اليه ففري وقت خرج في  
النهار وان لم يكن اتم واجزاه واختاره القاضي ابي بصير بقوله في الصوم على ايام الصيام اليه وهو على اطلاقه وبالروايات عن اهل البيت علم  
العلم الثاني خروجه قبل الزوال والاصح ان يخرج بعد ان يعقبت اوله بيت وهو مذهب الصدوق في الفقه والمفيد ابي علي واختاره المصنف  
والعلامة لصحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال اذا كان سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم  
ويعتبه من شهر رمضان قال القاضي اذا خرجت الى سفرك وعليك بقية يوم فاقطعه قال السيد المرتضى وقال لا بد من عندنا  
حكمي في العيد واي هذا واذ هبنا في حق من حكمي قول الفقهاء في رسالته وقار هذا القول عندني اوضح من جميع ما تقدم ذكره  
البيت والخروج قبل الزوال معا وهو مذهب الشيخ في المبسوط جميعا بين الروايتين قال طاب ثراه وعلى التقديرين لا يلزم حتى يتولى  
حدوث البلد الذي يخرج منه ويحكي اذا قرأ هذا مذهب المصنف والعلامة وهو المشهور بان ادريس بن الاذان دون حدوث  
وكذا العيد بعد الاذان فان افترق قبل ذلك قبل وجب الكفاره وهو فتوى العلامة في الارشاد ومع في التحلف بقول الكفاره  
بالفطر في اليوم الذي سقط فيه الصوم بعده والتحقيق ان نقول حكم عليه بوجوب الكفاره والتفريط في اطلاقه اخرج والسطح الي  
حب بشع التقييد ويقطع حكم فرض الصوم حكم بسقوط الكفاره ونفي التعسف بوجوب التعريف ورد الشهادة وينفع على  
ذلك ما دلل على عينية السفر قبل الخروج او منع معارض ضروري او مات اولم يخرج اي بعد الزوال استقرت الكفاره قال  
طاب ثراه وقيل لا يجب عليه العجز ويتصدقان مع الشقة اقول هذا صايل الاول الشيخ والشيخ اذا عجز عن الصيام افطر  
وسقط القضاء عنها وهل يجب عليها نذير قال في النهاية والسبوط والاقتصاد نعم وبه قال القديان والصدوقان في الرسالة  
والفتوح واختاره القاضي والمصنف والعلامة وقال المفيد الكفاره عليها مع العجز واذا اطاقها بشقة وعجزه وكان عمرهما  
بغير حاضرا اهل كثر وهو قول السيد وسلا رواين ادريس وقال النقي باستحباب الصدقة اذا عجز وقال الشيخ في النهاية لما  
ذكر قول المفيد بالتفصيل المذكور لم اجد حديثا مفصلا والاحاديث كلها على انه مني عجز كعز ولعل نظر لي سقطوا  
التكليف مع تحقق العجز عن الصيام وليس بمتوجب اذ ليس بوجوب الصدقة على جرد وجوب الصيام بوجار الانتقال من  
فرض الصوم الي التكليف بالصدقة كما في حصار الكفاره واختاره العلامة في التحلف قول المفيد لقوله في علي الذين  
يطبقونه فدينه طعام مسكين دلل بغيره على سقوطه مع العجز وهو ضعيف واجتبه ايضا باصالة البراء وهو معارض  
بالاجنباء على الروايات التي استدل بها الشيخ مدان مع القدرة ومع العجز وهو اختيار القاضي وبالروايات القديان

والصدوقان والمفيد والسيد وسلا رواين ادريس واختاره المصنف والعلامة باصالة البراء ولان الغالب في كثرية السنين ليدور الروايات  
الحكيمة ومحمد بن مسلم العتيقي الثاني ذوالعطاء الذي لا يجابروا ويتوقع زواله ويقتضي مع الروايات الكفاره قال الشيخ  
نعم وبه قال سلا والقاضي وابن حزم واختاره المصنف رواية محمد بن مسلم قال سمعت الجعفي يقول الشيخ الكبير الذي بالعطاء لا يخرج  
عليها ان يفطر في رمضان ويتصدقان كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عنها وبعد قال المفيد والسيد وادريس  
واختاره العلامة في المختلف لانه كالمفطر والاصح براه الدقة فرع ولا يخرج من الزاوية رواية عمالسا طي عن ابي عبد الله  
ع في الرجل يصيب العطف حتى يخاف على نفسه قال ميرب لقد رما بك ومعه ولا يرب حتى يروي الواقعة كمال المغرب والمرفع الفيلد  
السبي والنظر في فصلين الاول في وجوب القضاء وهو المشهور بين الاصحاب وقال الفقهاء في الرسالة بسقوط الشيخ والشيخه وا  
البيان الذي لا يتعدى الصوم من الجوع والوطئ والملاحة المحامد مع العدة بمثل يوم في وجوب العدة وهو المشهور في التذرية قالان  
الاول مدان مع القدرة ومع القدرة وهو اختيار الشيخ والقاضي في المذهب الثاني اجز الدرر مطلقا وهذا مذهب الفقهاء و  
السيد والمفيد وتليده وقيل باستحباب العدة بغير كل يوم بمد وهو قول ابي علي **كتاب الاعتكاف**  
الاعتكاف لغة اللبس الطويل قال السمع ما هذا التعاطيل الذي اتم لها الكفون وقال الشاعر ومعتكف في ربع عزة لم يكن رجا  
في الراجح الاعتكاف اي زيارتها وشرعا ثبت مخصوصا للعبادة واقله ايام وهي في الحقيقة ثلاثة ايام بليدين فبعد الخروج في  
نهاية الثالثة ليلة الرابع ولا يجب المحض واول الثلثة من غرة الليل بل قبل الفجر يابغ البنية فيكون في الحقيقة ثلثة ايام وليتان  
وجز ان من السنة والنهي وهو مشرع في الكتاب والجماع اما الكتاب فتقارن نظم بني لوطا بنسب العاكفين وقوله تعالى  
العاكف فيه الباد والباشر وهن وانتم عاكفون في المجد واما السنة فتعلمه على السلام عليها ان قبض وقار ع اعتكافا وعز  
في شهر رمضان بعد اربعين وعشرين وقال الصادق ع كان رسول الله ص اذا كان العز الاخر اعتكافا في المسجد وخرجه  
فته من شهر وستر الميزر وطوي فراشه قال وكانه واقعه بدر في شهر رمضان فيقتل رسول الله ص فلما كان من قابل اعتكف  
عشرين عز العام وعز اقضاء ثمانية وثمانين يوم من هذا الحديث عدم مشروعية الاعتكاف في غير رمضان  
لان عه لم يقف الا في رمضان ولو كان مشروعا في غيره فصار عليه قبل للاب والرواية والكتاب مشروعية الاعتكاف  
في غير رمضان معلوم من عموم المذهب الي فعل العز والمارة الي البر قال السمع فاستقبلوا اجرات واطلوا اجز وسابقوا الي غوة  
واقعا انه ما استطاعت وقال الصادق ع كل شي مطلق حتى يرد فيه منع وهو جرح معلوم في صورة التلوع وكذا الاذان  
من الائمة عليهم السلام فيمن لم يقيد بزمان ولو كان شرطا لبيته كما ينبغي اذ من الشروط كالزمان والركن وغير ذلك من  
الاحكام الاعتكاف ولم يذكر الزمان فلو كان واجبا لزم باجر البيان عن وقت كحاضر وقد ذكره ولرواية يميز  
عن الصادق ع في المعتكف اذ طئت فارجع الي بيتها فاذا طهرت رجعت فقصت ما عليها وهو عام والابن من التغير  
اي رمضان كونه لا يجوز في غيره لجا لكون التاجر لغز والا فسلم ان لا راحة افضل مطلقا الا ترى استحباب تأخير  
العنايين الي المزدلفة ولربيع الليل والعشاء حتى يسقط الشفق لما كان العاية من زمان شرفه اصحابا بكنه القضا



وجامع

موازاة في الراف ولا يتحقق ذلك قبل رمضان فلهذه اربعة ويؤيد قول الباقر ع من اراد ان يصدق قبل يوم الجمعة فيلزم  
الي اجابة واما اللجام في سائر السبل وان اختلفت في مسابله فاطلب نراه والمكان وهو كل مسجد جامع وقبل لا يبع الا في احد  
المسجد الاربعه مكة والمدينة والكوفة والبصرة الا قول الاصحاب في مكانه اقول لا ولا يجوز في مطلق احد  
وافضلها المسجد الحرام ومسجد الرسول ص ومسجد الحاميات وهو قول ابي عبيد الثاني انه احسن للجامع والملازم  
المسجد الاعظم الذي يصلي فيه الجمعة في بلد العتكة وهو طاهر المعتمد رحمه الله حيث قال لا يكون الاعتكاف الا في المسجد  
الاعظم وقد روي انه لا يكون في المسجد جمع فيه النبي صلى الله عليه واله وسلم ومسجد المدينة جمع فيه رسول الله ص والروايات في  
ومسجد الكوفة والبصرة جمع فيها رسول الله ص والروايات في مسجد المدينة والعتكاف في المساجد الثلاثة انما هي مساجد باضا في مسجد  
اي الاربعه وهو قول الصدوق في المقنع الرابع لا بد اربعة مساجد وجعل موضع مسجد البصرة مسجد المدائن وهو قول المص  
قدس الله روحه انما هي المساجد الثلاثة في الكتاب لا غير وهو مذهب الشيخ وعلم الهدى والصدوق في لا يحد في التوبة  
والقاضي وابن حمزة والشيخ وسائر الروايات في المساجد الثلاثة على ما ذهب اليه في عموم رواية اسنود في جامع  
الشيخ بانه لا يحد في المساجد الثلاثة اشهر في الاصحاب ويصححه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع  
تقول في الاعتكاف مسجدان في بعض مساجدها قال لا تعتكف الا في مسجد صلى فيه ما عدا جمعة ولا باس ان يعتكف  
في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة واجبة المعتمد رواية ابي الصلاح الكوفي في جامع التوبة  
عن الصادق عليه السلام انك لا تعتكف الا في مسجد او لا تعتكف الا في كل مسجد صلى فيه اتمام عادل وروي ان الحسن ع  
صلى في مسجد المدائن واجبة الصدوق بر رواية عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام لا تعتكف الا في مسجد صلى فيه اتمام عادل وروي ان الحسن ع  
ابن ابي عقيل يقولون وانهم عاكفون في المسجد ولا صلاهم اجوز ان طاب ثراه ولا يجلس لوضوء ولا يمشي تحت ظل البيت اقول  
ذهب الشيخ في اركبته الى انه لا يجوز له اذا خرج الحاجة ان يمشي تحت ظل وبه قال الحسن والشيخ وابن ادریس والمص في النافع  
والعلامة في التذكرة وقال في المبسوط والمفيد لا يجلس تحت سقف فضاء بالجلوس وهو مذهب العراقي والعراقي في المختلف  
لا صلا الا بآية والروايات بعبارة ابن ابي عمير لا يقعد والآخر لا يجلس فيبيح في المساجد روي داود بن سنان  
عن ابي عبد الله ع قال لا يخرج من المسجد الحاجة لا بد منها ولا تقعد تحت الظل حتى تعود الى مجلسك ويجوز ان ياكل ما بين  
وفي منزله واعلم ان الجلوس خارج المسجد محرم ما سواك تحيط بظلاله لان مناف الاعتكاف الذي هو اللبس اللامع الفروقة  
هل يجوز الاعتكاف الصعود الى سطح المسجد لانه من جملته وبه قال الفقهاء الاربعة ويجوز ان يبيت فيه قاله ايضا هارون بن  
يعتكف على سطح المسجد قال بعض الروايات لا يبيت على سطح المسجد لانه من جملته وبه قال الفقهاء الاربعة ويجوز ان يبيت فيه قاله ايضا هارون بن  
التحريم جواز الصعود الى السطح في المسجد لانه من جملته وبه قال الفقهاء الاربعة ويجوز ان يبيت فيه قاله ايضا هارون بن  
ففي وجوب الثالث قولان المروي انه يجب وقيل لا يعتكف ثلثا في الجمار في اعتكاف الزايد فان اعتكف يومين  
اخرين وجب الثالث اقول في المسئلة ثلثة اقول لا يعتكف الا في مسجد او لا يعتكف الا في كل مسجد صلى فيه اتمام عادل وروي ان الحسن ع

المكي وصورة

الثاني وجوب الاعتكاف يومين وهو قول في النهاية ومذهب ابي علي واحد في العلامة الثالث لا يجلس الا في مسجد  
ذهب اليه في الاختار والفتا في المختلف لانه عبادته مندوب فلا يجب بالزوع فيه كالصلوة وغيرها المذكورة  
التي لا يلزم بالشرع اجمع الشيخ على الاول باطلاق الروايات على وجوب الكفاية على العتكة بافصاها فتدبر  
على وجوبه مطلقا واجيب بجملة على الواجب مع كونها روايات لحاد وغير خالية عن طعن ولحق الثاني رواية  
اي عبده اخذ عن ابي جعفر ع قال من اعتكف ثلثة فهو في يوم الرابع ان شاء زاد وان شاء ان يخرج من  
من المسئلة اقول لو لم يكن بعد الثلثة فلا يخرج حتى يستكمل ثلثة قال طاب ثراه ويسمى للعتكاف بشرط على  
ربه كالحرم فان شرط جاز له الرجوع ولم يجب القضاء ولو لم يشترط لم يفتي بوجوب الا اتمام على الرواية و  
وان عرض له عارض خرج فاذا ازال وجب القضاء اقول في البحث هنا يقع في ثلث مقامات الاولى يسمي للعتكاف  
ان يشترط على ربه ان عارض له عارض ان يخرج من الاعتكاف وعليه اجماع العلماء والابن مالك فانه منع منه  
واجب انما هو مناف للعبادة فهو كشرط اجماع والاكل في الصلوة مندوب يقع في ثلث مقامات بره هو بشرط الاعتكاف  
في زمان دون زمان وهو سابق بخلاف اصل الذي قال عليه فان شرط ان ياتي بتهنئة في العبادة لم يخرج  
لما وجبه الاول ان عبادة ولا يحار في اشياها في ازالة شرط الرجوع مع العارض بالجمعة الثاني ان عبادة تحت الاعتكاف  
مكان الشرط اليه في كالأقف الثالث ان الاعتكاف لا يختص بوقت معين فان اشترط الخروج فكانت نذر القدر الذي  
اقامه الرابع ان فيه استظهارا للعتكاف به ومنه العضو الخامسة قوله الصادق ع جعفر بن محمد ع واشترط  
على ربه في اعتكافه كاشترط عند اخره ان كان في اعتكافه فدان يخرج عند عارض ان عرض له من علة تنزل بك  
من الله المقام الثاني في كيفية عقد هذه الشرط وفيه ثلثان الاول يجوز الشرط الجوع عند العارض قطعا وقيل يجوز  
اقرانها كان يقول في الرجوع اذا شئت عبادت المص في العتكة لقطعي المنع العارض وكذا العلامة في التذكرة حيث  
قال يسمي للعتكاف ان يشترط على ربه في الاعتكاف ان عرض له عارض ان يخرج من الاعتكاف وكذا ظاهر الجوز  
على ذلك وكذا عبارة الشيخ اذا شرط للعتكاف على ربه اذا عارض له عارض رجوع فيه ويؤيد ان التذكرة لم يزم والتجزيات فيه  
واضا فانهم يشبهون الشرط هنا بالشرط في الاحرام في الحديث المذكور وفي عبارات الفقهاء والاشتراك في الاحرام انما يصح  
مع العذر وعبادة المص في الرابع يعطى الجواز صرحا حيث قال ولو شرط في حال نذره الرجوع اذا شاء كان له ذلك اي و  
قت شاء والاقتضا وكذا عبارة العلامة في قواعد وحزم الشهيد بجوازها وعبارته ولو شرط الرجوع متى شاء اجمع  
ولم يفتي بالعارض الثاني في وقت هذه الشرط فنقول لا اعتكاف ان كان مندوبا وجب ان يكون الشرط في عقد التذكرة  
ولا يثبت له اطلاقه بشرط في ابتداء اعتكافه وان كان مندوبا كان الشرط في ابتداء اعتكافه فان شرط عند العارض  
جازا قطعا وان كان اقرانها فيه الوجهان وعلى تقدير حصول الشرط في المذوب يرجع الملبس يومان فان حصل له في  
الرجوع قال الشيخ في المبسوط ووجهه ان الشرط انما يثبت في ما يوجب الانسان والثالث وجب اصل الشرع وسبب في البيان



وقيل يجوز الرجوع مطلقا فبيد للشرط وهو مذهب الشافعي والظاهر في النهي و  
منع في السقوط بناء على وجوب الشرع في المقام الثالث في حكم الشرط وفي سائر الاول اذا جع في المندوب وكان في الاولين فان  
كان اقربا جازع الشرط على اختيار السقوط عدمه على اختيار النهي وفي الثالث مع الشرط مختارا او موعدا على اختيار الشهادة  
الشرع ومع مضي السقوط لا يجوز الرجوع في السقوط اقربا جازع مع العارض المانع من الاعتكاف كالطه فوجع ولا قضاء الشرط  
ولا موقفي فغيره الشرط عدم القضا الثاني ظاهر كلامه في علي ان الاعتكاف في الشرط وجع الضرورة يوجب وجوب الاعتكاف  
واحق لعدم ان كان معينا الزمان والوقت العلامة لعدم في المختلف ان قاعدة الشرط سقوط القضاء واختاره في التذكرة الرجوع  
مع عدم التعيين الزمان وكذا المص في المعنى فيكون في السكنة تلك احوال الاول وجوب القضاء ومذهبنا في علي التذكرة إطلاق  
عدمه مذهبنا في الثالث القضاء ومع عدم التعيين مذهبنا في المندوب وهو المذهب الثالث في شرط الرجوع في عهد المندوب  
وكان معينا لم يوجب القضاء وسقط الباقي في المندوب بالشرط ولو كان غير معين الزمان قال في العبر بوجوب قضاء الباقي ان كان  
الماضي لم يكن ذلك ان اقل استأنف وقبل سقوط القضاء قضيت الشرط وعلى قولنا في ان الاعتكاف في مبرعا به كان له ان يرجع في  
شاء سطر على ربه ولا لانه عبادا مندوبه ولا يجب بالشرع فجازله الرجوع فيها وان كان نذرا فبيد فبطلان اما  
يعني نفيان الاول على المقتدين اما في الشرط التابع او لا وعلى التقادير الاربعة فاما ان بشرط على ربه الرجوع ان عرض عارض  
اولا فلا فقسام لما يندب الاول على زمان وشرط التابع واستمر على ربه فلو الرجوع عند العارض ولا يجب عليه تمامه علام  
لشرط ولا قضاء لاصالة الزمان الثاني على زمان ولم بشرط التابع واستمر على ربه فلو الرجوع عند العارض علام بالشرط ولا يجب  
التمام ولا القضاء الثالث على المندوب بشرط التابع ولم بشرط على ربه فانه يخرج مع العارض فيفرض في الزوال متابعا الرابع  
على المندوب بشرط التابع ولا بشرط على ربه لم يحصل العارض فانه يخرج مع العارض فيفرض في الزوال متابعا فبقي منه فبيد  
وجبة ان يأتي بها اذا فبعد زوال العارض على العبر ان كان في زمانا لكل شرط التابع واستمر على ربه فعند العارض  
يخرج ثم يأتي بما بقي عليه متابعا عند زوال العارض ان كان قد اعتكف ثلثة وان كان اقل استأنف السادس لم يبيد شرطا  
التابع ولم بشرط على ربه فان خرج مع العارض ثم يتأنف اعتكافا متابعا لانه وجب عليه متابعا ولم يبعد كذلك وليس شرعه  
معينا لانه لم يندب في نذره يجب عليه الاتيان به على وصفه الذي شرطه في نذره جزم به المص في المعبر واستشكل العلامة  
في التذكرة وجهه وجوبه بالشرع في مكانه صار موقفا فيني على ما مضى منه وهو صفة السماع لم يوجب واستمر على ربه بشرط  
التابع فانه يخرج مع العارض ثم يتأنف ان كان قد اعتكف ثلثة والابني ان كان الواجب ازيد واي الباقي ان كان ثلثة  
فازاد والا لم يوجب ولم بشرط السماع ولا بشرط على ربه فانه يخرج مع العارض ويتأنف ان لم يحصل ثلثة ولا اتم ما بقي ان كان  
ثلثة فازيد والا لم يندب فوجع الاول بشرط المتأني كالاجماع والكتب الصباح في السجدة يصح وبطل المندوب الثاني  
يجب الكفارة بافساد دلتا اعتكاف ان كان باجماع مطلقا او كان الا فساد بالثالث مطلقا او كان الاعتكاف موقفا  
مطلقا وان كان الا فساد بغير اجماع كالاكل والشرب في غير العبري لم يجب الكفارة وجوب القضاء مع الوجوب اما لو كان

سبب بطلان

سبب بطلان الاعتكاف والخروج من موضع الاعتكاف او فعل ما يوجب القضاء خاصة كتنوير النيران فوجب عليه الكفارة  
كفارة خلف المندوب ان كان هو سبب الوجوب وكفارة اليه او العهد ان كان سببه لحدوثه وان لم يكن سبب اليه  
بوجوب الشرع فيه ويحتمل تقييده بالمعنى لا مكان الا بيان بالنذر لعدم تعلقه بوقت تعيينه فلم يتحقق تحت الثالث  
لو كان الخروج في ثالث المندوب فكفارة وان وجب القضاء الرابع لو نذر اعتكافا في زمان معين كعذار ج  
واحد من راس وجب عليه كفارة واحدة خلف المندوب ولو اعتكف في وقت واحد فسد تعدد الكفارة بحسب كل يوم  
بحصول فسادا فاحس بشرط الرجوع عند عارض معين تخصص فلا يخرج لغيره ويخرج لان عرض فان قال  
فان عرض قطعت اعتكافا في خرج له وبطل اعتكافا فانه قال فيخرج خرج مع عدم زمان ولا يبطل ذلك  
اعتكافا فانه قال طاب ثراه وفيه يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت اقول هذا اذا اريد المندوب في الجملة وبطل  
العارض في غيره وقار في السقوط ويجوز ان يتكلم وينظر في امور معينة وصفتها وتحدث بما شام الحديث بعد  
ان يكون جازعا ويكمل الطيات ويقيم الطيب وروي انه يجب ما يجنبه المحرم وذلك بخصوص ما قلناه لان المح  
المصلي لا يحرم عليه عقد النكاح مثله قال ابن ادريس بعدم التيمم وهو اختيار المص والعلامة والاولي ان يلحق هذه المسئلة في الجملة  
بل يكون الاختلاف فيها من حيث التسايل في العبارات في شتم الطيب وقدرت عبارة السوطي مخرجه وحزه با  
النهاية والحكم في وكذا ان اخذوا في ادراك المص والعلامة فاطاب ثراه ولو كان بغير اجماع مما يوجب الكفارة في غير نذر  
فان وجب المندوب لكونه الكفارة وان لم يكن معينا وكان مبرعا فقد اختلف الشيخان لزوم الكفارة ولو  
خصا ذلك الثالث كان البف يذهبهما اقول البحث هنا يقع في مقاييس الاول اجماع وفي ثلث مباحث الاول هل يجب  
الكفارة مطلقا او بشرط وجوب الاعتكاف والعلامة في القول على الثاني وهو ظاهر المحسن لعل المراد من المندوب ان يفسد  
متابعا عليه والشرع في السقوط على الاول لانه يوجب الشرع في عموم الروايات ولا لاحوط وهو مذهب العلامة في التجري  
والتذكرة والطلاق كير من الاصحاب وظاهر المص في المانع الثاني على تقدير وجوبها هل هي واحدة او متعددة لوقوع  
اجماع فها را قيل فيه قولان الاول ان كان رتان الا فساد في نهار رمضان احداها رمضان والاخرى للاعتكاف ولو كان  
في غير رمضان فواحدة وهو مختار النهاية وبه قال ابو علي الثاني كما زمان وان كان في غير رمضان وهو قول ابن ادريس  
حيث قال فان جامعها ليلتكفاره واحدة وان جامعها نهارا في رمضان او غيره فكفارة واحدة وشمل عبارة الشيخ في  
الاقتضاء فانه قال فان جامع نهارا فعليه كفارة زمان مثل كفارة رمضان احداها لاجل الصوم والثانية للاعتكاف واستقر  
التمهيدان في النهاية صوابا واعتكافا الثالث الكفارة الاعتكاف هل هي رتبة او جزة الاول ظاهر الصدوق حيث  
جعلها كفارة ظاهرا والثاني مذهبنا ونقول في السقوط احلا في بن اصحاب في التجزئة والرتبة المقام الثاني الا فساد  
فان كان في معين وجب الكفارة والا فلا وهو اختيار الشيخ في النهاية والمص والعلامة وقال في السقوط لوجوبها  
مطلقا بناء على وجوب المندوب بالشرع فيه وقوله فقد اطلق الشيخان لزوم الكفارة اشارة الى إطلاق الشيخ

مان

فيات



في البيوت واي قول الغني في القنعة ومن افتر وهو مكلف في جبهه ما يجب على فاعل ذلك في شهر رمضان متعود الغيرة  
وقوله ولو خضاً ذكره الثالث كان اليقين بينهما لان الشئ بالنهاية بوجوبه الثالث دون الاولين واذا لم يكن  
ولحين ويجوز ابطالها اختياري اذ لا كفاية بالافطار بينهما **كتاب الحج** فصل من  
وهو لغة القصد مجموع اي مقصود الناس فلان اذا اختلفوا اليه ومن سمي الطريق فله لا يوصل اليه المقصود  
وقال الخليل بن احمد الحج كثره القصد اي من تخطه وسعي الحج حلال ان احاج ياتي قبل الوقوف بعرفة الي البيت فليعدو  
اليه بطواف الزياره ثم ينفذ الي منى ثم يعود اليه بطواف الوداع وفيه لغتان فتح احاد وكرها وشراً قال الشيخ رحمه الله  
انه كذلك لانه اختص بقصد البيت احرام لا داء مناسك مخصوصه عنده متعلق بزبان مخصوص والتفريق لا يفرق  
الموقفين وايراد ابي ادريس والمص في المعبر على الشئ غير متوجه وقال المص في الشرائع الحج وان كان في اللغة القصد قد  
صار في الشئ اسم الجمع المناسك للمواضع في الشارع المحصوره هذه الحدود وان كان سمي التوكيد لان لا يرم منه النقل ومن  
لغوي الشئ التخصيص ووجوه النقل على ما قد روي موضع وبما وجب بالنسبة والجماع اما الكتاب فتوقعه وسعي  
الشارع البيت من استطاع اليه سبيلاً وقوله في رواية اسد قال الصادق عليه السلام في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
شهادته ان لا اله الا الله واتقوا الصلوة وايشاء الزكوة والحج وصيام شهر رمضان وقال الصادق عليه السلام مات ولم يحج  
حجة الاسلام لم يمت ولم ينع من ذلك حاجته يخاف ولا مرض لا يطيق فيه ولا سلطان ينع فيه يهودياً او نصرانياً ولا بعض  
العلماء واما حفي هاشم لطافين من ابي عبد الله الكفر لانكارها الحج مع اعترافها بالنبوات والشرائع وقد سألوا في ذلك عن  
الصادق عليه السلام مات ولم يحج فرفضه جعفر بن محمد فقال له في حديثه يوم القيمة اعمى اعماه الله عن طريق الجنة والجنة  
المتعلقة بالزهد عن تركه والترغب في فعله كبراً واحداً والجماع في سائر السبل حتى لو استعمل ترك انسان كان مرتداً  
قال طاب ثراه ولو استطاع منع كبراً ومرض او عذر ففي وجوب الاستتابة قولان الروي انه يثبت اقول ذهب الشيخ  
في النهاية والمبسوط اي وجوب الاستتابة فان زال العذر بعد ذلك حج بنفسه وهو ذهابه التقي والقاضي ولي علي وذهبي ا  
ادرس اي عدم الوجوب واختاره المص والعلامة لانه عبادة بدينه فيقطع الحج ولا تقع النيابة فيها كالصلوة لان  
الوجوب موقوف بالاستطاعة واسقط عنه لم يجب الاستتابة واستند الزعفراني الى الروايات قال طاب ثراه وفي اشترط  
الوجوع اي ضعة او بضاعة قولان اقول لا شئ لما ذهب الشيخين والقي والقاضي وابن حزم وعندهم ذهب القديسين  
والسيد وابي ادريس واختاره المص والعلامة ارجح الشئ برواية ابي الربيع الشافعي قال سئل ابو عبد الله عن قول الله عز  
وجل وسعد على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً فقالوا ما يقدرون الناس فقال قلت لاراد والراحلة فقال ابو عبد الله  
قد سئل ابو جعفر عن هذا فقال هكذا الناس اذن لم يكن من كان لاراد وراحلة قد ما يقوت عياله وليست يغني عن  
الناس يتكلف اليه فيسبلم اياه فقد هلكوا اذن قيل لفي البيوت فقال السعة في المال اذا كان حج ببعضه ويبقى  
لعبس يقوت عياله ليس قد فرض الله الزكوة فلم يجعلها الا على ملكه ما بين درهم وهي قاصرة للمال على سبيل ما لا تقتض اعتبار

منه العيال

منه العيال حب وهو شرط اجاباً ولم يذكر الرجوع الي كفاية واجبة بالقول بعونه الية وروايات لا يظن بذكرها قال طاب  
ثراه واذا استقر الحج واهل قضي عنه من صل تركته ولم يخلف سوى الاجرة قضي عنه من اقرب الاماكن وقيل من بلده مع السواقل  
المراد بالاستقرار مضي زمان يكتفي فيه ابتاع الحج لبعض يوم الغر ويحل مع القدرة عليه فيستقر في ذمته ويجب قضاءه عند اختلافه لاي  
حين فيه وما كذا حيث قال قال لا لا يقضي عنه كالصلوة ولو اوصى بخرج من الثلث امام طريق العام ما دله يزيد بن ابي عباس ان امرت  
سلط النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امي ماتت ولم تحج فقال حج عن امك ومن طريق الخاص قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الرجل يوت  
وعليه حجة الاسلام ولم يوص بها وهو موصى قال حج عنه من صلبه لا يجوز عنه غيره واختلف الاصحاب بعد لقائه على وجوبه في  
كيفية علي قولين الاول انه من اقرب الاماكن اليه الميقات سواء كان حج الاسلام او سداً وهو قول الشيخ في كتابي الفروع لان  
المقصود ابتاع النك وقطع المسافر غير مقصود والاصل برات الذم من الزايد على ذلك وهو اختيار المص الثاني انه من بلد  
الميت مع سعة الزكوة وهو قول في النهاية واختاره ابي ادريس لانه كان يجب عليه نفقة الطريق من بلده فلما مات سقط الحج عن يده  
ولم يبق في ماله قدر ما كان يجب عليه لغيره حتى ورد المص من وجوب نفقة الطريق اذ لو خرج من مكانه او في نفقة غيره او انفق وقطع لا يفر  
الحج كالتجارة ثم اذ حثي يصح منه ويجب عليه نفقة ما فات من الطريق لا يبدل ما لم يبدلها اجاباً والموت التخييل وهو ان كان  
منذ وراثة ماله من وجب له سبيلاً رخصته في ذلك البلد وان كان مطلقاً اوجب الاسلام في اقرب الاماكن وهو خيار العلما والخلف  
قال طاب ثراه اذا تدين حج الاسلام لم يندخل ولو تدين حجاً مطلقاً قيل يجزي ان حج بنية المذبح عن حجة الاسلام ولا يجزي حجة الاسلام  
عن المذبح وقيل لا يجزي احدهما عن الاخر وهو شبهه اقول القول لا ولا وهو لا يتقيا الحج الواحد عن المذبح وحجة الاسلام اذ حج  
بنية المذبح وقوله الشيخ في النهاية وسنده رواية رفاعه عن ابي عبد الله وهو عدم الاجزاء بالبدن بحديثي قوله في ا  
اجل والمبسوط والمختلف ووجه انها فرضان خلفت بينهما لم يجزى احدهما عن الاخر قال طاب ثراه اذا تدين حجاً ماياً وجب لغيره  
في موضع العبور فالتكليف فضاء ومثامرك وقيل يقضي ما سبيلاً لاطلا بالصف ولو عجز قبل ركوبه ويسوق عنه وقيل يركبها يسلك  
وقيل ان كان مطلقاً تقع الكفارة وان كان بنية سقط الجزاء اقول البحث هنا في مسابيل الاولى لو تدين الحج ماياً هل ينقضه وصفاً  
بمعني انه يجب عليه ان يحج كذلك ولا يجوز له ان يحج راكباً بنياً على مثله هي ان المشي افضل في الحج ام الركوب قيل في ثلثه قول الاول  
المشي لوجوه الاول انه اشق وقادح لعمرك على قدر تعبك الثاني روي رفاعه بن موسى عن ابي عبد الله روي عن ابي عبد الله في بيت الله  
قال فليمنح رجل احسن بن عليهما السلام وسيد العابد بن الكاظم عليهما السلام وموضعتهم عليه وسباقهم للحمل والحمل قال المص في المعبر عليه  
اتفاق العلماء الثاني الركوب افضل لوجوه الاول ان المشي على زيادة صرف المال في الحج ولدرهم فيه المبلغ درهم في غيره وبه عليه السلام  
حج راكباً الثالث ما روي عنه انه امرت عقيب من عامر ان ترك ركبه روي الصادق عليه السلام سئل الركوب افضل ام المشي فقال الركوب افضل  
لان الروصم والركب الثالث التخييل وهو اوفى بالمشي مع عدم الضعف عن القيام بالفرص ومعه الركوب افضل وعليه الشيخ  
رحمة الله والعلامة وغير المحققين وهو المعتمد والجمهور على الاول ان البدن افضل من المال فاتفقوا على العزم وهو القوة القاهرة  
بالشيء افضل من اتفاق المال وما فيه من التلذذ وعظام الزور لقوله ما يقرن الي اسرني افضل من المشي الي بيت الله

ما بين







الرجوع باقل الدارين من اجرة المثل والموت **و** كونه يعلم الجاه بعضهم ببعض وحجوا قدم الدين بالاحكام والاعمال والافعال مع  
الاجتهاد تردد الشك فيهم من غير التحقيق لانه مال العرف قد تصرف فيه لغيره والافعال عدم الفهم ان كان باذن الحاكم والاشي  
وحينئذ يفي الحكم للورثة في بيت المال بحمل ثوبها لظهور الخطا وعدمه للاصل ولان تنفق اهلهم دفعة سقط كل واحد منهم ما يخص  
الاجرة المورثة ولو علموا بعد العلم افرع منهم وتخل من تحت الرعدة فان كان هو الودي فلا شيء للورثة الباقين وان كانا ناسيا فان  
كان عليهما جرحا فلا شيء لهما لان النافع شرعي ويحمل استحقاقه لتحقيق المورثة لانه لهما جرحا فلهما جرحا وان كان علي وجه الاجرة ا  
استحق عليه نيته ما على قطعها وهل ينفذ الودي وكيفية الركة الا قرب الاول اليه بعينه **و** هل ينفذ الحكم في غير حجة الاسلام كما  
المندورة وكالغزو الظاهر ذلك قال الشهيد بر وفي نفس الدين **و** هل ينفذ الحكم في غير الودي كالمصارف والدين وفصل الرهن في الامانة  
قال الشهيد في العوض وضع في المحقق دخول الناصب في عبادة المص في النافع يعطي العوم والاولى انظر في التوبة في الغاصب على التولية  
**فصل** في هذا الامر المتزوج على سبيل الوجوه لا الاقرب الاول لانه الاصل في اطلاق الامر من باب الحسبة لو لم يفعلوا وسلم الي  
الورثة فلم يجزوا عنه **فصل** لو غلب على ظنه انه لم يجزوا فلم ينفذ الودي لانه غلب على ظنه **و** لو عرف بغيره بعضهم وعدم الرضا من  
الباقين وجب اعلام الخراج واستدانة لانه الحق بالولاية الامع خوف الضرر او خوف اديان في علم الباقين وحصول منفعة منه **و** لو  
افترج حجت **و** سوغت الاخراج ثم اخرج الورثة فان امكن اعلامهم وانكى استدراك ذلك اما بان يكون الجميع في علم واحد ولم يخرج الورثة فمخرج  
عقده خاصة وبرد المال على الورثة لان ولايته مشروطة باستئجار الورثة في احوال او يكون في عاين وعلم الورثة بتأخير عاين فلا يخرج  
شيئا ويترجمون المال من اجزهم انما قام الودي نيته على الاستجارة والبيت وان لم ينفذ **و** هل يكون قوله مستوعلا في حق الاجرة الثاني ليشط على  
فسخ عقده بحمل قوله الامانة ويحمل ضعيفا لعدم لان الاصل صحة العقد وعدم نفوذ الاقدار في حق الغير فيجوز حمل ضمان الودي  
ففي كماله انما كانا وعدا لا اذن شرعا **و** لو علم سبق لاحد في اجلة افرع **و** هذا الاخراج وجب على القول في تمامه والتخير يعني قول  
طاب ثراه من مات وعليه حجة الاسلام واخرى ينفذها لغير حجة الاسلام في الاصل والمندورة من الثلث وفيه وجه اخر قوله وفيه  
اخراج المندورة من اصل المال وقسمته عليهم مع النصور كالدين وهو مذهب ادریس واضارة المص في النافع والريضة العلامة وخرطمان  
والشديد الاول في النسخ في السبوط والتمايز والتمذيب وهو مذهب الصدوق والي علي وظاهر المص في النافع والمعتبر الموقوف اصح  
الاولون بان كل واحد منهما لازم للمندورة وهو حق مالي فيستأويان كالدين او لا يربط كل واحد منهما بالآخر فيجب اجزاق  
على حجة الاسلام اصح لاخره ان يارواه ضربين اعين قال سالت ابا بصير عنه عن رجل عليه حجة الاسلام ونذر في سكره لحي رجلا  
فانما الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام **و** قيل ان يفي بتمده فان كان ترك ما لا يحج عنه حجة الاسلام في جميع ماله ونجح من ثلثه  
ما حج عنه المندور وان لم يكن ترك مالا الا بقصد حجة الاسلام حج عنه حجة الاسلام مما ترك حج عنه ولي المندور فانما هو دين عليه حملها  
العلامة على وقوع النذر في مرض الموت وحل النسخ الذي على الاستحباب قال طاب ثراه وحده من بعد عنها ثمانية واربعين ميلا في  
كل جانب وقيل ان يفي بتمده فصار على كل جانب اقول نعمنا المص هو مذهب النجاشي في النسخة والتمايز والتمذيب الصدوق في  
ختار العلامة في المختلف ولان ذكره وجزم به الشهيد وبشهادة الروايات وما حكاه من تحديده بان يفي بتمده حجة الاسلام

النسخ في المحر

في ايجل والسبوط والاقتصاد واختار النجاشي في ادریس وهو مذهب العلامة في القواعد والارشاد قال الشهيد ولا تعلم سنده قا  
قال طاب ثراه **و** وقوعه في الشهر الحرام وهو ثلث ذي القعدة وذي الحجة وقيل وعنه من ذي الحجة وقيل وعنه من ذي الحجة وحاصل الخلاف  
انشاء الحج في الزمان الذي يعلم ادراك الماسك فيه وما زاد فيه وما زاد يصح ان يقع فيه بعض افعال الحج اقول في تحديد الشهر الحرام  
سنة اقول حكمي منها المصنف والرابع منها الذي قبل طلوع الفجر والخمس طلوع شمس الخ والسادس ثمان من ذي الحجة فالو  
مذهب النسخ في النهاية قال ابو علي وهي رواية زارده ومعاوية بن عمار في الحسن والصحيح عن الصادق ع واضارة المص  
العلامة والثاني قول اليد والحسن والثالث قوله في ايجل والاقتصاد وهو مذهب القاضي والشافعية الرابع قوله في  
احكامه والسبوط وهو مذهب ابن حزمه والخمس قوله في ادریس والسادس قوله في التحقيق كالتزام النزاع لفظي لانه  
الظلال بينهم في وجوب ايقاع الموقفين في وقتها واجزا ايقاع بعض افعال الحج كالذبح والطوافين في طول  
ذي الحجة وكان القابل بالاول اراد الزمان الذي يقع فيه افعال الحج وبالثاني انه الزمان الذي يفيوت الحج بقوته  
والزمان الذي يكمل فيه ايقاع الحج ايضا افعال الحج وبالثالث الذي يصح انشاء الاحرام فيه مقيضا للتخيار ووقوع ا  
الموقوف بعرفه فيعرفه قاله الحج عرفه وبالرابع انه قوات الوقوف بعرفه فلم يصح انشاء الاحرام حينئذ لقوله الحج  
عرفه ويتعدى ادراك الشوا الاضطرار او لا امكن ادراك الشعر قبل طلوع الشمس مع احكامه بعد الفجر اجزاء وبالحسن كمال  
الموقفين في ذلك الوقت وهما اعلم اركان الحج لغوات بقواتها عدا وسهوا اختيارا واضطرارا وبالسادس وجوب انشاء  
الاحرام بالحج للتخيار في ذلك العذر من الزمان **فصل** افعال الحج بالنيية الى التوقيت ينقسم الى ثلثة اقسام فمنها ما يجب  
وقوعه في وقت معين له وهو مقامان اختيارا واضطرارا ولو اهل احدهما اختارا او جميعهما بطل حجه وهو الموقفا  
ومنهما ما عين له الشارع وقتا لم يجز فعله في غيره ولو فاته قضاء القابل لا في الشهر الحرام ولا يبطل حجه وان تركه محتمل  
وهو الرمي فانه يفيوت بغوات ايام الترتيب ويقضي في القابل ومنها ما يجب ايقاعه في وقت معين له شرعا ومع  
كر فيه يجزى فعله في باقي الشهر ويصح وقوعه وان تركه عدا لكان ياتم تناجزه عن وقت كالذبح والطوافين والسعي  
واختلف في اخر وقت العمرة المتمتع بها على اربع اقوال الاول ذلك الشئ يوم التروية قال الفقيه في المراه اذ لم  
يظهر حتى تزول الشمس يوم التروية **فصل** عزوب شمس التروية قال النبي للمخار والمضطر الى ان يفي في ما يدرك عرفه  
في اخر وقتها وفي صحبة العيص لوقت التروية وبشمس التروية وهو مذهب الصدوق والمعتزلة **فصل** بزوال  
شمس عرفه قاله في النهاية وهو في صحبة جميل له النسخ في زوال عرفه وله الحج الى زوال النسخ **فصل** طاهر كلام  
ابن ادریس ابتداء ما لم يفت اضطراري عرفه في صحبة زارده انما اختياريا وهو الاصح قال طاب ثراه  
ولو عدل ها ولاي الى التمتع اختيارا ففي حواله قولان ابنهما النسخ اقول اجوز لحدوث قول النسخ بعد  
الي الا فضل ولا ياتي بصوره حج الافراد وزياده غير منافية لصحة عبد الرحمن بن الحجاج عن العالم عليه السلام  
النسخ مذهب الصدوق في النسخ والتمايز والتمذيب والعلامة وهو القول النسخ واجابوني حجة الاسلام

5

ل



بالعارضه الروايات الصريحة وبالبلغ من كونه اي بصوره الاخر لا لانه لخل بالاحرام لم يمتنع واقعه مكانه  
العمرة وليس مأمور بها فوجب ان لا يجزيه بطلان اقل افعال الاستحالة على تلك طوافات وفي الاول اربع طوافات وجوب  
الشيخ فيح الاولاد البر فلا فرق عند بين العدول الى ابتداء او فسحا قال طاب ثراه ولو كانت بدبر نادخل  
بينما وانعها ينشأ ونشأ لا اقول معناه ان يترهذه في صفته بل في صفته يسارها فالمراد بين البدن ونشأ كمالا  
بما بين الحرم ونشأ له ويحرم اي عبادة عن اي عبادة عليه السلام اذا كان بعد كثره فاراد ان يترهذه فادخل في كل اثنين  
فانوهذه من التق الاين وهذه من التق الايسر والاشهرها حتى ينهيا الاحرام قال طاب ثراه يجوز للفرد والقارن  
الطواف قبل الضحى الى عرافات لكل بحدان التلبية عند كل طواف ليللا يحل وفي الناحيل المفرد وقيل لا يحل احدها لا  
بالية لكن الاولى تجديد التلبية اقول الجنب هما في مقامين الاول القارن والمفرد اذا دخل مكة جازهما الطوع  
بالطواف قطوعا ولا يجزئها تقدم طواف النساء اختيارا اجماعا وهل يجوز لها تقديم طواف الحج وسعيه على الموقفين  
اختيارا منع من ابن ادریس واجازه الباقر ومنه صحاح الاخبار هل يجب عليها تجديد التلبية عقب صلوة  
فيه ثلثة اوجه الاول الوجوب بحصول التحليل بالطواف قاله الثلاثة وسلام مع وجوب الوقوف محرمًا ووجوب  
تأخير التحليل اي الحلق والتلبية بموجبه بعد الاحرام فيفسد احرام من الاحلال بالطواف قاله الثلاثة وسلام  
ولم يلب بطلت حجة وصارت عمرة ودخل في كونه محلا لا يحل بحج الطواف بل فيه التحليل ولا يجب التلبية  
هو قول ابن ادریس واختاره المص والعلامة واستجبا للتلبية يخرج من الاخلاف وهو قول الشيخ في الجملة وفي رواية  
ثالثة بوجوبها على المفردة دون القارن وهي رواية يونس بن يعقوب عن اجرة عن ابي عبد الله عليه السلام في  
سند الشيخ الى الروايات والمص والعلامة الى عموم الاحمال بالنيات وحمل الروايات على قصد التحليل ولا يجوز  
التقديم للتمتع اجماعا الا عند المفردة وحيد هل يجب تجديد التلبية فيه القولان اذا احرم التمتع واراد  
الخروج الى منى واراد ان يتلوع بالطواف هل يجوز له ذلك الاصح المنع وهو مذهب الشيخ في النهاية والباطل  
وابن ادریس والعلامة ومعظم الاصحاب وقال الحسن اذا احرم بالح طواف بالبيت سبعة اشواط وهو منوط  
ولو فعل ذلك علمنا هل يبطل احرامه ويجب تجديده وياغم حاصره ويمكن احرامه صحيحا طاهر الشيخ في النهاية والباطل  
بطلان الاحرام حيث قاله واذا احرم بالح لم يجز ان يطوف حتى يرجع من منى فاشبهه فطواف لم ينقض احرامه غير انه  
يجدد بالتلبية وقال ابن ادریس ولا ينبغي يطوف حتى يرجع من منى وان سها فطواف لم ينقض احرامه ولا يجب عليه  
تجديد التلبية لان احرامه منعقد ولا حاجة الى انعقاد التمتع واختاره العلامة ان احرامه لا يبطل قال طاب  
ثراه ولو لم يعبدها بطلت متعته وبقى على حجه على رواية اقول هذا هو المشهور بين الاصحاب و  
ابن ادریس لم يعتبر التلبية بل التلبية قال طاب ثراه لو تسبى الاحرام حتى اكمل مناسكه فالمراد ان لا يقضى فيه  
وجوب بالقضاء فخرج اقول المشهور بين الاصحاب عدم القضاء واجتبا بوجوه الاول انه فات سينا فاقول

يفسد الحج لقوله عليه السلام رفع عن ابني اخطاء والبيان ان منع استزار اليان يكون مأمور بالبقاء بقبلة المناسك  
والامر بقضي الاجزاء **البيان** رواية علي بن حصص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل كان متعاضدا الى عرفات  
وجعل ان يحرم يوم الزيادة حتى يرجع الى بلد فاحاله قال اذا اقصى المناسك كلها فقدم حجه **البيان**  
رواية جميل عن بعض اصحابنا عن احدها عليها السلام في رجل نسى ان يحرم وقدم قبل وقد شهد المناسك كلها و  
طاف وسعى قال حرم بنية اذا كان قد نوى ذلك وقدم حجه وان لم يهل **البيان** ان الانسان في موضع السهول  
والتيان وكيفية باعادة الحج مشتقة عظيمة فلو واجبه كان الزم التكليف بالحرم وهو منفي بالاصل وذهب  
ابن ادریس الى وجوب القضاء عليه لانه لم يأت بالعبادة على وجهها فيبقى العهد وهذا الدليل غير اهض عطوب  
قاصر في الدلالة على ما يريد وقال المص ولست ادري كيف يحل له هذا الاستدلال ولا كيف يوجهه فان كان  
يقول الاخلال بالاحرام اخلال بالنية في بنية المناسك فتحن تنكلم على تقدير البقاء بنية كل مسكن على وجهه  
ظاناً انه احرم او جهلا بالاحرام فالبس حاصل مع البقاء كل مسكن فلا وجه لما قال هذا اخر كلامه في  
المعزة وحاصل ان استدلاله غير متوجه لانه لا عمل هنا بل فات فعل اعتقه الشارع وعني عن تركه سها  
كالوئسي الطواف والتي ياتي في الافعال وهي واقعة مع التلبية وايضا الاول يدل عليه الروايات بنطوقها  
فتكون اولي مما يدل عليه القوم او بلانزم وايضا فان اجتهاد في مقابلته نص وهو غير معتد والتحجيج لعدم  
الحكم من منطوق به الى سكوت عنه واختاره المص والعلامة الاول وهو مذهب الشيخ رحمه الله والاصحاب  
**البيان** في بيان افعال الحج على بيان العمرة التمتع بها وهي مقدمة في التمتع وهو  
افضل الانواع والكلفة اكثر لانه الناي عن احرم وقسمه فرض حطيم وهو بالنسبة الى اهل الدنيا قليل  
جد الوجوه الاول اقتداء به سبحانه فان ابتداء به في كتابه فقال واتوا الحج والعمرة لله **البيان**  
مقدم في نوعين من انواع الحج والعمرة مقدمة في نوع واحد فقد ذكره لك في افراد **البيان** انه السابق  
في وقوع التكليف في صدر الاسلام وحج التمتع وقع التكليف في ثاني الحال فلذا اقدمه لتقديمه في  
سبق التقديم **البيان** ان العمرة وان كانت تنكبا براسه الا انها كالحج في النوع ويظهر ذلك في وجوه الاول  
وجوب ايقاعه في شهر الحج **البيان** وجوب ايقاعها في عام واحد **البيان** وجوب الاحرام بالح بعد التحلل منها لو  
كانت مندوبه على الاقوي **البيان** سران الفساد الى الحج لو افسدها في الاقرب **البيان** وجوب الدم با  
حرامها على الاظهر وتظهر فائدة في وجوه تذكرها في باب الهدى انشاء الله تعالى **البيان** وجوبها على من نذر  
حج التمتع فكان الاصل ان يعقد الباب للحج فلما احتج عن الحج او اوما العلامة رضي الله عنه فانه قدما  
نظر لما قلناه اولما قال طاب ثراه وفي وجوب رمي الجمل والحلق والمقصود رد اسمهم الموجب اقول  
هنا مشنان الاول الذي هو واجب ام لا قال الشيخ في الجملة بالثاني واختاره القاضي وهو ظاهر الفيد



الاصحاب حتى ادعى ابن ادریس عليه السلام ولحقاه المص والعلامة قال طاب ثراه وقيل يحجزه تقديم الفصل على اليقين  
لبن خاف عوز الماء فيه اقول القابل هو الشيخ رحمه الله وابتاعه ابن ادریس ومسنده رواية همام بن سالم قال ا  
ارسلنا الي ابي عبد الله عليه السلام ونحن جماعة ونحن بالمدينة انريد ان نودعك فارسل اليه ان اغتسل بالمدينة  
فاني لخاف ان يغز عليك الماء بذي الحليفة فاعتلى بالمدينة والبوايايم التي تحرمون فيها ثم تعالوا افرا  
اومني وروي الحلبي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يغسل بالمدينة للحرمان ان يجز به غش غش ذي الحليفة قال  
نعم وفي معناه رواية ابي بصير وهما مطلقان وحضما الشيخ عني خاف عوز الماء فيه برواية همام المتقدم  
جميعا بين الاحاديث وتوقف المص ولا وجه لجمع وجود ما لصاحبه من النقل واما اعادته مع وجود الماء  
فيه فلان التقديم اما جاز لحوف الفقدان وقد زال البب لوجود الماء فيناوله الامر باستعمال الماء ولان وقت  
الفعل قال طاب ثراه واما القارن فلان يعقده بها او بالاشعار والتقليد على الظاهر اقول منع الرضي وابن  
ادريس من الانقضاء بغير البلية في الانواع الثلاثة واجاز الشيخ الانقضاء للقارن بالتقليد والاشعار وهو  
قول النبي وسلامه واي علي والقاضي قول غريب وهو انقضاء الاحرام بالبلية وما يقوم مقامها من الابداء كمن لا  
يستطيع الكلام والتقليد والاشعار من القارن والمؤد وبالطرفين روايات قال طاب ثراه وصورة ما ليك  
الهم ليك ليك لا شريك ليك وقيل يصف الي ذلك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك اقول  
في عدد النيات بين الاحكام وكذا في كيفية الحصول ان الاقول النبوي الى العدد ثلثة الاول انها ثمة  
وهو قول الميد الثاني انها خمسة وهو قول الصدوقين والعديمين والعيد بليده والشيخ في الاقتصاد  
الثالث انها اربعة وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط وبر قال النقي والقاضي وابن حمزة وابن ادریس اجابا ده  
المضف والعلامة وفخر المحققين والشهيد **حكاية** قول الميد ليد الله ليك لا شريك ليد الله  
ليك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك ليك **حكاية** قول العيد ومن قال بقوله وفيها  
صورتيان الاول مضمون الاقتصاد ليك الله ليك ليك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك  
ليك تحية وعمره او حجة متفرقة فاما عليك ليك الثاني عبارة الباقر ليك الله ليك ليك لا شريك  
ليك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك لك ليك **حكاية** قول المبسوط ومتابعه وفي ثلاث صور الاول  
ليك الله ليك ليك لا شريك لك ليك وهو عبارة المصنف الثاني ليك الله ليك ان الحمد والنعم لك  
والملك لا شريك لك ليك وهو عبارة المبسوط والقاضي والنقي وابن حمزة وابن ادریس الثالث قول  
العلامة ولعبارة ثان الاول ليك الله ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك  
لك قال في المختلف وهو مضمون صحيح معويين عار عن الصادق عليه السلام وكان قول المص رحمه الله  
وقيل اشارة الى قول من عمل بهذه الرواية الثاني ليد الله ليك ان الحمد والنعم لك والملك لا شريك

مکتبہ

وهو المشهور في بابي كنه قال طاب ثراه وفي جواريس الحبر للمرحوم روي ان ابنه المرحوم قال في المنع  
عن الشاي والشيء والشيء في العصى قال قال ابو عبد الله عليه السلام المرحوم تلبس ما شاء من الثياب  
غير الحرير والقنادين ولا حياطين ولا حواشي وخمار المقيد في احكام النساء وابن ادریس والعلامة الاصل  
والصحيح يعقوب بن شعيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام تلبس القميص فتركه عليها وتلبس الخنزير  
الحريم والديباج قال نعم لا بأس به وتلبس الخنخالين والسك لفتح الميم وحركة الهمزة الملهمة وهي  
سوار من ذبل او عالج والقفازان تنجيه بالقفا للضم والفاء والسدودة والزاي بعد الف مع يعل  
للبيدات بحسب ما يقطن يكون ازاده يد يد على السعد بل في العبد تلبس المرأة يربها وها قفازان قال طاب  
ثراه وللعن المتعجبين يا هديوت مكة والمفرد اذا دخل الحرم ان كان الحرم من خارج واذ اشهد الكعبة  
احرم من الحرم وقيل بالخير وهو ابنه اقول ان الغفر بالمفردة ان كان اهلها خارج احرم كد التلبس حتى  
يدخل الحرم وان كان اهل من الحرم وقد خرج ليبرها من خارج اسمها هذا الذي اصله لا يخرج من الحرم كد  
التلبس حتى يلبس الكعبة وهو هذا الشيخ وبه قال القديان وقال الصدوق بالخير وقال الشيخ اذا دخل  
البيت قال طاب ثراه المتعجب اذا طاف وسعي ثم احرم قبل الفقير ناسياضي في حجة ولا شيء عليه وفي ر  
وايت على دم اقول الرواية اشارة اي مارواه اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم عه الصل بنع شني  
ان يقصر حتى يبل بالبح فقال عليه دم يرفعوه وبضمها قال الشيخ الفقيه وقال سارا لا دم عليه وبه قال ا  
ابن ادریس وكنتاره المص والعلامة نسكا باصالة البرقة وبالعفو عن الناسي للجز والصحة معوية بن  
عمار قال سألت ابا عبد الله عه عن رجل اهل بالعمرة ونسي ان يقصر حتى دخل بالبح قال لا يغفر الله له  
شي عليه وتمت عمرته وحلوا الرواية الاولى على الاستحباب قال طاب ثراه ولو احرم عاردا نطقت منعته على  
رواية اي يمس عن اي عبد الله عليه السلام الرواية من الصحاح وهي ما رواه ابن الماردي عن الصادق عه  
قال التمتع اذا طاف وسعي ثم لم يلبس بالبح قبل ان يقصر فليس عليه وليس له متعة وحلها الشيخ على العمدة المختار  
معاريف المقدمة وقال ابن ادریس يبطل احرامه الثاني للنهي عنه وهو دلالة الفساد ورجح العلامة  
في المختلف قول الشيخ ويظهر العايد في وجوه الاول كونه مطلقا بالفقير من العمرة على قول ابن ادریس  
والموقوف يعرفات على قول الشيخ رطلان العمرة على قول الشيخ وبها حكمها على قول ابن ادریس فتي  
رجح فقهر الحق بالموقفين فقد فاز بالتكليف ان لم يكن الموقفين انقلب الى المفردة للتحليل  
على القولين لو نذر او وقف او وصي بشي من الحرمين بالبح استحق على قول الشيخ وحرم على  
القول الاخر لو قصر كان عليه دم شاه عند الشيخ بكونه محرما بالبح والشيء عليه عند الاخر لانه فصل الى  
عليه **السادس** لو جامع فسد حجه عند الشيخ ولحقه احكام الغسل وعند الاخر عليه دم لكونه قبل التقير وعمرته



صححة لمحصلها **اللوكان** ذلك من وجب عليه التمتع عبثا وجب عليه كماله ولا يخفى عما عليه لعدم جواز  
العدول على قول الشيخ وعلى القول الآخر بكل استدراكه بالرجوع الى التقير وان شاء الاحكام بالجمع  
شاع وقتئذ لو وجب عليه جزء صيدا فان قلنا بالانقلاب ذبحه او شحبه بمبي او بكتة على القول الآخر  
قال طاب ثراه والطيب وقيل لا يحرم الا اربعة المسك والعز والزعفران والورد واصناف في الخل  
العود والكافور اقول للشيخ في الطيب ثلثة اقول الاول الاربعه المحكية والاهو فولي الهندية  
الثاني انه سنة باضافة العود والكافور اليها وهو قول في الخلاف والمهايد وبه قال ابن حزم **الحرم** على  
العموم وهو قول في المبوط والاقتضا وبه قال الحسن والميد وتليده والتقي وابن ادریس والصدوق في  
التمتع واختاره المصنف والعلامة **سنة** الطيب مما يطيب راحته وتختلش كالمسك والعز والورد  
والعود والمنطاد ان يكون معظم الغرض منه التطيب ويظهر في هذه الغرض كرهن البقح والورد والزعفران والورد  
نفع الواو وسكون الرا وهو تحت امر فاني يوجد على شتر تحت منها وهو يشبه الزعفران السحق يجلب من البن  
طيب البرج اذا عرفت هذا فاطلب رحيمة وقصد ثمة اما نبات او غيره والثاني كالمسك يجتمع والعز والاهو فولي  
اقام الاول ما لا يثبت للطيب ويتخذ منه كليات الصحر من الشح والقيصوم والحرثي والاذخر والدارصيني واليهي  
والزنجبيل والسعدا وهذا لا يتعلق بكفاة وصرح به الصدوق وقال ابو علي هو صابح مالم يغير اليه ويجرد منه  
بنفسه العندلة ولا يصحبه معوي بن عمار عن الصادق ع قال لا بأس ان يتم الاذخر والقيصوم والحرثي والشيخ وابنا  
وانت حرم ما يثبت الادميون لا للطيب كالنقاح واللاترج والمفرجل والنارخ واليهو وهذه كلها ليس تحرم ولا يتحقق  
بكفارة لجماعا وكذا العصفرا وكذا ما رواه عمار عن الصادق ع قال سالت عن الحرم اياكل اللاترج قال نعم قلت فان  
راحت طيبه فقال ان اللاترج طعام ليس هو من الطيب وسال عبد الله بن سنان عن الصادق ع عن الحسن  
فقال ان الحرم ليسه ويدوي بغيره وما هو طيب وما به بأس **الثاني** ما يثبت الادميون للطيب كل ما لا يتخذ منه طيب  
كالريحان الفارسي والمرجوش والرحبس والثوم قال الشيخ رحمه الله فلهذا لا يتعلق بكفاة وبكره استعماله وبه  
قال ابن ادریس وهو ظاهر العلامة في التذكرة ومنع من العندة وهو مذهب العلامة في المختلف اجمع **الصحيحة**  
حريز عن الصادق ع قال لا بأس بحرم ثامن الطيب ولا الريحان ولا يتخذ منه من ابتلي بشي من ذلك  
فليصدق بقدر ما ضاع بقدر قفزه في الطعام **ما يقصد شمه** ويتخذ من الطيب كالياسمين والورد و  
والنيلوفر فالعلامة والظاهر ان هذه يحرم شمه ويجب فيه العندة قال المصنف في التذكرة فلا بأس با  
القول كالاترج والنقاح والرياحين كالورد والنيلوفر **ما يطيب للطيب** وهو المقصود غلثا  
يحرم شمه ويجب فيه العندة وان استعمل في الصبغ والتداوي كالزعفران والورد وما يطيب لكل والذرة  
غالبا لا يحرم كالقرفة والحناء قال العلامة والنبيل وفيه نظر اذا الغالب اتحاد النبيل للطيب والا فلا ياد وكذا

وسائر الازهر الطيب كالزنجبيل والدارصيني وكذا ما يطيب المصنع لا يحرم وان طاب ثراه كالعصفرا وان ازواج  
النبی ص والرس يحرم في العصفوات قال طاب ثراه وليس المخطط للرجال وفي النساء قولان اقول ذهب الشيخ في  
النهاية والمبوط الى النسخ وهو ظاهر الحسن نظر الى عموم تحريم المخطط على الحرم وذهب اكثر اصحاب وابن ادریس الى ا  
الحوار وهو خيرا والمصنف والعلامة وادعي عليه اجماع في التذكرة واحتجوا بان عوده وانما يحصل للنسب بل المخطط  
ولصحي يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه السلام قال قلت لمرأة تلبس القبيص ترضع عليها وتلبس الحز وحريز والديا  
قال نعم لا بأس به وفي صحیح بعض عن الصادق ع قال المرأة الحرة تلبس ما شاءة من الثياب قال طاب ثراه ولا  
باس بالعلامة للحايفي تنقيها على القولين اقول العلامة لو لم يغير ثيابه كما في تحت ثيابها صونا لها على النكث بالدم و  
اصابة النجاسة ويجوز لها لبس على القولين ابو علي القول بتحريم المخطط واباحته لدعاء الضرورة البه لان توقي النجاسة  
عن الثوب وبقاء على حكم الطهارة ودفع التكلف غسلة مناسب حكم الشارع التائبية عن قول من يريد ان يلبس ما يحرم  
بكم العسر وقوله ما جعل في الدين عليكم من حرج وقوله لعنت بالحقيقة السعي وقال الصادق ع تلبس المرأة الحرة  
كما في تحت ثيابها غلثا قال طاب ثراه وقيل يفتقر عن القدم اقول ذهب الشيخ في المبوط الى وجوب الشق وبه  
قال ابن حزم وابو علي واختاره العلامة في المختلف وذهب ابن ادریس الى عدم الوجوب والطلاق في النهاية ولم يذكر  
الشق وكذا الحسن اجمع الشيخ بصحيحة محمد بن مسلم والاحتياط واحتج ابن ادریس بالاصل وبرواية رفاعي  
مطلقه يلبس حلهما على الاول قال طاب ثراه وفي الاحتياط بالسواد والنظر في المرأة وتلبس الخاتم للزينة وتلبس المرأة ما لم  
تعد من الحلي والنجاسة للضرورة وكذا الجند وتلبس السلاح الاع الضرورة قولان انتهى الكراهية اقول  
الحديث هنا ما يلبس الا كالحال بالسواد وفيه قولان التحريم قاله في النهاية والمبوط وبه قال المفيد وتليده  
وابن ادریس والعلامة في المختلف والارشاد والكراهية قال في الخلاف والاقتضا للمسك الاولون بصحيحة  
معوية بن عمار وزاد عن الصادق عليه السلام وتلك الاخرى من بالاصل وهو اجتهاد في مقابلته النص فيكون  
مردود النظر في المرأة وفيه قولان التحريم ذكره في النهاية والمبوط وبه قال التقي والعلامة وابن  
ادریس والكراهية ذكره في الخلاف وبه قال القاضي وابن حزم والمصنف اجمع الاولون بصحيحة حماد  
عن الصادق عليه السلام قال لا تنظر المرأة في المرأة للزينة وتلك الاخرى من بالاصل وهو معاض الاحتياط  
ومردود باقلناه **لبس الخاتم للزينة** قال بتحريمه في المبوط وعليه ابن ادریس وبكره قال في الجمل  
وهو اختيار المصنف **لبس المرأة ما لم تعد من الحلي** حرم في المبوط وكراهية في غيره  
النجاسة الا في الضرورة وبكرهها قال المفيد وتليده والميد وابن ادریس والقاضي والتقي والعلامة  
في المختلف للاحتياط ولرواية الصيقل ويونس بن يعقوب وبالكراهية قال في الخلاف وابن حزم والمصنف  
للاصل ولصحيحة حريز عن الصادق عليه السلام قال لا بأس للحرم ان يجتمعا مالم يخلق او يقطع الشعر وحمل على







وفي رواية وسيع في سواد قال طاب ثراه وقيل يجب الاكل منه اقول القائل بالوجوب محمد بن ادریس مستدلا بالاية وعليه العلامة وايضا  
معاد بين عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا ذكته او حرة فكل واطعم كما قال الله فكلوا منها واشربوا منها فانفقوا بها الصدوق  
القانع الذي يطلب العزة صدقك وقطع الشك واليق لا استجاب وكذا المصنف قال طاب ثراه ولو فقد الهدى وجدته  
استجاب في ثراه وذبح طول ذي الحجة ويقبل ينقل فرضه الى الصوم قولها ثلثة اقول الاول محال للمصنف وجوب جعل النحر  
عند ثلثة يذبح عنه في بقیته ذي الحجة فان خرج ذوالحجة ولم يجد الهدى ذبح عنه في القابل وهو خيار الشيخ والميد والمصد  
والقاضي وابن خزيمة وهو من ذهب العلامة لان واحد التيمم كواحد الهدى كما في العتق ووقته باق وهو ذوالحجة ولا بد ان يذبح  
ويكفي ولو اذبحه من غيره **الثاني** هو قول ابي علي وحكاية ولو لم يجد الهدى الى يوم النحر كان نحر ابي ان ينظر وط  
ما وجد في سنة فيصدق به بدل سنة وبين ان الصوم وبين ان يدع النحر عند بعض اهل مكة يذبح عنه الى اخر ذي الحجة  
فان لم يجد ذلك حره الى قابل اياها **الثاني** الاستئصال الى الصوم كفا قد التمس وهو خيار ابن ادریس وكذا الحسن فانه  
قال النسخ اذا لم يجد فاعل صيام قال طاب ثراه فاما الخلق فالحاج حريته وبين الفقير والخلق افضل ولو كان ضرر  
او ملبدا على الاكل اكل المنيق ذهب بن ادریس والمص والعلامة ولحد قول الشيخ ليعلم مع خلقين روسم ومضرب  
وليس المراد به اجمع قطعاً بل اما النحر والقبض والثاني يلزم منه الاحمال وهو وجوب تعين الاول ليعصى حربه وا  
القبض وهو وجوب الخلق على البلد المروءة وليس التفسير لغيرها احد قول الشيخ والى علي والمراد بالمرودة من لم يح  
جداً لاسلام وبالبلد الذي في فراسه الصنع والعمل ينقل القل والحق بالوعلي من كان شره مطلقاً او مقصوداً من ا  
الرجال وقال الحسن من لم يدعه او عطفه فعليه الخلف ولم يذكر الضرورة وعكس المفيد فقال ولا يخفى الضرورة على خلق  
ولم يذكر الملبد **قال طاب ثراه** والقرآن مبطل على الشهر اقول معنى القرآن في الطواف ان يقرب بين طوافين بان لا يفصل بينهما  
بصلاته وهل هذه محرم في الطواف للوجوب مكره بالاول على الشيخ والمص في كتابه وهو أشهر في الروايات وبالثاني قال  
ابن ادریس للاصل والصحيح زياره **قال طاب ثراه** والطواف ركن فغيره كعدا بطل جمعه ولو كان نائباً الى غيره ولو  
تعد العود استتاب وفي رواية اذا كان على وجهه ماله اعاد وعليه بدنه اقول الفرق بين الركن والنفل في الحج  
انما اذا ترك ركناً ما ساء جوبه بغيره فان تعدل استتاب وفي التقدمة يعين احدهما المنفعة الكبرى والثاني تعدل  
الاستطاعة للمروءة والنفل اذا ترك نياً باجازه ان ينسب فيه وان يترك من العود وترك الركن محذور يبطل وترك النفل  
عكس لا يبطل اذا لم يرتب عليه غيره من الاركان فيبطل الحج حينئذ من حيث ترك الركن لان فعل الركن الترتيب على غيره  
مع ترك ذلك الغير كذا افعال وان لم يرتب على النفل الركن وكذا لا يبطل الحج بتركه كني الحمار وكطواف النساء لكن في هذه الحرم  
عليه كساحني ياتي بغيره ولو كان الركن نياً باجازه ان ينسب لغيره او يحرم على النفل ياتي بالنسبة في اعترافه فان ترك  
الطواف عند بطل حجه لا قلناه وفي رواية علي بن يقطين الصحيح ان كان التيمم على وجهه ماله اعاد الحج وعليه بدنه وهي التي  
اشار اليها المص بقوله وفي رواية ولعل جوازها بوجوب البدن عليه عقوبة له وان كان ينقح ضعيفاً لا شيء عليه الا ان يوف

وجوب الطواف

وجوب الطواف يكون شكراً بطلان من راس فلا يخلق بكفاره الكفارة ما يجب بترك الطواف في شك صحيح شرعي ولهذا  
ختم لم يجد المصنف بل قال وفي رواية وعلى القول بوجوب البدن هنا هل يجب على تاركه عدا مع العلم في احتمال انشا  
وها كونه اولى بالعقوبة ومن عدم النص قال طاب ثراه ولو نسى طوافه في الصلاة حتى رجع الى الهدى واقع عادتي به  
مع التقدريتين فيه وفي الكفارة تردد اشبهها انها لا يجب الا مع الذكر اقول اما وجوب العود لها فتضاهي فلما  
عرفت من القاعدة التي تقدمت اما وجوب الكفارة فذهب الشيخ لعموم حسنة معوية وصححه العيص ولا ابن ا  
دریس لا يجب الكفارة الاعلى من واقع بعد الذكر لانه في حكم النسي واختاره المصنف والعلامة والمفيد **قال طاب ثراه**  
وفي جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة وثلاثان اشهرها الخلق اقول منع ابن ادریس من تقديم الطواف مع الضرورة وا  
جازه الباقون للاصل وللروايات عموماً وحضوا قال طاب ثراه قيل لا يجوز الطواف وعليه بطله والكرهية شبهه بالكره  
الشرعي اقول التحريم قاري في النهاب والكرهية قال في التهذيب وقال ابن ادریس انه مكره في طواف الحج محرم في طواف  
العمرة قال العلامة وهو الوجه لانه في طواف العمرة يكون قد غطا راسه وهو محرم وفي طواف الحج يجوز له تعظيماً راسه فلا وجوب  
للتحريم قلت وهذا الحكم غير خاص بالطله بل هو سار في كل فطقة الراس في العمرة وكرهية الحيا للحج حتى يطوف كما يكون الطيب  
حتى يطوف للنساء فاي فائدة في تخصيص الطل به النبي في الحج والعمرة اذا كانتا مندرجة تحت عموم السائر  
وايضاً فان كان طوافاً لا يكون حراً من حج ولا عمرة لا يعلم حكمه في البطله كالطواف المبداء طوعاً ودكراً من وجوب اليه  
ومرغبية وتسهل الحجة الى معرفته حكمه خصوصاً من تأكد الامر به حيث كان افضل من الصلوة المجاور وقال هو استكرهوا  
من الطواف فانه اقل شيء يوجد في صحابكم يوم القيمة ويلزم من تخصيص النبي بالشك في ان يكون مباحاً في غيرها لقوله عليه السلام  
كل شيء طواف قال عليه السلام استكنتم عساكن الله عند الاقربان هذا حكم خاص بالطله وطواف العمرة خاصة هذه الحجة  
وبقي الخلاف في طواف الحج ويكون على الكراهية الموكدة او في مطلق الطواف وان لم يكن في شك ذلك لما في لبسها من التبعيد  
وقد نزل العلم اليها بما يتيمم في كثير من الاحكام ولهذا ذكره لبس السواد لانه لباس فرعون ومثل ذلك كثير روي الحسن بن سعيد  
عن صفوان عن يزيد بن خليفة قال لما بع عبد الله طواف حول الكعبة وعليه بطله فقال لي بعد ذلك قد انكرت طواف  
حول الكعبة وعليك بطله فلا تلتمها حول الكعبة فانها من زي الهود قال طاب ثراه من تذر ان يطوف على اربع قبل  
يجب عليه طوافان وروي ذلك في امرأة تذرت وقيل لا يتعد لانه لا يتعد بصورة التذرة اقول في السنة ثلثة  
اقوال الاول الوجوب طوافين على هذه الناذ وطواف لميدية وطواف لسجدة وهو ذهب الشيخ محبتي ابا رولة الكوفي  
عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين عليه السلام في امرأة ان تطوف على اربعة قال طواف لسجدة وسجدة لبيد ها وسجدة  
لرجلها **الثاني** بطلان التذرة من راس لانه لا يتعد بصورة فكانت تذر هبة غير مشروعة فكان التذرة باطلا وهو  
قول ابن ادریس واختاره العلامة **الثالث** انعقاد التذرة وجب طوافان ان كان الناذ امرأة وقوف على  
صورة النص وبطلان ان كان رجلاً **قال طاب ثراه** لو ظن ان تمام سبعة كامل ووقع اهل او قلم الطواف لا تم

بالهود



ذكر انه في شوطا ثم وفي الروايات يلزمه دم بقره اقول روي عبد الله بن مسكان في اللوق قال سالت ابا عبد الله  
عن رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انه هو سبعة فبذل كعبه والحل مواقع انما طاف ستة اشواط  
فقال ابا عبد الله دم بقره بينهما ويطوف شوطا اخر وروي سعيد بن يسار قال قلت لابي عبد الله رجل شتم  
سبع بين الصفا والمروة ستة اشواط ثم رجع الى منزله وهو يظن انه قد فرغ منه فقل طاف به وحل ثم ذكر انه سبعة  
اشواط فقال فان كان انه قد خفض انه سبعة اشواط فليعد وليتم شوطا وليرقد ما فقلت لماذا قال دم بقره وهذا  
مذهب الفقيه واحدي قولي الشيخ وقولي العلامة وخر المحققين والقول للشيخ في باب الكفارة من  
النهاية لانه عليه الاصل والابن ادريس مثل القولين واعلم ان المراد بالسي هنا سعي عمر النعم على النقصت وروايت سعيد  
ورجح به العلامة في القواعد فالجواب في فريد ذلك لحلقه قبل السعي يعني فلا يخرج عليه القوم والمروءة المفردة لم يرد النص فيها  
فيجب ان يرجح فيها القواعد المقررة ولا شك ان موطن التحلل فيها اشارة الحلق والمفقير بعد السعي وحل بعد الماء والنساء  
السابعة ويجلي من فاذا ذكر نقص سعي بعد جماعه كان عليه دم وان لم يعد الناس هنا وان كان بعد تعليمه الطريق  
فان كان لظفر واحد في النظران مدان وفي الثلثة ثلثة وهكذا الى لظفر اربعين ففها شاة وان كان مع لظفر واحد  
اتخذ المجلس فذلك الكفا لا فتانان واما عمر النعم فاختص بالنصي على وجوب البقرة فقد خالفه القواعد الموطنة والاصول  
الممهدة من اربعة اوجه الاول عدم اعداد الناس وهو خلاف الحديث المشهور وخلاف نصهم لفظ الكفارة على الناس في كل  
الاثني عشر وجوب البقرة في تعليم الاطراف والوجوب شاة في مجموع الاطراف ولو لم يعلم عددا قبل السعي راسا لما وجب عليه سوي ثلثة  
رواها الاصل السالم عن معارضة النص على خلافه مع ان قوله فقل طاف به صادق على ثلثة لظفر وفيها ثلثة اعداد بالاجماع قبل  
السعي مع التمسك في صورة النزاع يجب فيها البقرة لشمس النص ويحتمل قويا عدم تعلقت احكام التبليغ لظفر اجمع لان المضاف  
الافاضل القوم فيضد الاستغراق في لظفر الدير عن لظفر الرجلين وبالعكس لان الشارع اقام لظفرهما معا مع اتحاد  
المجلس وقال العلامة في النذكرة ولو لم يكن تمامه فجامع او لم يعلم بقره ولم يعلم خلافا او لم يعلم بصدق لظفر الواحد ويجوز ان يريد  
بجميع **الثاني** ان مع الجماع تجب البقرة مع انما ان اعجز الحكم البيان لم يكن عليه شيء وان اسقطناه والخفاء بالوجدان الوجوب  
ببذ **الثاني** مساوات الجماع في الكفارة لتعليم الاطراف والمحق ترك الاعراض واتباع المتكامل على البيت علم السلام لان  
قولي ان الشئ لا يضبطها العقل ولا يقبل بعلمها قال طاب ثراه وحديث به اليلاحي بما وز نصف الليل وقيل  
لا يضل مكره في بطلان الفجر **قوله** هذا ما قبل الاولي وجوب البيت لبيان الترتيب يعني وهو المشهور بهي الاحباب وقال الشيخ  
في البيان باسحابه وهو نادر **الثاني** على تقدير الوجوب لو خالف ويات بغيرها فان كان متيقنا وكان حرم جرمها قبل  
عزوب الشمس وجب عليه ثلثان وان لم يكن متيقنا وكان حرم جرمها بعد الغروب لزمه ثلث شياه وهذا التفصيل  
هو المشهور وهو اختيار الشيخ في السبوط والمصنف واحدي قولي العلامة وقال في النهاية يجب ثلث شياه ولم يفتصل وهو  
مذهب ابن حمزة وابن ادريس والعلامة في المختلف وقال المنبذ فليكنه ولا يبيت ليلا في الترتيب للابن فان بات بغيرها فعليه دم

دم شاه وكذا قال ابن القليل وقال البرقي وليس للحاج ان يبيت ليلا في البيت فان ذلك عامدا كان عليه كل ليلة دم  
وجوب الكفارة عن البيت الثالث على القول به ترتيب على الخل لا يلبس السابق فلو باتت في بيتها وباتت الثالثة بغيرها وكان متيقنا  
لم يجب عليه شيء وتحقيق البحث ان المتيقن يجوز ان يغير بالاولى ولكن هذا للمتيقن بالنساء والصيد وكل محرم وابن ادريس على التا  
والاكثرين على الاول ونازل البيت في التليق بنحوه فلهذا اوجب عليه **الثالث** الطوبى بكم متعلقا بالعبادة في الليلة  
الواجبة عليه فلا كفارة ولا فرق بين العبادة واجبة عليه كطواف وسعي او غير ذلك كاستغفار بالدعاء وقراءة القرآن والظهور  
بالطواف وهو اختيار الشيخ والعديد وابن حمزة والمصنف والعلامة ومنع ابن ادريس ووجب الكفارة بعموم الامر لبيت لدم  
الكفارة وحمل على التفصيل اذ الروايات ناطقة **الثاني** حديث الوجوب ان يكون بها الى انتصاف الليل فخرج بوجه سقط  
الكفارة وهذا يجب عليه تخرج دخول مكة بعد الفجر قال الشيخ نعم واكثر الاحباب على عدم الوجوب وان خرج بعد نصف الليل  
فلا يفره ان يبيت بغيرها وقال ابن حمزة ولا يخرج ليلا الترتيب الا بعد نصف الليل على كراهية واختاره العلامة في المختلف  
عدم الكراهية وهو اختيار الاكثر وهو في صحيحه معوية بن عمار عن الصادق ع وان خرج من منى بعد نصف الليل فلا يترك  
ان يبيت في غيرها **الثاني** البيت بني افضل من البيت بكم وان كان للعبادة لانهما دار الضيق لا دار اللبث والقوم اضاف  
اصنافه تعالى في منى ويخرج من الخلاف **الثاني** اذا اجابته بكم للعبادة جاز خروجه من منى بعد الغروب للعبادة  
ولا كفارة قال طاب ثراه والتكثير يعني سعيه فيل يجب **قوله** المشهور عند علاننا الاحباب قال ابن ادريس والمصنف  
والعلامة والشيخ في السبوط ونقل عن بعض اصحابنا الوجوب وهو اختياره في كل وجه وبه قال القاضي وابن حمزة والجمهور  
ليقول بقاء واذكر اسفي ايام معدودات والمراد به التكثير لرواية محمد بن مسلم الحسن عن الصادق عليه السلام قال سالت  
عن قوله عز وجل واذكر واسفي ايام معدودات قال التكثير في ايام الترتيب لحدث والامر للوجوب ويدل على وجوبه  
في عيد الفطر فلو لم يفعله وتكلموا بالعدو وتكلموا به على ما هو عليه وهذا كان التكثير عند حال العدو وهو صلوته  
المعوية ليلية الفطر واجتبه كاولون بالاصل وحملوا الامر على الذنب قال طاب ثراه وبصح الاستماع اذا كان في العزيم  
شهر وقيل عشرة ايام وقيل لا يكون في السنة الا مرة ولم يقدّر علم الهدي بينهم احد اقول في السلة اربعة اقوال  
الاول قال الشيخ في النهاية والشيخ وابن حمزة والمصنف والعلامة في المختلف لان هذه احكام متلفاه من الشارع فيجب  
المصير الى ما وقع فيه عليه الاتفاق ولصحة معوية بن عيسى **الثاني** قولي في الخلاف وبه قال القاضي وابو  
علي الرواية على ابن حمزة **الثاني** قوله الحسن بصحة الجلب وزاد عن الصادق عليه السلام والباقر ع لا يكون في السنة  
عمران **الثاني** قوله السيد وابن ادريس لقول صلح العزة الى العزة كفارة وما بينهما ولم يفتصل **الثالث**  
في اللوق وهي ثلثة الاول في الاحصار والصد **الثاني** الحصر في اللغة النعم وورد في الآية كذلك قال تعالى فان  
حصرتهم فما استغن عن الهدي اي منعم وتخصيص في عرف الفقهاء وبما في المرض والصدع عان العدو والذي يشملها في  
اصطلاح الفقهاء وهو النعم المحرم بالحج او عمره عن اتمام فاعان ما حرم فان كان هذا النعم بالمرض سمي حرم وان كان بالعدو

حكمه للمصنف



سبي صدا وكل منها الحكم فان منع للكلف بها تخر في الخل في ابها شاء وانما في القوم ابها الغرف في الشايع في حكمها و  
من جوه الاول جواز الخل للصدور عند خفف الصدور المحصور لا على حتى يبلغ الهدى محل هذا في المشهور الذي عليه  
المعروف من الاصحاب عليه ولا يصح معوية ابن عمار عن الصادق ع قال قال ابي عبد الله عليه السلام كما صدور  
والجانب كان محصورا وقال النبي يبعث بهديه كالمحصور وقال الشيخ في الخلاف الا فضل ان يتقذبه اليه في امكنة  
وهل من كان **قال** ان للصدور مجل من كل شي والمحصر الامن الناصح في حج من القابل ان كان ولجبا او يطاوعه  
لن ان كان **قال** انفق المحصر في الخل وقت الموعدة اليه فيقوم الصدور على موضع فوجه هدي خاصة  
وقبل ان يقصر ايضا وهو حوط وسبيح الجوف في ان شاء الله **قال** طاب ثراه وجوب الهدى على الصدور في ان  
اشهرها الوجوب **اقول** هنا ثلثة اقوال الاول عدم الوجوب وهو قول ابن ادريس لقوله فان المحصر ما سبى الهدى  
اراد في المرض لا يقال احصر المرض محصور العدو **قال** وجوبه على من كان عليه ومن كان موهدي ومن لم يكن الكحل و  
لا دم عليه وهو قول علي **قال** وجوبه مطلقا ولا على الاب وهو قول الشيخ وبه قال القاضي وابن حمزة وسائر  
واختاره المصنف والعلامة معوية **قال** طاب ثراه وهل يقط الهدى له شرط حتى حبس فيه قال  
اظهره انه لا يقط **اقول** السقوط قول السيد وبه قال ابن ادريس مالم يكن ساقا وشعره او قلعه واجبة الشيخ في الخلاف  
واختاره المصنف والعلامة وقاية الشرع عندهم جواز الخل للمحصور من غير تريض ولما في الصدور فلا اثر للشرط سوى التقييد  
الشرعي لانه محل مكانة بالهدى شرط ولا **قال** الذي عليه عظم المفضل في محل المحصور والمصدور فلا ولا على حتى يبلغ  
الهدى محل والثاني محل مكانة ولم يفرق بينهما النبي والوعلي في الاجماع على حكم ولما في اختلافه على جواز الخل للمحصر في الحال  
يخرج هدية او غيره مكانة وعلى كل شي الا من النساء قالوا لا يذبح هدية اليه مكره او على الحل الى ان يبرأ ثم كان عضده  
فخرج منه فكان اولى ولما التقي فاجل يلقا على العلم فيها حتى يبلغ الهدى محل وما سار فانه واجب ليقا على المحصر في حجب  
سلام حتى يبلغ محل وجاز الخل في الحال في حج التطوع حتى من النساء ورواه الفقيه في القنفوس من سار على الصدور عه  
**طاب ثراه** في اجر الهدى السياق عن هدي الخل قولان ابهما انه يجري **اقول** في السنة ثلثة اقوال الاكتفاء  
لهدي اليه وعن هدي الاضطرار وهو من هدي الشيخ وسائر النبي والقاضي واختاره المصنف وعليه الاكراه **قال** عدم الاكتفاء  
بل لا بد من هدي لحن اوجب الاضطرار بالاية قال القتيبيان وبه قال القاضي اذا كان قد اوجده مع شعرا او غيره والا  
جزا واختاره العلامة في الخلاف **قال** وجوب هدي الاضطرار وان كان السوق واجبا يذبح او غيره  
ان كان السابق ذبا وهو قول العلامة في القواعد **قال** طاب ثراه ولو بان ان هدية لم يذبح لم يطل الخل وهل  
يكفي الجبل **اقول** يريدان المحصر اذا بعث هدية او ثمنه لشري ويذبح ويحل وقت الموعدة نظرا لبعده عن ذبحه  
كان تحله صحيحا لا مشروعا ويجب عليه هدي في القابل او ثمنه وهل يجب عليه ان يذبح اذا بعث في القابل عن محرمات الاطعم  
وعلى ما لا ينفق وقت الموعدة للذبح الا يجب عليه الاسكان الشيخ في النهاية واللبوط على الاول ولذا القاضي وابو علي وابن ادريس

على الثاني واختاره المصنف والعلامة استجابا للاسكان افع الشيخ بصحة معوية بن عمار عن الصادق ع فلو رد  
عليه الهدى لم يذبحه يذبحه من ذوقه لعل لم يكن عليه شي ولكن يذبح من قابل ويذبح ايضا ويذبح ابن ادريس باليمين  
محم فلا يحرم عليه الخطا والجماع ولا في الحرم فلا يحرم عليه الصيد **قال** طاب ثراه والمعروف في غير ذلك النع و  
قبل في الشهر الفضل **اقول** الاول اختيار المصنف والشيخ في التهديب بصحة معوية بن الصادق ع وان كان في غير ذلك  
ابن افعيلة العروة ورواية رفاعه عن الصادق ع قال خرج الحسين عليه السلام معزوق قد ساق بدنه حتى انتهى الى المفاخر  
فيسم خلق غرنا سدة وخرها مكانة ثم اقبل حتى جاء فغضب الهلب فقال علي عليه السلام ورب الكعبة فقوى الروايات وتبعوا  
الكاه فاكب عليه فاقرب منه ثم اعزله وبهذه الرواية عنك سار في جواز الخل مكانة والشر لا يصح على الثاني وهو  
راجع الى الخلاف المتقدم في اقل زمان يكون بين العزمين **قال** طاب ثراه ولو احصر القارن حج في القابل فادنا  
هو افضل الا ان يكون متعينا بوجه **اقول** القابل هو الشيخ وبه قال حمزة وهو قول الاكثر وقال ابن ادريس ان يذبحا  
وفصل المصنف فلان كان القارن متعينا بذكره وبهذه الرواية في ثلثة والاشهر وتبعه العلامة واجتبه الاولون  
محمد بن مسلم ورواه عن الصادق ع عليها السلام انها قال القارن يحصر فدا قال واشترط حلتي حتى فلا يبعث  
له هدية قلنا هل يتبع من قابل قال لا لكن يخل بخرج منه وحملها الباقي على الاستحباب وعلى تقدير المعين **قال** طاب ثراه  
وروي استحباب بعث هدية والموعدة لا تحاد وتقيده واجتبا بما يجنبه الحرم وقت الموعدة حتى يبلغ محل ولا يلجى  
يكفر الحرم استحبابا **اقول** الحاكم في الكتاب مذهب الشيخ في النهاية ومعه العلامة منع من ابن ادريس وجعل الاخبار  
المقتضية لجواز ذلك روايات احاد وهو مكابر اذ الروايات في ذلك كثيرة شيرة والكثيرها صحيح منها ما رواه هارون  
بن خازم ومنها صحيح عبد الله بن سنان ومنها صحيح الحلبي ومنها صحيح معوية بن عمار قال سالت عبادة عن رجل  
يبيع بالهدى تطوعا وليس له واجب فقال لو اعداها بوليا فيقتله ونه فاذا كان تلك السنة اجنب ما يجنب الحرم الى يوم  
الغرة فاذا كان يوم الخرج اجنب عنه وقال الصادق ع ما يمنع احدكم ان يحج كل سنة فقبل لا يبلغ ذلك لو لما قال ما بعد رصرك اذا  
خرج اخوه ان يبعث معه ثمن اخيه ويا من ان يطوق عنه سبعة اسبوعا بالبيت ويذبح عنه فاذا كان يوم عرفه  
لبس ثيابه ولعبا واتى الى المسجد ولا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس وفي باقي الولايات ولو باقي الاحكام التي حكمها  
المصنف من اجتناب المحرمات والتلفيز وعدم المينات ورواه الصدوق في كتابه **قال** طاب ثراه وروي في الاسد  
كبش اذ لم يره وفيها ضيف **اقول** الرواية اشارة الى ما رواه ابو سعيد قال قلت لابي عبد الله ع رجل قتل اسدا في الحرم  
قال عليه السلام يذبحه فبعضهم اعلم الفقيه ابن حمزة والاكثرون على عدم الهدى لصحة حرره عن ابي عبد الله ع حكاهما في  
الحرم من الباع والحيات وغيرها فيقتله وان لم يرك فلا تزده ولا صلاتك الله **قال** وكذا الحكم في حمار الوحش  
على الاسهم **اقول** المشهور سلامة الحمار الى البقرة وهو من هدي الشيخ والنبي والحسن والقاضي وابن ادريس وقال الصدوق  
في حمار الوحش بدنه وجزء من الجذع بينهما وبين البقرة وقال ابن حمزة في بقرة ولم يذكر له بل والسيد وسائر ما يذكر كالحمار







النبذة الاولى ان تكون الجناية بالكره فربما يقع الغدا عند الشيخ والقاضي وابن ادريس واختاره العلامة والصدوق بشي  
عند النبي والمفيد والفقير ولا شيء عند الصدوق في القنع اجمع الشيخ بصحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت  
عن رجل رمى صيدا فكريه وجعله فرعا الصيد قال عليه ربح الغدا اجمع الصدوق برواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سالت عن رجل رمى صيدا فاصاب يده فخرج فقال فان كان البني مشي عليها ورعي وهو ينظر اليه فلا شيء عليه **قال** ان يرب  
ويبقى بالبرج وفيه الارش عند النبي والعلامة والجميع عند الشيخ لانه مضى الى تلفه وهو قولي **قال** ان يكون ذلي  
الجميع وهو الكرم عند الشيخ فمعه سواها في البرج وهو فمان وعند النبي الصدقة بشي من البرج مع عدم الارش فا  
لشيخ سوى بين الكرم والبرج والروايات وردت بالكره واختاره العلامة في المختلف للصدوق شي من البر لم يذكر  
حكم عدم البر قال في التحرر لو صح الصيد ضمن المرح على قدره ثم ان ربه سواها بعد ذلك وجب الارش قال في  
التذكرة لو صح الصيد ضمن المرح على قدره ثم قال بعد كلام ولو صح الصيد فاندمل وصار غريمه فالوجه الارش  
وقال الشيخ بضمن الجميع وهو قول ابي حنيفة لانه مضى الى تلفه والظاهر ان ماله بقوله ضمن المرح على قدره  
ان الجناية اذا كانت سفهه كاليد بين قتيما القديرة وفي الواحد نصف الغنية وفي القرنين من الغزال نصف الغنية  
وفي كل واحد الربع لانه حكمي ذلك في الكتابين عن الشيخ ولم يرد ولا حرج بقوله ولا او درجة والمصنف في الناف  
كالشيخ لم يفرق بين ذلك في المرح واوجب ربح الغدا اذ اراد سواها بعد الجناية وفي النزاع اوجب الارش قال طائفة  
وقيل في كسر الغزال نصف قيمته وفي بذر بحال القيمة وكذا في رجله وفريه نصف الغنية وفي كل ربح وفي السد ضعف  
اقول هنا مسلمان الاولي في كل واحد من الغنيتين واليد بين والجليل نصف القيمة وفيها كمال القيمة قال الشيخ في البوط  
وافقه العلامة في القواعد على الجميع وفي المختلف في الغنيتين لانه الجناية عليها كالتب وقال المفيد وتليده وان  
فقا عين الصيد تصدق به واجبه الشيخ بارواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام قلت فان قناعه فعليه قيمة قال  
في المختلف ولا بأس بالارش اذا كانت الجناية على احد الجنايين **قال** كسر القرنين وفيه ثلث اقول الاول نصف القيمة وفي  
احدها الربع قال الشيخ وسف العلامة في القواعد والنصف في الرابع والسد رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام  
قلت له ما تقول في تحريم كسر قرن في غزال في الحل قال عليه ربح قيمة الغزال قلت فان كسر قرن قال فلو نصف قيمة الصيد  
به **قال** الارش قال العلامة في المختلف لانه عاب صيدا فكان عليه ارش واستضعف سند الرواية **قال**  
الصدوق بشي قال الفقير والمفيد وتليده **قال** طاب ثراه ولو ضرب بيطر على الارض لزمه ثلث قيمة  
وقال الشيخ دم وقيمتان اقول فتوي الشيخ في البوط عليه دم وقيمتان فالدم جزء الطير وموجبه الاكل  
وقيمة اللحم وخبري استغفاره وعليه اكثر الاحجاب وجزم بلص في الرابع والعلامة في القواعد وفي رواية موصية  
معه بين عمار ثلاث قيم والضير الذي في الهاء في استغفاره هل هو صحيح الى الصيد او الى اللحم احتمالا لان نظير الغاية  
فيما لو فعل ذلك في الحل فان قلنا بالثاني لم يجز الغدا وان قلنا بالاول وجب معه قيمة ويكن ان يقال لانه استغفار الطير لا

مطلقا محرم

مطلقا محرم بل الطير الذي يكون في الحرم وانتي المصنف في الرابع بقول الشيخ وفي النافع بالرواية وهي ما رواه معوية بن  
عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول في اصطياد طير في الحرم فضرب بالارض فقتل قال عليه ثلث قيمته **قال**  
طاب ثراه بشرط الشيخ مع الاعلاق والمهلك اقول للشهر بن الاحباب قال الشيخ لا يمنع عدم الملاك ان يحصل منه  
جناية على الصيد فيكون بمنزلة من رمى صيدا ولم يوز فيه وقيل بل يضمن بغلق اعلاق عملا باطلاق الروايات المتقدمة لوجوب  
الجرم بنفس الاعلاق وحلت على التلف او جهل الحال كالرواية في الصيد واصابه وجهه تائيه **قال** طاب ثراه  
وقيل اذا افرحهم الحرم فلم يعد ضمن كل طير شاة ولو عاد فعن الجميع شاة اقول هذا القول للفقير وبتة الشيخان في القا  
وابن حمزة وسلا روي ابن ادريس وقال ابو علي من قتر طير كان عليه لكل طير ربع قيمته والظاهر انه مراده اذا رجعت  
لان مع عدم الرجوع يكون متلفا فيجب عليه لكل طير شاة قال الشيخ في التهذيب ولم يجد محدثا من ذلك  
قال في التكملة عدا في ضمانه في الثانية روايتان انهما ان لا يضمن اقول ذهب الشيخ في كتابي الفروع الى تركها  
وتبعه ابن ادريس والعلامة واطلق السيد والشي وابو علي تركها ولم يفسلوا بين العائد وغيره **قال** عموم  
قوله ومن قتل منكم منكم الخجاءه مني ما قل من النعم وكما يتناول المراه يتناول ما نزل وللمراه الذي يفعل التكفير  
ليقتل فيكون واجبا لولا عليه السلام ما يربك الى ما لا يربك والقول الآخر للشيخ في النهاية انه لا يضمن ويكون ممن  
يتقيد امره ولان الكفارة يجب لتكفير الذنب فاذا توعدت بالانقضاء انتفت فائدة التكفير والاصل براءة  
الذمة وهو ذهب القاضي والصدوق في كتابيه اعني القنع ومن لا يحضره الفقير واختاره المصنف والروايات بالو  
قال طاب ثراه ولو اشترى بيض بغلام محرم باكله المحرم ضمن كل بيضة شاة وضمن المحل على كل بيضة وجمعا اقول  
متشابهة فتوي ما رواه ابو عبيدة انه سأل الباقر عن رجل اشترى لرجل محرم بيض بغلام فاكل المحرم فما  
علي الذي اكله فقال علي الذي اشتراه فدا كل بيضة درهم وعلي المحرم كل بيضة شاة والحق يقال تقول لا  
يخلو ان يكون المحل اشتراه مكلوا وصحيا وكره المحل او كان مسلوقا وفي جميع هذه الصور يضمن البيضة  
عن المحل بدرهم وعن المحرم بشاة اما الاول فلا عانة المحرم على فعل المحرم كما يجب عليه ليدفعه للمحرم  
واما الثاني فلم يمتد الصيد على المحرم بالاجماع ولو اشترى صحيا وكره المحرم وجب عليه الارش ان رد له اي اصولها  
وجب الشاة ايضا بسبب الاكل وهذا ما سأل الاولي لا فرق في المحل بين كونه في الحل والحرم عملا بالعموم وبما المحرم في  
صورة الارش يجب موصوفان القيمة وهل يتضاعف عليه الجزا في الصور الباقية فتج شاتان فاحتمالا لان احدها  
نعم لعموم ضعف الجزا في الحرم والآخر لا سبق التلف على مباشرة الحرم وهو قولي لو كان المشتري يحرمها لدارهم و  
انه يحمل ضعفا **قال** لاصالة البلاء وعدم النقص فيقتضي باليقين ويحمل في الثاني لما وانه المحرم لا كل اذا فرق بين  
ضمان المحرم بالباشرة والسبب وحينه هل يتضاعف عليه لو كان في الحرم اشكال والظاهر عدمه **قال** لو اشترى المحرم  
لنفسه هل يجب عليه ما يجب على المحل وهو درهم او ما يجب على الحرم وهو شاة ولا يجب عليه شي سوا ذلك الا في الجبر

حي

جهن

الحرم



لوملكه المحل بغير ثرا او بذل للحرم فكله على يجب عليه الدهرم ولا يجب لعدم تحريم الصيد عليه وخروج عن النص الا في الاول  
لان البب اعانة للحرم ولا اثر لخصوصية سبب تلك العين **قال** هل يجب لواتري لمغير البعض من المحرمات نظر  
**قال** طاب ثراه ولو اضطر الى اكل الصيد وشبهه فربما يتان اشهرهما ياكل الصيد ويفديه وقيل وان لم يمكنه الفداء  
اكل الميتة اقول التفضل هو اكل من الصيد مع الفداء على الفداء ومن الميتة مع العجز مذهب الشيخ والى على او  
القاضي وقال الصدوق في المقتنع اذا اضطر الى اكل صيد وميتة فانه ياكل الصيد ويفديه وقد روي في حديث  
اخر انه ياكل الميتة لانها قد حلت له ولم يحل له الصيد وقوي ابن ادريس اكل من الميتة على كل حال لانه معطى  
اليها ولا كفارة في اكلها ولحم الصيد ممنوع منه لاجل الاحرام وقال المفيد من اضطر الى صيد وميتة فبب اكل الصيد  
وفيديه ولا ياكل الميتة واطلق وكذا قال البيهقي وسلا قال العلامة والاقرب عندي جواز صيد الجمل بربوينة  
منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم اضطر الى اكل الصيد والميتة قال ايها الصبي كان  
تاكل من ماله ومن الميتة قلت اكل من ماله قال كل من الصيد والفداء لم يبين حكم العجز عن الفداء وكذا للصف  
صدور السنة ولم يبين حكم العجز عن جسد فقلان فقال وقيل ان لم يمكنه الفداء اكل الميتة فاعلم ان هذا الفرق بين  
هذا لاطلاق وبين التفصيل ان العجز ينقل فرضه الى اكل الميتة ولا يجوز له غيره ذلك وعلى الاطلاق يكون الوجوب عليه  
الاكل من الصيد مع الفداء مع القدرة عليه يخرج عن وجهه مع العجز يرجع الى القواعد المقررة وهما ان الصيد ان  
كان فداءه ينقل الى اكل الميتة حتى ينقضي الى ما يلزم العجز وهو الصوم وكذا ان كان ضيفا او غيرها ففداءه فرق ما بينهما  
فأعز والحاصل ان في السنة ثمة قول الاول اكل من الميتة ليس وهو الذي قواه ابن ادريس وقال الصدوق  
المقتنع لابس به وهو ظاهر الشيخ في الاستصحاب حيث قلنا عندما اورد رواية عبد القادر قال سالت ابا عبد الله عليه  
السلام عن المحرم الى اذا اضطر الى صيد ففداه او وجد صيدا فاكل الميتة وبترك الصيد هذا محمول على التقية وعلى  
من وجد الصيد غير مذبح فانه ياكل الميتة **التفصيل الثالث** اكل من الصيد للقادر ولم يترك حكم الفداء  
والظاهر ان ياكل منه ايضا ويكون حكم الرجوع الى الاصول المفردة **قال** طاب ثراه اذا كان الصيد  
مملوكا ففداه للمالك ولو لم يكن مملوكا فصدق به وحام الحرم لا يتري بغيره علف للجوام اقول الصيد ينقسم  
الى ثلثة الاول حمام الحرم ويشترى لفداه علف للجوام **بغيره** ماله بسم مملوك ويتصدق به على الفقراء  
المملوك فيجوز ثلثان الاول كيف يتصور الملك فتصور ملك الصيد في اربع صور الاولى ان يكون الصيد في  
وماكده محل **ان يكون من القاري** والداسي سواكاته في المحل والحرم وسواكان ماكدها محلا او محرما  
على القول بملك الصيد على الحرم **الثاني** ان يكون الصيد في الحرم وماكده محل وان وجب رساله  
في كيفية الضمان فتقول عبارات المص في كتابه ولو كان الصيد مملوكا ففداه لصاحبه ومنها عبارات العلامة  
في القند والارشاد وفي القواعد فذا المملوك لصاحبه وان زاد على القيمة على اشكال فلا يخرج المحققين في شرحه

يشترى مملوك

في شرحه يشترى مملوكا ففداه للملك لصاحبه ومن ان المصنف المالك المحل انما هو الذي يتصدق بالثمن لا في الاقوي انما  
هذا تحريم له والمعدوم ما قاله الشيخ في المطبوع عبارة ولو كان الصيد مملوكا ففداه لصاحبه والفقير للمالك ومنها عبارات الترمذي في حديثه  
قال ولو كان الصيد مملوكا ففداه لصاحبه والفقير للمالك في القاري في الحرم فطرا فرب وجوبه او وقيل للمالك في هذه يجب لاجل افساح  
ارضاءه قبل السواة بين الحر والحره هنا قويا بغير كلامه وفي تركه بالقاري نظر لانه يوجبهم احصاء الخوض فيها وقد عرفت امكان قصوره في  
غيرها وقد يحصل من عبارة النص والعلامة فداء المملوك لصاحبه ثم فرع العلامة ما لو كان الفداء اذ يدعى العجز هل يعطى المالك اليه او يتصدق  
بها او بالشيخ اوجب الجوام والفقير للمالك وتابعه في التحريم والتشديد فرع عليه المكان في الحرم واستقر وجوبه بغيره ثم قوي الاقفا  
على التقية لاجل هذه ولانه لا فرق بين المحل والحرم في ذلك فبمع اطلاق الشيخ في هاهنا شي ان القيمة لو كانت مقدرة بامالي الشريعة كالجماد  
فان الشريعة قد رقيت في الحرم بدهرم فلو فرضنا كانه مملوكا وجب في الحرم وكان الدهرم زائدا عن قيمة السوق او ناقصا هل يعطى المالك الاقرب  
اعتبارا الا امرين من المقدد الشراعي وقيمة السوق ولما وجوب الزيادة في المقدد الشراعي لو نقص عن القيمة فتقتضي لظان المالك ان يدفع الزيادة عنها  
فان المقدد الشراعي قد نقص على كونه لأكبر على هذا محلي في القواعد **الثاني** الحق وجوب الجرام والفقير للمالك فلو تعدد التقية  
والفداء او لم يجب للمالك اكثر من واحد والباقي صدقة ولو اجتمع الحاقه والذلال والمك والذراج والاكل في كل واحد فاذ كانوا  
في المحل فقيمة واحدة للمالك يوردها بالسبب وان كانوا في الحرم فعلى كل واحد فداء وقيمة بكماله فان لم يفرق بين المحل كانه واحد للمالك  
والباقي صدقة وان فرقا وجب اخري للمالك موزعة ولو ضرب طرعا في الارض في الحرم الزم دما وتعين من لصاحبه المالك وخملى على  
ما اشترى به الشهيد كون العينين صدقة وجوب ثلثة المالك ولو كانت الحيا على بعض الصيد قبل التحرك وجب لارسال سدة القيمة للمالك  
ولو قتل في الحرم وكل فيه وجب فداء المقتول وقيمة الحرم وهل يدفع الى المالك او يتصدق بها وتحت اخري فيه لاصح لان **قال**  
طاب ثراه من اصاب صيدا فذاته شاه فان لم يجد اطعم عشر مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج اقول قال العلامة عند المحكي  
قول القاضي انما وجب عليه شاه ولم يقدر عليها قوما وافضل منها على البر والطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع فان زاد  
على ذلك ولم يلزم غيره وان تقضى له يجب اكثر منه فان لم يقدر على ذلك صام على كل نصف صاع يوما فان لم يقدر صام ثلثة ايام وحكم  
الحمل والحدي يجري هذا المجرى مع انه عدائيا اكثر تجب فيها الشاه فان قصد جميع ذلك فهو في موضع الشك اذا ابدال انما يحكي  
الطبي والعلب ولا ريب على اشكال وكذا فيما يجب البقرة والبقره وهذا يدل على عدم اختياره لاطراف هذه القاعدة والمص لم يلزمها في  
النافع على قول القاضي وزاد بقوله في الحج **قال** طاب ثراه وهل يحرم وهو يوم احرم الا شهر الكراهية والاصابة  
فدخل الحرم ومات فيه لم يضر على الشهر والواثين اقول ذهب الشيخ في النهاية الى الحرم وجوب الفداء ومعه ابن ادريس في تحريم  
المص والعلامة والروايات بالوجوب **قال** طاب ثراه وفي تحريم حمام الحرم في المحل زاده في شهر الكراهية **قال**  
المهر عند عليا انما للجب التحريم الصيد البر لئلا الاحرام والحرم فكان من صيد في المحل لا يحرم على المحل مطلقا اي لو كان في الطر  
او الاحش من اي النوع الصيد كان وفوق بين حمام الحرم وعجزه من ثلثة اجزاء الاول الحرم حيث قال هو مذهب الشيخ في جسد قوله  
والعلامة مثل القولين لان الحرم حر من حيث لم يتغير فينا سبب تحريم الملتجى السيوان خرج عن حديث صار منسوبا اليه لانه لا يصح على



















لفظ قرع الكلام  
وهو حق لا جمع عنه لانه  
التيه في المعنى وهو غلط  
فيه افع اليه الخبر هو  
صلا اليه عليه لونه فاعا  
منه صلا لغيره لانه  
كانه الشرف في ذاته فلا  
يستحقه فاعا  
والتعريف

مذهب الیه















صدر من اهله في محله فكان صحيحا

فاد  
کلیه فضا  
و کبریا  
و کبریا

القُب هو المقصود

نقصت في

العشر

عليه



الى ما بعد ولم يكن لهم حاجة فان خالفتم لعوم البحر في النهي عن ذلك من قولهم لا يبيع حاضر لباد <sup>اختار</sup> والعلامة <sup>تفصيل</sup> البسيط  
 لزوايه عروة بن عبد الرحمن الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد ذروا  
 المسلمين مروق من بعض من بعض قلت وليس في هذا الحديث دلالة على النهي عن البيع في كل من  
 التنافس المذكورة **قال** طاب ثراه والزيادة في السلعة وطاعة للبايع وهو الخشني اقوال عند بعض النحويين في الكراهات والاعلم  
 في تحريم خلافا بين الاصحاب لان غش وحديعة وقال ليس من غش ومعه ان يزداد الانسان في سلعة البايع ولا يرد ثراها فقد  
 تغير الغش بالزيادة ونسبه العاد الخشني وانما الخلل فيهم في موضعين الاول في صحة البيع فابى الجيد بطلان من كان  
 من فعل البايع وان كان من فعل الواسطه لزم البيع ولزم له ذلك في الفران ادخل على المشتري والبايعون على الصحة **الثاني**  
 في حكمه وفيه ثلاث اقوال الاول وشيوت اخبار قال القاضي لا يفسد البيع بالخلل في كونه من فعل البايع او غيره الثاني عدم  
 اخبار مطلقا فراه الشيخ في الخلاف ان البايع يكون بالبيع وهذا ليس كذلك **الثالث** اخبار ان كان باع البايع وعده مع عدم  
 مطلقا وبوجه التحقيق لزم البيع الى باقائه الشيخ في كونه من فعل البايع لان الغش لا يشك في بطلان البيع في قول من روى ان  
 هناك لا يمكن وليقط قول القاضي بطلان البيع من اصله وقول القاضي بشيوت اخبار مطلقا في حيث التدليس وجهان المذهب مطلقا  
 لا يوجب بطلان البيع ولا يفسد البيع في البيع عيب او فوات غرض المشتري لاصل صحة البيع ولزوم **قال** طاب ثراه والا  
 حثكاره وموجب لا فوات وقيل يحرم اقوالها سائر الاودي الاحتكار هل هو مكره او محرم وبالأول قال الشيخان و  
 التقي في احد قوليه والصح والعلامة والثاني قال الصدوق والقاضي والتقي في القول الاخر موطأ ابن ادریس اجابوا  
 بصحة اسماعيل بن زياد عن الصادق ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجالب حرزوق والمكره ملعون والاولى لا يكره على الحر  
 والثاني بضعف سند الحديث الاولون بالاصل وحسنه اجاب عن الصادق ع قال سالت عن الرجل يبيع ثوبا او  
 كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه يكره ان يحكم الطعام ويشترى الناس طعامه لان الانسان مسلط على ما له والجليل  
 الاول بان الاصل مباح عند اللزوم وعن الثاني لعدم دلالة على الكراهة لان الحكم مكره وكيف يكون احرام محبوا وعن الثالث  
 بان تسلط الانسان على ما له قد يرد له عارض كاحتياج المظطر اليه في المحصة فان ادفع المالكه وقبضه امتناعه عن بذله  
**الثاني** في محل الاحتكار وفيه ثلثة اقوال الاول انه احتفظ بالشيء والتمس الزبيب السمن وموقر الشيخ في النهاية وبعده  
 القاضي وابن ادریس **الثاني** اضافته الزبيب الى ما ذكره وموقر الصدوق **الثالث** تعويض الملح من الزيت مع احتسائه  
 المتقدم وهو قول ابن حمزة ولحد قول الشيخ وبه قال العلامة في القواعد وما في الخلاف الى اختيار النهاية لموثقة غياث  
 بن ابراهيم عن الصادق ع قال ليس احكمه الا في الحظنة والبيهر والتمر والزبيب والسمي وحب يدسقة فاعده على الاصل **الثاني**  
 في حد الاحتكار فقال الشيخ ثلثة ايام في الغل واربعون يوما في الرضخ وبعده القاضي وقال المبيد احتباس الطمع  
 حاجته اهل البلاد اليها وضيقت الامر عليهم فيها وذلك مكره وان كانت الغلات واسعة وهي موجودة في البلاد على ما  
 اهلها لم يكره احتباس الغلات وهو اختيار المص والعلامة اجمع الشيخ برواية السكوني والعديد بحسنه الحلبي **الرابع** في الاحتكار على

وعده الم لم يكن باع له لانه لا يفسد عليه البيع بفعل  
 غيره قال في المسوط ثم قوي عدم الخيار  
 قال العلامة ثم وثبت الخيار مطلقا مع ثبوت  
 الغش ومنه صرح

عن الباقر قال قال رسول الله  
 لا يحتكر الطعام الا خاطي ومن ان  
 القحاح عن الصادق ع

علا احتكار

علا احتكار

البيع عند الاحتكار  
 لا يفسد البيع بالخلل في كونه من فعل البايع  
 لان الغش لا يشك في بطلان البيع في قول من روى ان  
 هناك لا يمكن وليقط قول القاضي بطلان البيع من اصله

عند الاحتكار لاجتماع هذه السور عليه في ثلثة اقوال الاول والبيع قال المبيد بانه السلطان في المصلحة ولا يبيعها لاجتماعها  
**الثاني** عدم البيع قال الشيخ وبعده القاضي وابن ادریس **الثالث** البيع ان تشدد واجفى وعده مع عدمه قال ابن حمزة  
 واختاره العلامة اجمع الاولون بان لا يفسد فائدة الاجبار لجواز الاجاف ووجه النهي بجمع قوله الناس مسلطون على  
 امولهم واجه العلامة على عدم البيع مع عدم التشدد بان حكم عليه في ما له فلا يبيع ما في يده من السلطه على كل حال الغير بغير رضاه ولان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بحكمه ثم ان يخرج الى وطنه الاسواق بحيث تنظر الاضمار اليها قبل ان يوفى من غير غش  
 حتى عرف الغش في وجهه فقال انما اقوم عليهم انما السجراتي اسير فخره اذا شاء ويخففه اذا شاء وما على السبع مع التشدد فانه  
 لولاه انتفت فائدة الادب ونسبته المالك من البيع الا باضعا ونسبته فلو سوغناه انتفت الحكمة في الزمان في البيع **الفصل**  
**الثالث في اخبار** **قال** طاب ثراه خيار اكيون وموثبات للمشتري خاصة على الاصح اقوالها المص  
 مذهبه الشنخي واي على سائر القاضيين وابن ادریس ومذهب العلامة وقال علم الهدى ثبت اخبارها معا اجمع الاولون بوجوه  
 الاول اصل لزوم العقد وبطلان اخبار لقوم قوله او فوات العقد ولو لم ينعان بالخيار عالم بغيره فاجعلوا خبرا علم الفرق  
 فيبقى معه وموثبات في اكيون وبغيره خرج خيارا للمشتري بالاجماع فيبقى الباقي على الاصل **الثاني** اخبار في وضع الخيار للمشتري متغير في حق  
 البايع فلا يكون خيارا مشروعا في حقه لتعاضد حكمه وبما انه ان يجب اكيون قد ينجح ولا يظهر كظهوره في غير اكيون والمالك يعرف من  
 المشتري فخر الزمان للمشتري مدة ثلثة ايام لا يمكن ظهوره في غير خفي عنه بخلاف المطلق على عيوبه **الثالث** صحة الحلبي على الصا  
 قال في اكيون ظهر ثلثة ايام للمشتري وهو بالخيار ان اشترط ان لا يشرط وجعل الخيار للمشتري يدل على عدمه على سقوطه عن البيع صحة  
 السيد بانه لا يبايع باعي كان لا خيارا ولا خيارا للمجلس وصحبه محمد بن مسلم عن الصادق ع قال البايعان بالخيار ثلثة ايام  
 ايام في اكيون وما سوي ذلك من بيع حتى يفرقا **قال** طاب ثراه خيار الغن مع ثبوت وقت العقد باليتين فيه غالبا وجهما  
 الغن مع ثبوت الخيار في الفسخ والا مضافا قوله مدة مطلقا وتحقيق البحث فاتي في اربع مقامات الاول في ثبوت وموتها  
 الثاني من قال الشهيد وبما قاله المحقق في عدم بيع خيار الغن ويظهر كلام ابن حنبل ان البيع مبني على المكاتب والمعاينة ولم يقع  
 رواية سوي جز الغن وتلقى الركبان ولم يذكر في خلاف عليه دعوى الاجماع ولا اخبار ولا اصحاب واكثر القدماء لم يذكروه والاصح بثبوت وقوته  
 متى علمه وبكره ويعد مع الحل باحدهما هذا لعمرك ان مدة حرامه وادى جز الغن قوله لا خرا ولا اضار في الاسلام فان هذه جز عام يمكن ان  
 ليست في ثبوت خيار الغن البتة لغن الغن واما جز التلقي فهو ما رواه الشيخ ع في الخياط عن هذا العصار ع ان عمر بن عبد الله قال  
 قال البايع لا يشتري بالتلقي ولا اكل منه وقول لا يتلقى احكمه بجارة خارجا عن المهر والظاهر ان النبي كان العود الزمان الركب  
 الفاضل حيث لا عدم شعورهم بغير المبلد قال العلامة ولان النبي ص اشته بالخيار في تلقي الركبان واما ثبوت الغن وكذا ثبوت خيار  
 بالغن فخص الغن به وقال في موضع اخر في التذكرة الاقرب لم يكره لان العادة روت ان النبي ص قال لا تلقون الركبان وطريقا  
 قول الباقر ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد والمسلمون يردون بعضه في بعضه وصحة  
 ان تردوا يردوا بل يمتثلوا لبيعهم فيخرج الانسان يتلقاهم فيشرب منهم قبل قدوم المبلد ومعه سوره فان شرب منهم غير

الخيار  
 لا يفسد البيع بالخلل في كونه من فعل البايع  
 لان الغش لا يشك في بطلان البيع في قول من روى ان  
 هناك لا يمكن وليقط قول القاضي بطلان البيع من اصله

الخيار  
 لا يفسد البيع بالخلل في كونه من فعل البايع  
 لان الغش لا يشك في بطلان البيع في قول من روى ان  
 هناك لا يمكن وليقط قول القاضي بطلان البيع من اصله















وجهر من حيث يفتق واعتاق القاضى عليه **الخامس** هل يجوز اعتاقه الكفار فنقول ان شرط البايع عقد على الكفار  
اجرا ويكون فائدة الشرط التحصيل لهذا العبد بالاعتاق وان لم بشرط فان قلنا ان العقد شرط على لم يجز كاعتاق المذنب  
وان قلنا ان العقد شرط على البايع فذلك لان ما يقتضيه ان اسقط جاز بقوط وجوب العقد ويجعل عدمه لان البيع بشرط العقد لا يحل  
عن محاباة فكانه اخذ من العتق عوضا وان قلنا انه حق للعبد ان يحصل العتق فيجوز وقوع حرره العبد **السادس** هل يجوز للمشتري  
الاستخدام لعدم حرره عن المالك الا بالعقد ولم يحصل وكذا ما حصل لم يكسب والتقاطا يكون للمشتري **سابع** اذا قلنا بشيئونه  
الولا للمشتري ليبيع اشراطه للبايع فانه النسي وهو قيد يبيع وجهان ميان على بطلان الشرط وعدمه **البحث الثاني**  
مات العبد او قتل قبل العقد وفيه مسائل الاولى يخرج البايع من الفسخ فيرد ما حرم من الثمن ويطلب بالقيمة يوم القبض للزمت  
انتقال الثمن الى المشتري وبكى الامضاء فيرجع بما نقصه بشرط العقد فاذا قيل قيمة لبيع مطلقا ما به بشرط العقد غنة  
وسبعون زيد على الثمن مثل ثلثه **فرع** ويجوز مع الاجازة يكون العبد مائة على ملك المشتري ومع الفسخ على ملك البايع ثبوت  
البيع على البايع في الثاني وعلى الاول ومع قلته يكون المالك للمشتري مع الاجازة والبايع مع الفسخ ولو كان هناك قسامة  
حلف المشتري مع الاجازة والبايع مع الفسخ **تذييل** الاول لو كان القاتل هو البايع كان له الخيار ايضا فان اختار الفسخ رد الثمن  
على المشتري وان اختار الامضاء رجع بالارش ودفع للمشتري القيمة ولو كان القاتل خطأ استوفاه المشتري من عاقلة في ثلثه ولو  
**الثاني** لو كان البايع حلف الا يقتل العبد لم يفسخ بعد قتل لم يثبت انتقال المالك الى المشتري بالعقد والفسخ يتجدد ولو  
كان المشتري هو القاتل يخرج البايع ايضا فان فسخ رد الثمن والزم المشتري بالقيمة وحلت للمشتري لو كان حلفه لا يقتل  
عبد له يتجدد وخرج المالك عنه ولو جنى على طرفه جناية او جنى ارشاه فسخ البايع احقر فلو كان كونه الارش للمشتري لانه  
ما حله للبايع لانه عوض عن بعض البيع وهو قولي ايضا **الثالث** شرط العقد يتبنا ولا سبب البايع فلو نكل به لم يات بالارش  
وكان للبايع خيار بين الفسخ والامضاء كالتلف ويحكم بالعقد عقيب التمسك ويخرج البايع بالقيمة مع الفسخ وبالتقاطا  
مع الاجازة كما تقدم **رابع** شرط العقد انما يتناول العتق مجانا فلو اعتقه وشرط عليه ان يخدم او شيئا من المال يخرج البايع  
ايضا فان فسخه اخذ نفوذ العقد لا يتبنا على التقلب فيرجع البايع بالقيمة كالتلف ويجعل بطلان الشرط لو وقع على ما وجب  
عليه ويجعل نفوذ العقد والخيار للبايع ولا شيء له حصول العتق في الجملة **البحث الثاني** لم يعتق ولم يمت وفيه مسائل الاول لو باع  
او اوقف او كاتبة يخرج البايع فان فسخه بطلت العقود لو وقعها في غير ذلك تام **الثاني** لو باع المشتري من غيره وشرط عليه العتق احتوا ضعيفا  
الصحة لو وقع غرض البايع كما لو فعل وكيله وقويا بطلان لان شرط العتق يستحق عليه وليس له نقل الى غيره **الثالث** لو نذر  
المشتري عتقه مطلقا او عتقه بشرط وحصل بطلان وجوب الاعتاق فان اخبره كفو وكان للبايع الفسخ والاعادة على مستأنف  
لم يجز العتق **الخامس** اشراط التدبير وفيه مسائل الاول ان دبره ففقد في بشرط وخرج من الهدم سواء كان التدبير مطلقا  
او مقيدا فان خرج قبل حصول الموت وجب عليه التدبير ثانيا لان قلنا بعدم جواز الرجوع وان لم يفعل يخرج البايع **الثاني**  
لو لم يدبر يخرج البايع من الفسخ والامضاء فيرجع بالتلف **الثالث** هل يجوز للمشتري الرجوع في هذا التدبير احتمالا لان نعم فخره

البيع بطلان

المشتري في

للتدبير غايته تسلط البايع على الفسخ والمنع لوجود الوفا بالشرط وعدم حصول غرض البايع فالرجوع فيه ابطال للشرط في صحة  
الشرط **السادس** اشراط الكفاية وفيه مسائل الاول وهو صحيح عندنا خلافا لثانيه في قيد وفي احد قوليه في العقد لا يفعل  
شايه مرغبه وعقد البيع قابل للاجته بانه شرط ان لا يملكه عنه فكل فاسدا لا يقتضيه صحة العقد التمسك وقصا الزم  
الشرط خرج المالك واجوبا لمانافاه لا سندا لخرام المالك اي احتيا للمشتري اذا خرج على الشرط وله فوايد احاصل قبل العقد  
والمكانة ففوايد المالك موجودة فيه **الثاني** ان اطلق الشرط يتخير في المكانة ياتي قدر شاؤا وان عي قدر العي فيخرج في  
اختلاف ولو طلب في المطلق اريد من القيمة وامتنع العبد يخرج البايع ايضا في الفسخ والامضاء والزم للمشتري بالقيمة  
بقية العبد ولا يحل للمشتري المكانة بدون القيمة **الثالث** يتخرج مع الاطلاق في المكانة والشرطه فان عجز في الشرط وقوله  
قالا قرب عدم ثبوت احتيا للاثنا واستناد التفريط الى المالك حيث لم يعي المطلق ولو عي لزوجا يعي فيخرج  
اختلاف في الفسخ والامضاء والزم بالكتبة **تذييل** لو اشترى من يفتق عليه بشرط العقد لم يبيع له العذر الوفا  
لشرط فانه يفتق عليه قبل ان يفتق **الفصل الثاني** في اشراط اضداد هذه الامور كان بشرط على ان لا يفتق او لا يبطا  
اجازيه ولا سندا لمقتضى عقد البيع انتقال البيع الى المشتري ويلزم منه تسليمه على البيع بمسائل انواع التفرقات فان  
ذا شرط عليه ان لا يفتق ولا يبطا وقد شرط ما ياتي في عقد البيع فيكون باطلا وايضا الكتاب والسنة ورد بتسوية العقد  
بل واسجابه وبوطي الامه وموانع منها فيكون مخالفا لكتاب والسنة فافسد الشرط هل يبري فساد ابي البيع او يكو  
صحيا وباطل هو الشرط خاصه للمص والعلامه على الاول والشيخ على الثاني وبه قال القاضي والوعلي والصح الاولون بان  
الشرط القسط من الثمن فانه قد يزيد بعبارة وقد ينقص فاذا بطل الشرط بطل ما باه من الثمن وذلك غير معلوم ففقط  
اجماله التي قبلت البيع ولان البايع انما رضي بنقل سلمه عنه هذا الثمن على قدر سلامة الشرط وكذا المشتري انما  
رضي بسلامة هذه الثمن في مقابلته العي على قدر سلامة الشرط فاذا لم يسلما لهما ما شرط كان البيع كما باطلا لا يكون  
تجارة عن غير تراض اجمع الاخرى بان الاصل صحة البيع وبمجم قوله وحل البايع ولان لزوم الشرط افرع على  
صحة البيع فلو كان الحكم بصحة موافقا على صحة الشرط لزم الدور بان عايشه اشترى بربرة بشرط ان تفتقها ويكون  
ولا هالولها فاجاز النبي صلى الله عليه واله وسلم البيع وابطل الشرط والجواب عن الاول بان الاصل ايضا وعنده الدليل  
وقد بيناه وعنى الثاني بان المراد البيع بشرطه وعنى الثالث بان تسوية الشرط ليس بشرط في اخصه لصحة العقد  
حتى يلزم الدور بل هي صفات البيع فان كان منها سابع **والخلاصة** القدره لزمه بشرطه في العقد كالمشرط صفة كمال  
في البيع وان لم يكن سابقا بطل العقد لامي حيث قوت شرطه من حيث وقوع الرضا عليه وشرطه الصحة انما هي  
المذكورة في اول الكتاب مثل كالمعتاقين وكون المبيع مما ينفع به معلوما ففقد شرطه الصحة بطل العقد ففقد  
هالخلاص هذا الشرط وصحة العقد يلزم ما لا يفتق فيه من الشرط السابق فلا دور وعنى الرابع بيع السيد **قوله** دوي  
الشيخ في تعاليمه والعلامه في تذكره عن عبد العفان بن سعيد قال دخلت مكة فوجدت فيها ثلاثا فمها كوفي بن الرضا

المطلق



وابن ابي ليلى وابن شمره فخرت الي ابي حنيفة فسالته عن باع بيعا وشرا طافا فقال البيع والشرا فاسدان فالتفت الي  
ابي ليلى فسالته فقال البيع جائز والشرط باطل فالتفت ابن شمره فسالته فقال البيع والشرا جائزان فوجهت الي  
ابي حنيفة فقلت ان صاحبك خالفك فقال لست ادري ما قال احدني عمرو بن شعيب عن ابيه وعن جده ان النبي  
نهي عن بيع وشرا ثم التفت الي ابي ليلى فقلت ان صاحبك خالفك فقال ما ادري ما قال احدني هشام بن عروة عن ابيه  
عن عائشة انها قالت لما اشترت ببريرة جارية شرط على مواليها ان اجعل ولا بها لهم اذا اعتقها فجاء النبي م قال  
العلماء لم ينعقد فاجاز البيع وافد الشرط فالتفت ابن شمره فقلت ان صاحبك خالفك فقال ما ادري ما قال  
حدثني مسروق بن حمار عن جابر قال اشترت النبي م مني بغير عكك فلما التقدي الشئ شرطت عليه ان يحلني على ظهره الي المدينة  
فاجاز النبي م الشرط والبيع والحقق عند علمائنا ان الشرط اذا لم يكن مخافة الكذب والنسب ولا موافاة الي جهل في  
البيع او الشئ لم ينعقد **كتاب طاب ثراه** ولو شرط في الامران للاتباع ولا تذهب فالمروي يجوز اقول روي صفوان  
عن ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عن الشرط في الامران للاتباع ولا تذهب فقال يجوز ذلك غير المبرث فانها لو ثبت لان كل  
شرط خالفك ما يسهو باطل وقال العلامة بطلان الشرط لما فاته العقد وهو من الشبهة ومخر المحققين وفي  
**بطلان البيع بالاختلاف المتقدم** **كتاب طاب ثراه** وفي الرواية اذا كان للبايع ارض فبعض تلك الارض لزم البايع ان  
يوفرها اقول اذا باع ارضا على انها عشرة اجرة مثلا فخرجت خمسة فلا يجوز ان يكون للبايع ارضا فبعض تلك الارض  
اولا فاما مسئلتان الاول ان لا يكون له مجاؤها وفي قولنا احدهما ان يكون الفسخ وبني القضاة ان كل الشئ في  
المسألة يتبع القاضي والحق وهو الذي يستقر به العلامة في العقود واختاره مخر المحققين لان العقد وقع على جميع الشئ فلا يتغير  
عليه بل يكون الاختيار بين الفسخ والامضاء والآخر له اختيار بين الفسخ والمساك بقسط من الشئ كما لو اشترى الصبي على انها  
واختاره العلامة في المختلف لانه وجهه ما قصا في القدر فكان لا اخذه بقسط من الشئ كما لو اشترى الصبي على انها  
عشرة اقفره فثبت فتعبر وكذا المعبول امساكه واخذ ارشده ولو رايه عمر بن حفص لم يوافق الا **كتاب طاب ثراه** ان يكون له  
ارض تجاور للبيع قال في النهاية كان للمشتري اختيار بين امساكه بخصه من الشئ وبين الزامه توفيقه الناقص من الارض  
المجاورة وقال ابن ادریس بل لا اختيار بين الفسخ والرجوع بقسط الناقص وهو مذهب العلامة في المختلف الصحيح الشيخ عاروا  
عمر بن حفص عن الصادق ع في رجل باع ارضا على ان فيها عشرة اجرة فاشترى للمشتري منه بحدوده ونقد الشئ ووقع صفقا  
البيع واقرقا فلما مسح الارض فاذ اصاب حربة قال ان شاء الله فاسترجع مالها واخذ الارض وان شاء الله فاسترجع مالها واخذ الارض  
يكون جب تلك الارض له ايضا ارضيكون فليوفيه ويكون البيع لازما وعليه الوفاء بتمام البيع فان لم يكن له في ذلك المكان غيره  
الذي باع فان شاء المشتري اخذ الارض واسترجع فضل مالها وان شاء ردا الارض واخذ المالكه واللام في قوله وفي الرواية  
للعهد لانه حكم الاول من الرواية وهو قوله ان كان له اختيار بين الفسخ والامضاء بخصه في الرواية وفي الرواية  
التي هي مستند الحكم ان كان للبايع ارض فبعض تلك الارض **كتاب طاب ثراه** لو اشترى لاختار لارض بقسطها من الشئ على

به هل ثبت للبايع خيار الفسخ اقلان احدهما لا ثبت لان اختيارنا ثبت للبايع بقسط البيع والاختيار في العيب للمشتري خاصة دون  
البايع ولاستاد المعجب في فسخه فالحق لازم لو ثبت ثبوت الاختيار لانه انما يرضى بهما بالثمن اجمع فاذا رخص المالك في الفسخ  
فعلى هذا الوجه للمشتري جميع الشئ منع الفسخ لرد العيب **كتاب طاب ثراه** ولو اشترى انسان صفقة فلما ردا  
لعيب والارش وليس لاحدهما الافراد بالرد على الاظهر اقول اختار الشيخ في كتابه لشرحه ان كان في الاختلاف افراد  
احدهما باختياره من الرد والارش واختاره ابن ادریس وهو مذهب ابي علي ان ذلك عقد بين فاليوم يندوا  
الي البايع ومنع في النهاية وموضع اخر من الكتابين وبه قال الفيد وتليدة والتقي ولي حمزة وللقاضي قولان حذر من  
تبع بعض الصفقة على البايع وانما يجوز رد العين مع سلامتها من العيب وهذا الرد يتوجه بعيب لمب البعوض فقا  
المصر والعلامة **كتاب طاب ثراه** القبره تدلي بثبت بها الرد ويرد معها لهما او قيمته مع العذر وقبل صلح من  
افولها مسالير الاولى القبره عبارة عن تحفيل الشاة ومغارة ان يترك البايع جملها ايا ما يتوفر للبايع مع وجوده في  
ضرتها ثم يخرجها الي السوق فيزها المشتري فيضنها لطلبه فيدخل على ذلك فلا يجاز اجاعا وهو يومها للبايع مع وجوده  
ام لا في قولنا ثلث اقول الاول انه يرد مع وجوده فان قيمته او صافه رده ولا شئ عليه وان تغير رده مع الارش ومع فخره يرد  
مثله فان تعذر قيمته ذهب اليه الشئ في النهاية وبه قال الفيد والقاضي وابن ادریس واختاره المص والعلامة **كتاب طاب ثراه**  
مهما لهما او عوضه صاعا من خطه او ثمنه قال ابو العباس **كتاب طاب ثراه** يرد معها عوض اللبن صاعا من ثمنه وان كان اللبن موجودا  
ولا يجز البايع على اخذ عين اللبن فان تعذر الصاع فقيمة وان بلغ قيمة الشاة قال القاضي والمذهب ويزداد كشيخ  
في البسوط ان خيار البايع على انواع اللبن مع وجوده وعدم اختياره بل الصاع عند ذلك بمنزلة مقتضى الاصل رد  
ويجاف للبايع وهو عموم النص **كتاب طاب ثراه** هو ثبت القبره في البقرة والناقرة وقال الشيخ في الكتابين نعم وادعي عليه الجماع  
وبه قال القاضي وابن ادریس وابو علي وتوقف العلامة في المختلف ومالا في عدم الثبوت واستقر في القواعد وهو  
مذهب الشهيد ومرد المصنف **كتاب طاب ثراه** لا يثبت القبره في الائمة والاوتان عند الاكثر وبه قال الشيخ في الكتابين  
وبتعب ابن ادریس والقاضي في المذهب قافاما ماعدا الشاة والبقرة والناقرة فتختلف فيه وليس على جهة  
اجابة دليل فيقال به وقال ابو علي ثبت في كل حيوان ادعي وخير لان التدليس بكثرة اللبن هو علة الرد وقد  
تدعوا الحجة الي ابن الامد وغيره اني اضاف الحيوان فيشرع لاختيار دفع الضرورة النفعي بالايه والرواية **كتاب طاب ثراه**  
**كتاب طاب ثراه** ولو حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري الرد وفي الارش قولان وكذا الوقيضي العقب وحده  
في الباقي كان الحكم ثابتا فيما يقبض اقول هاهنا مسئلتان الاولى ان احدث العيب قبل القبض كان للمشتري الرد  
قطعا وهل له الامساك مع الارش قولان احدهما نعم قال الشيخ في النهاية والآخر لا قاله في الكتابين واختاره  
ابن ادریس وبالله الا قال القاضي والتقي واختاره العلامة ان البيع لو تلف كله كان من ضمان البايع فكذا البعوضة  
لان القبض لثبوت الضمان في الكل وموعدم القبض موجود في البعض فثبت الحكم ويظهر من النص اختيار الاول انه

وه

الارض



انه حرم في التزاحم بانه اذا تلفت بعض البيع وليس لقسطن التي بثبتت الحيا للشرعي في الفسخ لا غير وجهان احب اليه  
على دفع الارش على خلاف الأصل لانه ماضي بيده لعينه الا في مقابلته كل النتي ولحق البيع منه بعضه من غير اختياره يكون تحارة  
عن غير تراض وهو محرم بالاية فيقتصر فيه على موضع الجماع وهو في صورة سيق العبيد على العقد لان اجزاء النتي بقدر  
حصوه هذه المعاني فيه وباجل السد مسك **الشيخ** اذا قبض بعضا وحديث في الباقي عيب قال المصنف كان الحكم ثابتا فيما لم يقبض  
معناه انه تجوز الشرعي بين امساك مجازا او مع المطالبة بالشرع على اختلاف وبين ردة الاختصاصه بوجود العلة الموجبة  
لحكم فيخص به دون الباقي ويجعل قوبا عدم جوارحه الرد للبعض بل لكل ويلخذ الارش على الاحتمالين لمخدر وتقبض  
الصفقة على المبيع **قال** طاب ثراه ولو جهل التحريم كفاه الانتهاء **اقول** هذا قول الشيخ وبره قال المصنف في كتابه  
اعني الفق ومن لا يحضره الفقير لقوله في جواره موعظة من ربه فانتهى فلا سلف ولما روي عن الصادق ع كل ربا  
اكله الناس جهلا ثم تابوا فاقبل منهم اذا عرفت منهم التوبة وقال ابن ادريس بل يجب عليه المال ولو طاهر ابي على  
واختاره العلامة في كتبه لقوله عليه السلام وباكله الناس جهلا ثم تابوا فانه يقبل منهم اذا عرفت منهم التوبة وقال ابن ادريس بل  
يجب عليه رد المال وهو ظاهر ابي على واختاره العلامة في كتبه لقوله تعالى وان تبتم فلكم ومن امواكم ولا لها معارضا  
طهر فلا يتقبل بها الملك واجابوا عن الاية باحتمال العود الي الذنب يعني سقوطه عنهم بالتوبة وما كان في زمن  
لجاهلية كاذر الشيخ في البيان والجمع الكل على وجوب الاستغفار والتوبة منه مع ارتكابه مع العلم لجهالة الناس  
**الكبار** **قال** طاب ثراه اذا اختلفت اجناس العوض جاز التفاضل نقدا والنية قولان اشبههما الكراهية  
**اقول** النتي والنتي اما ان يكون بغير ربا او يكون لغير ربا او يكون لغير ربا او يكون لغير ربا او يكون لغير ربا  
يكون ربا او لا يكون ربا ولا يجوز اما ان يتحد اجناس ويختلف والثاني اما ان يكون لغير ربا او يكون لغير ربا او يكون لغير ربا  
عرض فلا قسم ثلثة الاول ان يكون اجناس يتحد ايجاب التساوي في القدر والحلول **الثاني** ان يختلف  
ويكون لغير ربا نقدا فيجوز التفاوت قدرا ونقدا قطعا ونية كذلك لانه التساوي في الحلول يكون مساوية  
ومع الاختلاف فيه يكون نية او سلفا ولا يجوز نساويها في التاجيل لا بشرط القبض في مجلس العقد في  
السلف **الثالث** ان يكون عرضين فيجوز التفاضل بينهما نقدا وهل يجوز نية ام لا منع منه القديان  
والعقد وبلية وبنعم القاضي واختاره الشيخ في النهاية وبتبعه ابن حمزة وقال في المبوط الكراهية وبره  
ابن ادريس والمصنف والعلامة اوجب الاولون بقوله نعم انما الربا في النية وبوجهه الحلي عن الصادق ع ما كان  
من طعام مختلف او متاع او مشي من الاشياء يتفاضل فلا بأس ببيع مثليين بمثلين بيد فاما نظره فلا  
لا يصلح وهو غير مرجح في التحريم واجه ابن حمزة بقوله عليه السلام اذا اختلفت اجناس فيبيعوا كيف شئتم ووجهه لا  
خروا يكون جمعا بين الروايات وهو حسن ان لا يكونا ربايين كالتياب والعقد فيجوز التفاضل فيه نقدا  
قطعا كعقد عبيدين ودار بدرين وهل يجوز نية ام لا فيه ثلثة اقوال الاول المنع قال الشيخ في النهاية وبره

وبه قال القديان **الثاني** يجوز قال المصنف قال واختاره العلامة **الثالث** الكراهية قال في المبوط واختاره المصنف استدلالا  
الي الروايات **القول** ان يكون احدها ربويا والاخر غير ربوي فيجوز بيعهما متفاضلين في القدر مساويين  
مع حلول احدهما وتاجيل الآخر ولا يجوز بيعهما متفاضلين في الاجل واختلفا **قال** طاب ثراه كما لا يلبس  
فيه ولا وزن فليس بربوي كل ثوب بالشوب والعبدة بالعبدية وفي السند خلاف **اقول** نقدر العبدية  
هذه السند السابقة **قال** طاب ثراه وفي ثبوت الربا في العبد ودترد اشبهه الاستدلال لقوله كالبعض  
والناجح هل ثبت فيه الربا ام لا قال القيد وتليده والوعلي **الثاني** قال المصنف قال والقاضي واني ادرسي والشيخ في  
الاخلاف وهو ظاهر حسن المبوط والنهاية واختاره المصنف والعلامة للاصل ولصحة ما عني بنيسار قال سالت ابا عبد  
ع عن البعير بالبعير بين يداي وبين يدي قال لا بأس وعني منصور بن حازم عن الصادق ع قال سالت عن الشاة بان ثوب  
والبيضة بالبيضة قال لا بأس بالكل او وزن اوجب للعبدية روايت غير صحيحة الا في الكراهية **قال** طاب ثراه ولو بيع ثوبا  
او وزنا في بلد اخر جزا ما فطر له حكمه وقيل بطل تحريم القفال **اقول** اختلف البلدان في القديان كان في احدهما كيلا  
او وزنا وفي الاخر جزا فاني على ما عرف عادة في عهد ع فان كان التقدير بحد الامير من حرم التفاضل فيه وان زال  
التقدير بعد ذلك وما عرف عدم تقديره باحدهما لم يكن ربويا واجاز التفاضل وان تقدر باحدهما بعد ذلك لانه على علم  
اثبت الربا في الكيل والوزن ونهاه عما خرج عنها فيعرف الي الموجود في زمانه ويكون الحكم متساويا لغيره فكانه ع قال  
هذا ثبت فيه الربا وهذا لا يثبت فيه الربا ولا يجره تغير العادة بعد ذلك ان لم يعرف عادته في عهد عليه السلام اعتبر عادته البلد  
وان اختلفت فيه البلدان فهل ثبت فيه الربا ولا يثبت قبيل فيه ثلثة اقوال الاول وثبوت التحريم في الكل لاصالة التقدير  
في جميع الاشياء حدث عن الغرر المفسفي الي التنازع ولانه احوط وهو قول الشيخ في النهاية وبتبعه سائر **الثاني** اعتبار حكم الاغل  
والاعم لان المعروف من عادات الشرع اعتبار الاغل اطلاقا **الثالث** النادر قال القيد واني ادرسي **الثاني** اعتبار كل بلد حكمه فان  
كان فيه نقدا بلحدها حرم فيه التفاضل وما انتقاجاز التفاضل فيه وهو اختيار الشيخ في المبوط وبتبعه القاضي ومقتضى  
المصنف والعلامة لان كل بلد عرف خاص فيصرف اطلاق الخطا بالية ولا حاله عدم التجزؤ **قال** طاب ثراه في بيع الرطب بالتمر او  
اشهرها المنع **اقول** لا بأس بثلثة اقوال الاول يجوز مطلقا قال ابن ادرسي في النتي في موضع من المبوط اذا كان  
التمر موضوعا على الارض لا خروضا **المنع** قال الشيخ في النهاية والاختلاف في موضع من المبوط وبه قال القديان والقاضي  
وابن حمزة واختاره المصنف والعلامة **الثاني** الكراهية قال الشيخ في الاستبصار **قال** طاب ثراه وهل تيسر في العمل  
في غيره كالزبيب بالعب وبالرطب بالاسن لا **اقول** قال في النهاية والاختلاف في موضع من المبوط لانه في العمل  
لعدم النص فيه والاصل جوازه وحمل على الرطب قياسا ونحن لا نقول به وبه قال ابن ادرسي واختاره المصنف وقال  
القديان واني حمزة لا يجوز وعي الشيخ في موضع من المبوط والوعلي والعلامة كل رطب جوا ببيع لصحيحة اجلي عن  
الصادق ع قال لا يصلح التمر اليابس بالرطب لانه لا يابس يابس والرطب طيب فاذا يابس فليس يابس فليس عليه علم على العمل



والعلة المنصوصة في الحكم وقد ذكر ذلك عتقا في موضوع وكذا الحكم في البراءة من الرطب لا يجوز اذ لا يما ذكرناه  
متفقا واما ما في التفاضل فليس في الجنب المخرول ما لا ياتي فلان مع احدهما بالنقص اذ جاز ولا يجوز اسقطا  
قدرة لفقد الطريق الى العلم بقدرة فان قيل الرطب يرب في الماء ويظهر السرف فحكمت بان البريق في الرطب الطفو على الماء  
والرطوبة علامة النقص فاجواب ان البراءة لا تفتك بالثبوت في الماء وسددة الكثرة في بعضه فليس في الرطب الماء كما يحل في  
طريقه واما اجوابه فالرطوبة في سبب ما يحل في الماء في كـ **طاب ثراه** وهو ثمره بينه وبين الذي رواه ابن ابي  
التي تاتي اقول ذهب الشيخ والقاضي وابن ابي عمير الى ان ثمره وهو الظاهر من كلام ابن حمزة وابي علي حيث قالوا اهل الذم في دار  
المسلمين والمقيمين والراحمين ولا يجوز اخذ الرمان او الهنم وبعضه مال الذي فلا يؤخذ بقوله فاسد كالمسلم وقال المفيد  
السيد واما ابو بيليث لارواه الصدوق عن الصادق ع ليس من المسلم الذي ربا ولا يابن المراه وزوجها ربا وحل على الذي يحل  
بالزنايط **كـ** ويشترط فيه اي في الصرف التفاضل في المجلس وسيطرا لا فتر فاقبله على الاثر اقول الفرق في اللغة  
هو الصوت ومنه حرفي الكراهي صوتها في الشرح موميع الاثان بثلثها ولما كان الصوت يحصل بتقليد الشيء فربما بشرط  
فيه ما شرط في الروايات وهو غير مضمون في ذلك هو التفاضل في المجلس قال الصدوق في الاصله الصحيح وعدم المخرط  
والاكثر من على شرطه لقوله عليه السلام الذهب الفضة سباعان يدان يدان **طاب ثراه** ولو كان له عليه دنانير فاسره ان  
يحول الى الدرهم فقبل صح وان لم يقبل لان التقديس في احد اقول هذا ذهب الشيخ ومنع ابن ادريس عن هذا الحكم  
واصل الفرق لا بشرط التفاضل في المجلس ولم يحصل وبقول الشيخ قال ابو علي واختاره الحسن والعلامة وبنه الروايات  
فيها صححوا مع ابن عمار قال قلت لابي عبد الله يكون للرجل عذبي الدرهم فيلحق في فقوله كيف يصح الوضع اليوم  
فاقول كذا كذا فيقول ليس الي عندك كذا فكذا الف درهم وصحا فاقول نعم فيقول حوالها الي دنانير هذا السعر وبنها في عندك  
فانري قال اذا كانت قد استقيف السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت اي اذا ارادته ولم اناقده ولما كان كلامه في ومنه قفا  
السبيل الدرهم من عندك والدنانير من عندك فقلت بلي قال فلا بأس قال قلت هذه الرواية مخالفة للاصل من وجوه ثلثة  
الاول انه حرفي ولم يشترط فيه التفاضل في المجلس **الاي** ان يبيع دين بدين **طاب ثراه** امره بالخروج والمساءرة فيم  
معلم التمييز والعق قلنا مسلم كلهما من الروايات الصحاح واذا اتى بالعلم بها على وجه من التباين وجب ولا يجوز ذلك لان  
الخذ من العجوات لجهتها ولا يجوز العمل به وشرك النص فالقول بهذه مع ردّها الى اصوله وجب تأييدها او جبه واولي  
ذكر ان تقول هذه بغيره على قدمات مسلم وان وقع في بعضها شك وظلا فمترك وهي ثلثة الاول ان ما في الذم مقبوض **الاي**  
ان قبض الوكيل قبض الموكل **الثاني** ان الواحد ان يجوز له ان يتولي طرفي العقد اذا تقرره فبقوله لما مره بالخبر فقد وكل  
في العاونه اذ الوكالة لا بشرط في ايجابها لفظا خاص وما في الذم مقبوض وقبض الوكيل قبض الموكل فصار هذه في حكم بيع ما في  
يد الوكيل في البيع بما في يده فصح ولم يشترط فيه التفاضل في المجلس والتحويل مع الرضا عقد شرعي وليس بيع دين بدين  
بل هو بمنزلة ما لو مره ما كون الشيء في الميزان في ذمة البايع وقد نصوا على جواز ذلك في السلم فكيف في حاله فاذن الترخيص

لجانبة الروايات

لجانبة الروايات الصحيح ولا جرة بند والمخالفة **طاب ثراه** وقيل ان اراد بيعها بالحنس ضم اليها  
اقول القابض يدك الشيخ في النهاية ولعلها القابض في الوجوب في الصحيح ان يكون الى التميز ليرى الرابا ليقينا لان الذي المقبوض  
بقدر الحكمة كانت القيمة في مقابلة الحلي وان كان الزك كان الفاضل منه والحنس في مقابلة الحلي وان كان القص كانت  
القيمة في مقابلة الحلي وباقي الحلية او لعلها قدس اسد وحنس لا يجوز بيعها منفردة عن الحلي فيكون الضم لجانبة الحلية  
فقط فيكون الضم اليها لا يجوز بيعها اذ هي جمولة فيقتصر الى حقيقة ليعم بها كالحلي فضلا او تركها او غير ذلك ويجوز ان  
الضم الى الحلية والحلي كضم ثوبين ولا يكون فائدة تكثر التي من الحنس ليريد عن قدر الحلي فغيره والحذور ومنه القوي  
مارواه عبد الرحمن بن الجراح قال سالت عن البيهقي الحلاء فيها الفضة تبيع الذهب الى اجل مسمى فقال ان الناس يخلعون في  
النساء وانه الربا وانا اختلفوا في الربا ليد قال فقلت لست ببعده بداهم نقد فقال كان ابو علي يقول موعر عرض الحلي الى عتلت  
له اذ كان الدرهم الذي يعطى اكثر من الفضة الذي فيه قال كيف لعم بالحلي بذلك فقلت لانهم يترعون انهم يعرفون ذلك  
فقالوا كانوا يعرفون ذلك فلا بأس ولا فائدهم يجعلون معه العرض الحلي وروي مضمون البطل عن ابن عبيد الله قال  
سالت عن البيهقي الفضة سباع بالدرهم فقال اذا كان فضة اقل من النقد فلا بأس وان كان اكثر فلا يصح **طاب**  
**ثراه** ولا يصح بيع ثمره الخ قبل ظهورها حال مبدى صلاحها وموان يحمر او يصغر على الاثر اقولها ثلثة اقوال الاول  
بطلان البيع قبل مبدى الصلاح المذكور وهو قول الشيخ في النهاية وكتابي في الفروع وبقول الصدوق والشيخ وابن حمزة  
ومواختار المصنف **الاي** يجوز علي كرهيد والحكم بجهة البيع مستقر او موقوف الشيخ في كتابي الاجل وبنه قال ابن ادريس في اختياره  
**الثاني** الصبر ويكون البيع واي فان حاست الثمرة كان للبايع ما عتلت دون ما انعقد عليه البيع من الثمن وهو قول المفيد وسلاح ومنه الشيخ في  
الاول والثاني الى الروايات واصحاب القول الثالث الى كونه متعللا على اجماع واعلم ان هذا الخلاف في ما هو اذ يبيع عاملا وحده جذا  
عن القيمة لا بشرط القطع ولا بشرط مع القيمة جاز اجماعا **طاب ثراه** ولو ادرك ثمن بستان في جواز بيع بستان اخر  
لم يدرك متفقا ليرد اذ يجوز ائبته اقول في الشيخ في الكتابين لان لكل بستان حكم نفسه ولرواية عمار عن الصادق ع  
سئل عن الفاكهة متى يحل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد وطعم بعضها فقد حل بيع الفاكهة كلها فاذا كانت اقل  
واحد فلا يحل بيعها حتى يعلم فان كان انواعا منفردة فلا يباع منها شي حتى يعلم كل نوع منها واحدا ثم يباع تلك الانواع  
والاكثر على اجواز وهو اختيار المصنف والعلامة لا صالة اجواز ولان غير المذكور يجوز بيعه مع القيمة وقد ضم الى البستان الذي  
يجوز بيعه منفردا ويحصل برأيه على تعدد العقود **طاب ثراه** ولا يجوز بيع ثمره الخ ثمر منها وهي الزاينة  
اي اخره اقولها مسئلتان الاولى الزاينة والمخالفة لمرمتان اجماعا واختلف في تغيرها فقال في النهاية هي بيع ثمره  
في روستي الخل بالتر في ذلك الخرد والمخالفة بيع الزرع بالحنس حتى ذلك الزرع وقال في البسوة الاحوط ان لا يجوز بيعه بحسب  
من حنسه على كل حال لانه لا يوجب ان يودي الي الربا في التمر والسبل واطلق المفيد القول ببيع بيع الثمر على الروس بالتمر والسبل  
باحسب وكذا ابن حمزة وسلاح وقال الشيخ ولا يجوز بيع الثمرة في روس الخل بكبره ولا وزن منها ولا يباع الزرع بكبره ولا وزن







البحر رطل معلوما فاحسبوا رطل من اوزان مواضع البحر وبعدها فان كان بالانحطاط نجما جاز وموصى  
فكان **طاب شران** ولو قال الزرع كذا حذر ان عليك لم يلزم الشرط وفي رواية اذا شارك في جارية بشرط للملك الزرع  
دون الحذر ان جاز اقول **ذهب الشيخ** في النهاية لزوم الشرط وبعده القاضي واختاره العلامة في المختلف لاصالة الجواز وجوب  
الوفاء بشرط للاب والرواية والصحة زاعمة قال سالت ابا الحسن عن رجل شارك في جارية له فقال ان رجلا فيها فلكم نصيب  
وان كان وصيعة فليس عليك شي فقال لا ابد باسا اذا طابت نفس صاحب الجارية وقال في ادريس لم يلزم الشرط لان الزرع و  
الحذر ان على قدر رطل الموال فاذا شرط الحذر ان على حد هادون **طاب شران** المملوك عليك فاضل الضرر وقيل لا عليك شي  
ذكر مع الشرط او بدونه الثاني سلم والاول ممنوع **قال** **طاب شران** المملوك عليك فاضل الضرر وقيل لا عليك شي  
اقول للاصحاب هنا ثلثة اقوال الاول انك رتبة المالا لا تستقر وهو ظاهر الصدوق واي على فانها اطلق القول بان  
العبد يملك لقول الصادق ع ادي الي سيدة ما كان فرص عليه ما كتب بعد الفرضية فهو للمملوك ولو لم يفرق حقيقة  
في الملك الثاني ان يملك التصرف خاصة وعليه الشيخ في النهاية فيجوز ان يتصدق منه ويعتق عبده واستند في الحق الي  
صحة ما يحرم من يملك **الثالث** اباحة التصرف خاصة للملك التصرف فلم يمنع من هذا الوجه الثالث مانع به اجماع  
والفرق بينه وبين الثاني من وجهين الاول ان ملك التصرف اقوي من اباحة فان في الاباحة لو لم يشاهد حال  
من المالك بملكه التصرف لم يحرم ان يتصرف في ملك التصرف لان يتصدق منه ويبيع عبده وليس كذلك  
في الاباحة والذي ذهب اليه المصنف والعلامة في اكثر كتبه منع المالك من التصرف في ملكه التصرف في ملكه  
حرمه بعد اعمولا لا يقدري على منعه وهو كونه في سياق النفي فيبعد العموم والقول بغيره كمن مثل من انك هو كذا  
مما ملكك انما كنتم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء وهو تبيين في صورة الاستسقاء واختاره ابن ادريس **قال**  
ولا نطأ الحامل قبل حتى يضي لها اربعة اشهر ولو وطأها عزله ولو لم يعزله ربيع ولها واستحب ان يعزل من  
ميراثه قسما اقول هذه المسئلة من المواضع الفلكية من علم الفقه وسبب اشكالها عدم تركها على القوانين المقررة  
في علم الفقه وحصر البحث فيها يقع في حقها من الاول في اباحة الوطى وعدمه وهو مقام متكل وبيان ان الحمل  
ان كان عن نكاح صحيح او شبهة لم يحرم الوطى الا بعد الوضع لعموم قوله تعالى واولات الاصل اجلس ان يضعن  
حملهن وان كان عن زنا جاز وطؤها في الحرام لان ماء الزنا لا حرمته له فله الحمل وان قلت لان جواز الوطى  
الموطأ بالزنا قبل الاستبراء حذر من اخذ بالمأبى وقد صرح به العلامة في قوله حيث قال والقذف قد يحرم  
بان يركب امرأت قد زنت في طهر لم يطأها فيه فانه يلزم اعتد لها حتى تعفى العدة فان اتت بولد لنت اشهر من  
حين الزنا ولا كثر من اقصى مدة الحمل من وطئ لم يغيبه ليجلس من الحاق المتسلم للتوارث والنظر الي بيان  
واخوانه قلنا نسلم هذه المقدمة لا يضر بالان التقدير علم كون هذه المسئلة حاصلا وانفي الاضطرار فاطلاق  
الاصحاب تحريم الوطى قبل اربعة الاشهر وعشرة الايام واباحته مع الكراهية بعد ما في الاصل للقرآن

لان الحمل

لان الحمل لا يخلو في نفس الامر عن احد التقديرين فان كان هذا عن نكاح صحيح حرم حتى الوضع وان كان عن  
زنا لم يحرم في الحرام والتحقيق في الجواب عن الاشكال ان لقول المراد الزنا كما حرم به العلامة في كتابه فتواه  
اعني القدر جاز اختصاص التحريم في هذه المواضع خصوصية المسئلة من حيث انه دخل تحت معنى الاستبراء  
فيكون هذا النصا قدرا استبرا واحكاما كما ان احكامه قدرا استبرا واحكاما ولعله حكم التحصيل فان يكون ذلك  
تكميلا للمشي جزم من التوسيع على العزوم لان المملوك في محل الطمع ولما انه قبل النصا بسند لا يشبه الحمل  
بالوطى لانه بصير جزء من الرجل لا انعقاد قبل وطئ بل لان اجماع ينشر الطث ويغفل في جوار المرأة بغزو  
وموعدا الطفل وعليه ثبوت ومنه تحريم الحمل اذا ارتفع بلبس خنزيرة ولهذا احكاما ينشر احكامه في الرضاع  
وقلنا لا يبر صاحب اللبن ابا وليس يرتفع من لبنه وجعل الشارع احكامه التنشئة من الفعل الى الرضعة قويا من حرمة  
الرضعة حيث حرم على الصبي كل من يربى الي الفعل ولادة ورضاعا ومن يربى الي الرضعة ولادة حاصلة مع يتوحد  
من لبنها وتشد لحمه عليه ومومي دمها وليس ذلك الا لكون جماع الرجل يورث في نكاح المرأة وفي لبنها كيفية يوجب  
له بغير او يورث هذا التايل ما روي عنه صلى الله عليه واله لا تقبلوا اولادكم بحيلة قالوا معناه لا تجامعوا  
المرضعات فان اجماع ينشر الطث وينفذ اللبن ولهذا لا ينعقد الا بالاك لو كان وقوعه لصالح اللبن او  
اعلم **القام الثاني** في احكام هذه المسئلة واصل الفتوى ما رواه الحسن بن محبوب عن رفاع بن  
موسى قال سالت ابا الحسن موسى ع ان شري احادية فتمكث عندي الا شمر لا تظن وليس ذلك من لبن  
قلت فاديتها النساء فيقطن ليس بها حمل فلي ان انكحها في فرجها قال فقال الطث قد يحرم الرجح من غير حمل  
ولا بأس ان يسلم في الفرج قلت فان كان حائلا فاني منها ان اردت فقال لك ما دون الفرج ان يبلغ حملها  
ثلاثة اشهر وعشرة ايام فان جاز حملها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج وروى محمد بن  
يعقوب في كتابه باسناد الى اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية حاملا  
وقد استبان حملها فوطأها قال ليس ما صنع فقلت ما تقول فيه فقال اعزل عنها ام لا فقلت لا حينئذ  
في الوجوه قال فان كان عزلا عنها فليقتل ام لا يعود وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك ولا يورث  
وكل يقيقه ويجعل له شيئا من مال يعيش به فانه قد غداه بنطفته وفي اخرى عن النبي ص لا تطفنك عذبة  
سبعة اشهر ولحمه ودمه وعن الصادق ع لا تشارك في تمام الولد قوله وله وطئها عزلا ي ولولاد و  
طئها وليس العزل مجي الوطى بل تخفف لما يربى عليه من الاحكام فلا يكره له بيع الولد ولا يترتب عليه با في الا  
واعلم ان العلامة قدس سره وحده اضطررت فتواه في هذه المسئلة فذكرها في القواعد في ثلثة مواضع  
وافتي في كل موضع منها بخلاف الآخر فقال في كتاب التجارة ويحرم وطئ الحامل قبل اربعة اشهر  
اشهر وعشرة ايام ويكره لبعده ان كان عن زنا وفي غير اشكال وقال في كتاب النكاح ولا تغترها

الاضطرار في كلام العلامة  
في كتابه واحد



حامله له ولها قبل قبل الوضع او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ان حمل حال الحمل لا صلت عدم اذن المولي بالوطي وان علم بانها  
بعقد او تخيل حرم حتى تضع وان علم كونه عسي زنا فلا بأس وقال في كتاب الطلاق كل من ملك جارية موطوءة بيع او غيره من  
استقام او صلح او ميراث او ي سب كان له يحزر لوطيها الا بوطيها فان كانت حاملا من مولاهما او زوج او وطى بنته لم يفسد  
الاستبراء او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يحمل ولطيمها قبل قبل ذلك ويجوز في غير القبل ويكره بعد بها في الوجه الاول  
حمل الاستبراء واعتبار نصا به والحكمة بحول اهل الزنا حرمها وتوقف في غيره وفي الثاني جعل الاحكام متعلقة بحمل حال الحمل وحرم  
وجرم فيه بالكرهية والمنقط الاحكام مع العلم اذ اباحه الوطي يحرم حتى الوضع ومع تحريمه يجوز في الحال لان ماء الزاني لا يحرر  
له وفي الثالث جعل الاحكام متعلقة بالوطي المباح ولعله يستدل بالعموم الاذن في وطى المملوك ولا حرمته لحمل الذي يحمل الرواية  
على الوطي وهو ضعيف لقوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملهن وفي غزاة او طاس احل النبي ص مناديه ولا توطا  
احمالا حتى يضعن ولا احمالا حتى ليس بين الحيض والقول الاول فيه ايضا نظر لانه حمل الزانية على الزنا واستنكاح في غيره وهو  
صفتان علم ابا حنيفة وعدم العلم بحال الحمل وفي الثاني يقوى جواز الوطي كما اختاره في الوجه الثاني اما الاول فاذكره في اصل الاذن  
المولي واما ما ياتي في البيع من معارضة جواز الاستنكاح بالملك الا في سبب البيع وليس قولهم وحل الكما وراؤ ذلك وقولهم  
فانكوا المطالبكم النساء وعلى تقدير علم الاباحه قيام البطلان على التحريم حتى الوضع ظاهر فلا منع للتوقف على هذه التقدير علم  
ان القول هو فتوى ابن ادریس ومذهبنا في التحريم **كتاب طاب ثراه** وذكره التفرقة بين اللطاف والامانة  
حتى يتبينوا احدهم سبع سنين وقيل ان يستغوا عن الرضاع ومنهم من حرم اقوالها سلطان الاول هل التفرقة مكره  
ام محرمة بالاول قال الشيخ في باب التفرقة من النماذج يعزى ادریس والمص والعلامة والثاني قال في بيع الجواهر من النماذج  
وبقال المصنف والتقي وسائر وابي على وطى الحكم الذي يقوم مقامه في الشفوة كالاخوين المحرم الاولون بالاصل وبقرعة الناس  
مسدود على اول العلم حتى المحرمون بحسبه معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يسي  
من البين فلا ينفقوا الخففة فقلت فقالتهم فباعوا جارية من السبي كانت امها معهم فلما قد جوعا على النبي ص سمع بكاهما فقال  
ما هذا قالوا يا رسول الله احبنا اليك ففقت فبعنا بنتها فبعثت بنتها ووطي بها قال فبيعوها واسكوها واخسوها  
ابن الحكم عن الصادق ع قال اشترت جارية من الكوفة قال فذهب لتقدم في بعض الحجة فقالت يا امها فقال لها  
ابو عبد الله ع السلام قال نعم فانهما فرددت قالوا فقلت لو حسبتها لادري في ولدي ما كرهه وعن سماعة قال كنت  
عن مملوكين اخوين هل يفرق بينهما وعن الزهري ولدها قال لا هو حرام الا ان يريد ذلك **كتاب طاب ثراه** في الغاية التي يزول  
معها تحريم التفرقة او كراهيتها فتقول الخلاف هنا مبني على الخلاف في مدة الحضنة فابن ابي حنيفة جعلها سبع سنين  
في الذكر والانثى الشيخ في النهاية جعلها مدة احولين في الذكر وسبع في الانثى وبتغير القاضي في الكامل وابي حنيفة  
وابن ادریس والقيس جعلها مدة احولين في الذكر وسبع في الانثى وبتغير سائر القاضين وفي المذهب جعلها في الذكر  
الي سبع وفي الانثى التسع والصدوق في المقنع قال الامام احق به ماله تنزوح ولم يفسد بين الذكر والانثى **كتاب طاب**

وطى المشرقي لانه ثم بان استحقاقها ان شرعها المستحق ولعقرها نصف العرش ان كانت ثيبا والعرش ان كانت بكر او  
قبل يلزم منه مائة مثقالها اقول وجوب مائة مثقال قول الشيخ وابن ادریس قال ذهب اصحابنا الى ان عليه نصف عرشها  
مع الثوبه والعرش الكارق **كتاب طاب ثراه** وفي رجوعه في العقر قولان اقول ذهب ابن ادریس الى عدم وجوب  
بالعقر وهو عوض البضع لحصول عوض في قتله وهو الوطي بنا وعلى انما الغرور يرجع على الغار عالم يحصل له في مقابلة  
نفع كالنصفه وفيه الولد والغارة احكاما حصل له في مقابلة نفع كالثمرة والسكنى فلا وذهب العلامة في كتابه الى الرجوع  
لنكاح الغرور **كتاب طاب ثراه** ويجوز ابتاع ما يسيبه الظالم ان كان للامام بوضعه وكله اقول ان يسيبه  
الظالم في حال الغيبة يكون باجعه للامام وقد ابحر اهل الحديث على ما عرفت في باب التحسين فلهذا تصوير ما يكون  
للامام كله ولما بعضه فيصور فيما يؤخذ من اهل الحرب غلة او ثيابا من غير قتال فانه يكون لالخزنة وفيه لخبز الباب  
الاسهم وهم الاضاف والامام فيكون للامام حصته منها كان من ذلك من رقيق لا يجزى اخراج حصته الامم واحضه  
الاضاف للعموم الاذن باباحته الرقيق حال الغيبة ليطب الولادة فاعلم ذلك **كتاب طاب ثراه** ولما شرى جارية  
سرقته من ارض الصلح رد لها على البائع واستعادتها فان ماتت ولاحق سرقته في قيمتها اولى ملكه  
السمان وقيل يحضرها كاللقطة ولو قيل يدفع الي الحاكم ولا تكلف السبي كان حسنا اقول في ذلك ثلثة احوال احكام  
حكماها المص فلا ولو قول الشيخ في النهاية وبتغير القاضي والثاني قول ابن ادریس وقال كيف يستعي بغيره ان  
صاحبها وكيف يقتف والا وادي ان تكون بمنزلة اللقطة بل ترفع جزها الى الحاكم المصلي ويجهد على ردها من  
سرقته منه فهو الناطر في امثال ذلك والثالث مذهب المص ومذهبها الى الحاكم من راس ويجوز للفرق فيها لا  
نما مال الغائب والنظر فيه الى احكام اخرج الشيخ بدارواه مكي السمان عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل اشري  
جارية سرقته من ارض الصلح قال فليدها على الذي اشترها منه ولا يقر بها ان قد عله لو كان موطوءا فليجعلن  
فذلك فانه قد مات ومات عقره قال فليشترها جارية من ارضه العلامة مذهب المص ولعلم ان الرواية قد تضمنت حكمين متباينين  
للاصل الاول ردها على البائع وهو غير مأك **كتاب طاب ثراه** استنعارها في النكاح وكيف يجوز استنعار مملوك الغير بغير اذنه  
ثم كيف يصرف كسبها عوضا عما قبضت ليس ما كالهوا ولخارته الشهيد العل يعنون الرواية ولجاب على الاول بتبديل  
الرواية على تكليف البائع رد مالها لانه لا راق اولان يدعه ترتب عليها وعن الثاني باشتراط على اجمع بين حق المشرقي  
باستدراك ثمة بحق المالك لرد ما عليه والاصل في حال الحرب في احققته وبالصلح صار محررا ضا فلا يعارض ذهاب  
مال محرم في احققته وفي هذه الترتيب لان البائع على تقدير كونه سارقا لم يبق اهل الا ذوات الامانة وعلى تقدير عدم الرقة  
لميت يده اولى بالعقوبة في التكليف لكان ترتب يده عليها باو من المشرقي لثا وبها قوله فاولي تقدير حفظ مال  
المسلم على مال الكافر فلما هذه الاولوية متى يكون حاصله على تقدير كونه معاذا او مطلقا الثاني مثالا والاول  
ممنوع **كتاب طاب ثراه** اذا دفع الى ما دون مائة ليرى لسته ويعتقها ويحب ببقية المال فشرى اياه وتما مولا







كما لفضولي وان فسح المولى ان يطلع **الاشارة** الى ما في معرفة السابق وفي قولان احدهما مع الطرق الحكم  
للاوق على تقدير تساويها في القوة ومع تساوي الطرفين يقرح اختاره الشيخ في الاستبعاد لان من الشك  
وكل شكل في القعدة وقال العلامة ان شبه السبق حكم بالقرعة والا قرب البطلان مع اشتباه السبق في  
الاقتران والسبق المصحح للبيع غير معلوم ولا يجوز الحكم بالسبق مع اكل لسبق الفرع مع اشتباه السابق  
للعلم بصحة العقد في اكله فيتحقق الاشكال الموجب للقرعة اذ لو كان يارواه الشيخ عن ابي جعفر  
عن الصادق ع في رجلين مملوكين مغوض اليها يشتريان ويومان باموالهما فكان بينهما كلام فخرج هذا  
بعد والي الكلام هذا وهذا في مولي هذا وهذا في القوة سوي فاشترى هذا مولي هذا العبد  
ذهب هذا فاشترى مولي هذا العبد الاخر والفرق في مكانهما فثبت لكل واحد منهما صاحبه قال انا عبد  
اشترى منك من سيدك قال يحكم بينهما حيث اقر فابذع الطرف فاما كان اقرب فهو الذي سبق الذي مولى بعد وان  
كان سواهما راد على موليها جاز وسواء واقر فاسواء الا ان يكون احدهما سبق صاحبه السابق هو ان شاء باع وان  
شأنه مسك وليس له ان يضر به واعلم ان هذه الرواية قد دلت على احوال الاول ان العبد يملك **الثاني** ان الشر لا يفرق  
بقوله قال ليراث عبيدي اشترى منك من سيدك **الثالث** اعتبار تساويها في القوة فلو تفاوتت فيهما لم يحكم بقرعة الطرف  
لانقاء الظن يجوز بيقين لا بعد بغير قوة **الرابع** ان مع العلم بالسبق يحكم للسابق كيف كان لقوله الا ان يكون احدهما  
سبق صاحبه واصح الاخرين يجوز الاقتران وسبق في البطلان ويجوز سبق ذي الطرف البعيدة بزيادة مشبه  
ومنه عند حصول عائق لغرضه وهذا هو الوجه في حصول البطلان والاصل في ما كان عليه **الفصل**  
**اشارة في السلف** وهو ابتاع مضمون الى اجل معلوم بالاحاطة وفي حكمه فالابتاع خبر مبتدأ ومضمون وصف  
مضاف محذوف ومجرور بالاضافة اي ابتاع شئ او مال مضمون بالابتاع خبر مفعول وفعله مضمون فضل بخبر يرفع  
الاعيان احاطه وقوله الى اجل يخرج به البيع بالوصف حالا وقوله معلوم اشارة الى شرط من شروط السلف  
روي ابى عباس عن النبي ص من اسلف فللسلف في كيل معلوم ووزن معلوم واجل معلوم وقوله بالاحاطة  
يريد به اشراط التقاضي في المجلس وقوله اي في حكمه ليدخل ما لم يكن محلا حالة العقد في المجلس وقضى في مجلس  
العقد قبل التفرق وكذا ما كان دينا على البائع على الاصح فانه في حكمه احاطة بل في حكمه القبض ظاهر في على حقه  
تأخير القبض ثلث ايام وموت وك **طاب ثراه** ولو كان الثمن من دين على البائع مع على الاشد كونه قوله  
مخار المص الصلح لعموم قوله ولحل البيع ولعدم اللان او بيع الدين بالدين عند المص هو البائع باي الدينين غير  
ذممي المتبايعين ولا يثبت له القبض في البيع الاصح لان من لم يبيع دين بدين واختاره العلامة في غلق لانه  
بيع دين بدين ولانه احوط واختاره في غير هذا المص **طاب ثراه** وكذا يشترط التقدير في الثمن وقيل  
تلفي المشاهدة اقول اشراط التقدير في الثمن بالكيل والوزن او العدد لا بد منه في السلم لما تقدم من اشراطه في مطلق

البيع والاكراه

ولا مكان نظرف الفسخ تبعد التبع عند اكله كاحول كاحولها ففتح السلم الى بدل الثمن فان كان جازا فاقترع  
الرجوع به كماله ولان ادراكه في الشارح وهو اختيار الشيخ في كتابي الفروع وموقول الاكثر واختاره المص والعلامة و  
قال المص في كذا اذا كان معلوما بالثبوت بالعلمية والاعتقادية في كذا في ذكر صفات ومبلغ وزنه وعدة و  
اجساما فلانه من نقود الرجوع بانه عارض بالاجارة ويكره وضرب البطلان لها باندم الدار يحتاج الى معرفة مال الا  
جاءه مع انه يجوز ان يكون جازا وان بان العقود مبنية على التراضي دون ما يحتاجه بانه قال من باع شيا بشئ معين با  
المشاهدة صح البيع وان جاز ان يخرج البيع مستحقا فيثبت للشرطي على المبيع جواز الرجوع ببذل الشئ ومع ذلك لا يشترط  
ضبط صفات الشئ فكذا ادرك لانه هذا جازا على جواز كون مال الاجارة في البيع مطلقا سلكا كان او غيره جازا والكل  
ممنوع من نسيب لو كان الشئ مذكورا قال الشيخ في الكتب بين المدينين معرفة ذرعة ما قبل العقد كالوزن والكيل ولم  
يوجب ذلك السيد وتردد العلامة وجه الصحة فيه جواز بيعه مشاهدا فيجوز ان يكون ثمنه والا قرب عدم الاكراه جواز  
عرض الفسخ كما قلناه **فرع** لو قلنا بالصحة وطراد الفسخ فبقي بالصلح في **طاب ثراه** ولو شرط باجل الشئ قيل  
يحرم لا يبيع دين بدين وقيل بغيره وهو شبه اقول هذا مطلق الاول الدين الموجب لبيع دين من بيعه مطلقا و  
ادعى عليه الاجماع ولجاز العلامة بغيره من موعده فيبايع باجل لا بالوجه **الثاني** الدين اكل يجوز ببيع باجل حاضر مطلقا  
وكن اي بغيره بغيره حال ولو كان موقولا قال العلامة في كونه لا يجوز وموت في ادريس وقال المص باجل على كراهة هو  
منه في البيع في النهاية والعقد الفسخ على انه لا يجوز ببيع دين بدين اخر **فرع** والبيع في ذمة في جنة البائع ولو شرط ثمنه  
من الدين كان للشرطي الرجوع على البائع **طاب ثراه** ولو اسلف في عثم وشرط اموال بجات يعينها قيل ببيع والاشبه  
المع بالمال ولو شرط ثمنه بغيره المرأة معينة او غلة من قرام يعينها يعني اقول هذا مطلق الاول اذا اسلف في عثم وشرط اموال  
بجات معينة مشاهدا قال ابن ادريس لا يبيع واختاره المص لوجوه الاول ان السلم في المشاهدة لا يجوز لا يبيع مضمون ومن شرط  
ضده الاجل **الثاني** ان بيع الموقوف على غير الغنم لا يجوز وقال الشيخ بالصحة واختاره العلامة ولجواب عن الوجوه اما عن الاول فلا يجوز  
السلف حالا اعتبارا لفقد التعاقدين اذا كان من فسخها اكله كقولك اسلت البكر او اسلتك او اسلتك هذا الربا في هذا الكنت  
فيكون قد يجوز باستعمال لفظ اسلت في البيع لعدم التارق مكان بعضه لان السلم قسم من قسم البيع وكما يجوز استعمال لفظ في السلم  
فليجوز استعمال اسلت في البيع لعدم الفارق وموجبه للمص في مشاهدا واما عن الثاني فللمع من منع بيع الموقوف على ظهوره بل هو جائز فا  
المص انا وقت ابن ادريس في السلم مع هذا الشرط لموقفه لبي الوجه الثاني لا الاول واعلم ان موضع المسئلة ان يكون شرط الاصل ان  
يجز حالا فلو عينا مشروط باجل اجمالى مدة السلف وشرط اموال بجات في الذمة غير مشاهدا لم يبيع قوله واحدا علم ذلك لا يجوز  
استناد السلف الى معين كان شرط ثمنه بغيره المرأة معينة او غلة من قرام معين او صفا من بيعت معينة لان السلم ابتاع مضمون فهو امر كلي في  
الذمة غير شخصي الا في بعض الشرطي فتنه في صيغة اقسام المذكورة مخرج عن حقيقة السلم لانه لا يبيع عين قابلا لشاعة ولا يقتضي التعيين  
في البيع غير السلم عاده صار كما لو سلف على ما يراه من ثمن البقرة فان ذكر بغيره بغيره في السلم كالحجارة والحراب فكل



قال طاب ثراه ولما عتقه فورا يتان لصدها يسعي في الدين والاخرى لا يقف اذمة المولى وهي اشهر اقول اذا استدان  
العبد باذن سيده فاقسامه ثلثة الاول ان يستدين للميد الثاني ان يستدين لنفسه في قد رقتة الواجب على السيد ان  
ان يستدين الي سوي ذلك من مصالح العبد ولا شك في لزوم الدين للميد في الاولين ولما النزاع في الثالث  
موضع المسألة فان بيع العبد ومات لم يرد له الميراث وان اعتقه قبل ان يملك الميراث لم يرد له الميراث بالاول وتبعه الثاني  
والعلامه في احد قوليه وقال في الاستبصار في الثاني وبه قال ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف اجمع الاولون به وانه  
مجان عن الصادق ع في رجل اعتقه عبدا عليه دين قال دين عليه لم يردده العتق الاخر وبان الميراث لبعده في الثالث  
له فافق ذلك رفع الجرح فلا يعقب الضمان كالمحور عليه اذا اذن له المولى في الاستدانة اجمع ابن ادریس بان المولى اذا اذن له العبد  
في الاستدانة افتد وكله ان يستدين له فالدين لازم في ذمته واجاب العلامة عنه بان ليس موضع النزاع لان الاستدانة  
اذا كانت للمسيد وجب لها وطعها ولما التقدير ان الاستدانة للعبد لمصلحة فان قبل الدين الماذون فيه اذ هو  
العبد لمصلحة كان لازما للمولى فلما يمنع ان يجمع مصالح العبد لادامته للمولى وانما يرد الميراث من الفقر والاستدانة لذلك  
القدر منها ليس موضع النزاع على ما بيناه **قال طاب ثراه** ولو كان ما ذونا في التجارة فاستدان لم يرد له المولى وهل يجزي  
قبل نعم وقيل يتبع به اذا عتقه وهو اشبه اقول اذا اذن لبعده في التجارة دون الاستدانة واستدان فار في النهاية يستحق في جملة و  
قال في المبوط انما يسعي في العبد بعد العتق وبه قال النقي وابن ادریس واختاره المصنف اجمع الشيخ بالاول لصححه في بعض  
عن الباقر ع قال قلت له الرجل ياذن لمملوكه في التجارة فيبيع عليه دين قال ان كان اذن له ان يستدين فالدين على مولاه  
وان لم يكن اذن له ان يستدين فلا شيء على المولى في بيع العبد في الدين فلان الميراث للناس بالاذن له في التجارة واجمع الا  
خز وروى بان السبي مملوك للمسيد فلا يجوز عرقه فيما ياذن فيه له وروى به وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولان الدين فوط  
بحقه وفضل العلامة فقال ان كان مستدان لمصلحة التجارة وعرضه وانما لم يرد له الميراث لم يرد له الميراث في بيعه بغير العتق  
**قال طاب ثراه** ومع الياس قبل تصديق به عنه اقول قال الشيخ في النهاية بمحمد المديون في طلب الوارث فان لم يظفر به  
به وتبعه القاضي وقال ابن ادریس يدفعه الى الحاكم اذ لم يعلم انتفاء الوارث لرواها فان قطع على ان لا وارث لكان لامام  
المسلمين لانه يستحق ميراثه من لا وارث له وقال العلامة ان لم يعلم انتفاء الوارث وجب حفظه لانه ماله معصوم فيجب حفظه  
على ما ذكره غيره من الاموال فان ايسر من وجوده والظفر به امكن ان تصدق به ويؤدي القضاء عنه للظفر بالوارث لئلا يمتل  
الار اذا لا يجوز السرق فيه ولا يمكن ايماله الى مستحق وفي قوله لا يجوز السرق فيه نظر لعدم تعيين الدين الاقتصار المستحق  
به قال لا حياجه الى تعريف ذمته وموخر فكل من ايماله الى مستحق التصديق كالمقط كان احسن **قال طاب ثراه**  
ولما سلم الذي قبله سبعة قبله لا غير وهو ضعيف اقول القابل بذلك الشيخ في النهاية ومنع منه القاضي والادري  
واختاره المصنف والعلامة اجمع الشيخ بارواه يونس اي قوله قال فان اسلم رجل وله خمر وخمار يشتم مات وهي في  
ملكه وعليه دين قال يسع ديانته او دلي لا غير مسلم خنزيرة وخمرة فيقضيه دينه وليس ان يسعه وهو حي ولا يسكه حتى لا يخر

بان المسلم لا يملك في ذلك ولا يجوز له سيرة مباشرة فلا يجوز تبسبا واجاب عن الرواية انما مقطوعه اوله بقية الاحتمال ثانيا اذ من يجاز  
ان يكون الورثة كثر اذ يسع اخرون فضاو دين الميت ولقد جزم عليه سيرة وما كره في حياته **قال طاب ثراه** ولو بيع الدين باقر منه لم يرد  
الغريم ان يدفع اكثر مما وقع على تزداد اقول هذه المسألة من المعارك التي قد تشبه على المحملين وتوضحها تدعي بيان تصويرها قبل  
البحث فيها بتوطئة مقدمة فنقول الدين امر كلي في الذمة غير متخصي وانما متخصمه بتعين المديون مع قبض الشيء او احكام  
مع امتناعه او صاحب الدين مع الطام المديون قصاصا ولا يتعين بغير ذلك وقد يكون من احد التقديرات وقد يكون متاعا  
وغيره اربوا وغيره يدي فان كان من احد التقديرات وبيع مثله او بالتقديرات المتعاقبة في المجلس لم يرد في  
القدر ان ائخذ الجاني وليس موضع المسألة ان كان من غيرها ولان التقديرات في ربيعين اشترطت لهما وليس موضع المسألة  
فبني ان يكون من غيرها ككسب او شاة فاذا كان تسوي عشرة فباعه بدينهم او قدمي التقديرات وراهم فباعها  
بعض يساوي ودها ففقد موضع المسألة بحسب على البائع ان يدفع الى المشتري مجموع الدين لانه الذي وقع عليه التقديرات  
الاشياء وموصيحه شرعي فيثبت اشارة عليه ان لا يجب ان يدفع الى المشتري مجموع الدين لانه الذي وقع عليه التقديرات وما يادي  
ما تقدر المشتري من الثمن فيقول ان احدها قول الشيخ في النهاية لم يرد له الميراث اكثر مما ذن المشتري وتبعه القاضي ولا خلاف  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وعليه المتأخرون ومود جوب دفع مجموع الدين الي المشتري بوقوع عتقه عليه و  
انتفى الماله ولا يتوقف على اذن البائع واعلم ان كلام الشيخ قد يفسر حكيم الاول جواز بيع الدين باقر منه ولا ريب  
في **قال طاب ثراه** عدم لزوم المدين اكثر مما ذن المشتري وهذا هو موضع الاشكال وتعود الى الشيخ في بعض روايته محمد بن  
الفضل قال قلت للرضا ورجل ساء دينا على ثمن ذهب الى صاحب المدين قال المدين دفع الي مال فلان عليه ففقد لثمة  
منه فقال يدفع اليه قيمته ما دفع الي صاحب الدين ويبر الذي عليه المار من جميع ما بقي عليه ورواية ابن حمزة عن الباقر ع  
قال سيل عن رجل كان له رجل دين في حقه رجل اشترى منه بعض ثمن انطلق الي الذي عليه الدين فقال اعطني ما  
لفلان فاني قد اشتريته منه فكيف يكون القضاء في ذلك فقال ابو جعفر عليه السلام يدعي الرجل الذي عليه الدين ماله  
الذي اشتراه بالرجل الذي عليه الدين ولا معارض لهما من الروايات بل انما حصل المعارض من الاصول المقررة وسواء  
البيع اذا كان صحيحا وجب نقال البيع الي المشتري فلا بد من تحمل الروايتين ويحتمل ان علي وجهين الاول ان الغنا ويكون البطل  
البيع عليه والشرائع من المجاز اذا الضامن اذا ادعى عن المضمون عنه باذنه عوضا عن الدين كان له المطالبة باقر الدين  
ولقد كان له الرجوع بما وزن خاصة لكان اقرب الى الدين فان قلت الاشعار في الرواية يكون الغنا حصل باذن  
المضمون عنه قلنا ولا اشعار فيها بان ذلك وقع بغير اذنه فاحتمل على ذلك غير منافي ولما اطلق لفظ البيع على الغنا  
ولانه نوع من العادة **قال طاب ثراه** وقدع البيع فاستأجيب على المديون دفع ما يادي مال المشتري بالاذن الصادق  
صاحب الدين ويبر من المشتري لامي البائع فيجب دفع ما بقي من الدين الي البائع ففقد ان المحلل يمكن حرف الرواية  
الثانية لهما وتنتهي كلام الشيخ عليها اما الرواية الاولى فلا يتبني الا على الثاني لتصرحه فيها بغير المديون من جميع ما عليه







فان الذي لا يمنع من صور الاول ان يابى الخلل للمالك الانتفاع به وليس للمرته منع الثاني سيقية الثالث حياة العبد الرابع  
فصادرة الخامس مداوانه بد واولا يكون محفو فاسميا ولو امتنع من مداوانه كان في الدوا وحصل لم يحجز ولو اذ لم  
تمن الدوا له فان كان من خاصته من غير رجوع به على الرهن جاز والافلا السامس لم يحجز لاجاريد لكن لا يلزمها  
الي الزوجه الا بعد العك او الاذن من المرتهن وللزوج ان يجازي في نسخ النكاح مع منع المرتهن ان لم يعلم بعلم كونهما  
مرهونه **طاب ثراه** وفي وقوف العتق على اجازة المرتهن تزداد شبهة اجواز اقول اجواز كقول العتق  
مبني على التره والتعليق وعليه عقد باب العتق وانما منع من الصرف كحق المرتهن وقد اجاز في دفع المانع وهو من جهة البيع  
في النهاية واختاره في التبرع والعلامة في التحرير وجه البطلان عدم تاثير الاجازة في نفوذ العتق لان هذا  
العتق لا يجوز احكامه بوقوعه من غير اذن حين الاعتراف لعتق حق المرتهن به والاجازة اللاحقة ليست صفة موجبة للعتق  
والاشطاني وقوعه وتقيده لان العتق لا يقع موقوفا ولا يقبل التعليق فيكون باطلا وموند هب الشيخ في البطولي  
جب بوقوعه مراعي والاجازة كالشفعة وان اجاز بينا وقوع العتق من جبهته وان لم يجز عرفنا بطلان العتق  
من راس **طاب ثراه** المرتهن احق باستيفاء دينه من الرهن سواء كان الرهن حيا او ميتا وفي اليت رواية اخرى  
اقول الرواية اشارة عارواه على من احكم فاسالت ابا عبد الله عن رجل اقرضه ديني لغيره وعقد عتقه  
رهون وليس عند بعض فانت ولا يحيط حاله ما عليه من الديون قال نعم جميعا بخلاف من الرهنون وغيره على اولا  
الدين بالخصص وبما عتقها كون الحجز منتهى يعلق بها ديون الباقيين ويكفي فاهم من حياته وديون الموت  
يتعلق حقوق الديان باعيان التركة فيساوي اجمع في تعلق حقوقهم باعيانها والمشهد هو من اكلها كمن يبيع  
صاحب الرهن مطلقا تحقيرا للموثقة وثبوت الزية لفي الفرق بينه وبينهم في سبق تعلق حق على الو  
وديونهم لم تعلق باعيان التركة الا بعد الوفاة والرواية ضعيفة الطريق **طاب ثراه** ولو كان  
الرهن دابة قام بموتها ونقصا في الرواية الظاهر بركب والدريشوب وعلى الذي يركب ويشرب النصفه اقول  
قال الشيخ في النهاية ان النقص كان له الركوب والدين بان النقص وان لم ينتفع وجع على الرهن بما النقص وقال  
التقي يجوز للمرتهن ان كان الرهن حيا فموتها فيكفل موته ان ينتفع بظهره او حذونه او ضوفه او لونه وان لم يتر  
صيا ولا يحل شي من ذلك من غير تكفل موته ولا مراضاة والاولى ان تصرفه من موته وقال في الكس  
لا يجوز له التصرف لعموم منع الرهن والمرتهن من التصرف في الرهن فان اقرضه بغيره فلا شيء له على الرهن وان  
انفق بغيره العود واستند على ذلك رجوع بما انفق وقال المصنف يقضي بالتفاض وقال العلامة يقضي بالتفاض  
ويكون الرهن لصاحبه ولا يجوز الركوب من دون الاذن واشترط الشهيد في جواز الرجوع بالنفقة اذن  
المالك والحكمه فان تعذر فالاشهاد ولم يشترط الباقي اذن الحكم وهو اولى كاللقطه والوديعه فان لم يكن  
يجب عليه كحفظه كالمستودع ولا يثبت بالاتفاق فزجج به مع عدم الشرع والقول قولني ذلك والانتفاع قال

قال طاب ثراه

**طاب ثراه** ولو اختلف فاعل الرهن فالقول قول الراهن وفي رواية القول المرتهن ما لم يبدع ويزاده عن قيمته الراهن  
اقول اذا اختلفا الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي على الراهن والاصل ان هذا الاختلاف في قدر الدين فيكون  
القول قولني قدره وعلى المرتهن اقامة البيه با يدعيه وهو من ذهب الشيخ في الكتب الثلاثة وبه قال الصدوق والقاضي وا  
التقي وابن حمزة وابن ادريس وقال ابو علي يقدم قول المرتهن ما لم يزد دعواه عن قيمته الرهن ولان يستحق الرهن  
على قول راجحه الا ولون ان الاصل عدم الزيادة فيكون القول قولنا فيها **الثاني** ان الراهن منكر الزيادة ما يدعيه المرتهن  
والاصل براءة ذمته فيكون القول قول **الثالث** صحبة محمد بن مسلم عن الباقر في رجل يرهن عند صاحبه هذا لا يبين بينهما  
واذعي الذي عنده الرهن بانه الف درهم وقال صاحب الرهن انه عليه قال البيه على الذي عنده الرهن بالف درهم فان لم يكن  
بينه فعل الراهن اليه فلهما موثقة محمد بن زرارة عن الصادق ع عارواه الكوفي عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي  
الرهن اختلفوا فيه الراهن والمرتهن فقال الراهن موبكنا وقال المرتهن سواكنا وقال علي لم يصدق المرتهن حتى يحيط بالشي لان  
ايمنه والشد ضعيف ولا يجوز الركوب من دون الاذن واشترط الشهيد في جواز الرجوع بالنفقة اذن المالك والحكمه فان  
تعذر فالاشهاد ولم يشترط الباقي اذن الحكم وهو اولى كاللقطه والوديعه فان لم يكن يجب عليه كحفظه كالمستودع ولا يثبت  
الا بالاتفاق فيرجع به مع عدم الشرع والقول قولني ذلك وكما الانتفاع فلا يجوز بالظهر الا مع الاذن من المالك والحكمه  
مع تعذره ولما للدين فان اذ الترك قد وبما ادي الي حره احيين فيجوز له ان يملكه لانه وان تعذر جازا  
الانتفاع به بالقيمة العادلة ولا يشترط اذن الحكم بعوم الاذن بالانتفاع بالدين من غير تقييد اذ الشيخ عارواه ابي ولاد قال  
سالت ابا عبد الله عن رجل اخذ الدابة والبيع له هذا فله ان يركبها قال ان كان يعلقها فله ان يركبها وان كان الذي رهنها يعلقها  
فليس له ان يركبها فانما حصل ان في السنة اربعة اقول الاول وجود الانتفاع وكون الاتفاق باذنه وهو قول الشيخ والتقي **طاب ثراه** في  
الانتفاع والرجوع بالاتفاق مع بيته والاشهاد وسوق ابن ادريس **الثالث** اشترط اذن الحكم في الرجوع وهو قول الشهيد **طاب ثراه**  
للمنع من التصرف والقبض بالتقاضي في اللبن وهو قول العلامة **طاب ثراه** ويضمن المرتهن قيمة الرهن يوم تلفه وقبل اعلان القيمة  
من حين القبض الي حين التلف اقول اذا ثبت التصرف في المرتهن في الرهن باقراره او البيه ولزوم قيمة فغني اعتبارها اربعة قولنا  
يوم التلف وهو من ذهب الشيخين ووجهه انه وقت استقرار الضمان وانتقاله الي ذمته المرتهن **الثاني** اعلان القيمة من يوم القبض الي يوم  
التلف نقد المعنى **الثالث** اعلان القيمة من يوم التلف ليحكم الحكم عليه بالقيمة وموند هب ابي علي **طاب ثراه** اعلان القيمة من حين التصرف الي  
وقت التلف ومظاهر العلامة وموافقه لما في حين التصرف كالصاحب **طاب ثراه** ولو اختلفا فالقول قول الراهن  
وقيل قول المرتهن وموافق قولنا اذا اختلفا في قيمة الرهن الا انه المرتهن لسبب تفرطه وتعديه على الرهن هل يكون القول قوله  
في ذلك مع بيته والقول قول المالك بال ولما قال ابن ادريس وختمه المصنف العلامة لا يملكه وقال عليه السلام واليهن على منكر  
والاصالة المذمومة من الايد وارضا حكمه عدلته بخيانته لا يبقها حكم البيه على المدعي واليهن على من انكره كالدعوى في اصل الرهن  
وبالشي قال الشيخان والقاضي وسلاح والتقي وابن حمزة وابو علي لا يثبت انتة تسقط عدلته فلا يؤخذ بقوله **طاب ثراه**

ور







ويستلزم ذلك الحكم العكاس القرض اعني لو ابر المضمون عنه بزمانه عندهم ولم يبر ما عندهم خلاص فمضى المضمون عنه من مال المضمون له فمضى  
البر من ليس عليه شيء **الثاني** لو مات المضاف قبل الاداء بقي المالك على المضمون عنه ولا يتوقف بتركه المضاف لانه لا ذمة الميت ولو مات  
المضمون عنه بغير المضمون له في الرجوع على تركه الاصل ومطالبة المضيف عندهم وعندها يرجع على تركه المضاف خاصة ان كان  
له والا ضاع **الثالث** لو ضاع بغير سوء ادبي سواه رجوع عندهم لانه قضى دينه باذنه لا يرجع عندها لان نقل المالك بنفسه الضمان  
ولما امره بقضاء الدين عن نفسه **الرابع** لو كان مع المضاف من المال ما يكفي مودته المدة وسبقه الدين استحق الزكوة عنه  
لا عندهم فيدخل في قسم الفقرا في استحقاق الزكوة والكفارة والمذرة وعدم وجوب الخمس والوطء عنه واذا ضاع عندهم  
**الخامس** لو جرح المضاف لنفسه لم يشارك المضمون له العزماء عندهم ويشترك عنه **السادس** لو مطالبته من شأونها  
على الاجتماع والافراد عندهم وليس الا مطالبته المضاف فقط **السابع** يرجع لاختلافه من المضاف عنه ناد والمضمون  
دون المضمون عنه وبالعكس عندهم **الثامن** لو دفع المضاف الى المضمون له فأنكر فشهد المضمون عنه عندهم لا يقبل لان  
الشهادة له عندها تقبل وان لم تكن هناك تهم وهي التصور في مواضع **الاول** ان يكون معسر والمضمون له غير عالم بحاله  
ففي شهادته الا اذا وضع المضمون له عن الرجوع على المضمون عنه **الثاني** ان يكون المدفع عن الدين عرضا قيمته اقل من ا  
الحق المضمون فان الرجوع عليه يكون بالتدريج المدفوع فلهذا ايضا تمنع من قبول شهادته لاشتمالها على حصة ياديه  
اقل من الدين الواجب عليه **الثالث** ان يكون الضمان من مال معين ويكون الاختلاف بعد تلف مال المضمون منه فا  
لشهادته هنا تمنع رجوع المضاف على الاصل **الرابع** ان يحجر على المضاف لنفسه ويكون المضمون عنه غايبه والضمان  
بغير سواه فان شهادته با لا دائمة المضمون من خاصة العزماء وموحدتهم **قال** طاب ثراه ولو علم بانكره لم  
يسقط الضمان على الاصح **اقول** لو علم المضمون عنه بعد الضمان كون المضاف عنه ذيبا مثلاً ما كره لي لم يرض بجهانه  
هل يسقط الضمان ام لا قال الشيخان في النهاية والفتاوى نعم وبه قال القاضي وابن حمزة وقال ابن ادریس بلخا  
المص والعلامة لعموم قوله عليه السلام الزعيم غارم وبصحى الرقي عن الصادق **قال** يكتب في التوراة لئلا يذم عنده ولا  
كالقضاء ولا اختيارا ولا قضي عنه **قال** طاب ثراه وفي الجمل قولان اصحهما يجوز اقول مع الشيخان في النهاية والفتاوى  
من ضمان المجلوب به قال ابن حمزة وسواء قول القاضي واختاره في المبسوط وسواء قول الآخر للقاضي واختاره ابن ادریس في  
المص والعلامة لعموم قوله الزعيم غارم اجتمع الشيخان في ارفاق فيفتي طيبة الاجل والارفاق مع اكله لتسريح المطالب في  
احكام المضافين بيسط على مطالبته المضمون عنه في احوال فتسفي فائدة الضمان واجيب بتفاوت العزماء في التقاضي ومنع  
اخصار الغايبة في التاجر **قال** طاب ثراه ولو ضاع ما عليه صحيح وان لم يعلم كنهه على الظاهر اقول الصحة من جهة الشك  
في النهاية والفتاوى وسواء ابن حمزة والشيخ والقاضي في الكامل والربط لان جذهب الشيخ في الكتابين والقاضي في  
المهذب وبه قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة **الاول** للاصل ولعموم قوله تعالى وبانه زعيم وشارب ابي حمل البيعة والاصل  
عدم بعينه ولعموم الزعيم غارم اجتمع الشيخان بنسبه عليه السلام عن العذر وثمان الجمل عذر لانه لا يدعي ما عليه من المال ولعموم دليل

على صحت

على صحته والاعتماد بان العذر انتهى عنه انما هو في المعاوضة التي تقضي الى التنازع كما مثل الاقران والعمان فلا لان الحكم فيها  
معين وهو الرجوع الى قول المقر في الاقرار والبيينة في العمان فلا عذر اذا عرفت هذا فتقول يلزم المضاف فيها ما تقوم البينة  
خاصة قال الشيخ وابن حمزة او يقر به الغريم وقال المفيد لا يحلف عليه المضمون له وقيد الشيخ رضا المضاف بتخليفه وتبعه  
القاضي **قال** طاب ثراه في احوال رضا المدة وبما اقر على رضا المجلوب والمحار اقول المشهور بين الاصحاب اعتبار  
المدة قال ابن حمزة حين عد ستر ايط احواله ورضا المحال عليه الصحيح واقترن ابن ادریس على رضا المجلوب والمحار وسقط  
المفيد **قال** طاب ثراه وبما المجلوب ان لم يبره المحار وفي رواية ان لم يبره الرجوع اقول الرواية اثاره  
اليحتمل زواره عن احدها عليها السلام في الرجل يحيل الرجل على ان له رجل اخوي له الذي احتال برب من مالي عليك  
قال اذا البرت فليس لي ان يرجع عليه ان لم يبره فله ان يرجع على الذي احتال به فمضى منها افي الشيخ في النهاية وبه قال القاضي  
وابن حمزة وابو علي وسواء هو المفيد لم يتعرض في اختلاف والمبسوط لذلك بانه اوطأ واعلمه وقال ابن ادریس لا يشترط  
واختاره المص والعلامة لان الابداء اسقاط لما في الذمة فلا يخلو اما ان يتحقق هذا الابداء قبل احواله او بعدها ويلزم  
من الاول بطلان احواله نحو ذمة المجلوب حتى يتحقق ومن الثاني بطلان الابداء وعدم الفائدة فيه لان ذمة المجلوب  
تتحقق احواله وتحويل المال منها الى ذمة المحال عليه يكون خاليه من الحق فلا يتحقق الاسقاط لعموم رواية عامر بن جعفر  
عني ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يحيل الرجل على العير في ثم يتغير حال العير في يرجع على صاحبه ذاحال  
فرضي **قال** طاب ثراه في استر ايط الاجل قولان **اقول** منع الشيخ في النهاية من الكفارة وحواله وبه **قال**  
المفيد وابن حمزة وموطأه سلا واهما في المبسوط احواله وبه قال ابن ادریس واختاره المص والعلامة  
صالحه يجوز وعدم الاشترط ولابن البراء مثل القولين **قال** طاب ثراه ولو قال ان لم احضره كان ضاماً الى ان لم يحضر  
كان على كذا كان كعليلا ابداء ولم يلزمه لار ولو قال على كذا ان لم احضره كان ضاماً الى ان لم يحضر  
في الاجل اقول هذه المسئلة اجماعية الفرق بين الصور بين تقديم ذكر المال في التوبة واجبة في الاول و  
منذ الحكم رواية ابي العباس عن الصادق ع قال سالت عن رجل تكفل بنفسه رجل الى اجل فان لم يأت  
به فعليه كذا وكذا **قال** ابن حمزة ان جاء به الى الاجل فليس عليه حال وسو كخيل نفسه ابدأ الا ان يبد بالدرهم  
فان يبد بالدرهم فهو لها ضاماً ان لم يأت الى الاجل الذي اخذ قال ابن ادریس وعندي في هذه المسئلة  
نظرو وجه نظره دعة ام عليه من حيث لوظة مرتبة ان يكون متأخر عن الشرع ويجوز تقديمه ولا ينبغي بحكم  
عند اهل العربية ومن جهة الفقهاء والكلام المتصل عندهم كاجلته الواحدة لا يتم اوله الا باخره وصنف هذه  
النظر فاهم كونه اجتهاداً في مسألة النص **كتاب الصلح الاول** الصلح عقد شرعي لقطع المنازعة  
والاصح فيه الكتاب والعهدة والاجماع اما الكتاب فقوله تع فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وقوله  
ايريد اصالحا يوقف المبرهما وان طابقا من المؤمنين اقتتلوا فاصلح بينهما وقال الشافعي ان النبي صلح **قال**

د















أخرج البذر من كحاصل / ولا والباقي بينهما أطلق المصنف ونفى الشيخ في المبوط وجماعة من الأصحاب كالتأخي  
وابن ادريس والعلامة في المختلف على جوازها قال **كتاب شراء** ولقيع أي المساقاة قبل ظهور الثمرة لجماعة  
وبعد ما إذا بقي للعامل ما فيه المشراد ولا يبطل بموت أحدهما على الاستدلال أن بشرط تعيين العامل قولها  
الأولي محل المساقاة كل أصل ثابت له شريطة بيعها بما لا يخل ولا يجوز على ما ليس أصله العمل ولا يجوز  
وهل يجوز على ما يبيع له أصل يتوقع به من بعد أخرى لكنه ضعيف لا يثبت كالكسب والمعدن وسائر ما يجري كما  
لنفع والسلف قال في المحل في نعم والاكثرون على البيع لأنها معاملة مجهولة فيقتصر منها على موضع الجماع والوفاء  
في الحيا والتوثيق في معنى الثمرة ومنع في المبوط على المساقاة على التوثيق المذكور ويجوز على الباد بجان وإن بقي أصل في الأرض  
لضعفه فاحتج بالزرع **مسألة** يغير فيها الأجل المعلن الذي يحصل فيه الثمرة قطعاً فلم يلزم تعيين الأجل وعلم قصور المعين عن  
حصول الثمرة فيه كانت المعاملة ثبتت أجرة الثقل قال ابن أبي عمير ولا بأس بمساقاة الثقل وما شاكل منه وأكثر من ذلك إذ  
أحصرت المدة أو لم تخصر وبموت ترك واجبة بصحة يعقوب بن سعيد عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يعطي  
الرجل أرضه فيها الرمان والثقل والفاكهة فيقول استأجرني هذا في الماء وأجرة ذلك نصف الأجر قال لا بأس وأجيبان في  
الباقي لا يلزم لزوم **مسألة** يقع المساقاة قبل ظهور الثمرة قطعاً وهل تقع بعد ظهورها قبل أو بعد ضعف على إطلاقه والمشهور  
أجوازها إذا بقي للعامل ما فيه المشراد وصلحهما **مسألة** ولا يشترط كون الزيادة بالسقي بل العمق فالسقي السقي بالكلية  
فإن قيل المساقاة مفاعلة من السقي فلا بد من تحققه قلنا قد يكون التخل مستغنياً عن السقي ولا يحتاج إليه فيمنع بشرطه  
المساقاة على مثل ذلك فيقوت المصلحة الناشئة الشرع فيه والأذن في المساقاة عام وإنما اشتقت المساقاة لأن العاقل في احتياج  
المعاملين إليه خصوصاً أهل الحجاز لأنهم يشقون الماء من الآبار والواضح وذلك في مسائل الأولى قال القاضي إذا دفع إلى  
غيره مالا معاملة أن يلقحها فخرج بينهما نصفين ولم يشترط صاحب الأرض على العامل من العمل والحفظ شيئا غير ذلك نظر  
فإن كان التخل محتاجاً إلى السقي والحفظ كانت المعاملة فاسدة فإن لم يكن العامل كان له أجرة مثله وقيمة ما لم يكن وكان  
لا يحتاج إلى حفظ وإلى سقي ولا عمل غير التلقيح كانت المعاملة حايطة ولم يفرق العلماء بين الأمرين ولجواز المساقاة مطلقاً  
أكتفي بالتلقيح **مسألة** قال القاضي فإن كان إذا سقي كان وجود الثمرة إلا أن تركه ليس بضره كانت المعاملة الفاسدة جارية وإن كان  
السقي أيضاً بضره وينقصه وينقصه ولا يفسد جميعاً كانت المعاملة فاسدة قال العلامة **مسألة** لو جرد عندي الصخرة **مسألة** قال  
ولو كان ترك شرط التلقيح عليه واشترط ما عداه لما جاز لأن تركه بضره وقد نفي بعض العمل على صامع التخل وهكذا العمل لا  
يصلح التخل لأنه لم يشترط على العامل قال العلامة وأجواز لما بينا من جواز اشتراط بعض العامل على المسائل **مسألة** قال  
ومن خلافاً قبضه المهرين قال في الرهن أسقف وحفظه ونحوه فخرج فهو يتبين نصفين ففعل ذلك كان الخارج لصاحب  
التخل والمعاملة فاسدة وكان للمهرين أجرة مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ لأن ذلك يلزمه في حق كونه مرسئاً  
أحق بجواز كالمعاملة غير غيره بأذن المهرين وهو أختار العلامة **مسألة** قال الشيخ إذا ساقاه بالنصف على أن يعمل معه

رب المال العمل

رب المال العمل والمساقاة باطلتان لأن موضع المساقاة على أن من رب المال المال من العامل العمل والعرض فإذا شرط على رب المال العمل  
بطل العرض وأختار المصنف أجوازاً قال العلامة والوجه عندي صحة ذلك لأن الشيخ سوغ أن يشترط العامل على المالك أن  
يعمل معه علامة وإن يكون على المالك بعض العمل لأنه لا مانع منه وهذا نفس ذلك **مسألة** لو شرط العامل خروج أجره أجر  
الذين يبعان بهم كالمطوور والماعود من الثمرة قال في المبوط يبطل العقد لأن المساقاة موضوعه على أن من رب المال  
المال ومن العامل العمل وإذا شرط أن يكون أجره الأجر من الثمرة كان على رب المال المال والعمل معاً وهذا لا يجوز وبالجواز  
قال المصنف والعلامة إذا بقي للعامل عمل فلما حصل منه بقي للعامل على يتوقع به الثمرة ولو في بقاياها وحفظها كانت المساقاة  
جارية فعمل هذا رطباً تاماً وفي تعقير أي التجرد والتشخيص والكسب في العروق جازية المساقاة عليها لأن الضرورة المسوقة للثمرة  
أي المحجوبة إلى العامل كما يتحقق قبل الظهور يتحقق بعده بل بما كانت الحاجة أمس لأن المالك قد لا يتمكن عن مباشرتها وفي  
فسادها وقد تعذر الجارة والحالة والمساقاة أتم منها وأقوى في حرمان العامل على الحفظ فيشرع ذلك تحصيل المصلحة المحال  
عن عارضة منسوبة من المشرعية **مسألة** قال الشيخ على العامل كل ما فيه المشراد كالقطا وأصلح موضع  
التشخيص ونقل الثمرة البيرة وحفظها في رؤس الثقل وغيره حتى يقيس وعليه الأكثر وقال أبو علي وكل حال تصليها  
الثمرة والزرع حال يوفى عليها من الغنسان فادخلت صار شركاً ولم يثبت عليه من العمل شي إلا بقسطه إلا أن بشرطه عليه  
لا يبطل هذا العقد بموت أحدهما لأن العقد لا يرد من قبل يقوم وارث كل واحد منهما مقامه كالأجرة من قال بطلانه في  
الأجارة يبطل به هنا ومن لا فلازم لو عيّن المالك العامل وفاتت له المصلحة المساقاة لأن العقد لم يتناول غير **مسألة** يمكن أن  
يشترط المالك على العامل مع أحدهما شي من ذهبه فضة أجواز أن يكون الخارج من الثمرة بعد المشراد أو أقل فيكون عمله صائغاً  
ويصح الشرط لكنه مراعى كالتعجيل فإن تلفت الثمرة بطل الشرط ولم يجب الوفاء وكذا لو لم يتحقق اللطاع في المدة المشرطة لم  
يجب الوفاء بالمال **كتاب الوديعه** **مسألة** مقدمة الوديعه مشتقة من ودع يقال ودع الشيء يودع  
إذا كان في خفض وسكون وسوق من الأول وكان المالك يكتفي إلى المستودع والمانع يودع بامانة وأنه يقوم  
مقامه في خفضه فهو في خفضه ودعه من تكلف احتفاظها وأقر من تجسم مراعيتها والأصل فيها الكتاب والزرع والجماع  
أما الكتاب فهو قوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وقوله إن الله يحب من آمن بعقوبته فليؤد الأمانات التي  
أمانته وأما السنة فهو أي النسب من المالك إلى من كسبه أو بغيره كل واحد عمل الأفراد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال  
إذا الأمانة إلى من اتخلك ولا تخن من حاكك وكان عنده صلى الله عليه وآله وسلم وداع بركة فلما أراد أن يهاجر ودعه أم  
أمن وأمر عليه صلى الله عليه وسلم يرد ما على أصحابها وروى سمر عنه عليه السلام أنه قال على اليد ما أخذت حتى تؤدي ومن طلق في حصره  
عن زين العابدين عليه السلام أن قال حين علي بن أبي حمزة السيف الذي قبل به حين علي بن أبي حمزة السيف الذي قبل به  
الاجماع في الأمانة لا يتخلفون فيه **مسألة** الوديعه وللعارية من الأمانات الخاصة والأمانات مطلقاً فيقسم إلى قسمين  
أمانة خاصة كالوديعه والعارية والشركة والمفاربة والعين المهرونة والمساكنة ومانع يد الوكيل والوصي وضابطها كل عين

ل



وروي النسب النبي صلى الله عليه وسلم استعار من أبي طلحة فسه سافركه واستعار من صفوان بن أمية يوم حنين درعا  
فقال أعضاء يا محمد فقال بر عارية مواده ولما أجمع من عاتق الأمانة **تنبيه** العارية من الأمانة الخاصة بالأصل فما عدم  
الضمان عند الغرض المحقق إلا أن يعرض ما يوجب ضمانها وهو مورد الأول التقريط وهو شرط أسباب الحفظ **الثاني**  
التعدي وهو فعل ما لا يجوز شرعا **الثالث** أن يتغير ذهابا أو فسخا إلا أن يشترط سقوط الضمان ولا فرق بين الموعود  
وغيره **الرابع** أن يتغير من غصب أو من ليس بكامل **الخامس** أن يشترط على السوحناء فيض العين مع تلفها ولا  
يفين ما ينقص الاستعمال **السادس** أن يتغير للهن فتكون مضمونة على السوحناء دون المهرن وذو عيب العين العامة أي كونها  
مضمونة في الأصل لتوابعها لم عارية مضمونة واجوب أن ضمانها بشرط طه عليه السلم على نفسه الضمان لأنه من لوازمها  
**قال** طاب ثراه ولو خلا في اليد فقولان استنبها قول العامس أقول نعم والمصنف مذهب العلامة وبه قال  
القاضي وسلاوان حمزة وابن ادرسي وقال الشيخان ليعدم قول الملك وضمانه اختلاف وتقدم  
**كتاب الاجارة مقدمات** الاجارة في اللزك الاجرة واشتقاق من الاجر وهو الثواب يقال اجر دار بوج  
جرها ايجاد فهو جرد والجر فغير يعني الفاعل كالعالم يعني العالم وفي الشرائع ملك للمنفعة منه معينة بوضع مال والملك  
حبس والمنفعة فصل يخرج به ملك الامان كالباع والهنه ويخرج بشرط العوض العارية وباقى القيد بشرط وطا والاصل  
فيه الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقول الله تعالى فان ارضعنكم فانهن اجورن قال لو شئت لا اتخذت علي اجرا  
اي اريد ان املك احدي ابنتي هاتين على ان تاجرنني في حج فاجزوا قوع الاجارة واما السنة فروي ابو هريرة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطي الاجرة اجرة قبل ان يحفر عرفة وروي ابو سعيد اخذ ربي وابو هريرة عنه  
عليه السلام في استاجرا فليعلم اجرة وروي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثة انا خضيمهم يوم  
القيامة رجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا فاستوفى ثمنه ورجل اوفى اجرة ورجل اعطاني صفقة شتم غدره  
فعل الصواب فعلى صلوات عليه والرجل نفسه من يهودي ليستفي الماء ولو بتمره وجمع التمرات وحمل الي النبي صلوات الله  
عليه وسلم وروي محمد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الاجارة فقال رصا لا باس بها اذا فقه قد طاف  
وقد اجر نفسه موسى بن ابي عمران واسنة فقال ان شئت عذرا فانه لا سمع وعز وجل على ان تاجرني ثمانية حج فاف  
ان تمت عشرين عندك والسوق للكتب بالسني افضل منها وروي محمد بن عيسى عن ابي القاسم عن عمار الساباطي  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يبيع اكره مما يبيع في تجارته قال لا يوجر نفسه ولكن  
يشترق منه عز وجل ويبيع فانه من اجر نفسه فخطه على نفسه الرزق واما الاجماع في عامة المسلمين فما  
**طاب ثراه** وهو ينظر الموت قال الشيخان نعم وقال المرتضى لا ينظر وموافقا قول الاصح  
ثلثة اقوال الاول البطلان بالوت من ايها المتفق قال الشيخان وسلاوان القاضي وابن حمزة **الثاني** عدم البطلان  
من ايها كان قال السيد وابن حمزة ادرسي والتقي واختاره المصنف والعلامة **الثالث** بطلان الموت المستاجر دون المجر

حصلت في يد غير مالكها باذنه او بغيره اذنه ثم علم ولم يطلعها او اقره الشارع على ملكها لم يدخل فيه الوديعة بعد موت المودع المشغول  
بجحة الاسلام مع عدم التيقيد الوارث فان الشارع جعل له ولاية الاستجارة المحل في يد المودع لا في يد الوارث  
غير مضمونة ويدخل فيه ايضا القطة فانها في يد الملقط الا باذن المالك بل الشارع اقره عليها الا حقا فاما عاتق  
هي كل عين حصلت في يد غير المالك مع عدم علمه على غير جهة التعدي كالشوب بيطر الرج اي راو انسان وكالوديعة  
اذا مات مالكها ولم يعلم الوارث وكالما ورد بدفع عين الي غيره والحال الموصي بتفريقه او بدفعه الي من يعلم به ولو كان الموصي  
لديها وعلم به كان امانته خاصة وحكم الامانة الخاصة انما لا يجب دفعها الا مع الطلب من المالك اكيد ولو تلفته قبل القبض وحكم  
العامة وجوب الدفع على الفور ويضمن على التاجر ويشتركان في الضمان مع التقريط والتعدي **قال** طاب ثراه ولو  
اضلها في مال هل هو ديوعة او دين فالقول قول المالك ان لم يودع اذ العذر الرد او تلفت العين ولو اخطا  
في القية فالقول قول المالك مع مينة وقيل قول المستودع وموافقا قول هنا مستدان الاول اذا اخطا في مال فقال  
القاضي هو ديوعة وقال مالك بل هو دين عليك اي مثله دين لان المالك المعين لاسان لا يكون دينيا غير لان الديون كل  
ثابت في الذمة غير مشخص الا ان نقول القرض لا يملك لمجرد القبض بل بالتصرف وهذا النزاع انما يحصل ويتصور له ثمة العين او  
تعذر رد هاتك لو اخذها ظالم فادعي القايض انها وديعة عنده وتلفها من مالكها وادعي المالك انها دين عليه قال حنفي ثابت  
في ذمتك وانما لي عليك مثلها او قيمتها فالقول قول المالك لان الاصل في اليد ضمانا مال الغير لقوله عليه السلام على اليد ماخذ  
حتى تؤدبه ولما رواه اسحق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلا الف درهم فضاقت فقال الرجل كانه  
عندي وديعة وقال لا حرا ما كانت عليك فرضا قال المال لازم له الا ان يعينه البينة انما كانه وديعة **الثاني** لو شئت  
الوديعة فقراره او البينة لزمه ضمان العين مثلا او قيمته فان اختلف في القيد فعل القول قول الملك قال الشيخان نعم لان  
الوديعة صار بالتقريط خائنا فلا يكون قوله حسوفا قال التقي يقبل قوله لانه غارم والاصل بله الذمة من الزايد وبه  
قال ابن حمزة وابن ادرسي واختاره المصنف والعلامة ذكر العارية قال في الصحاح العارية بالتشديد كما انها منسوبه الي العار  
لاظهار عار و قبل منسوبه الي العارة وهي اسم من قولك اعترته الناع اعارة واعارة المعذور وقيل اشتقاقتا من عارية  
اذا ذهب وجاء خبيت عارة لتحويلها من يد الي يد وذكر الخطابي ان اللغة الغالب التشديد وقد تخفف في الشرع هي  
عبارة عن اباحة الانتفاع بالعين ثم استرادها وبسي ما لك المنفعة المعبر والمنفعة والعيان المنفعة بما المتعار والاصل فيها  
الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقول الله تعالى ونعوا نواعل البر والتقوى والعارية باحة الانتفاع لمن هو محتاج فكان اعانة وولي  
نعم الذين هم يرون وتمنعون الماعون قال ابن عباس العواري وعن ابن مسعود الماعون العواري من اللو والقدر والميزان  
واما السنة فروي جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب بل لا يفعل فيها حقها الا جاءته يوم القيمة  
اكره ما كانت فباع ففرق ثمنه على بقولها واخفاها قال رجل يا رسول الله ملحق بال قال اجلبها على الماء واعارة دولها واعارة فاعادها  
فروي ابو امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حطنته الوداع العارية مواده والمحنة مردوده والدين يقضي والنعيم غارم



نقل في الخلاف عن الأصحاب وفي البوطي قال وسوالنا عنهم أي عند إيماننا وقال القاضي وعلمنا أكثر من إيماننا على أن موت  
المتاجر هذا الذي يفسد بها الموت الوجع الأولون تبعوا واستيفاء المنفعة بالموت لأنه لا يستحق استيفاء العلم على  
الملك للوجع فاذات ذلك ملكه عن العيين فانتقلت إلى ورثته والنافع تحدث على ذلك الوارث فلا يستحق المتاجر استيفاء  
لعدم العقد على ملك الوارث وكذا في طرف المتاجر على أنه يرمونه لا يملك الإيجاب الأجرة عن تركه لا تنقلها بالموت  
إلى ورثته ولا بما كان عرض الملك لمحمض المتاجر لتفاوت الأعراض بتفاوت المتاجر من وقد غدر  
ذلك بالموت واجب بان المتاجر قد ملك المنافع العقد ملكه عليه الجري كاملة فالشغل إلى ورثته الوجع  
بالموت ليس للعين مملوكة المنافع مدة الأجرة وإلى ورثته المتاجر ما عدل حال الأجرة لوجوبه في حياته للعين  
في عقد شرعي لجهة العلم ومن تابعه في وجوه الأول والأجر الحق ما في منفعة موجودة تقع المعاوضة عليها  
وانتقالها باليرث وبثمة فلا ينقل بموت صاحبه كغيرها من الحقوق ولما قيل إن يقول هذا مصادرة على المطلوب لأن  
النافع لا يملك منته انتقاله باليرث لأن النافع يتجدد وتحدث في ذلك الوقت **الثاني** إنما عقد وقع صحيحا فيجب  
حكمه **الثاني** أنه عقد ناقل بالأجماع إذا اقتضى عقد المنفعة إلى الملك والأجرة إلى الوجع كان الأصل بقاءها على  
ملكه لا تزول عنه ونحوه إلى من صار منه لا بدليل وليس في الشرع ما يدل على ذلك أصح من الآخر وبما أصح به الأولون في  
الثاني قال **طائفة** وإن يكون الأجرة معلومة قبل أو زمانا وقبل تكون الشاهد قول قال الشيخ في البوطي  
الأجرة أن يكون معلوما بالمشاهدة وإن لم يعلم قدره وسوقه السيد فظاهر أنها المنع ويقال إن إدريس في  
المسند العلامة لتحقيق إجماله وقد عرفت في عرف الشرع أن الكبير والمودون أن النافع المعاوضة عليها بعد عتبارها بالكيل أو  
الوزن ولم يكتفي في البيع بها بالمشاهدة ولا علة لذلك سوى إجماله فيمنع من الأجرة لادائها إلى الغرض المقضي  
إلى التنازع المنه عنه أصح الشيخ بأصله الصحيح وانتفاء الغرض بحصول العلم بالمشاهدة والأصل مدفع بالظلال  
الناشئ من إجماله لتحقيقها قال **طائفة** ولو استأجر من أجل رضاء على موضع في وقت معين بأجرة معينة  
فإن لم يفعل ففرض من أجرته شيئا معينا مع ما لم يحيط بالأجرة أقول هذا هو المشهور في كتب أصحابنا ويؤيدها  
رواه محمد الجليلي في الموقوف قال كنت قاعدا عند قاض وعنده أبو جعفر عليه السلام جالسا وثابه رجلان فقال لهما  
إني تكاربت أبل هذا الرجل ليحل لي متاعا إلى بعض العادون واشترط أن يدركني العمد يوم كذا وكذا إلى أنما  
سوق الخوف أن يفوتني فإن أصبت عن ذلك حطت من الكرا كل يوم أصبت كذا وكذا وأنه حسبني عن ذلك الوقت  
كذا وكذا فقال القاضي هذا شرط فاسد فذكره فلما قام الرجل قبل إلى أبو جعفر عليه السلام فقال شرط هذا جائز أو لم يحيط بجميع  
كراهيه وفي صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر قال سمعت أن يقول كنت جالسا عند قاض من قضاء المدينة فأتاه رجلان  
فقال لهما أي تكاربت هذا اليوم في السوق يوم كذا وكذا وإن لم يفعل فقال ليس لكنا قال فدعوتهم فقلت لهما يا عبد  
ليس لكنا تذهب بخنوخة فقلت للأجرة ليس لكنا تأخذ كل الذي عليه اضطرنا فذكرنا بينهما وقال ابن إدريس الأولي عندي

أن العقد صحيح والشرط باطل لأن استرخ قال أو فوالعقد وهذا عقد فحتاج إلى فسخ إلى دليل والألفاظ إذا  
أقفل النظم إلى عقد شرعي صحيح العقد وبطل الشرط إذا كان غير شرعي وقال أبو علي إذا استأجر على أن يبلغ به ثمنه أيام  
بمعيّن ذرها فإن يبلغها كان موضوعا للأجرة لكل يوم ثمنه عشر درهما فبلغه إلى المكان في مدة لا يستغرق  
أخطيئة الأجرة جاز وإن استغرقت أو كان الشرط عليه أن تخرج عن شرط لم يكن للأجرة كان الحكم في ذلك الصلح لا  
يسقط الأجرة كلها ولا أحدهما جميعا فظاهر العلامة بطلان العقد ببطلان الشرط ووجوب الأجرة الشل فالحاصل  
أن هذا النوع أقوال الأول صحة هذا الشرط والعمل بوجبه ما لم يحيط بالأجرة فيجب الأجرة الشل قال الشيخ في النهاية  
وأما المصنف وأفتى به العلامة في المعتمد **الثاني** صحة هذا الشرط والعمل بوجبه ما لم يحيط بالأجرة فيجب العقد  
بالصلح قال أبو علي **الثاني** بطلان هذا الشرط وصحة العقد فيما للأجرة بكمالها قال ابن إدريس **الراجح** بطلانها معا  
فيجب الأجرة الشل سواء وصله في العين أو غيره سواء أحاط بالأجرة أولا وأما قوله في المحققين لعدم التعيين وانجزم  
في العقد وهو مشكل لأنه اجتهاد في مقابلة النص قال **طائفة** وأما مدة العقد فيلزم استيفاء النفقة والعين  
في يد المتاجر استغرقت الأجرة وإن لم يتفع أقول هذا الكلام مجمل ويفسر إلى تعيّن وإشارته إلى الصلح في الشارع وبمعه  
وقد سمعنا ذكره أقوالا غير شيئا قد سئل عنه روجه ورضي عنه قال الشيخ بأسسحت في هذا المعنى ما رآه مكتوبا على نسخة  
قرئت على المصنف وصورتها أي أن كانت المنفعة معينة بالزمان لزمته وإن لم يكن معينة بزمان في المدة الماضية الأجرة الشل  
ولا تنقطع المنفعة المؤدّه وبمعه الأجرة قال **طائفة** ولو أضاف في قيمة الزاوية وأرضي بعضها فالقول قول  
الغريم وفي رواية قول الملك أقول في هذا الموضع هو هذا إدريس وأما العلامة وقال الشيخ في النهاية أقول قول  
الملك في الزاوية وفي غيرها أقول قول الغريم على ما يرويه إمامي ولا أدعني الصادق عليه السلام **كتاب الكارعة**  
**الوكالة** **باب الوكيل** **فصل في الوكيل كونه كونه** وهو تشابه في التصرف والأصل فيه في الكتاب والتمتع والأجماع أما الكسبة  
فعموم قولهم أو فوالعقد فدل عليه فابعدوا أحكم بكونهم هذه إلى المدينة فليظن أنها أنكرى طعاما فليكن مبرق منه أي أعطوه  
درهمكم وأجروهم في الشراء صفاكم وقولهم فلما جاءوا قالوا لئن كنا والعرب نسبي الكليل والخدام فسني والخطب  
في الأية هو بوجهه عليه السلام وليس بها دما فيكون وكيلها فذلك الآتيان ونظايرها في مروي عنه الاستتابة في التصرف  
وسمعني الوكالة وأما الشرح فروي عن جابر بن عبد الله أنه قال أردت أن أخرج إلى جبهة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سألت عليه فقلت له إني أريد أن أخرج إلى جبهة فقال إذا أتيت وكيلك فخذ منه ثمنه عشر وسقا فان ابنتني فخذ أيتها  
وضع يدك على رقبة فثبت عليه السلام لنفسه وكيلها وفيه دلالة على جواز نسب العيين إلى غيره الملك بالعلم أو  
أخبار الثقة وروي أنه عليه السلام وكل عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم جبيبته وكانت باحشنة وكل أبا رافع  
في قبول نكاح ميمونة بنت الحارث الهذلي خاتمة عبد الله بن عباس وكل عروة بن الجعد الباري في شراء بشاة إلا  
فجبهه وكل السعاه في قبض الصدقات وروي أن عليا عليه السلام وكل أخاه عقیل في مجلس بيكبر وعرف هذا عقیل



فأقضى عليه ففعل ما ففعل له فلا وكل عبد من جعفر في مجلسين وأما الإجماع فمن عامة المسلمين قال **طاب ثراه** ولا  
حكم لوكالة المتبرع أن يملك من ماله ما يشاء وأختلف في تفسيرها مذكرة على قولين الأول أن يتبرع إن كان يملك  
آخر أن يملك من ماله ما يشاء ولا يملك من ماله ما يشاء إلا أن يملك من ماله ما يشاء بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
الوكيل يتبرع بقبولها فقبولها بعد ردها عن غير ذلك فهو متبرع **الثاني** وبما هو موقوف على قدرته وقدرتها  
أن الوكالة الصحيحة لها حكمان الأول **امضاء المتبرع** فالتصديق الصادر من الوكيل على الوكيل **الثاني** استحقال الوكيل عند  
فعل ما وكل فيه أصل لا مبرر أما الجارة أو جعله فالتبرع لقبول الوكالة من غير اشتراط الأمر بالقبول لغيرها فقبول  
لحكم لوكالة المتبرع لا يبرر الحكم الثاني الذي هو الاستحقال الأول والثاني لقبول من غير اشتراط الأمر بالقبول لغيرها فقبول  
لفظ لا يبرر من اللفظ والنية إذا كان العمل في الجارة بالعادة فانه مع وقوعه بالوكالة يستحق عليه جرة الشئ وإن لم يثبت  
بل التقدير ففعل بنية المتبرع أو كان الفعل ما لا يستأجر له بحري العادة كبرية القلم فالزم بذكره العوض لفظا لم يملك له  
أجر وإن شتره لم يبرر بقبولها والتفسير الأول **طاب ثراه** واجبة قال **طاب ثراه** ولا يبرر ما لم يعمل العزل وإن شهد على الأصح قوله  
للاصح بغيره هذا قوله الأول عدم العمل بالعلم وفعله ما على الوكيل قبل العلم وإن تأخر عن العمل ولا يشهد على الأصح قوله  
على وقواه في الخلاف واختار المصنف والعلامة في الإرشاد وحق المحققين **الثاني** أن العمل بالعزل وإن لم يشهد به وهو مستحب  
العلامة وقول الشيخ في الخلاف إذا عزل الوكيل وكبره عن الوكالة في غيبته لا صحابا فيه وإثبات أحدهما لا يبرر في الحال وكذا  
لو لم يعلم الوكيل وكل تصرف فيه الوكيل يكون باطلا قال العلامة ولم يظفر بهذه الرواية **الثالث** قال في النهاية فليست مدعي  
عزله علامة بخبر من الوكيل أو يعلم بذلك كما شهد على كماله وكل امرئ بعد ذلك يكون باطلا لا يبرر الوكالة منه فقبول ولا  
كثيرا وإن عزله ولم يشهد على عزله مع إمكان ذلك لم يبرر الوكيل وكل امرئ بعد ذلك كان حاصيا على موكله  
أن يعلم بعزله وبه قال الشيخ والقاضي وابن حجر وابن أدريس حتى إذا دلون بأموال والرهني لا يتعلق حكمه في  
حق الرهن عنه إلا بعد علمه وكذا نواهي الشرع كلها ولهذا المانع أهل قبا وأن العبد حلت إلى الكعبة دارا وبني على  
صلواتهم ولم يبرر بالعادة وكذا كبر الوكيل وكبره عن التصرف ينبغي أن لا يتعلق حكمه في حق الأبعد العلم وهذا  
الدليل ذكره في الخلاف **الثاني** رواية هشام بن سالم عن الصادق ع منعه ما رواه معوية بن وهب عنه عليه السلام  
أن من وكل رجل على أمضا وأمر من الأمور فلو كان ثابته أبا حنيفة يعلم بالخروج منها كما علم بالوصول فيها وقيل رواية العلامة  
بن سابع عن علي بن فضال عن مالك قال العلامة في المختلف فاذا الظاهر عدم الوكيل إلا أن يعمل هذه الروايات **الثالث** أنه لا يبرر  
قبل علمه كان فيه حرر لانه قد يبرر بقرائن تنطرق الضرر بطلانها كالإجماع كإجاريه فيطأها المشرى والطعام فيأكله وغير ذلك  
فيتبرع فيه المشرى ويجب ضمانه فيتبرع المشرى والوكيل وهذا الوجه الثالث ذكره العلامة في المختلف ثم قال بعد هذا  
الكلام بما فصل والقول الآخر وليس يبرر لأن الوكالة من العقود اجازية فلو وكل الفسخ ولم يعلم الوكيل والوكالة لا تملك  
حينئذ وهذا خلافه ولأن العزل دفع عقد لا يقتضي إيجابا لصاحبه فلا يقتضي إيجابا بالطلاق والعقد وفي هذا الكلام نظر

لما يجيب

لما يجيب عن الأول أن الوكالة اجازية قوله فلو وكل الفسخ قلنا جازية الفسخ مسلم كل من تبرع بالفسخ عليه شرط العلم ولم  
يجعل الشرط وعدمه عند عدم شرط قوله والوكالة لا تملك لانه لا يملك من ماله ما يشاء بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
فانما يمكن لانه لا يملك من ماله ما يشاء بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
الإنسان في الحج المندوب وعن الثاني قوله العزل دفع عقد لا يقتضي إيجابا لصاحبه فلا يقتضي إيجابا بالطلاق والعقد قلنا منع  
المساواة فإن العقد فذلك ليس متعلقا بغير العاقبة وليس كذلك العزل في الوكالة المتعلق بثالث ثم قال وقول الشيخ في  
النهاية لا بأس به لانه لا يملك من ماله ما يشاء بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
ولصح الوكالة في الطلاق الغائب والمحاضر على الأصح قوله منع الشيخ في النهاية من توكيل المحاضر في الطلاق وبه قال الشيخ والقاضي واجازة  
ابن أدريس والمصنف والعلامة لوجه الأول **الاصح** **الثاني** أنه فعل يقبل الإن به فيصح دخوله فيه أما الأول في جوازه  
في الغائب وأما الثاني فكيفه من الأفعال لعدم المانع الخاص لصورة النزاع الموجب لوجهها من الثاني **الثالث** قال ابن أدريس  
لا خلاف أن حال الشقاق وبعت المحكين أن الرضا إذا وكل الحكم الذي هو من أهله في الطلاق فطلق مضي طلاقه وإن كان  
الوكيل حاضر البلد أصح الشيخ برواية سماعة عن الصادق عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق فيعمل على ما إذا كان الوكيل حاضر البلد أصح  
أو الأجانب التي وردت يجوز التوكيل محل على الغيبة وأجوابه الرواية عن الصادق عليه السلام قصره ما أفاده المطلوب لانه لا يملك من ماله ما يشاء  
مطلقا فأنه لا يملك من ماله ما يشاء بل يقع باطلا أو يكون معناه أن  
والذي هو على الذي وفي وكالة له على المسلم تردد أقول النجاشي هنا منحه في ثمان مسائل الأول أن الوكيل لا يجزى إلا ما كان يملك من ماله  
أو كافر فإن كان مسلما فبالأول أن يتوكل مسلم على مسلم **الثاني** أن يتوكل مسلم على ذي الميث **الثالث** أن يتوكل ذي الميث  
على ذي الميث وهذه الثلاثة إجماع لا نزاع فيها **الرابع** أن يتوكل الذي على المسلم وهذه المسألة هي محل الخلاف وإثباتها لا يبرر وفي  
وكالاته أي وكالة المسلم له أي الذي على المسلم تردد وظاهر الشيخ في النهاية والخلاف المنع وبه قال المصنف وقيل وسار والشيخ  
وذهب في المبسوط إلى الإكراهية وبه قال ابن أدريس والعلامة لاصل الدال على الجواز السلام على العاقبة إثباتا  
البطلان كافر على المسلم وثبت الجواز لأن الذي عليه المطالبة بالحقوق واستيفاءها من المسلمين فليس يتولا ذلك من المسلم إلى  
وإن كان ذميا فمسائل أربع الأول أن يتوكل مسلم على ذي الميث **الثاني** أن يتوكل ذي الميث على ذي الميث ولا يشترط في جواز هذين  
العقوبين **الثالث** أن يتوكل ذي الميث على مسلم ولا يشترط في بطلان هذا القسم **الرابع** أن يتوكل مسلم على مسلم ومنع منه أصحا  
لاستلزامه البطلان **طاب ثراه** ولما اختلف في الرد فقولان أحدهما القول قول الوكيل مع يمينه والثاني قول الوكيل  
ما لم يكن بجعل وسواء أقر في المسئلة قولان الأول قوله القول المالك في عدم الرد لانه العمل والقول عليه السلام على  
البعد ما اختلفت حتى تودي سوي كان بجعل أولا وسوق قول ابن أدريس والعلامة وسوق هذا المصنف في البنية **الثاني**  
القول قول المالك إذا كان بجعل وإن لم يكن بجعل فالقول قول الوكيل لانه أمين فثبت لال المنفعة بخبر دون منقصة كالمع  
وسوق قول الشيخ في المبسوط وبه قال القاضي والمصنف في النافع **الثالث** الأمانة على ثلثة أقسام الأول من يقبل قوله



في الرد اجاعا وضابط من قبض العين لنفع المالك فهو محسن محض فيقول قول في رد هاذ من مقابلته الاحسان  
بالاساوت كالمستودع واشتكله العلامة من حيث ان المالك لم يرد ماله وجرم في كتاب فتاوه بوقته الحكم  
**الشيخ** مقابلته وضابط من قبض العين لنفعه ومصلحة كالتبرع والمسترجع من ذلك جزم **الشيخ** من قبض العين و  
نفعها مشترك بين المالك والقبض كالمضارب والكيل يجعل من غير جانب النفع اعتراف المالك ومن غير جانب المانة اعتراف  
قول العامل قال **طاب ثراه** ولو وجد ماله وكالته فالتبرع الموكل فالقول قول المالك مع يده وعلى الوكيل ماله وروى  
نصف ماله لا يضره حقها وعلى الزوج ان يطلقها ان كان وكل قول في السنة ثلثة اقرارا ولا وجوب المهر كالمهر على الوكيل  
لوجود ثلثة اقرارا من جميع حقها بترك الاشهاد على الموكل بالوكالة فيكون عليه ثلثة **الشيخ** ان المهر يحس كل العقد  
وانما يتصرف بالطلاق ولم يحصل **الشيخ** انه الغارم لها بالتعد عليها ومنع الارواح منها وهو مذهب **الشيخ** في النهاية وتعد  
القاضي واختاره العلامة في كتاب فتاوه **الشيخ** وجوب نصف المهر قال **الشيخ** في السبوط واختاره ابن ادریس ثم قوي  
قول النهاية لانما قد قبل الدخول فيكون كالطلاق ولو روي عن غيره من خطبة الصادق عليه السلام **الشيخ** بطلان العقد في الظاهر  
ولا يجب على الوكيل شي كالحاكم من غير التزوج كالمواضع مثل فانه يحكم بطلان العقد مع بقاء الموكل وكما يجب التفرع في  
عدم الاشهاد ذاي الوكيل يثبت المانة اذا احتق لها فكان من حقها ان لا يجب الي التزوج الامم ثبتت وكالته شرعا  
وجنبه يحكم بطلان العقد في الظاهر كما يحكم بطلان البيع ولا يزوم الوكيل شيا ويبقى الزوج في مابينه وبين امه بجهة  
ان كان صادقا فلا شيء عليه الا وجب عليه الطلاق ودفع نصف المهر حكاها العلامة عن بعض اصحاب وقواه في ا  
المختلف **فرع** المانة اذا لم تصدق الوكيل حل لها التزوج مع بطلان العقد في الظاهر ان صدقته لم تشرع  
ولا يجب الموكل على الطلاق بل يفسخ احكامه **تنبيه** **الاول** هل يصح الموكل من هل السهمان في قبض الزكوة  
قال في السبوط نعم واختاره العلامة وهو مذهب الشهد وضع القاضي واختاره ابن ادریس اجماع الاولون بالاصل  
وبانه على مباح فتدخل المانة اما باخذه وطاهره واما قبوله اليها به قيد حل عليه وضع الشارع نصيا للعامل بحسب  
دفع الزكوة الي الامام والساج ونرى ذمة الدافع وان تلفت بعد ذلك منها فمناكا لو كلف لاهل السهمان  
لانها لو كان وكيلها لغيره نائبا كما يزعم لو تلفت من يده ويوكيله فبانه ذمته بتلفها منها دل على انها وكيلها  
اهل السهمان اجماع ابن ادریس بان التوكيل حكم شرعي يحتاج في ثبته الي دليل شرعي ودلالة وايضا فانه  
مترتبة بالزكوة فلا بد ان لا يفعلها ولا خلاف في البراءة بتسليمها الي مستحقها دون وكيله لان الوكيل ليس هو من الثمانية  
الاصناف ولان الزكوة احسن لا يستحقها واحد بعينه ولا يملكها احد لا بعد قبضها فالوكيل لا يثبت المطالبة وكل واحد  
من اهل الزكوة وانحسرت المطالبة بالمال لان الانسان محض في وضعه وفي غيره فلا يجزى على تسليمه اليه قال  
العلامة في المختلف الاستبعاد في ان يقول الفقير وكلت في قبض ما يدفعه المالك اليه عن زكوة ولا يلزم ذلك استحقاق  
المطالبة بل اذا اخذ المالك الدفع الي ذلك الفقير جاز الدفع الي وكيله وعندي في هذه المسئلة توقف **الشيخ** لا يجوز التوكيل

في الطهارة

في الطهارة مع الاختيار ويجوز مع الضرورة ويتولى بواليد ويجوز ان يستعين في صلباء على كراهية **الشيخ**  
وسوال المشهور بين اصحاب ومعه القاضي **الشيخ** هل يجوز التوكيل في الاحتطاب والماحتاش والاصطبار  
وبالمجلة اجازة المباحات يعني انما تحتطبه الوكيل يكون التوكيل وكذا ما يصطاده ولا يجزى يعني ان يكون الوكيل  
يجوز حياته فريد الشيخ المنع واختار التوكيل في اجبا الموات ويتبع ابن ادریس وفي اجماع بينهما نظر ومشاخلاف  
ان تلك المباحات هل يحتاج الي نيته ام لا بعض ذهب الي الاحتياج لوقوع الاجماع بتلك الدررة الموجودة في حق لسمكة اذ لو  
دخلت في المالك مع عدم البينة لوجب رد هاء الى الصياد لانه ملكها بمجرد الاستيلاء وذهب بعضهم الي عدم الاحتياج الي نيته  
ولعل استاده الي قوله عليه السلام من اجبا ارضا ميتة فهي له قضاء من امه رسول الله حكم بالحق ولم يشرط اليه ولعل الاول  
اولي في اجتر النية اجاز التوكيل وحكم المالك للموكل ومن لم يبرهن اليه حكم المالك للوكيل باثبات مدة عليه الي الوكيل **الشيخ** يصح  
التوكيل في الاقرار والاطلاق وهو مذهب العلامة وغيره المحققين لانه اجبا عن حق يلزم المقر وقوله عليه السلام اقرار العتق  
على انفسهم جائز وانفق العمار على انه يدل بمفهومه على عدم قوله على الغير وانفق الكل على ان دلالة المفهوم راحة  
وجوزه الشيخ في السبوط واختار في السبوط ومن الناس من قال لا يصح ثم اختلف القائلون بعدم العمه  
فمنهم من قال توكيلا بذنه في الاقرار عنه اقرار منه لا اجر عن حق عليه فخصه وقال غير لا يكون اقرارا لان التوكيل  
في الشيء لا يكون اثبات لنفسه ذلك الشيء كالتوكيل في البيع لا يكون بيعة وكذلك الامر بالامر لا يكون امر ولا حتى انه  
لا يكون اقرارا لانه اجبا في التوكيل يكون انشاء واللفظ الواحد لا يكون ميتة في حاله واحدة لاحتمال الاجازة  
الصدق والكذب وليس كذلك لانتفاء **كتاب الوقوف والصدقات والهبات** **الاول** الوقف في اللغة الحبس  
وفي الشرع تحبس اصل يتبع به مع بقاها عنه ويسل منافعها ويجمع وقوف واقاف ويقال وقفت ولا يقال وقفت  
الاشاره ويقال حبست واحبست ومقتضاء ذوال المالك عن المالك تبسيل المنفعة على الوقوف عليه وسي  
الوقوف وقفا لا شيئا له على اجماع المجتهدين وقطع سائر الجهات والتصرفات عنه والاصل في الكتاب  
والسنة والاجماع واما الكتب فمقوم قولهم وافعلوا اجر وما تفعلوا من غير ذلك انفسكم واما الزكاة فمقوم قولهم  
اذمات ابن ادم انقطع علمه الا من ثلثة وله صاح يدعوله وعمل ينفع به بعد موته وصدقة جارية قال العلماء المراد  
بالصدقة الجارية الوقف وقال الصادق عليه السلام ليس نبي الرجل بعد موته من الاجر الا ثلث حصان صدقة  
اجرها في حياته فهي تجري بعد موته الي يوم القيمة وصدقة موقوفه لا تودث او سنة هدي منها فكان يعمل بها  
وعمل بها بعد غير او ولد صالح يستغفر له وعند عليه السلام سنة تحق المومي بعد وفاته ولدي يستغفر له ومصحف  
يخلعه وغرس يغرسه ويبرك بخره وصدقة يجزيها سنة يدعى بها من بعده ووقفت فاطمة عليها السلام حقها  
بالدينه واشتهى اتفاق الصحابة عليه قولاه فعلا قال جابر بن عبد الله من الصحابة ذو مقدرة الاوقف واما الاجماع  
فمن الامة لا يختلفون في مشر وعبد وان اختلفوا في ماله اوقافا لجاهلية باطله وهي اربعة السابعة وهي التي



تلك ثلث بطون كلها انما قتيب ولا تترك ولا تحلب لا يفتق **الثاني** البجيرة وسو ولد السايه الذي يجي به في البطن الحادي عشر فان كان  
الشيء في البجيرة وسيت بجير لانهم كانوا يجي ون اذ هما اي يشقونها والجر والثقف منه سبي البحر لانه شق في الارض **الثالث**  
المصليت وهي التي اشارة على يد حسي بطون في كل بطن عن قايين فاذا ولدت بطنا سادسا ذكره او انثى قيل وصلت اخاها  
فان لم يجد ذلك يكون حلال للذكور وحراما على الاناث **الرابع** احكام وسو الخيل يتبع من صلبه عن بطون فيب ويقال جملته  
فلا يركب فخره الوقوف الجاهلي وجاء الشرع بالبطاها قال يقال ما جعل الله من بجمرة ولا سايته ولا حيلة ولا حام وكان  
الذين كفروا يفترون علي اسد الكذب فاجر سبحانه انه لم يشرع لهم ذلك وانما هو يوضعهم واصلاحهم كقول الله ان هي الاسماء  
سميتوها انتم واباؤكم ما انزل اسمها من سلطان والفاظ الوقف سننة وقفت ولقد قفزت وحبست وحرمت وايدة  
فوقفت صريح لا يتقدم اليه قريته والبواقي في كفايات تقف على قريته كقوله لقد قفزت بداري صدقة موقوفه فاجر وسيله  
وما ناس من الالفاظ الدالة على ارادة التبيد **طاب ثراه** ولو جعله لن يقرضه عابدا ويرجع بعد موت الموقوف الي و  
رثة الموقوف طلقا وقيل ينقل الي ورثة الموقوف والاول مروى اقول هذا سلسلان الاول هل يصح هذه الوقف ام لا  
فنقول شرط الوقف ان يبيد فلو جعله على من يقرضه عابدا ولم يسجد بعد ذلك لم يبيد لا يقرضه الا فقره والمساجد والمساكن  
هل يصح وقفها قال الشيخ نعم وبها قال القاضي ابو علي وسلاور ابن ادرس واختاره المصنف والعلامة وقال ابن حجره فان  
علق على من يصح انقراضه كان عمري لو سكتي او حبسا بلفظ الوقف اصبحت الاولون بوجوده الاول الاصل **الصحيح** ان  
نوع عليك وصدقة فيتمتع اختيارا للمالك في التخصيص كغير صورة النزاع **الثاني** ان عليك الاجر ليس شرط في عليك الاول  
والا لزم محال لان تقدم المعلوم على العلة والدور واجبة الاخر وان بان الوقف مقتضاها الماييد فاذا كان مقطعا  
صار وقفا على مجهول فلا يصح كالموقوف على مجهول في الابتداء واجاب المسوعون بمنع الصوري وبالفرق بين مجهول الماييد  
وبين صورة النزاع فان المرفوع غير معلوم في الاول بخلافه في الثاني **الثاني** هل يرجع هذا الوقف الي الموقوف او الي  
ورثة الموقوف عليهم او الي وجوه البر قبل فيه ثمة اقول في الاول قال الشيخ وبه القاضى وسلاور وسو الاول من كلام  
ابن حجره حيث جعله سكتي او عمري واختاره المصنف والعلامة **الثاني** قال المجيد وابن ادرس وبالثاني قال ابن  
زهرة اصبحت الاولون ان في الحقيقة حسب انقراضه ارباب فلا يكون موبدا فيرجع الي ورثة الموقوف لعدم خروجه عنه بالكلية  
لانه انما وقف على قوم بايمانهم فلا يتخطا الي غيرهم كقول العسكري الوقوف يجب ما يوقفها اهلها انشاء  
مع واجبة المجيد بان الوقف خرج عن الوقف فلا يعود اليه والموقوف عليه يملك الوقف فيوعدت عنه كغيره بخلاف  
البطن الاول فانه وان ملك لا يورث عنه لعدم تمامية الملك فلا يعود اليه والموقوف عليه يملك الملك في حقه لتعلق حق  
البطون به وليس بعد الاجر من يتعلق له حق بالتقضي لا يجب بالمنع من كون الوقف مطلقا ناقلا لو بد منه اذ كان منه  
في حكم حبس فلا مال العلامة في المختلف ولا بأس بقول ابن زهرة لا تتقال الوقف عن الوقف وزوال ملكه عنه **طاب**  
ثراه ولو شرط عوده عند احاجه فقولان اشبههما البطلان اقول في هذه المسئلة اقول الاول صحة الوقف

والشرط بعينه

والشرط بعينه انه ان احاج اليه ورجع فيه صار طلقا وجاز له بيعه والشرف فيه وان لم يرجع ومات كان وقفا وسوطا هو الغيب  
والحيث وسلاور واختاره العلامة **ثانيا** صحة الشرط والعقد ويكون في الحقيقة حسنا فان رجع فيه مع احاجه صار طلقا و  
ورث عنه وكذا لو مات ولم يرجع قال الشيخ في النهاية بنوعه القاضي وسو الذي رجع العلامة في المختلف **اولا** ان  
بطلان العقد لا خلاف مقتضاها لان الوقف لا يباع قال الشيخ في المبوط وبها قال ابو علي وابن حجر وابن ادرس اصبحت  
الاولون باصله صحة العقد والشرط لقوله تعالى او فوا بالعقود وقوله عليه السلام المؤمنين عند شرطهم وما رواه محمد بن  
مسلم الصفا قال كتب الي ابي محمد العسكري عليه السلام في الوقف فوقع عليه السلام على حب وقفا اهلها ان شاء الله وان  
الوقف بشرط ما سابع احاجا ازال الشرط الذي علق عليه الوقف لم يكن مبيعا واذا كان الوقف قابلا للشرط والموقوف عليه قابلا  
للنقل عنه الي غير فاي مانع من خصوصية هذا الشرط اصبحت الشيخ على دعوى النهاية بما رواه ابن اسماعيل بن الفضل سال  
المصدق عليه السلام عن الرجل يتصدق ببعض ماله في حياته في كل وجه منه وجوه البر وقال ان اصبحت الي شي من المال  
فانا حق بترتي ذكره وقد جعله ان يكون له في حياته فاذا هلك الرجل يرجع ميراثا او يضي صدقة قال يرجع ميراثا على اهلها ولجميع  
على قول في المبوط بانه شرط يبا في عقد الشرط الوقف فيل ينضم شرطا فاسدا واجاب الاولون بالمنع من منافاة هذه  
الشرط للعقد وانما يكون منافيا لو لم يكن الوقف قابلا قبل هذا الشرط وسو التنازع **طاب ثراه** في وقف من بلغ  
عشر دراهم والمروى يجوز صدقة والاولي النعم اقول سوع الشيخ رحمه الله وقفت في العرف وسو هذه التقى والي علي وتبع  
سلاور وابن ادرس وعليه المصنف والعلامة **طاب ثراه** ويجوز ان يجعل الوقف للنظر لنفسه على الاشياء اقول منع ابن  
ادرس من صحة هذا الشرط وافسد به الوقف حيث عد من غير ابطاح صحة الوقف لا بد بشرط احيا والوقف في الصوع وان  
لا يتوالا سو بنفسه واجبا والمصنف والعلامة اجواز وادعي العلامة في المختلف الاجماع حيث قال الخلاف ان الوقف يجوز  
لان بشرط في وقته النظر لنفسه في الوقف وان يتوالا بنفسه من الاستحسان واخراج النما الي ارباب على حسب شرط في الوقف  
علما باصله وقوله عليه السلام النون عند شرطهم وقوله العسكري عليه السلام الوقف على حب ما يوقفها اهلها **طاب ثراه**  
ولو وقف ذلك الكافر صح وفيه وجه اخر اقول قال المجيد وابن ادرس ان وقف شي على عمارت مسجد او كتبة او بيت  
نار كان الوقف باطلا واذا وقف المذموم ذلك جاز وسوطا هو القاضي والمصنف وقال ابن الجبجد فاما ما وقفه اهل الشرك  
على الاماكن التي يشركون فيها بالعبادة لغير الله عن رجل يبيوت البشر ان والاضام والقرابين للشمس والكواكب ونحوها في  
اي ارض كانت فملك المسلمون احكامها فيها فان ذلك غير محضي ولا به الذين ان يبرفوا لمرثتها وعلما انها الي ما يبرفون اليه  
سهمهم في الغايم وفصل العلامة فقال ان كانت بيوت عبادة الله تعالى كالمساجد والكنائس صح الوقف وان كانت  
بيوت عبادة لغير الله تعالى كبيوت النيران والاضام فان الوقف باطل وحكمه حكم الارض المعنومة اذا فتحها المسلمون  
لانا امرنا باقرار اهل الزمة على عباداتهم ومواضع معتقداتهم فصح وقفهم عليها كاجاز لهم عما يتماخلف في بيوت النيران فا  
نهائيت مواضع عبادة تعالي **طاب ثراه** والمؤمنون الاثنا عشرية وهم الاثنا عشرية وقبل مجتبوا الكبار اقول القول الاول



في  
كتاب  
الشريعة  
طوبى

الاول من هذا الشيخ في البيان وبه قال سلا و ابن ادرس واختاره المصنف والعلامة والثاني منه في النهاية وبه قال المغيرة والعلامة  
وابن حجره قال طلب ثراه والشيعة الامامية والجارودية عن الزيدية قول هذا المشهور بين الاصحابنا وجرم به  
المصنف والعلامة علما بعلوم اوقاف العقود الوقوف على ما يوقفها اهلهما وقال ابن ادرس ان كان الوقف من احد  
فرق الزيدية بحمل كلامه العام على شاهد حال ونحوه قوله وخصص به صرفه في اهل تخته دون من عداهم من سائر  
المسلوك به على شاهد حال وما احسن هذا القيد لا تزي ان من المستبعد ان يوقف الوقف على فرقة الزيدية الذين هم  
اشد عداوة لاهل البيت عليهم السلام والشيعة من النواصب توضع الزيدية ثلث فرق الاول الجارودية اصحاب ابي جبار ودون زياد  
بن منقذ العبدية قال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رفض على علي عليه السلام بالوصف دون التسمية الثاني السليمانية اصحاب سليمان  
بن حريز قالون البيهقي طريق الامامية واعترفوا بامانة الجبار وعمره ببيعة جنتها واداء لهم تارة ليؤمنون ذلك الاجتهاد وتارة يخطونه  
وقالوا بكفر عثمان وعائشة وطولوا الزبير معوية لقتالهم عليا عليه السلام الثالث الصالحية اصحاب الحسن بن صالح بن حي وكانها وكان  
ثبت امانته ابي بكر وعمر وفضل عليا عليه السلام على سائر الصحابة ووقف في عثمان لما سمع علمه من الفضائل تارة وامتنع من التذلل لاف  
قال طلب ثراه ولما نسبهم الى ابي كان من انساب الاربعة بالبناء ودون البناء على اختلاف كالعديد والمهاشمية قول قد مر  
البحث في هذه المسئلة في باب الحسني فليس هناك قال طلب ثراه ويرجع في الجرح الى العرف وقيل هو من بني داره الي  
اربعة ذراعا وقيل اربعة اذرع وهو مطم قول الاول مختار المصنف وهو مذهب العلامة ووجهه حل الاطلاق عند فقد الاحتياط  
الشريعة عليه والثاني مذهب الشيعيين وتلميذها وابن حجره وابن زهره والتقي والقبط الكندي واختاره ابن ادرس وهل يدخل  
منه على راس الاربعين يظهر من العلامة النسخ وقال القاضي بدخوله الثاني لبعض الاصحاب وموتروك قال طلب ثراه  
وقف على مصلحة فطلت فيل يرف الى البر قول هذا القول موافق لابي ادرس لان الوقف في الحقيقة على  
المسلمين نعم لغرض خصوص المصنف المعين لا يطل عموم له موجب العمل بقصد الوقف وسواء وقفه على ما يحصل به الثواب  
وتردد المصنف طلبا للدين واصالة بقاء الملك خرج عنه ما لغرض الوقف وسواء وقفه على من تعذر به بيعه وجوده ومع فتنه الي  
ورثته وسواء وقفه طلب ثراه وهل ذلك مع اصاغه ولده في خلاف واجواز مروى اقول القائل يجوز ان سوا الشيخ في النهاية يتبع  
القاضي واطلق الاصحاب البيع وسوء مذهب المصنف والعلامة بتحريم الوقف عن شرطه لا عند لازم والالامكن لازما لما روى  
جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تصدق على ولد بصدقة وهم صغار والاربعين بجمعها قال لا الصدقة له  
وكلي اوجه الشيخ برواية عبد الله بن الحجاج عن الصادق عليه السلام الرجل يجعل ولده ثيا وبهم صغار ثم يدور بهما في بيعهم  
من ولده قال لا بأس قال طلب ثراه ولا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا يبعد الا ان يقع خلف يودي الي فساده على  
تردد اقول البحث هنا يقع في مقامات الاول اذا كان بيع الوقف النفع لاربعة من بقايعه على حاله واراد عليهم هل يجوز بيعه  
لا سوغه المغيرة وحماد ومعه الباقيون وسوءت **الثاني** اذا تعطل وال الى احراب بحيث لا يتعدى نفعها او كان الوقف  
عليهم حاجة شديدة الي بيعه هل يجوز بيعه ام لا فيه اربعة اقوال الاول نعم قال السيد والمغيرة ولا يرفق في مصالحهم ولا

مع شدة ضرورتهم اليه وبشك قال سلا وقال ابن حجره ولا يجوز بيعه الا بشرطين احدهما من خرابه وحاجة الموقوف عليه شديدة لا يمكنه  
القيام به **الثاني** ان النفع من بيعه مطلقا قال ابن ادرس سوا وقع فيه خلف اولاد سوا خراب ولا وعلى كل وجه **الثالث** فصل القاضي  
والصدوق والتقي اذا كان الشئ وقفا على قوم ومن بعدهم على غيرهم وكان الوقف قد اشترط وجوعه الي غير ذلك الي ان يرض  
الدار ارض ومن عليها لم يجوز بيعه على وجه من الوجوه فاذا كان وقفا على قوم مخصوصين وليس له فيه شرط يقتضي وجوعه الي  
غيرهم حب ما قد مناه وحصل الخوف من هلاك الارباب به حجة ضرورية ويمكن بيعه النفع لهم من بقايعه عليهم او يخاف وقوع خلاف  
بينهم يودي الي فساد فانه يجوز بيعه حينئذ وصرف ثمنه في مصالحهم على استحقاقهم فان لم يحصل شيء من ذلك لم يجوز بيعه ايضا  
على وجه من الوجوه **الرابع** جواز خيف خرابه ولم تكن من عارته او مع خلف فيه بين اربابه تحصيل باعتبار فساد لا يمكن  
استدراكه مع بقايعه وسوق المصنف والعلامة لان الغرض من الوقف استيفاء مناه وقد تعذر ذلك فيجوز اخراجه عن حده  
تحصيل الغرض منه واجوز على العين مع تعطلها تباع الغرض كما لو عطل المدي دمج في احوال فان احتضن موضع فلا تقيد  
الحل ترك مراعات الخاص لتعذره ولما رواه علي بن مهزيب في الصحيح الي ان قال وكتب البرقي الي ابي جعفر عليه  
السلام ان الرجل كتب ان يبيع من وقف هذه الصبغة عليهم اخلافا فاشترى واذا ليس يمين ان يباعا ثم ذكر بينهم بوعده فان  
كان يبيع ان يبيع هذا الوقف ويدفع الي كل انسان منهم ما كان وقف لهم من ذلك امر به فكتب بخطه الي واعل ان  
راي ان كان قولهم الاختلاف بين اصحاب الوقف ان بيع الوقف مثل فانه باجاء في الاختلاف نفع الاموال وا  
النفوس اصبحت المافون برواية علي بن راشد قال سالت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك اشتريت ارضا اجيب  
ضيعتي فلما وفرت المال خربت ان الارض وقف فقال لا يجوز شراء الوقف ولا يدخل الغلة في مالك اذ فاعها على ان وقف  
عليه قلت لا اعرف لها ربا قال السيد في بطلانها ولا مال لا يجوز بيعه مع نفعها لا يجوز بيعه مع تعطلها كما لعق  
واجاب لا دلالة في الرواية ونقول بوجهها قال القاضي تسويغ البيع بواجب الوقف وقوع فتنه بين اربابه التعديل  
حصوله لعلها وعدم المعصية باربابها فانتفي المعين فلذلك انما عليه السلام عن شرائها والفرق بين وبين العتق ظاهر  
فان العتق اخراج عن الملك الكلي من تعالي والوقف عليه يملك الوقف عليه يطلب النفع منه واما الشئ فلعله عول ما روى  
جعفر بن حسان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اوقف عليه ثمن على قرابة في ابيه وقربته من امر فلو وثقه  
ان يبيع الارض اذا احتاجوا ولم يكنهم ما خرج عن العلة قال نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع حيز لهم باعوا فان مفهوم  
هذه الرواية عدم التابيد اذا بيع الوقف حيث يجوز اما من خوف الغنة او العطل ما ينعش ثمنه قال العلامة  
الاقوي عندي ان ان كان شرائي بالشئ يكون وقفا على اربابه كان اولى فان انتفك مثل الوقف كان اولى والا  
حاز شرائها كان ماله يبيع وقعه وان لم يكن صرف الشئ الي البايعين يعملون به ما شاؤوا والان فيه جمعا بين القولين  
ايغرض الوقف من نفع الوقف عليه على الدوام وبين النص لاداء على عدم تجوز مخالفة الوقف حيث شرط التابيد  
وان لم يكن تابيد بحسب الشخص وانما بحسب النوع وجب لانه موافق لغرض الوقف ودخل تحت الاول الذي وقع العتق عليه



ومرعات مخصوصة بالعبودية في نوات الغرض باجتماع وان قصر الثمن عن الباعين يقتضي خروج البطون عن الاحتاف  
بغير وجههم انهم يستحقون في الواقع كما يستحقون في البطون بحيث البطون الاول وان تغدو وجوهم  
حالة الوقف وقار الرخصي والمغيد به الموجودون ويتفقون بثمنه **مسألة السكنى والعسكى** مقدمة فقال  
المغيد في العسكى لازم اولاً والثاني العاريد والاولى اعم من العسكى في المالك الاول والاول الوقف والثاني اما  
بعض اول الاول الاجارة والثاني العسكى ويتبادر فيهما الرعية الفاظ السكنى والعسكى والرقبي والحجبي فاقرنت  
بالعسكى المالك او السكنى قبل عسكى فاذا اقرنت بالاسكان قبل سكنى فاذا قرنت لمدة معينة قبل رقي اخذ من ارتقاب  
المدة وانتظار خروجهما وقيل من رتبة الملك وقيل الرقي فحقته بالعبد والسكنى بالملك والحجبي يطلق  
على الملك وعلى العبد والدارية واجازية اذا حبت على رجل لتخدمه او لخدمة بيوت العباد وحكم العسكى اجازية على  
عين لخدمة غيره او على المالك وحكم السكنى ان قرنت بمدة اجازية عليها وان اطلقت الاسكان ولم يعين وقتا كان الرخصي  
جزمي شأه بل يترجم بالقبض قبل فريضة اقول الاول نعم مطلقاً وعلى الكثر **الثاني** لامطلقاً لاصالة بقاء الملك في  
كالعارية **مسألة** يلزم ان قرنت بالقرينة والا فلا بقي منها مني وسواء اذا قال اعزتك هذه الدار كذا لعقبك هل يرجع الي  
لاصالة بقاء الملك وسواء هل يصح في البسوط كدهم القاضى في المذهب بملكها الموكى ولا يرجع الي المالك  
لانه اعطى عطاء يخرج في الارث وانما يورث المملوك واحتمل رواه جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى ابا جراح عسكى له  
واعقبته فلما في الذي يعطاه لا يرجع الي الذي اعطاه فانه اعطى عطاء وقت في الحديث **فروع** والشهور  
انما اذا قرنت بغير السكنى فوات المالك لم يكن لو دونه ازعاج السكنى لا انتقال المنافع اليه انتقالاً لازماً فوجب اجازتها  
على الشرط الذي وقع العقد عليه للرجوع وقال ابو علي ان كان قبلة الدار بعد ذلك الزمان كذا كذا  
من ذلك الزمان كان لهم ازعاج وبظهر من هذا القول عدم لزومها قال **مسألة** طلب ثراه ولا يرجع في العدة احد  
الابوين بعد القبض وفي غيره ما روي في الرجم على اختلاف اقول اما هبة الابوين والولد فلا يجوز الرجوع فيها  
اجماعاً واما باقي ذوي الارحام فللميت ولغيره والقاضي وسوءه هبة العلاء وسوءه هبة المص وسوءه هبة المص وسوءه هبة المص  
من مسأله الباقر عليه السلام قال الهبة والنحلة يرجع فيها صاحبها جازت او لم تجز لذي رجم فانه لا يرجع فيها قال  
**مسألة** طلب ثراه ولو وهب احد الزوجين الاخر في الرجوع ترد ائتمه الكراهية اقول اختار المص هنا مذهب السج  
وابن ادریس ونقل الشيخ في اختلاف عن اصحاب مذهب الرجوع واختار العلامة في المذكور وفي بعض المحققين  
اصح الاولون بصحة الرجوع في حقه غير ذي الرجم وسواء لم يزوج وخموا  
جوز الاخرين بعموم رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام قال انت بائع الجاهلية ما دامت في يدك  
فاذا افضت الي صاحبها فليس لك ان ترجع فيها وخصوص رواية زرارة الصحيح عنه اي عبادته عليه السلام قال ولا  
يرجع الرجل فيها الهبة لزوجته ولا المرأة بها ثمة لزوجها جازت ولم تجز اليس يرجع بغيره ولا تخل لكم ان تأخذوا ما

يتقوه

ما يتقوه من شيا وقال فان طلبتكم عن شيء من ذلك وهذا يشمل الصداق والهبة قال **مسألة** طلب ثراه ومع القرف قال اقول  
منع في النهاية الرجوع وبعد القاضي وابن ادریس واختاره العلامة وقال سائر الواهب الرجوع فيما لم يعوض عنه ما دامت  
العين باقية وكذا التي واختار المص لا ان ابا الصلاح منع الرجوع في الهبة مع القرف **فروع** الاول القرف المطلق لا يرجع  
معد اجازة **مسألة** قبل من حرم القرف الي ما يحصل منه يفسد في العين او احدث بشي فيها كقرف الثوب واتحاد الباب والبريق في  
السج وهذا النوع في القرف يمنع من الرجوع والي ما لا يحصل كالرهن والكسبه وكذا الامع عنده ويلزمه مثل كسب الدابة و  
طلب العبد بعد التغير في العين ومثله لبس الثوب وظاهر النهاية وابن ادریس يقتضي المنع **مسألة** القرف المحرم عن  
المالك كالباع يبيع في الرجوع وان عاد البير بملك مستأنف صرح به ابن حمزة **فروع** لو خطب المشتري في الخطا لا يبرئ  
والا قوي عدم الرجوع لتزول منزله الاستدراك ويجوز جوازه ويقتضي بالزك مع علم الغدار والا الصلح **مسألة** القبض شرط  
في صحة الهبة فلا حكم لها قبله **فروع** عليه فروع الاول رتبة طهرا اذن للمالك ويكفي استلامه اليد من المشتري ومن يده بغيره  
يد كالباب ولا رتبة طهرا زمان يمكن فيه القبض فلا يفي على **مسألة** لو وهب صحباً ثم قبض من يده من الثلث  
**مسألة** لو وهب قبل القبض للمالك والمودعة عليه **فروع** لو مات احداهما قبل قبضت **مسألة** لو حرم على المالك قبل قبض  
القبض على اذن الوالي فان كان للفلس فالاذن في العراء وان كان للجنون او البكر فبغير اذن الوالي او الجذام والحكم  
والماضي منها الاذن هنا مع غبطة الهبة كالوكان الموهوب عبد اكبر عجز عن التكليف **كتاب السبق والرياسة** **مسألة**  
السبق بغير الباء المصدر والسابقة هي جواز الخيل وشبهها في حلية الباق ليعلم الاجود منها والا فليس في الرجال المت بغيره  
الباء والعوض الى المجهول وهذا يسبب الخطر والمذهب والعوض والرياسة والمراماة هي المناظرة بالسهم ليعرف حذف  
الواهي ومعرفته بفتح الري وفائدة المسابقة والمراماة هو بحث الغرم على القتال والهداية للمراسلة المتفان والا  
صل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فيها قولهم يقاتلوا عدوهم ما استطعتم من قوة وفيه دباط الخيل ترهبون  
عدوهم وعدوكم وفي السابقة قالوا يا ابا انا ذهنا متبقت وتكونا يوسف عند معا فاجزنا بالسابقة ووجه الدلالة  
يقارن ارباعاً الرمي ورباط الخيل والاعداد انما يكون بالنقل وانتم ذلك بالسابقة ليكمل واحد نفسه في بلوغ الطيرة وا  
احد وفيه واما السنة فروي ابن ابي ذيب عن نافع بن ابي نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في  
فضل وخوف ودوي لا سبق بكون الباء وسخرتها وروي ابو لبيد قال سئل النبي عن حاكم هل كنتم تراهون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة يقال لها العضا اذا ساقا سبقت فجاء علي بكبر فسقطها فاعتم السكون فقيل رسول  
سبق العضا فقال صلى الله عليه وسلم اهان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الارض الا دضعه وفي طريق اخر لا يرفع شي في الناس الا  
دضعه واما الاجماع فخاصة المسلمين على الاخرى واما من ساقا سبقا وان اختلفوا على بعض مسابقتها واما المراماة  
فقولهم واعدهم ما استطعتم من قوة **فروع** روي عتبة بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ان القوة  
الرمي الا ان القوة الرمي واما السنة فروي انه صلى الله عليه وسلم قال لا يرفع احد منكم يده عن الرمي فقاموا على ان لا يرفعوا يدهم

مسألة السبق والرياسة

في عام الرمي















بالموت يكون متعلقا ببقاء ما يخرج منه من الزكوة فلو كان بعض الزكوة غائبا لم يملك له التعرف في العين الا عينا اقتدر  
الموارث على تقديره فنفى بعض الزكوة بحيث يخرج من تصور العين ملك الوارث من الزكوة وحيداً نقول اذا اوصى لعينه بعين كان له  
تعلق ايج الزكوة في عينها وقتها فيكون لها دخولا في الوصي له به وايضا فان شاهد حال الوصي انه قصد نفع الوصي له او احمه الاشياء  
اليه نفسه وانفع الاشياء لخلاصته في الرق ومثل نفسه فانه كالموجود الثاني ولهذا اشابه النبي صلى الله عليه وسلم على الارث لما كان في  
ملكه وذوال الحجة عند كان الاب سبي في وجود الولد وايضا العقب سبي على التخليص فكيف في التوصل اليه بدينه ايضا في تقيده  
الوصية حفظا لتصل السلم عن الضائع وصونا للقطعة من الهدى وايضا الاصل صحة الوصية وبطلانها ليعتقد الي دليل شرعي وليس  
في الشرع ما يدل على بطلانها في كتاب سنة او اجماع قوله العبد لا يملك فلا يصح الوصية فلا يصح الاصلح للفق في هذه الصورة لانه  
في الشارع قوله عليه السلام قوله لا وصية لمولود ومولود لمولود وقدمنا في البص على الاصحاب قالوا طاب ثراه  
ولو اعتقد موت ماله وليس غيره وعليه دين فان كان قيمته بقدر الدين مرتين صح العقب والبطل وفيه وجه اخر  
ضعيف نقول اذا عتق العبد المستوعب بموته وعليه دين اذا اوصى بعقبة فمما يقتضيان الاول ترجيح العقب وهو الذي فرضه  
المصنف هنا وفيه ثلثة اقوال الاول اشتراط المص في النافع في صحة العقب كون القيمة بقدر الدين مرتين وسواء احتيا والعبد  
يصح عتق الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في حديث طويل قلت رجل مات وترك عبدا ولم يترك له شيئا الا عتقه  
وقية العبد ستماية درهم ودينه ستماية درهم فاعتقه عند موته كيف يصح فيه قال سباع فياخذ الغنماء ستماية درهم وياخذ  
الورثة ستماية درهم ثم قال قلت فان كان قيمته ستماية درهم ودينه اربع مائة درهم قال كذا يصح العبد فياخذ الغنماء اربع مائة  
وياخذ الورثة ستماية درهم ولا يكون للعبدي شي قال قلت فان كان قيمة العبد ستماية درهم ودينه ثمانية درهم قال فصحك ثم  
قال بعد كلام قال ان يوفى العبد ويستعج فيكون نصف الغنماء ويكون ثلث الورثة ويكون للسدس **الثاني** تعيد العقب  
من الاصل وسقوط الدين وسوقا ابن ادریس وسوقا على ان منجزات الرضی ما ضی من الاصل **الثالث** تقديم  
حق الديان وعقبة من ثلث الباقي وان قل وبسبب فيما يخص الديان على النبه مثلا كانت قيمة ثمانية وعشرين في الدين  
ما يمان عتقه تسعة ويبيع في ثمانية اشعة ستة اشع للديان وتسعين للورثة وسوقا للعلامة قدس سره ووجه  
اجمع بحسب الحلبي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قال اذا مت فعبدي حر وعلى الرجل دين فقال ان توفي  
وعليه دين قد احاط بثلثي العلامة بثلثي العبد ومضاه دين مولاه وسحر اذ لا او فاء  
**الفصل الثاني** في وصي يعقب المستوعب ولم يذكره المصنف في هذه الكتاب بل في النزاع وفيه قولان الاول عتق  
ثلث ما فضل في الدين بالف مائة وموت مذهب العلامة واختاره المصنف لحسنه الحلبي وقد قدمت فالعلامة لم يفرق  
بين المتجر عتقه وبين الوصي بعقبة علام يقتضي الاصل الغزوة والمصنف فرق بينهما فعمل في المتجر بعتق عبد الرحمن  
وفي الوصي بعقبة بحسب الحلبي اعتمادا في كل واقعة بما ورد على غيرها من النص والامانة **الثاني** اشتراط كون قيمة  
ضيق الدين وسواختيار الشيخ في النهاية وبغض القاضي قال طاب ثراه هاتك ثلثة مذهب الاول والثاني هو الثاني

تعقب في الوصية

تعقب في الوصية فان قرعة غنيها اعتقت من لغير ولها وسوم مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في القول  
وجزم به في كتاب فتاواه ووجه ان حق الورثة متاخر عن الوصايا لقوله في بعد وصية يوصي بها او دين ولو فرض ان  
كان تحصيلها بالعلم والي من ولها لان ذلك لمصلحة **الثاني** انما تعقب من الغيب والوصية بكمالها وسوم مذهب الشيخ في  
النهاية واختاره العلامة في المختلف لان الزكوة تنقل الى الورثة في حين الموت فثبت ملك الولد على جزء من احد فتعقب عليه في  
الوصية **الثاني** انما تعقب من الثلث ولها الوصية ليعتق الي عبيده قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اراد ان يوصي لولده فلما  
ملا حظته الوفاة اوصى لها بالي درهم او بكرة للورثة ان يترقوا قال فقال لا بل تعقب من ثلث المال وتعطي ما اوصى لها به  
قال طاب ثراه وفي الوصية لعمامة واخره رواية بالتفصيل كاليرث والاستسوية التسمية اقول تعقب الامام على الاصل  
كاليرث في الوصية مذهب الشيخ في النهاية والقاضي والوعلي والمستوية مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة احتج  
الشيخ بما رواه زاده عن الباقر عليه السلام في رجل اوصى بثلث ماله في عامه واخره فقال الامامة الثلثان ولا خلاف في الثلث  
وورده هذه بطريق فالشيخ رواها بطريق وقع فيه سهل ابن زياد وسو ضعيف والصدوق رواها في الصحيح  
ومحمد بن يعقوب رواها في الحسن اجمع العلامة باصالة التسمية وبانما تأتير في الاولاد الذكور والانات وحل الرواية على  
كون للزاد ان جعل بينهم على كتاب الله تعالى قال طاب ثراه فاذا اوصى لقاربتة فمالم يعرفون بنبيه وقيل لمن يتقرب اليه  
اب وبام في الاسلام اقول في تفسير القرآنية ثلث اقوال الاول انهم المعروفون بنبيه سوا كانوا وارثا او لا وسواء احتيا  
الشيخ في الكتابين وبعد قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة حلا للفظ على المعنى العربي عند مجرده عن الوضع العربي  
كما سعادة الشرح فيالم بعض له حقيقة القبض والاصح **الثاني** انهم جميع ذوي نسبه الاجعيين الي اخره وام في الا  
سلام بالسوية قاله المغيرة وقال في الخلاف ولم اجده نصا عليه دليلا مستخرجا ولا به شاهد هذا **الثاني** انهم من تقرب اليه  
من جهة والده او والدته قال ابو علي قالوا اختاران يتجاوز بالتفرقة بالاب المانع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين  
في تفرقة سهم ذي القربى من الخمس قال طاب ثراه واذا مات الوصي له قبل الوصي استقل ما كان الموصي له والي ورثته لم  
يرجع الوصي على الاشهر اقول مختار المصنف هو المشهود وموجبة المغيرة رواه الصدوق وقال ابو علي بطل الوصية واختاره  
العلامة في المختلف وعلى الاول اكثر الاصحاب وجزم به العلامة في المعتمد اصح المغيرة برواية محمد بن قيس في الباقر عليه السلام  
قضي امير المؤمنين عليه السلام في رجل اوصى لآخره الموصي له غائبا فتوفي الذي اوصى له قبل الوصي قال الوصية لوارث الذي اوصى  
له قال نعم اوصى لاحد شاهدا او غائبا فتوفي الوصي له فالوصية لوارث الذي اوصى له لان ان يرجع في وصية قبل موته والى قوله  
هو للورثة وثبت للوارث كذا في الرد بالغيب اجمع العلامة لان الوصية عند فقير الى ايجاب وقبول وقد بينا ان للعقبة  
الذي يقع به الوفاة فصار الموت حينئذ العبرة ويوجب ما رواه ابو بصير ومحمد بن مسلم معا في الصحيح في الصادق عليه السلام قال  
سئل عن اوصى لرجل فمات الوصي له قبل الوصي قال ليس بشي مثلها رواية مشهورة من حاله في المدين عند علي عليه السلام واجاب  
فما عكس به المغيرة ان محمد بن قيس مجهول وما عكس به اصح طريقا وخيارا الوجه استقرار للورثة فانتقل الى ولا ثراه



القول الذي سوجز البسملة ليقول اربع والاول سوله ودين الاحكام عليه في المحققين الرابع في الوصايا في قاي  
طالبها ويعتبر المكلف والاسلام وفي اعتبار المولد يرد واستشهد بها لا يقتضي اطلاق الوصي الى عدل نفسه بطلان وصية  
اقولها مسلان الاولي اشترط العدل ابتداء مذهب الشيعين في السبوط والنفقة وبه قال ابن حزم والقاضي وسائر وغيرهم  
في السبوط واستقر في القواعد ومذهب السني واصطحاب ابن ادريس فاعتبرها في اول بحثها لانها امانة فلاتاها بالفساد  
ثم قال بعد ذلك الذي يقتضيه اصولها وتشهد به اصولنا ورواياتنا ان العدم في الوصي ليس شرط في صحة الوصية الا  
ذلك يستحب لا شرط في الصحة للاجماع على جواز ايراد الناسق وهي امانة فكل الوصية واخاذه المص والمعلم في المختلف لانها تامة  
اختار المذهب ولم يزل في القواعد باعتبارها فيما يعبر فيها لانه كالا ولاية على التيمم والنفقة على المكس في اشترط ا  
استدانتها على تقدير حصولها ابتداء ثم يطر الغنى فكل بطلان وصية فمن قال باعتبارها ابتداء بطلان الوصية فانها لو كانت  
الوصية وفي لم يزل باعتبارها ابتداء بطلان وصية لانها لا يكون اليه بالايضا في الابتداء فوق ما بعد الشر وقد زالت ولا  
ولاية لعادة العدل لزوالها وسواها لاجماع الامس ابن ادريس فانه قال الاصل صحة الوصية ولان القول بطلانها بتدبير  
اجزم مع انه قال في كتاب الوصايا فان مات او فسدت اقام احكام مقامه من يراه قال **طالب شره** ولو وصي الى  
اثنين واطلق او شرط الاجماع فيس احدها الافراد اقول اذا وصي الى اكثر من واحد فاما ان يطلعت او ينص على الا  
او الافراد فان نص عليه اتبع ويجوز خلافه في الافراد الى الاجتماع دون العكس وان اطلق فالشهور وجوب الاجتماع في كل  
وعليه الشيخ في المبطوبه وبه قال ابن حزم وابن ادريس والغنية والتقي واخاذه المص والمعلم واجاز في النهاية الافراد الخ  
شرط الاجتماع ونحو القاضي فالحاصل ان الطلاق كنس الاجتماع في الشهادة وكنس الافراد عند القاضي والنهاية في  
الاول لو تشاها في الاجتماع وايضا لم يفسد احدها الا في الضرورات كونه التيمم وعطف الدابة واما ما لم يعل  
احكامهم جبرهما على الاجتماع وقال التقي يرد الناطق الامر الى اعلمهم اذا كان اقوي وبقوله باقون فاستشكل العلامة حيث  
اشتمل على تخصيص احدهم بالنظر وقد منع منه الموصي **الحكم** في احكام الاستبدال اذا تعذر الاجتماع اورد الوصي اصله وهل  
يجب التعدد في مضمون القاضي فكل ذلك لان الوصي لم يرض باري واحد ويجوز عدمه لتخصيص الولاية للحاكم بالنسب  
في الحقيقة بين احكامه ونص الشهيد على الاجر **الاول** اذا كان احدها الصلابة في التصرف في صورة الاجتماع الظاهر جواز ان  
للموصي التوكيل فيما له فعله وفرق بين هذه الصورة وبين الغنة فان الغنة تقع في احدها التفات لا يعلمها الاخر فتعمل  
استناد الواحد بالراي في التصرف بخلاف صورة النزاع فان التعدد بطلان احدها وان الاخر في تصرف معين لعل كفايته  
وكان التصرف واقعا بغيرهما معا **الرابع** لو تناها على المبادىء لم يخل عدم تقييد الموصي على عدمه بل يرفع الامر  
**الحكم** يجوز التعدد في الاعضاء وترتيبها كما وصت الي زيد فان مات اوردت فالي عمرو وان بلغ الطفل رشدا فاليه  
لو غير احد الوصيين انفسهم احكامهم اليه معا ولو ماتت احدى الوصيين لم يرض بالباقي وحده ويجوز عدمه  
عرض للحاكم مع وجود وصي قال **طالب شره** ويأخذ الوصي حجة المثل وقيل قد الكفاية هذا مع احكامه اقول الاصل اعتبار

والعلامة وجزم به الشهيد والثاني اختار الشيخ في النهاية وبه قال ابن ادريس وقال في السبوط والبيان اقل الاثر هنا  
مع احكامه واجامع الغني فليست بغيره وهل هذا الاستعفاء على سبيل الوجوب والذهب ابن ادريس على الاول والشيخ ابن  
احمد والعلامة على الثاني لان لفظ الاستعفاء يؤذن بالندية قال **طالب شره** واذا اذن له في الوصية جاز  
لم ياذن فقولان اشبهما انه لا يصح اقول ان نص الوصي على الايضا لا شك جوازه واذا نص على عدمه لا شك في  
وانما البحث مع الاطلاق فلهذا يجوز ان يوصي في حيث انه ملك ولا ية فيملك الايضا وبها لم يذعن حيث انه تصرف لم يؤذن  
ويغفر التصرف في حق الغير الى جميع الاذن الشيخ في النهاية على الاول وبه قال القاضي والوعى والمفيد على الثاني وبه  
ابن ادريس والتقي وعليه المصنف والعلامة لان ولاية بيع اختيار الوصي وموقوفه عليه فالتعطي مباح لتقصي الكو  
فيكون تبديلا قال **طالب شره** ولو اجاز وقبل الوفاة في لزوم قولان المروي الزوم اقول للزوم مذهب الشيخ  
بن حزم والي علي واخاذه المص والمعلم ومذهب الغني وتلميذه وابن ادريس واطلق لزمها مع الجواز ولم يبين  
قبل الموت او بعده اوجب الاولون بوجوه الاصل عموم قوله تعالى في بعد وصية يوصي بها **الثاني** ان الرد حق للورثة  
رضوا بالوصية سقط حقهم كالواصي المشتري بالوصية **الثالث** ان الاصل عدم اعتبار اجازة الوارث بكون الوصي  
مستقرا في ملكه غاية انه منع في الزيادة على الثلث ارفا قابا لو ارثت فاما رضي والي المانع **الرابع** ان المال الموصي  
به لا يخرج عن ملك الوصي والورثة فهو لمع البر والوصي فقد اوصى به وان كان كل نعم  
فقد اجازوه **الحكم** صحته منصور ابن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام وعنه محمد بن مسلم عنه عليه السلام في رجل  
بوصية وورثته شهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم ان يردوا ما اقره اياه قال ليس لهم ذلك  
الوصية جازية عليهم اذا اقره في حياته وفي معناه روايات اخر وادعى الشيخ الاجماع اوجب اخرون بانها اجازة بها  
لا يمس تحقونه فلا يلزمهم وموردود قال **طالب شره** ونقص الوصية بالمضاربة بالكل الاشارة الى قول  
هذه المسئلة توردها المصنفون في المضاربة وفي كتاب الوصية وتحقق البحث فيها ان نقول موضوع المسئلة  
النفقة وما ورد به النص بان ينصب الانسان على اطفاله وصيا وياؤن له لا تجارهم ويجعل ربيعا معلوما في  
كالنصف مثلا فلهذا يضي ذلك ام لا قال الشيخ في النهاية نعم وتبعه القاضي واخاذه المصنف والعلامة وصحوا بما رواه  
خالد بن بكر الطويل قال دعاني ابي حنيفة في حصة الوفاة فقال يا بني اقبض مال اخوتك واعلم به وحذ نصف الربح  
واعظم النصف وليس عليك ضمان الي ان قال قد دخلت علي ابي عبد الله عليه السلام فقضت عليه قضتي فقال  
عليه السلام اما فيما اوصي الي رجل لولده وبما لهما فاذن له عند الوصية ان يعمل بالمال ويكون النسخ بينة بينهم  
فقال لا بأس في اجل ان اباة قد اذن له في ذلك وهو حي وقال ابن ادريس اورد ذلك شيخنا في نهايته الا ان الوصية  
في ثلث المال قبل موته والربح بعد موته فكيف تنفذ وصيته وقوله فيه وفي الرواية فظهر هذه العيا  
تعطي بطلان الوصية والاول سوله المشهور واعلم ان هذه المسئلة تختلف الفاظ الفقهاء في التعبير عنها فقال



في القواعد ولو جعل الميراث للرجل في الميراث ما يرد به الميراث من الثلث اذا تعبد بالثالث القوي وليس جازما  
لا تنفع الرجوع جند وقال المصنف في الشرائع لو دفع قرضا في مرض الموت وشرط ان يوصي بماله كان الجاد  
من الكتابين في كتاب المصنفين منها وقد عرفت ان اصل الميراث وهو موقوف ما قد ساء منه كوالعالم بوالوصي والورثة  
اطفال وان اردت التفرع عليها بتعديها عن هذه الصورة الى غيرها على ما تقتضيه الاصول الفقهية فليصور ذلك في  
الاول لو كان الورثة كبارا لا يولي عليهم واوصي بالمضاربة عالمهم لم تنفذ الوصية سواء كان الوصي معيا او مجهولا كالاوصي  
بالولاية عليهم وقرينة بين الوصية بالثلث لانه قصد في الثاني عليك الوصية لم يمتد الى ما لم يذكر في الاول  
لم يقصد عليك متى المال ما لا يوصي في الحقيقة بالولاية على الغير وهو غير جائز **الثاني** لو كان الورثة صغارا او وصي  
الى الوصي بان يخرج مضاربه الى الغير والموصي غير معين فيجعل البطلان هنا لانها وصية لمجهول ويحمل الصحة فان كان  
القدر معيا وسوق قدر الثلث فاذا دون اخرج الى ثقة فيه العاملة الواحدة بان يشترط في بيع حصول الاصل بل كان  
اكثر من الثلث رد البطلان في نقطة التحويل في المال والمطالبة بغيره فاعتبرت **الثالث** لو كان الورثة صغارا او وصي لمعين  
في بيع المقدار البطلان لا يبرأ من حرجه من الثلث وبسبب تركه عند الوصي حتى يبلغ الطفل وكان الوصي له في الحقيقة وصيها  
في هذا المبلغ المعين ويصرف هذا النوع للمعين في التصرف وقال المصنف في الشرائع ولو اوصي الى انسان بالمضاربة تركه  
او بعض ما على ان الرجح بينه وبين الورثة لصفا صرح وبما استمر كونه قدر الثلث فاذا دفع الميراث فراضا بغيره  
كان ما فيها من الاصل ولا يبرأ من حرجه من الثلث ولا يخرج رجحه اما الاول فلان المريض لا يمنع من التصرف في عاين  
ماله بغير الاطلاق والمحاباة فلو عاين مجموع تركته بشئ الثلث بعدد ههنا لم ينفرد بالمال بل تصرف بامور  
بالا سيما في زيادة المال ولما الثاني فذلك المحسوب على المريض واليتيم الثلث انما هو ليدفع في المال الموجود وهذا ينبغي  
ولهذا لا يمنع المريض من قبول هبة ابيه ويصدق عليه حينئذ بملكه غير لعدم التقويت على الورثة وانما طولنا الكلام في هذه  
المسئلة لانه موضع اشتباه **قال** طاب ثراه ولو اوصيا ابنا نكحاً فان رتب مدي بالاول فالاول حتى يتسوى في الثلث  
وطلب ما زاد وان جميع اخرجت من الثلث ووزع النقص اقول معني الترتيب هنا ان يذكر واحد بعد واحد بحرف العطف  
العطف وان لم يكن العطف مقتضيا للترتيب كالفاو ثم بل المراد ايضا وان لم يقبض الترتيب عند تحقيق الاصولين  
ومعني اجمع ان يقول اعطوا رقايا او اعطوا عبدي واعطوا كل واحد من فلان وفلان كذا واعطوا غنما  
الغناية كذا كذا ديناراً فيسويها بينهم لان حرج ان سأل الباقر عليه السلام عن رجل اوصي عند موته اعطوا فلان و  
فلانا وفلاناً حتى ذكر خمسة فقط في ثلثه ولم يبلغ ثلثه اثنان المالك الذي انزلهم قال يقدوا وينظر الى الثلث  
فيصدق منهم اول من ساء ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان حجز الثلث كان ذلك في الذين  
سماهم اخرج لانه اعتقد بعد مبلغ الثلث ما لا يملك ولا يجوز له ذلك وقال ابن حزم ان اوصي لزيد بعد واحد لم يحمل  
من وجهين اما عطف الثاني بحرف العطف او اوصي بزيد واحد وصحوه الاخر او غداً فالاول يخرج بالقرعة والثاني ان يخرج من

استحق الجميع

استحق الجميع وان لم يخرج قدما الاخر والاول هو المشهور **قال** طاب ثراه ولو اوصي بجزء من ماله كان العرف في  
رواية السبع وفي اخري سبع الثلث اقول هنا روايات الاول العرف وسوفي صحبه عبد الله بن سنان قال ان امرأة  
وصت الي وقالت ثلثي ثقتي ديني وجزء من ثقتي فالت عنه ذلك ابن ابي ليلى فقال ما اري لها شيئا ما اري ما  
اخرج فسالته ابا عبد الله عليه السلام وجزءه كيف قالت المرة وما قال ابن ابي ليلى فقال كذا ما اري لها شيئا ما اري ما  
مع امره لزيد عليه السلام وقال لا تجعل على كل جبل منهن جزء وكانت ايجال عشرة فاجزء ماله في الشيء وفي حسنة  
ابن بن تغلب عن الباقر عليه السلام اخرج واحد من عشرة لان ايجال عشرة واليطر اربعة ومضوننا قال الصدوق قال الشيخ  
في كتابي الاحبار ورضاه المصنف العلامة لانه لم يذكر في الروايات فتقصر عن التيقن ولهذا اعطاه من اوصي له ثلثي نصيب  
احد وثلثه اقلهم علما بالثمن وكذا هنا **الثاني** السبع وسوفي صحبه احمد بن محمد بن ابي نصر قال يا احسن عليه السلام عن رجل  
اوصي بجزء من ماله فقال واحد من سبعه ان اسرع يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ومضوننا قال  
النهاية واختلف فيه قال الغبير وتلميذه واليسد وابو علي وابن حزم والقاضي وابن اديس **الثالث** سبع الثلث وسوفي  
رواية احسن بن خالد بن محمد بن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل اوصي بجزء من ماله قال سبع ثلثه وذكر الصدوق  
في كتابه **طاب ثراه** ولو اوصي بسهم كان ثلثا اقول اختلف في تفسير الشيء انه سدس وفي السهم ثلثه او جزء  
الاول الثاني قال الغبير وابو علي والصدوق والقاضي وسلا وابن اديس واختاره الشيخ في النهاية وموضعا المصنف العلامة  
لوثقة السكوني في غنى الصادق عليه السلام ان سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله فقال السهم واحد من ثمانية **الثاني** انزل السهم  
الشيخ في الكتابين وبدل قال الفقير **الثالث** ان الميراث في رواية طاهر بن زيد في الباقر عن اوصي بسهم من ماله فهو  
سهم من عشرة وسوفي **قال** طاب ثراه ولو اوصي بوجه فسنني الوصي وجزءا حرف في البر وقيل يرجع ميراثا اقول  
بالاول قال الشيخان والصدوق والقاضي واختاره المصنف والعلامة والثاني قال ابن اديس وحكاها الشيخ في المطالب  
المجاذبات اصح الاولون بقوله من قبل بعد ما سمعه ودفعوا الى الورثة وحله ميراثا وبما رواه محمد بن وبار قال  
كتبت اليه يعني علي بن محمد عليهما السلام اسال عن انسان يوصي بوصية فلم يحفظ الوصي الا بابا واحدا كيف يضع في الباقي فحق  
عليه السلام الابواب الباقية اجعلها في البر ولانه بالوصية خرج في حلك الورثة وقد خفي ما لك وصفتك فوجب صرفه الى البر كغيره  
اصح الاخره وان بانها وصية بثلث لاقتناع القيام بها فترجع الى البرات واجيب بجمع الملازمة وان المعين وان بطل كل مطلق  
عن حلك الورثة ثابت **قال** طاب ثراه ولو اوصي بسيف وسوفي بغيره وعليه حلية دخل الجميع في الوصية على رواية الجبر  
صنفها الشريفي وكذا الوصي لصندوق فيه مال دخل المال في الوصية وكذا قيل الوصي بسيفته فيها طعاما تنال الي في رواية  
اقول هنا سائل الاول هل ينظر في الوصي بهذه الاربعة وان يكون عدلا قال الشيخ في النهاية نعم حيث قال عند دخول هذه الاشياء  
في الوصية هذا اذا كان الوصي عدلا ما عدا فان لم يكن عدلا وكان متهمها لم تنفذ الوصية في كونه ثلثه وبعد القاضي في ذلك باقي  
الاصحاب على عدم الاشرط ولعل الشيخ اراد الاقرار وعبر عنه بالوصية فلما عتبت التهمة وعدمها معولا في ذلك على رواية







من الثالث على التقديرين ومنهم من سوي بين القديمين اقول اقرار الرعي هل يعني في الاصل وسعد بالثالث كالوجه ابن ادرس  
 على الاول وهو لازم لكل من جعل النجرات في الاصل ونه قال انها من الثالث منهم من قال الاقرار من الاصل لعموم قبول اقرار  
 العاقل كاطلاق المقتع وسار ومنهم من فصل والتفصيل في موضعين الاول في الفرق بين العين والدين فالعقد هو  
 امضي الاقرار من الاصل في الدين ولم يغير التهمة واعتبارها في العين فامضاهما عدم التهمة في الاصل ومعهما الثالث ولي  
 يفرق الشيخ وتليده والصدوق في كتابه بينهما بل اعتبروا التهمة فقيده بالثالث معهما من الاصل مع عدمها وخالفه المصنف  
 والعلامة **الثاني** في الفرق بين الوارث والاجنبي وابن حزم اعتبر التهمة وعدمها في حق العتق واطلق القول بالزوم  
 في حق الاجنبي والشيخ وفيه تابعه من ذكرناه لم يفرق بين الاصل والتهمة وعدمها **كتاب النكاح** **المقدمة** في تعريفه  
 وهو في اللغة الوطى في الشريعة عقد لفظي ملك للوطى ابتداء يخرج عقود المعاشات وشراء الامارة فانه على الوطى  
 تبعا لملك الرقبه لا ابتداء ولهذا جاز المحرم وهو حقيقة شرعية في العقد قال الشيخ يا ايها الذين آمنوا انكحوا المؤمنات ثم  
 طلقوهن من قبل ان تنسوهن اليه ويجازى شرعي في الوطى قبل لم يرد في الكتاب بالعزير لفظ النكاح يعني الوطى الا في قوله  
 نع حتى تنكح زوجا غيره لكن شرط العقد الشرعي ايضا ولا يكفي بطلان الوطى اجماعا وبعض الناس قال انه حقيقة في الوطى قال صاحب  
 النكاح الوطى قد يقال العقد واذ كان حقيقة شرعا لا صالحة لعدم النقل وقيل بالاشراك لقوله نع فلا شك في ما ذكرناه وكلمة وسو  
 شامل لكل من العقد والوطى على الظاهر القوي في بدء النكاح واصله روي الصدوق باسناده الى زرارة ابن ابي انس  
 ابو عبد الله عليه السلام عن خلقه ان قال ان اسباك وتعلي لما خلق آدم من طين وامر الملائكة فسجدوا له التي على السبات  
 فنام ثم استمع لحواري يبعثها في موضع النقرة التي بين ركبته وذكر لكي يكون المرأة تتسع الرجل فاجلت تحرك فاستباحت  
 فلما انتهت نوديت ان نجي عنه فلما نظر اليها نظر الى خلق حسنة صوته غير انها التي فكلمها وكلمته بلغته فقال لها انت انت  
 خلقت خلقتي اسد كاتري فقال آدم عن عند ذلك يا رب هذا الخلق الحسن الذي قد انشيتي قربة النظر اليه فقال شارك  
 وتعالى يا آدم هذه امي حوي فتحي ان تكون معك فتؤنسك وتعدك وتكون معك تعا لامر قال نعم يا رب ولكنك علي  
 احرام النكاح البقي قال عز وجل فاجعلها اليك فانها امي وقد نصرت لك ايضا وجهه لاشهره والقرآن عليه الشهود وقد علم  
 ذلك المعرفة بكل شي فقال يا رب اني اجعلها اليك فارتضاك لذلك فقال عز وجل قد ثبت ذلك وقد وجبتكها فعلم اليك  
 فقال لها آدم عليه السلام اني فاقبلني فقال له بل انتا قبل الي فامر الله عز وجل آدم عليه السلام ان يخدمها لولا ذلك لكان ان يذبح  
 الي الرجل حتى يخطب على نفسه من نفسه قصه حوي صلواته عليها **المقدمة الثالثة في الترغيب في**  
**النكاح** واخذ عليه قال الله تع فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقال الله تع فانكحوا الايامي فكم والصالحين من عبادكم وابناكم  
 ان يكون عقد او ينفقهم اسد من فضل الله واسع عليم وعدهم سبحانه امر بما يحب عندهم في الغنا وبر والسرور وتزويجا  
 في الاقدام على النكاح ولاد فاعلوه من تعلل بالفرق وحقق الصيق قال الصادق ع عن ابي عبد الله عليه السلام يرفع الي  
 رسول الله صلى الله عليه واله انه قال من ترك النكاح حقة العيلة فقد اساء الظن بالله ان الله تع قال ان يكونوا فقر او ينفقهم اسد من نفسه

وفي رواية اخرى  
 الزوج من زوجته عند انكاحه  
 سنة اتيتم  
 غنمة

فصل وعنه

وعنه هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فشكا اليه انكاحه فقال انكحوه فزوج  
 اسد عليه وعنه اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الحديث الذي تروي به الناس حق ان جعل اني الي النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 احاجه فامر بالزوج ففعل ثم اتاه فشكا اليه احاجه فامر بالزوج حتى امره ثلث مرة فقال ابو عبد الله عليه السلام نعم سو حق ثم قال  
 الرزق من الله والعيال وعنه عوف بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في قول اسد عن رجل وليت حفنة الذين لا يجدون زكاه  
 حتى ينفقهم اسد من فضل قال تيز وجعل حتى ينفقهم اسد من فضل روي ابن العلقم عن ابي عبد الله عليه السلام قال جاء رجل الي ابي  
 عبد الله فقال هكذا فزوجته فقال لا فقال اني فاحب ان الدنيا وما فيها في والي بيت ليلته ليت لي زوجة ثم قال لعلك ان  
 ليصليها رجل متزوج افضل من رجل اعزب يعوم ليله ويصوم مناره ثم اعطاه ابي سبعة دنانير وقال تزوج بها ثم قال  
 اي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اتخذوا الاهل لكم فانه اردوكم **تنبيه** اذا تفرقت فضيلة في الجملة فاعلم ان الناس في ثلث  
 اقسام فمنهم من سلفه اليه ويخاف ان تركه الوقوع في الزنا ففعله بحسب عليه التزوج بلا خلا في بين الاثمة واذا فعله  
 كان حوديا فزنا واذا ترك كان عاصيا في كل ان ان اتت من الشك **الثاني** من سلفه اليه ولا يخاف الوقوع في الزنا  
 ففعله بسحب لاجتماع **الثالث** من لا تهتوفه اليه وسوقان من لا يمكن حصوله منه كالحصبي والعين الذي  
 لا يزوج واليه فلا فضل لعذبة تركه لعدم حصول الغايد منه وتعطيل المرأة عن الاحسان ومن يمكن وقوعه من هذا  
 ايضا يستحب له على الجملة لكن حصل اختلاف بين الامة في مقامه وسون التحلي للعبادة لهذا الفضل لم التزوج قال الشيخ  
 في المبسوط الا فضل التحلي للعبادة لان الله تع وصف يحيى عليه السلام في موضع مدح يكون حضوره والخصوه هو الذي لا  
 يثبت النساء وقد ورد استحبابه في شرعا فيجمل على اذ لم يتوق النفس واجاب المصنف عنه بان مدح يحيى بذلك في  
 شرعه لا يلائم منه وجوده في شرعا للاختلاف في الشريعتين في الاحكام والاكشرون من اصحابنا على انه افضل في العالي  
 للعبادة وسواها والصف والعلامة في كنهه وهو الحق لوجه الاول دع النبي صلى الله عليه واله والاحكام وظاهر حاله  
 عليه السلام وقعات عن سبع مئة ولما شبه الله به عيسى عليه السلام قال لربي وصفه واستوصي بصاحب الامر اجمل الامر  
 والوجه الاقرب للنكاح النساء لا يذكر في الاوصاف في تعرض الكثرة والتفصيل الا اوصاف الكمال وكذا كان شأن الانبياء  
 عليهم السلام حتى ان سليمان عليه السلام كان له ثمانية زوجة وسبع مائة مربية وقال الصادق عليه السلام في اخلاق الانبياء حب النساء  
 وعنه معمر بن جراد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ثلث في سنة المسلمين العطر وحقاء الشعر وكثرة الطرقة و  
 اما الثاني فكلوا عليه السلام مني احب سني فان في سننني التزوج وكقوله عمن رغب عن سني فليس مني وان سني  
**النكاح ان** في اشتراك كل في التزوج والتحلي للعبادة في كون كل منهما طاعة لله سبحانه وخلاص للتزوج في خطر قوله  
 الرذال موثا لهم العزوب وقوله عليه السلام شرا موثا لهم العزوب وفي حديث اخر عنه عليه السلام لو رجوعوا العزوب في موثا  
 الي الدين ترجوا او وقوع العبد في هذه الخطر **الثاني** فوز التزوج بمضايف الكثرة السبعين من صلوة لا عزب  
 فوز التزوج بفضيلة القيام على العيال فغنى عليه السلام في حال بيته في المسلمين فله الجنة **الثاني** فوزه بالمزوجة التي تبقى ذكر

استدلوا به في جميع ادلة  
 كان في زمانه  
 لنفس اذ لم يكن  
 من قوله

الشيخ



عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى

وتحيي امره قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من عمل خصال علم يتبع به بعد اوصافه تجارده وكونه صالحا  
يدعو الله **السلامة** فوزه بن جرة الولد الصغار اذا مات فيكون شفيقا اليوم القصة **السلامة** فوزه بن جرة الولد الصغار اذا مات فيكون شفيقا اليوم القصة **السلامة** فوزه بن جرة الولد الصغار اذا مات فيكون شفيقا اليوم القصة  
قال النبي صلى الله عليه واله وسلم قبل ولده كتب الله له حسنة ومن فرجه فرجه يوم القيامة وقال عليه السلام من عال تلك بيت  
وثلث اخوات كنت انا وبنو في الجنة كهايتن وبكيتن اصابعه السابعة والوسطى فيقول يا رسول الله واشتقت قال اشيت  
فيل واحد قال واحد والا عزم على الجنة من ذلك **السلامة** يسبح في وصل سب الفخر الميم قبل والا عزم على الجنة من ذلك  
ذلك الب وكيف يحسن بالعاقلة ان تسبح لنفسه قطع سلس الفخر الميم من آدم عليه السلام الا ترى ان المربط لحرس على بوع و  
ولديعه مقامه بعد في الرباط فكذا لك المروءة ينبغي يشهد حرمه وتاسف على ولا يكون بعد ليقوم مقامه  
باوراسه سجان قال الصادق عليه السلام ميراث الله عبده اذا مات ولد يعبد الله ثم لا اية ذكره عليه السلام فقه من ذلك  
ولما يرثي **السلامة** فوزه بالولد فمات فبذره في الاخرة قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثواب المؤمن في ولده  
اذا مات اجته جبران يعبر ان عاش كان سببا في وصول الرحمه اليه والتخفيف عنه روي ان عيسى عليه السلام حرمه بوع  
ثم مرق في عام فوجده لا يعذب قال الحارثيون يادوح امره رنا هذه القبر وهو يعذب وصرنا به لانا وهو لا  
يعذب فقال عليه السلام ان كان له ولد صغير فبلغ العام فاصح طريقتا وابتها فغفر الله له ما كان منه **السلامة** فوزه بوع  
عنه الله تعالى وارادته وعلق عنايته بمقام نوع الانسان وان لا يغفلوا العالم عن حبس الانس ولهذا حرم قبل  
النفس وحرم اللواط الذي هو سبب جنائز النطفة وتوعد عليهما بالعصا واحد حرمه في الدنيا وبالذاري الاخر  
وامر باطعام الجاهلين وجعل ذلك كفارة زواج الحاطين **الحاكمي** كون الولد علما لم يدر روي ابن ابي عمير عن محمد  
بن مسلم قال ان كنت جالسا عند ابي عبد الله عم اذا دخل يونس بن يعقوب فرائته بان فقال ابو عبد الله عليه السلام مالي  
اذا كان ما لطفل في تاذيت به الليل اجمع فقال ابو عبد الله عليه السلام حديثي ابي عن محمد بن عيسى عن ابيه عن جدي رسول الله صلى  
عليه واله وسلم ان جبريل نزل علي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بانان فقال جبريل يا جيب الله مالي اداك بان فقال رسول  
الله صلى الله عليه واله وسلم طعنين لما ناديا بكايما فقال جبريل يا محمد فانه شجرة لهولاء القوم شجرة اذا ابكا احدهم  
فبكاه لا اله الا الله الي ان باقي على سبع سنين فاذا جاء السبع فبكاه استغفار الله له الي ان باقي على احد فاذا  
جاء احد فاني في حسنة فلولا به وما في في سيرة فلا عليها وعن محمد بن عمار قال كان لابي بصيرة الحشاء فقيل  
لي ليس علاج الا ان تبطه فبطيته فمات فقال الشجرة تركت في دمك فقال كذب الي ابي الحسن العسكري عليه السلام  
فوق صلوات الله عليه واله يا احمد ليس عليك فيما فعلت شيئا انما التمت الدوا وكان لجله فيما فعلت وعي الي المؤمنين  
في الرض عيب الجي فقال كفارة كذا **السلامة** كون مباشرة اهل عبادة وصدة روي عبد الله بن القدر عن ابي  
عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صابا قال لا تاطعت مكيما قال لا قال فارجم الي الهك  
فانه حرم صفة **السلامة** في فوايد النكاح وهي سنة الولد كسر الشهوة وتغيير المتزل وكثرة العيرة و

عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى

بجاهد النفس

وبجاهد النفس **الفائدة الاولى** ولد وهو الاصل ولم يوضع النكاح اذ المقصود بقاء النسل وان لا يغفلوا  
العالم عن حبس الانس كيف لا وهم اشر في الخلق فانه بذلك على ذلك مباهاة تعالي بهم الملائكة ما قالوا عن النبي محمد  
وقدس لك ابي اعلم خست ما لا تعلمون ثم اسجد الملائكة لادم عليه السلام اعطاه الله ما له واظهره ما لم يمتد ثم قال النبي  
باسماء هادي قالوا علم ان فسطق عليه السلام بما علمه ربه تقصلا لذلك الاشياء وميتا ما خلف له وشادها لهما جعل  
من الملائكة حفوظ لهم من الشياطين وحذرت نزل بارز اقم وتعلم اقواتهم وكل ذلك يدل على فضل هذه الخلق  
الشريف وعنايته خالفة تعالي وقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم  
على كثير من خلقنا تفضيلا وقال تعالي ولا تغفلوا انفسكم ان كان لكم دين الله وليان فاقض حكمة الباري جل جلاله  
المسبات على الاسباب مع الاستغناء عنها اذ القدرة الاولي غير فاصحة عن اختراع الاشياء ابتداء في غير توسط خلق  
وازدواج كما خلف عيسى بن جبريل واختراع ادم من التراب والتراب في لاشي فقال ان كان كاشا وولد بشر  
سويا ولكن في بعد بدع قدرته وعجايب صفته وسوء احاطته ولطف حجة وروى المسبات على الاسباب فيها  
لالباب وكلف الحجاب عن طريق الرشد والعباد ودليل على قدرته بالاستغناء والحقيقي والوجود الا اني قال  
الصادق عليه السلام اني ان يجري الاشياء الاعلى الاسباب قال بعض العلماء هذا واجب في الحكمة الالهية ليعرف بذلك  
انه سب له يكون لطفا في معرفته تعالي الا ترى الي قول امير المؤمنين عليه السلام ومغضاه من الاشياء عرفان لا  
مذله وشدة روي عن الصادق عليه السلام لو لم يكن الناهد دليل على الغايب لما كان الخلق طريقا على ابناء تعالي وكان  
في مشاهدة ذلك ما اشبه عليه في التدبير حيث خلق السموات باعثة كل مخلوق في ارض البر وفي الانس بالتمكين  
من احركت نطفتهما في الساق الى اقاص الولد سبب الوقوع كالمسقط بالظرف في ارض التي يشهد لبيات  
البكة ثم التي في قلبها من الحكمة عليه الرفعة مانوشا بها اطهار القدرة واعمالا لعجايب الصنعة وتبها على لطيف حكمه  
وتوفيقا على دقايق المعرفة والاضاحا لسلوان النور ما يوصل الى التوحيد والمعرفة ويودع في قلوبهم عجز  
الايمان ويونس الصدود وحسنة نزعات الشيطان بحيث لا يعرفه خلفه كالصغار ويذكر عن ابو بصير الاش  
واجان قال عز من قائل وليس سألهم في خلق السموات والارض ليعلمون اسفل احد بل كرههم لا يعلمون وفي  
الوصلة الى الولد فدية من حسنة اوجده الاول موافقة محبة الله تعالي بمقتضى نوع الانسان **السلامة** في كل يحصل محبة  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في تكية منيرة المباهات حيث يقول تناكحوا وكثر واقي اباهي بكم الامم يوم القيمة  
حتى بالسقط قال عليه السلام ولولود في امتي احب الي مما طلعت عليه الشمس **السلامة** طلب التبرك بدماء الولد فان لم يكن  
الصلوات الله عليه واله قال اذا مات المؤمن انقطع عمله الا في ثلث اشياء ولد صالح يدعوه له الحديث وبالحكمة دعا الولد  
لابويه معنيد براكا او فاجرا فهو مشاب على دعائه وحسناته من كسبه وغير مولود بسياسة فانه لا تزد وازدت وزدا  
اخرى **السلامة** طلب النكاح بموت الولد الصغار اذا مات قبله روي سليمان بن جعفر الجعفري عن ابي الحسن عليه السلام قال قال

عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى

كالغاي

في هذا الخبر على المختار

عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما من خلق الله تعالى من خلقه الا وله من الله تعالى نصيب من نعمه تعالى







فان كنت تهم بامر اخر فذكر الله تعالى و هذا من عملها نصف اجل الشهد  
 و هو مع هذه الفايده العاجلة فيه من الفوائد الآجلة المؤنة يتقاع الحسنة ما لا يوجد في غيره من افعال العبادات وكان  
 عثمان ابن مظعون رضي الله عنه في زهد الصلابة واجبا منها حتى ان رسول الله صلى الله عليه واله امر بوضع جنازة عن كنف  
 المستعين وقبله مرارا ونزل الي قبره والمجدة بيده ثم سوي قبره فجاءه الي رسول الله صلى الله عليه واله وقال يا رسول الله  
 قد غلبني حديث النفس ولم يحدث شيئا حتى استامر ك قال ثم حدثك نفسك يا عثمان قال هو ان ابيع في الارض قال فلاح  
 فان سئلته امتي في المساجد قال نعم ان اجتمعني قال عثمان من فعل ذلك ليس يا بني بغيره ولا باحد من جالسي  
 العيام قال نعم ان احرم حوله على نفسي امرته قال تفعل فان العبد المؤمن اذا خذ بيده زوجته كتب الله له حسنة و  
 محي عنه عثر سيئات فان قبلها كتب الله له حاية حسنة ومحى عنه ما يسيئه فان لم يهاك كتب الله له الف حسنة ومحى عنه الف سيئة و  
 حضرته الملائكة فان اعتزل لم يزل الماء على شجرة منها الا كتب الله له الف حسنة ومحى عنه الف سيئة فان كان ذلك في ليلة  
 ردة قال الله عز وجل انظر الي عبدك هذين يوسفان في هذه الليلة الباردة علي اني بهما الشكر اني قد غفرت لهما  
 فان كان لهما في مواتهما تلك ولد كان لهما وصفت في الجنة ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه واله على صدر عثمان وقال يا عثمان  
 لا ترغب عن سنتي فان من رغب عني سني عرفت له الملائكة يوم القيمة فصرف وجهه عن حوضي وعنه صلى الله عليه واله اذا قبل  
 الرجل المؤمن على امانة المومنة اكنفه ملكا وكان كالثا هدي سفير في سبيل الله فاذا فرغ منها فخرجت عنها الذنوب كما كانت  
 ورق الشجر واذا اغتسل المسلم من الذنوب فغسل امرته باي اثا وامى يا رسول الله هذا الرجل في النساء قال اذا هي حملت  
 كتب الله اجر المصائب القام و اذا اخذها الطلق لم تدر ما كان في الاجر الا الله الواحد القهار فاذا وضعت كتب الله لها بكل مضنة  
 من الرضاع حسنة ومحى عنه سيئة وقال النفاء اذا ماتت في النفاس في يوم القيمة بغير حساب لانها توفت بها **الباح**  
**كثرة العيش** وسواء مطلوب في نظر العقل الانتظار في قولهم حاكمي ع ابراهيم عليه السلام رب عبي حاكمي والحقيقي با  
 الصالحين واجعل لي لسان صدق في الاجرين وقال تع وجعلها كلمة باقية في عقبه وقال موسى عليه السلام واجعلني وزير من  
 اهلي وقال زكريا عليه السلام رب عبي لي من لذك ولت يرضني وقال رب عبي لي من لذك ذوبته طيبة انك سمع الدعاء وكان  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم حنة من العادة الزوج الصالح والبنون الأبرار والمخطا والصالحون وورق المراء في بلد و  
 الجلال محمد وعنه صلى الله عليه واله وسلم يوم القيمة و جرائع الولود ولا شكوا الجماعة فان حجتها بلا ولدها ضائع  
 وروي محمد بن سنان عن بعض اجدته قال قال ابو عبد الله عليه السلام خيرنا كيم طيبة الريح الطيبة الطيبة التي ان نفقت انفتحت  
 بعرف وان اسكت امكنت بعرف ففكك عامل من اعمال الله لا يحب ولا يندم **احكام جاهد النفس** وبها صحتها بالقيام بحق  
 العباد والصبر على اخلاق النساء واختار الاذا منس والبع في اصلاحهن والاحتداد في كبح لجمال والقيام بتمتة الولاد وكل  
 هذا اعمال عظيمة الفضل واذا كانت الرعدة في الدنيا مستحيلة وكانت هي دار العناء على ما ورد بدلالة شرع الصادق عليه السلام وكذا  
 روي ان المؤمن تنزل على قدر المومنة فاحق ما صرف العناء والاهتمام في اقامته سنن الرسول صلى الله عليه واله مع ما فيه من طيب

توضيح من المؤلف  
 ابن مظعون  
 رحمه الله

العيش العاجل والكر في العزة والاد والفضل العظيم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من عال شيئا من العلم فله الجنة وقال  
 عليه السلام من مات كالا في طلب الجلال عظم الله له وقال عليه السلام من عال ثلث ثبات او ثلث اخوات و جنة له الجنة يقول رسول  
 الله وانثنت قال وانثنت قيل يا رسول الله واحد قال واحد وروي حمزة بن حمران باساده قال انما رجل الى رسول  
 وعنده رجل فاحرقه بولود له فغير لون الرجل فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم مالك قال جرح قال قل قال خربت و  
 المرأة تحصى فاحرقها انها ولدت جارية فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تظلمها والسما ويظلمها واسير رزقا وهي ربة ثمنها ثم اقبل  
 على امرها فقال له كانت له ابنة واحدة فهو مفرح وفيه كانت له ابنة فيا عباد الله اعترف باي دارة افرضوا يا عباد الله ارحموا  
 وقال الصادق عليه السلام من عال الشين او اختين او عمتين او خاليتين حجتاه في النار وقال عليه السلام اذا صار للرجل ابنة  
 استمع اليها ملكا فارجعها علي رأسها وصددها وقال ضعيفه خلقت في ضعف للثقف عليها معان **الكاد من ربح**  
**التقوى** وانما سها بالجملة والنظر والملاعبة وفي ذلك اشارة للقلب ومقوية لري العباد به فان النفس لو لم تكن في  
 الحق فغور لانه على خلاف طبعها فاذا كلفت الدوام بالاكراه على ما يغفل عنها وتاب قال ابو المؤمنين عليه السلام ان للقلوب  
 اقبالا وادبارا فاذا اقبلت فجلوها واذا ادبرت فاقصوها على الغرائض فان القلب اذا اكره عا واذا روت باللائل  
 في بعض الاوقات قويت ونشطت وفي الاستباس بالنساء في الاستباس فايد يد الكذب وبروح القلب قال تعالى وجعل منها زوجا  
 ليسكن اليها وقال الصادق عليه السلام ما علم الناس في الدنيا ولا في الآخرة بشي اسهي من النساء لا طعام ولا شراب وعنه عليه  
 ثلث للمؤمن فيها راحة دار واسعة تودى عورته وسواها من الناس وامرأة صالحة تعينه على امر الدنيا وابنه لخيرها اما بولت  
 او جنت ربح وعن علي عليه السلام ذ وجو القلب فانما اذا كرهت عت وعي النبي صلى الله عليه واله وسلم في العاقل ان يكون لرساعات ساعة  
 يتأجر ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يحكم فيها بطوره وشربه وهذه حول على تلك الساعة عت وقال عليه السلام لكل عامل ثمة  
 ولكل شهرة فتره فمن كانت فترته الي سنين فقد اهتدي والشره بالسن المجرة والراء المهمل المشدودة الح والمكابد  
 بحد وقوة وذلك في ابتداء الارادة والفتره والوقوف للاستزادة وقال عليه السلام حسب لي في دنياكم هذه ثلث الطب  
 والنساء وقرة عيني الصلوة وقال بعض الحكماء ذلك شرب وجو القلب وتعرف ذلك من تعاب نفسه في الافكار والاولا  
 وضوف الاعمال والعري في الشهوة حكمه سوي ما تبعت عليه في الفوائد التي عودها وسوي قضايها في اللذة التي لا يورثها  
 لذت لو دامت فهي مستتبه على اللذات المدعوة في الجنان اذ العيب في لذة لم يحركها وواق لا تنفع فلو رغب في دوامها في الجنة يكون  
 باعنا على عبادة الله فانظر الي اكله ثم الي الرحمة ثم الي الجنة الالهية كيف عيب يجب شهوة ووجه حياتان حيات ظاهري  
 وحياة باطني فالظاهرة حيات الرضا بغيرها فانه نوع في دوام الوجود وحيات ابطن هي حياة الاخروية فان  
 هذه اللذة التي قصده سبب الانقراض والتقصي بحركة في العزة الكاملة ذات الدوام فيستحق على العبادة الوصول اليها فيستفيد  
 العبد بئدة العزة فيما يقدره الموطب على ما يوقد الي نعيم الجنان ودام دوة في دوات بدن الانسان ظاهرا وبطنا  
 من دوات مكنوت السموات والارضين الا ونحما في لطايف الحكمة عايتها حاجتها العقل **الحق في طبع النكاح**

توضيح من المؤلف  
 ابن مظعون  
 رحمه الله



هذا الحديث من صحيح البخاري  
في كتاب الادب باب ما جاء في  
الصدق والوفاء

روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال السكاح بغير خطبة كالبدن الجذع ما دعى على ابي الحس عليهما اذا احلهم فقد خطب روي  
معوية بن حكيم قال خطب الرضا عليه السلام هذه الخطبة المحمدية التي حدثت في الكوفة بنفسه واقام بها في السكاح  
اول جزء ومحل تخته واخر دعوتهم اهل الجنة فاشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اعظمها وادخرها عند  
وصلي الله على محمد خاتم النبوة وخير البرية وعلى اهل بيته الطيبة الطاهرة ومعدن الرسالة ومختلف الملايكة والانس  
التي كان في عالمه السابق وكن به الناطق وبيان الصلوة وان احوال سباب الصلوة والاشارة واداي الامور بالبركة فيه  
والنعم برب سبب واجب سنا وامر اعقب عناء فقال عمر بن الخطاب في يومه الذي خلق في الماء بشرا فجعله نبيا وصلى الله على  
وقال انكم الايام في منكم والصالحين في عبادكم وامالكم ان يكونوا فقرا فيمنهم الله في فضلهم واسداع عليهم ولولم يكن في المصطفى  
ايه محكم ولا سنة متبعة ولا اثر متفويض لكان فيما جعل الله من البر والعبادة والوفاء بالعهود بغير تيسير تحقيق  
وكثير العدد وتوفيق الولد لتواييب الدهور وحوادث الامور ما يعجز في دونه العاقل اللبيب يسارع اليه الوفاة  
ويجزم عليه الادب فادى الناس باسمه اتيه الله والنفس حكمة وامضى قضاءه ورجاه جزاءه وفلان ابن فلان قد عظم  
حاله ودعاؤه رضا نفسه وابامكم اشيادكم واختيار خطبته فلان بنت فلان كرمكم وبذل لها في الصداق كل ما اوتى  
فلقوه بالاجابة واجيبوه بالبرعة واستجروا الله في امركم بمعزكم لكم على رشدكم انشاء الله تعالى ان يلهم بايتكم بالبر  
والشورى ولولم يكن بالهجرة والهوى ويحتمل بالوفاء والرضا ان يسيح الدعاء لطيف لانياء محمد بن يعقوب بر فقه في الدين  
الرحمن بن كير عني ابي عبد الله ع قال لما اراد رسول الله صلى الله عليه واله ان يزوج محمد بن جعفر ابنته خولت اباها ابوطالب  
في هاهنا وبعد فخره في قرشي حتى دخل علي ورفق بن نوفل عم خديجة وابنته ابوطالب الكلام فقال احمد له هذا  
البيت الذي جعل في ذرع ابراهيم وذو نبي اسما عيل واشترانا حرمنا احنا وجعلنا احكام على ان نسا بدارك لنا في بلدنا  
الذي نحن به ثم ان ابن اخي هذا يعني رسول الله صلى الله عليه واله لا يؤذن بدخل في قرشي الا رجع به ولا يقاسم رجل  
الا عظم عنه ولا عدل له في اخلف وان كان مغلا في المال فان المال قد خال وظل وابل ولرب في خديجة غيرة لها في غير  
وقد جئناكم لخطبها اليكم برضاها وامرها والمهر على المال الذي سالفه عاجله واجله وله ورسول هذا البيت خطا عظيم ودين  
شائع وراي كامل ثم سكت ابوطالب عليه السلام فتكلم بها وتلجج وقرع ابوطالب وادركه القطع والمهر وكان رجلا قتيلا  
فقال خديجة مبتداه يا عمه انك ان كنت اوتي في نفسي في السوء فقلت اوتي في نفسي قد زوجتك محمد بن علي  
واله على في جاني في عمك ان نجي ناقة فليوم بها وادخل على اهله فقال ابوطالب اشهدوا عليها فقبولها محمد وخاتمها المهر في  
مالها فقل بعض قرشي يا عمه انك ان نجي ناقة فليوم بها وادخل على اهله فقال ابوطالب اشهدوا عليها فقبولها محمد وخاتمها المهر في  
وكلمه عنقه فقال اذا كانوا مثل ابن اخي هذا طلبت الرجال على الاعثمان واعظم المهور واذا كانوا امساكم لبري وجوا  
الا بالمهر العالي ونحو ابوطالب فاقه وادخل رسول الله صلى الله عليه واله باهله **المقدمة السادسة النساء**  
ومنهم من دعى في نكاحه ومنهم من دعى عنه فمنها قصان الاول المرفع فيه روي يحيى بن عمران عن الصادق عليه

السلام قال

السلام قال السكاح بغير خطبة كالبدن الجذع ما دعى على ابي الحس عليهما اذا احلهم فقد خطب روي  
المقصود به الاولاد والذرية وروي اسمعيل بن عبد الحاق عن حماد بن عمار قال سكت لي ابي عبد الله عليه السلام قلند  
ولدي وان كان لي ولد في اذ التيت العروق فخرت ورجل امرأت ولا عليك ان يكون سواك فقلت جعلت فداك قال  
قال الله فيها فح فانهن اكره اولاد علي بن ابي طالب وروى عن الصادق عليه السلام قال ان الله كان سوا ولود ابي من تحت العاق  
**الثاني** المقصود به منهن البريات ومنهن البيض روي بكير بن صالح عن بعض اصحابه عن ابي الحسن الرضا  
عليه السلام من سعادة الرجل ان يكشف عنه امره بفضا ومنهن السر اذا كانت عيونا عن او روي مالك بن ابيهم عن بعض  
اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام تزوجوا منكم ما لم يزوجكم الله فان كنتم فعلوا الصداق وكان  
النبي ص اذا اراد نكاح امرأة بعث اليها في ينظرها وقال لها شي لهما فان طاربتا عرقها وانظري اليكهما فان درم عظم  
كعبته **الثالث** المقصود باللفظ والزوج وعنه الرزق عني النبي صلى الله عليه واله وسلم تزوجوا الزرق فانهن **المرثية**  
المقصود بالزرق البلفظ قال الصادق ع في المراه انك لا تقطع البلفظ **الحاشية** للشيخ عني النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يحل البقي في  
الدهم ولا ادران كاتبة العلم وروي عبد الله بن المغيرة عني ابي الحسن عليه السلام قال سمعت يقول عليكم بزوجات الوداك فانهن  
انجب **المرثية** في المرفع **الحاشية** روي عنه النبي صلى الله عليه واله وسلم في الجملة عني في نكاح بزوجته غير وجهه امره العفة  
ونهي عن النكاح للمرأة والسعة وعن التزوج للمال والجمال روي هشام بن الحكم عني ابي عبد الله عليه السلام قال اذا تزوج  
الرجل المرأة بجمالها وماله وكل الى ذلك وان تزوجها لغيرها رزقه الله اجمال والمال وروي اسحق بن عمار عنه عليه  
السلام في تزوج امرأته بغير مالها اجماع الله الى ذلك للمال وقال سيد العابدين عليه السلام في تزوج امرأته بغير  
وصلة الرحم توجه امره بتاج الملك ويقسم الى حروب **الاول** عند النبي صلى الله عليه واله والرحيم موقوف في زاوية بيت خيرة  
امرأة لا تملك وقال عليه السلام تزوجها سوا اولاد ولا تزوجها حناء وحيلة اذا كانت عاق **الثاني** خبيثة الاصل بعينه  
صلى الله عليه واله وسلم اياكم وخضر الدرس قالوا ما خضر الدرس قال المرأة الحسناء في بيتها واما وقال الصادق لم يمسك  
حظرا لا الصالحات ولا الطالحات انما صالحتن فليس خطرها الذهب والفضة بل عجزها عن الذهب والفضة فاعلم  
لحتمهن فليس التراب خطرها بل التراب جرح منها وروى عليه السلام بخبر النطفة فان انحال احد الصبيغين **الثالث**  
اجتماع ما عني النبي صلى الله عليه واله وسلم اياكم وتزوجوا بها فان صحتها بلا ولدها ضائع وعنه ابي الريح الثاني  
قال ابو عبد الله ع لا تشتر واني السواد ان احد فان كان لا بد في الشوب فانهم في البيت قال السبع وحي الذين اخذوا  
ميتاتهم فمضوا حفا مذكروا انهم سيدكروا ذلك انحط يستخرج مع القايم حنا عصابه ولا تشكوا في الاكراد احد  
فانهن جنس في اجني كسفت عنهم العطاء وعنه علي بن داود اخذ عني ابي عبد الله عليه السلام قال لا تشكوا في النرج والحودا  
لهم ارضا ما تملك على غير الوفاء والسند والهند والقند ليس منهم نجيب يعني القند هار **المرثية** الشهرة وهي الرزق البذر  
بالا لقطعة بواحدة والذال لجمع والياء المهوره المشاه من تحت والبسدي التكملة بالفتش **الحاشية** المهرج والي بطول

الحمد لله







عليها الولادة والتفاح اي من يقطع حبسها فيصير داو **العاشرة** ما يقال لطلب الولد قال سيد العابدين عليه السلام  
بعض اصحابه قل في طلب الولد رب لا تدري فردا وانتهى جرح الوارثين واجعل في جسدي لك ولبيوتي في جاني يستغفر  
لي في بعد فاني واجعل خلقا سواي ولا تجعل للشيطان فيه نصيبا اللهم اني استغفرك والرب اليك التفتوا والرحيم  
سبعين مرة فانه اكره في هذه القول ودفعة اسمعني في حال وولد وفي جرح الدنيا والاخرة فانه يعمل استغفرا  
وبكم انه كان عذرا بامر الله عليكم مدارا وبردكم باحوال وبنين في جعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا **الحادية عشر** من  
يستطيع التزويج فولية الصوم وتوفر المشورة قال الامير المؤمنين عليه السلام اكره شعرا رجل قط الاقلت ثمانية وجاهد  
الي النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله اني يا بوء على النكاح ولا اجعل الطول فقال عليه السلام وفرغ جسدك  
واومن الصوم فان رجاء **الثانية عشر** قال الصادق عمن الله انما جعل من الزنا حراما يدهم لان الله تبارك وتعالى  
ادخل على نفسه ان لا يكره في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره ولا يسهو في كبره  
البنين والرجاء ثم يقول زوجني في الحور العين الازوج من حور الجنة وجعل ذلك سرها **الثالثة عشر**  
شبه الولد لايه قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من نكح على العبدان يشبه الله قال الصادق عليه السلام ان الله  
تبارك وتعالى اذا اراد يخلق خلقا جمع كل صورة بينه وبين آدم عليه السلام خلقه على صورة احداهما فلا يقول  
احد لولد هذه الا يشبهني شيئا **الرابعة عشر** مواظبة النساء على التمس روي الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليس للنساء في سر الطريف شي ولكنها يشين في جانبها كايضا  
لطريف وعنه عليه السلام اي امرأة قطبت ثم خربت في بيتها في تلعب حتى ترضع اليها حتى ما وجعت وقال عليه السلام لا ينبغي  
للزنا المومنة ان تتكشف بين يدي اليهودية والنصرانية فانه يفضن ذلك في ارجاءهم **الخامسة عشر** حق  
الرجل على المرأة روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال جاءت امرأة الي النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت يا رسول الله ما  
حق الزوج على المرأة فقال لها ان تطيعوا ولا تقصروا ولا تنقذوا من بيتها الا باذن ولا تقوم نطقا الا باذن ولا تخرج  
نفسها وان كانت على ظهر قتب ولا تخرج من بيتها الا باذن وان خرجت لغير اذن لعنتها ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة  
الغضب وملائكة الرحمة حتى ترجع الي بيتها فقالت يا رسول الله اعظم الناس حقا على الرجل قال والده قال الله اعظم  
الغضب حقا على المرأة قال زوجها قالت في في الحق فقلوا له علي قال ولا كل في ما يدور فقلت والذي بوعك يا  
الحق لا ملكك رقيب رجلا ابدا وعنه النبي صلى الله عليه واله وسلم انما النكاح دق فاذا انكح احدكم ولينه فقد ارقها فليظفر احدكم  
ابن يرق كرحمة وعنه الصادق عليه السلام ان امرأتك انت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لبعض اصحابه فقال لها لو انك  
في السواك قالت وما السواك يا رسول الله اصل قال المرأة التي يدعوها زوجها لبعض اصحابه فلما نزلت سؤده  
حتى تنعس زوجها فنام وتلك لا تزال الملائكة تعنها حتى يستيقظ زوجها وعنه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله  
قال للنساء لا تظنن صلواتي تمنعني ازواجكم **السادس عشر** الوصية للمرأة قال الامير المؤمنين ع بوجوه لولد الحسن

لا تلك المرأة من الامم ما يحاور نفسها فان ذلك انعم لها وارخالها وادوم نجلها فان المرأة رجلا نزلت بغيره ولا  
تعد بكرتها نفسها واغضض بصرها بشرك واكفها بحاكم ولا تطعمها شفع لغيرها فتمهل عليك من شفقتك لها  
ستبقى في نفسك بغيره فان اسالك عنهن وعن برين انك اذا اقتد وخر من ان يرين منك حال علي انك **السادس عشر**  
يكسر التبتل للنساء وسونك التزويج كما يكره العزوبه للرجل روي عبد الحميد بن بشير قال دخلت امرأة علي الى عبد الله عليه  
السلام فقالت اصلي الله اني امرأة صبتة فقال وما التبتل قالت لا تزوج قال ولم قالت التمس بذلك الفضل فقال انك في  
فلو كان بذلك فضلا لك انت فاطمة صلوات الله عليها احب اليه منك ان ليس احد يستحقها الي الفضل **الثامن عشر** عن  
البيهي صلى الله عليه واله وسلم في كان له صبي فليستصا به وروي ان الفضل ما يطبخ به العقيقة فادوم وروي ان العيان اذا  
زوجوا صغارهم يكادون ينفون **قال** طاب لهما وهل يشرط وقوع تلك الاعطاء بلطف الماضي لا حظ لهم  
لانهم يرجع في الانشاء الى احق الفصل اقول الا ان الله ابتداء واصطلاحا ايجاب عقد بلطف يقارن في الوجود  
اذا عرف هذا فاللفظ الدال على الحدث لا يلحق اما ان يدل على الماضي او الحال والا استقبال والسبق لا وثوق في  
تحصوله لاحتمال الوعد ولا استفهام والحال تشارك في الصيغة فالنبي ع فلم يبق ما يدل على وقوع الفعل قطعا  
الا الماضي فكان الماضي هو الصحيح في الاثبات كلها والامر بعيد عنه شبه الانشاء فلا يصح له وما عدا النكاح في  
البيع والصلح والوقت لا شك في عدم وقوعه بغير الماضي وانما وقع الخلاف في النكاح هل يقع بغير الماضي لزوجتك قبل نعم  
وقبل لا والحلاف في اربع صيغ الامر لقوله للولي زوجها ويكون قولنا موثقا فيقول الوليد وبتك هل يصح ذلك من  
غير ان يقبل الزوج بعد ذلك فيه مذهبان الصحيح وسوء ذهب الشيخ في البسوط وظاهر المصنف في النافع والسحنه  
في الشرح والتميم وهو مذهب ابن ادریس واختاره العلامة في كبره الاوجه الاولون بروايه سهل بن سعد ان امرأة  
انت الي النبي صلى الله عليه واله وسلم فقالت اني قد ذهبت ففسي لك يا رسول الله ان يكن لك رغبة فقال لا رغبة لي في النساء ففتت  
طوبى لتمام رجل فقال يا رسول الله زوجها ان لم يكن لك فيها رغبة فحاشه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انك ستلصقها  
ايها فقال ما عندك الا اراي هذا فقال النبي صلى الله عليه واله ان اعطيتها حلت والا نزلت فالتمس شيئا فقال ما جديا  
فقال رسول الله صلى الله عليه واله فقال هل في القرآن شي قال نعم سورة كذا وسورة كذا وسماها فقال رسول الله صلى الله  
عليه واله زوجها فبتكها بما عك في القرآن واعلم ان هذا الحديث يدل على احوال سبعين ما ذكر الشيخ في جواز وقوعه  
بلطف الامر الاول كون النبي صلى الله عليه واله راوي بالمؤمنين من انفسهم لا يدل على انهم زوجها ولم يخذلها  
وسوء موافق لفظ الآية **التي** جواز فعل القرآن صدقا **الثاني** جواز تقديم القبول على الايجاب **الثالث** عن  
اشراط تقديم الخطبة **الرابع** جواز خروج المرأة الي مجمع الرجال كحاجة تعرض لها **السادس** جواز خطبة  
النساء للرجال **السابع** اشراط تمكين الزوج في المهر حال العقد **الثاني** لفظ المستقبل وفي وقوع النكاح هيان  
الصحة وسوءه المصنف في الشرايع لرواية ابن بن ثعلب ع الصادق عليه السلام في المهر انه وجب مرة بكذا فاذا قالت







الاخرون بما رواه سديد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم محاشي النساء على امتي حرام  
اجاب الاولون بحجة على شدة الكراهية على التوبة ككونه من العاصية قال **طاب ثراه** العزل عن الحركة بغير اذنها قبل  
محرم وجب دية التطعة عشرة دنانير وقيل مكرهة وسوانسة ورضى في الاماء اقوله هاتان الاول  
في تحريم العزل وكراهية وفيه قولان الاول **لحماد بن حمزة** ومذهب الجعفي والثاني مذهب الشيخ في النهاية  
القاضي وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة لاصالة الاباحة ولرواية محمد بن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
عن العزل فقال ذاك الى الرجل بعينه حيث شاء اجمع المانع بان حكم النكاح الاستيلاء ولا يحصل مع العزل غالبا فيكون  
منايا لغرض الشرع وكلية صغرى ممنوعة الثاني هل يجب دية التطعة ام لا قال الشيخ بالاول وابن ادریس والعلامة  
بالثاني والمصنف قولان فبالاول قال في باب النكاح في الرابع وفي الثاني قال في باب الديات في كتابه وفي الاماء جاز  
وسوي في صحيح محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام قال طاب ثراه ولا يدخل المرأة حتى يلج الجانب سينان ولو دخل  
فقبل ذكر لم يحرم على الاصح اقول البحث هنا يقع في مقامات الاول اذا دخل من لها دون التسعة هل يحرم بمجرد  
الدخول او لا يحرم الا مع الاقضاء الشيخ في النهاية على الاول والباقي قولان على الثاني وهو قولني الاستصحاب **باب** هل يسن  
منه في موضع التحريم بمجرد الفعل او يتبع حياله ابن ادریس وسواهما الفقيه ومابويه الثاني رواية مريد الجعفي عن الباقر  
عليه السلام في رجل اقضى جارية يعني امرته فافضاها قال عليه السلام اذ كان فاضها قبل ان تبلغ تسعين فان احكمها ولم  
يطلبها فلا شيء عليه وان ادخل بها ولها تسعين فلا شيء عليه ان شاء امسك وان شاء طلق وروى ابن بابويه في  
كتابها برفعه الى حمزة ابن حمران عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل تزوج جارية لم تدرك فافضاها قال ان دخل بها  
ولها تسعين فلا شيء عليه وان كان لم تبلغ تسعين كان لها اقل من ذلك فاقضها فانه قد افضاها وعطها علي  
الازواج فعلي الامام ان يغرمه دينها وان امسكها ولم يطلبها حتى توت فلا شيء عليه **فروع الاول** لو ماتت لحيها  
قبل الطلاق وتوارثا على الثاني دون الاول **باب** لا يجوز التزوج باختها على الثاني ويجوز على الاول **باب** يحرم  
عليه ان يمسك لو كانت الرابعة على الثاني دون الاول ولكن البحث في ادخال بنت الاخ والاخت عليها فلا يفقر الي  
اذنهما على الاول دون الثاني اما تزوجه بالامه فان كان تحت غيرهما من الحر او اقرابي اذ تمنع الباقيات على الثاني ولو لم يكن  
غيرها وعدم الطول فالاقرب عدم التوقف على اذنها يجوز ان تعانده فتستخره فقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار  
اذا وقع المظهر رخصتها فان حرمتها غير الوطى والا فلا **باب** لو زنا وليس له زوجة غيرها لم يرجع على التولين ويتبرع  
على وجوب الاتفاق **فروع الاول** يجب الاتفاق مطلقا اي سوي قلنا بالشوبه بمجرد الفعل **باب** لو  
تزوجت بغيره فالاقرب سقوط الاتفاق **باب** لو طلق ثانيا عاد الاستحقاق وكذا لو غاب عنها **باب** عتبه  
ولم يكن ولي ينفق عليها لغير العذر ولو اتمها الحاكم بالاعتداد كانت نفقتها في العدة على الاول ان لم يقبل رجوعها  
عليه فلو نشرت على الثاني وسقطت نفقتها عنه لذلك فانما لا يستحق على الاول نفقة لاستاد التبريط في ضيق النفقة

ولو اتمها احتل ان يرجع على الاول لعدم حصول نفقتها وعدم استقرار نفقتها في ذمة الثاني ووجوبها عليه بعد بياضه  
**المقام الثالث** احكم يتعلق بالموطوء بالعقد دائما ونقطة ولما كان ثبت قال في الخلاف احكم كذلك وقال ابن  
ادريس لا بد من النفقة لاصالة الراه القصد وفي المذهب القديم المهر قال في الخلاف واجبة ابن ادریس  
اما النفقة فتسقط عند ابن ادریس ويلزم الشيخ وجوب الاتفاق لانه يمنع من التوبة لتعليق العقوبة في الاكرام  
واما الدية فتجب بجمع اعني في الزوجه والاجنبه سبعة مكرهه ومطاعه لانه اتفاق النفقة وليس لازما للوطى  
حتى تنقطع الاذن فيه فيجب دية لانه جارية في حكم السلم في احكام السلم في باب الديات **الفصل الثاني** في اولياء العقد  
**طاب ثراه** ولا يشترط في ولاية اجد بقاء الاب وقبل بشرط وفي السند ضعف قول المستوفى ان الولاية  
للأب واجد للأب ثابته على الصغيرين والمجنولين سواء كان جنونا ام مترا قبل البلوغ او بعده زوال الولاية  
عنها لرسدها بعد البلوغ وليت ولاية اجد بشرط بقاء الاب بل هي ولاية بغيرها وسواها للعبد وتلقوا اليد  
وابن ادریس والمصنف والعلامة هاتان اخران الا ان ثبتت الولاية للأب خاصة قاله الحسن **باب**  
اشتماء بقاء الاب في ثبوت ولاية اجد قال الشيخ في النهاية وابو علي والصدوق والقاضي والشيخ اجمع الاولون  
بما رواه عبيد بن زرارته في الموقت قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اجارية تريد ابوها ان يزوجهما من رجل و  
يريد جدها ان يزوجهما من رجل فقال اجد ابي بذلك مالم يكن مضارا ان لم يكن الاب زوجها قبل ويجوز  
عليها قبل تزوج الاب واجد واذا كانت ولاية اجد اقوي لم يزوجها موت الاضعف اصح احسن رواية  
ابن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزوج ذات الابا ومنه الابكار الا باذن ابها وفي رواية محمد بن مسلم  
عن احمدها بمرهاكل واحد ماعدا الاب اجمع الشيخ بما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام  
قال انما اجد اذا زوج ابنته امه وكان ابوها حيا وكان اجد مريضا جاز قلنا فان هوي اجارية هوي وسوي  
اجد سوي وهما سوي في العدة والرضا قال اصحاب الي ان رضنا بقول اجد واجبي ان من سلامة السند ثم  
من دلالة على المطلوب **فضعف دلالة المفهوم** قال **طاب ثراه** ولا خيار للصبي بعد البلوغ وفي الصبي  
قولات الاظهر كذلك اقول المشهود ان العقد الصادر من الولي الاجباري يستمر حكمه على الولي عليه بعد  
زوال الولاية عنه لانه ضروري لولايته شرعية ووقع صحيحا فيكون الاصل فيه الاستمرار لقوله تعالى او فوا بالعقد لعقوب  
صلي الله عليه واله المشون عند شرطهم الاما لاخرجه النص وسعفت اجارته وحق ابن حمزة ثبوت خيار للصبي دون  
الصبي والشيخ في النهاية اثبت خيار للصبي بعد بلوغه ولم يذكر الصبي لعل وجهه تطرق الضرر اليه ومنها فانه اثبت في  
ذمة مهره ونفقة ولا ضرورة له الي ذلك حاله الصبي بخلاف الصبي فانه ثبت لها ذلك واستوى القاضي وابن  
حمزة وابن ادریس والمصنف هاتان اورد السلك على هذه التقدير وحرم بلزوم النكاح في الصبيه وقال في الرابع  
والاجابة بعد بلوغها على اتم الروايتين بوزوج الاب واجد الصبي لانه العقد طاحيا لم يعد بلوغه ورغبت



والاشهر ما فتوى النهاية بالتعويل فيها على رواية الكسائي عن الباقر عليه السلام ان الغلام اذا زوجها ابوه ولم يدرك  
كان ايجارا اذا ادرك ابلغ خمس عشرة سنة واما اشارة الباقر في الشرايع لعجوة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام  
قال سالت عن الصبي تزوج الصبي قال ان كان ابوها المذات زوجها فغير جانك لهما ايجارا اذا ادركا  
فاديا بعد فالمر على الاب قال طاب ثراه اما البكر البالغة الرشيقة فامرها الى اخوها او  
للاصحاب هنا خمسة اقوال الاول لاولاية علي البكر البالغة الرشيقة في الدليم ولا النقط بل امرها ببيدها و  
مذهب الغيرة وتلبسه في احكام النساء واليد والي علي واختاره المصنف والعلامة الثاني ثبوت الولاية عليها  
للاب اختاره الشيخ في النهاية وبه قال الصدوق والخمس والمقاضي الثالث الولاية مشتركة بينها وبين الاب فلو  
فليس لاحدهما الا انفراد به وسوق قول النبي الرابع الولاية مشتركة بينها وبين الاب فليس لاحدهما الا انفراد  
به وسوق قول النبي الخامس لهما ان تنكح منفردا من اذن الاب لا يطاها في الفرج اختاره ابن  
حمزة وذكر الشيخ في النهاية رواية واثار المصنف في كتابه قال صاحب كشف الرمز وتعليل المصنف عند  
فما كان ذاكر اصح الاولون بعموم قوله فلا تغضون عن ان تنكحن ازاوجهن اذا تراضوا وتقولن فاطمنا فلا  
جناح عليهما ان يترجعا من الرجوع الى رضاها ومن ايجاز اطلاق البكر المارة والمراعى قبل الدخول بها وقوله  
نكح حتى تنكح زوجا غيره وسوغام في الدخول بها وغيرها وصحيفة فضو بن حازم عن الصادق عليه السلام قال  
استأجر البكر غيرها ولا تنكح الا بامرها ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام ان المرأة اذا كانت مأكلة امرها تنكح  
وتتسرى وتعتق وتشهد وتعتق في ماله ما شئت فان امرها ببيدها جانك تزوج ان شئت بغاؤن لهما  
فان لم يكن كذلك فلا يجزئ زوجها الا بامرها جعل ولاية المال مدار الولاية النكاح وجودا وعدما اصح  
الافقون بصحيفة بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال لا تزوج ذوات الالباب والالباب ذوات الالباب  
اصح الماقون باجم وبما رواه سعيد القاط عن رواه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جارية بكريتها  
تدعوني الى نفسها من ابوها افعل ذلك قال نعم واتوا بوضع الفرج قال قلت ان رخصت بكرك قال ان  
رخصت فانه عار على الابكار اصح النبي لموقعه صفوان قال استأجر عبد الرحمن موصي بن جعفر في تزوج ابنة  
الاب احب فقال افعل ويكون ذلك رضاها فان لها في نفسها نصيبا قال واستأجر خالد بن داود وموصي بن  
جعفر عليه السلام في تزوج ابنة علي بن جعفر قال افعل ويكون ذلك في النكاح لا في زوجها من نفسه ولو اذنت في  
ذلك فلا شبهة ايجاز وقيل لا وهي رواية عمار اقول روي صدوق بن صدوق عن عمار الساباطي قال سالت  
ابا الحسن عليه السلام عن امرأة تكون لها في اهل بيت ففكره ان يعلم بها اهل بيتها بكل لها ان يكل بجلايين  
ان يتن بها يقول لقد وكلتك فاستدعي بن وبي قال لا قلت له جعلت فداك وان كانت ايماء قلت فان  
ايام ٢ وكلت غيرها بن وبها صه قال نعم ويوبدها كون الى اهل موجبا قابلا وقد تقدم صدق بعضهما في بعض

قال صاحب النهاية في بيان ما رواه الباقر عليه السلام في الشرايع لعجوة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام

وقال ابن ابي رجا والاصل وسولخت والاكثرون قال المصنف والعلامة والرواية ضعيفة السند قال طاب ثراه  
ويكفي في الاجازة سكوت البكر اقول للاصل في هذه قال النبي صلى الله عليه واله البكر تستاذن واذنها صامتا واليت  
يعرف عنها لسانها فاذا سكنت عند عرضها كان ذلك فاما ان كان العرض سابقا على العقد ولجانه ان كان  
متاخرا عنه ويقرب ان يكون لهما عا لا يملك لهما في الشيخ في المبسوط اما البكر فان كان لها ولي لا يجاز  
مثل الاب واجد فلا يغتفر الى اذنها ولا الى نطقها وان لم يكن له الاجازة كالاخ وابن الاخ والعلم فلا بد من اذنها والاصح  
ان يراعي نطقها وسوال قوي عند اجماع وقال قوم يكفي سكوتها لعموم الخبر وسوق هذه اخر كلامه وقول ابن ادریس لابد  
من النطق ولا يكفي السكوت لكونه اعم من الرضا وحمل ما ورد في الروايات واقوال الاصحاب باستدائها والاكتفاء  
بسكوتها على تقدير تقدم توكيدها فلا يقع العقد عنها الا عند استيهاها فلما برئ من استيهاها عند العقد بعد ذلك  
ليس شي اذ لا فلا عدول عن الظاهر وحمل ما اشتهر بين الاصحاب واجتهاد في مقابلة النص روي داود وابن  
سرحان عن الصادق عليه السلام في رجل يريد ان يزوجه اخته فقال يولمها فان سكنت فهو اقراها وانما يافا  
الاكتفاء بعد تقدم التوكيل حكم شرعي يغتفر في اثباته الى دلالة شريعة قال ابن ابي عمير قدس سره روحه ولو  
ان رجلا وامراة لهما بنة في تزوجها برجل سماه لها فكت كان ذلك فاما في الزوج واقرارا منها فان زوجها للاخ  
ثم انكره لم يكن لها ذلك ولزمها النكاح بالسكوت وبمثل قال ابن حمزة وقال ابن ابي عمير روي ابو هريرة عن  
النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا تنكح الا بامرها ولا تنكح البكر حتى يثبت اذن فان سكنت او طعنت او بكت كان ذلك  
رضا منها بالزوج واستشكل العلامة البكر وقال طاب ثراه وفي رواية سيف محمد نكاح امه المارة في غير اذنها  
متعمده هي ضافية للاصل اقول روي هذه سيف بن عميرة عن علي بن ابي المغيرة في الصحيح قالت سالت ابا عبد الله  
عليه السلام عن الرجل يتزوج امرأة مارة في اذن البكر او لا بأس وسيف مصطرب في الوسطة وعدمها وبعضها افتي  
الشيخ في النهاية وروى في المسائل الحاريري وبه قال الغيرة ابن ادریس والعلامة لقولهم فانكح من باذن اهلها  
والله اعرف في ذلك الغيرة لانه قال طاب ثراه واذ انفق ابطال العقد عند البكر اقول اذا زوجها الاخوان فلا يحل  
اما ان يكونا فضولين او كليلين فان كان فضولين اجازت عقدا يما شئت تقدم او تاخر وان كان كليلين فان تقدم  
عقد احدهما كان العقد له وطل النكاح لمصاحبة محلا كما لا يخفى ولا نقاد الى الاول لو دخلت بالآخر وان اتفقا في حق  
وحدة بطلانها فلهما لانه لا يجزئ ان يكون زوجها لها وتقدم احدهما على الآخر ترجيح بلا مرجح وسوال الشيخ  
في الكتابين وبه قال ابن ادریس والمصنف والعلامة وقال في النهاية بتقديم عقد البكر ولو دخل بها الاصح كان  
العقد له وبعده القاضي وابن حمزة وسوق قول علي بن ابي تامل رواية وليد بن عاصم الاسقاط قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
واما عنده جارية وكان عندها اخوان زوجها الاكبر بالكوفة وزوجها الاصح بارض اخري قال لا ولا احق بها  
الا ان يكون الاخر قد دخل بها فان دخل بها فهي امراة ونكاحها جائز فتاها في كتابي الاخبار بان اجازة اذ جعلت

امها



ابي اضرهما معا كان الاكبر اولى بالعقد فان اتفعا العقدان في حالة واحدة كان العقد الذي عقد عليه الاخ  
الاكبر يرد على الذي عقد عليه الاخ الاصغر فان دخل بها صفي العقد ولم يكن للاخ الاكبر فسيقال للعلماء في  
المختلف وهذا الوجه في التاويل حسن ولا استبعاد في اولوية الاكبر لاختصاصه بمن يد العنيد وقوة النظر و  
الاجتهاد في الاصل قال وليس بعيد عني في الصواب ان يجعل لها ايجار في امضاء عقدا كما كان اذا  
عقد كل واحد منهما قد قارن نذال ولايته لانهما حالة عقد الاخر فيبطل هبة عقد كل منهما وهي الزموم وبقي  
كل منهما كانه فصولي والعقد ونسب المصنف هذا القول الى القول بتقديم الاكبر الى الحكم اي السمي ومالكه غير  
دليل واعلم ان الاستدلال بهذه الرواية ضعيف لقصورها عن افادة المطلوب لان قول الاول احق بها  
جاذ ان يريد صاحب العقد الاول احق بها لا الاول في الذكر والسؤال وجاز ان يكون عليه العلم الاول والعقد  
وحل على قول احق بها على سبيل المذهب وحلها على كونها فصولين اوضح في الحكم لانه لم يتقدم في الجرد ذكر الو  
كاله ولا يتم ولايته بالاصل ولهذا قال الا ان يكون قد دخل بها ففي امرته لان الدخول حينئذ يكون اجازة  
واضفا فانه سيقضي هذا الحكم ثابته على عمومي سواء حصل تعاقب او قران وانجر قابلا لها لان قوله زوجها  
الاكبر بالكونه وزوجها الاصغر يارض اخري الوا وقد يدل على الترتيب عند بعض وعلى اجمع المطلق عند غير  
فاذا حملت على كونها فصولين على مقتضاها على كل من القولين وقوله على تقدير الوكالة لانهما وجه لغيره  
فكيف يكون اقرانه مع دخولها بشبهة قال طائفة لا ولاية للام فزوجت الولد مع ولها بطل  
وقيل بغيرها المهر يمكن حمل على دعوى الوكالة عنه اقول البحث يقع في مقامين الاول لا ولاية للام على الطفل  
في النكاحات المألية اجماعا كالبيع والاسطانبكا بقاء بالنظر في ماله وانجر على حقوقه والمطالبة اجماعا  
وما عد ذلك قسما من الاول ولاية الاحرام بالطفل هل لها ذلك قال المصنف لا يقوم رفع ولاية للام وقال  
الشيخ نعم لان امرأة جات الى النبي صلى الله عليه واله ومعها طفل فقالت الحج لهذا يا رسول الله قال نعم وتزوج  
به اجرة وسو حسن **الثاني** ولا النكاح ولا شك في عدمها مع وجود الاب واجله ولما عدهما فاستتم ابو على  
للأم وابيها ونفاها الباقون **الثاني** لو زجت الأم الولد فهو عقد الفصولي على المشهور فان ايجاز  
في احوال ان كان بالغا او بعد بلوغه ان كان طفلا صح العقد وان رد بطل ولا شيء وهو مذهب ابن ابي  
واختاره المصنف والعلم لا صالته براءة الذم وقال الشيخ يلزم للام المهر وتبعه القاضي اجمع كشيخ برواية  
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه سئل رجل زوجته امه وسوغايب قال النكاح جائز ان شاء الزوج قبل  
وان شاء منكر المتزوج تزوج فله المهر لانه لا مد وحلها المصنف بالعلم على دعوى الوكالة عند التقويت البص على  
الزوج وتغيرها بدعوى الافد فقتضى عوضه قال فخر المحققين وفيه نظر لكون الرواية اعم ولا دلالة للعام  
على اخاص والبصغ انما يضمن بالتقويت مباشرة الوطى **الفصل الثالث** في اسباب التحريم وهي ستة

مقدمته انخرت اسباب التحريم في ستة بالاستقراء في الكتاب والسنة والاجماع وهي الحب والرضاع والمصاهرة  
واسبقا العدد وهو نوعان احدهما بالحب الى عدد الزوجات فكما الاربع مثلا سب التحريم الزايد والاخر  
بالسنة الى عدد الطلقات واسبقا الثلاث سب التحريم الزوج حتى المحلل والنكح للعدة سب التحريم ابدا  
واللعان والكفر ووجه احكامه نقول البيا ما ان يكون ثابتا بالاصل الشرع من غير نسب للمكلف فيه  
اولا والاول للنب والثاني لا يخلو اما ان يكون له وشيخه الب وعضا به في كثير من احكامه سوى التحريم  
اولا والاول الرضاع والثاني لا يخلو اما ان يكون مستندا الى عقد او لا والمستد الى العقد لا يخلو اما ان  
لا يعتبر فيه العدد او لا الاول لمصاهرة والثاني استيفاء العدد والثاني اعني ما لا يكون مستندا الى عقد لا يخلو  
اما ان يكون متوقفا على حكم احكامه او لا الاول لللعان والثاني للكفر وان شئت قلت اما ان لا يمكن زوال الاول  
ول لللعان والثاني الكفر لزوال التحريم بالسلام وانما قلنا يمكن لانه قد لا يمكن لقصور المحل معه البنية لا زوال  
القطري اما النسب فوانتقال شخص بغيره لانها احدى في الولادة الى الآخر ولا غايها الى ثالث ولم يتجه بها الى ضم قيد  
الوجه الشرعي ويحتاج اليه في المعرات لان التحريم هنا يتبع اللغو ويثبت في اللسان بالعصم مطلقا فالنكح في ماء  
الزنا يحرم على الزاني عندنا وكذا الاخت والام والاصل في التحريم قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وبنات  
الاخ وبنات الاخت ومهاتكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم في الرضاعة وامهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم  
اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولا يلل انسابكم الذين من اصلاكم فقد روت هذه الابر  
التي قبلها على ثلث عشرة محرمه من الب واثنين في الرضاعة واربع في المصاهرة وواحدة في التي قبلها وهي تنكح والدتها  
استداهما للعظم حمة الاب عندنا لانه الب لانه في وجود الولد فثبت العظم والتقويت بالجم على من كانت فاشتهر عند  
اسم سبانه وجاء عظيمه لسخطها اسم جل جلاله واشاعره في هذه الابية مع منها في الب الاول الامهات وان علون **الثاني**  
البنات وان سفطن **الثالث الاخوات الرابع** العوات وان ارتفعن كونه الاب وعمته اجد **الحامس** احوال كذا ذكر  
**السادس** بنات الاخ وان نزلن السبع بنات الاخت كذا ذكر اما الرضاعة فاشان الاول الام في الرضاعة وان عملت  
الاخت وان نزلت واما اربع المصاهرة فالاول ام الزوج وان عملت سادس البت او لا العموم قوله وامهات نسائكم  
الثاني الربيب وهي بنت الزوج وان نزلت وكذا بنت ابنتها فلهذا تحريم جمع فان دخل بها حرم من تحريم على الربيب  
لوقوله وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والمادة كانت  
في الحجر اي ولدتا بعد تزويج الاب بها ولا يشترط كون الربيب في الحجر في نشر احرمه اليها وخرج التقيد بها في حق الاغلبه  
كتقيد البنة والرحمن وشهادة الذي في العصبه في السفرا لا غلبه الفزوه **الثالث** حلاله لا ينسب فحرم زوجته الابن  
دخولها اوله يدخل على الاب وان علا ولا تحرم امهاتهما وان علون ولا بناتهما وان نزلن لانهن ليسوا في حلاله **الرابع**  
زوجة الاب وان ارتفع بهادون امهاتهما وبناتهما فلان ينكح حواء ابنه وبناته لقوله لا تنكح اباكم وامكم وليس في منكوحاته







الاحسن عشر يوما وليا لغيره فان كان نكاحا محررا من احسن وحده قال وروي انه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حوله وروي  
انه لا يحرم من الرضاع الا ما ارتفع في ثلثي واحد سنة وبالكل واما في رايات الوجه الاول  
واجب ابن الحنبل لصحة علي بن ميمون روي عنه في ما قبله من الرضاع مع احتمال خروجهما من القربة وبالوجه الرابع روي عنه القاضي  
عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما ارتفع حوله كالمليين قال الشيخ في حوله كالمليين وفي رواية العلان روي عن علي بن  
من الرضاع الا ما ارتفع من ثلثي واحد سنة وهو ما دل عليه طائفة من اهل العلم ان يكون في حوله وهو يرضع في الرضعة ودلها  
الرضعة على الاصح اقول اما الرضعة باعتبار الحولين فيهما اجابني الاخ ابو علي فانه ينشأ احرمه بالرضاع للتصل بعد الحولين بما قبلها  
اذ لم يتخلها فظاهر والشهور اربعة لولم يرضع الحولين ولم يرضع الاخر لم ينشأ احرمه لما رواه حماد بن عثمان في الموقت قال سمعت  
عبد الله بن علي بن ابي حمزة يقول لا رضاع بعد طعام قلت فذلك ولما لو نظام قال احوالان للثقل قال اسعز وجل وعي هذا  
لو عظم قبل الحولين نشأ احرمه ما وقع من الرضاع فيها اتحد به عليه السلام النظام بالحولين وقال الحسن لا يحرم بعد نظام  
لما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يظلم اجابني ابن الحنبل عاروا وروى  
ابن الحسين عن الصادق عليه السلام قال الرضاع بعد الحولين قبل ان يظلم واجيب بشدة وروى فلا يصلح معاداة المشهور و  
يجوز حمل على القربة ولما ولد الرضعة فليشهور قطع النظر عنه وعدم التعرض لذلك وقال التقي من شرط الرضاع  
ان يكون الرضعة من لبنه منقصة منها على الحولين وكذا قال ابن زهر وابن حمزة واختاره المصنف الاول كذا العلامة في  
اكثر كتبه وتوقف في المختلف قال طائفة من اهل العلم استرضاع الجارية من لبنها عن زنا وفي رواية اخرى  
احتمل مولها طائفة من اهل العلم استرضاع الكافرة اختيارا وتيا كذا الكرهية في الجارية وكذا كبر استرضاع من ولاد  
تباع زنا اي من لبن من ولادها او كونها حاملة الزنا المحبسة ولو كانت مملوكة ولعلها يسهلها بعد ما فعلت ذلك طائفة  
لبنها وجاز استرضاعها في غيرها كراهية ذهب اليه الشيخ واعتمد فيه علي رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سالت عن عمامة في وثب على جارية فاحملها فولدت واحتملها الى لبنها فاذا املت لبنها ما صنعنا يطيب لبنها قال ولعلها  
الباقون قال طائفة من اهل العلم استرضاع اولاد الذين لم يرضعوا في هذا اللبن في اولاد الغل فلا في اختلاف لا الوجه  
اجوز اقول وجه اجوز اصله الا باخذ وعموم قوله في كذا ما طاب لكم في النساء لان اخ الاخ اذا لم يكن احمل في  
من لبن فادلى في الرضاع وهو مذهب ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في اكثر كتبه وتوقف في اختلاف وقال الشيخ  
في اختلاف التحريم معولا على صحة ايوب بن نوح قال كتب علي بن نجيب الي ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت لبعض ولدي  
هل يان تزوج بها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولدك وهذا القليل لم يرضع منه ولدها  
اولاده فينشأ احرمه قال طائفة من اهل العلم لو كان له زوجتان فارضعها واحدة حرمتها مع الاصول ولو ارضعها  
خري فقولان اشتهرهما انما تحرم اقول بمقتضى الملة ان دجلة زوجة صغيرة وزوجتان كبيرتان فارتفعت  
من احدي الكبريتان رضاعا فان لم يكن دخل بالكبرية حرمة خاصة لعدم اشتراط الاصول بابت في تحريم الام واما الصغيرة فلا

مؤيد لا يحرم

لان مجرد العقد على الام لا يحرم البنت لكن الفسخ عقدها للجمع بينها وبين امها في نكاح واحد وان ارادها حل لم يجز بل يفتد  
عليها وان كان قد دخل بالكبرية حرمتها مؤبدا فان ارضعها الزوجة الكبيرة الخري فهل تحرم هذه الرضعة الثانية لا تحرم قبل  
بالثانية لانها ارضعها بعد ان حكم بالفسخ عقدها وصارت لقالة وام بنت الرجل ليست محرمة عليه ولو ارضعها الخري  
والجاري وقيل بل يحرم لان الصغيرة وان كانت الآن بنتا تصدق عليها ان كانت حليلا ولا يشترط في صدق الشقة بقا المعنى  
الشفقة منه فصدق على الكبيرة انما ام امرته وقال تعالي وامهات نسائك ولما اوتى الرضاع اللبن وهو يحرم سابقا لاحقا  
وهو احتيا وان ادريس والمصنف والعلامة اجاب الشيخ برواية علي بن ميمون عن ابي جعفر عليه السلام قال قبل ان دجلة تزوج كانت  
صغيرة فارضعها واما الاجرة لم تحرم عليه وينبغي صحة السند الثالث المصاهرة قال طائفة من اهل العلم ولو تزوج الرجل  
العقد عن الوطى حرمت امها عينا على الاصح اقول مجرد العقد على الام لا تحرم البنت اجابنا واما انعكس على مجرد العقد على  
البنت هل تحرم الام الشهود نعم لقولهم وامهات نسائك وهو عام وربما ينكح الباقي في حرمكم في نسائك الذي ضلتم بهم والربية  
الزوجة فاجري الاول على عموم وقيد الثاني بالرجوع لان الوصف او الشرط او الالة اذا تعقب اجمل يرجع الى الاجرة  
على ما تقرر في موضع ولما رواه اسحق بن عمار عن الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول انما يحرم من الامهات الذي قد ضلتم  
بهن في الجور سواء ولا تستهين بهما من دخل بالبنت او لم يدخل بهن فخرنوا وامهات امهم امر وهما خيرات والاكثر ذهب اليه الشيخان  
وسلار والتقي وقار الحسن والصدوق في كتابه لا يحرم بل العقد عليها ايضا اذا فارق بينها كالعكس لاصل الحال ولقولهم  
وربايكم الذي في حرمكم في نسائك الذي ضلتم بهن فخرنوا وامهات امهم امر وهما خيرات والاكثر ذهب اليه الشيخان  
من عثمان في الصحيح من الصادق عليه السلام قال الام والبنت سواء اذا لم يدخل بها فانه ان تزوج باهما وان شاء ابنتها وثمها  
صحبة مفوض بن حاتم قال طائفة من اهل العلم وقيل ينكح العمد ونكاح بين الفسخ والامضاء او فسخ عقدها  
اقول النظر هنا يقع في ما بحث الاول هل تحرم ادخال بنت الاخ او الاخت على العمد ونكاح الام لا قال القديمان لا يحرم العموم قوله  
نكح واصل كلامه واذ لك ولما رواه علي بن جعفر قال سالت اخي موسى عليه السلام في الرجل تزوج المرأة على عمتها او خالتها قال  
الاباس لان اسعز وجل قال ولعلكم توفرون ذلك وللاصل الدال على اجوز وقال الثلثة والتقي والقاضي وسلار وابن حمزة وابن  
ادريس بالتحريم بل بوجه الاجماع الحسن وابي علي انقضا وسبقها الاجماع وتبعها ومذهب المصنف والعلامة لصحة ما بين  
بمسلم عن الباقر عليه السلام قال لا تزوج ابنت الاخت على خالتها الا باذنها وتزوج الخال على ابنة الاخت لغير اذنها وصحبتنا  
الي الصباح الكوفي واي عبدة اخذ عن الصادق عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها محولت عن العميد بعد  
الرضا جعابن الاولاد وكذا نقل رويته علي بن جعفر عن الرضا وظاهر الصدوق في المعنى تحريم الجمع مطلقا واحكام  
ان هاتئذ مذهب الاصل والجمع مطلقا ومذهب القديسين قال طائفة من اهل العلم تحريم مطلقا وهو مذهب الصدوق  
الثالث جواز زرع الرضا وعدمه مع عدمه ومذهب جمهور الاصحاب النظر الثالث لو اخلت الام او  
الاخت من غير اذن العمد ونكاحها كما قيل في قولان الاول بطلان العقد الراخ في راس ولا يؤثر في صحته رضا



المذخور عليها بل تحتاج الى استناده النهي عنه فيقع فاسداً ولها اختيار في فسخ عقد نفسها واعتزاله في غير طلاق وهو ذهب  
ابن ادریس وفيه نظر لان الوجه ليطبقها على الفسخ فاسم الجمع وعلى القول بالطلاق لا يصح فلا يكون لها الاعتزال قال المصنف  
يقع باطلا وليس لها الاعتزال **الثاني** لا يقع باطلا في اصله بل يكون منسازاً في المذخور عليها فسخه وسوق الباقين  
**النظر الثاني** هل هو واجب في فسخ نكاح النفسهما ام لا قال الشيخان وسائر ائمة الاصحاب الاول والثاني قال العلامة  
وحكمه في المصنف لان النهي عنه انما هو العقد الثاني فيختص الحكم به ولان التحريم لسبب حصول العقد بغيره فخطبها يكون الاصل فيه  
البقاء ولا ينافي ذلك في عقد الدخلة فكذلك بعده عملاً بالاستصحاب قال العلامة في المختلف وكلام الاصحاب ليس فيه  
استبعاد ولا عقد الدخلة صحيح في نفسه لصدوره في محلها جازماً لا يوجب ولا يثبت عقد البطلان بفسخ العقد و  
انحاله في صحة الاصلية كغيره من العقود والوقوف على رضا الغير اذا وقع صحيحاً تساوت بسببه وبسببه عقد المذخور عليها فلا  
كان لها فسخ عقد الدخلة كان لها فسخ عقد **الخطبة الرابع** هل المهر في فسخ نكاح الدخلة نص على الشيخان وسائر  
وهو ذهب العلامة وقال القاضي وان لم تنقض البتة وانما لم يفسخ الزوج العقد كان لها اعتزاله وهذا يعطى ان العمد  
وانما لم يفسخ عقد الدخلة حيث علق الفسخ على فعل الزوج **الحكم** لازم فلا يكون له فسخ **الكتاب** لو قلنا فسخ  
نكاحها لم يجب الارتفاع حتى يخرج من عدة الفاسخ كونهما ثابتين في الفسخ ونص على ابن ادریس في العقد على  
احدها وخامسة ولا نفقة لها وقال ابن حمزة يجب الارتفاع الى خروج العدة فيخرج عليه وطى بنت الابن والكهنة والاعتد على  
انما منه والاعتد وينزله وجوب الفاق **السادس** المشهور جواز العكس اي ادخال العدة وانما على بنت ابيها وسواها  
في المقع بينهما في التحريم ومتمدد وانه محرم من حمل عن الباقية على السلم لا تزوج انما والعمد على بنت الابن وابنة الاخت بغير  
اذنهما واجبة الباقول بالاصل وبرواية محمد بن مسلم المتقدم قال **طاب ثراه** وفي تحريم المصاهرة بطي البنت  
تزوج واستبدها لا يحرم **اقول** كحق الشيخ في النهاية البتة بالصحيح في المصاهرة ببقية لبني لحوق البنت وجوب المهر وجو  
احكامه الصحيح فيه ولا نه اعطاه العلامة في اكثر كتبه وتبع ابن ادریس لاصالة الاباحة واخاره المصنف والعلامة في التحريم  
**فرع** يشترط في نشر احكامه بالبثينة السقف فلو وطى الاب زوجة الابن لم يشبهه لم يحرم على الابن زوجته لسبقه كل  
قال في المبوط بالتحريم لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء واجيب بان دلالة الآية هذا الباب بطلبه فلا يرفع كل  
الميقن قال **طاب ثراه** واما الزنا فلا تحرم الزانية ولا الزوج وان احرمت على الابنة **اقول** هنا مسألتان  
الاولى هل يحل نكاح الزانية ام لا للشيخ قولان التحريم قول في النهاية وبه قال المغيرد والقاضي والشيخ لوجه الاول قوله  
توكل الزانية لا ينكحها الا ان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين فلا يخبران عاد الى الزنا كان تأكيداً وان عاد الى نكاح  
الزانية كان تاسيماً وهو ارجح **الثاني** ان اعظم حكم وحد الزجر عن الزنا لما لمكان اختلاف الانساب فلو سيج نكاح  
الزانية لزم اختلاف المحذور **الثالث** رواية ابي بصير قال سالت عن رجل فخر بامره ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال  
اذا تاب فحل نكاحها قلت كيف تعرف نوبتها قال لا تدعوها اي كان عليه اكرام فان استعنت واستغفرت وبها عرفت

نوبتها ونوعها

نوبتها وفي معناها رواية عمار والاولى مقطوعة والثانية ضعيفة واجواز قال في الخلاف والاستبصار وبه قال ابن ادریس  
والمصنف والعلامة لاصالة الاباحة ولعموم فانكحوا والصحيحة اجماع قال قال ابو عبد الله عليه السلام ايما رجل فخر بامره حراماً  
ثم بدله ان يتزوجها حلالاً قال اوله سماع واخره نكاح ومثله مثل النكاح اصاب الرجل من غير حرام ما ثم اشترها  
بعد كانت له حلال ومثله رواية ابي بصير عن علي بن ابي بصير قال سالت عن رجل فخر بامره ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال  
التحريم قال المغيرد وتليده **الثاني** عده وسواها والاكثر **الثالث** انفساح النكاح حكمه ابن حمزة عن بعض الاصحاب  
الشيخ بان اعظم فوايد النكاح التماس ولا يومن اقتراح الانساب مع الزنا وسوء محذور واجتبه السوءون بقوله لا يجر  
لكرام الحلال وبرواية عباد بن صبيح عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بان يسكن الرجل امراته اذا رها تربي ولم ينفق  
عليها احد وليس عليه من انما شئ ودوي عن النبي صلى الله عليه واله انه سئل رجل فقال يا رسول الله ما ترى في المرأة عذري تزوي  
الامس قال طلقها قال اني اجعلها قال امسكها ان ثبتت قال **طاب ثراه** وهل تنشر حرمة المصاهرة قبل نكاح  
كان سابقاً ولا ينشر لاحقاً والوجه ان لا ينشر **الزنا** بالمرء هل ينشر حرمة الزوج بها على ابي الزنا وبنته كالنكاح  
والصحيح اخذ فيه الاصحاب فانما الشيخ والشيخ والقاضي وابن حمزة وابن زهره واخاره العلامة في المختلف ومن المغيرد  
وتليده والسيد وابن ادریس الصدوق في المقع واخاره المصنف اجماع الاولون بوجوه الاول مجموع قوله وامهات نكح  
وربما يكمل الذي في محوكم من سائلكم الا في دخلتم **الزنا** ولا ضافة لنقد في ما في ملائمة كقولنا لا حد حامل  
احسنه حد طرقت وكقولنا اشعر اذا كوكب اخرقاء **لاح** ببحرته هه سهيل اذا عت غزها في القراب  
فتب كوكب اليها لشدة اهتمامها عند ظهوره **الحكم** صحبة محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام انه سئل عن رجل فخر  
المرأة ابنته زوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عنه امرأة ثم فخر بها او اختها لم تحرم عليه الذي عنده ومثلهما صحيحاً  
عيسى بن القاسم ومفطور بن حازم وفي معنى ذلك في الصحاح روايات احمد **الثاني** انه احوط وقال عليه السلام  
دع مايريبك الي مايريبك ويجب الاحتراز عن الضرر المظنون **الرابع** ان ما تعلق من التحريم بالوطى المباح تعلق  
المحظور كما في وطى المحرم والحايض ولم يعلق اجماع الاخرين بوجوه الاول قوله فانكحوا ما طاب لكم فحل لكم ما و  
راودكم **الثاني** رواية هاشم بن المشي قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل فساله عن الرجل ياتي المرأة  
حرماً ابنته زوجها قال نعم وامها وابنته وفي معناها رواية حنان بن سدير **الثالث** الاصل الاباحة **الرابع** انه  
وطى لاحمة له فلا يوجب تحريمها لا لغاية في نظر الشارع ولهذا لم يرتب النكاح والعدة واجيب عن الآية الاولى  
الاولى بيننا ولها ما طاب اي ما حل وايضاً وليت هذه مباعدة لا غير التسارع وعن الثانية بان التسارع دخل فيها نص  
على تحريمه في السابق عليها لما يباح دخولها في قوله وامهات فساكنكم عن الاحاديث عملها على ما يكون دون الوطى  
والاقفا وما معه فلا تغفل رواية مفطور بن حازم الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور  
هل يزوج ابنتها قال ان كان قبله او شبهها فليزوج ابنتها وان كان جاعاً فلا يزوج ابنتها بل يزوجها هي عن الاصل بموجب

يد



على الخلفه للدين في حديثه **تيسير** المراد بالمرء انما هو المحرم عند القابل له السابق على اكل ولو سبق عقد الاب والابن  
على امراته ثم زناهما الاخر لم يحرم على العاقد اولا خلا فالابي على حيث شرط الوطى فلو عقد ولم يفعل  
حرمته على العاقد عنده ولكن لو عقد على امراته ثم زناها لم يحرم الا على السابق ولنص صحيح محمد بن مسلم  
عليه قال **طاب ثراه** ولما ليس والنظر على الجوز لغير الملك منهم في الشريعة محمد بن احمد قال **هنا** ما يفسد  
**الاول** اذا نظر الانسان الى المرأة او الى مكان لا يجوز لغير الملك نظر الوجه وليس للكفين من غير شهوة لم يتطوع حكم  
بالاجماع **الثاني** لو كان النظر او القبل شبهة هل يحرم على اب الناظر وابنه قال الشيخ نعم وبه قال القاضي والعلامة  
في القواعد والارشاد اجماع الاولون بوجه **الاول** عموم قوله تعالى وحلائل بناتكم ومقتضاه التحريم بمجرد حل  
النكاح خرج عنه ما اذا تجرد عن احد الاربع اعني اجماع والقبلة والنظر واللمس اجماع فبشيء الباقي على عموم  
**الثاني** قوله تعالى لا تتكلموا بكلمات ابكم ونسأ الامم مع النظر واللمس شبهة او حل في الاستماع وقوي في نظر المرأة  
من العقد المجرى عن الوطى **الثالث** صحبة محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن عليه السلام وقد سأل عن الرجل يكون جاريها  
هل يحل لولده فقال شبهة قلت نعم فقال ما ترك شيئا اذا قبلها ثم قال ابتداء منه ان جردها ففطر بها بشهوة حرم  
على ابتداءه قلت ولا نظر الى جسدها فقال اذا نظر الى وجهها وجسدها بشهوة حرمته عليه وفي غيرها صحبة  
محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام اجماع الاخرين بوجه **الاول** عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم **الثاني** اصاله  
الاباحه **الثالث** قوله تعالى فانكم وما طاب لكم **الرابع** قوله تعالى اصل لكم ما وراء ذلك **الخامس** موثقة على من  
يغفل عن العبد الصالح عليه السلام في الرجل يقبل اجماعه ويباشره في غير جماع دخل او خارج اكل للبرء ابنة  
قال لا بأس واجاب المانعون عن الاصل بانها تخالف الدليل وعلى الآية الاولى بانها مخصوصة وعلى الثانية المراد بها محل  
فلا يستدل بها مصادرة عن الثالثة بانها دخلت فيما تقدم تحريمه وعلى الحديث بطله على عدم الشهوة لعدم منافاة  
المطلق اذا حل على المقيد بان المصباح مقدم على الموثقة مع التعارض **الثاني** على القول بشهوة يكون بالنظر  
واخوته هل التحريم معقود على الابن ويتعدى الى الاب والشيخ ومناجعة على الثاني والمقبلة على **الاول** **المباح**  
على القول بتعديك لشراكم في جانب السائر هل سوكا لك سوكا لك في جانب المنطوق لا يعني انه يحرم ام  
المنطوقه وبها على الناظر كما يحرم على الوطى والعاقد قال ابن الجبيرة وبه قال الشيخ في اختلاف تحريم ام المنطوقه  
وان علت وبها وان نزلت وذهب ابن ادریس الى عدم التحريم وكذا المصنف العلامة بوجه **الاول** اصاله **الثاني**  
**الثاني** قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم والنظر واخوة لا يسمى واحدا منها دخولا **الثالث**  
ان احد لم يفرق بين البنت وام الامه والبنت في النكاح فكذا في الكفر وي عيسى ابن العاصم في المصحح قال  
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امراته وقيل انه لم يقبض اليها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى اليها فلا بأس  
وان كان افضى فلا يتزوج واذا انت اباحه البنت حل الدم لعدم العار **الخامس** على القول بالتعدي الى الامه  
في الامه هل يتعدي في العقود عليها قال ابن الجبيرة نعم وبه قال الشيخ في اختلاف قال ابو علي اذا انزل الرجل زوجته وامه

محرم على غيره كالقبلة والامامه والنظر الى عورة فقد حرمت ابنتها بنكاح او رضاع وقال الشيخ في اختلاف اذا نظر  
الى فرجها نطق عليه تحريم المصاهرة والا قرب عدم التحريم لاصالة اكل وهو ذهب ابن ادریس والمصنف والعلامة لقوله  
تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم على الدخول والاب النظر واخوة دخولا اجماع المانعون بالجماع  
وبما روي عن النبي صلى الله عليه واله لا ينظر الى رجل ينظر فرج امراته وابنتها وقال غيره كشف فتاح امرته حرم عليها ما  
بينها هذا استدراك الشيخ في اختلاف ويؤيد صحبة محمد بن مسلم عن ابيها عليها السلام قال سالت عن رجل تزوج امراته  
فقط الى راسها واي بعض جسدها يتزوج ابنتها قال لا اذا انزل منها ما يحرم على غيره فليس كذلك وبها وجهها الشيخ في  
الاستبصار على الكراهية دون التحريم لانه تعالى علف التحريم على الدخول كما تضمنه جزم عيسى **تيسير** مدقنا ان الزنا  
بشرحه من المصاهرة ويدين القابل لذلك القول به في عقد البتة ووطى البتة وقال ابن ادریس لا يثبت بعقد البتة وطى  
يحرم المصاهرة قال العلامة في المختلف والوجه الاول قد بينا حكم النظر واخوته اذا كان مباحا كونه في كبر او في عقد ولو كان  
في شبهة قال في اختلاف نشر التحريم الى الامه وان علت والبنت وان نزلت ولو كان ذلك الى الاجنبية قال في المحققين كل من  
لا يحرم الوطى بالزنا قال لا يحرم هذا واختلف القائلون بالتحريم بالوطى بالزنا في تحريم هذا على قولين **قال** **طاب ثراه** ولو  
احتسب فوطى احداهما حرمت الاخرى ولو وطى الثانية ثم لم يحرم الاولى والخطبة الرواية في بعضها تحريم الاولى حتى تحرم الثانية  
عن ملكه لا للعود وفي اخرى ان كان جاهلا لم يحرم وان كان عالما حرمنا **اقول** اذا ملك اثنين جازا لذكاه ايتما شاء  
فاذا وطى احدهما حرمت عليه وعلى الاخرى حتى يخرج الموطوءة عن ملكه بأي نوع كان من انواع الملك ولا يكفي الكتاب للجارية ولا  
الرهن لبقاء الملك وكذا لا يكفي الهبة في دون قبض ويكفي مودع وان زال الرجوع فان وطى الثانية قبل الاجراء لم يحرم الاولى لسبق  
اليها ولو ادخلت الزوج عليها فان التحريم تغلغل بالثانية ويؤيد قوله عليه السلام لا تحرم اكل هذا احتياط ابن ادریس قال  
المصنف والعلامة في القواعد ولو اخرج الاولى حل للثانية وقال الشيخ في النهاية وكان عالما بتحريمها حرمت  
الاولى حتى يخرج او يموت الثانية ليرجع الاولى لم يجز له الرجوع اليها وان لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع الى الاولى على  
حال اذا اخرج الثانية عن ملكه بيع او هبة وبه القاضى وابن حمزة واختاره العلامة في المختلف قوله واضطربت الرواية في  
بعضها تحريم الاولى حتى يخرج الثانية وفي بعضها ان كان جاهلا بالام في الرواية للجنس لا للهد فليس هناك رواية واحدة  
فيها اضطراب لكونها بطريقين مثلاً بل النص الوارد بالتحريم مضطرب فبعض النصوص ورد مطلقاً وهي رواية **تيسير**  
**الحلي** عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل تزوج فوطى احداهما ثم وطى الاخرى قال اذا وطى فقد حرمت عليه  
حتى يموت الاخرى قلت ارايت ان باعها لغيره الاول قال ان كان بيعها مباحة ولا يخطئ على قلبه في الاخرى شيئا فلا  
فلا ارابطك بأس وان كان لم يباع ليرجع الى الاولى فلا ولا كراهة ونحوه روي ابو العباس الكوفي ومثلهما وروى علي  
وبعض النصوص ورد بالتحريم مقيد بالعلم فالحرم الثانية خاصة دون الاولى لسبق اكل اليها ولو اخرج الاولى حل للثانية  
وليس في الاجراء ان يكون محرماً الوطى تحريماً باليقين وعلى دفعه فلا يكفي الجارية ولا الرهن لعدم زوال الملك وبه على الوطى



بالملك والذوق في الترتيب ولا عروضا في التحريم بالصوم والاعوام لا يحسن وتخريفا باليمن والردود والعهود في وطى الغزيرة ويكنى مع  
بعضها حصول التحريم به وهما سائل **الاول** هل يكتفى بالتحريم بالتزويج والكتابة قال في التذكرة نعم لانه تحريم لا يكتفى بفعله وتسلطه  
العلامة في القواعد قال في التحقيق لا بد من خروج الرقبة عن ملكه وهو العقد ويكنى الكتابة وان كانت مسطرة **الثاني** لا يكتفى  
العقبة في دون العقب ويكنى معه وكذا لو جعلها عوضا في اجاره او هبة **الثالث** لا يخبر ببيعها بخيار البائع وان قلنا بتسلط  
بالعقد يكتفى في وطى نعم يجوز الا قال في بيعها بخيار المشتري فلو وهبها له او بيعت او اقلته وجب استيرادهما لحدوث الملك ثم ان كان  
قد وطى الاخرى لم يحل الرجوع حتى يخرج الموطوء **الرابع** لو كانت الموطوء او ابنتها عادت ببيت او فسخت كتمانها وان لم يكن  
وطى الاخرى يخبر بتحريم الاولى وحل الاولى بالاستبراء وان كان قد وطاها لم يحل الكتابة لام تحريم الاخرى كالمردود **خامس**  
لو كان احد الاختين محوسبة واخته في الرضا فوطى المحرم يشبهه جاز له وطى الاخرى لحصول التحريم في الاولى ولو كان ام وبنتها وطى  
احدهما حرمت الاخرى موبدا فان وطاها لجهالة حرمت الاولى ايضا موبدا وان كان مع العلم بحدود لم تحرم الاولى **السادس**  
اذا اخرج الاولى حلت الثانية في الحال قال بعض العامة لا تحل اختها حتى تستبرأ من المحرم وتعلم برأها في الحمل ولو ظنهم حال  
لم تحل له الخت حتى تضع الاخت لبلا بجمع ما به في رحم اختين وسويزنلت نكاح الاختين في عدها احتما ولحق القول لانه لو طلق  
الاخت بايناحل نكاح اختها في الحال على كراهية وان كانت المطلقة حامل الاستبراء لثبوت الثانية لانه لا يكتفى ردها الى النكاح وهو ذو  
فهاما رواه الحلي عن الصادق عليه السلام قال قلت للرجل يشرب الاختين فوطى احدهما ثم يطى الاخرى جهالة قال اذا وطى للاخرة  
بجهالة لم تحرم عليه الاولى وان وطى للاخرة سويعا لم يملكها حرمتا جميعا قال الشيخ حرمنا اي مادام في ملكه فاذا زال ملك  
احدهما فقد حلت الاخرى واحاصل ان الواطى اما ان يكون عالما اجهلا فان عالما حرمت الاولى ولا تحل حتى يخرج الثانية على  
الشرط المذكور والثانية ايضا محرمة لسبق التحريم اليها فان ابقاها على ملكه كانتا محرمين وان اخرج الاولى حلت الثانية وان كان  
جاهلا حلت الاولى باخراج الثانية كيف كان هذا في ما بين العالم وبجاهل عند الشيخ ومضى تابعه وقد ذكرناه وقال ابن ادریس  
انها اخرج حلت للتحريم مع نية العود وعدمها ومع العلم باكمل ومع بقاها تحريم الثانية دون الاولى لسبق حمل اليها وفي الموطوء  
اخرى مع التفصيل وقال لا تحرم الاولى بوطى الثانية بل هي ما كانت عليه وقال العلامة في المختلف ان العمل بالرواية الشرعية على التفصيل  
قارنا ما في الاولى فلا يصلح لان اكمل عند ربح العلم فجاز ان يقابل بتقيض مقصود كاقابل القابل يمنع الارث ولو  
الحلي المتقدم فتدبر قد بينا انه اذا لم تكن اختين وطى واحدة حرمت الاخرى فبقاها في ملكه قال **طائفة**  
ويكفي ان يعقد لغيره على الامه وقبل يحرم الا ان يعدم الطول ويحسب العنت اقول الطول لغة العدة وشرها ما حركه وتفقها  
ووجوهها وامكان وطى قبل طلاق والعنت لغة الشقة الشديدة وشرها على الزنا لانه يسبقه احر في الدنيا والعقوبة  
النارية في الآخرة وخوف العنت يتحقق بقوة الشهوة وضعف التقوى فبما قيود سنة الاول وجود احسن فلو لم  
فلا طول **الثاني** وجود مهرها فلو عده فلا طول **الثالث** يساهم بتفقها مع اعتباره عنها فلا طول **الرابع** امكان  
قبلا فلو تجدد الرتق او ضعف لا يحمله فلا طول **خامس** غلب الشهوة مع قدرته عليه فلا عنت **السادس** ضعف التقوى

فلو لم يكن

فلو لم يكن من حبس نفسه عن الزنا وقت بها في ذلك فلا عنت اليهم الا ان لا يخاف ضررا ومزاجا تشويلا في عقد فسخ  
هذه الشرايط ويجوز نكاح الامه والاجماع وان جرم ذلك كان افضل لقوله صلى الله عليه وآله وان لم يفر واجركم هل يحل نكاح الام  
من دون هذه الشروط ام لا قيل في ثلث اقوال الاول قال الشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة **الثاني** التحريم  
قال في الخلاف وهو من هذا القديين والمفيد والقاضي **الثالث** الشرط ان لا يكون تحت حرة نقلة الشيخ في الخلاف  
عن بعض الاصحاب لان المانع من نكاح الامه وجود نكاح بالفعل لا القدرة عليه كنكاح الاخت والخامسة كحنة الحلي  
عن الصادق عليه السلام قال تزوج امك على امره ومن تزوج على حرة فنكاحه باطل ومن فيها معنى الشرط  
المانعون لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله ذلك لم يحسب عنت منكم فشرط اوله في نكاح  
الامه بالعقد احد الشرطين المذكورين اذن فيها معنى الشرط وبينا قوله ذلك من اشراط الاخر فلما رواه محمد بن مسلم  
قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يتزوج المملوكة قال اذا اضطرها بها فلا بأس وان للشرط ولا اضطرها فسر في الراجح  
المسوغون بوجوه الاول قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحيين في عبادكم واياكم **الثاني** قوله تعالى والامه المومنة  
خير من مملوك **الثالث** اصالة الاباحة ونظير فايده اخلاف انه لا يحل نكاحها مع حصول الشرطين ومعها تحل الواحد ونكاح  
الثانية على الاول لزوال العنت بها ويجوز على الثاني من دون الشرطين الواحد ولا نشان وعلى الثالث اذا انتفى  
الشرطان وليس له زوجة جازت له الامه لكون الشرط هو فقدان عنه فخره فخره **الرابع** يرجع في قوله في حرة العنت في  
عدم الطول وان كان بيده مال وادعي انه اغرة او ان عليه دينا بقتله ولا يكتفى بغيره من غير **الثاني** حدوث الشرط بعد  
العقد لا يبطله وان كان بعد الدخول وكذا لو حدثت بعد الطلاق الرجعي لا يمنع الرجعة لانها ليست بابتداء عقد  
**الثالث** التحريم راجع الى الوطى والعقد يتبعه فيكون مباحا بطلا وسوق قول الشيخ في البوط وسوقه كمن وقال القاضي  
التحريم راجع الى العقد ولا يبطله وسوق قول الغيد **الرابع** لا فرق في العقد بين الدائم والمنقطع اما التخييل فاجعله عقدا  
متعكلا لغيره من دون الشرطين قال **طائفة** لا يجوز نكاح الامه على امره الا باذنها ولو باذنها ولو باذنها  
العقد باطلا الى اخره اقول **هنا** سائل **الاول** اذا تزوج امه على حرة ولم ياذن امره فهل يقع نكاح الامه باطلا  
في اصله او يكون موقفا القديان على الاول واختاره ابن ادریس وحكاه الشيخ في البيان وسوقه المصنف والشيخان  
والقاضي **سائر** وابن جرير على الثاني واختاره العلامة وما وجد من عبادات الاكثر من اصحابنا بالطلاق مرادهم انه لا  
يقع من غير الاذن بل يجوز قابلا للفسخ وكذا يوجد في الروايات وليس ذلك صريحا مما قاله ابن ادریس لانهم يريدون اول  
السنة لصحة العقد مع الاجازة اجماع الاولون بما رواه الحلي عن الصادق عليه السلام قال تزوج امره على الامه ولا تبيد  
الامه على امره ومن تزوج امره على حرة فنكاحه باطل وعنى حديثه مفسود قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج  
امه على حرة لم يستأذنها قال فخر فيها قلت عليه ادب قال نعم ثمان عشرة سوطة ونصف ثم جد الزاني وهو صاغر اجماع  
الاخرين بما رواه سماع عن الصادق عليه السلام رجل تزوج امه على حرة فقال ان سات امره ان تقيم مع الامه فامته وان سات



ذهب إلى أهلها بالحديث ولوقوع بطلانها في المجهول في الرضا فان الغاصب في العقود لا يتجدد له العقد **الثاني** انه اذا مضت  
احدة لم يكن لها بعد ذلك فسخ ولا يحتاج إلى تجديد عقد الامه وقال ابن ادریس يفتقر إلى تجديد العقد لوقوع بطلانها **الثاني** هل  
للمرة ان فسخ عقد نفسها اذا مضت الامه عليها قال الشيخ نعم وسواء في الفاسد والباطل والفسخ والفسخ والعلا  
لوقوع صحها واختصاص الثاني بالنهي فيخص بالحكم والاشهاد في العقد وبنت الاح والابن ادریس في القولين  
**الرابع** لو فسخ العقد ولم يعلم احد فسخه في فسخ عقد الامه وامضاه ولها فسخ عقد نفسها هناك كون  
لكون العقد واحد قد وقع من قبل الامه والاولوية وقال الشيخ يفسخ عقد امه ويطلق عقد الامه ولكن قال ابن ادریس  
وهو من ذهب إلى الفسخ ولعل من اهلهم ما ذكرناه اي وقوعه من قبل الامه لا قبل الفسخ لان عقد امه لا كان مبدلًا لمضاه  
لفسخ حكم يفسخ عقدها وفساد عقد الامه على التفسير المذكور وفي صحة اي عيده عن الباقي في رجل تزوج حرة وقيل  
مملوكين في عقد واحد قال الامه ففسخها جاز وان كان قد سمي لها مهر فلو كان المملوك كان فان كان  
حما في عقد مع امه باطل بغير قبضه وبها وتعل على الفسخ في امه لعقد **الثاني** لو كان عنده العقد  
وعقد على امه قال الشيخ تنجز امه ببر الجبر والاعتزال وبه قال القاضي وابن زهره واختاره المصنف والعلا  
واجاز لها في البيان فسخ عقد الامه وسع ابن ادریس للحكم بصحة عقد الامه بل لها الخيار في فسخها **الرابع**  
ينصو واقر ان العقدين والجمع بينهما في عقد في صور الاول ان يزوجه ويكلاه في وقت واحد ولم يعلم احد بالعقد  
الاخر لكونهما في مكان **الثاني** ان يجمعها مكان ويكون جاهل المسي لتزوج الامه زوجها ويكون الزوج امه  
**الثالث** ان يجمعها مجلس واحد فيقول الزوج تزوجت سدي على الف ويشده على امه ولعدي امه ان تقول  
زوجتك فسخ نكاح ويشده **الرابع** ان يقول زوجها على الف فيقول امه زوجتك نفسي واربطت نكاح ال  
اما لو قال تزوجت ويشده وسعدي بالف فقالا زوجتك ثم قال سدي يعني امه فسخ لم يصح وزوجها  
العقد وكذا لو قال تزوجت سدي ويشده لم يكن لعدي ان تقول زوجتك فسخ نكاح الامه الاعلى  
مذهب التبيان قال **طاب ثراه** في تزوج امه في عقد جاهل فالعقد فاسد ولو دخل حرمته ولحق الولد  
ولها مهر بوطي الشهادة وبه العقد لا ولي ويستأنف اضري للثاني وقيل بخبري واحده ولو كان عالما حوت بالعقد  
اقول اذا تزوج الانسان معتده لا يخلوا اما ان يكون عالما بالعقد والتحريم واجاهلا باحدها فهنا قسمان  
الاول ان يكون عالما وفيه مسائل الاول يحرم عليه بدلا **الثاني** العقد **الثاني** يجب عليه التكفير بخمسة اصوع في دقيق  
على احوط القولين **الثالث** لا تنقطع عن الاول وان دخل لعدم اعتباره في نظر الشارع **الرابع** للزوج الرجوع  
لاكن لا يعمل له الوطى بالطهر الذي وطى فيه العاقد حتى يحض لجوار حملها من الوطى والولد الزوج في الظاهر  
فيكون قد احتق نفسه من ليس منه وسوغها **الحاشي** لو ادعيا وتخلت من الثاني جاز رجل الوطى في زمان  
احمل **الحاشي** لو لم يراجع وجب احتساب العقد للاول من حين الطلاق ولا ينقطع بالحمل فان كان قد مضى

احمل قرء فلا بد من قرين اخر فان رأت الدم وقتها انما جفت العدة بقرين وان لم تزل الدم او رأت وقتها لا  
يجامع اجمل جرت حتى تضع ولا تقضي عدتها الا بالاقراء لانها في اهلها وانقطاعها لعارض معلوم يتوقع زواله ولو لم  
قبل الوضع قرين ثم وضعت ولدت الدم عقيب انتميه والا اكلت بقرا اخر وان تأخر لكان الرضا **الحاشي** لو طلقها  
الزوج بعد المجهول وحمل مع طلقها وان رأت الدم وقتها باجماع لان المقصود في الاستبراء العلم ببراءة الرحم  
من المطلق وموهنا حاصل فيحصل هنا مخالفة القواعد العامة في امور الاول مرة عقده وهي حامل  
لم تنقض عدتها بوضع حملها **الثاني** في مشاركة النفاس للحيض في تعريضه بايدي حاليه اعني قوله احيض هو الدم  
الذي لم يعلق بالنعشاء العدة **الثالث** جواز الطلاق في غير استبراء لمراه ليت حامل في مطلقها ولا يابسه لانه  
**فروع** لو عقد جاهلا في العدة ووطا بعد خبره لم يحرّم لان احكم في اجاهل متعلق بالوطى لا العقد وقد حصل  
لعلم الكفول العدة وجبته لافرق بين ان يتجدد له العلم بعد العدة او قبلها اذا كان الوطى بعد العدة **القائل**  
**الثاني** ان يكون جاهلا وفيه مسائل الاول لا يحرم عليه تجديد العقد **الثاني** يحرم مع الدخول حوبا **الثالث** ينقطع  
عقد الاول بوطي فان حملت اعتدت له بوضعه واكلت بعده عدة الاول بما يقع منها وان لم تحمل اعتدت عدة الاول  
بعد مفارقة الثاني ثم استأنفت لثاني عدة اخرى ولا تدخل العدة لانها حكمة وليجبان وتدخلها على خلاف  
الاصل وسوغها الشيخ في التامه وابن ادریس واختاره المصنف والعلاء وقال الصدوق وابو علي بخبري واحد  
عنهما لرواية زرارة في رجل تزوج امه او فسخها فزوجه جت ثم قدم زوجها بعد ذلك  
فطلقها فلا تعد منها لثمة شرعه واحده وليس لها جوار ان يتردها ابدا وفي طريقه ابن بكير كل احوط على تصحيح ما صح  
عنه فقد استفيد في هذه الرواية انه اذا حكم بالاكتم بالعدة الواحدة كما في ذات البعل بالعدة حكمه وطى البنت  
الي ذات البعل كالزنا في اقصا التحريم الموبد وحملها الشيخ على عدم الدخول **الرابع** لو اراد الزوج طرده بعد وضع  
الحمل جاز لا قبل كونه في فوه غيره ويحمل الجوار وينع في وطئها ولا مضاهة كما لو وطئ الزوج لثمة وهل يجب لها  
الانفاق وعليه في حين الرجوع يحل عدم قويا لان شرطها هو الكبر وسوغه وحمل وجوبه لان النسخ في  
فاسد احيض والمرضى **الحاشي** هل يسامح لثمة في الاستماع باعد اجماع يحل كونه زوجها ويحتمل عدم لقوله كونه  
واولات الاجال اهلين ان يضمن حملها اما تحريم اجماع قبل فرف فيه بن العبد والبر **الحاشي** لا وقت للزوجة  
على الزوج مع وجوبه في زيادته احمل على القول بان حرما ما عدا اجماع **الحاشي** لو طاهر منها الزوج او ولي في ز  
احمل صح كونه زوجها كمن لا يحل بحسب عليه عدة العدة ويحرم عليه العقد على الحاشي **الحاشي** لو رأت  
كل في الزوج والزوجه في زمان احمل لم يبرح **الحاشي** لا يجوز له العقد على الامه الا بالاذنها وكذا لا يعقد على  
نبت ايها او اختها الا مع الاذن **الحاشي** لو فسخ رجوع الزوج في زمان احمل وجوب الانفاق وقد  
بالنقطة وجب له نقصان **الحاشي** لو فسخ رجوعه كان له امقاطه باللعان **الثاني** عشر يتوقف فعل العمداء عليها



المندوب على ذنبه وان لم يرجع كالحج والصوم المندوبين وكذا النذر واليمين **تسب** ولا فرق في العتق بين البائين  
والرجعي وعتقه الوفاة **مفسر** المراد بالعقد الوجوب للتحريم المودع في المتعدي والمحرر انما هو العقد الصحيح الذي  
لولا المانع لم يثبت عليه اثره اما انفسه فلا يتعلق به حكمه اذا كان العاقد عالما بغضده ولو لم يعلم فسادة كمن اعتقد  
نكاح النكاح فكل صحيح في التحريم **قال** طاب ثراه ولو تزوج محرما عالما حرمته وان لم يدخل ولو كان جاهلا  
وقد لم يحرم ولو دخل اقول حاصل الشيخ في النهاية وهو المشهور ان المحرم اذا اعتقد ان كان عالما حرمته  
لمحرم العقد وان لم يدخل وان كان جاهلا لم يحرم ولو دخل بغيره فذلك العقد لم ينجسه وبه قال ابن عمر  
وسوفاه الميخدوق في اختلاف التحريم مع الجهل بالدخول كالمعتد والاول كشره واعلم ان المودع في التحريم  
بالعارض مقبوع للكلف **عامة الاول** من دخل بعقد رجعي مطلق او عقد عليها عالما **الثاني** من تزوج محرما  
عالما **الثاني** من زنا بذات بعول ويريد الزنا في نفس الامر وان لم يكن في طي الوطى زنا فلو طهرها بثبوت او جهلا  
بالتحريم ثبت الحكم فالمنطوق في تزوج في التحريم في وطى ذات البعل بالثبوت وبعضه ما اخرناه من روايته زاده  
وقد تقدمت وبنها عليه في سلف **المرجع** من فجر لعنته او خالته حرمته عليه ما هذا **الثاني** المانع لقوله  
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان **ابن السكيت** المطلقة تسع للعده ينكح رجلان **المرجع** الفضل قبل نكاحها  
تسعا تحرم موطا على الغضي اذا كان زوجها قبل مطلقا **الثاني** من اقرب ذكره حرمته عليه ما هذا وان علت  
**المرجع** وكذا الكنبه وان نزلت **العاشرة** اخذت خاصة دون بناتها ويتعلق الحكم بادخال بعضي الحشفة والى  
يجب الغسل ولا تحرم هذه الثلاثة في الوطى على الموطو **قال** طاب ثراه ولو تزوجها بغير الاضيقين  
في عقد واحد بطله قبل نكاحه والرواية مقطوعة الى اخره اقول العتق هنا يقع في مواضع تحريم اجماع بين  
الاثنين وبين النكاح وبين الاثنين لصاحب الثلاثة وبالعكس بالاجماع فان فعل قال الشيخ في النهاية ينكح  
اي الاثنين شاع وكذا في الزايد على الرابع وبه قال القاضي وابن ابي عمير واختاره العلامة في المختلف وقال  
ابن ادریس بطل العقد وبه قال ابن حجره والمصنف والعلامة في الارشاد اجماع الاولون بوجوه **الاول** كونه  
جسديا ودراج عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج عتقا في عقد قال غلبي سبل انتم شاع وبه قال الرابع  
**الثاني** ان العتق لا يباحته ثبات المانع لا يصلح للمعاينة فيجب ثبوت الحكم اما المقضي فهو العقد اذا  
العقد عليها عقد على كل واحد منهما واما النكاح فليس الا انقام عقد الاخرى اليه ومولا يقتضي تحريم المباح  
كما لو جمع بين محرمه ومحللة عتقا في عقد واحد كذا في البعل والحيثية منه وكما لو جمع بين المحلل والمحرر في البيع  
ولا فرق الا لطلاق والتعيين بحريم واحدة معينة فيبطل العقد عليهما وفي الاطلاق بحل واحد مطلقا  
وقد عقد عليها معا فيبطلان في العقد اذا وجد له في جزاينة اجماع الاخرى بان عقد مني عنه ولان اختصاص  
اخذ الاثنين لصحة عقد ما دون الاخرى ترجيح في غير ترجيح واجوب الفرق بين المحلل والمحرر بين صورة النكاح

فان في المحلل

فان في المحلل عتقا والمحرر عتقا المحرم في العقد لا يبرأ به وفي صورة التراجع لصحة العقد الوقوع على كل واحد فان لم يبرأ فانه  
وقوعه لوصفة كان باطلا وان اكثر اشترى في كل واحد لم يبرأ وقوعه بهما وهو باطل بالاجماع وصرفه الى احدهما دون الاخر ترجيح  
بما مر **المرجع** في المناط في التقارن والترتيب في العقد لا يخطئ في المشهور وقال ابو علي فان فعل في العقد  
على عتق صح العقد على اربعة وبطل عن واحدة وكذا في الاثنين فيبطل العقد على المذكورة اخر هذه اما في الخطأ وجا  
الويل فهو ما در **المرجع** لو ثبت العقد صح عقد الاول وبطل في الثاني فلو وطى الثانية فمقتضىها قال في النهاية  
ولا يرجع الى الاول حتى يخرج عتق الثانية وبه قال القاضي وابن حجر وقال ابن ادریس لا يمنع من وطى امرئته الاول وهو المشهور  
قال ابو علي لو تزوج الثانية ولم يعلم بغيره فمقتضىها ان لم يكن دخل بالاخيرة ولو دخل بها تجبر ايتها شاع ولا يقرب من تحتها باصحتي  
تقتضي عتقها من خلاف وهو مشهور وكذا للعقد قول ابن ادریس وعليه ليس فالحاصل ان هاتين الاقوال الاول والآخر  
حول تخلفا وبطلان **الثاني** بطلان الثانية ولا حكم لوطيها لو حصل ويعود الى الاول في غير ارتجاع خروج عقد الثانية  
فما بين ادریس **الثاني** بطلان الثانية ولا يعود الى الاول حتى يخرج عتق الثانية فمقتضىها والنهاية ما مر في الجواب  
اخره في قال قلت لابي جعفر عليه السلام قال قلت رجل نكح امرأتين ثم اتى الاضافه فمقتضىها وسواها يعلم قال عتق ايتها شاع  
ونكح سبيل الاخرى **المرجع** المراد بالاول بالعقد الثابت عليها والثانية باسقاط العقد عليها بعد  
معارضة الاول **المرجع** السادس للكفر قال طاب ثراه وفي الكنبه قولان اظهرهما ان لا يجوز غبطة ويجوز فتنة  
اي قوله بشعها اجواز اقول تحريم فروع الكنبه في الكنبه ثابت بالاجماع والكنبه يات قسمان الاول  
في تركت ب وهم اليهود والنصارى ولا يصح بها منته اقول الاول تحريم النكاح بكل انواعه اختياره  
السيد الشيخ في كتابي الاخبار واصدق في الغيبة وقوله ابن ادریس واختاره في المحققين فاما رسول الذي ستر  
عليه راي والذي يعني العلامة في العتق والذي رجح في المختلف **الثاني** به جواز النكاح بكل  
انواعه اختياره الحسن والصدق **الثاني** باسقاط المنفعة اختياره والدوام اضطرار اختياره والنج في الهما  
وابن حجره وابن ادریس في التواعد **المرجع** جواز النكاح بملك الميسر لا بالعقد وهو قول ا  
المفيد في باب عقد الاما **المرجع** باسقاط ملك الميسر والمتعة وتحريم دايما اختاره التقي وسارو  
والعضد **المرجع** تحريمه اختياره مطلق وجوازه اضطرارا مطلقا وسوق قول ابي علي اجماع الاولون بان  
مشاركات ونكاح المشرقات حرام واما الاول فلفظ قوله وقالت اليهود دعير من ابن امه وقالت النصارى الميسر  
ابن لم قال في اخر الاثنين سبعا عايشة كون فمقتضىها مشاركات واما الثانية فلفظ قوله ولا تنكحوا  
حتى يؤمن وقوله ولا تنكحوا بعضكم الكوافر فلان رجوعه الى الكف رلاه من حل لهم ولا هم حل لهم فمقتضىها  
النكاح مستلزم الكوفة لقوله وجعل بينكم مودة ورحمة ومودة الكافر حرام لقوله لا تجد قوما يؤمنون  
باسم اليوم الاخر دون في حاديه ورسوله واجمع السوءون لقوله والمحصنات الذين لم يؤمنوا بالدين

بأنهم ر







منه فكيفما يغره وتقلد ابن ادريس عن بعض اصحابنا وتعل السعي في بعض علمنا ان الحكم ان فيها ولعل مستند رواية يعي  
والفضل بن عيسى جميعا في ابي عبد الله قال ان انفق عليها ما قيمتها من كسوة والافرقي بينهما والشهر علم في  
الصلوات النماز ونعم قولنا ان كان ذو عترة فتنظروا اليه من قبل ان يفرق بينكما طاب ثراه ولو حفظ المومني القادر على  
العقود وجبت اجازته وان كان خفي نيا وان منعه الويل كان عاصيا اقول ذكر محمد بن يعقوب في كتابه من فروع  
ابي علي بن حمويه قال كتب علي بن اسباط الى ابي جعفر عليه السلام في امرائه وان لا يجد احد شئ فكتب اليه ابو جعفر عليه  
السلام فكتب ما ذكرته في امره بنائمه وان لا يجد احد شئ فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في امره بنائمه وان لا يجد احد شئ فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في امره بنائمه  
اذ الحكم في تزويج خليفته وبنده فوجوه الالفه على فقه في الارض وفاديه وعنه علي بن ابي حمزة في كتابه عن رجل عن  
ابي عبد الله عليه السلام قال الكفو ان يكون عفيفا وعنده يسار قال العلامة اللعدول ابي الاعلى والاولي تعبد ذلك يكونه  
منفيا ومع رضاهما والافلا والاولي تزويج اذ اجمع الاصفين ولا يفرق خفا منته بنده وقهر مع صلته وقال الصادق  
عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله زوج المفقدين من الاسود ضياء عن بنت الزبير عن عبد الله بن محمد قال علمنا انما زوجهما  
بالمقداد لم يضع النكاح وتيسا رسول الله صلى الله عليه واله لم يخلو ان اكره حكمه عن امره التعميم وكان الرضا عليه السلام  
ويكره تزويج الفاسق وتيا كذا في كتابه ارباب الخمر لقوله عليه السلام الكفو ان يكون عفيفا وقوله الصادق عليه السلام زوج كرجولي  
شبابا بغير فخر فخرهم وقال رسول الله صلى الله عليه واله انما لا يزوجه اذ اضطرب وروي زرارة بن اعين  
عن الصادق عليه السلام قال تزوجوا لسان ولا تزوجوهن فان المرأة تخذ من ادب زوجها ويظهرها على دينه وروى محمد  
بن يعقوب بن مرفوعا الى الفضيل بن عياض قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني انا في احوال عارضة علي راينا انا وليس علي راينا انا  
الا قليل فازوجهن بمن لا تري راينا قال لا ولا يعلم ان امره عز وجل يقول فلا تزوجوهن الا الكفو الا لا هل لهم ولا  
يكون الحسن وفي هذه الرواية نصرة لذهب العلامة وايضا لذهب علم الهدي طاب ثراه وروي جميل بن دراج عن زرارة  
قال قلت لابي جعفر عليه السلام عن المستعفات التي لا يصيب ولا يفرق ما تهم عليه قال طاب ثراه واذا انت  
الي قبيلة فبان في غيرها فوي رواية ابي بصير في النكاح اقول قال الشيخ في النهاية اذا انت الرجل الي قبيلة تزوج فوجبه علي  
خلا في ذلك بطل التزوج وبه قال ابن حمزة وابو علي وجعل القاضي رواية وقال في السبوط الاقوي انه لا اجازة لها وفي  
الناس في قال لها اجازة وقد روي ذلك في اجازتها وقال ابن ادريس لها الفسخ لا الصلوة والعقد ولزوم قوله  
تعا او فوالعقود ثم قال تزوجه حيث التذليس بالشرط وفرق بين التذليس والعيب فان العيب يرد به ولا يلزم بشرط  
السلامة في حالة العقد بل يرد العقد بوجوب الخلقة واما التذليس فان اشتراط في نفس العقد وخرج بخلافه فان يرد  
النكاح وقال المصنف في الشرائع لا تعينه به واختاره العلامة في القواعد وقال في الخلف والمختلف اذ انت القبيلة  
فبان ان في منها بحيث لا يلايم شرف المرأة كان لها اجازة في الفسخ تحتها لصحبة ابي بصير في ذلك بطل التزوج الملة فيقول  
من سني فلان ولا يكون كذلك قال عيسى النكاح اقول تزوجه قال في آخر المحققين لها الفسخ ان شرط في نفس النكاح

فلا فتد فتد هذه المسئلة على اربعة اقسام اول الفسخ مطلقا قال في النهاية **الثاني** ان عدمه مطلقا قال في الموطا **الثالث**  
الفسخ ان كان شرفا لا يلايم بنسبه قال العلامة في المختلف **الرابع** الفسخ ان شرط في متن العقد والافلا مطلقا  
قال في المحققين ووجه قول العلامة ذلك اجماع بين القولين المعتمد في فرعان الاول لو انتب الي ضياء هل يكون الحكم  
فيه كالفسخ قال ابن ابي عمير **الثاني** هل هذا الحكم مشترك بين الرجل والمرأة لفسخ عليه ابو علي ومعه ابن حمزة ولم يفرق  
للباقون قال طاب ثراه اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت فليس الفسخ ولا الرجوع على  
الولي المهر وفي رواية لها الصداق ما استحل من فرجها ويرجع الي الويل وان شاء تركها اقول العلم احوال الزوج قد يكون سببه  
التواتر والشهادة او قول العصوم ويقوم مقام الظن الشرعي كقيام البتة ولجأ حاكم وهل يفي به النكاح فيه اقول  
الاول بثبوت اجازة الزوج سوا حدث فاولا قال الصديق وابو علي وزاد بنو الزهراء الرجل وان ثبت به اجازة وان حدث  
به العقد لا تنال على العار ولو اتيه عبد الرحمان بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت في رجل تزوج امرأته بعد  
ما تزوجه انما قد زنت قال ان شاء زوجها احد الصداق ممن فرجها ولها الصداق ما استحل من فرجها وان شاء تركها  
**الثاني** ثبوت اجازة في المجرى قال المفيد وطلب في التقي والقاضي **الثالث** لا يجاز في فسخ النكاح بل الزوج ان  
علي الويل بالمهر لئلا يفسخ قال في النهاية واختاره ابن ادريس **الرابع** لا يجاز الرجوع وسواختيار المصنف والعلامة ان في  
اجازة فلا صلاحة صحة العقد ونعم قوله تعا او فوالعقود لصحبة ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال لا يرد النكاح في  
البصر والجماع والجنون والعمل وانما المحرم ورجع رواية رفاع بن موسى عن الصادق عليه السلام انه سأل عن المحدث  
هل يرد في النكاح قال لا واما عدم الرجوع بالمهر فلان التخصيص وعدم الفسخ مما لا يكتفيان لان الرجوع على الويل بالمهر  
لكنه ليس به اياها ان كان ذلك نقصا ثبت مع الرجوع جاز الفسخ وان لم يكن نقصا لم يوجب الرجوع **القسم**  
**الثاني في نكاح المنقطع وهو قال** طاب ثراه وهو يعقد باحد الالفاظ الثلاثة حاشية وقال علم الهدي  
يعقد في الماء بالاباحة والتحليل اقول قول السيد هنا مبني على ما بين الاول واعتقاد التحليل للمؤنط  
الاباحة **الثاني** ان التحليل عقد منعه وحيد لا يكون عقد النكاح في الماء مختصا في الصبي الثلاث بل هناك لفظان اخوان  
يعقد بهما النكاح هما الاباحة والتحليل واما على القول بان التحليل ليس عقد منعه بل هو يملك منعه فان عقده منعه يكون  
مختصا في الصبي الثلاث وان قلنا انه عقد منعه وقلنا بهم وتوعد بلفظ الاباحة كذهب الشيخ كان عقد النكاح في الماء مختصا  
في اربع صيغ في الثلاث مع التحليل وعلى قول السيد في فسخ قال طاب ثراه ولو دخل فيها ما اخذت ونفع ما بقي والوجه  
انما تستوفيهما جميعا ولما عايناهما مع علمها ولو قيل من قبل الدخول وجهها كان حسنا اقول اذا كان فساد العقد  
امان ظهر لها زوج او ظهرت ام زوجتها او بينهما او اختها فان كان قبلها فلا شيء وان كان بعده قال الشيخ في النهاية  
كان لها ما اخذت ولا يلزمه ان يعطها ما بقي عليه وقال ابن ادريس كان ما اخذت حراما عليها قال المصنف  
والوجه انما لان كانت عالمة لم يكن لها شيء كونهما نكاحا بل يبي وبسعادتهما ما اخذت وان كان في جهل كان لها



المهر اجماعا باستحقاقه فخرجها وبه قال العلامة والمصنف في الزايع واستحسن في ان في وجوب مهر المثل وهو العقد فلا  
يتبع اما كذا في اجماع كذا في رواية جعفر بن الاحمر عن الحسن بن الصادق عليه السلام قال اذا اتيك علي شي علم انك لا زواج في اخذتها  
بما استحل في فروعها ويجوز منها ما بقي عنده واجاب العلامة بحمله على جهل وقوله على السلم ويجوز منها ما بقي عنده على ما اذني عليها في الايام  
واورد عليه في المحققين نظر ابن ابي عمير الاول وطلان المسمى بطلان العقد **الثاني** من المثل عيب البطلان وهو ما يستحق ولا يقطع  
على مدية ولا يقطع منه شي قال علي بن حمزة ان العتوض بوجه المثل وموصى قال **طاب ثراه** ولا يصح بذكر المهر والمهر  
مجرد في زمان مقدور وفي رواية يجوز فيها ضعف اقول البحث هنا يقع في مقابله الاول عدم ذكر الاجل فيقول ذكر الاجل  
شرطي في عقد المنفعة فلا يخل بطل العقد لان الشرط عدم عدم شرطه ولان الدائم غير مقصود لهما والعقد تابعه  
للدوام والعقد والعتوض زاده عن الصادق عليه السلام قال لا يكون متعة الا بالامرين باجر مسمى وهو اختيار العلامة  
وتقدم في والده وقال ابن ادریس بطل العقد ان كان بلفظ المتعة ونحوه وان كان بلفظ النكاح او الزوج وطلق  
الشيخ القول بصحة دليلا وتقدم القاضي وابن زهره والتقي واختاره المصنف اجماعا باصالة صحة العقد وبان لفظ المتعة  
من صيغ افعال الدائم والتميز بينهما بذكر الاجل ولم يحصل تميز في الروايات لاحالة صحة العقد وبما رواه ابن بكير في  
المؤلف عن الصادق عليه السلام قال ان سمي الاجل فهو متعة وان لم يسم الاجل فهو نكاح بات ويكي حمله في اوله الذي  
وعقد بلفظ التمتع جمع بين الادلة **القائمة الثانية** لو ذكر اجماعا لا يوجب المهر والمهرين ولم يقرن ذلك  
بزمان محرم محسوس من احتمال الزيادة والنقصان فالاقرب بطلان وسواها والمصنف والعلامة وقال الشيخ في النهاية يعقد  
دائما ووجهه ان الاجل لما كان مجهولا ساوي غير المذكور وذلك لوجوب انعقاده دائما وهما موعودتان وما رواه ابن  
عن القاسم بن محمد عن رجل ساء قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة عن عود واحد قال لا بأس ولكن اذا  
فرغ فليجوز له وجهه ولا يفرق مع ضعف الطريق مرسل ولا تدل على مطلوب الشيخ لقوله فليجوز له وجهه ولا يفرق دليلا  
تخرجها بعد اتيقاع ما شرط وذلك في ان انعقاده دائما قال **طاب ثراه** ولا يقع بالمتوطاف اجماعا  
ولا لعان على الاطراف ويقع الطهر على تردد اقول قال السيد يقع الكفا والظهار وقال التقي يوقع في الظاهر دون  
وسياقي بحقيقة في موضوعاتنا وانما قال **طاب ثراه** ولا يثبت بالعتق ميراث وقال الرضوي يثبت  
ما لم يشترط السقوط مع لو شرطا التوارث لزم اقول للاصحاب خلافا في احوال الاول ثبوت الميراث في الاصل وبطلان  
باشرطه حكمه المصنف عن السيد وهو مذهب الحسن **الثاني** سقوطه في الاصل ويثبت بالشرط وهو مذهب الشيخ في النهاية  
وبه قال ابن حمزة والقطب الكبدري وسواهما القاضي واختاره المصنف **الثالث** عدم ثبوت مطلقا لانه ليس  
ثابتا في الاصل فاشترطه بحري مجري اشرطه توريث الاجنبي وهو مخالف الكتاب والسنة فيكون باطلا وهو مذهب  
التقي وابن ادریس واختاره العلامة واطلف الصدوق والغيد في التوارث ولم يتوض لذكر الشرط في اوثبات  
اجمع الاول بان الزوجه تصدق عليها فيدخل تحت عموم الابدان وهو متفق عليه في مسلم في الباقر عليه السلام قال سمعته يقول الرجل

يتزوج المرأة متعة انها يتوارثان اذا لم يشترطا ولما شرط لعبد النكاح ولجانب الشيخ بان المراد اذا لم يشترط الاجل  
فانما يتوارثان لانه يصير دليلا وان يكون المراد بشرط الميراث اجماعا كسنة احمد بن محمد بن ابي بصير  
عن الرضا عليه السلام قال تزوج المتعة نكاح ميراث ونكاح لا يغير ميراث ان اشترط الميراث كان وان لم  
يشترط لم يكن اجماعا المتعة باصالة عدم الميراث وبما رواه سعيد بن مسافر عن الصادق عليه السلام قال سالت عن  
الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط اولم يشترط قال **طاب ثراه**  
فاذا انقضى اجلها فالعده حبس في ان الاشهر اقول هنا ملتان الاولى في عدة الغرة بعد الدخول  
اما بعد انقضاء الاجل او قبل مع هية الباقي والظاهر عدم اشترط قبولها ولا عليها فيجلل اختار في قد  
لا اصحاب اقول **الاول** حبس في المستقيمة كيف وللمتربة شهر ونصف قال الشيخ في النهاية وسواها  
المصنف وبه قال سائر والقاضي في كتابه **ن** طهرت للمستقيمة وموحيها العلامة وبه قال الغيد وابن  
ادريس **الثاني** حبسه ونصف قال الصدوق في المقنع **الرابع** حبسه مستقيمة قال الحسن وطيف  
اجمع على حبس واربعين يوما للمتربة واستند الكل الى الروايات فانها وردت بالذهب **الثانية**  
عده المتوفى عنها زوجها وان لم يدخل واختلفوا في كيتها فالشيخ في النهاية اربعة اشهر وعدة ايام كالدايم  
وبعد القاضي والتقي وابن ادریس والصدوق في المقنع وهو اختيار المصنف والعلامة وقال الغيد وتلك  
شهران وعدة ايام كعدة الامة وسومذهب الحسن والسيد اجماعا الاولون بعموم الابدان وبصحة زيادته في  
الباقر عليه السلام قال سالت عا عدة المتعة اذا مات عنها الذي تمتع بها اربعة اشهر وعدة ايام قال يا زاده  
كل النكاح اذا مات الزوج فعلى المهر حرة كانت او مد وعلى اي وجه كان النكاح في متعة او تزوج او ملك  
يدين فالعدة اربعة اشهر وعدة المطلقة ثلثة اشهر والامة المطلقة عليها نصف ماعلى الحرة و  
وكذلك المتعة عليها ماعلى الامة ولانه احوط فخذ ذلك هذه الرواية على احكام **الاول** الا عند ابدانها  
وعدة ايام **الثاني** نعم هذا الحكم لا قسام النكاح الثلاثة الدائم والمجمل او ملك المهر **الثالث**  
نعم هذا الحكم للمنفكات بالعقد حرير كذا او اعا **الرابع** عدة المطلقة ثلثة اشهر وهو محمول على المتربة  
**الخامس** ينصف الامة في الحر في الطلاق اجماعا الغيد برواية الجعفي بن ابي عبد الله بن علي بن ابي شعبة  
الجعفي عن ابيه عن رجل عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امرأة  
متعة ثم مات عنها ما عدتها قال حرة وستون يوما ولانها كالامة في احياء فكذا في الموت والرواية مرسل  
وحملها الشيخ على كون المراد اذا كانت الزوجه انما تقوم تمتع بها الرجل باذنهم فعدتها عدة الامة شهرين  
وعدة ايام اذ لم يكن المهر الولاد **تيسر** لا فرق بين في عدة المتعة ميراث الحرة والامة  
الامة ميراث الحرة الموت بغير ميراث مع الاستقامة ومع الربيية شهر ونصف وفي الوفاة بربعة اشهر وعدة ايام

انما لم يذكر في المتعة  
من المهر لانه لا يغير  
ميراثا وانما ذكر في  
الامة لانه يغير ميراثا  
والمهر في النكاح  
الامة في النكاح  
الامة في النكاح



بالعموم وتخرج رواية وزاده المتقدمه ومونده **ابن ادريس** وقواه العلامة **الثالث** في  
نكاح الاماء قال **طائفة** من اهلنا يوجبون على الاجارة قولان وقوف على الجاه  
التيه اقول مختار المصنف **سوق** اكتب في النهاية وسواها العلامة وقال ابن ادريس سئل عن نكاح  
عنه قال **طائفة** اذا كان احد الابوين حيا فالولد حلال الا ان يشترط المولاة في قوله  
اذا زوج المولى رقيقه فاما ان يكون الرقيق عبدا او حرة فان كان عبدا كان الاصل في الولد احرا  
فان شرط المولى الرقيقه كان الولد رقيقا ايضا لم يغير على الفقه والرد في المصنف قد ساء دونه  
ووجهه ان الولد اذا كان في الاصل حرا كان الشرط مشكلا على اشتراط احرا وسواها لكونه في السنة فكون  
باطلا فان كان امته فالنكاح باطل كذا في غير فرق وقال ابن ابي عمير الاصل في ولد المملوك انه ذوق الا ان شرط  
الزوج العتق اخرج الاولون بوجوه الاول ان الاصل عدم التبليط على العجز عن منه العلوم رقة با  
لاجتماع فيبقى الباقي على الاصل **الثاني** ان العتق مبني على التغيب والسريرة بجانب احرا مة اقوي فيكون  
ارجح **الثاني** روايات فيها رواية جميل بن ذراع عن الصادق عليه السلام قال اذا تزوج العبد احرا  
قولن احرا واذا تزوج احرا امه فولده احرا ورواية اسحق بن عمار عنه عليه السلام في مملوك يتزوج بحرة  
قال الولد لحره وفي حرة تزوج مملوكه قال الولد لهاب اخرج ابو علي بتعليق حقا لادمي على حقة تتعبد ورواية  
ابي بصير قال ولو ان رجلا ذبح رجلا ثم تزوجها في رجل كانت جارية وولدها منه مدين كما لو ان رجل  
اثنى قوما فزوجهم مملوكهم كان ما ولد لهم مملوكا واجابوا بانها مقطوعة ومحو على شرط الرقة قال  
**طائفة** من اهلنا اذا عتق احرا فتردها على ذلك في رواية يلية من بطون عتق العتق الي اخوه اقول البحث  
هنا يقع في صحايب الاول يجب عوض البضع هنا جماعا لانه وطئ ليس بزنا ولا عتق مكرهين وكان عليه عوضه  
وفي قوله اقول الاول انه السني ومونده القاضي واختاره العلامة لانه عتق صحيح فيه فله العوض  
فيجب العوض الاخر وعرض العتق لا يوجب قساده في صلته به قال المعينان قبضة وكان في المديونية  
**الثاني** من المثل وسوق الشئ في الميسر لانه ملك العتق موقوف على رضاه فاذا لم يرض الرقع في  
اصله فكان كالنفس من **ابن الناب** العتق مع البكارة ومع نصف الثوبه وسواها ابن حجر ورواية علي  
مستند رواية الوليد بن صبيح عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث ابي ان قال والمولود عتقها ان كان سكر  
وان كانت عتقها فعتقها بما استحل من فرجها **الثاني** في تزويج طريقت الغرور وفي مسائل **الاول**  
ولسها اجبي احرا فالحره وعليه فية لولاها يوم سقوطه حيا لانه وقت الحمل ولعله العتق والارشى ان يفت  
بالولادة ويخرج بذلك على المدلس **الثاني** ان كان المدلس سيدها فيصنع النكاح ويحكم عليه بحرية ان  
يلفظ بالعتق العتق عملا بظاهر قوله وان لم يكن بلفظ ما يجوز احرا لم يعق وسقط عنه اجماع في الميسر الا قيل

ما يكن ان يكون

ما يكن ان يكون مكررا واختاره العلامة **الثالث** شهد بها بحرية شاهدان شتمين في خلاف فاما رجوعها او  
وبها فان كان الاول لم ينقص احكام بقولها وضما للمولى فيه اجارية والولد المهر والتميز النكاح وان كان بالشر  
نقص احكامه وكان الولد حرا وعلى الاب قيمته يوم سقوطه حيا ولله رجوعه بنكاح ابي الشاهدين وليس عليه قسامة  
**الرابع** ان ينكح سماع الشاهدين لاعم حكم احكام فحكم فيه كنعونه على ظاهر احكامه **الخامس** تزوجها بظاهر الحال  
على احكامه فيلحق به الولد وعليه قيمة وعوض البضع والارشى ان حصل النقص بالولادة **السادس** تزوجها بجهل التحريم مع  
علم الرقية فيلحق به الب والقيمة والارشى نقص اجارية وعقدها **السابع** تزوجها مع التحريم والرق فيكون زانيا وعليه  
احكام لم يحكم العتق والولادة والرق وعقدها نقص بالولادة والعقود جهل اجارية لاعم علمها واطلق ابن حجر سقط  
المهر وان اجاز ليد العتق انفق النكاح والمهر والولادة والقيمة ولا ارش **فصل** في دفع اليها المهر في  
موضع تحت السيد استقادم وجد منه وبيعها بما تلف وكذا يرجع عنها بشي **القام الثاني** في الرجوع بعتة الاولاد  
ولا اشكال في الرجوع على الاب مع ياره وان اعتبرها قال الشيخ السني فيها ومع العتق يعلم الامام في ستم الرقاب  
وتعدى حرة وقال ابن ادريس الذي يعرضه اصول المذهب ان الامام لا يعطي مولا اجارية فبعتهم في ستم الرقاب  
ولا يجوز ان يشترط في ستم الرقاب في الزكوة لان ذلك السهم مخصوص بالعبد والكاتب وهما ولا يجرى مكاتب ولا عتيد  
بل هم احواني الاصل وانما اشتملهم في ذمة ابهم لان في حقهم ان يكون ارقا ولولي الام فالحال اللب بينه وبينهم بحرية  
وجب عليهم قيمتهم يوم وضعهم ومودقت الحمل ولعله وقال العلامة وعلى الاب فكمه يوم سقوطه حيا فان عجز فالوجه الانتفا  
به اليه ولا يجب الاستعانة الا لاخذ في بيت المال وان كان حيا لم يكن له واجب لانه في المصالح وكذلك الحكم لو  
تزوجها على ما حر الحال بحرية في غير ان يشهد لها احد لانه قال ثبت في ذمة وهو عجز عنه فيلحق لايه اخرج الشيخ  
بما رواه سماعه الصادق ع قال سألته عن مملوكه است قوما وهو تزعم انها حرة فتردها رجل منهم واولدها ولدان  
ان مولاهما انا هم واقام عندهم البينة انها مملوكة واقوت اجارية بك قال رفع الي مولاهما وولدها وعلى مولاهما ان يزوج  
ولدها الى ابية بعتة يوم يصير اليه قلت فان لم يكن لابي له ما يخذ ابنته قال يسعج البوه في ثمة حتى تؤديه ويخذ  
ولدها قلت فان ابي الاب ان يسعي في ثمن ابنته قال نعم الامام ان يؤديه ولا يملك ولا حر **واجب** في الطرح  
في السند وحمل الامر السعي على الاستجاب وليس في الموداة تعيد الا فتداوس بهم الرقاب مع احتمال فان المذوق  
الى المولا انا هو عوض في رقة في شأنه ان تقوم وتزال يد المولى عنها فدخلت تحت الابه واعلم ان هذا  
ه الرواية قد دلت على اموال الاول ان ولد اجارية ملك السيد يتولدها في ذمة حرة وولدها **الثاني** لحوق البنت الابن  
بقوله يسعي في ثمن ابنته **الثالث** وجوب دفعه على السند بقوله ويدفع الولد الى ابية **الرابع** وجوب العتق على  
**الخامس** اعتبار القيمة يوم يصير على الاب **السادس** وجوب السعي على الاب مع فقهه **السابع**  
جواز السند على الولد حتى ياخذ الثمن بقوله حتى يؤديه وياخذ ولد **الثامن** ان الاب اذا ابى السعي



الامام **الحاج** ان الولد حر في الاصل بقوله ولا يملك ولو حر وفي بعض هذه الاحكام منع **الحاج** الاول ان يحل على  
الاب ان يملك يوم الولادة وسقوط طغيان فلو سقط طغيان وانه الام حامل لم يحل على الاب قيمة وكذا لو مات قبل فسخ  
الي الاب ولو سقط طغيان في زمان النكاح حرة طغيان في زمان النكاح حرة طغيان في زمان النكاح حرة طغيان في زمان النكاح حرة  
لان ذلك يوقف الولد قبل الفسخ ولو لم يفسخ الي الاب الذي لم يفسخ عنه قيمة **الثاني** الاب سب في التلا في الولد على  
السيد بحرية فالقيمة لازمة لعمته ولومات قبل دفعها حاض الويل في غايته في الزكوة وكذا لو حر عليه **الثالث** يجوز  
ان يدفع اليه في سهم الغارمين لواعنه القيمة **الرابع** لو اوصى بهذا الرجل ولو اوصى به لم يصح **الحاشي**  
لا يجب على الاب ان يملك قبل الوضع فلا يتعلق بذمة سبي قبل ولا يملك حكم الغارمين وتظهر الغاية في قصور  
ما في يد من مائة النسبة القيمة لوجوب **الحاشي** وعلى تناول الزكوة في سهم الغارمين في الغارمين فلا تثبت شي  
من هذه الامور كجواز سقوط طغيان تحقيقا اختلفوا في القيمة هل هي على سبيل الغداء او الفداء وكل منهما اعتبار  
لانا ان جعلنا الولد حر في الاصل كانه القيمة في الفداء وان جعلناه رقاً وقيمة غير قابلة لاستمرار الرق  
لوجوب القيمة على ابيه كانت القيمة فكان لان الفداء انما يكون في يد الفداء كونه في يدك والظاهر انه حر في الاصل  
والقيمة على سبيل الفداء فعلى هذه يكون وجوبها على الاب من ثاب التلا في العتق بالرية ولومات الاب  
قبل الاداء ولم يخلف شيئاً جازاً اخذها من بيت المال وفي الزكوة في سهم الغارمين وضع لعمته ذلك سبي في  
يد السيد قال ابن حمزة ولو تعدد الاداء بقي الولد رقاً حتى يبلغ ويسعى في فكاه رقبته وهل يكون حكم المكاتب في  
منه في التفرقات المشبهة على التعزير بل لا احتمال لان الاتقي ذلك لئلا يستمر السيد لبطل مدة البيع ويحتمل فنيا  
معتقه ولا يجب عليه السج لان الاب متلف القيمة عليه ولا يجب على الانسان قضاء على ابيه في الدين **قال**  
**طاب ثراه** ولو اوصى الرقيق بالعقد لم يحل والتخيل وادب فيها ضعف **الحاشي** ان يكون له انحرافه جازاً بانه بيان  
ان يكتسب له ان يرضى لغير احد اهما فوفد حكمه جازاً في وجهه فيبطل نكاحه لانه لا يستقر عقد الانسان على  
ملكه ويكرم عليه طوها لعدم اختصاصه بملكها وهل هناك طريق الى اباها سوي المصنف الباقي في قوله لان  
احدها لان الغرض لا يتبع فيباع بعضه بالملك وبعضه بالعقد وسوق ابو علي واختاره المصنف والعلامة  
الثاني نعم فيما ذكره في هذه الاقوال **الاول** ان يرضى مالك لغيره بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً قاله  
الشيخ وتبعه القاضي قاله في النهاية واذا تزوج الرجل حرة بين شرطين ثم اشترى لغيره حرة عليه لا  
ان يشترى المصنف الاخر يرضى مالك لغيره بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً **الثاني** ان يرضى مالك لغيره  
بان يبيعه ما يملكه منها فيطأها بالملك والابا صدق والعقد قاله ابن ادریس لان الغرض لا يتبع فيكون بعضه  
بالعقد وبعضه بالملك بل لا يجمع الملك والعقد معاً في النكاح واحد ويرد عليه ما منع منه **الثالث** يحل  
لعقد المتعد ان وقع بينهما ما يلا وعقد عليها في نوبة سيدها بانه قاله ابن حمزة وما كلهم الشيخ فسر له

على ان العقد الاول ما يطل بمجره الشراكا لو زوج عبده في امره ثم باع احدهما فانه يكون بائناً لكل من المبتاعين  
ولا يبطل العقد في حال بل سقي موقوفاً ولا جازة كما لعقد المبتدان وهو في منة عليه لولا هذا الرضا فيكون  
للواحب لكل من المبتاعين البت والرواية التي اشار اليها هي رواية محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عليه  
عنه خارية بين رجلين ويراهما جميعاً ثم احل لهما فخرهما لغيره فقال في مال له في طهرها ضعف واورد  
المصنف قدس سره روجه على جواره الشيخ قوله او يرضى بالعقد فيكون ذلك عقد مستأنفاً لا يجمع وان يكون  
المراد بالعقد عقد النكاح الذي كان قبل الابتاع لانه يطل بالشرا فلا يبر صحتها بالاجارة ولا يجوز ان يكون المراد  
به عقد البيع لانه غير متوقف على رضاه قال في التلک بل ينبغي ان يحل كل واحد على ايقاع البيع على المصنف الباقي  
فكانه يقول لان ان يشترى المصنف الاخر من البائع ويرضى مالك ذلك المصنف بالعقد فكل واحد جازاً كالعقد المتأنف  
ويكون الالف سوانه التاسع او يكون يعني الواو قال في التلک في المصنف **قال** **طاب ثراه** ولو اهاياها  
على الزمان في جواز المعقد عليها منقذ في زمانها تردد ابنته المنع يجوز قول الشيخ في النهاية لانه في ايامها كحقة  
تملك فيها كسبها وضاعفها وبقي المصنف العلامة لان الهياك تتناول احزمة لا منقذ البيع وكذلك لا يجوز ان يتبع  
الاجني وان جاز له استخدامهما لان في هذه التصرف تطرق ضرر الى المالك كجواز ايجل فبيع في سيرة نوبة السيد  
كما كانت تقدر عليه ويجوز بيعها في الطلق نعم لولان السيد جاز متعده ودواماً **قال** **طاب ثراه** فاذا  
اعتقت الامه تجرت في فسخ نكاحها وان كان الزوج حر على الظاهر اقول اذا اعتقت الامه تجرت في  
في نكاحها لانه عقد اجباري وقع عليها في غير اختيارها وليس لها وسيلة الى دفعه للاختصاص بالطلاق بالزوج  
ففسوخ لها الشارع ايجاز دفعاً للقضاة والخرج ولا فرق ان يكون زوجها عبداً او حر او مومن او كافر  
في النهاية وبه قال العبد والقاضي وابن ادریس وابو علي والمصنف في النسخ وسومذهب العلامة وقال في  
كتابي الفروع اذا اعتقت الامه وكانت تحت حر فالطاهر في الروايات اصحابنا ان لها اختياراً وروى في  
بعض اخبارنا انه ليس لها اختياراً واستدل على كل في الوجهين بوافقه بربره في طريق العامه في رواية ابيهم  
عنه الاسود في عايشة قالت بربره وكان زوجها حر وهذا نص وقد روي مثل ذلك اصحابنا والرواية  
الاخرى رواها اصحابنا ان زوج بربره كان عبداً قال والذي يقوي في نفسي انه لا خيار لها لان  
العقد قد ثبت وهو جوبه اختياراً يحتاج الى دليل وروي ابن عباس ان زوج بربره كان عبداً الاسود  
يقال له فيخت فاني انظر اليه بطوف خلفها يسكي ودموعه تجري على خيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجال  
يا عباس الاتبعني في حب فبيعت بربره وفي بعض بربره فبيعتا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اجعبي فانه ابوه  
وابوك فقال يا رسول الله انا في فقال لا انا اشفع فقال لا حاجة لي فيه واخذاً المصنف في التلک في خيرة  
الكت بين الاولون بوجوه الاول ان للعقبي لثبوت خياره العبد موجود في احرم وموكل نفسه في حرة



عن قهرها في فلولم يشع لها الفسخ لزم الاضرارها **الثاني** ان الحرير في الابتداء يقتضي تحريم المهر في الارواح  
فكذا في الاشياء **الثالث** ان ثبت اختيار المشرقي ثبت النفقة المقدم ثابت في الاجماع والروايات وتحققا  
ملك التفتي المنصوب بساير وجوه **الرابع** الروايات عامه وخاصة في المأخوذ واية محمد بن ادم في الرضا  
عليه السلام انه اذا اعتقت الامه ولها زوج خرجت ان كانت تحت حر او عبد اجمع الشيخ مقال الميسر باصالة الحر  
النكاح وبصح ابن سنان عن الصادق عليه السلام انه كان لبربره زوج عبد فلما اعتقت قال لها النبي صلى الله عليه  
والرأى اختاري **والمعجب** في **الاول** بان ثبوت اختيارها لا ينافي صحة النكاح وفي **الثاني** في ضعف دلالة المفهوم كيف  
اذا عورض بالمفروق قال **طاب ثراه** ويجوز ان ينزجها ويجعل عتقها صداقها ويشترط تقديم لفظ  
التزوج في العقد وقيل بشرط تقديم العتق **اقول** الاصل في هذه المسئلة انه لما اشترت حبيبة بنت حيي بنت اخطبة  
من ولدها دون بن عمران عليه السلام اصطفاها النبي صلى الله عليه واله لنفسه في القصة في فتح خيبر ثم عتقها  
وتزوجها وجعل عتقها صداقها بعد ان حاضت حبيبة فاجمع اصحابنا على انه في السنن الشريفة العامة وقال  
كثير في العامة انه في حضانة عليه السلام وهل يشترط تقديم لفظ التزوج على العتق او لا بل العكس او مشاحة  
في تقديم احدها على الاخر لان الكلام المتصل كالجملة الواحدة فلا يتم او لا يخرجه قبل فية لانه اقول **الاول**  
شترط تقديم التزوج قال الشيخ في النهاية ونحو القاضي وابن ادریس والمصنف ولو قدم العتق كان لها  
اختيار في الرضا بالعقد والامتناع في قبوله والحجة رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن  
رجل قال لامته اعتقتك وجعلت مهرك عتقتك قال عتقت وهي اختيار ان شاء تزوجت وان شاكها  
فلا فان تزوجت فليعطها شيئا وان قال قد تزوجتك وجعلت مهرك عتقتك فان النكاح واقع ولا يوطئها  
شيئا ولست ناهضة بالدلائل على المطلوب لانه لم يذكر في العقد التزوج ولا يكفي ذكر المهر بدون لفظ النكاح  
ولانه يدل على وجوب اعطائها شيئا اخر على تقديم الرضا ولم يقولوا به **الثاني** اشترط تقديم العتق قاله  
الغيد التقي والشيخ في اختلاف المصنف الامتصاص الحكم فلا يصح العقد عليه قال العلامة الوجه  
عندي تقديم العتق ولا يجعل لها اختيارها لان الكلام بغير الماتيم باجرة فهو كما لو قال اعتقتك  
وعليك خديعة سنة لزمها اخذته فكذا هنا بلزما التزوج ويكون عقد النكاح قد صادق امرة وجد  
فيه سبب التحريم فكانه صادق حرق فليزله ولا يغير قبولها العقد هنا لانها تحرره بتمام العقد **الثالث**  
عدم اشترط تقديم احدها عينيا فلا نسلم ثبوت اختيارها مع تقديم العتق لان الكلام المتصل كالجملة الواحدة  
فلم يملك عتقها لا يجعلها مهر النكاح ولان لزم العقد على المملوكة على تقديم التزوج لانها حرة في  
لعدم استقرار الرق فيها وجود سبب التحريم واعلم ان هذه المسئلة قد خالفت الأصل من وجوه  
الاول جواز عقد الانسان على ابنته **الثاني** ان المهر يجب حقيقة قبل العتق وسوغ تقديم العتق لا يكون

متحققا

متحققا قبله مع انه من هذا **الكثير** **الثاني** في لزوم الدور لتوقف العقد على الذي هو العتق المتوقف حصوله  
على العقد واجوبان تحقيق الشرع فيها بالنقل المستفيض وجوب اتباع اجماع الفرة الذي  
هو حجة قاطعة الدخول قول المعصوم فيه ولا استبعاد في صيرورتها اصل مستقل كما صار ضرب  
الربيع على العاقله كذلك مع ان لقايل ان ينع حصول العقد هنا على ان المملوكة لان العتق والعقد  
صقاران وكما جاز ان يعقد لغيره عليها لعدم ملكها فكذا العتق لعدم استقرار ملكه بتمام العقد واول  
العقد مرتبط باخرة فقد وجد فيها سبب التحريم وينبغي وجوب تحقق المهر في كل عقد فان مفوضته  
البضغ ليس لها مهر متحقق قبل العقد فان قلت مفوضته البضغ يجب لها المهر بالعقد في الجملة  
لانه ان حصل دخول وجب لها مهر المثل والا كان لها التقد فوجود شي ماله صلاحية الا صداق حاصل في ا  
المفوضته عقد العقد قلنا وفي صورة النزاع وجودي ماله صلاحية الا صداق حاصل وهذا العتق المذكور  
في تمام العقد الذي يرتبط ما وجد من الفاضلة التي فيها بل هاتقان في الوجود والدور يلزم  
لاننا منع لتوقف العقد على المهر وان استلزمه فان العقد لا يورث في نفسه جاز وكما يجوز جعلها مهر  
لغيرها جاز لنفسها لعدم المانع ولم لا يجوز جعل عتقها او فك ملكها مهر لها **فارس** لو طلق هذه قبل  
الدخول بها قال في النهاية رجوع نصفها رقا فيه فان ابنت كان لها يوم وله يوم والا قرب  
رجوعه عليها بنصف القيمة وهي حرة لان ذلك يجري مجرى التالف في المهر العاجل واختاره القاضي وابن ادریس  
ادريس وقواه العلامة في التحريم ورواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لرجل ا  
اعتق مملوكة وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قال مضي عتقها وترد على اليد نصف قيمتها تسعي فيه لا  
عدة عليها فلي قول الشيخ يجوز ان تشتري في سهم الرقاب مع العجز وعلى قولنا يستقرش النصف  
في ذمتها كالدين اجمع برواية ابي بصير وهي مرسله برواية يونس بن يعقوب وكان فليما وقيل رجوع  
قال المصنف ولم يثبت وبرواية عباد بن كثير البصري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل اعتق ام ولد له  
وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال تعرض عليها ان تسعي في نصف قيمتها فان ابنت  
هي فنصفها رقا ونصفها حرة وسوغامي والي ما اخرناه ذهب الصدوق في النقص وابو علي وابن ادریس  
وما اختاره في النهاية عشي على القول بان المرأة لا تملك بالعقد سوى نصف الصداق قال  
**طاب ثراه** ولو تجر النصف سعت في المتخلف ولا يلزم الولد على الابنة اقول بخار المصنف وسوغما اليند  
وابن ادریس والعلامة ولزوم السج للولد وسوغما الشار الشيخ في السبوط وابن حمزة ويا في تحقيقه ان  
شاهد **قال** **طاب ثراه** والابنة ان العتق لا يبطل ولا يرق الولد وقيل يتبع في رقبتهما  
ويكون ولدها كغيرها له واية هشام بن سالم اقول اذا اشترى الانسان امه مسينة فاعتقها وتزوجها



وجعل عقدها من استولدها ومات مغلسا فهذا اصلان قطعيان لا شك فيهما احدهما ان العتق صحيح لوقوعه  
من اهله في محله اما الاول فله صدوره من مال جازي التصرف والما الثاني فلما قدر فينبه قابله للعتق الاصل الثاني  
ان هذه الولد لتولد بين حريين واد ائحق هذا ان الاصلان باقيا وجب حمل على صنف في الثاني وان  
امكن والا طرح كونه غير قطعي عارضا قطعي اذ عرفت هذه فاعلم ان العارض لهذا من الاصلين صحيح هشام  
بن سالم عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية بكرا في سنة فلما قبضها اشترى بنتها من الغد  
وجعل مهرها عقدها ثم مات بعد ذلك شهرا فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الذي اشترى لها الي سنة حاله وبقيت  
يحيط بقضاء ما عليه في الدين في رقبتهما كان عتقه وكذا جازي ان لم يملك وراي انها لمولاه الا  
قبل له فان كانت قد عتقت في الذي اعتمها وتزوجها ما حال في بطنها فقال الذي في بطنها مع انكيتها ولم يولد  
افني الشيخ في النهاية وابو علي قال المصنف قدس اسد وحدان سلم هذا النقل جاز استأخذ اكله جميع  
الاصول السابقة لعدم معقوله كمن عتق هذه جرة واحدا لم يعتقه دليل والوجوه الى الاصل اولي وانما  
العلامة باحتمال على وقوع ذلك في مرض الموت فان ذلك يقتضي بطلان العتق المستغرق مع وجود الدين قبل  
عليه لما يتم هذه التاويل في عودها الى الرق اما الرق الولد فلا ان غايته بطلان العتق فيكون مملوكا  
ودله من هذا لا يتقلب رقا وبعض حملها على فاد البيع مع علم المشتري فيكون زانيا يفرق ذلك ولا يتم ايضا التخي  
الرواية صحة النكاح والعتق لو ترك ما يقوم ثبوتها ولا يمكن ذلك مع فاد البيع قال في المحققين ليس في الرواية  
ما يدل على رقبته الولد اذ ليس فيها الا قوله كيتها في حال اكله بحرية في الظاهر قبل طرده عن التمي فيكون محررا  
وبعد فيكون وقا ولا دلالة للعام على اى ص باحدى الدلالات قال الشهيد هذا كلام على النص فان الفهم  
في قوله كيتها ليس الا ان حكمها في حال السوال وقد حكم قبل ذلك بما روي فيكون دالا على رقبته الولد بالمطابقة  
اذ اللفظ موضوع لهذا المعنى ولو صح هذا التاويل امكن الكلام على اصوص النوع وفي الزام هذا ما لا يخفى  
والاوي ان على هذه الرواية قيدناها بصورة النصوص وهو كونه موجبا وكون اجازية بغير الحائز  
الاصل فيبيع فيها صورة النص نعم لا يشترط كون الاجل سنة على الظاهر لبعده اذ المناط حصول الاجل والقبول  
بخصوصية الزمان لا يفسد عتقه اكله بل يطلو التاجيل مع احتمال قال طاب ثراه وكذا  
اي وكذا ثبت اجبار لوبيع العبد وتحت امة وكذا لو كان تحت حرة لرواية فيها ضعف اقوال المشهور لان  
مشتري العبد اجازي في اجازة فسخه وعقده حرة كانت زوجة امانة والثاني اجازيا والاول مذهب  
الشيخ في النهاية وتبعه القاضي في كتابه وابي حمزة والعلامة قال ابن ادریس ليس لاجبار واختاره المصنف  
اصح الاول بوجوه الاول ان تجدد حكم المشتري اما ان يكون مقتضا للموت اجازيا اول فان كان الاول  
ثبت لمشتري العبد مطلقا عملا بالقتضي وان كان الثاني لم يثبت في زوج الامنة عملا بالاصل السالم مع عارضة الاقضاء

لكن ثابت

لكن ثابت بالاجماع قال ابن ان الملك يقتضي ولاية التسلط على المملوك ساير انواع التصرفات وبقاء النكاح برفع هذه  
الولاية الثانية شرعا فيقتضي الى دلالة شرعية وليس الثالث رواية محمد بن علي عن ابي الحسن عليه السلام قال اذا تزوج  
المملوك فله ان يفرق بينهما وليس لغير البيع اجماعا كونه بيد العبد والتصرف هنا مضافا الى ان المملوك لا يملك  
العتق كقبول الفسخ المقتضي لغيره بيمينه للمشتري مما يجرى الاجماع ابن ادریس بانه عتق لازم والاصل بقاؤه  
فلا يتسلط على فسخه الا بدليل ولا بدليل ولا دليل على زواله وب الرواية الواردة نبوته  
الى التذود والضعف ووجه عيسى بن كبر فانه في طريقها وسواقفي قال طاب ثراه النوع الثاني حكم النفع  
وضمته ان يقول احلت لك وطبها وجعلت في حرة وطبها ولم تبعدها شيئا واتع اخذون بلفظ الاباحة ومنع  
اجمع لفظ العارية اقول هنا مسايير الاول يباح وطبها لا ينعقد بالتحليل لانه نوع حكم وقال تعاد ما ملكك ما ملكك والمقتضى  
عن اهل البيت عليهم السلام روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل اشترى جارية فزوجه جازيا قال هو حلال وانما احلها في صحته الى  
غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة طعت لانيها فزوجه جازيا قال هو حلال قلت اجيز لانيها قال نعم ما احلت له في صحته  
صحته ما بين اسما عيل بن يونس عن ابي الحسن عليه السلام في الاجماع في العتق المحقق في منقري البع في عتبه قال ابن ادریس لانه جازي عند كذا  
المحققين وبه في الرواية الاجازة وسواها الظاهر في الطائفة وعلى العمل والفتوى وفيهم من منع ولما منعت خال في امارات العتق فيكون  
مشرعة اصح المانع رواية الحسين بن علي بن يقطين في الصحيح قال سالت عن الرجل يزوج جارية قال لا احب ذلك في  
معها رواية الساباطي عن الصادق عليه السلام في المرأة يقول لزوجهما جازيا في كحل قال لا تحل ولا يجوز في الاول جملها  
على الاسما بما دللت عليه في التحريم وفي الثانية ضعف السند ولقد علمنا على صورة التحليل الثاني في الصورة في  
يباح بها الفرج في هذا الباب قال الشيخ في التهذيب ينبغي ان يراعي لفظ التحليل وموان يقول المالك لا يحرر بملكها له  
قد جعلت في حرة وطبها او احلت لك وطبها وبه قال ابن زهرة واجاز ابن ادریس لفظ الاباحة وسواها في الحديث والعلامة  
لشكاوة التحليل في العتق فثبت اجازة مقتضى سبيل اخر الثالث هل يشترط في هذه العتق ذكره المدة قال ابن ادریس لا يشترط  
العلامة لانه نوع تمليك وتحليل فابنه العارية بان الاصل الاباحة وقال في السبوط والاحليل الانسان جازية لغيره في غير عتقه  
جازية عند كذا اصحابنا ومنهم من منع وهو الظاهر في الروايات وفي اجازة وخلطوا فيهم من قال بوجوه التحليل عبارة عنه فممن  
قال بملكك منقعة ببقاء الصل وسوا الذي يقوي في نفسي وتجري ذكره في اركان الدار والمعارها ولاجل هذا يحتاج ان يكون  
المدة معلومة وسواها النهاية حيث قال يحرر لمقدرا ما يحل له ان يكون فيوما فان شتر اشترى على حصة ما يريد ولم يذكر حكم الاطلاق  
والنص على الاطلاق قال طاب ثراه وهو ما بانه عتق فاعلم العتق عتق متعذر اقول لا شك ان الفرج معقود  
في الامتتاع بغير العبد والملك لقوله تعالى والذين هم لزوجهم حافظون الا على ازوجهم وما ملكك ايانهم فانهم غير مملوكين  
في بيعه واد ذلك فاليك هم العادون والهم هنا ففسق بالاجماع والنصوص فممكن في قبيل الملك او العتق فيه لا هو ان  
قولان احدهما عتق وليس دايما لعدم كونه احكام الدائم فيكون متعذر وموقوف كسبق لقوله من ابن ادریس والمضف فان



ابن ادریس عليك ضعفه نقل عن الشيخين وغيرهما في اختيار العلامة واعلم انه على القول بانة عقد منوط  
فيه الاجل قطعاً وانما على القول بانة عليك ضعفه هل يعتبر فيه الاجل ولا السبوط وظاهر النهاية على الاول وابن ادریس على  
على الثاني **قوله** الاول يشترط في صحة اذن الحرة لمن يحررها ان يجعله عقد ولا يعتبر ذلك ان  
حولها **المحنة** **الثاني** يشترط في بائنه فلو كان الطول وجوب العتق ان اعتبر بها على الاول دون الثاني **الثالث**  
يعتبر في المدة على الاول قطعاً وعلى الثاني خلافه **الرابع** ينبغي ان لا يمنع بيعه بغير اذن الثاني قطعاً  
على الاول على قولين **الخامس** يعتبر اذن العبد في حاله على الاول دون الثاني **السادس** يحرم ايقاعه لمن كان عند عتقه  
على الاول ويقع باطلاً وعلى الثاني لا يحرم بل يحرم الوطي فلو بان الاول في حل وطى الثانية فمما يحتاج الى استنباط عقد  
**السابع** لو كان مقسماً بائنه حيث لا يجرى له ما دام عقد الثانية متمماً على الاول وعلى الثاني يخص بالتحريم بالثانية  
اعتبار الاجازة القبول وكما يغير في تحقق الاثر حصول اتمامه على كل وجه حصول القبول وليس العبد محلاً قابلاً لثمة  
على كل من القولين **تفصيل** اذا عتقت المدة ساع الاستمتاع فيها وحرمت بعدها ومع عدم التحويل وعدم اتمام  
يتبع من ثم احق بيهامه **الملك** كالعارية قال **طاب ثراه** وفي تحليل امته لم يكره تردد استناده وما وانه با  
لاجنبي ثمة اقول المنع من هبة الشيخ في النهاية وختم العلامة في المختلف لانه نوع عليك فيستدعي تحلها قابلاً للملك  
تقدم في باب البيع ولصحة على من يعطى في ابي الحسن الماضي عليه السلام انه سئل عن المملوك اجل له ان يطأ للعتق في غير زوج  
اذا احل له مولاه قال لا يجزى واختاره في المحققين واجوز مذهبه ابن ادریس ومختار المصنف لانه نوع عقد  
اعتبر اذن البهيد واجازته بعده وان علمنا او بائنه يوقف على اذن السيد ايضا ويحرم على العبد الوطي الا مع الاذن  
لاستلزامه التعريف في ملك سيده وسو حرام بدون اذنه قال **طاب ثراه** وفي تحليل الزنا يكره تردد الوجه  
المنع اقول قد تقدم البحث في هذه المسئلة قال **طاب ثراه** ودل المحلل على ان شرط الحرة في العقد فلا يسل  
على الاول ان يشترط في الزامه قيمة الولد روايتان استنبهتا انه لا يلزم اقول قال الشيخ في النهاية اذا انت بولك كان  
لولاها وعليه ان يشترط بما له ان كان له مال والا استسعى في ثمنه وان شرط ان يكون الولد حراً كان على ما شرطه وقال  
ابن ادریس لا قيمة عليه لان عقاده حرية الاصل واختاره المصنف والعلامة اخرج الشيخ برواية عن  
بن عبد الملك قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يخل لاجنبة فزج حاربه قال هو له صلا فان جاءت بولد  
فهو لولي اجارته الا ان يكون اشترط على مولي اجارته حراً اجله ان جاءته بولد فهو حراً ومولاه اية احب العطاء  
عنه عليه السلام اخرج العلامة بحسنه زارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يخل لاجنبة قال لا بأس قال قلت فان  
جاءت بولد قال يقيم اليه ولده وترد اجارته على صاحبه قلت لانه لم ياذن له في ذلك قال قد اذن له وسو لا بأس  
ان يكون ذلك في معناها رواية استحق بن عمار ولان مبيع الحرة على التعليل والبرية ولهذا يخلل العقد **الخامس**  
مائة الف حرة في الرقبة ولا ريب في كون الولد من نطفة الرجل والمرأة على ما نلفظ به القرآن الكريم فيوجبان الحرة

ويحقق  
بالنكاح

ويحقق النكاح امور خمسة الاول العيوب قال **طاب ثراه** وفي الرقبة تردد استنباده عينا لا يقع الوطي  
اقول ظاهر عدم الرد بالرقبة حيث قال واعلم ان النكاح يرد من اربعة اشياء البرص والجذام والجنون والعقل  
الاندرسي في الحديث ان العيا والعرجا تردد وقال قيل ذلك فان تزوج الرجل امرأة فوجدها قرا او غلما  
او برصا او مجذومة وكان بها زمانة ظاهرة كان للزنا بردها على اهله بطلاق وقال الشيخ في المبوط  
ترد به قال المصنف في النزاع ودما كان بها زمانة ظاهرة سواء بان لم يكن اذ النكاح او لم يكن وانقضى علقته  
ثبت ايجاز الاول وسو ذهب العلامة في قوله وسو حسن له وجوب العتق للعقد الصحيح وسو قبول العلامة  
لا يوجب لصحة النكاح ومع عدمه يتعين الموجب وسو تعذر الوطى فيكون كالحصاة في الرجل وكالعقل فيها قال **طاب ثراه**  
**طاب ثراه** ولا العرج على الاشبه اقول في النهاية تردد العرجا وبه قال ابن حمزة والنفق وسلا وادبوعلي والقاضي  
في الكامل ورواه الصدوق في كتابه واختاره العلامة في الاقواعد ولم يذكره الشيخ في الاخلاق ولكن القاضي في اللذات  
وعده في المبوط العيوب سنة الجنون والجذام والبرص والرقبة **والثاني** والافضاء قال في بعض الصحاح  
احق به العجي وكونه مجذوم في الزنا قال ابن ادریس عيوب المرأة سبعة ثم قال واحق اصحابنا ثمانية والعرج  
البرص ذهاب البصر شيئا في نهايته ولم يذهب اليه في مسائل الخلاف وللصدوق في المقنع القولان واختاره المصنف  
الثاني لانه صحة العقد ولزومه الامع الاقواعد اخرج الاولون بانة في النكاح فيقتض خط الاستمتاع ولصحة  
داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة فيو في بها عيا او برصا او عرجا قال تردها  
ويكون لها المهر ويرجع به على وليها وان كان بها زمانة لانه اذا اناها الا النساء اخرج شهادة النساء عليها وعنه محمد بن  
مسلم عن الباقر عليه السلام قال تردها البرصا والعيا والعرجا اخرج المانعون لصحة الحلي عن الصادق عليه السلام قال  
انما ترده النكاح في البرص والجذام والجنون والعقل واجاب الاولون بالعدول عن الاصل للدليل ودلالة الحديث  
الاول اخص ودلالة في الطول منطوق والحديث الثاني عاود دلالة مفهوم وكذا الخلاف في العجي هل ترده  
به المرأة قال في النهاية نعم وبه قال المعيد وتليد والسيد والنفق والقاضي وادبوعلي وابن حمزة وابن ابي  
ولم يذكره الصدوق في المقنع لما عيوب النساء وجعله رواية وقد حكينا عبارة في اول الكتب مع الاول  
الرد به وسو اخرج المصنف والعلامة لصحة داود بن سرحان المتقدمه والشهيد باقتضاه المرأة ولا يرد  
به الرجل وقال القاضي في المهذب بائنه اكره ورجح العلامة في القواعد بوجوب التحريم في الرقبة وقال عليه السلام  
فرج الاجذام كفرار ك في الاسد قال القاضي في المهذب بائنه اكره ورجح العلامة في البرص من تركه ولا  
دون اختصام المرأة قال **طاب ثراه** وفي المجد بعد العقد تردد عند الغيب وقيل يفسخ المرأة بخون  
الرجل المستغرق لادوات الصلوة وان تجدد اقول العيب انما في الرجل والمرأة فهما قسمان الاول عيب الرجل  
وسو في المشهور الجنون واجب الاختصاص والعنة والجذام على قول القاضي ومخرج العلامة والبرص على القول بانه



القاضي بشرط الفسخ بالاجازين سبقهما على العقد عند القابل والبحث في الاربعه الاولى فمدارها على اربعة  
اقطاب **الاول** الجنون وتفسخ له المراه ان كان سابقا على العقد اجماعا واشترط ابن البريق ان لا يعقل او  
الصلوة وموطا هر كل من ابن حمزة ولم يشترطه الباقر بل جعلوا التفصيل في التجرد وقالوا ان كان سابقا على العقد  
كان لها ايجار وان تجرد وثبت ايجار وان لم يعقل او كانت الصلوة واجبا حادثا بعد العقد والوطي فحل بشرط  
جواز الفسخ به ان لا يعرف موافاة الصلوة الاكثرون على ذلك وهو مذهب الشافعي والشافعي وابن  
حمزة وابن ادریس ولم يشترط العلامة واشتبه به الرد لعدم النص روي على ابن حمزة قال مثل ابو ابراهيم عليه السلام  
ع امره يكون لها زوج قد اصاب في عقد ما تزوجها او عرض له جنون قال لها ان تنزع نفسها منه اذا شئت  
ولما فيه في التفرقة النفي بالاية والرواية **تدنيان** الاول لا فرق في التجرد بين الطاري على العقد  
والوطي صرح به العلامة والقاضي وسواهما ابي علي وابن زهره ومعه ابن ادریس واختاره العلامة وسواهما غيره  
في العيوب **الثاني** الحب بشرط الرد به ان لا يفي منه ما يمكن به الوطي ولو قد احتضر وفسخ به مع البقاء  
الاصح وهي تفسخ به مع تجرده بعد العقد والوطي لم لا اشبهه القاضي والعلامة وغيره المحققين والشيخ في موضع  
وفاء ابن ادریس وان كان قبل الوطي اذا كان بعد العقد وسوق قول الشيخ في الخلاف وموضع اخر في السبوط  
واحق الفسخ لان التفرقة به اعظم من العنة وثبت بها الرد مع تجدها **الثالث** احصاء وسوسه بالاشياء وثبت  
به الرد مع سبقه على العقد اجماعا وهل يفسخ به مع تجرده قال القاضي نعم وابتعد العلامة في المختلف لفسخه  
العقد مع حصول النسل والتعفف سوا من نفي بالاية والرواية ومعه الشيخ وابن ادریس والمصنف وغيره  
**الرابع** العنة وثبت بها الرد وان تجرد بعد العقد اجماعا وهل يفسخ به مع تجدها بعد الوطي قال المصنف  
وبه قال الصدوق وابن حمزة ومنع الباقر وتوقف العلامة في المختلف اخرج المصنف لعدم رواية محمد بن  
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام العنين يتبرأ منه ثم ان شئت امرته تزوجت وان اشاءت اقامت ودوية  
ابي الصياح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امراة ابتلي زوجها فلا يقدر على اجماع ابدانها قال  
نعم ان شئت وترك الاستفصال مع قيام الاحتمال في حكمية اجماع بل على العموم في المقال اصح الباقي  
برواية اسحق بن عمار عن جعفر بن ابي عمير عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول اذا تزوج الرجل امراة فوضع عليها  
مرة ثم اعرض عنها فليس لها ايجار لتغير فتدملت وليس لامها من الولاد والامام والمصنف في الدهر الامور  
ولهذا الحديث ارجح في الاول لكون التفصيل فاطما لا شك وباحالة لزوم العقد وعدم النكاح وتوقف العلامة  
من قوة دليل الزوم ولزمه قول الاكثر ومن احتمل على التفرقات بقوات فائدة النكاح وثمة تدنيان  
الاول المشهور بتوقف الفسخ بالعنة على الاجل وسواهما المذهب الرابع واختاره المصنف والعلامة وقال ابو علي  
لها ايجار مع سبقه على العقد وان ادعى جود ثبته بعد العقد وتعليق الاجل المذكور اصح الاصح تصحاح

محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال العنين يتبرأ منه سنة ثم ان شئت امرته تزوجت وان شئت اقامت  
اصح باروا غياث الضي عن الصادق عليه السلام في العنين اذا علم انه عني لا ياتي النساء فرق بينهما واذا  
قع عليه واقعة واحدة لم يفرق بينهما والرجل لا يرد بعينه **الثاني** المشهور لفظ المصنف مع الفسخ لغز الصدوق  
والشيخ في النهاية وليس هنا فسخ من قبل الزوج قبل الدخول لوجب شيئا الا هنا ولعل الاصل فيه شرافة على الزوج  
اطلاعه عن محارمها وخلوته بها سنة وقال ابن ابي عمير بحسبهم كمالا وسوينا على اصله في وجوب المهر بالخلوة لها  
وسيجي البحث في افتاءه واسمها فان اصل ان العقد يخالف غيرها في العيوب في اموال ولا لاقتناء ابي الحكم **الثاني**  
ضرب الاجل **الثالث** تنقيص المهر **الرابع** جواز الفسخ مع تجردها على العقد اجماعا واثبتا كما في الجنون ا  
اجماع **المصنف** **الثاني** عيب المراه وفيه بحثان الاول في حصر اوصاف العيب وفيه اقوال الاول انه لا يعتد ا  
الجنون والجدام والبرص والعقل قال الصدوق في المنع **الثاني** انه سنة باضافة الرق والافشاء قاله  
الشيخ في السبوط **الثالث** انه سنة باضافة العمى والعرج وما هال العقل قال الشيخ في النهاية **الرابع** استثنائه في النكاح  
كونها محدودة في الزنا قال القاضي في المذهب والعقد عند المحققين ثمانية الجنون والجدام والبرص والافشاء  
والرق والقرن والعمى والعرج البالغ الاقعاد والقرن بكون المراه قبل سوغ علم نيت في الفرج يفسخ الوط  
وهو بعد لان العظم لا يكون في الفرج وقيل سوغ العفل بجره الفاء والعين للمهره وسو كمن نيت في فرجه ثم  
لعارض بعينه عند الولاده وحكمه حكم الرق في اشترط ان يوفد حر ابع الوط وقال الصدوق في المنع اذا  
ثبت بعد العقد قبل الدخول كان له الفسخ وبه رواية فيها ضعف ذهب كثير الى الرد نظرا لها محدود  
كالقاضي في المذهب والقيود وتليده واثبت ابي عمير والقطب الكندي احتجوا برواية عبد الرحمن بن  
ابي عبد الله عليه السلام عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امراة فعلم بعد ما تزوجها انها كانت  
قال ان شاء زوجها اخذ الصداق خمس زوجها ولها الصداق ما استحل في فرجها وضع الشيخ في النهاية  
في الرد بذلك رواية رفاعه بن موسى عن الصادق عليه السلام قال سالت عن المحدودة وهل يرد به  
النكاح قال لا وذهب ابو علي الى الزنا قبل العقد ويعود في العيوب المسوغة للرد وفي الرجل والمراه وسو  
منه **البحث الثاني** في حكم العيب في حكم نكاح الرجل على الفسخ مع سبقه على العقد اجماعا ولا يفسخ  
بعد الدخول قطعا وهل يفسخ بالتجرد بينهما فيه مذهبان احدهما نعم وهو اختيار الشيخ في النكاح والآخر لا يفسخ  
به وسواهما ابن حمزة وابن ادریس وظاهر القاضي واختاره المصنف والعلامة اصح الاولون بعموم صحة داود  
بن سمرعان عن الصادق عليه السلام في الرجل تزوج المرأة فيبوء بها عيا او برضا قال يرد على ذلك الحديث ومثله  
على صورة النزاع اصح العلامة بان العقد وقع صحيحا حاليا في التذليس فيكون لازما كما لو تجرد بعد الدخول ولانه  
لم يوجد منها تذليس ويمكنه التخلص منها بالطلاق فلا يثبت به ايجار وفيه نظر لان التخلص بالطلاق لا يفسخ في اخر







في الاسلام باجازه بان يقول عمل عندك كذا وكذا سند على ان تزوجني اختك او بنتك فالجواب انه لا يثبت بغيرها وهي حقة  
اجتمع الاخرى باجازه الجواز لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضى به وقد وقع التراضي على الاجازة وبجازه محكم  
في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الي قوله فقال زواجكما علي ما تحسن في  
القران فعملها اياه واجابوا بحجة الاولى بان الاصل يستلزم خلوا البضع عن عوض معين لا عن مطلق العوض وكما  
انما سألني لا الا ولا كما لو تزوجها علي عبد معين ومات قبل ان يعلم فانه يضمن لها قيمته فكذلك هذا يوجب ثبوت  
قبل المدة اجرة المثل على ما في اصل التركة وكما لو كان المهر يعلم سورة حتى تطلقها قبل الدخول او بعده قبل التعلّم  
فانه يجب عليه نصف اجرة المثل وكلها قولاً واحداً وكذا لو تعلق في غيره فعمل ان الحال سؤف خلف البضع عن العوض  
في اجلة لا تفرق خلوه عن العوض المعين وعن الثاني بانه لا يدل على النزع والتخريم بل على الكراهية وعن الثالث بان النكاح  
كان لان الاجازة وقعت للولي لا للزوج والمهر محمول لها لا لغيرها واجبتها فلا يجوز شرطها لان ذلك منسوخ  
بشرعنا وقد كان سابقاً في شرع شعيب عليه السلام وبالحفاظ ذكره في الحديث في موضعين الاول قوله عليه السلام لا يجوز لك ان يكون  
في الاسلام اشارة الى ان هذا الحكم منسوخ اما هو صورة ما فعله موسى عليه السلام لشعب عليهم السلام ليجوز اسبغوا  
لتعلم الصنعة والصورة غير خلاف فيه **الثاني** قوله عليه السلام سوا حقنهم هذا مع ضعف السند **قال** طاب  
ثراه ولا تغرب للمهر في القلعة ولا في الكثرة على الاشارة اقوال لا يتقدّر المهر قبله فيجوز على القول بتمويل ويثبت في الذم  
لا اصل الجواز ولقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضى به وتقول الرضا عليه السلام وقد كان الرجل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه واله يتزوج على السور من القران وعلى الدرهم وعلى القبضة من الخطبة واما في الكثرة فالحديث عند علمائنا انه  
لا يتقدّر ايضا فيجوز ما تراضى عليه الزوجان ويلزم وان بلغ اصنافهم المدة ذهب اليه الشيخان والتقي واخي  
والقاضي واني ادرس وسواهما الصدوق في النقص وابي علي والنضر عليه ابو يعلى سلاسل الاصل ولقوله تعالى فانيتم احد  
قسطاً رطلاً فلتأخذوا منه ثياباً وعموم قوله **نصف ما فرضتم** والاولى انما صدقاتهن ولصحة الوشاء على الرضا  
السلام قال سمعته يقول لو ان رجلاً تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لانيها عشرة الاف كان المهر حراماً  
والذي جعل لانيها فاسداً ولانه نوع معا وضد فكانت تابعة للاختيار المتعاضدين **قال** الرضا ينجب  
بالمهر خمسمائة درهم جيد قيمتها خمسون ديناراً فما زاد على ذلك رد الى هذه السنة وداه الصدوق فيمن لا يجبر  
الفقيه واستدل بعد الاجماع على نفي الزيادة بادهاء المعضدين عن **قال** دخلت علي ابي عبد الله عليه السلام فقلت اخبرني  
عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن ان يجوزه قال فقال السنة المحمدية خمس مائة درهم فما زاد على ذلك رد الى الله ولا  
شيء عليه اكثر في النكاح بانه واجب بضع الرواية لوقوعه من سنن في طريقها وقد ضعف الشيخ حداد  
وما يخص بروايته لا يعمل عليه مع ائمه عليها السلام على الاستصحاب مع الزيادة يستحب رد الى الله بالبراءة ومع صحو  
الاية وكثرة في السنة روي ان عمر قام خطيباً فقال ايها الناس بلغني انكم تغالون في مهر بناتكم فلا تبيعن رجل

منكم زاد في مهر

منكم زاد في مهر بناتكم في السنة الاولى وثمة اليها وجعلت الزاير في بيت المال فقامت المرأة في اجزائ الناس فكانت  
وما انت يا ابن الخطايا تمنعنا مما اباح الله لنا فقالوا اين ذلك في كتاب الله فكانت قوله تعالى وابتئتم  
احداهن قسطاً رطلاً فلتأخذوا منه ثياباً فلتأخذوا منه ثياباً وثامناً فلتأخذوا منه ثياباً فلتأخذوا منه ثياباً  
خطا وامرأة اصلت **قال** طاب ثراه ولا يجوز عقد المسلم على امرأته ولو عقد صح ولها مع الدخول  
مهر المثل وقيل يبطل العقد قولها مسلتن الاول اما عقد المسلم على امرأته فمهر المثل صحيح العقد  
يبطل فيه من هب ان الاول صحيح ومعه ذهب الشيخ في البسوط به **قال** ابن حمزة وابو علي وابن زهره وابن  
ادريس واختاره العتق والعلام في الكثرة وثبوت في الخلف **الثاني** البطلان وبمذهب النجاشي وبه **قال**  
القاضي والتقي والمفيد في الفتاوى لاحتج الاولون بان ذكر المهر ليس شرطاً في صحة العقد فاذا ذكر ما هو فاسد  
يكن اكثر مما يذكر اصلاً فيكون وجوده كعدمه ولانها عقدان يصح ان ينفرد احدهما في صحة العقد فاذا ذكر ما هو فاسد  
لو عقد بغير مهر صح العقد وايضاً فقد افترقا في الاحكام فان المهر يدخل في اجزاء ولا يدخل في العقد واذا كان  
عقد من قضا احدهما لا يوجب فساد الاخر الا بالليل اجماع الاخر وان بان العقد مرتب على الرضا بالمهر  
وهو باطل والمرتب على الباطل باطل ولانه عقد معاوض فيفسد بفساد العوض **الثاني** على القول  
بصحة العقد ما يجب قبل فيه قولان الاول المثل في الخلاف وسواهما ابن حمزة وسواهما ابن ادريس لان  
بطلان المهر يوجب بطلان التسمية يجب بالوطي مهر المثل لانه اذا بطل احد العوضين وجب رد الاخر فاذا  
تعد زوج قيمته وقد استوفى الصداق فيجب قيمته البضع وسوم المثل **الثاني** قيمة عند استحالة فالشيخ في موضع  
في البسوط وجهه انهما لما ذكر عوضاً فقد اضر باع قيمة البضع وقصد ذلك العموم وسواهما وجهه وهو  
عينه واذا تعدا عتبا العين بقي اعتبار الماله فلا يلحق التعزير بالكلية ودخل فيه نيباً من اقتناع تعزير الماله  
هنا اذا تعدا عتبا لئلا فيلحق بالبيع التعيين نعم تعزير ذكره وقصد العوض فلا يكون تعويضاً **ويشعر**  
على ذلك ما لو طلق قبل الدخول فيجب نصف المهر المثل على القول الاول وعلى القول الاخر يجب نصف قيمته  
عند استحالة **فرق** الشيخ رحمه الله بين امرأته وامرأته فوجب في الاول مهر المثل لتعدا الماله وسواهما  
فيه واجب في امرأته عند الاستحالة لشوق الماله للزوجه على ثلثه وعلى السلم فمهرها فيه مكن بخلاف امر  
**قال** طاب ثراه ولومات احكام المروي لها **الثاني** قوله النضر فيمن تعزير المهر  
وهوان يذكر على اجلة ولعوض تعزير به الى احدها كان يقول زوجك ففسخ بها عيها واخلم واحكم في  
هذه القسم ان يلزم في اليه احكام الغرض ويثبت ما يحكم به ويستقر بالدخول او بالموت وينصف المثل  
وكذا لو حصل الطلاق قبل الغرض طوبى احكام به ولومات احكام قبل الغرض فان كان بعد الدخول و  
حب مهر المثل وان كان قبله ما يجب قبل فيه ثلثه اقوال الاول مهر المثل حكمه في البسوط وهو ذهب العلامة







وساكنة والنصف العلامة في كذا كذا احقوا برؤية بن يعقوب في الصادق عليه السلام قال سمعت يقول لا يجوز له الوقوع في  
الفرج وسال محمد بن مسلم الباقر عليه السلام متى يجب المهر قال اذا دخل بها وفي جناها رواية حفص بن الجري واذا كان الشرطي في  
المهر موافق وهو غير معلوم لا يجوز الحكم بالمهر مع الجهل بوجبه لاهل الزينة الزم ولا فعل يكون القول قوله فيه ولا اصل  
فيكون القول قوله مدعيه مع عينية تزجيح الاصل على الظاهر عند النفاذ **الرابع** وجود اخوة كودها في نفس الامر كذا كانت  
امارت فبينة نجان قول المهر مع متهما لو ادعت الدخول وانكر الزوج ولا يعمل لها في نفس الامر كشره النصف ويجب على الحاكم القضاء  
لها بما يجز مع متهما على وقوع الدخول بها فمما حكمان الاول عدم الوجوب الزائد على النصف في نفس الامر ويدل عليه عموم ما حكيت في  
الروايات وخصوص رواية بن يعقوب في الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل تزوج امره فادخلت عليه واغلق الباب  
وارجى السند وقيل لم يجران يكون وصل اليها بعد ثم طلقها على تلك الحال قال ليس عليه النصف **الثاني** تقديم قولها مع متهما  
لا يمكنه اذ كانت بينه وبينه كذا لانها تدعي الظاهر اذ شاهد حال الصحيح مع خلوته بالتحليل وعدم لانع موافقها والظاهر عند التعارض  
مقدم على الاصل وهذا هو فتوى الشيخ ابي جليل العابد محمد بن ابي عمير في القدام قدس الله روحه واستغفر له في  
به وبه قال بن حمزة وابن ابي عمير في كذا كذا **الثالث** لا يسقط المهر لعدم القبض ترك  
المطالبة بعد الدخول ونقل الشيخ في التهذيب عن بعض اصحابنا انه اذا دخل بها هدم العقد قال **طائفة**  
**اذا لم يسي** مهلا وقدم لها ثوبا قبل الدخول كان ذلك مهره عالم تشترط غير اقول القول الحكمي بولس هو دين الاحكام  
وبدلتني الشيخان والقاضي وسالار وادعي ابن ادرسي عليه السلام وتوقف النصف فكل العلامة فقال ان يثبت بالدخول  
ايها لم يكن لها الطالبة بشي وان لم ترض به مهرها كان لها ذلك في نفسها وسوان يقول قد كان في الزمن الاول لا يدخل حتى  
يقدم المهر العادة الآن بخلاف ذلك فلعنوا الحكم العادة فتقول فان كان العادة في بعض الاماكن او الاصلح كالعادة في  
التقديم كان الحكم ما تقدم وان كانت العادة كالعادة الآن كان القول قولها هذا اخر كلامه رحمه الله وقال بن حمزة في  
دخولها قبل الفرض وبعث اليها قبل الدخول شي فان ردت عليه او ابت قبوله فمهره من مهر المثل وان لم ترد وقت  
المرة بعد ذلك انما هدية والرجل يقول انها مهره كان القول قول الرجل مع اليقين فان حلت سقطت دعواه وان  
كل لزم مهر المثل وان رد اليها كان لرد ذلك قال **طائفة** ولو مهرها مدبرة ثم طلقها صارت بينهما نصفين  
وقيل يبطل التبرع بجعلها مهر وسأله اقول يريد لو مهرها مدبرة هل يبطل تبرعها بجعلها مهر لان المهر المهر الوصية  
والوصية يبطل التبرع بغيرها قبل الدخول وجعل اليها نصفها وكان طلقها لا تبرع فيها ويكون التبرع باقيا ولا  
يبطل بغيره الاماكن لا يبطل الا بصرح الرجوع ويكون الاماكن في الحقيقة مقصودا الى المنافع فلو ماتت اغتقت  
ولا سبيل للمهر على كذا لو كان بعد الدخول ولا نصفه لو كان قبله بن ادرسي والنصف والعلامة على الاول والشيخ و  
القاضي على الثاني اجته الشيخ بما رواه معالي بن جنيس قال سالت ابو عبد الله عليه السلام ما حاضر في رجل تزوج امرأة  
على جارية لها مدبرة قد عرفها المهر وتعدت على ذلك وطلقها قبل ان يدخلها قال فقال اري المهر نصف حذرة

المدبرة يكون

المدبرة يكون المهر يوم في الحذرة ويكون لسيدتها الذي كان دبرها يوم في الحذرة قيل ان ماتت المدبرة قبل المهر والبيع  
لم يكون المهر قال يكون نصف ما تركت المرأة والنصف الاخر لسيدتها الذي دبرها وفي الطلاق قول شيخنا معالي بن جنيس  
خلافه فخرج على قول الشيخ رحمه الله بعد ذلك كونهما عالة بالتدبير كما تضمنت الرواية ولو لم يكن عالة كان لها المهر الزوج  
بالرجوع فان لم تزوج كان لها فخرج المهر والرجوع بالارش او مهر المثل على اشكال قال **طائفة** طاب ثراه حاله طهرت  
ان لا يقتضها صح ولو اذنت بعد جاز ومنهم من خص بالمهر اقوال الاصحاب هنا فمهر اقوال الاول صحة العقد ولو  
مطلقا اي لو كان العقد دايما وانقطعها ولو اذنت بعد ذلك جاز فمما حكمان تحريم الاقضاء مع عدم الاذن و  
موجب لزوم الوفاء بالشرط وتبويغ بعد الاذن لان العقد مكر الاستمتاع ولما كان الاستمتاع بمكان الشرط ولما كان  
من هذه الشرط فيكون لازم القول عليه السلام المومنون عند شرطهم وقد زال برضاها ولرواية سماعة بن محمد بن  
الصادق عليه السلام قال قلت لرجل جاء الي امره فساها ان تزوج نفسه فقالت ان وجك نفسي على ان تقبضني في بيت  
من نظركم والناس وتسال في حيانا الرجل في اهله الا انك لا تدخل فرجك في فرجي وتستلذ بها شئت فاني لخاصة  
قال ليس الا ما اشترطت وعسى من عار عن الصادق قال قلت لرجل تزوج بجارية عاوى على ان لا يقتضها ثم اذنت  
لرجلته ذلك قال اذا اذنت له فلا بأس وسوء هذا الشيخ في النهاية **الثاني** الشرط خاص وصحة العقد فله الوطي  
وان لم ترض قال القاضي وابن ادرسي واختاره فخر المحققين ولعل وجه ما ثبت من كون الشرط الفاسد لا يوجب اداء  
في العقد كما لو شرط ان لا يزوج عليها ولا يترى ولما رواه محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام فاقضي على علي لم  
في رجل تزوج امره او اصدقها بشرط بيدها اجماع والطلاق قال خالفته السنة ودلت الحق في ليس لها قال  
قضي ان على الرجل النفقة وبيده اجماع والطلاق قال خالفته السنة ودلت الحق في ليس لها قال  
المنقطع وبطلان العقد والشرط في اليمين قال الشيخ في المبسوط وبه قال قطب الدين الكيكي **الرابع**  
بطلان الشرط دون العقد في اليمين وصحتها في المولى قال بن حمزة **الخامس** ظاهر العلامة في المختلف بطلان  
العقد والشرط في النكاح لان العقد ان حكم قول الشيخ في المبسوط من ان الشرط اذا اعد ففسد العقد  
ان يشترط الزوج ان لا يطاها فالنكاح باطل لانه شرط يقع المقصود بالعقد قد دعوا اصحابنا ان العقد  
صحيح والشرط صحيح ولا يكون له وطوها فان اذنت فيما بعد كان له ذلك وعندي ان هذا يختص عقد  
المتزوج دون عقد الكايم ثم حكى قول ابن ادرسي ثم قال بعده والوجه عندي ما قاله الشيخ في المبسوط من  
بطلان العقد والشرط معا اذا الشرط فانه من اقل مقتضى العقد واما العقد فله عدم الرضا به بدون الشرط  
ثم اجاب في اخر المسئلة في حجة الجوزية من الطعن في سند الاحاديث وعنه قوله المومنون عند شرطهم بانه  
مخصص بالشرط والسابعة فمذا الشرط ان كان سابقا لم يجل له الاقتضاء بعد العقد اذ ما لعدم تناول  
العقد فاستدل في اول المسئلة وجوابه في اخرها تناول اليمين والمنقطع واجب عن قول فخر

جواز الشرط



ان كان ما يقع على الوط باذنها لعدم تساؤل العقد فلهذا بل تساؤل العقد لا يباحث في صحة العقد والعقد  
المصحح يقتضي باجتهاد البضع للزوج فان قال يقتضي ذلك باجتهاده في غير توقف على اذنها قلنا وجوب الوط  
بالشرط وقفة على اذنها قال **طائفة** لو شرط ان لا يخرجها من بلدها لم يزوج ولو شرط لها ما يريد ان يخرج  
معه ومخبر ان لم يخرج فان ارادها الى بلد الشرك فلا شرط له ولزمته المايه وان اخرجها الى بلد الاسلام فلا شرط  
اقول هنا جتان الاول هذه الشرط اعني ان لا يخرجها من بلدها هل في الشرط والسابعة التي تليها اذا ذكرت في ا  
اولا قال الشيخ في النهاية بالاولى قال القاضي وابن حزم واختاره المصنف والعلامة لان الغرض يتعلق بالثبوت  
بالمنازل والاستيطان في البلدان التي تحصل النشوا فيها والنسب بها ومعلوم ان الغرض للعقد سابع في نظر الشارع  
فما جعله شرط في عقد النكاح توصلا الى تحصيل الغرض الباعه والمطالب السابعة الطاهر حكمتها وصحتها في  
العاس في الصادق عليه السلام في الرجل يتزوج امرأة ويشترط لها ان لا يخرج من بلدها قال في هذا كذا قال في  
ذلك فلا في الكتب بين سبيل الشرط ويصح النكاح وبه قال ابن اديس لانه يجب عليها مطاوعة زوجها واخراج  
الي حيث شاء واختاره في المحققين لان مقتضى عقد النكاح قد الزوج على المرأة بالاسكان والاستمتاع وغير ذلك  
**الحكم الثاني** اذا شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يزوج فان اراد اخرجها الى بلد الشرك فلا شرط  
له ولزمته المايه وان اراد اخرجها الى بلد الاسلام لم يزوجها الا جابتة ومع عدمها يكون لها الخيرون وهذا لان الا  
ولا اذا شرط لها ما يريد ان يخرج من بلدها لم يزوجها الا جابتة ومع عدمها يكون لها الخيرون وهذا لان الا  
تصحيحه وتعيينه يحتاج الى دليل **الثاني** كيف يقول العلامة في القواعد لو شرط لها ما يريد ان لا يخرجها من بلدها  
وازيد ان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما وفيه نظر وفاعله هذه العبارة ان لم يخرجها الى بلد الشرك لان  
الاجابة وعدمها ان تقدم على الزوج وانما شرطت لها المايه على تقدير اخرجها فكيف يزوجها مع عدمه  
اجواب عن الاول ان طرق اجمالها الى المهر غير قادم في صحة وتعيينه ولهذا جاز ان يشرطها على القصد في العقد  
في الخط في غير كيل ولا وزن ويتعين ذلك ولا يجب غيره وعلى الدار والخلد والبيت مع عدم الوصف والتعيين  
ويجب وسط ذلك ايضا الاصل الصحيح ويؤيد حنة على بن دباب عن الكاظم عليه السلام قال سئل وانما  
حاضر عنده عن رجل تزوج امرأة على ما يريد ان يخرج من بلدها فان لم يخرجها من بلدها لم يزوجها  
اريت ان لم يخرجها من بلدها لم يزوجها في دار الاسلام فلا شرط عليها والمسلمون عند شرطهم وليس ان  
يخرجها الى بلاد حبي يودي لها صداقها او ترضي من ذلك نمار حيت وهو جائز له وعن الثاني ان ا  
اراد ان يزوجها ويوقع عليها بالمايه وشرط ان يخرجها من بلدها لم يزوجها في دار الاسلام فلا شرط عليها  
مايه فان اراد اخرجها الى بلاده وكانت بلاده دار الاسلام وجب عليها الاجابة ولها مهر الذي وقع عليه العقد  
وان لم يخرجها كان له ان ينقصها ما يحب عمل بالشرط وان لم يكن بلاده في دار الاسلام لم يجب عليها الاجابة لوجوب

العبرة في دار الشرك

عن دار الشرك فلا يعقل وجوبها اليها ولها مهرها الذي وقع عليها العقد لان امتناعا شرعي والمايه لم يوجبها العقد  
الصحيح فلم يحصل ما يوجب نقصا وسوا الامتناع في اخرجها الى بلاد يسوغ السفر اليها والاقامة بها والوعد العلامة  
واكثر المحققين للجمع للطلق لا الترتيب فراه في القواعد ما قلناه في اجواب الثاني فيكون تقدير كماله  
ولو شرط لها مهرها ان اخرجها وانقص ان لم يخرجها اذ الواو لا يد على الترتيب ولهذا يقع ان يقال جاء زيد وعمر  
وقبله في غير تناقض فلا تنافي في عبارة ما صورناه في اجواب ولو ادركت السلب بلفظ الرواية لم يرد السؤل  
الثاني ولم يمتح الى هذه التعقيدات النافعة فلا يرد عليها ذلك فالشيخ في كتابي الفروع عذر الشرط الثاني  
ان بشرط ان لا يسافر بها ولا يتسرى عليها وليس حرجا في ساواة صورة النزاع لان المهر بما يرد بالسلب والشرط  
او البعده والاخراج عن البلد تصدق بدون ذلك وذهب بعض اصحابنا الى فساد المهر لعدم تعيينه وجوبه بالشرط  
والاقرب العمل على الرواية كذهب العلامة في المختلف قال **طائفة** ولو شرط ان تمنع حتى تقبض مهرها قيل  
لهذا ذلك بعد الحصول فيقولان اشبهها ان ليس لها اقول اعلم ان الغرض الاقضي في النكاح في نظر الشارع والمكلف  
انما حصول النسل ونقص البهر وعفة الفروج وقضاء الوط في الشهوة وحصول التلذذ والاستمتاع وتبوء النكاح واد  
حصول الاتفاق والمهر ولما كان الاتفاق مقبرا وادب قلم بدون الانسان رتب الشارع في مقابلته وجوب التكليف على المرأة في  
كل وقت فلم يمت يوما واحدا سقطت ذلك اليوم ويعود لبعود التكليف وبما كان سبب وجوبها لانها بها بالزوج  
عن اهتمامها بما هو متعلقها فاشبهت العاوضه هذه الحجة وليس مما حاضرت محضه لما قلناه كون المقصود بالنكاح لغا سائر  
الاول والتحقيق ان يقول قد امتازت المعاوضه بما ورثت في النكاح وانما زعمها بموريت مودا في المعاضه  
المحضة لكل في السوا وحينئذ المنع في تسليم عوضه حتى يقبض العوض الاخر والرفس في عند نقذ التمسك بالنكاح قد  
شابه المعاضه من وجوه الاول سقوط الاتفاق عن الزوج مع النكاح مع النكاح **الثاني** جواز الغيبه لهما اذا جاز  
بما فيه ما يمنع الامتناع لما كانت ثمرة مشتركة بينهما وهي مبدول بينهما وفاقية لهما فيفسخ بغيره فيفسخ فونها  
ورفعها **الثالث** ان تمنع حتى تقبض مهرها كما يمنع البائع في تسليم السلعة حتى يقبض الثمن والامتناع في تسليم المهر  
حتى تسليم المرأة كمنع الشري في تسليم حتى يقبض السلعة سواء كان موصرا او موصرا لحصيل فائدة التعويل فيجوز لها ان  
على التقابض مع عدم الولاية كما في المعاوضه ويا من المعاوضه في وجوه الاول في كل واحد في الوضعي بطل  
العوض والاخر في المعاوضه في النكاح يكون في كل المهر في مقابلته الوطية الاولى **الثاني** ان في المعاوضه لو غف  
احد العوضين قبل قبضه وطلبت المعاوضه وانفسخ العقد وليس كذلك النكاح فان نكح المهر بغيره فانه يفسخ  
موت المرأة في كل المهر يوجب لارث **الثالث** ان في المعاوضه لو غف احد العوضين متلفا رجوعه له بغيره وفي  
النكاح لم يكن كذلك فلو قبلت نفسها او قبلها احبني لم يسقط مهرها ولا بغيره احبني اذ التزمتها فلو قبلت نفسها لم يسقط  
الاول الامتناع بعد تحقق القبض اذن صاحبها لان حق الامتلاك اذا لم يقع واستقر العقد لا يفسخ ولا يستعاض منه







وبلغها وموعنه كان حكمه كحكم الطفل في استحقاق الام اياه اما البت فالام حق بها عالم تشرع الام قال  
ابو علي ومثله قاله في الحمل في القاض في المذهب اذا ماتت المرأة ولها من طفل لا يقبل ولا يخرج كانت  
اول تخصن من ابير وان كان صغيرا قد مبر وكان ذكر اكانه امه او لي به الي سبع سنين وان  
كانت الام احق بها الى تسع سنين وقيل الي بلوغها ما لم تزوج وفيما دلالة على انها لا تبلغ بالنعقة  
**الثالث** الام احق بالزك مرة احولين وبالثاني الي تسع فالكه المفيد وتليده **الرابع** الام احق بالزك  
مرة احولين وبالثاني مده سبع سنين قاله الشيخ في النهاية والقاضي في الكامل وابن حجر و  
بن ادريس واختاره المصنف والعلامة في الصدوق بما رواه في كتابه عن جعفر بن عبيد  
او غيره قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وبقيها احق به قال لا في عالم  
تزوج ورواه الشيخ عن المقرئ عن ذكره وناوله يكون عبد الله بن علي بن قول النهاية برواية  
داود وابن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال الولد يرضع من ولده قال ما زاد الولد في  
الوصاء موبين الابوين بالسوية فاذا قطع فالاب احق به في الام فاذا مات الاب فالام احق به في  
وان وجد الاب من بر صنفه باربعه واهم وقال الام لا ارضع الا بنته وراهم فان لم يكن ينرضع منها الا ان  
خير الموافق به يترك مع نجب المرد بقول الاصحاب الام احق بالزك عالم تزوج الام بالثالث وقدره به  
ابن ابي حنبله في كتابه عنه وكذا ابن ادريس بن علي بن كتابه فلو طلق الام بابن قال الشيخ في كتابه في الفروع  
عادت حصانتها ومنع ابن ادريس صحة الشيخ بما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الام احق  
بخصنتها منها عالم تزوج علق حقها بالتزوج فاذا زال التزوج فحق باقي كما كان وعبد الله بن عمر ان  
ان امرأت قالت يا رسول الله ان ابني هذا كانت بطني لردعاء ونزني لرسقاء ومعني لرسوا وان اباه  
طلقني واراد ان ينرضع مني فقيل لها النبي صلى الله عليه واله وسلم انت لحق به عالم تزوج ابن ادريس بان  
احق حقها عنها بالنكاح وعوده يحتاج الي دليل والرسول عليه السلام جعل غاية الاستحقاق لخصنته تزوج  
الام وقد تزوجت واختار العلامة في كتابه لان احضارها فاق بالحي فاذا تزوجت الام خرجت باشتغال  
بزوجها وحقوقه في الحضانة للطفل وبما منعت الزوج بعض حقوقه لوحضته فسقطت فاذا اطلقت زال  
الا ببقى القرض سلبا عن المعارض فثبت حكمه قال **طاب ثراه** وفي الوفاة في نصيب الحمل على احد الو  
وايت قول المتوفى عنها من حملها بالبيانات فلا نفقة لها مع احوالها واهلها النفقة او كانت حاملها  
لمطلقا ام لا فلهان فبالاول قال الشيخ في النهاية ووجهها في نصيب الولد وبه قال القاضي والتوفى وان حرره وابو علي  
والصدوق في القنع والمستند روايته ابي الصباح الكوفي عن الصادق عليه السلام قال ينفق عليها في حال ولدها  
الذي في بطنها وحملها بعض المتأخرين علي عسا لام فحق نفقتها في حيث يساره وعمرها وموئله ما اولا

كانت الخ م

بياض

فلان الحمل

الحمل لا يملك مستقرا بل ملكه مشروط بانفصاله جبا فبينة الملك البت قبل ذلك مجاز وانما يجب الاتفاق فيما يملكه المتفق  
حقيقه وانما غاية فلان الحمل لا يجزي عليه احكام الادمان المستفصل لعدم البطلان عليه والوجه به لو غل الميراث  
وصحة ذلك كله موقوف على انفصاله جبا فلا يجزي عليه جرحا احكام المنفصلين لعدم الدليل وانما الشا فلا  
شتم هذا الاتفاق على التعزير والتعزير غير اذنه وسوقه يجوز سقوطه فيرجع الي باقي الورثة ومع اتفاق الور  
وجبه منه يكون قد تصرف فيما هو مملوك للورثة بغير اذنه وبما نفقدا استرجاعه في الزوجه ما عداها وبالثاني قال المعيد  
احسن والمستند حنيفة ابي علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال للمرأة الحبيبة المتوفى عنها زوجها لا نفقة لها لان الاصل عدم  
وجوب النفقة في مال الغير الا مع دليل شرعي وليس لانها ليست مطلقة وموئله من ادرس قال وما اخر ما وجد  
شيخنا المعيد في كتابه في التمهيد فانه قال لما يكون له مال عند خروجه الى الارض جبا واما موجهي لا يعرف له  
موت جبا فلا ميراث له ولا مال فكيف ينفق علي احواله في حال له مال في العلاء في المختلف التحقيق ان يقول ان  
جعلها النفقة للحمل فحقها قال الشيخ وان جعلها له في حال فحقها قال المعيد وفيه نظر لما يباح كونه لا يملكه ومو  
جبا فكيف ينفق عليه حال له حكم له ملكه وتجويز كونه مملوكا في الورثة على تقدير الاستطاعة تمتع الاصل ان  
النفقة واجبة للزوجه مع نفقها على الزوجية ومع ثوبا اذا كانت الطلقه رجوعه سقطت في الباطن مع مصلحتها في الحمل  
قطعا ويجب حدها قبل النفقة للحامل بشرط الحمل ابي احملة بشرط في استحقاقها او النفقة للحمل ذهب قوم الى الاول  
وبه قال ابن زهره وذهب قوم الى الثاني وبه قال الشيخ في المبوط وبنو القاض والعلامة في المختلف وسواهم ابن حجر اوجب  
الاولون بوجوه الاول عدم وجوبها على الحمل بالاجماع ولو كانت الولد لوجب عليه **الثاني** عدم سقوطها بيسار الولد  
ولو كانت لم سقطت بيسار عن **الاب الثالث** انها مقدره ونفقة الغريب في مقدره اخرج الاولون خرون  
بالوردان وجودا وعدا فيكون له كادارت على الزوج **الثاني** وجوب نفقة متفصلا فكذا متفصلا **الثالث** ان  
اصحابنا رووا ينفق عليها في حال الحمل فدل ذلك على ان النفقة له وهذه الوجوه اشبه ذكرها الشيخ وحرامه ولا يغلو  
بعضها من دخل قطعه النمايه في مال الاول اذا تزوج حر بامته شتم ابنا ومو مخرجها لوجهها على الزوج  
والاقضاء في اجها للحامل اوجب على الزوج قضاها مع يساره **الثاني** اذا تزوج عبد بامته فعلى الاول يجب على  
سيد العبد دونه ان شرط ماله والا فتراد بوق الولد والاكنت على السيد من نصفي لان العبد لا يجب  
عليه نفقة قريبه وعلى الثاني يجب على العبد وحملها كسيد ورفقة او ذمة سيدها على اختلاف القول **الثالث** اذا  
تزوج عبد احره فعلى الاول يجب على امه لكونها حرة يجب عليها نفقة ولدها وسقوطها في الاب بموته وعلى  
الثاني يجب على العبد وحملها ما تقدم **الرابع** المعتد في وطئ الشبهة مع الحمل يجب لها الاتفاق على الاول للمحقق  
الولد دون الثاني لان المتحقق لها المطلقة بالبين لا مطلق بالبيات **الخامس** لو احرس الحمل شتم  
اعترف بالحمل وجب الاتفاق على الاول دون الثاني لما قلناه **السادس** لو تزوج حره بامته وشرط مولاها رقي

الاصح الا فرارح



الاول فعلى الاول النفقة على سيد هذا العبد وعلى الثاني على الزوج لو تزوج عبد بحرة وشتر طوله رفق الولد فعلى  
 الاول النفقة على سيد العبد وعلى الثاني في كسبه لو طلق الناصر رجعيًا او شرعًا في العدة كما لو سافرت  
 بغير اذن سقطت نفقتها ولو كانت حاملا وقلنا النفقة للحمل لم يسقط لا تجب فطرتهما على الاول العدة  
 وجوبها عن العاين ويجب على الثاني لو جوبها عن زوجته تجب لها الاتفاق قال طاب ثراه وفيه على  
 الاباء والامهات مردد اشبه المردوم اقول الردود في المصنف رحمه الله تعالى انه ان اب الاب هل يطلق  
 عليه اسم الاب حقيقة ام لا والثاني هو الوضع اللغوي والاصل عدم التقيد بولاية المزدحم وجوب النفقة في الا  
 في موضع اليقين والاول من هذا السبيل هو في الاصحاح وجوب الاتفاق فلا عرف فيه مخالفتهم

اجزء الاول من المذهب ويتلوه في الثاني كتاب الطلاق على يد من صنفه احمد بن محمد  
 بن محمد في غير ثمانين سنة خمس وثمانمائة واكمله من رب  
 رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين  
 وسلم ورحمهم الله في روفه خلد وسدده وترحمهم الله في روفه خلد وسدده وترحمهم الله في روفه خلد وسدده  
 كما عرفت بكبريت يوم السبت ثالث ساعة في شهر ربيع الثاني القعدة احدى  
 شهر قال على يد اقل عباد الله واحسنهم الى رحمة الله  
 العلي الاكبر تواب اقدام الكعبة واقلهم واحسنهم الى راحة الله  
 احقير غرق الخطايا والذنوب الهيجي  
 عفوية العلي الاكبر قال محمد بن جعفر  
 ابي حمزة بن ابي وهب بن جعفر  
 ابن المحسن بن محمد بن فلاح  
 الموسوي رحمه الله  
 خلل ومشر على كونه وندم  
 عليه وكفارة الويل  
 والوفاء  
 انه عفو رمان  
 ورحمة الله في نظر  
 الله ورحمهم  
 الكعبة ولو  
 الودع وجع  
 الطواف  
 المومن  
 والحمد لله

كتاب الطلاق مفرد من الطهارة في النكاح بقوله انت

أوزان سبعة عشر

هذا الكتاب من كتب  
 المكتبة العامة  
 في دار الكتب  
 في القاهرة

او ما ناكل

بقوله انت او ما ناكل طالق وجوزة ثابت بالكتاب والنسب والاجماع روي عن قتادة قال كان الطلاق  
 في صدر الاسلام بغير عدد وكان الرجل يطلق امراته ما شاء في واحد او عشرة او مائة فقولوا  
 الطلاق مرتان فامسك بغير وف او تسريح باحسان فبين ان الطلاق ثلث فقولوا مرتان احبنا  
 طلقين وطحا واختلفوا في الثالثة فقال ابن عباس او تسريح باحسان وقال بعض التابعين فان  
 طلقها فلا تحل له بعد ان تنكح رجعا غيرا وهو الذي قوله الشيخ رحمه الله وقال تعالى اذا طلقوا النساء  
 فطلقوهن لعدتهن اي القبل لعدتهن في طهر لم يجامعهن وجمها فيه اذا كانت حرة خولاها وانما  
 النسبة فروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلق زوجته حفصة ثم رجعها وقال ابن عمر كان في زوجة  
 فامسك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يطلقها فطلقها وما الاجماع فمن سائر السبل لا يختلف فيه احد  
 منهم وثبت اربعة اقسام منه قال كطلاق المولي والمطهر ونكح كما لو كانت امة لهما فاما  
 بالثفاق ونحو الاتفاق او كان كل واحد منهما يبيع بالقيام بما يجب عليه لصحة فليس في الفرقة وكما لو قالت لا دخلني عليك  
 من نكحة او كانت فاحقة فان طلقها ففصل في امسكها وحرام كطلاق احبيل الخالف في الفاعل الموصول وحضو  
 الزوج او حكمه في طهر فجمها فيه وتلك طلاق المهرض والصحيح جمع التام الاطلاق قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ما احب الله ما احب الله وما اكبر ما اكبر طلاقا وعنه عليه السلام اطلقت سالت زوجها الطلاق في غير باس لم يزوج  
 راجعة ائتمنه وروي سعيد بن طريف عن ابي جعفر عليه السلام قال مرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا فتى انك  
 فقل اطلقها يا رسول الله قال في غير سوء قال في غير سوء ثم ان الرجل يزوج في غير باس صلى الله عليه وآله وسلم فقال في غير باس  
 نعم ثم مر به فقال يا فتى انك اطلقتها قال في غير سوء قال في غير سوء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله  
 عن رجل بعثه من ويلع كل ذواق في الرجال وكل ذواق في النساء وروى ابي عمر عن رجل عن ابي عبد الله عليه  
 السلام ما في شيء مما حكم الله من الطلاق ان الله عز وجل يعض المطلاق للذوق قال طاب ثراه و  
 فيمن بلغ عتقا رواية يجوز فيها ضعف اقول هذه رواية ابن ابي بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجوز طلاق الصبي  
 اذا بلغ عتقا من بعثها في النكاح في المعنوية والنمابة والعقوبة والرسالة والخاصة بان حرة ومنع الما ادرس واطل  
 طلاقه وبه قال النبي واتفقوا المصنف والعلامة لتوقف رفع الحجر على البلوغ ولرواية ابي الصالح الذي في النص  
 عليه السلام قال ليس طلاق الصبي بشي قال طاب ثراه وفي قد الغيرة لخطاب اقول لجماع  
 علمنا انه لا يصح طلاق احبيل ولا الطاهر في طهر فجمها فيه اذا كان حاضرا او اذا كان غائبا هل يجب فيه خطاب  
 وقد انقسم مع التحقيق اي حنيفة مذهب الاول عدم الانتفاء وجوز الطلاق في اي وقت شاء قال الفقهاء  
 التقي واحسن والعين في تلمذة والشد صحته محمد بن يعقوب ومسلم بن احمد عليهما السلام قال سالت عن رجل طلق



امرانه وسوابق قال يجوز طلاقه على كل حال تعتد امرانه في يوم طلقها واجواب انها مطلقة كمن جعلها على غير هاتين الروايات  
المفصلة **المفصلة** اعتبار مدة بيع المتقاربات طهر الواقع الي اخر يجب عاقبتها والمرد بالعلم هذا الظن الغالب للسند في العادة  
التي يعلمها في شأنها وموضعها ابن ادریس والمصنف والعلامة في القواعد والارشاد ووجهه كونه جميعا بين الاخبار  
والا قول فيصير طلاقها جسدوا اسم طهرها في نفس الامر ان يطلقها او رات حيفا اخر بعد طهر الواقع وطلقها  
حالة اخرى او في طهر ثالث وتصح طلاق هذه وان علم بحضرتها حاله الطلاق **المسألة** اعتبار مضي شهر فصاعدا وهو  
مذهب الشيخ في موضع من النباهه ومير قال ابن حجره والسند رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغائب  
اذا اراد ان يطلق امراته تركها شهر **الرابع** اعتبار مضي ثلثة اشهر ومذهب ابي علي والفتاوى العلامة في المختلف  
والسند صحيح يحمل بن دراج عن الصادق عليه السلام قال الرجل اذا خرج الى السفر فليس ان يطلق حتى يغيب لها  
ثلثة اشهر ولان هذا قد اختلف في عده غير الخالص اذا كان مثلها يحض يعلم بذلك فخرج رجعها فكذا انها **مجلس**  
يغيبه الذي اذا غابا لم ير ان يطلقها حتى شابت اقصاه عشرة اشهر او ستة اشهر او وسطه ثلثة اشهر وادناه شهر وموضع الصدق  
في كتابه والسند رواية اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الغائب الذي يطلق كمن غيبه قال عشرة  
اشهر او ستة اشهر قلت حددون اذا قال ثلثة اشهر وودي محمد بن ابي حمزة عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال الغائب اذا اراد ان يطلق امراته تركها شهر **فخرج** في الاشهر الاول لا يصح طلاق الخالص والانه طلق  
في طهر وطهر فيه ويسقط في الياسر والصغيرة وغير المدخول بها واكمل **الثاني** المستبرأ وهو التي لا تحيض وفيها  
من تحيض استبرأوا باعتراف ثلثة اشهر وكذا عدتها بعد طلاقها ويغيب بينهما في المرات حضة في الاشهر وفي الاستبراء  
يكفي طهرها منها فيصح طلاقها في الطهر الذي يليها وفي العدة يفتقر بعدها الى قريش اخرين او تكمل تسعة  
اشهر ثم تعتد بعدها بثلثة اشهر **الثالث** الموضع لانه الدم غالبا فتعزل ثلثة اشهر اذا ريد طلاقها نعم لو لم يطلقها  
بعد وضعها صح طلاقها بعد غير مضي كمن لا يصح ايام نفاسها قال **طاب ثراه** وفي اشهر الطهين  
المطلقة تردد اقوال اختلف الاصحاب في اشهر الطهين المطلقة في صحة الطلاق كقولهم لانه اهذه ولو لم يكن  
له الا زوجة واحدة كفي قوله زوجتي طالق فبعض ذهب الى اشهرها كالمسند والمفيد وفتاوى العلامة في المختلف  
وفي المختلفين والشيخ في صدر قوله وبعض ذهب الى عدم اشهر لانه لم يكن كفي قوله زوجتي طالق واحدي نياي  
او احدا كرا في واحدة ممكن او في نياي طالق في غير ان تعين في ثلثة وحده يعني ثم تعين بعد ذلك الطلاق  
في شاء كل الشيخ في البسوط والفاضل واخاره المصنف والعلامة في القواعد اصح الاولون بان الطلاق امر معين  
فيستدعي محلا معينا لا يستحق طول المعين في البهم ولان نواع الطلاق كالعدة لا بد له من محل معين اجمع الا  
حرون لعموم النص ولان احديهما زوجة وكل زوجة يصح طلاقها والكبرى بمنوعة تيسرهما **الاول**  
علي القول بالصحة بحسب التعيين وهل هو بالقرعة او باختيار المطلق وقدره بالاول قال المصنف في

في الشرائع وبالثاني قال العلامة في القواعد **الثاني** هل يقع الطلاق بالمعينة في حين الطلاق او في حين التعيين  
مبنى على مسئلة اصولية هي ان الواقع هل سبب موثوق في اليقين في الحال او اثره صلاحية الثابت عند التعيين  
الاول يحرم الكل حتى تعين وعلى الثاني الكل زوجات يباح نكاحهن الى التعيين وينفرد على ذلك فخرج  
الاول يجب عليه التعيين ويطالب به ويحسم على الاول دون الثاني ويجب الاتفاق على الاحتمالين معا ولا  
فرق بين البابين **والرابع** نفي العدة من حين التلفظ بالطلاق على الاول وسوال في قوله الشيخ  
في البسوط ومن حين التعيين على الثاني **المسألة** لو وطئ احديهما وقتا بالاول نعت الاخرى للطلاق وعلى  
الثاني يجوز له تعين الموطنة **الرابع** يجب القرعة على الاول قطعاً وعلى الثاني يتخير **المسألة**  
طاب ثراه ويقع لو قال هل طلقت فلانة فقال نعم اقول الطلاق لفظ الثاني وصفه الشارع بيا  
لان الله قيد النكاح ابتداء اي غير اعتبار امر اخر غير اللفظ فيخرج الغيبه بخلاف اللفظ عقف فان الموجب لانه  
قيد النكاح هناك لفظ الغيبه حصول ما يبيح المسخ والبرج لفظ منفرد غير مشترك ويقابله الكسبة فاذا عين  
الزوج عايد على تثنيهما وعقبه طالق كان صحيحا وليس كما اشتق في الطلاق يصح كقولها طلاق  
او الطلاق لانه مصدر ولا يوصف الزوات بالمصدر فهو محال لا يقع به الطلاق وان قصد لانه يكون كناية  
ولا يقع بالكناية في صورته على قسيتين عام وخاص القسم الاول العام وفيه مايل الاول لوقيل هل طلق فلانة  
فقال نعم قصد الانشاء هل يقع به الطلاق قال في النباهه نعم وبه قال القاضي وابن حجره واخاره المصنف فظاهر  
ابن ادریس المنع وقول الشيخ في البسوط ومذهب العلامة وفيه المحقق اجمع الشيخ بارواه الكوفي  
عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام في الرجل يقول امرأته فقول نعم قال قد طلقها خذها وهي حرة  
في كونه نشاء ولان قوله نعم يقتضي إعادة السؤل وسو جرح في الانشاء عنه واجواب بتضعيف السند  
اجمع الاخرين ببولية محمد بن مسلم عن ابي اقر عليه في رجل قال لامرأته انت حرام وبانيدسه  
او خيلته او ينيقها لانه ليس بشي ان الطلاق ان يقول لها في عدتها قبل ان يجامعها انت طالق وقد  
علي ذلك رجلين عدلين ولما لم يجرؤوا على ان يقر الجاهل عن سماعه عن محمد بن مسلم ورواه  
الشيخ ايضا ورواه اعندي **الثاني** لو قال اعندي الاكثر على عدم وقوع الطلاق به خلافا لابي علي  
لانه ليس بصريح ورواية محمد بن مسلم المتقدمه لاجتماع خمسة اهل على الصادق عليه السلام الطلاق ان  
يقول لها اعندي او يقول لها انت طالق **المسألة** انت مطلقة او انت المطلقات قال في البسوط الاقوي  
انه يقع وقال في اختلاف لا يقع واقاره المصنف والعلامة لانه لا بد له من الاصل عدم تعلقه الى النشاء **المسألة**  
قوله طلقت فلانة مني قال المصنف يقع لوقوعه بايتضمنه في قوله هل طلقت فيقول نعم فخرج على  
ونقل من غير عن الشيخ وموضع العلامة **المسألة** قوله يا طالق حكم في موضع في البسوط بوقوعه الاكثر على



وجه الاول انما يصح طلاق مع القصد في الطلاق ووجه الثاني ان صحة النكاح لا يوصف متاخر من ثبوت  
ذلك الوصف الموصوف فلا يكون سببا في ثبوت له والادلة **الاولى** التلغيف بغير العزم مع الغدرة عليها اطلاق وقوع  
الغرة فيه في النهاية وهو صحيح ابن حمزة ومنه ابن ادریس الاعرج في النطق بالعزم واختاره المصنف والعلامة  
في غير المختلف وتوقف فيه **الاسم** لو قال لاربعة او ثلث بنكس اربع طلاقات قال في الموطأ طلق ومنه  
المصنف والعلامة لبعده عن شبه النشاء **الثاني** من التخيير للمرأة لقوله اختاري نفسك او خيرتك او جعلت لكل  
الكلمة اختيارا وجعلت امر كل البكر قال القديمان بوقوع بشرط ثلثين ان يكون في طهر لم يغيرها فيه بجماع وحض  
فشهود وجوبها على الفور فان اختارت زوجها او غيرها فمقتضى اختيارها او تحولت في مجلسها لم يقع به فرق وان  
جعل الاختيار الى وقت معين جاز له الرجوع الفسخ وقيل بقضاءه وسوا الاختيار قبل انتهائه وان اختار  
بعده لم يجز وتقع الطلقة رجعية وله الرجوع ما دامت في العدة وحكي الشيخ في الخلاف في بعض القائلين به  
من شواذ الاصحاب وقومها بائنه وقال الشيخ في كتابي الخلاف لا يقع به طلاق وبه قال ابن ادریس واختاره  
المصنف والعلامة اجماع الاولون بما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت لرجل تخر امراته قال انما اختيارها  
ما دامت في مجلسها فاذا تفرقا فلا خيار لها وفي الموثق عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال  
حيثما لا علي طهر من غير جماع شهود وصحيفة عمران قال سمعت الباقر عليه السلام يقول الخيرة تنقون في ساعة من غير  
طلاق ولا يثبت بينهما لان العدة قد نالت بساعة كان ذلك منها وفي الزوج وعلمها الشيخ على التقييد لواقعها بعض  
العامة اجماع الاخرى وبالصالة بقاء النكاح وحارضة الروايات بمثلها روي عن العيص بن القاسم عن الصادق  
عليه السلام قال سالت رجلا خيرا امراته فاختارت نفسها بآنت منه فقال لا انما هذا سببي لرسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم فاحصه امره بذلك ففعل ولو اخترت انفسك لفظن وهو قول زرارة عن رجل قل لازوجك ان  
كنت ترون احيوة الدنيا وزينتها فتقبلوا بغير اعتكاف واسرحتي سرا جليل قال الحسن بن سماعه وبهذا الخبر  
ناخذ في اخبار ومثله رواية محمد بن مسلم **ثمة** على القول بوقوع طلاق رجعية قال القديمان  
القديمان والقديمان رواية زرارة الموثقة عن الباقر عليه السلام قال قلت لرجل خيرا امراته الى ان قال هو  
احق برجعها قبل ان تقضي عدها وقيل بائنه والمعهود رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اذا اختارت  
نفسها فهي طليقة بائنه وسوا طلق في الخطاب وان اختارت زوجها فلا شيء **الثاني** في القسم **الثاني**  
وفيه ملتان الاولى الكتاب بالخطاب قال في النهاية يقع اذا كتب بخطه فلا بد طلاق به قال ابن حمزة بشرط  
اربعة ان يكتب بخطه ويشهد عليه وسلم في الشاهد ولا يغيرهما حتى يقرأ الشهادة ويعمل المطلقة  
وقال الشيخ في كتابي لا يقع وبه قال ابن ابي عمير وادريس والمصنف والعلامة والقاضي في  
الكامل تابع النهاية وفي المذهب تابع الخلاف اجماع الشيخ بصحيفة ابن حمزة الثاني قال سالت ابا عبد الله

عليه السلام

عليه السلام عن رجل قال لرجل اكتب لي فلان الي امراتي بطلاقها او اكتب الي عهدي بعنفه يكون ذلك طلاقا او عتقا  
قال لا يكون طلاقا او عتقا حتى ينطق بلسانه او غايبا عن اهله وحملها العلامة على حالة الاضطرار وجعل قوله الفصل  
لا للشيخ اجماع المانعون بان النكاح عصمة مستفاده في الشرع فيقفن والهما على دلالة الاصل بقا ما كان على ما كان  
ولان الكتابات للفظية لا يحصل بها الفرقة مع القصد فالكذب يولي بعدم الحصول لان البنية في اللفظ في  
مشابته من البنية بين اللفظ والفعل اجماع الكتاب به وحجته زرارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل كطلق  
امراته او بعنفه علامه ثم بدله فجاءه فقال ليردك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به فان قيل هذه الرواية  
مطلقة فذلك مقيدة والمطلق يحمل على القيد يجب بان البنية والحضور لا يثبت لهما في البنية لان اللفظ لما كان  
سببا في البنية استوي من الغائب والحاضر لو كانت الكتاب بسبب الساموي احوال ان فيها مع اختصاص هذا  
الرواية لموافقة اعتقادنا بالنظر والشبهة بين **الاصحاب** **الثانية** القاتل القاتل على المرأة للاخرى من قاتل الصدوقا  
وبه قال ابن حمزة وصحبه الشيخ رواية وقال طلاقه بالاشارة او الكتاب به ان عرفها وبه قال القاضي وابن  
ادريس والوعلي واختاره المصنف والعلامة اجماع الاولون بما رواه الكوفي عن الصادق عليه السلام قال طلاق  
الاخرى ان ياخذ مئنتها ويضعها على راسها ثم يعثر لها ومثلهما رواية ابي بصير عنه عليه السلام والجب  
بصف السند وبالحمل عليه ما ذاعلم بذلك اشارته اجماع الاخرين برواية احمد بن محمد بن ابي بصير قال  
سالت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة فتقت فلا تنكح قال اخر من قلت ثم فعلت منه بعض امراته  
وكراهته لهما قال نعم يجوز له ان يطلق عنه وبه قال لا لكن يكتف بشهده على ذلك قلت اصلحك الله لا يكتف  
ولا يسع كيف يطلقها قال بالذي يعرف من فعله مثل ما ذكرت في كراهته لهما او بقصة لهما قال **الثالثة**  
طاب ثراه ولو فر الطلقة بائنه او ثلث صحة واحدة وبطل التغيير وقيل بطل الطلاق اقول الاول اختياره  
في النهاية والقاضي وابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة والثاني اختيار المرتضى وابن حمزة وحسن  
وظاهر سائر اجماع الاولون بوجود **المقتضى** وسواء طلق واستقاء المانع اذ ليس الا الضيمه وهي ههنا  
موكدة لا ما فيه وبصحة جميل ابن دراج في احدهما عليهما السلام قال سالت عن الذي يطلق في حال طهر في  
مجلسين قال هي واحدة وصحيفة بكير بن اعين عن الباقر عليه السلام قال ان طلقها للعدة اكثر من واحد  
وليس الفصل الا على الوحدة بطلاق اجماع الاخرين وبصحة ابي بصير عن الصادق عليه السلام من طلق ثلثا في مجلس  
فليس شيء من خالف كتابه رد الى كتابه ولان الواحدة المنفردة المقيدة بقيد الوحدة غير مرادة فلا  
يقع لاشراط القصد في الطلاق والثلث غير واقعة اجماعا اجاب العلامة بالقول بالموجب فان الثلث لا  
يقع فكانه ليس شيء لوجب ما قصده والفعل الاختياري الصادر عن المحييين اذ لم يحصل غايته سبي  
باطلا فلا يكون شيئا قال **طاب ثراه** وطلاق الثلث المرسله وكله لا يقع اقول مرادة تعدد الطلاق



البدعي وعنده اضا فاطمات ابايضا والثلث الرسالة قال وكله لا يقع لانه غير مراد للشارع والمصل بقاء عصمة  
المنكح فنقد وقعا على موضع الاذن خلافا للعامة فان عندهم طلاق ابايضا بدعي كغيره ويجوز ان يكون بدعي  
في قوله وكله الى الثلث الرسالة وقد تقدم ان الواقع منها واحد على احد القولين ولا يقع شيء على القول  
الاخر ومختار المصنف الوقوع بقوله ههنا وكله يحتمل ان المراد الكل المحمدي اي الثلث بنماها لا يقع بل واحدة منها  
ويحتمل ان يكون رجوعا عن الاول وقد صرح بالمصنف في الشرائع حيث قال والكل باطل لا يقع مع طلاق  
ياقي بالطلاق فكذلك في سياق النفي وسو بعد العموم على ما تقدم في موضعه قال طاب ثراه والباين  
مالا نصحه بعد رجوعه وسوطا في اليا بيه على الاظهر اقول اليا بيه والصيغة هل عليها عدة ام لا الاول  
ههنا يعني وابن زهره والثاني مذهب الشيخين والصدوقين والشيقي والقاضي وابن حمزة وابن ادریس و  
اختاره المصنف والعلامة اجماعا لا بد بغيره تعالى واللاقي يثبت في المحض من نسائكم ان اريتم فعدنهم  
ثلاثة اشهر واللاقي رجوع في هذا صريح في الانسان في الحيض واللاقي لم يبلغ عدته لانه على كل حال الحيض  
الاخر ونوجوه الاول ان المقتضي للاعتداد هو استقلام فراخ الرحم في اكل غالباً تنقها قطعاً  
فلا وجه لوجوب العدة روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال النبي لا تحل لعدة عليها وهواياها  
ما ذكرناه في العدة الثاني ان غير الدخول بها لعدة عليها اجماعاً كذا اليا بيه والصيغة او الدخول بها لعدة  
به الثالث موثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال ثلاث يزوجن على كل حال التي لم تحض  
وشهلا لا تحيض قال قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسون سنة قال طاب ثراه لا يهدم استيفاء  
العدة تحريم المثلثة اقول لم يختلف احد من صحابنا في افتقارها بعد الثلثة الى المحل لو كانت الثلثة للعدة  
للسنة ولانه منصوص القرآن في الثلثة لا بد من استيفاء العدة بالنسبة الى المحل ولو كان استيفاءها كافياً  
في محل في الاول وهاد ما للتحريم فياز العقد الزوج مكان المحل فيلزم عدم الافتقار الى المحل البتة وسو مخالف  
لكل بل العزير وعليه تعلق الروايات في شواذها عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة  
ابن اعين قال سمعت ابا جعفر يقول الطلاق الذي يحبس به هو الذي تطلق القبة وهو العدل بين المرأة  
والرجل ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة الشاهدين واراده من القلب ثم يتركها حتى يحض ثلثة قرو  
فاذا رأت الدم في اول فطرة في الثلثة وسواها القرون الاقروا هي الاطهر فقد بانت منه وهي اكد بنفسها  
ثم يطلقها ثلث مرات يراجعها ويطلقها لم تحل له الا بزوج وعبد الله بن بكير فطعن في كتاب قال الشيخ في رسل عن  
هذا فقد روي عن ابي رزق اسحق الرازي ولما راي ابايضا لا يقولون به استدلال زرارة بقوله الذي يتركها حتى يحض ثلثة قرو  
ما هو عليه من الغلط في احوالها عن اعتقاد الحق في اعتقاد مذهب الفطحية اعظم الغلط في اعتقادنا  
ليعتقد صحته الشبهة دخلت عليه وبعض اصحاب الائمة عليهم السلام ولم يعمل بها احد من الاصحاب طاب ثراه

هذا هو المذهب  
والمراد بالعدة  
التي هي في الطهر  
او في الفطرة  
او في الفطرة  
او في الفطرة

طاب ثراه ويصح طلاق احوال السنة كما يصح للعدة على الاثر اقول المصلحة في مشكلات الفقد قبل الخوض فيها فينبغي ان يوضح  
مقدمته ان الطلاق ينقسم الى قسمين بدعي وشرعي فالبدعي ما ينعى عنه طلاق احوال الفقد والنفاذ وفي طهر فترها فيه  
وعنده لا يقع البدعي ويقع عند العامة موقعه وان اثنى السني فطلاق العدة ان يطلقها على الشرايط ثم يراجعها في  
العدة ويوافقها فيها والسنة ان يتركها حتى يخرج من العدة ويرجعها بعقد ومهر جديد والسني الاول يسمى طلاق  
السنة بالمعنى الاعم لعمومه فانه يشمل البايين والرجعي والعوي والسني الثاني الذي قابله العوي في التقيم الثاني  
يسمى طلاق السنة بالمعنى الاخص اذا تقرر هذا فنقول احوال يجوز طلاقها لعدة اجماعاً بان يطلقها على الشرط  
ثم يراجعها قبل ومنع حملها ويطلق قبل الوضع فقد حصل الرجوع والوطي في العدة لانهما ههنا ان اكل وهل يجوز ان  
يطلقها السنة ام لا فيه اشكال لانه ان اريد بالسنة بالمعنى الاعم فهو كذا لان الطلاق الاول الذي جاز اجماعاً اعطى في  
العدة سني بالمعنى الاعم لانه احوال عامه والمقسم صادق على الاقسام وان اريد بالمعنى الاخص فهو لا يتحقق  
الا بعد خروج العدة وسو يحصل بوضع اكل وحيداً حتى في كونها حائلاً ففقدته تقدير الاشكال وتقرير حمله في  
المراد اقول العقبة وفي هذه المسئلة وهي اربعة الاول قال الصدوق فان في الرسالة والقع اذا رجعا اجماعاً قبل  
وضعها ثم ارد طلاقها ثانياً لم يكن له ذلك الا بعد الوضع او مضى ثلثة اشهر ولم يفصلا العدي والسني الثاني قال  
ابو علي اذا ارد طلاقها قبل الرجوع وكان قد وقع اشترط مضى شهر بعد الوقوع وكذا في الثالث فتخرج حتى  
المحل الثالث قال الشيخ في النهاية اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته وهي حبلى مستبينة حملها فليطلقها اي  
وقت شاء فاذا اطلقها ولحده كان اكل يجمعها مالم تضع ما في بطنها فاذا رجعها واد طلاقها للسنة لم يحضره  
ذلك حتى تضع ما في بطنها فاذا ارد طلاقها للعدة فاقعها ثم يطلقها بعد الوقوع وينعز القاضي وابن حمزة  
فقد منع من طلاقها السنة بالمعنى الاعم واجازة للعدة فكانه يقول لا يجوز طلاقها الا نوحاً والحزن  
انواع الطلاق وسو العدي الرابع قال ابن ادریس يجوز طلاقها للسنة واختاره المصنف والعلامة وغير  
المحققين رضي الله عنهم اجمعين الصدوق قال لصبيحة اسماء عجل الله جمعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق واحد  
واحد فاذا وصفت ما في بطنها فقد بانت منه وصبيحة اي بصيرة الصادق عليه السلام قال كيلي تطلق  
تطلقه واحده ورواية منصور العجل عن علي بن ابي بصير في الرجل يطلق امرأته وهي حبلى قال يطلقها قلت في رجاها  
قال نعم يراجعها قلت فان بدله بعد ما رجعها ان يطلقها قال لا حتى تضع واجاب عن الاول والسني بان الرد  
بالوحد الواحد الصنفية اي لا يقع بها الا صنف واحد في الطلاق وهو العدي لا صنفان احوال عدي  
والاخر سني لهذا منع في طلاقها الا بعد المعاقعة لتكون العدة واجبة على هذه التاويل برواية اسحق بن عمار  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام احوال يطلقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال  
يبر منه ولا تحل له الا ان تنكح زوجها غيره فقد تضمنت هذه الرواية تعدد الطلاق في صريحه فيكون موافقاً

طاب ثراه



لثالث والاوليتن ايضا وعن اسحق بن عمار عنه عليه السلام قال سالت عن ارجلي تطلق طلاق الذي لا يحل له حتى تنكح حوا  
نكح قال نعم قلت قلت لي اذا جامع لم يكن له ان يطلق قال الطلاق لا يمكن الا على طهر قد بان وحل قد بان وهذه  
قد بان حملها الصحيح ابو علي عارولة زيد الكندي قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن طلاق ارجلي فقال يطلقها واحدة العدة  
بالشهر والشهر قلت قلت فلان يرجمها قال نعم وهي برائة فان رجعا ومساها وادان يطلقها تطليقة اخرى  
قال لا يطلقها حتى يرضى لها بعد ما سهر شهر قلت وان طلقها ثانية واشهد ثم رجع واشهد على رجعتها ومساها  
ثم طلقها التطليقة الثالثة واشهد على طلاقها الكلى عدة شهر فهل تبين كاتين المطلقة على العدة التي لا تحل لزوجهما حتى  
تنكح رجعا غير قال نعم قلت فاعادتها قال عدتها ان تضع ما في رجليها ثم قد حلت لان رجعا حتى ابن ادريس يعوم  
الايات لقول الله تعالى فان طلقها الطلاق حرمان قال المصنف والوجه الاخر عن اخبار الحاد والاشقات اني  
ما دل القرآن من جواز طلاقها مطلقا وقول المصنف في الرابع ان يطلق احمل وزوجها جازان بطاها ويطلقها  
ثانية للعدة اجماعا يري بالاجماع هنا احاصل بعد عصر الفقيهين واي على التفرع في الخلاف في قول العلامة في الخلاف  
والتحقيق ان طلاق العدة والسنة واحد وانما يميز السنة بترك الرجوع والمواقع والعدة بالرجوع في العدة والى  
قعه فاذا طلقها لم يظهر له السنة والعدة الا بعد وضع الحمل لانه ان رجع قبل كان طلاق العدة وان تركها حتى  
تضع كان طلاق السنة فان قصد الشيخ ذلك فهو حق وحمل الاجماع عليه وحجته هذه التحقيق يعطي كون النزاع  
لفظيا لان حاصله ان طلاق السنة لا يتصور لان حقيقة تركها بعد الطلاق حتى تنقض العدة وهي بوضع الحمل  
تخرج عن كونها حلا ولم يقل احد بطلان الطلاق الذي لا يتعقب رجوعه اذ شرطه الطلاق تكون متقدما  
عليه لوجوب تقدم الشرط على شرطه وادور عليه السيد عبيد الدين عبد المطلب قدس سره ان قوله كونه السنة  
او للعدة الا بعد الوضع مستدرك لانه يعلم كونه للعدة قبل الوضع وبان يرجمها ثم قبله ثم يواقعها ثم  
يطلقها ثم يجوز له ان يرجمها ايضا ويواقعها ثم يطلقها الثالثة فحرم عليه حتى تنكح رجعا غير ولا يتوقف العلم بذلك  
على الوضع ولو قال لا يعلم كونه للسنة حتى تضع كان حقا وذلك ليس مخصوصا باحمال كل مطلقة رجعا لا يعلم  
كون طلاقها للسنة حتى تنقض عدتها سواء كان بالوضع او بالاقراء او بالاشهاد فانه متى انقضت عدتها ولم يرجمها علم  
انه للسنة وقيل ذلك لا يعلم هذا هو كل مد في شرحه واجاب عنه ولده في المحققين بان قوله فان طلقها لم  
يظهر لي بالطلاق انهما هو وانما يظهر باحد الامر اما بالرجوع قبل والمواقع وهو علامة العدي او بالوضع قبل الرجوع  
وهو علامة السنة هذا مراده ولم ير انه لم يظهر لعدتها الا بعد الوضع ثم قال في التحقيق وقول علي قول الشيخ  
بأنه احد موثر لثمة اما جعل حصول وصف الشئ والعدي بالنية او الرجوع سببا لصحة او كاشفة لان الطلاق  
حال وقوعه قد روي في سنن عيني العدي والسنة بالمعنى الاخر والمراد حصول احد الوضوعين اما السنة  
او الرجوع والمواقع في العدة او هي كاشفة دليل احقة الاجماع على انتفاء غيرها اما السنة فليس يقبل بها

وان يكون الرجوع سببا للصحة فلا سئل امره الدوران صحة الرجوع مشروط بصفة الطلاق فلو كان الرجوع سببا في صحة  
الطلاق لزم الدوران فبقى ان الرجوع والمواقع في العدة كاشفة فان حصل على انه للعدة وان لم يحصل حتى تنقض  
العدة بوضع الحمل عرفنا ان السنة واقول ان الذي ينبغي تحصيله في هذه المقام ان يقول موضع السنة ان حاصل  
يجوز ان يطلقه واحدة اجماعا وهل الواحد لزومها في شئ من الصدوقان على الثاني والشيخ على الاول فيجوز عنده  
تعدد ها ولو لم يواقعها مع طلاقها فالوقوع شرط في الطلاق الثاني للحامل فتزويجها على شرطها ذلك يكون معنى قول  
الشيخ فاذا رجعا وادخلها في السنة لم يجز له ذلك السنة بالمعنى الاخر وقوله حتى تضع اي لا يجوز ايقاع طلاق اخر على  
غير الرجوع المذكور وهو الذي يتقدمه الوقوع بل يتم معها حتى تضع واي ادريس وفي بعضه على جواز طلاقها  
مطلقا اي وان لم يتقدمه وطى فيكون للسنة بالمعنى الاخر ويجاب عن الاشكال قوله طلاق بعد سني بالمعنى الاخر  
احد قاضيه قلت اسئل لكن لما اختص بجواز تقسيم واحد في اقسامه صار كما تقسم لها في الاقسام فقولهم يجوز طلاق  
احمال للعدة داخل في السنة العام كمن تقيد الرجوع والوطى في العدة ومع عدم الوطى يكون سببا عامما كما لا شك  
والسنة الخاصة فاعلم ذلك باب ثراه ومن لم يميز ما دون الثلث فبغيره روايتان اشهر انه  
يهدم اقول في ارجع المطلق عاد اليه النكاح بما بقي من الطلاق وكذا ان بات بطلة وطلقين وارجعها بغير سنن  
قبل تزويجها بغيره او بعده قبل اصابته الثاني اما لو كان بعد اصابته على الشرايط المحللة لوقعت بعد ذلك فهل يهدم  
هذا المحلل الطلاق الباقى ويصح تزويجها على ثلث مستأنفات او لا يهدم وقد اطلقوا ان يترجم على النكاح الثاني  
في الثلث وتبقى بعد تزويجها على طلقين ولو كان الباقى على نكاح الثاني طلقين بغيره موع على طلقه فيه روايتان  
احدهما الكدم وهي رواية رفاع عن موسى التماس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طلق امرأته بطلاق واحد  
فتبين حرمه ثم تزوجها اخر فطلقها على السنة فتبين حرمه ثم تزوجها الاول على كتم هي عنه قال علي بن عيسى ثم قال  
يرفعه كيف اطلقها ثم تزوجها بانيا مستقبل الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت على اثنين ويريد رواية  
عبد الله بن عيسى بن ابي طالب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في رجل طلق امرأته بطلاق واحد على اثنين  
ثلث ولا يهدم واحدة ولا يهدم واحدة ويعضدها الشيخ بين الاصحاب فافتي بمضمونها الشيخ في الكتب الثلث النماذج  
المبسوط والخلاف القاضي وابن حجر وابن ادریس واختاره المصنف والاعتراف عدم الهدم وهي محقة  
الحلي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته بطلاق واحد ثم تزوجها فقتل عدتها فترجمها غير  
ثم ماتت الرجل وطلقها فزوجهما الاول فقال علي بن عيسى ثم تزوجها على طلقين فافتي بن ادریس عن  
بعض اصحابنا العمل بها وحمل هذه الرواية وما في معناها على احد حور ثلثة ان يكون الزوجه الثاني صغيرا  
او لم يدخل بها او يكون متعززا باب ثراه ولو ادعت انها تزوجت ودخل وطلق فالمردي  
القبول اذا كانت ثلثة اقول الرواية ان ابن ابي جابر وها بن اكسين بن سعيد بن ابي عبد الله عليه السلام



في رجل طلق امرأته ثلثا فبات منه فادام جنتها قال لها اني اريد ان ارجعك فترد علي زوجا غيري قالت قد  
تزوجت وحملت بكن نفسي اقيصد قننا وبلجها كيف يصنع قال اذا كانت المرأة ثلثة صدقت في قولها **باب**  
**قال** طاب ثراه ورجع الاخرس بالاشارة وفي رواية ياخذ القناع اقول الاول هو المشهور وسواء  
الشيخ والقاضي والي علي وابن اديس والمصنف والعلامة واخذ القناع مذهب الصدوق وابن حمزة واما الرواية  
ياخذ القناع تنقيصا في الرجوع فليقتضيهما بل في الطلاق وهي رواية السكوني عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
الاخرس ان ياخذ مقننتها ويضعها على راسها **المقنن** في العدد وكما في الطلاق بوضع القناع لزم  
منه ان يكون الرجوع فمعه يكون دلالة لرواية على الرجوع دلالة لرواية لغيره جاز ان يعيد المصنف هذا المعنى  
في الرواية دلالة الزامية على ذلك فمعه العدة مرفوعة بصل الشرع بالاشارة والافراد او اجملا او جملها  
رفع النكاح الثابت بالعقد مطلقا وبعد الدخول بغيره او وطى بغيره او بغيره وهي ثلثة افرس بغيره  
كعدة الوفاة مع عدم الدخول واستبراء غرض كعدة الحمل ويعتد واستبراء بالشهوة والافراء وايضا العدة قبل  
بالافراء المستقيمة الحيض وقد يكون بالشهوة كالمستبراء وقد يتركب منها كالمستبراء بعد حيضه فانها تكون ثلثة  
ولو كان بعد حيضتين امكن بشهر والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فلدوات الافراء  
قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره ولدوات الشهود والافراء ليس من الحيض من  
نسايكم ان اربتم فعدن ثلثة اشهر والافراء لم يحض وللحمل ولوات الاحمال اهل ان يوضع حملهن  
وللارجل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعرضا واما السنة فليكن  
متوازيها الاجماع فمن سائر المسلمين لا يختلفون في وجوب الاعتداد على الزوجات بعد مفارقة الزوج  
ومن طريق النظر لما حرم السفاح حذر في اختلاف الانساب ومع حذرة الاول بعد وطئه لوجان الوطى  
لا يمتنع المان وقال عليه السلام لا يجمع حان في رجم واحد وبلية اختلاف النكاح في كل شريعة  
فلا بد من ضبط قد يعلم به فاعرج الحزم في الاول ليامن الثاني على شبهة من التدليس بالغير وقد كان  
يكفي الحيض والواحدة كما جعله الشارع دلالة على فاعرج حزم اجاب في الاستبراء فجعله ثلثة قمره واعطاهما  
للعقد وتقيها الامر اكرار واعطاهما في المبالغة على حفظ الانساب واما في الروي لا اختيار والرجوع  
الي التيمم حال وحفظ العيال وصون العمة الزوج وستر الحال الغرض ان يكن النكاح عليه قال الله تعالى  
احق بردهن في ذلك ان اردوا صلاحا ومع عدم الوطى لعدة لانه الاختلاف المذكور ولا عيال بخشي  
ضيعتهم ولا فاش بكنشف عليه بجا فظ على مستقر واجتمعا في الوفاة تنجى على البيت ليعظم امره ولا يشي  
ذكره ويبعث الفكر في احوال خيرة والترهيد في الدنيا ولهذا وجب الحداد للثقل على الزوجة وليس شعاره  
ليعظم الموت والاستئذان به واستجاب ان في الماتم وظاهره ان في العدة ثلثة ايام من هذا القبيل

واما عدة الحامل فان الزوج فيه وان اوجها بالاختلاف في حقيقة الب لا يوس في الاختلاف بالبعيدة لما رواه في الاصل انه ينفذ في العدة  
وقد تقدم في ذلك عدة ثلثة ايام من الزوجة لانه حال وعود الزوجين الي النكاح في زمان العدة **باب**  
**طاب ثراه** وهي ثلثة ايام على الاشهر اقول اختلف اهل اللغة في لفظ القعدة هل هو موضوع للعلم حقيقة  
ويستعمل في الحيض او بالعكس وهو مشترك بينهما بالاشتراك اللفظي كلفظة العين او انه اسم للانتقال من معتاد الي معتاد في  
الانتقال من الحيض الي الطهر بالعكس قد ذهب اليه كل واحد من هذه التقاير لافترق قوم منهم واما القعدة فعلى قولين بعد ثلثة ايام  
على انقضاء العدة بالافاء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره فبعضهم ذهب الي انه الحيض دون الطهر وهو  
جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء المتأخرين وبعضهم ذهب الي انه الطهر واختاره المصنف والعلامة لوجوه الاول  
قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلثة قمره وهو عام ولو جحد به الطهر كان اذا طلق بعد ساعة اقيمة مقام قمره  
كامل فلا يكون عدتها ثلثة ايام وفيه التحريض والعسح لان الامة تقتضي ثلثة ايام وهما ايام **باب** قوله والافراء  
يسئل من الحيض من نسايكم ان اربتم فعدن ثلثة اشهر فيقتلها ما يثبت منه اي بدله والبدل عن البدل فلا كان هو  
الياس في الحيض والحكم منه دل على انه هو الغرض لان الانتقال عن الحيض **الثاني** ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
لما طهرت ابي خنيس اعدتي عن صلوة ايام افرأين المراد الحيض **باب** روي ابي حنبل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من الحيض  
ويستقيم حيضها ثلثة ايام وهي ثلثة حيضات الاخرى بوجوه الاول قوله تعالى ثلثة قمره فعدت الباقي العدد وهو  
دلالة التفرقة والحيض موث فيكون المراد الطهر **الثاني** قوله تعالى فاذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اي في وقت  
عدتهن كقوله وتفسحوا لهن الفضة اليوم القيمة اي في القيمة والطلاق في الحيض ليس ما روي به تحريم اجماعا **الثالث** قوله  
لعدتهن يقتضي اعيال العدة بالطلاق لان دخول اللام على الزوجة يقتضي اتصالها بالزوج وقوله تعالى ان طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن  
**باب** روي رزاه عن ابي جعفر قال الاقراء هي الاطهار واجلوا عن حجة الاولين بان القعدة طهرتهن بالحيض فذكر  
قوله ثم للبعض وعن الثاني ان القعدة هي الطهر وقد روي بالحيض لانه عيارت عن النقاء وطلاق بل هو نكاح في الحيض  
فقد روي عن ابي جعفر في طهرتهن ثلثة اشهر وعن الثالث في قوله وفي الصلوة ايام افرأين قال بعض الرواة  
انه زادت في التحريم والافاء فان لا تمنع كون القعدة مقولا على الحيض بالاشتراك وبغيره في الميزان في ثلثة اشهر  
عن القعدة في العدة وما ذكره في الدلالة كالتراخي الصار في ردة الحيض اذا عرفت هذا فقل زادت في بعضي ردة  
على التحريم ستة وعشرون يوما وكخطان والافاء لانه على التحريم عند المصنف وعند الجمهور  
من العدة لان الحكم يقتضي العدة موقوف على تحققها وعلى المذهب الاول تسعة وعشرون يوما وكخطان والافاء في الخطا  
من الحيض **الثالث** قال **طاب ثراه** وفي رواية ثلثة اشهر ثلثة اشهر اقول الحديث متوقف على تيمم  
معتدين الاولى المرة التي لا تحيض ومثلها تحيض ثلثة اشهر اجماعا لقوله تعالى والافاء من الحيض من نسايكم  
ان اربتم فعدن ثلثة اشهر والافاء لم يحض قوله والافاء لم يحض عطف على قوله والافاء فيسئل فيكون المراد ثلثة اشهر



اشهر موجع الرقبي وجوب عدة الياس **الثاني** الاصل في عدة الحمل الا انه احد من قولنا في المطلق يتبعه انفس  
 ثلثة فروع وعين الاسم عند فقهاء فقال **الاول** ينسب اذا تقرر هذا فاعلم ان هذه تراعى الشهور ويجوز ان لا يشترط حالها في  
 الحملين وجعلت لها في ذلك طرفة واحدة من الحملين فاما يستوجب عدة في هذه التفرقة ورواية واحدة للحسن عن  
 الباقر عليه السلام قال اول ما يسمي سقته بآلة الطلق المرساة تسرب الحيف ان امارت بها ثلثة اشهر يعني ان يلد منها بآلة منه وان  
 وان امارت بها ثلث حيف ليس بين الحملين ثلثة اشهر بآلة الحيف يعني في الحملين واما اذا ابتدأت العدة بالاشهر فالتام في  
 في اخر الثالث رطلت العدة بالاشهر لغير شطرها وتعد بالاضيق فراء واحدا لان الفطر لها نهاية الحيف والترك العدة هناك الاشهر  
 والاقراء لان التركيب لما يكون اذا طارت الاشهر على الاقراء وكانت الاقراء هي الابعة لتحقيق الياس منها والحال هنا على العكس  
 والاصل ان الواجب الواحد لا يودي ببعض الاصل وبعض البذل الا فطري الشر وطبوعه الاصل الابيض شرعي وسو  
 موجد في حاله سبق الاقراء والانتقال الى الياس وليس موجبا في صور العكس وينفع على هذه لونا اخر في الحيفه الثانية او الثالثة  
 وسو موضوع الحيف في هذه السئلة وحمل الاشكال وفيه ثلثة اقوال الاول انما بقصر عدة بطول عدة الحمل متوسعة منه في حين الطلاق  
 لانه قضي منه حمل فان طهر فيها حمل اعتدت بوضعه وان لم يطهر علم بره الرحم واعتدت بعدها بثلثة اشهر وكانت بمنزلة الثلثة الاولى  
 المستقيمة ولم يجب ما حصى في العدة لان الرضعا لا يقع له عدة فلما اعتبره ليعلم انما كانت في ذوات الاقراء فاذا علمت بعدة  
 المستقيمة وفيه عليه قول وان ارثتم هو هو قول ابن ادرين والمحقق العلامة وبه قال الشيخ في النهاية ان كان المحبس الدم **الثالث**  
 قال بعض الاصحاب انما بقصر عدة بناء على ان اقصى عدة الحمل ستة فان ظهر في انشائها على اعتدت بوضعه والا اعتدت بعدها بثلثة  
 اشهر وسو منه رواية عمارا قال بافي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل حمل منه امرأة ثمانية اشهر حيفه و  
 حله كيف يطلقها زوجها قال ان هذه مستديرة فطلقها ثلثة اشهر فلو طهرها على طهر غيره حاء شهرا ولم ينكحها حتى تحيض ثلثة  
 حيفين متعاقبتين فقد انقضت عدتها قلت فان حافت ستة ولم تحض فيها ثلثة حيفين قال بل يحض بها بعد ثلثة اشهر ثم تنقض  
 عدتها قلت فان ماتت او مات زوجها قال وايها مات ورثه صاحبها بآلة ومن حافت عشرة اشهر وهو قبل الفسخ في النهاية ان الحيف  
 هو الدم الثالث وتبع القاضي وابن حجر **الثالث** ان كان انقطاع الدم لعارض كالمرض والرضاع اعتدت بالاقر او اول كان  
 طالت عدتها وان لم يكن لعارض فان حوت بها ثلثة اشهر يحض فعدت عدتها وان رأت قبل ذلك ما قال ارفع حيفها  
 بالكلية كان بلغت الياس وكان ذلك بعد حيفه اضا فتليها شهرين وان لم يرتفع بل كان لعذر جبر تمام ثلثة اشهر ثم  
 اعتدت بثلثة اشهر ان المحبس الدم الثاني وان كان الثالث جبر تمام السنة ثم اعتدت بعدا بثلثة اشهر وهو  
 قول القاضي **الرابع** طاب ثراه ولا عدة على الصغيرة ولا الياسية على الاشهر اقول هذه من الشيوخ **بلد**  
 وابن حجر والشيخ وابن ادرين وذهب السيد الى وجوب العدة عليها غلبه اشهر واختاره ابن زهره لاجتماع الاولين بالاعتقادي  
 للاعداد ذال فيزاد العدة انما شرعت لاستعمال فراخ الرحم في الحمل غالبا وهذه الحكمة من غير قطع فلا وجه  
 لوجوب العدة ولان غير المدخول عليها اعماء فكذا لا يتم والصغيرة اذا الرخا لها اعتبارا فيه وبكثرة عبد الرحمن

اجماع على الصادق

اجماع عن الصادق عليه السلام ثلث تنزوح عن كل حال التي لم تحض وثلثة تحيض قال قلت وما حدها قال اذا انزلها اقل  
 من تسع سنين والتي لم ينزل بها والتي قد حبست من الحيف وثلثة لا تحيض قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسون سنة  
 وحبسته زواره عن عليه السلام في الحيف التي لا تحيض مثلها والتي قد حبست في الحيف قال ليس عليها عدة وان دخل بها في  
 معها ورواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام التي لا تحيض مثلها لعدة عليها اجتمع السيدان والباقر بن الحسين من الحيف  
 من فسادكم ان اربتم فعدت ثلثة اشهر والباقر لم يحض وهذا جرح في وجوب العدة بالاشهر على الانساب لم  
 يبلغ الحيف بما رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زيد عن ابي سماعة عن عبد الله بن حنبل عن ابن ابي عمير عن ابي  
 بصير قال عدة التي لا تبلغ الحيف ثلثة اشهر والتي لم تحض ثلثة اشهر واجوب عن الباقر عن دلالتها على جاذ  
 كره لاشهر لها بالبرية وحي عاين الياس من الحيف وعدم الياس من يكون والتقدير والباقر يحض من الحيف اي لم  
 يوم الحيف ان اربتم اي ان شككتم في كون ذوات اقراء او امات فعدت ثلثة اشهر والباقر لم يحض اي  
 لم يسقط من حيف وحصلت البرية في اوجها ايضا فعدت ثلثة اشهر وعن الرازي بالطن في سندها فان ابي سماعة  
 وابن حنبل وابن حجر ممن فون عن اخذها كونهما مقطوعة الروايات بالاولا اكثر واضح طريقا **طاب ثراه**  
 وفي هذا الياس روايتان اشهرها خمسون سنة اقول هذه رواية عن الحسن بن الحجاج في الوثوق عن الصادق عليه السلام قال  
 ثلثة تنزوح عن كل حال التي لم تحض وثلثة لا تحيض قال قلت وما حدها قال اذا كان لها اقل من تسع سنين والتي لم  
 ينزل بها والتي قد حبست من الحيف وثلثة لا تحيض قلت وما حدها قال اذا كان لها خمسون سنة وفي طهرها من  
 زياد ونقص مع ارسالها ورواه محمد بن يعقوب في كتابه بالسند المذكور قال وروي سنون ثلثة اشهر عن محمد بن ابي  
 وروي الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغت المرأة خمسون سنة لم يرتفع عمنها  
 الا ان تكون امرأة في قرش وقال في المبسوط وحديث من خمسون وفي القرشي روي انه نزل في الدم الياسين  
 واحق في غير الباطية بالترتيب في البلوغ الى سنين وذكره الفقيه ورواه هذا قول اهل المدينة وجه العلامة في المختلف  
 اي تجديده بالسنين مطلقا مع وجوده وذكره في منتهى المطلب فاحصل ان في سن الياس ثلثة اقوال الاول ان  
 مطلقا قال الشيخ في النهاية والاستبصار الثاني سنين مطلقا قال العلامة في المنتهى **الثالث** التفصيل بواحد الصدق  
 في كتابه واحدا في العلامة في اكثر كنه **طاب ثراه** ولو وضعت ثلثة اشهر ما ن بات منه على تردد اقول  
 اذا كانت المرأة حائضا بكثر من واحد وصفه واحد هل تبين صديقه تصدق الوضع في الجملة لكل لا تنكح الا بعد  
 وضع الحجر لا تشتغل بها بحمل لرحمة او لا تبين الا بوضوح اجمع بالاول قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي في  
 كتابه ورواية حجره وابو علي قال في الخلاف والمبسوط لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن  
 حملهن وهذا ما وضعت وبه قال ابن ادرين واختاره للمحقق والعلامة ولا يلاحظون في مسائل  
 الا وبي علم حوازل الرجعة فيها بين التوامين على الاول وجوازا على الثاني **الثاني** عدم وجوب الطلاق على الاول

عن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فحلفت له ان لا ينكح غيرها قال لا ينكحها الا بعد ان تضع حملها



دون الثاني مخرجها من كنفها زوجة على الاولادون الثاني ونظرة فائدة في امور حرة وقع الطلاق  
واستقامت العترة باللعان وحد الزند والهر ووجود استبداد في الحج والصوم المسدوبين ونحوهما احتيا  
وثبوت التوارث والاحصان من الطرقي قال طائفة وان خرجت ولم تستزوج فقولان اقول من  
الشيخ في النهاية واختلافه اولى بها حال الزوج وختمه المحقق وهذه العترة وتليدها وان ادريس بن ابي  
وقوله في المبطل واختاره المصنف العلامة لان حكم الشارع بالسبب من الطلاق وحكمه عدم الرجوع بعده العترة  
هل تقهر عنه بعد البحث الى الطلاق ام لا قيل فيه ثلاثة اقوال الاول اطلاق الشيخان والقاضي وابن ادریس القول  
بالاعتداد بعد حدة البحث بعد الوفاة ثم يحل للزوج ولم يترك الطلاق وذكر المصنف قال ابو علي  
يا مولى السلطان الولي بالطلاق فان لم يطلق امرها احكام بالعدة الثانية قال ابن ابي عمير يا مولى السلطان الولي بالطلاق فان  
لم يطلق طلقها احكام بغيره قال ابن حجره واختاره العلامة في المختلف وفي المحققين احتجوا بصحة ما يذهبون  
العلي قال يا مولى السلطان الولي بالطلاق كيف تضع امره قال ما كنت منه ذميمة فحل عنها وان دفعه امرها الى الولي  
اجله اربع سنين ثم يكتب الي الصفع الذي قد فيه في ان عنه فان اخره من حصة جرة وان لم يخرج حصة حتى يضي  
الاربع سنين عاوي الزوج المفقود فيحل له المفقود ما كان له من النكاح على ما يذهبون من جرة وان لم يزل  
له من النكاح عليها فان فعل فلا سبيل لها الى ان يتزوج ما انفق عليها وان لم ينفق عليها اجر الوالي على ان يطلقها  
في استقبال العدة وهي طاهر في طلاقها لولي طلاق الزوج فان جاء زوجها قبل ان تنقض عتتها من يوم طلقها الولي فبدا  
لان يرأبها فهي امرأته وهي عنده على طليقتين وان انقضت العدة قبل ان يجي ويرأب فعدت للزوج ولا سبيل على  
لاول عليها وسو الخلف فرع كوانفق الولي في حاله ثم تبين الموت سابقا على ذلك باوقات متطاوله لم يكن التوارث  
بما انقضت بعد الوفاة لانها محسنة للجلد وبوجوب ذلك شرعا قال طائفة عدة الامه في الطلاق قران  
وهما طهران على الاشهر اقول تقدم البحث في قوله قال طائفة وعدة الامه كحرة في الطلاق  
والوفاة على الاشهر اقول المشهور ان عدة الامه في الوفاة شهران وخمسة ايام بصحة ابي محمد بن مسلم عن الصادق  
عليه السلام قال الامه اذا توفي عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة ايام وهو من الغيبه لاختاره المصنف والعلامة وقال الصدوق  
وابن ادریس عندهما كحرة وبه قال الشيخ في البيان له رواه سليمان بن محمد عن الصادق عليه السلام قال عدة المملوكه المتوفي  
عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا والمعد الاول في حمل الرواية على ام الولد اذا عرفت هذا فحمل الغيبة كالامه في هذه العدة  
كالغيبه او كحرة المشهور انما كان ذلك على الجموع الا بالبر والاحاديث خرجت الامه لصحة الروايات الصحيحة  
بقي الباقي على عمومته ونقل المصنف والعلامة عن بعض اصحابنا كالمات وهو في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام  
قال سألت عن نكاحه كانت تحت امره اني فطلقها هل عليها عدة مثل عدة المسلم قال لا اي قوله قلت فاعلم ان الامه  
ان تشر وجهها قال عدة الامه حيضتان او عشرة اربعون يوما وكذا في احد المشهورات كحرة قال طائفة

نعت من وفاة الزوج كحرة اقول يريد ان اليد اذا زوج امته ولها منه ولد فعدتها في الطلاق والوقت  
عدة كحرة لان لها سببا في المحرم كالامه وان كانت مشرطه تغيبا لم الجانب المحرمه واخذ بالاحوطية وكذا الروايات  
السبعة من ام ولد الموطوعة فانها تعد كحرة قال الشيخ وموطا ابن حجره وقال ابن ادریس لعدة عليها من حال  
لانها ليست زوجة والاصل بركة الفرح من وجوب العدة بل يكون عليها الاستبراء لانها ليست زوجة بل باقية على  
الملك والعمومية الى حين وفاته واجبة النكاح العلامة في المختلف على ما اذا اعتقها قال طائفة وطائفة وقيل  
ادناه ان تؤدي اهل اقول المطلق رجعية لمن له الزوج حرة لها نفقة بالاجماع والسكينة لقولنا اسكنوا  
من حيث سكنتم من وجدكم وقالوا لا تحرجوا من بيوتهم ولا يخرجن الا ان ياتي بها حشنة معينة  
والمراد بثبوت الارواح فتنسبها اليهن سكتها دون البين للاصل ولان امه سبب عتة الاسكن  
حيث اوجبه لعل بعد ذلك امر العترة الرجعية ولا رجعة في البين ولا من صلى عليه الرسول لم يحل  
للعلمة قيس لانها زوجة لها نفقة ولا سكني وقال الشيخ ان ملك زوجها رجعتها واختلف في الفاحشة المسوغة  
لاخرها في المنزل الذي طلقت فيه فالمردي عن ابن عباس ان تؤدي اهل الرجل وسواختيار الشيخ في الكتابين  
ورواه علي بن جعفر قال سأل المأمون الرضا عليه السلام عن قول امه وجل لا تحرجوا من بيوتهم ولا يخرج  
حس الا ان ياتي بها حشنة معينة قال يعني ان تؤدي اهل زوجها وعن ابن مسعود ان تزني فتخرج وتخل  
ثم ترد الى موضعها وسواختيار المصنف في الشرايع والعلامة في القواعد زاد فيها او تستطيل على اهل الزوج بلسانها  
وتقل عن التقي وسواختيار المصنف في الشرايع والعلامة في القواعد زاد فيها او تستطيل على اهل الزوج بلسانها  
**كتاب الخلع والمباراة حقن الخلع** الخلع بفتح الخاء ونزع الثوب وبضمها ازالة قيد النكاح بقضية  
لازمه لاهيه مع كراهيتها الزوج دونه بلفظ خلعت قالوا لا يكسر بغيره ويشتمل الا باللفظ والطلاق البوقي  
كالنفسول وهي اربعة الفدية ويخرج بها الطلاق بقولنا لا زمة لاهيه يخرج الطلاق لبعض الامم ليس من لوازمه  
الغرض بخلاف الخلع وكراهيتها دونه يخرج المباراة فانما ترشبت على كراهيتها معا لانها معا على من التباري  
وسوى الطرفين فتبني ويبتعد بما بذل له ويبرها ويبيدها بانيتها وتقولان بلفظ خلعت يخرج  
عنه ما وقع الطلاق لبعض مع كراهيتها فانه لا يسمي خلعا وانما يسمي خلعا اشعاره في نزع الثوب  
وانما استعمل هذا في الزوجين لان كل واحد منهما لباس لصاحبه قال ابن ابي عمير قال سأل عن رجل لبس ثوبا  
فكان كل واحد منهما بغيره الاخر نزع لباسه ويسمي الخلع اقتدا لان المرأة تقدر في نفسها من زو  
جها بما يبذل ويدل على مشروعية الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى فان خفت من  
يقباعد وداس فلا جناح عليهما فيما افترقا به فرفع الجناح في اخذ الفدية خوف التقير في اقامة الوفاة  
المحدودة في حقوق الزوج وحبيبه يدل على جواز الفدية وانما السنة فروي عن ابي بصير عن سويد عن عمار بن عبد



ان جيبته سهل اجبتا انها كانت عند ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى صلوة الصبح فوجد جيبته  
سهلا لا انا ولا ثابت فلما جاؤا ثابت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه قد ذكرت باثنا عشر مرة فقال جيبته رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحذ منها وجعلت في اهلها وبطريق اخر ان جيبته لم كانت  
تحت قميص من ثياب وكان يجدها فوجدته وكان اصدقها بعد ثوبه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تعطيته حتى يقبله النبي صلى  
الله عليه وسلم فقلت ولذيقه فقلت فقلت قال النبي صلى الله عليه وسلم اعندي ثم التفت الى اصحابه فقال  
هي واحد فاستفيد من هذه الحديث فوايل الاول في مشروعية **الثانية** لزوم الغلبة في بقوله تعطيته حقيقة **الثالثة** وقوعه  
بجدة لانه لم يصره بالطلاق **الرابعة** وجوب الاعتدال عنه **الخامسة** كون الطلاق بقوله واحد واما الاجماع فملطف  
السلون على جواز ذلك وان اختلف في مسايده **سادس** طاب ثراه وهل يقع بغيره قال علم الحديث نعم وقال الشيخ لا حتى  
يتبع بالطلاق اقول قال المرتضى يقع بغيره في من غير احتياج الى ان يتبع بالطلاق وهو من طاهر على ظاهره والصدوق  
كوكيلة وابن حجر والعلامة في المختلف وفي المحققين وهو ظاهر المصنف وقال الشيخ لا حتى يتبع بالطلاق وهو من طاهر  
القاضي في المهذب وابن ادریس وظاهر التقي قال الشيخ وهو من طاهر على ظاهره نعم المتقدمين كجعفر بن سماره وحسن بن سيمع  
وعلي بن بابويه الاولون برأيت منها صحبة محمد بن اسماعيل بن بريع قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام  
تباري زوجها او تخلف عنه بشهادة الشاهد من على ظهره جاع هل يقع بذلك او هي امراته بالمسيح بالطلاق فقال لا بل ان  
شاهدان رد اليها ما اخذ منها فيكون امراته فعل قلت لروى انما لا يتبين حتى يتبعها بالطلاق قال ليس كذلك ان خلع فعلت  
شي من قال نعم وهو نص في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت بن قيس بالتلفظ بالطلاق الخلع الاخر من  
رواه موسى بن بكير عن ابي الحسن الاول قال الخلع يتبعها الطلاق مادامت في عدتها ولان الاصل في الزوجية فلا يزل  
الا باليقين وليس حاصل مع التجرّد قال **طاب ثراه** ولو جرد كان طلاقا عند المرتضى وفيما  
عند الشيخ لم قال بوقوعه مجزئا اقول على القول بوقوعه الفرقة بحمد اللفظ الخلع هل يكون طلاقا او فسخا الرضي  
وابن حنبل على الاول واختاره العلامة وفي المحققين لوجه الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصر  
ثابتا بل بلفظ الطلاق جازي لم يصره وجيبه جيبته بين يدي وقال لها اعتدي ثم التفت الى اصحابه وقال هي  
واحدة **الثاني** قول الصادق عليه السلام وكانت تعرفه فقلت قال النبي صلى الله عليه وسلم اعندي ثم التفت الى اصحابه فقال  
طلاق يتبعها **الرابع** وقوله عليه السلام وخلقها طلاقا **الخامس** رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة  
ثابت **السادس** ان الزوجين للبيكان فسخ النكاح بغير اذن لانه لا يقبل التنازل ويحمل بن مسلم في الحسن  
عن الصادق عليه السلام قال الخلع معقول من وجه اخلعني وانا اعطيك ما اخذت منك فقال لا بل ان يخلع  
منها شيئا حتى تغفر واسد لا ترك لهما ولا اطيع كذا امر اولئك في بيته فاذنك ولا واطين ولا فاذنك  
فاذا فعلت ذلك من غير ان يعلم حل له فكذلك ما اخذ منها وكانت تطلقه بغير طلاق يتبعها وكانت ثابتا

والغلب

بغير طلاق

بغير طلاق يتبعها وكانت ثابتا بغير طلاق وكان خاطبا من الخطاب في حنيفة الجلي عن الصادق عليه السلام قال لا  
يجل خلعها حتى تقول لزوجها واسد لا ترك لهما ولا اطيع كذا امر اولئك فاذنك ولا واطين ولا فاذنك  
ولا متى عليك بغير اذنك وقد كان الناس يحضون فيها دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها حل ما اخذ  
منها وكانت عنه على تطبيقين باقئين وكان الخلع تطبيقا والشيخ على الثاني قال لو قلنا بوقوعه خلع  
**الثاني** قوله تعالى الطلاق حرمان ثم قال فلا جناح عليهما فيما افقتت به ثم قال ثم قال فاطلقتها فلا تحل له من  
بعد حتى تنكح زوجا غيره فذكر تطبيقين والخلع وتطبيقا بعد فلو كان الخلع طلاقا لكان اربع هذا حال  
**الثالث** انها فرقته حلت عن جميع الطلاق وبينه وكان فسخا كسائر الفسوخ **الرابع** شمالا على مشابهة المعاضة  
في استرداد كل من الزوجين عوضه فان الزوج اذا ادون نفسه واسترددها فسخها واسترد الزوج حرة  
فابشبه فسخ المعاضة وقطره فايد الخلاف في مسائل الاول استقار في عدد الطلاق به واقتضاه في الخلل  
على الاول دون الثاني **الثاني** صحة في ولي الطفل على الثاني دون الاول **الثالث** عدم الاحتياج لوجوده وحلف  
ان لا يطلق على الثاني **الرابع** صحة في اسم المطلق للزوج على الاول دون الثاني فيدخل في الوقف  
والنذر والصدقة على المطلقات **طاب ثراه** وبشرط ان يصرح اي المرات بالطلاق على  
قول اكثر اقول ادعي الشيخ الاجماع على افتقار المبراه الى التلفظ بالطلاق وكذا المصنف في الشرائع  
وقوله في النافع يشعر بوجوده وهو مخفوض او من ذلك لعم روي الشيخ في الاستبصار مرفوعا قال  
حجرات قال سمعت ابا جعفر يقول عليه السلام يقول البار بيمينه في ساعته غير طلاق ولا يملك بينهما لان  
العصمة قد بانت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج ونحوه جليل عن ابي عبد الله عليه السلام قال البار بيمينه من  
غير ان يتبعها بالطلاق قال الشيخ واوردنا هذه الاجماع على جار وبيت وليس العمل على ظاهرها لان المباركة  
ليس يقع فيها فتر من غير طلاق وانما يوثق في ضرب من الاطلاق في ان يقع بينا اليك معبر الرجوع  
وهو من ذهب جميع اصحاب المتقدمين منهم والمأخوذ من المصنف خلافا بينهم في ذلك والوجه في هذه الاجماع  
ان يجعلها على التقية لانها موافقة لذهب العامة وانما فعل بها هذا خوفا من محمد بن احمد واسد ان الخلع  
والمباراة يمتحنان في امور وبغير فان في امور فكل من التمسك بكتبه ولعل ان من سألها حصوله  
بين الزوجين وعدم التمسك بالاحوال والموافقة في امور الاول حصول التسوية في عدد كل منهما  
**الثاني** حصول الغرض فيها **الثالث** حصول المفاقة في الحكمة والمعارضة في امور الاول ترتيب الخلع على  
كراهتها خاصة وفي المبراه على كراهتها **الثاني** تحريم اخذ الزيادة في المباراة عما وصل اليها منه وجوزة في  
الخلع **الثالث** افتقاره اليقين في المباراة الى التلفظ في الطلاق وعدمه في الخلع على الصحيح **الرابع** الشؤ  
حوازا مساواة البذل في المباراة ولا وصل اليها منه وما اختار المعتمد وابن ادریس والمصنف والعلامة لقوله







وكن افعل وجب عليه الكفارة حينئذ اجتمع الاخر من رواية محمد بن القاسم بن محمد الزيات قال  
قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام اني ظاهرا في امراتي فقال لي كيف قلت فان قلت انت على ظاهري  
ان فعلت كذا وكذا فقال لا اشئ عليك ولا تعد في الطريق ابو سعيد الادي وفيه ضعف والفرق بين  
ابيهما والشرط مع اتحاد صورتهما ان المهر المقصود فيها الكف وزجر النفس او الزام بالشرع محذور  
على تقدير المخالفة والمقصود في الشرط التعليق في الشرط وقوعه عند وقوع شرطه **فرع** على القول  
بوقوعه متعلقا على الشرط هل يقع متعلقا على الزمان المستقبل ويسمي التعليق على الصفة لقولنا انت على ظاهري  
اذ جاء راس الشهر فبه احتمالان عدم الوقوع لعدم النص عليه والوقوع لاشر في التعليق وهو اختيار الشيخ  
والفرق بينهما ان الشرط ليس بوقوعه في الحال وعدم وقوعه فيه والتعلق على الزمان يستحيل وقوعه في زمان البقاء  
فمستحتم وقوعه في الزمان المستقبل فوقعه في الحال محال وفي المستقبل واجب فيقبل موالي بالوقوع من الشرط  
لانه لا بد منه وقوعه بخلاف الشرط لا يقع وجب على موالي بعدم الوقوع لان المكلف لم يرد وقوعه في زمان  
البقاء قطعا بخلاف الشرط فان المقصود وقوع الشرط عند حصوله وهو محال في الحال مع هذا فهو غير  
صورة النص في **طاب ثلثه** وفي اشترط الدخول قولان المروي لاشرط الا قولنا اشترط الاشد  
والشيخ في النهاية وكتايب الدخول وسوطاها القاضي وابي علي واختاره العلامة ولم يشترط العيز وتليد  
وابن زهرة وابن ادریس ونقل عن المصنف في المحققين اجتمع الاولون بصحبة محمد بن مسلم عن احمدها عليهما  
السلم في المرة التي لم يدخل بها قال لا يقع بها ايلا ولا ظاهرا وشهدا رواية الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام  
قال سالت عن رجل ظاهر من امراته قال لا يلزمه قال لا يكون ظاهرا ولا ايلا وحتى يدخل بها اجتمع الاخرون بعموم  
قوله **والذي يظهر من منسأهم وسو عام قال** **طاب ثلثه** وفي وقوعه بالسنة بها  
قولان انتهت الوقوع وكذا الموطوءة بالملك المروي انها كاحرة اقولها مستلذان الاولى الموطوءة بالعقد  
المنقطع هل يقع بها ظاهرا قال المرتضى وابن زهرة والتقي نعم واختاره المصنف والعلامة في القواعد والمختلف  
وقال الصدوق وابو علي لا يقع واختاره ابن ادریس واحتجوا بما رواه ابن فضال عن اخيرة عن الصادق  
عليه السلام قال لا يكون الظاهر الا على موضع الطلاق وهي مع صف سنها من سلمه اجتمع الاولون بقوله تعالى والذين  
يظاهرون في نسأهم وهي من النساء والا كانت حولا لقوله في استغنى وراو ذلك فاولئك هم العادون  
**الثانية** الموطوءة بالملك هل يقع بها الظاهر ادام لا بالوقوع قال في النهاية والمختلف مبر قال الحسن وابن حجر وضأ  
المصنف والعلامة بعدمه قال الصدوق ومبر قال المغيرة والتقي والقاضي وابن ادریس ونقل عن المرتضى  
اجتمع الاولون بوجوه الاول تمام النساء لتحريم امها اجماعا قال تقي واهمات منسأهم واذا انت كونهما  
من النساء وقع بها الظاهر وعموم الآية **الثاني** موثقة اسم بن عمار عن الكاظم عليه السلام قال سالت عن الظاهر

يظاهرون في نسأهم  
احمره والاسم

يظاهرون في نسأهم فقال احمره والاسم سواء **الثالث** صحبة محمد بن مسلم عن احمدها عليهما السلام قال سالت عن الظاهر  
على احمره والاسم فقال نعم اجتمع الاخرون بوجوه الاول اصله بقاء اكل **الثاني** رواية محمد بن حماد قال سالت  
ابا عبد الله عن رجل جعل جارية عليه كفا قال يايتها وليس عليه شيء وفي طريقها ابن فضال قال **طاب ثلثه**  
الكف وجب بالعود وسوادة الوطي والاقرب انه لا استقرار بوجوبها اقول كفارة الظاهر يجب عند العود اجماعا لقول  
تعالى ثم يعودون لما قالوا فتحرروا فتم من قبل ان يتماسوا العود وسوادة الوطي وهل يتغير بنفسه لاراده او لا بل معنى  
الوجوب تحريم الوطي حتى يكفر اكثر الاصحاب على الثاني وبالاول قال يجب للدين يحيى بن سعيد واختاره  
العلامة في التحرير ليدلالة الاية عليه وتظهر الفايده في مسائل **الاول** لو اراد الوطي ثم مات قبله وجب الكفارة  
على الاول ولا تجب على الثاني **الثاني** لو طلق قبل الوطي بعد ارادته وجب على الاول خاصة **الثالث** لو  
لاعن بني علي القوليب **الرابع** وجوب اخراجها على الفور عند الارادة على الاول دون الثاني  
**الحاشية** لو كانت المأذنة سابقة على طلاق شوال وكانت الكفارة تمام الاستطاعة سقط الحج على الاول خاصة  
**السادس** لو تم بهامونة السنة وجب العطرة على الثاني دون الاول **السابع** يحل له اخذ من الزكوة ولو لم يكن  
كسوبا اذا كان تمام للمؤخر على الاول **الثامن** كذا لا تجب عليه الخمسة في الدراج لو كانت تمام للمؤخر على الاول  
خاصة **قال** **طاب ثلثه** لو رجع في العدة لم يحل حتى يكفر ولو خرجت فاستأنف النكاح فيه  
روايتان شهدهما انه لا كفارة اقول اذ رجع المظاهر الرجعية في العدة لم تسقط الكفارة قطعا لعلو ثبوتها  
حتى انقضت العدة ثم عاها الي النكاح بعقد متأنف او كانت العدة باينة واستأنف نكاحها  
بعقد هل يجب الكفارة فيه للاصحاب ثلثة اقوال الاول السقوط قاله الشيخ وابن زهرة قال وفي بعض  
اصحابنا من قال لا يجوز له الوطي بكفر على حال فظاهره ان معه لانه يوجب الكفارة بالعود من غير فصل  
وكذا قال ابن ادریس جزيما وحكاية واختاره المصنف والعلامة وسوطاها الصدوق والمفيد والقاضي اثم  
قالوا فان طلقها سقطت الكفارة فان راجعها وجب عليه فان نكحت زوجها مرة فطلقها الزوج فقطعت الخوف  
وعادة الى الزوجها الاول ونكاح مستقبل حلت له ولم يلزمه كفارة والظاهر انهم لم يقصدوا اشترط الشرع  
في سقوط الكفارة بل خروج العدة مع احتمال **الثاني** سقوط الكفارة ان كان تجديد العقد بعد العدة وان  
كان في العدة يكون الطلاق باينا لم يسقطا لانه حرة **الثالث** وجوب الكفارة سواء نكحت زوجها  
اولا فعقد عليها الاول في العدة او بعدها قاله التقي وسار وقال الحسن فان طلق المظاهر لمواته او خرج  
جارية في ملكه فليس عليه كفارة الظاهر ان يراجع امراته ويرد ملكه يوما الى ملكه بشئ او غيره ذلك  
فانه اذا كان ذلك لم يغير بها حتى يكفر كونه الظاهر اجتمع الاولون بوجوه الاول اصابة البرة الثاني جردتها  
اجيبا بالطلاق فيخرج عن العهد **الثالث** انما على هذه النكاح الاول وقد زال فيزول ما فيه كالا بلاء



**الرابع** ان استباحة الفرج ليست مستندة الى العقد الاول الذي كفته الطهارة بل الى العقد الثاني وليس فيه طهارة **مس**  
انما بالطلاق وخرج المدة صارت لغيره وكذا لا يصح ابتداء الطهارة عليها كذا لا يصح احكامها باستدامتها في حقها  
**السابع** حارواه يزيد الكناصي قال سالت ابا جعفر ع في ان قال قال راجعها وجب عليه ما يجب على المظاهر من  
قبل ان يتماسا فان تركها حتى تحلل اجلها وتلك نفسها ثم تزوجها بعد ذلك الطهارة قبل ان يحلها قال لا قد بان  
منه وملكت نفسها وقتلها صحيحه يزيد بن معاوية اصبح الاخر من بوجوه الاول عموم القرآن **الثاني** الاصل  
**الثالث** حسنة علي بن جعفر عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته ثم طلقها بعد ذلك بشهر او شهرين فزوجه  
ثم طلقها الذي تزوجها فزوجه الاول هل عليه كفارة الطهارة الاول قال نعم عتق او صوم او صدقة او اجابة بالسبح  
من تساؤل القرآن صورة النزاع لان العود الى استباحة حرم الطهارة في عقد لما يكون بالعود في ذلك العقد  
والاحتمال معارض باصالة البراءة وانجر حمله الشيخ على التيقن لكونه ذهب عن حكمه من العامة قال العلامة ليس  
بعيد ان الصواب حمل النكاح الثاني على الفاسد لانه غيب تزوجها بعد طلاقها بشهر او شهرين فيكون  
قد وقع في العدة فيكون باطلا قلت معا حسن هذا التاويل اما اوله فلو كان التزوج صحيحا لكان  
وهي تقتضي الفورية وذلك يقتضي عدم الخروج من العدة ولما بان فلان حكمه كحديث مشعر حيث قال  
فزوجها الاول ولم يقل تزوجها الاول كما في رواية الكناصي **قال** طاب ثراه ولو طاهر من اربع  
بلفظ واحد لزم اربع كفارات وفي رواية كفارة واحدة كذا البحث لو كثر طهارة الواحد اقول  
هنا مسئلتان الاولى لو طاهر من اربع بلفظ واحد كقولنا استعفى كذا في كل طاهر من كل واحدة  
بانفرادهما على المشهور من فتاوى علمائنا قال الشيخان والشيخ والقاضي وابن ادريس قال ابو عالى  
طاهر من اربع سنة في كل واحدة كان عليه كفارة واحدة وحمله القاضي رواية للعقد الاول واختاره  
المصنف والعلامة لوجوه الاول ان كل واحدة منهم قد تعلقت بما حكم الطهارة من التحريم والتوقع لو  
رافعه دون البقيات فتعلقت به الكفارة لوجوه البس **الثاني** حسنة حفص بن الحر عن  
الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام في رجل كان له عتق جوار وطاهر من كل من جميعا بكلام واحد  
فقال عليه كفارة **الثالث** الاحتياط اجب برواية غياث ابن ابراهيم عن الصادق عليه السلام  
عن الباقر ع عن علي عليه السلام في رجل طاهر اربع سنة قال عليه كفارة واحدة وهي ضعيفة السند مع  
احتمال حملها على الواحد في الحسن وهو ما عتق او صوم او اطعام على الترتيب ولا يجب عن بعض عتق  
وعن بعض صوم وعن بعض صدقة **الثانية** في تكرار طهارة الواحد وفيه ثلثة اقوال الاول ان يتعد  
الكفارة بتعدد المرات مطلقا اي سواء كان الثاني متراجعا عن الاول او لا وسواء كان المشبه بهما في الثانية  
مخالف الاول او لا وهو المطلق الحسن والشيخ في النهاية واختاره العلامة لوجوه الاول ان كل طاهر سب

مستقل بوجوب

مستقل بوجوب التكليف لتمام الامر **الثاني** ان تعليق الحكم على الوصف ليس هو بالحكم الطهارة متعلقة على حصوله  
فيكون علمه وهو موجود في كل مرة مرة **الثاني** صحيحه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سالت عن  
رجل طاهر من امراته خمس مرات او اكثر قال علي عليه السلام عليه كان كل مرة كفارة واحدة حسنة اجاب عن  
الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته ثلث مرة قال يكفر ثلث مرة **الثاني** بتعدد الكفارات  
ان تعددت المشبه بها كما لو قال انت علي كذا امي انت علي كذا امي حتى لانها حرقان اشبهتهما واتحادهما  
قولنا في علي **الثاني** بتعدد الكفارات مع التراخي الثاني عن الاول مع سالت ان قصد بالثاني طهارة مستانفا  
وان قصد به الاول لم يتعدد وهو قول ابن حمزة وادعي في المبسوط الاجماع على عدم تعددها مع قصد  
التكيد قال العلامة في المختلف وسوق السبوط لاياس به احتجوا باصالة البراءة وبصحة عبد الرحمن  
الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل طاهر من امراته اربع مرات في كل مجلس واحد قال عليه كفارة واحدة  
عن المراه الكثرة واعلم ان تحتها والعلامة في اول المختلف بحسنه اليه مطلقا وان قصد التكيد فغير ذلك  
من ابلهه بالاقوال واجوابه عنها ثم قال في احد بحسنه والطاهر ان قول النهاية غير مخالف لقوله في السبوط  
لان ما كيد الطهارة ليس طهارة او يظهر من غير المخوفين دعوى الاجماع على عدم التكيد مع قصد التكيد  
اختلاف الى قولين **قال** طاب ثراه ولو علقة بشرط لم يحرم حتى يحصل الشرط قال بعض  
اصحابنا او يواقع وهو بعيد وبغيره اذا كان الشرط هو الوطء اقول هنا مسئلتان الاولى اذا الطهارة متعلقة  
على شرط لم يتحقق الطهارة الا عند حصول شرطه ففيه التعليق وقال الشيخ في النهاية او يواقع فتى واقع عليه  
كفارة واحدة قال المصنف وهو بعيد ووجه لبعده ان الشرط عدم شرطه فلم يحل الموجب للتحريم  
والاصل بقاء اكل الامر يتقن السبب فلا يجب الكفارة لاصالة البراءة فهنا ثلثة اصول الاول اصله حمل  
**الثاني** اصله البراءة **الثالث** اصله عدم الطهارة قال المصنف وبغيره اذا كان الشرط هو الوطء وذلك  
طاهر مضى للشرطية **الثانية** لو كان الشرط هو الوطء لقوله انت علي كذا امي ان وطئك وقع الظاهر  
بعد الشرط وهل يجب الكفارة بهذا الوطء قال الشيخ نعم بناء على ان الاستمرار ووطئان وضعف العلوية  
لان الوطء من ابتدائه الى التمتع عرفا واحدا والاطلاق لما يحل على العرق والشرط يتحقق بعد وقوع شرطه  
لا قبله **قال** طاب ثراه اذا عجز عن الكفارة قيل يحرم وطؤها حتى يكون وقيل يحرمه الاستغفار  
وسواء شئتم اقول للماصي حسنة اقوال الاول تحريم الوطء حتى يكون فان عجز منع وطئها حتى يودي  
الواجب عليه قال المجدد ابو علي **الثاني** تحريم الوطء حتى يكون بقدر عليه من العتق او الصيام او اطعام  
سنتين مسكين فان لم يجد لتعذر ما يطيق قال الصدوق **الثالث** تحريم الوطء حتى يكون بما  
يقدر عليه من اخصال الثلث فان عجز صام لما يتيه عز بوقا قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي وجعله







في كفارة قتل الخطاء وتقل عنه في كفارة قتل غيره قولان الشيخ والترتيب قال **طاب ثراه** ما كفارة خلف الذر  
فيه قولان اشبهما اهما صفة اقول في كفارة خلف الذر للاصحاب قول الاول اهما كفارة من قتل غيره شهر رمضان  
كان النذر صوما او غيره قال الشيخ والقاضي وابي حمزة والنقي وتقل عن العبد واختاره العلامة لصحة عبد الملك بن عمر  
وعن الصادق عليه السلام في حديث قال من جعل له على الاية فمكر بها فاسما فمكر بها فمكر بها فمكر بها فمكر بها  
متابعين اوليهم سبيل مسكنا **الثاني** اهما كفارة من قتل غيره كفارة الظهار وهو اختيار سائر **الثالث** اهما صوم شهرين  
متتابعين قال النقي في الرسالة قال روي كذا **فيمن الابع** كفارة خلف الذر كفارة قال الصدوق في النسخ  
وصارني بين فان نذر ان يصوم كل ست فليس لسان يتك اللسان علفان فظن من علفان تصدق مكان كل يوم غيره  
معوذ على وايزة حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام قال سألته عن كفارة الذر فقال كفارة الذر كفارة علفان وفي  
حسنة اجلي عنه عليه السلام قال ان قلت سر على كفارة علفان علفان الى حاتم الر واثين اشار والد بقوله  
روي كفارة بين حملها بعض الاصحاب على الحج مير الى صخرة جبل بن صالح الكندي عليه السلام انه قال كل من  
عجز عن نذر ذره فلفا نذر بين قال فان قيل مع الحج لا كفارة بين فكيف يتبع كفارة اليمين اجاب فاما ما قد  
كان في صوم الموضع **قال** ان النذر ان كان عن صوم وخالف وجب كفارة رمضان وان كان بغيره كفارة علفان ووجه  
الجمع بين الروايات فحل ما ورد منها بوجوب كفارة الكبري على الصوم والصخرى على غيره فقلنا ادرى عن  
المؤلف في المسائل الموصلة وعن الصدوق والخمسة **الاول** علما بالاحتياط وبالرواية المصححة **قال**  
**طاب ثراه** قيل من خلف البراءة كفارة طهارا الى اخوه اقول هما ما قبل الاول اختلف بالبراءة من حرمان وكذا  
من الرسول والائمة عليهم السلام بالاجماع سواء كان ما خلف عليه حقا او باطلا وهل يجب بها كفارة ام قبل فيه قولان  
احدهما لا كفارة فيها وهو مذهب المعتزلة لانه لا يمس الا بالسر لقوله عليه السلام من كان كافرا حلفا فلا خلف له والا  
فليمت اختياره الشيخ في المبسوط واختلف فيه قال ابي ادرى والمصنف والعلامة والاخر وجوب الكفارة وهو  
قول العبد والصدوق والقاضي وسائر النقي والشيخ في باب الكفارة من التهاويل فها هنا يتوقف عندهم  
ثم اختلف الموصلون على قول الاول كفارة طهارا فان عجز فلفا علفان قال الشيخ في التهاويل والعبد والقاضي  
واقصر سارا على كفارة الظهار ولم يذكر حاله الاضطرار **الثاني** كفارة النذر وهي كفارة رمضان قاله ابن  
حمزة **الثالث** كفارة ما صيام ثلثة ايام والصدوق علفا عشرة مساكين قال الصدوق **فيمن الابع** اطعم عشرة مساكين  
كل مسكين مد ويستغفر الله قال العلامة في المختلف لما رواه محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسن الصفار الى  
ابي محمد العسكري عليه السلام رجل خلف البراءة من امره رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فمكر بها فمكر بها فمكر بها فمكر بها  
السلام بطم عشرة مساكين كل مسكين مد ويستغفر الله عن وجهه وجعل والي هذه الرواية اشار المصنف في الشرايع  
وقال في نكت التهاويل واحق عندي واحق عندي انه لا كفارة في شيء من ذلك لاننا ذكره الشيخان لم يثبت ما

نقطة الرواية

نقطة الرواية نادرا فلا تفتقر الى ما تفتقر اليها من الاختلاف **تبيين** **الاول** اصرح الشيخان النقي  
بترتب الحكم على كل واحدة من هذه النسخ اعني الرواية في اسرارهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والائمة عليهم السلام والوجه على الجمع  
ولعل مراده **الاول** **الثاني** رتب العبد وتليده الكفارة على النذر وكذا ابن حمزة وان خالفهما في الكفارة ورد  
تبعها الصدوق على تحريم القول وسوقه في الزامه بالكفارة معجلا وان لم يترتب عليه حث وكذا الشيخ في التهاويل  
والقاضي والنقي فسر عجب الكفارة بالتمسك منها على مذهب الصدوق ومناجعة ولا يجب على مذهب العبد  
المسئلة الثانية كفارة الوطي في الحيض وقد تقدم البحث فيها **الثالث** من تزوج امرأة في عدتها فادها هل يجب  
عليه كفارة قال ابن حمزة نعم واختاره العلامة في القواعد وفخر المحققين في الايضاح للاحتياط ولما رواه  
ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن امرأت تزوجها وحل في عدتها فوجد لها زوجا قال عليه  
السلام اجعلها الرجيم لانه تقدم بعلم وتقدم بعلم وكذا رتب ان لم يقدم الى الامام ان تصدق بخمسة اشعور  
دقيقا ولما رواه الصدوق في كتابه لا يحضره الفقيه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج  
امراة لها زوج فقال اذا ابرفج حرة الى الامام فعليه ان تصدق بخمسة اشعور من دقيق هذا بعد ان يفرقها  
وقال ابن ادرى بالاستحباب وسوقنا المصنف واطلق الشيخ في التهاويل التغير المذكور ولم يذكر الوجود في الذب **فمن**  
اطلق الاصحاب لفظ التزويج ولم يصرحوا بالعلم او الجهل لكن قولهم تفرق على قفده بالعلم اذا جهل لا يتوجه عليه عقوبة  
وفي الرواية الاولى يصرح بوجوبها لجهل العبد وفي قول ابن ابرفج حرة الى الامام ايضا الى انه لو رفع حرة الى الامام  
واخذ منه الحد لا يجب عليه الكفارة فكانت استغنى العقوبة بالتغير لان تعليق الحكم على وصف شعير وايزة ذلك الوصفية  
للتعليق والاخلاء والتغير عن العايدة وقال النقي لو تزوج بمرأة جهل كنهها لم يمسكها ولا يصير من الصادق عليه  
ومونا **وتجيب** وهذا الحكم يشمل العفيدة وجعيرة وابنة علة الوفاة وغيرها وذات البعول اذا ذات البعل فلا منطوق  
الرواية والوجه الرجعية فلا نهى ذات البعل واما البانية فلا نهى لغيرها بين العوتين فيكون الفرق احدى قول ثالث **الابعد**  
من نام عن العشاء والاخر حتي جاوز نصف الليل فانه العشاء ووجب قضاءه وهل يجب عليه كفارة التكفير بصيام  
اليوم الذي يصبح فيه قال النقي نعم وبه قال النقي وطلق الشيخ في التهاويل وكثير من الاصحاب صوم ذلك اليوم ولم يصرحوا  
بوجوبه والندب وقال ابن ادرى بالاستحباب واختاره المصنف والعلامة اجمعين **الاول** برواية عبد بن محمد عن  
حدثه عن الصادق عليه السلام في رجل نام عن الغنة ولم يفرق الا بعد ان تقاى الليل قال يصليها ويصوم صائما وبالاجماع ولقوله  
واقلوا الخ والرواية في مسند الاجماع غير متحققة ولان لا فرق الا في المعلوم والاصل البراءة وحملها على الاستحباب **فمن**  
حزفت المرأة في الصاب كانت ثمة وهل يجب عليها كفارة قيل فيه ثلاث اقوال **الاول** وجوب كفارة كبري مرتبة ذكره  
ابو علي وابن ادرى واسنده الى بعض الاصحاب وهو شعير متوقفة فيه **الثاني** وجوب كفارة كبري حرة قال القاضي  
وسوقنا التهاويل اعتمادا على رواية خالد بن سدير اخي حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا حدثت المرأة وجهها او

كفارة الوطي في الحيض







ومع الاقرار بحجب الانسان بواحد قاله الشيخ في النهاية والمبسوط واخلاق وهو مذهب الصدوق في ابن حمزة وجعله القاضي  
رواية ومنع الغيد واني جيب من اطعام الصغار **الرابع** لا يشترط اذن الوالي في اطعام الطفل ولا يجوز التسليم اليه بل  
اي وليه **الخامس** يجوز اجرة السويق والعصيدة والارز واللبن والخبز والربط والتمر والزي **السادس** قال ابن ادرس  
يجب ان يطعم في كفارة الياس من اوسط ما يطعم اهله للامانة هلكت على الافضل ينبغي ضم الادم البير وظاهر الغيبة فليد  
الوجوب **السابع** التسليم وفيه مسائل الاول يجوزي المدلول احد اختيارا قاله الصدوقان والغيد تليدة وقال الشيخ  
في الكتب النشرة يجوز مع العجر ومع القدرة مدان والمعتد الاول لما رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ان قال  
فان لم يطعم اطعم شيئا مدا مدا وهو مذهب المصنف والعلامة **الثانية** لا فرق في ذلك بين الصغير والكبير كره لا بدع في الطفل  
بل اي وليه وظاهر اخلاف الاجزاء **الثالثة** يجوز تسليم الحب ولا يجب مؤنة الطحن وانجز قال ابو عبيد مؤنة طهنة وجزوه  
واذا لم **الرابع** يجوز للدين والطب وان نقص مع اخفاف **الخامس** لا يجوز اجزاء القيمة نعم لو دفع الي الغيبة مداجاز ان شئت  
ثم يدفع الي اخر وهكذا احتي على العدد لكنه مكره **السادس** لا يجوز دفع المقدار الي مادون العدد نعم لو لم يتمكن  
من العدد جاز التكرار على الوجود حتى يتم في الكلا وتسلما يوما فيوما ولا يجوز دفعه لغيره من العدد  
ولو وجد اكثر من العدد لم يجوز القيمة بحيث يخرج للغير اقل من عدد بل يخص بعدد من شاء ويستحب تخصيص  
لهل الصلاح ثم الاجوع **الفصل الثاني في السوء** وفيه مسائل **الاول** يجوز ما يصح فيه  
الصلوة للرجل كالقميص والبر وبل والميزر وكذا المرأة القنطرة او قميص او سراويل او ميزر قال العلامة وظاهر كلام  
علما ينعلم **الفصل بين الرجل والمرأة** وفصل ابو علي فوجب للمرأة ما يصح صلاحا فيه درع وخمار قال والمعتد  
للمشهور **الاصل الثانية** لو دفع الي الطفل ما يارب اجزا وان كان للمسا **الثالثة** لا يجوز السجدة لطلان مناه  
وجوزي الفصل على الاستئمان بقا ومعلم مناه قاله الشيخ اذا لم يكن قد حيزق واختاره ابن ادرس والمصنف  
والعلامة وقال ابن حمزة يجب اجبده فان لم يجد جاز الفصل **كتاب اللعان مع اللعان**  
منشع من اللعن وهو الطرد والابعاد ويقال لعن ابن فلان اي بوجه وطرده فسمي اللعان ان هذا الاسم  
لما يتعقب اللعن من الماء ثم والابعاد والطرد وزوال الواسش وشبوت التحريم الموبد ويقال لعن اذا التفرق باللعن  
ولا عني اذا لاعن زوجة وتلاع اذا فعلا اللعان ورجل لعن لعن اللام وقبح العاين اذا كان يلعن الناس ورجل  
لعنه كونه العاين اذا كان يلعن الناس ومنه قوله عليه تعوذ الملا عن اي النبول على ظهر الطرقات لان من فعل ذلك  
لعنه الناس وورد به الشرع بين الازواج بعد استقرار حد الزنا وشبوت القذف على العموم والاصل فيه الكتاب والنسب  
والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فشهادة احداهم اربع  
شهادات باه انه لمع الصادقين واخصه ان لعنه الله عليه ان كان لمع الكاذبين فيبين هذه الابر لعان  
الرجل ثم يتكلم بعد اللعان المرأة فقال تعالى ويبدو عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات باه انه لمع

وصح اذا قبض للطفل **الثانية** لا يجوز النطق والكتمان والوصف  
والقرعة اذا عيّد وكذا العور والقف والجمل وكره للنساء

المكاذيب وانما ان عطف الله عليها ان كان من الصادقين فيبين بها بين اللعين كيفية اللعان وتوقيه واما المنع  
فعني قضيتي الا واقعية هلال ابن امير فانه قد فرز وجنة بترك ابن العماد السجاء فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم النبي  
والاحد في ظهرك فقال يا رسول الله اشد احدا مع ادلة رجل يلعن النبي جعل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم النبي والاحد  
في ظهرك فقال والذي بعثت بالحق نبيا اني لصادق وسينزل الله ما يريد في ما يراه في ظهرك من الجمل فتنزل قوله تعالى والذين يرمون  
عن اوليهم الآية فلا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم **الثانية** يجوز لعن العجلاي وقيل عويم اي النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله  
ارايته الرجل يجتمع اولئك رجلا القطة فيقتلونه كيف يضع فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اني لفيكم في صاحبك فاذهب طابت  
جها فقل غدا لا يتركت في قضية هلال وقوله عليه السلام في القضية الثانية انزل فيك وفي صاحبك اراد عليه السلام سبحانه في حكم  
الواقعة بما اتى في مثلها واحكم على المدعى على اجماعه لما ثبت في موضوعه واما الاجماع فلا خلاف في الامة في شروعية وان  
اختلفوا في احاد مسانيد **الاول** في لعان الكافر قولان اشبهها يجوز اقول المراد بالكافر الاعم الزوج  
والزوجان كل واحد منهما بلا عن صاحبه ويتصور اللعان من الكافر في ثلث صور الاول ان يكون ذميا وبيرة افعان الدنيا  
**الثانية** ان يكون الزوج مسلما والمرأة ذميا **الثالثة** العكس في صورة اسلامهما تحب الذي ثم ياتي بولد ينجبه شرعا فيكره فله ثبت  
اللعان في هذه الصور وفي ثلث مذهب الاول لا يثبت مطلقا لان اللعان شهادة وقوله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم  
ولانه يقتصر الى لفظ الشهادة ويشترط في الشهاد الاسلام ولا يصح ان يسان عن الصادق عليه السلام قال سألته لا يلعن احد  
الامة ولا الذمير والاذني تمتع وهو مذهب الحنفية ويلي على **الثانية** بثبوت مطلق لعدم الابر وحسنه جعل على الصادق  
عم احسينه وبين المملوك لعان فقال نعم وبين المملوك وكحه وبين العبد وبين الامر وبين السلم وبين اليهودي وبين النضرين  
ولا يتوارثان ولا يتوارث احدهما للملك وهو مذهب الشيخ في الشارح وبر قال الصدوق والقاضي واختاره المصنف والعلامة  
ولجوابه عن الاول مانع من كونه شهادة بل البيان لوجوده اربعة افتقاره الي ذكر اسم اسر واستواء الذكر والانثى فيه والعد  
والعنف والبير والاعمى ونسب اليهم شهادة كما في قوله تعالى قالوا شهدوا ذلك لرسول اسر وعي احدث المعاضرة  
بغيره وحمل على كونه مملوك **الثالثة** التفصيل وموان اللعان اذا كان لعن الولد صح كونه الولد سو كان كافر زنيا او  
احدهما من اهل الشهادة او احدهما اولاد وان كان للقذف لا يصح لان اللعان لا سقط احد ولا يجب الحد بقذف السلم  
الكافر من العور بخاصة وهو مذهب ابي ادرس والشيخ في الاستبصار اعتمادا على ما رواه اسماعيل بن زياد عن الصادق عن  
الباقر عليه السلام ان عليا عليه السلام قال لعن من خشي شيئا وازواجه من اهل عهده واليهود يرمون كنه السلم فتعذفها والنسب  
والامة تكون تحت كنه فتعذفها وكحه تكون تحت العبد فتعذفها والمجود في القرية لان تعال ليعول ولا تعول لهم شهادة  
ابوا واحرسا بين جنسها وبين زوجها لعان انا اللعان بالسنان قال الشيخ والوجه علم على النقية لانه مذهب بعض العامة وان  
لا يثبت بحد القذف لا احتصاصه بحد القرية مع امتناعه عن الملاعة ولا يثبت ذلك بين السلم واليهود ويرى على العور بخاصة  
فكان اللعان يثبت به هلال بن نبي الولد لا غير قلت وفي هذه الرواية شاهد على ان اللعان شهادات **الاول** **الثانية**

طاب ثوبه



وفي اعتبار الدخول قولان المروي انه لا يقع قبله وقال ثلث ثبوتها بالعدول دون نفي الولد قول اعتبار الحمل  
مذهب الشيخ في النهاية وبقوله القاضي وابن حجر وابن زهر وهو ظاهر اي على مستنده موثقة اي بصحة  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بالمرأة ولا يكون اللعان الا بالنفي الولد روي  
محمد بن عباد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل لا عن امرأته قبل ان يدخل بها قال  
لا يكون مدعا حتى يدخل بها يضرب جلد وهي امرأته ويكون فاذا و عدم اعتبارها مذهب بعض الحكماء  
وما حد عموه قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن والنقص من هذا ان ادريس والتخمين العلامة في  
المختلف واختاره في المحققين **قال** طاب ثراه وبنيته بين المحر والمملوك وفيه  
رواية بالمنع وقول ثالث بالفرق اقول بالثبوت قال الشيخ في الكتب الثلاثة وهو مذهب ابي علي والصدوق  
والنعماني والمنع قال المغيرة وتليده وبالنقص قال ابن ادریس فاشتهر لنفي الولد دون القذف اخرج  
الشيخ في العيون الاية وبجسنة جميل بن دراج عن الصادق ع قال سالت عن امرأته عن المحر والمملوك  
لعان فقال نعم حديثا صحيح المغيرة يصح ابن سنان عنه عليه السلام قال لا بد من امرأة واحدة وحمل  
على المنكوحه بالكل يصح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن امرأته عن المحر والمملوك  
نعم اذا كان مولدا ووجهها واحدا ابن ادریس يكون ما ذهب اليه جمعا لا قول لان اللعان  
لا سقاها احد ولا حد لعن في الامم بل التعريف واختاره في المحققين **قال** طاب ثراه  
وفي سقوط احد روايتان اشهرها السقوط اقول يريد اذا اعترف الاب بالولد بعد لعان رجل بحمل  
عد الغيرة يخفف كذا قيل فيه قولان قال الشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة في المختلف والآثار  
رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل لا عن امرأته ويحتمل شيئا من ولدها بعد ما ولدت زعمتم منه  
فقال تود اليه الولد ولا يحمل له لانه قد مضى التلاع وهو بمنزلة ان يولد له ولو وجب التلاع لكان  
عن وقت احكامه وفي قوله قد مضى التلاع دلالة لان مضيه وصحته يقتضي ترتبا ناره عليه ومن  
حملها نفي احد خروج الولد بالنسب والاجماع وموافقه عن الضياع فيبقى الباقي على اصله نعم قال الشيخ في  
المبسوط والمفيد واحسن واختاره العلامة في القواعد وفي المحققين في الايضاح لان الرواية  
لا تدل على نفي الولد كجواز انتفايه بسبب عدم تمكن الامام منه ولان في اللعان تأكيد للقذف وكذا  
اشتهر ان كان ابي بايجاب احد لانه اقر بان كذب فيه ولما رواه محمد بن الفضل عن ابي الحسن عليه  
السلام قال سالت عن رجل لا عن امرأته وانتفي من ولدها ثم كذب بنفسه هل يرد عليه ولده فقال اذا  
كذب جلد احد وورد عليه ابنه ولا ترجع عليه امرأته ابدا وهي صريحة في اثبات احد وحملها بالشيخ في  
التدريج على حصول الاكذاب قبل تمام اللعان واخر ما يجزئ قوله ولا ترجع عليه امرأته ابدا **قال**

طاب ثراه ولما عرفت المرأة لعن اللعان لم يثبت احد الا ان تقرر بايجاب تزداد قول وجوب حملها بعد  
بعد اقرارها اربعاً مو المشهور بين الاصحاب لعموم وجوب احد على كامل اقر على نفسه الزنا اربعاً وبه  
قال الشيخ في النهاية وتليده عبد العزيز وقطب الدين الكلبيني وابن ادریس ويحيى بن سعيد الرزدي  
من المصنف هنا وفي شرايعه نظر الى عموم قوله تعالى ويدرا عنها العذاب ان تشهد اربع شهداء فان  
وقد ثبتت واختاره في المحققين **الشيخ** واشتكل العلامة في قواعد فظاهر الارشاد وجوب ا  
**احد** طاب ثراه ولما عرفت فادعت احد منهن في ايجاب احد شكل اقول قال الشيخ في النهاية  
اذا اطلق الرجل امرأته قبل الدخول فادعت انها حامل فادعت البينة انه ادخلها فادعت البينة ان  
انكر الولد لعانها وبأنه منه وعليه المهر كمالاً وان لم ينعقد ذلك جاز كان عليه نصف المهر ووجهها  
ما يبره سوط وان لم يحلف باسمه انه ما فعل بها واعلم ان هذا قد اشتمل الكلام على احكامهم الاول ان تخلو فاقعة  
فما للدخول وبنيته عليه كمال العقل المهر بحقوق الولد والب والافتقار في نفي اللعان  
**الثاني** طاب ثراه لم يثبت الدخول في نصف المهر ويشفي الولد بغير لعان **الثالث** جلد  
حسبك ما يبره سوط حد الزنا لا انتفاء احد من الزوج بغير لعان فهو كافراها اذ قولها او قيام البينة بها  
وقال ابن ادریس لا يثبت لخلوها وارضا الشر والقول قول الزوج ولا يلزم من سوي نصف المهر ولا لعان  
بينهما وموافق المصنف والعلامة قال المصنف وفي ايجاب احد شكل يريد في ايجاب احد على ما اختاره عدم  
ثبوت لانه نوع شبهة والبيع عليه السلام اسقطها احد وموافق العلامة والشيخ زعموا من قول حكما على  
صحة عن ابي بصير عن الصادق ع قال سالت عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها فادعت انها حامل قال  
ان اقامت بينة انه ادخلها ثم انكر الولد لعانها ثم بانت منه وعليه المهر كمالاً وان تخلو فاقعة  
بالحليم في حضرة الوقاع قد عجز يدعي الظاهر فيكون القول قولها ولا يشفي الولد الا باللعان لان الظاهر  
انما صارت فرأى والله يجب لكان التناقض بين المسلم للموطي قال العلامة في المختلف ولو قيل بوجوب  
الرواية كان وجهها لعنتها واعتضاها بالظاهر وطى الصحيح مع اخلوه وصحة تصرف المسلم بخلاف  
ما لو حلت عن احد **قال** طاب ثراه لو فذها فانت قبل اللعان فلعن اللعان وعليه احد  
للعارض وفي رواية ابي بصير ان اقام رجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وقيل لا يبيح الارث  
لا استقراره بالموت وهو حسن اقول هنا حسايل الاولى اذا فذها فانت قبل اللعان كان له ان  
يلزم لعدم المانع من عموم قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن والنقص من هذا ان ادريس والتخمين العلامة في  
فتها ده لحدهم اربع شهداء استقام وقال في النهاية اذ لم يلا عنه احد اولياها اخذ الميراث  
وكان عليه احد ثمانية وقال في المبسوط والوجه انه لعان بعد موتها لو رده بين الزوجين ولحقها



ابن ادريس واستكمل العلامة في التحرير واجازة في القواعد وموزع المصنف والحدود في التحقيق وهو المتقد  
والاستعداد في وقوع الكفاية في طرف واحد وسوط في الزوج فانه يتحقق في مواضع ياتي انشاء اسرها **الثاني** لو لم يكن  
كان عليه الحد للولادة وموجبه ثابت وهو القذف العاري عن عينة وما يقوم مقامها في حقها وقول المصنف في اللعان  
عليه الحد للولادة يرد مع امتناع عن اللعان **الثاني** لا يقطع حق من الارث وان لعن ويحكم بموتهما على زوجيته لان  
احكام اللعان وانارة مرتبة على حصوله وكما له وانما يتم لو قوع من الزوجين وفيه فائدتان الاولى لزوم  
الزوج بموتهما **الثاني** كونه اولى الناس بها في التبعية والتكفين والصلوة والدفن وهل لاحد ورثتها  
ولا يخترق قبيل من ينقطع ارثه قال ابن ادريس لا لاضافة اللعان الي الزوجين في الالبه لا الي الولي ولان اللعان  
ايمان وكيف تخلف ولها عنها وايضا الاحكام انما تخص تمام اللعان واللعان التام انما هو حاصل بين الزوجين  
معاً واختاره المصنف والعلامة وقال الشيخ في النهاية نعم دبر قال ابن حمزة والقاضي في كفاية المندماراة  
ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ان قام رجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث له وان ابى اخذ من اوليائها ان يقول  
مقامها اخذ ليراث زوجها وعن عمر بن حنبل عن يزيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل من اهلها ثم خرج  
وجاؤ وقد قويت قال بغير واحدة من اثنتين فقال لانه ثبت الزمت نفسك المذهب في مقام عليك الحد ونظما  
الميراث وان ثبت ابرزت فلا عنه **ادنى ما بينهما** ولا ميراث لهما ولا ميراث لذكرهما لان الاول مقطوع السند ورجال  
الثاني يزيد لا يلتفت الي ما يروونه **فيها اجاب** في اجاب الاول المشهور ان سب اللعان امر من  
انكار الولد والقذف والغايه في الاول للزوج رفع اللبس عن نسبه ودفع احد عن حبه وزوال الفرائش  
وللزوج دفع العار ورفع احد عنها وبقاء احد الفرائش وفي الثاني للرجل زوال الفرائش والسلامة من احد حاكم  
عن حد القذف ورد الشهادة للزوجة دفع العار والحد وبقاء الفرائش وقال الصدوق في القمع انما يكون اللعان  
لنفي الولد خاصة فلو قذف ولم يشكر الولد جلد ثمانين وهو باء في شك برأيه ابي بصير عن الصادق عليه السلام  
قال لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بامرأته ولا يكون لعان الا نفي الولد وهي ضعيفة لان في طريقها على الحكم  
بن عمر وهو واقعي ونقض الفقيه والشيخان وابوعلي وباقي علمائنا على المشهور واحتجوا بقوله تعالى والذين  
يؤمنون ازرعهم ولم يكن لهم شهد الا انفسهم وهو نفي في الباب بالخصوص وسب نزلها لما رواه عبد  
الرحمان ابن الجراح في الصحيح قال سأل عباد البصري ابا عبد الله عليه السلام وانما ضربت بلاء الرجل المرأة  
فقال ابو عبد الله عليه السلام ان رجلاً من المسلمين اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اريد  
اجلاد دخل مثل فوجد مع امرأته رجلاً يجامعها ما كان يضع فاعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنف  
الرجل وكان ذلك الرجل هو الذي ابتلي بذلك من امرأته قال فمثل الوجه من عند الله عز وجل يحكم فيها  
فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرجل فدعا فقال له انت الذي رايت مع امرأتك رجلاً فقال نعم فقال له

انطلق فاتي

انطلق فاتي بها فان اسر وجعل قد انزل فيك وفيها الحديث **الثاني** اذا حصل الحد سب اللعان  
تعلق به حد القذف في حق الرجل فاذا اعسر سقط عنه وصارت ثانياً في حق المرأة ولو اقرته حرة فحد وجبت  
لان نفيها في اربع شهادات قايم مقام اقرارها اربعاً ولان شهادته قايم مقام اربع شهود ونفيها  
تعدل الشهود فيحكم عليها بموجب الشهادات وكذا لو نكحت لان لعنة قايم مقام اربع شهود وهي نكاحه  
ما حضر شهود احد على من شهدت عليه ولم يحصل ما يعارضها من الغريم فينفذ مقتضاها وفيه اشعار  
يكون اللعان شهادات فاذا لعنت المرأة ثبت احكام اربعة سقوط احد عنها وزوال الفرائش وثبوت  
الحريم الموبد وانقضاء الولد عن الرجل والحقوق **الثاني** هل اللعان ايمان او شهادات قال ا  
الشيخ في المبسوط انه ايمان لما روي عن عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ان  
هلال بن امية وبين زوجته قال ان انت بديعتك كذا ما اراه وقد كذب عليها وان انت بديعتك  
نعت كذا وكذا اراه يميناً وعندهم انه شهادة ولا يصح لاعمى يصح منه الشهادة هذا اخر كل امر دعه  
اسره وهو مذهب العلامة في القواعد وظاهر المصنف في الرابع انه شهادة **الرابع** ان اللعان قد  
شمل على احكام تشابه الشهادة وعلى احكام تشابه اليمين فالاول امور الاول قوله تعالى فليشهدا  
احدهم اربع شهادات فسماه شهادة **الثاني** الاصل في الزنا فانه لا يثبت الا باربعة شهود فجعل  
منه اربع شهادات فكان كل موافق من شهادته **الثالث** الاصل عدم ثبوت الزنا الا باقرار بالغير  
او البينة فلا يكفي الا مع لعان الزوج لواقعة مرة واحدة ثبت الزنا وصحت فدل على موجب اليمين  
اقرار بل الشهادات الواقعة من الرجل فهي حجة كاملة موجبة لتعين احد عليها ولما سقط عنها بقولها  
ويدرونها العذاب ان يشهد اربع شهادات ولو لم تكن بايها عليها تمام لعانها قال ويدرونها القذف  
فدل على قبح عملها وثبوت في حقها ولهذا لو نكحت وان لم يقر لوجب الرجوع وكل ذلك يدل على ان حجة  
ثبتت عليها وليت اقرار فيكون شهادات ويتجدد سقوط احد عليها بلعانة والوجه فيه معارضته  
لشهادات الزوج فيكافا الاحتمال لان يقف الحكم عن حكم قضيه لتعارض البينات المتكافئة في مجلس  
الحكم ويحقق البينة الداريم للحد مع عدم ايتانها بما تقابل حجة الزوج اما باقرارها ولو لم يقر او بنكاحها  
يقام عليها احد على المقتضى السام عن معارضة السقط **الرابع** ان الاصل لو ان الشهود على المدعي واليمين على  
المتكلم والمدعي هذا هو الزوج لانه على وسكوته يدعي خلاف الظاهر لان الظاهر لو لم يصب صاحب  
الفرائش وخلاف الاصل لان الاصل تنسب بل نفي المسلم على الصحيح والزوج هو المبتدئ باللعان و  
يقام عليها احد مع عدم لعانها ويكتفي بلعانه فدل ذلك على انه شهادات وهو مذهب العامة وابي  
علي وظاهر المصنف في الرابع واما الثاني فامور الاول اشتراط ذكر اسم اسر فيه ولا شيء من الشهادات



بينهما ذلك **الشيخ** ان صيغة صيغة مخصوصة هي اشهاد به وهي احدى صيغ اليقين **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
الا على ان يقبل شهادته عند المخالف وعندنا ان في موضع مخصوص يصبح لعائنه الاجتماع فلا يكون شهادته **الشيخ** الجدل  
لا يقبل شهادته عندنا وفيه تفصيل ويقبل لعائنه **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
وفي الحقيقة الشهادة لنفس الانسان فلا يكون شهادته **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
وهي تتحقق هنا فان الزوج يدعى نفسه حق الزوج وجب له والاشارة تدعى نفسها العار وجب له **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
لا يحل للعان الاعتراف بغيره ولا يجوز له ان يشهد بالنسبة والنهية او الظن لقوله عليه السلام ايما امرأة ادخلت على قوم  
من ليس منهم فليست من امرئ في شيء ولم يدخلها جنه واياها رجل فليدركه وهو ينظر اليه احب اليه من نفسه **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
والاخرين وروي ان رجلا في النبي صلى الله عليه واله وسلم قال يا رسول الله ان امرأتك تبول في ثوبك فقال هل لك ان يمسها  
فقال نعم قال اما لو انها قال نعم قال نعم فقال اي ذلك فقال نعم ان يكون ثوبه قال نعم  
كذلك لعل ان يكون عرقا نزع وروي محمد بن يعقوب بن يعقوب بن عيسى بن سنان عن بعض اصحابنا عني اي جعفر عليه السلام  
قال اني رجل من الانصار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال نعم فقال اي ذلك فقال نعم ان يكون ثوبه قال نعم  
السواد منتشر الخبز جعد فقط اقطس الانف لا يعرف شمير في الخواشي ولا في الجذاري فقال لا والله ما تقول  
قال لا والذي بعثك نبييا ما فعلت مقعده يدملكني احد اغيرة قال فكيف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال نعم  
الي السماء ثم اقبل على الرجل فقال يا هذا انك ليس في احد الا بدنية وبن آدم تسعة وتسعون عرقا تقرب في الب  
فاذا وقعت النظرة في الرحم اضربت العروق سال اسر التسمية فممن تنكر العروق التي لم يدركها احد فكل  
خذي اليك انك فقال الراه فوجت عني يا رسول الله وروي محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اسعروا رجل  
خلف للرحم اربعة او خمسة فاكاف في الاول فلا باب وما كان في الثاني فلا له وما كان في الثالث فلا له وما كان في  
فلا تخو ولا عن الصادق عليه السلام ان اسنبارك تعالى اذا اراد يخلف خلقا جمع كل صورة بينه وبين آدم عشم  
خلق على صورة احداهم فلا يقول احد لولد هذا لا يشبهني ولا يشبه شيئا من اباي **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
اذا تحقق عدم التماثل فربما كما اذا اعتزل لها مدة اكمل او جاء لاقبل في سنة اشهر وهو لا يملك ان ينسب من  
ليس منه ينظر في بانه ان كان ذكر او ينظر اليها ان كانت انثى وينظر لهما ورواية وكل ذلك حرام **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
الا عند الحكم او خليفته وقال ابن حمزة اوصي به الزوجان ولو قول الشيخ في موضع من المبوط والاول  
سوال الشيخ **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها  
احد حتى تضعه في العلامة ويحتمل ان يقال لا لعان لو بقي الولد حتى تضعه لاحتمال اشتباهه اكل الخبز وحشيشه  
يصح كلامه اي كلام الغيد **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها تعيين لفظ مخصوص بل يكفي التعرّف **الشيخ** ان الشهادة لا يشترط فيها

يكونا مسلمين

اوله يكونا مسلمين او كافرين او بالتفريق حرمين مملوكين او بالتفريق محمدين او بالتفريق في الكفاية  
وسوال الشيخ وقال ابي اذ كان الزوج قد جحد في قذف اللعان له لان امه سمعته كاذبا والكاذب لا يقبل شهادته  
صحة رواية اسمعيل بن زياد وقد تقدمت والرواية ضعيفة **السند العاشر** روي محمد بن سليمان عني اي جعفر  
قال قلت له جعلت فداك كيف صار الرجل اذا قذف امرأته كانت شهادته اربع شهادات باسرها واذا قذفها  
بغيره اربع او اربع جلد واحد ويقوم البينة على ما قال فقال قد سئل جعفر عن ذلك فقال ان الزوج  
اذا قذف امرأته فقال رايته ذلك يعني كانت شهادته اربع شهادات باسرها واذا قذفها بغيره اربع جلد واحد  
على ما قلت والا كان بغيره جرح وكذلك ان اسعروا رجل جعل للزوج مدخلا لم يحل للغيره والمدخل لا يدخل  
بالليل والنهار فجاد له ان يقوم رايته ولو قال عني قلت قيل له وما ادخلك المدخل الذي تريه هذا  
وحكم انت منهم ولا بد ان يقيم عليك احد الذي اوجبه الله عليك فقام هذا الحديث اشترطه ادعي المشقة  
في قذف الزوج فلو لم يدعها واستحل في حفرة كالا عني فلا لعان وتعيين احد والبينة **الحادي عشر**  
الاصل صدور اللعان في الزوجين وقد يخرج عن هذا الاصل للضرورة وهو في صورة الاولى ان يكون بين الزوج والواحدة  
كل مات بعد القذف فلا بد لاولها وللعائنه ليقطع اثره وقد تقدم البحث فيه **الثانية** ان يكون في الزوج وحده كالماتة الواحدة  
من حلائل في الصورة المفروضة فله اللعان على الاصح لا سقوط احد عنه لعدم المانع ولعموم الماتة ولان شهادته اربع  
في اداء الشهادة وحياة المشهود عليه وكذا لو كان هناك لست واراد بغيره فلو لم يبرع له اللعان لزم الاخر اربعة لان قد تحقق  
عدم التماثل فيكون قد تحقق خبر من ليس منه **الثانية** لو انكر الولد فصدقه لم يثبت اللعان ومع امرأته كيف يصح منها ان تقول  
اشهادت باسرها لم الكاذبين **الشيخ** لو بقي ولد لها اخر ساء الذي لا تفعل الا كرهه كفي لعائنه حاضره في سقوط البينة وحيد لا  
يتعد ما حكمه الشيخ في المبوط حيث قال الاحكام المتعلقة باللعان اربعة سقوط احد عن الزوج وانقضاء البينة زوال  
الفرش والتحرّم الموبد لهذه الاحكام تتعلق باللعان الزوج اذا وجد منه اللعان بكامله ويتعلق به ايضا وجوب الجحد  
على المرأة فاما لعان المرأة فانه لا يتعلق به كره في سقوطه حد الزنا عنها ثم قال وقال قوم وسوال في يقتضيه اصول هذا  
هنا ان هذه الاحكام لا تتعلق بالابن الزوجي معا والاقرب الاول في الصور الاربعه الخارجة عن الاصل  
واما في غيرها فنقول بتعلق بغيره ثلاثة احكام سقوط احد عنه وثبوت عليها وتلقي البينة بطلانها حكم واحد وسقوط  
احد عنها وبطلانها ثلثة احكام زوال الفرش وبطلان التيمم وسقوط الاربعه فيكمل ثلثة احكام الاول سقوط احد عنه  
الثاني سقوطه عنها الثالث تقي البينة عند البرع كخوفها كالحائض زوال الفرش السادس تأجيل التيمم **كان**  
**العقود** **فصل** العقود الخلوص ومنه يسمى البيت عيقا مخلوصا في ايدي اجبارة وقيل لانه اعتق من الغرق  
اي خلاصه وشركا زوال الملك عن اوصي حتى وسواني ان الزرق يحصل بالمرس حياصة او منب اما البائنة  
فثلثة العقود والكاتبه والتيسير واما البائنة فاملون الملك والعوض في الحاق الاستيلاء باي الامر من خلافه فمعنى

والمعنى ان يكون العقد لغويا  
الامانة او ان يثبت وهو لا



الملكية من ارضه  
لقد تروى له واقعة  
فمن اعلم الجاني  
له ممره

[illegible]

باب ثلثه ولا يصح جعله بيا ولا بد من تحريمه عن شرطه متوقع او صغرا قولنا ثلث ما بل الاول لا يصح  
جعل العقبة بيا لانه لا يصح الا بانه سبحانه لقول النبي صلى الله عليه واله ان كان حالها فليخلف باسمه والا فليخلف بصيغته  
ان يقول انت حر ان فعلت كذا ويكون مراده وضع نفسه من فعل ذلك الشيء فالزم لنفسه العتق زحرا  
وردنا عن فعل ذلك الشيء المعلق عليه العتق كما يلزم احوال فنفى كونه على تقدير المخالفة ويسمي كلف بالعقود  
وهو جائز عند المخالف بالطلاق ولاظهار **الثاني** في الشرط وصيغته ان يقول انت حر ان دخلت الدار وان  
فعلت كذا ويكون مقصوده جرد التوقيف اي تعليق العتق على حصول الشرط فغرضه وقوع العتق لا مطلقا بل  
عند حصول الشرط فصيغة وصيغته اليهين ولعله ولما اعتبار لحدها عن الاخر بالفسد في اليهين يكون  
المقصود لنقيض الشرط المعلق عليه حصول العتق وفي يكون المقصود وقوع العتق مع الشرط **الثالث**  
الصفة وهو لا بد من وقوعه في الزمان المستقبل لقولنا انت حر اذا جاء راس الشهر او اهل البيت والفرق بين  
الشرط والصفة من وجهين الاول ان الشرط يمكن وقوعه في الحال والصفة لا يمكن وقوعها في الحال **الثاني**  
ان الشرط يجوز وقوعه ويجوز ان لا يقع اصلا والصفة لا بد من وقوعها في تاني الحال فوقعها في الحال محال  
وفي الاستقبال وجب الشرط وقوعه وعدمه ممكن في الاحالين اذا عرفت هذا فنقول لا يصح تعليق العتق  
على الشرط ولا وصفه اجماعا ما قال **باب ثلثه** ولو شرط اعادة في الرق ان حلف فقولنا المروي  
المزوم اقول بشرط ما سابع مع العتق على العبد جائز لقولنا انت حر وما عليك كذا ولا يكون هذا تعليقا  
بل عتقا وشرطا اذ لو شرط اعادة في الرق مع العتق فمثل يصح هذا الشرط ويعد في الرق مع المخالفة قيل فيه  
ثلاث اقوال الاول صحة العتق والشرط قال الشيخ في النهاية وتبعه القاضي لعموم قوله تعالى او فوا بالعقود  
وقوله المومنون عند شرطهم ولما رواه اسحاق ابن عمار وفيه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل  
يعتق مملوكه ويؤجره بشرط عليه ان يورثه في الرق قال له شرطه واحتماله العلامة في ا  
القواعد ومظاهر المصنف في الكتب **الثاني** بطلانها قال المصنف في الكتب والعلامة في المختلف ولجأ  
عن الرواية بالطوس اولا والقول بالوجوب ثانياً فالمراد بان شرطه رده في الرق لم يطل ان العتق **الثالث**  
بطلان صحة العتق ولو لم يكن كلام ابن ادریس وصح به فخر المحققين في الايضاح لبنا العتق على التعويل  
قال **باب ثلثه** وفي عتق العبيد اذ بلغ عمره اربعة اشهر او خمسة اقول الرواية اشارة الى ما رواه  
الشيخ مرفوعا اي زاراه عن الباقر عليه السلام قال اذا اتى على الفلام عشرة نبيس فانه يجوز  
له من حاله ما اعتق وتصدق على وجه المعروف فهو جائز ويضمنها فاستثنى الشيخ والقاضي عن غير  
وصح ابن ادریس والبرقي ومعه المصنف والعلامة ثبت استحباب العتق حتى يبلغ **باب ثلثه**  
**باب ثلثه** وفي وقوعه من الكافر تردد اقول اجاز الشيخ عتق الكافر في الكتب **باب ثلثه**







ام ولله شبا وهبتهما لغيره من خدام وخناج ايجوز ذلك قال الربيع اذا كانتا مملوكة لغيره من خدام  
مثلا عبد مملوك لا يقدر على بيع نفسه في سبيل غيره في فني فني في يوم لثابت في موضع **الحكم** قوله تعالى  
لكم مثل ما في انفسكم هل لكم مما املكتم لغيركم في سبيل غيره من سوا الله وهو توبيع وتبيع  
وانكار في صيغة الاستفهام لقوله تعالى هل من حال في غير الله حتى يستبشرون بانهم يصح عنقهم من قاطل الضرب وكل من  
عنقوه فلو ملكه الثاني حق لقوله عليه السلام لا يحق الا في ذلك المقدم وبيان الشرطية صحته عن ابن زيد وسياق  
وطلا في الاحاديث الدالة على الاضافة لقول الصادق عليه السلام فالتب بعد الضرب فهو للملوك واللام للكل في حقيقة  
**العقود الثلاثة** في تبعة المال بعد العتق وكل من منع الملك للعتق او التبرع به كالعقود ولله في  
ادريس في التبعية لا يحتاج الى استثناء بل يكون للسيد علم به او لا وحاشي الملك لغيره او التبرع به قال ابن عمر  
العتق ولم يتبينه فهو للعتق الا فهو للسيد لغيره في التبعية او الوصي والصدوق والتب والحق اعليه لصحة  
زاره عن الباقر عليه السلام قال سالت عن رجل عتق عبد له مال للمعدن قال قال فان كان يعلم ان له مال  
تبعه ماله والا فهو له **العقود الثلاثة** في كيفية الاستثناء فيقول على تقدير عدم التبعية للمملوك والاستثناء لغيره لفظ  
الا شاء على كبره قال الشيخ في التبعية في اختياره فخر المحققين ولم يشترط العلامة واطلق الصدوق وابن حنبل  
الاستثناء واجبه الاول بان قوله انت حر موجب للتحرير فيقع الاستثناء بعد تمام التبرع لغيره في صفة لزوم  
الشرط ان يذكر بين الايجاب والقبول ليكون في متن العقد ولا يشترط قبول العبد للعتق بل يكفي الايجاب  
تتأصل حصول عدم تمام سبب التبرع فلا يكون موثرا لصحة حره قال سالت ابا الحسن عن رجل قال للمولدة انت  
حره ولي مالك قال لا يسيد بالحره بل يقول لي مالك وانت حره بها المملوك اخرج العلامة بالاصل وبان الكلام هنا  
بينهم اخرجوه كماله قال انت حره عليك خذ منه سنة في الاستدلال بالرواية نظر لانه شرط فيها رضا المملوك ولم يقل في البيع  
**الحق الرابع** فيما يخص من الاحكام وهي ثلثة صنف الصدوق والعقود وعدم ثبوت الولاء مستند روايته  
عمر بن يزيد في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل اراد ان يعتق مملوكا وقد كان مولاه ياخذ  
منه ضربا من ثمنه في كل سنة ورضي بذلك المملوك اصاب المملوك في تجارته مالا سوى ما كان يعطيه مولاه عن  
الضرب قال قال اذا ادي الي سبيله ما كان فرض عليك فالكاتب هذه الفريضة فهو للملوك ثم قال ابو عبد الله عليه السلام  
قد فرض الله على العبد في البذل فان ادوها اليه لم يسألهم عما سواها قلت فابري المملوك ان يتصدق  
ما اكتب يعق بعد الفريضة التي كانت يوديها قال نعم واخر ذلك قلت فان اعتق مملوكا كما اكتب بعد الفريضة  
ولاه لمعتق قال لا يذهب فيقول ابي من احبها اذا اضم جبري من عقله كان مولاه وورثته قلت  
اليس قال رسول الله صلى الله عليه واله لولا لمعتق فقال هذا سبيله لا يكون ولوه لعبد فقلت فان ضحك العبد  
الذي اعتقه جبري وحدثه بدينه ذلك يكون مولاه ويرثه قال فقال لا يجوز ذلك ولا يورث عبد احرا وولاهها ا

قوله لا يسيد بالحره بل يقول لي مالك وانت حره بها المملوك اخرج العلامة بالاصل وبان الكلام هنا بينهم اخرجوه كماله قال انت حره عليك خذ منه سنة في الاستدلال بالرواية نظر لانه شرط فيها رضا المملوك ولم يقل في البيع

قوله قد فرض الله على العبد في البذل فان ادوها اليه لم يسألهم عما سواها قلت فابري المملوك ان يتصدق ما اكتب يعق بعد الفريضة التي كانت يوديها قال نعم واخر ذلك قلت فان اعتق مملوكا كما اكتب بعد الفريضة

الصدوق في الصحيح ومضمونها افتي الشيخ في النهاية **تبعية** قد عرفت ان المصنف وافق الصدوق في اعملي  
على ملك العبد وخالفها في ثبوت الحجر عليه يظهر كتحقق ذلك في مصاديقها لا يحق العبد من دون اذن فانه ينفذ  
قول الصدوق ويقف على الجائزة او يبطل على قول المصنف ومنها لو تصدق فانه ينفذ على الاول دون الثاني ومنها  
لو باع ينفذ على الاول يجوز التصرف عليه المقتضى ويجوز له ان يبيع من حيز العقد وعلى الثاني يبطل او يقف على الجائزة  
ولا يجوز التصرف قبلها ومع فسح المولى يسترجع المأتم المسترى ومنها لو وجب على العبد كفاية فخره او مرتبة فعلى  
الاول يصح كفاية بالعقود وان لم ياذن السيد على قول المصنف يصح ان سبق الاذن وعلى الثالث لا يصح وان حصل  
الاذن بل يكفي بالصوم **قوله** ظاهره وقيل ان قصد الاقرار فلا يكون مؤثرا وبطل العتق ان كان معصرا  
وان قصد التبرع لم يضره ذلك يصح العبد في حقه الشريك فان ائتمعت حركته الشريك على حقه اقول عتق السراير  
ثابت بالنظر والاجماع اما الاول فلقول النبي صلى الله عليه واله من اعتق شقاصا من عبده لم يال قوم عليه الباقي واذا وجب تكيل  
العتق والعبد يبيع فلان يكمل والباقي له اولى وفي رواية عن ابي ابراهيم عن الحارثي عن الصادق عم الباقى ان  
رجل اعتق بعض غلامه منقولا على مولى ليس له شريك في التبرع بين ان يكون العبد له او منقولا ان رجلا اعتق  
شقاصا من مملوك فلم يضره النبي صلى الله عليه واله وسلم واجبه بان يحرر مولى العبد لا يعرف هذا فقوله اذا عتق  
الشريك لا يخلو اما ان يكون مؤثرا او معصرا فاما الاول عتق المولى شرط الشيخ في التتبع عليه قصد الاقرار بغيره  
ومع قصد التبرع لا يقوم بل يستحب فان لم يفعل استسعى العبد في الباقي ولم يكن لصاحبه الذي ملكه باقى من هذا حتى امره ولله  
عليه فبره بل يستسعى فيما بقي من ثمنه فان ائتمعت العبد من السعي في ذلك رقبته كان له بقدرها ما انعتق ولولاه لغيره الباقي  
والباقيون على التتبع مطلقا على عموم الامر بخر ائتمعت الشيخ الحسنه ابي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجلين كان بينهما عبد  
فاعتق احدهما لغيره فقال ان كان مصرا فكلف ان يعقده كلمة الاستسعى العبد في المصنف الاخر او اراد ان يدرس  
لزوم التفاضل لشرط قصد التبرع في العتق لصحة مع قصد المضارة وهو لزوم السراير فيه وعدم لزومها مع قصد التبرع  
غير واضح ولا مستقيم واجاب العلامة عنه بان المراد بالاضارة توقيفها وضع المالك من ملكه **قوله الثاني** عتق العبد فيه  
ثلاث اقوال الاول استسعا العبد في نصيب الشريك قال الصدوق والسيد والمولود ومعتق روايته محمد بن قيس  
عن الباقر ع قال من كان شريكا في عبدا وامر قليل وكثير فاعتق حصته ولم يعتق فليشتهر به من صاحبه فيعتقه كله  
لم يكن له سعة من حال يظهر حقيقة يوم اعتق منه قال اعتق ثم يسع العبد في حساب ما بقي حتى يقيق **قوله الثاني** استقرار  
الرق في الباقي قال الشيخ في السبوط ومسنده روايه ابي عن الصادق ع في جارية كانت بين اثنين واعتق  
احدهما لغيره قال ان كان مؤثرا فكلف ان يعقده وان كان معصرا فحقت باحصى **قوله الثالث** ان كان قصد الا  
ضارة بطل العتق وان قصد التبرع استسعى العبد في رقبته وان ائتمعت العبد من السعي كان له من نفسه قدر ما اعتق  
ولولا الباقي قال الشيخ في النهاية ومسنده روايته محمد بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال وان اعتق الشريك مصرا ومولاه

قوله وان ائتمعت العبد من السعي كان له من نفسه قدر ما اعتق ولولا الباقي قال الشيخ في النهاية ومسنده روايته محمد بن ابي عبد الله عليه السلام انه قال وان اعتق الشريك مصرا ومولاه



















اشتمالها على

كيف اعطى الله من فضله  
 ومقالته مضادة ١٢  
 ذكر جهل خطه كما اشتهر  
 وله اهل تلك الامور  
 لم يفرق الا بها  
 الحق

كيفية معرفة ما في الضلع والاربع الناحية للبر من قسمة العلم في المختلف

وفي هذه وفي المنة خلاف **الكتاب الثاني** تنبأ على من تعقبت ملكها **الكتاب الثاني** تنبأ بشرط العقب لحصول العقب الاقر المنع **الكتاب الثالث** اذا اتد ولها عن فطر لانه في حكم البيت **الكتاب الرابع** اذا كان قابلاً فرفع  
لومات ولها عن ولها تنبأ فيرث لانه اوجب الاصل البيع مطلقاً لورود النص على الولد **الكتاب الخامس** عدمه مطلقاً لانه  
لدرج **الكتاب السادس** ان لم يكن وارثاً وهو المقدر وهو المورث لانه يورث من جهة فتعقب عليه **كتاب الاقرار بقول**  
اخبار الان بحج لانه في القبر والعقب لا ينفصل عن الشهادة لانه كل الشهادة والاقرار في مطلق الاخبار والغرض  
الاقرار يكون المقنن والمنع والشهادة لغية وحكمة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فيقولون اقرتم قالوا اقرنا  
فاشهدوا وقال تعالى فليقل وليد بالعدل اي فليقر وليد بما يحق غير زيد ولا ناقص وقال تعالى كولو فواحيي بالقسط شهدوا  
سروا على انفسكم والشهادة على النفس مولا اقرار عليها ولما اشتهر فاروي عن النبي صلى الله عليه واله قال من اصاب من  
العامة ودان شيئا فليست به مني فانه مني بيدنا صغيرة نعم عليه حد اسروا قوله عليه السلام اغدوا انيسر على امره هذا فان  
قرت فارحمها وقوله لاخر من حاله لان اقرت اربعاً والفا فانه دهم العامير والجنيه باقرارها كما حرم باقرارها  
واما الاجماع فلا خلاف بين الامم في صحته ولزوم احتسابه وان اختلفوا في مسأله قال **كتاب طلبة نواه**  
كذلك قال البيهقي كذا افعال بلبي ولو قال نعم قال الشيخ لا يكون اقراره وفيه تردد اقول منشاء الشرع النظر في  
العرف وضع اهل اللغة فان العرف قيام كل واحد من الصيغتين مقام الاخرى والاقرار انما يحصل على مفهوم اهل  
العرف لا على دقائق العربية فيكون اقرار من حيث انه يقوم في جواب السؤال تصديق لما دخل عليه حرف الا  
استفهام وبني كذب لانه اصل بلبي بل زيدت عليها الباء وهي للبره والاستدراك واذا كان كذلك فيقول  
بل رد لقوله ليس بك عليك لانه الذي دخل عليه حرف الاستفهام وتفي وتفي النفي اثبات وقوله نعم تصديق  
له وكانه قال اليك الف هذا محصل ما قال اهل اللغة وعلى وقافة ورود القرآن قال تعالى الت ببركم فلولي  
بلبي ولو قالوا نعم كفروا وقال تعالى ام يحسبون اننا لا نسمع سرهم ونجواهم بل احبب الانسان ان لا يخلص عظامه  
بلبي وقال في نعم فهل جدتهم ما وعدكم حقاً قالوا نعم ان لنا الاجران كنا نحن الغالبيين قال نعم وعلى هذه اكثر الاكابر  
واختاره في المحققين او تردد المصنف قال في الرابع وفيه تردد من حيث يستعمل الامران استعمالاً ظاهراً  
قال **كتاب طلبة نواه** وكذا كناية عن الشيء فلو قال كذا ودهم فالاقرار بدهم وقال الشيخ كذا كذا  
لم يقبل تفسيره باقل من احد عشر ولو قال كذا وكذا لم يقبل اقل من احدى وعشرين والاقر بالرجوع في تفسيره  
لموافق لم يريد ان كذا كناية عن الشيء اي قول الموقر كذا كذا لم يقبل كذا كذا لم يقبل تفسيره بالرجوع في تفسيره  
كذا كذا لم يقبل كذا كناية عن الشيء اي قول الموقر كذا كذا لم يقبل كذا كذا لم يقبل تفسيره بالرجوع في تفسيره  
كذا كذا لم يقبل كذا كناية عن الشيء اي قول الموقر كذا كذا لم يقبل كذا كذا لم يقبل تفسيره بالرجوع في تفسيره  
كذا كذا لم يقبل كذا كناية عن الشيء اي قول الموقر كذا كذا لم يقبل كذا كذا لم يقبل تفسيره بالرجوع في تفسيره



















الناصب اجتمع الاولون برؤسهم كسرا وان ادم وقد تقدم ويجعل على الاستحسان اجتمع الآخرون بالرواية الشفعية من باصالة محل نعيم  
قولهم في ذلك ما ذكره اسماء عليه **قوله** طاب ثراه وفي الظفر والسن مع الضرورة ترددا قولهم في التذكير بالجد  
مع القدره ولا يجوز لغيره سوا كان في المعاد كالصفر والذهب والعود والفضة يجوز مع الضرورة اما باظهاره الى الكل او  
تخوف من قوته الذي يحرم بكل ما يغري الاوداج كالمدة والرحا وما يشبهه هل يجوز بالسن والظفر في هذه الناحية ذكر الشيخ  
في الكتابين واختاره كشيد الاخر يجوز ذهب السني في التذوق واختاره ابن اديس والعلامة في المختلف وتردد الغف  
اجتمع الاولون بحسنه الحلي عن الصادق عليه السلام في قوله في العود والعود والعود والعود والعود والعود والعود والعود  
مسلم عن الباقر عن الصادق عليه السلام في قوله في العود والعود والعود والعود والعود والعود والعود والعود  
حمله على حالة الاختيار في الحال اجتمع الآخرون بصحة زيد الشحام عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل لم يكن بخير  
سكتا اذبح بقصره فقال اذبح بالبحر والعظم والقصر والعود اذبح لعل يدك اذا قطع احلقوم وخرج الدم فلا بأس بحسنه  
عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام قال سالت عن المدة والقصر والعود فيهما اذ لم يجد سكتا قال اذ افرى الاوداج فلا  
باس بذلك وروي عن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام في الذي يجبره حتى يده اذا اضطرت اليها فان لم تجد حديد فاذبحها  
بالبحر فاعترق قطع احلقوم وفري الاوداج ولم يعين خصوصية القاطع وهذا المعنى موجود في السن والظفر ففرض روي  
الاصحاب وهي خالصة في ذكر السن والظفر تحصيلها وطبق الاصل في كتبهم على اعتبار الحديث مع القدره واجزا واما عدل  
السن والظفر مع الضرورة وبه روي فيهما عدم الضرر عليهما في روياتهم ثم ورد فيهما غش طرقتا العامة روي رافع بن خديج  
بالجاء المجرى والدليل الملهمة والجماع بعد الياء والتشامخ تحت قال يارسول الله انما نزل جوارح من العود وعدة اليس معاذي او نزل  
بالقصر فقال اصله عليه السلام انه الموم وذكر اسماء عليه السلام في قوله الا ما كان من سن او ظفر وساحدكم عن ذلك ما السن ففعل من  
الانسان واما الظفر فدي الحشمة تشبه السن والظفر في الماكول فلا يكون مأكولا والمستور وقع عن حال الاضطرار ولم  
يفرق الاصحاب بين المتصل والنفصل وفرق بينهم ابو جعفر فاجاز مع الانفصال ومنع من الاتصال لكون ذلك شبهة بالكل  
والقطيع والغنم للتذكير بوالفزع ووافق الشافعي في عدم القرن قال الشهيد جوازها بالعظم لا يلزم منه الجواز  
بالظفر ولعلنا نظرا في تحليل الجوز يكون السن من الانسان والظفر من الحيوان فلهذا علة النهي ولكانت روايات الاصحاب  
خالصة في ذلك فتاويهم لا يختلف في جواز الفزع بما عدا الحديد من البحر والعود في الضرورة انكر ابن اديس منع الجواز  
بالسن والظفر مع الضرورة وبما روي في شئ من ذلك في حال الاضطرار وعندنا عندنا في كل شئ يغري  
الاوداج سوا كان ذلك عظما او مجلدا او عودا او غير ذلك وانما بعض المتأخرين يذهب الى ان لا يجوز الفزع بالسن وال  
والظفر في حال الاضطرار والاختيار واستدل بحجة رواه الخالف من طرفهم ومارواه احد في اصحابنا فليحفظ ذلك ولا  
يفل ان قرن قوله واستدل بحجة رواه الخالف اشارة الى استدلال الشيخ في اختلاف علي عدم جوازها روي علي بن جعفر  
والمجاز اشارة الى ما رواه رافع بن خديج وقد ذكرناه **قوله** طاب ثراه وفي الرواية اذا قطع احلقوم وخرج الدم

فلا بأس

فلا بأس اقول فابعد في الباحة الذبوح في قطع الاعضاء والاربعة اعني الروي وهو يجري الطعام والاحلقوم وهو يجري في السرة والوجين  
وهما عرقان محيطان بالاحلقوم فلا يجري قطع بعضهما مع الامكان فلما قطع منها على تلك ثلاثة ثم غل مع القدره احقر ان اعن  
المتردي اما لوقف بعض احلقوم او بعض الودج ولم يشتر فاعطاه عدم الاجزاء ويجوز لغيره الحصول القطع في زادهما والحيوان  
بذلك هذا في الذبوح اما المتخوف فيكون طعنه في نفعه النحر وهذه البقرة والشعرة بالسن والشعرة للضوم والغنم المجرى اكثر وا  
الاربعة المعنى التي بين الترتيبين واللبه النحر واجمع اللبسات وكذا لك اللب وموضع القلادة في الصدر من كل شئ  
والوهدة المكان الطيب اي التخصيص وجمع وهذا المشهور في عبارات الاصحاب قال الغف وفي الرواية اذا  
قطع احلقوم وخرج الدم فلا بأس اشارة الى صحة الشحام وقد تقدمت وفي حسنة عبد الرحمن بن الحجاج عن الباقر  
ابراهيم عليه السلام قال اذا فري الاوداج فلا بأس ولا يشترط البواقي فالاجازة خالصة في ذكر الاربعة بل يوشى ذكره الشيخ  
في كتابه الفروع والغف على الاجماع **قوله** طاب ثراه ولا يحل حتى يتحرك بعد التذكير حركة الحي واذ كان  
يتحرك الغنم وقطر العين وخرج الدم المعتدل وقيل يكفي تحريكه وقيل يكفي احدهما وبوجه قول الاصل ثلثة احوال  
الاول اعتبارهما وقول الغنم وتليده والقاضي ظاهره في حيث قال ولو لم ينجس البيهية فانه لم يترك ففعلت  
ذلكا وخرج الدم مستويا وتحركت او بعض اعضائها بعد خروج الدم حل كلها ولكن لو عجز السبع **البيان** الاكتفاء  
باحدها اعني خروج الدم ويعني به الدرع القوي لا يكون متشاظلا او اكثر كثر الغنم ويكفي فيها ان تطرق عنها او كثر  
رجلها او يتحرك ذنبها او شئ من اعضائها لا لا اختلاف في البعض الذي يحصل في اللحم فانه قد يتفق في اللحم الملوحة في حصل  
احدهما كفي في حل الذبيحة مع فقدتها مجرم وموضع هب الشيخ في النهاية وروى ابن اديس وموطاه الشيخ واختاره  
المصنف والعلامة في القواعد **قوله** اعتبارها ما واكثر كثر وحدها لا الدم وحده وموقوف الصدوق  
ولحقنا العلامة في المختلف اجتمع الاولون بالاحتياط وبان الاصل تحريم الجوارح حتى تعلم ذلكا ومع اعتبارها  
الامر برب يحصل اليقين بحله لوقوع الاجماع عليه اجتمع الشيخ برواية الحسين بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال  
ان كان الرجل الذي يذبح البقرة ذبح وخرج الدم معتدلا فكلوا وطهوا وان خرجا حروبا متشاظلا فلا تؤبوه  
وبوجه جمل الحلي عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الذبيحة فقال اذا تحرك اللب او الطرف والاذن فهو  
ذكي والرواية الاولى دلت على حله مع خروج الدم الاخر بان دلت على حله مع كثره وبما تمسك الصدوق  
ومن يتبع على مطلوبه **قوله** وفي اية الراس بالذبح قولان الروي انما تحرم قول انما اربعة احوال الاول  
تحريم الفعل والاكل وموطاه هو النهاية واما بعد ابن زهره في تحريم الاكل وروى ابن حمزة مع القدره مع عدم  
خروج الدم مطلقا **قوله** كراهية الفعل وتحريم الاكل قال الشيخ في اختلاف  
**الرباع** تحريم الفعل وكراهية الاكل في العلل في المختلف واختاره في التحقيق اما الاول فلحسنه الحلي عن  
الصادق قال ولا يذبح ولا يكسر الرقبة حتى تسرد الذبيحة لصحة مجرمين مسلم عن الباقر عليه السلام قال يذبح ولا يقطع  
بجمع

بجمع



الرقبة بعد ما يذبح والنهي للتحريم والاثني في مبيعته الجلي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل ذبح طيرة فقطع راسه ياكل  
قال نعم ولكن لا ينظر قطع راسه ونحوه الذي يذبح قطع غنما والخنزير ياكل النون وكرها وفخما ومو تحيط الابيض  
الذي كثر منظومه فيه وهو من الرقبة مردود الى عجب الذنب وعجب الذنب يكون اجيم اصل الذنب قال  
طاب ثراه وحرم سلع الذبيحة قبل بدها وقيل كبره ومواشيه قول اما التحريم قال الشيخ في النهاية ولو  
ساخت قبل بدها لم يحل اكلها وتبعه القاضي وابن عمره وبالكراهية قال ابن ادرس واختاره المصنف والعلامة  
والشيخ عول على رواية مسند عن احمد بن محمد بن يحيى قال قال ابو الحسن الرضا عليه السلام اذا ذبحت و  
ساخت سلع شيئا منها قبل ان تموت فليس يحل اكلها والباقيون على عموم القرائن والاجابار واداه محل  
فسرع في مسائل اختلف فيها الاول قبل السكن بان يذبح الى فوق ومعناه ان يدخل السكن في  
وسط اللحم فيقطع الى جملتين فيخرج ان ينبت من فوق الجملتين فيقطع منه الى الحلقوم ويحرقه قال  
الشيخ والقاضي وكراهية قال ابن ادرس في المصنف والعلامة والاصل والشيخ محل على رواية حماد عن الصادق ع  
قال ولا تغلب السكن بل يذبحها تحت الحلقوم ويقطع الى فوق **الثاني** نحر الذبيحة وهو قطع غنما متصل بالذبح  
وبان لا يتخللها سكون البقرة وقد تقدم البحث فيه **الثالث** ان يذبح ويحلقون اخر ينظر اليه حرمة الذبيحة في  
في النهاية وفيه البصر قال ولا يجوز ذبح شي من اجيوس صبله وموان يذبح ميتا ويحلقون اخر ينظر اليه و  
مستند رواية عبيد بن ابراهيم عن الصادق ع قال ان ذبح المومنين عليهم كان لا يذبح الشاة  
عن الشاة ويجزى عن ذبحه وروى مونس بن ابي عمير عن الصادق ع قال لا يذبح الشاة  
اعضاها بعد الذبح في المحرقة قبل الذكاة وبعدها وقبل ان يحس جوفها ويسير بالموت وجعلته سنة والمشهور  
**الكراهية في ذكاة الشاة** طاب ثراه ذكاة السمك احول من ذكاة الجيا الى قوله وقيل يذبحه اذ كان مضطربا  
اقول التعاليم في النهاية مستند رواية سلمة بن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول  
وصيد السمك اذا ادرتموه وجي تضطرب وتضرب بطنها وتظفر بعينها فهو ذكاتها وقال العلامة لا ينبغي النظر الى البدر من  
اما كراهية مذهب المصنف في الذبايح على ما يذهب واصلا لاحتياطه وحسنه الجلي عن الصادق عليه السلام في  
انما صيد الجيتان اخذه وانما اللحم فالحمة اصابتها باليد والالته واخر لهما من الماء وموتها خارجة في الشئ بعضهم  
بخروجها حية وموتها خارجة والحرم عنده انما هو موتها في الماء وهو الذي ذهب اليه المصنف في ذلك كراهية  
النهاية في **طاب ثراه ذكاة الجيتان ذكاة اعدا اذ ذبحت حلقته وقيل ينشر ما يشاء من الذبايح**  
الروح ومنه بعد لو خرج جيا لم يحل الا بالذكاة قول اصل المسئلة مستفاده من السنة المتواترة احاسن طاب ثراه  
العام في رواه ابو سعيد اخذ في قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انما نذبح الناقه ونذبح  
البقرة والاشاة وفي بطنها اجيوس يلقبهم ياكله قال كلوه ان شئتم فان ذكاة الجيتان ذكاة سمك ومن طوي الحاص

سنة من الحمام

من الحمام وحسان فمنه طرواه ابن مسكان في الصحيح عن الباقر عليه السلام انه قال في الذبيحة **الثاني** في ذكاة  
قال **الثاني** طاب ثراه ذكاة الجيتان ذكاة سمك ومن طوي الحاص  
ومو مثل فيكون تقدير الكلام ان ذكاة الجيتان مثل ذكاة سمك فعلى هذا يقتضي ان ذكاة الجيتان ذكاة سمك  
الام فلو خرج جيا او حيا لا يتبع الزمان لذبحه او بعد ذبحه ليعذر الله ويجزىها حرم كبره في الذبايح و  
روي ذكاة الغنم في دفعه وهو المشهور بين الاصحاب عليه عمل المصنف والعلامة وفيه التحقيق ومعناه ان  
ذكاة الجيتان هي ذكاة سمك فهي مجتمعة ذكاة عند ذكاة ذكاة في حلقه فلا يحتاج الى ذكاة له بانه ذكاة سمك  
**الاول** ان تتم حلقته وحده او يتعدى ويبروان لم تتم حلقته وخرج جيا فهو حرام بالتعلق الكل موالف  
فالحال الثاني قبل فيه اربعة اقول الاول خرج جيا قال الشيخ في خلاف فلو خرج جيا لم يحل الا بالذكاة  
ومو ذكاة البقرة على **الثاني** خرج جيا او حيا لا يتبع الزمان ليعذر الله ويجزىها حرم كبره في الذبايح و  
فقدان الله او تعدد مذكرة ومو ذكاة سمك في السبوط في كتاب الطهارة فان عاش ما يتبع الزمان لذبحه ثم مات  
قبل الذبح فهو حرام وان كان بعد **الثالث** الاقتناع تمام مخالفة قال الفيد وجيتان اجيوس حلال اذا  
شعر او وبر ذكاة ذكاة احد ولا يجوز اكله قبل ان يتعدى ويبروع الاختيار وقال الحسن ذكاة ذكاة  
امدان كان تاما والاك ان حرام فلم ينشر طاسوا ما بينة مخالفة وقال الصدوق في القمع ان كان تاما فكله فان كان  
ذكاة ذكاة امد وان لم يكن تاما فلا تأكله وروي انه اذا شعر او وبر فذكاة ذكاة امد هذا اخر كلام الصدوق  
وطامه يعطى ان التامة تحصل قبل الاشعار والادبار وما قد مضى من تفسير التامة بهما ذكاة الشيخ في خلاف  
ومو صهيبة يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل ذبح ايوكل بذكاتها فقال ان كان تاما  
وبت عليه الشعر فكل وفي حنته محمد بن مسلم عن احمد بن علي السلام قال سالت عن رجل ذبح ايوكل بذكاتها فقال ان كان تاما  
الا نعام قال اجيوس في بطن امد اذا شعر او وبر فذكاة ذكاة امد فذالك الذي عني امد عز وجل اكلت لكم بهيمة  
شوط الشيخ في النهاية وابن عمره وابن ادرس وسائر القاضيين في با حنة ذكاة امد مع اشعاره او اوباره ان لا يلجج الروح و  
لا يحل لو اقبل احداهما فلو لجج الروح ولم تتم حلقته لم يحل ولم تتم حلقته وقد لجج الروح في جوفها لم يحل الا بتذكية  
سوا خرج جيا ولم يتبع الزمان لذبحه وخرج جيا فانه يكون حراما قال المصنف ومو بعيد اي اشتراط عدم الولوج  
مع اشتراط الاشعار والاي سار بعيدا ما ولا فلعدم النقل فان الروايات خالية من ذكر هذا الشرط واما ما ينفقوا  
العادة بخلافه فان الولوج الروح موالف على الاشعار والاي سار فكيف يمكن عدمه مع وجود احدها والعلامة وفيه  
المتحقق تابعا المصنف في منع شرط النهاية **كتاب الطهارة والاشارة بقتل** الاصل في حوزة  
ما يحل اكله ان المأكول لا يكون بين حيوان او من غيره وكل ما يرجع فيه الى الشرع في الباصرة فهو حلال  
وما حرمه وعالم يفي الشرع ذكاة ومو حيوان حي فهو حرام لان ذبح حيوان مخطو بالاسم وان لم يكن حيا او

احسن من الحمام  
وله الذكاة











على هذا كله ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن الحسن بن علي بن اسباط عن دوي في الجملات لابس  
بكله لذكره جليل قال المصنف قدس سره وحديث لا تقدر في ذلك في الذي يتعلم ان يخلو العلف الطاهر بغير ما يتاوه  
من العذرة طالب لالات الغدا بحيث يتحقق استعماله الذي يتاوه له الى سبب الاعضاء ولا يتحقق التحض في ا  
الغدا على هذا الوجه **المقال الثاني** ما يؤول به حكم الجمل وهو الاستبراء ويختلف باختلاف احوال فليذكر **قوله**  
فالاول النافذة واستبراء باربعين يوما وموجعا الثاني البقرة وفيه ثلثة احوال الاول اربعون قال الشيخ في  
المسؤول ونسبه التقي الثاني ثلثون قال الصدوق في الكنايين المقتنع ومن لا يحضره الفقيه الثالث عشران قال الشيخ في  
النهاية واختلف في نفعه القاضي وابن حزم وبه قال الصدوق في كتابه وهو في رواية القاسم بن محمد الجوهري الثالث  
الشاه وفيها اربعة مذاهب الاول عشران قال الصدوق في القنع الثاني اربعين مع عشر يوم حكاها ابو علي رواية  
الثالث عشرة ايام قال الشيخ في النهاية وتبع القاضي وابن حجره وابن زهره وقال في الخلاف عشر ايام وسبعة ايام  
سبعة ايام قال الشيخ في المسطور وتبع القاضي وجعل ابن زهره رواية الرابع السطوة فيها قولان الاول  
خمس ايام قال الشيخ في النهاية وتبعه ابو علي رواية الثاني ثلثة ايام قال الصدوق في القنع ورواه في كتابه  
عن القاسم بن محمد الجوهري الخامس الدجاج وفيه ثلثة احوال الاول خمسة ايام قال الشيخ وابن زهره وجعلوا  
الثلث رواية الثاني ثلثة ايام قال الشيخ وبه قال الصدوق والقاضي وابن حجره وابن ادریس الثالث سبعة ايام حكاها  
في المسطور يومه الى الليل حكاها الصدوق في القنع رواية السادس السبك وفيه قولان الاول يوم وليلة قال الشيخ في  
النهاية وهو في حديث يونس عن الرضا عنه الثاني يومه الى الليل قال الصدوق في القنع وروي في المسك بحالي المجلد  
فبعد لا يحضره الفقيه رواية تجيد اطلق الاصحاب على ان الاستبراء بعلة طاهر وهل يعتبر الطهارة من التي ستر او  
يكفي ان يكون في الطاهر باصل وان عرض التنجس يحتمل الاول لو رد النص بطعام علف طاهر وهو حقيق في  
الطاهر بفعل وما كان طاهرا باصل وعرضه لالتجاسر لا يصدق عليه انه طاهر الا بحسب الجواز ولان الاصل  
بقاء التحريم الى تعيين سبب محل وهو مجهول ويحتمل الثاني بصديق الطهارة في الجملة ولا يشترط بقاء المعنى فيه  
الاشفاق على الطهارة عند الاصولين والاول اختصاص المحققين لان المأمور العلف بالطاهر فاذا انقضى  
بكن محله **قوله** طاب ثراه وفي الغراب رواية ثان والوجه الكراهية في ان يكون في الابقع اقول المشهور  
عند علمائنا ان الغراب اربعة اضراب الاول الكلب الاسود الذي يمكن ايجال واخره ان ياكل الجيف الثاني الابقع  
الثالث الرابع وهو الذي يغرب الزرع صيف الاسود الرابع العذافي وهو صفر منه اخبر اللون كالرماد والبعث  
في ثلثة احوال الاول في ثلثها وفيه ثلثة احوال **الاباحه** اجمع على كراهية قال الشيخ في النهاية والاستبراء  
تبعه القاضي والمقدم رواية زاده عن احمدها عليها السلام انه قال ان كل الغراب ليس نجسا انما يحرم ما حرم  
اسد في كتابه ولكن لا نفس نفرة عن كثير في ذلك نفور واصالة الاباحه الثاني تحريم اجمع قال الشيخ في الكنايين

واختاره العلامة

واختاره العلامة وفي المحققين والمعتد صحيحته على ابن جعفر عن اخيه موسى عم قال سألته عن الغراب الاسود والابقع  
والاسود ايجال اكله فقال لا يجلس في الغراب زاهج ولا يجزع قال في المسطور ما لا يجلس في الرخمة والبغات والغراب في نحو  
ذلك عندنا وعند جماعة فروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم الى مغراب فساء فاسقا وقال اسد مامون **الطبا**  
تحليل الزرع منها وتجره البو في قال ابن ادریس الثاني في تحقيق ثلثها الى اربعة المذكور وموافق الشيخ في البوط وا  
المصنف والعلامة وقال ابن ادریس الغراب على اربعة اضراب ثلثة منها لا يجوز اكلها وهو العذافي الذي ياكل الجيف  
وبغيره ويسكن الخرابات وهو الكلب من الغرابان وهو الكلب من الغرابان السود وكل ذلك لا يجزى لغيره يصيد الزرع فهو من جملة  
سباع الطير وكذلك لا يجوز اكل لحم الابقع الذي يبي القعقع طوبل الذئب فاما الزرع فهو غراب الزرع من الغرابان السودان  
الذي يسمى الزرع والطاهر من الذئب من ياكل لحمه على كراهية فقد خالف المشهور في موضعين الاول في نسبة الكلب الى  
الخرابات بالذئب وفاقته على صفة كراهية سود ساكن ايجال **الثاني** في الاجرة جعل كراهية يفرس ويصيد الزرع والمشهور  
ان الاجرة هو المسي بالذئب وليس كراهية بل هو صفر من الزرع واما الابقع الذي اطلق الاصحاب ذكره فساء بالقعقع  
وشخصه بطوبل الذئب **الثالث** في حصر اقسام الغراب في الاربعة وهو المشهور في كتب الفقهاء وقد شاهدنا خمسة الاول  
الزراع وهو غراب الزرع الاسود الصغير باي بلاد اول الثلث ويعتبر حتى الريح **الثاني** الابقع الواحد في المسي بالذئب في  
المشهور ويعتبر به دائما **الثاني** الابقع وهو الكلب من الغراب في القديس والفقير ايضا منه وهو المسي بالذئب وتبينة العلامة  
البيقع **الثالث** الابقع شديد البياض بقدر العذافي طويل الذئب وهو المسي بالقعقع وهذا الاخر مسمى بالزاد دائما  
**الرابع** الكلب الاسود الذي يمكن ايجال وقد رايته ارض سمرقند مجاورا في بعض قباب القباير فمضت فمضت شاهدها  
واطلق الاصحاب اسمها اربعة وعلهم ارادوا بالابقع الا اعم من القعقع وسادس يمكن اقرقا في طوبل الذئب وصغر القعقع  
فانه بقدر العذافي او صفر منه **قوله** طاب ثراه وفي الخطاف رواية ثان والوجه كراهية في قول الخطاف طاب  
صغير اسود في قدر العصفور باي العروق من دواخل البحار وفي اواخر القرون بقية بر حتى يبيض ويخرج ثم ينفصل وقد  
استوي اولاده للطيان فيذهب جميعا في اول سمايم اكره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم استوصوا بالعبان فا  
منه لا يؤذي من شئ في حديث اخر امير اسير طير ابن س وفي تحريمها خلاف بين الاصحاب فالعقيد على الاباحه ولكن  
المصنف والعلامة والشيخ في النهاية على التحريم وتبعه القاضي وابن ادریس اجمع الاولون باصالة الاباحه ولصحة  
زاده قال اسد عاريت مثل ابي جعفر قط قال سألته قلت اسد ما ياكل من الطير قال كل ما ذاق ولا ياكل  
حاصف وقلها رواية سماعه من همام عن الرضا مامون والخطاف مامون فمضت عاريت عن حوسي عن الرضا مامون في  
الرجل يصب خطافا في الصحراء ويصيده اكله فقال هو ما ياكل عن البوبير ياكل قال لا يحرمه ولان ذره من  
طاهر فيكون حكمه حلال ما رواه عمار بن موسى في كتابه عن الصادق عليه السلام قال خذ الخطاف لابس به وهو ما يجال  
اكله وكل كراهية لانه استنجى ركب وروي في منزلة كل طير استنجى ركب فخرجوا حتى الحرمون عارده الحسن بن مودا







عالم

قال سنان عن من اكله الجوسبي في قصرة واقد مع علي فاش واحدا صا فقه قال ومثلهما روية هرايزجا  
 دجه حيث سال الصادق ع فقال ان اكل الطالجوسبي وكل من طعامهم فقال لا فان طلب  
 وهل يجوز ان يكون لكل محمد قيل نعم الا ابوال ابل والخليل ابنه اقول ابوال ابل لا يستشفوا في ارباب الامعاء  
 فمن اريد ان يكون ما في ابل والاحتياط اليها فلا يحل تناولها غير ضرورة واما ابوال غير ابل والاحتياط  
 ضرورة فهل يجوز شربها لا منع المصنف من الاطعمة في الشرايع لاستيفائها وابطاحتها في كتاب التجارة وفي  
 الموضوعين من المنافع لمكان طهارتها فاحاصل ان علامة التحريم هل يواكب البسج للحل الطهارة مع قطع النظر  
 عن الاستنجاء فمن قال بالاول قال بتجربتها ومواختها وابن حمزة واحدي قول المصنف ومنه العلامة  
 ومن قال بالثاني اجاز شرب جميع الابل من المأكولة لضرورة وتجربتها ومقول السيد وابو علي وابن ادریس  
 قال وقول الشيخ في النهاية لا باس بان يستسقي بالابل ليس دليل على غيرها لا يجوز الاستشفاء ولا يجوز  
 شربها لا باطلا خلا وفيها ان ابوال ما يוכל لمجد طاهره غير نجسه وفيه منع لا ان المسلم كون التحريم تابعا  
 للتحسين بل الاستنجاء كما في المحرمات الذبيحة والايه وقد تقدم البحث في هذه في باب المكاسب قال  
تراه شعر الخنزير نجس سواء اخذ من حي او ميت على الاظهر فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه وغسل يده ويجوز  
 الاشغال بجلود الميتة ولا يصلي بما بها ولا يشرب اقول هناك ما يلبس الاول شعر الخنزير هل هو نجس لم المسو  
 بين الاصحاب هو الاول والثاني مذهب السيد لانه لا تحل الحياه وقد تقدم هذه البحث في كتاب الصلوة  
 الثانية شعر الخنزير هل يجوز استعماله مع الاختيار منع منه الشيخ في النهاية لامع الضرورة في استعماله في غسل يده  
 يغسل يده عند حضور الصلوة ومواختها والمصنف في كتابه وهو مذهب ابن ادریس رضوان الله عليه حيث  
 قال شعر الخنزير لا يجوز للانسان استعماله مع الاختيار عني الصحيح من اقوال اصحابنا وان كان قد ذهب عنهم فم  
 ابي جواز استعماله فكذلك لا يحل لحياه الا ان اخبارنا متواترة عن الایه الاطهار بتجريمه والاحتياط يقتضي ذلك  
 فان اضطر الى استعماله في غسل يده فليست عليه كفارة دسم فان تركه في النار ويجعله في النار فاذا ذهب دسمه استعماله عند الضرورة  
 واجاز السيد يغسل يده عند حضور الصلوة على ردت الاخبار بذلك موافق لما في نسخة شيخنا رحمه الله وجوز  
 بالمصنف والعلامة في القواعد ويندم السيد جواز استعماله لمكان طهارته وموقفه هب العلامة في المختلف للصائر  
 الا باحد ونجاسة لا يعارض الاستعانة به لا في غير المنفعة العاجلة التحاليل من ضرر عاجل او اجل فيكون سائعا علما  
 بالاصل الالم عن معارضة دليل عقلي او لفظي في ذلك وبارواه سليمان الاسكافي عن الصادق ع قال سنان عن  
 شعر الخنزير يجوز الاحتراز به قال لا باس ولكن يغسل يده واذا اراد ان يصلي وعمل الشيخ على حال الضرورة ولما ر  
 عن برد الاسكافي عن الصادق عليه السلام قال قلت لرجل جعلت فداك اني رجل حراز لا يستقيم علمي الا بشعر  
 الخنزير تحزبه قال خذ منه زبرة فاجعلها في ثيابك ثم اوقد تحتها حتى يذهب دسمه ثم عمل به الثالث







لا يخيصة اذا كان الخبز اريد على الخبز يخبث لا يوجد طعم الخبز اطلاقا فانه على ذلك فشرع الاول يخرج نظرها  
نقلها خلا اجماعا ونظرا ماها سوا كان ناعما او قسما وان كانت تقصر بعد قامة بالاختار منه او شراب  
الاكثر او تقصر بالسمايم او غير ذلك ولا يجب ثقب الناعما واستخراجه من جانبها واسفلها كما يوهده من لا  
يحصل له ويشترط في نظرها بالانقلاب ان يكون نجاستها بسبب التخمير لزوالة الانقلاب ولولا قاهها قبل انقلابها  
نجاسته كباشرة كافر او غير ذلك لم يحل بالانقلاب **الثاني** لا كره في استعمال هذه الخل اذا كان الانقلاب لا عن  
علاج ويكره لو كان معروضا لظهور الاجسام الواقعة فيه للعلاج او لغيره وان كان قد حجبها نجاستها قبل الانقلاب  
كما يظهر من ذلك لان النجاسة لكان الخبز به وقد زالت **الثالث** بعضه اذا غلي حرم ومعنى الغليان ان  
يصير اسفله اعلاه ولا فرق بين حصول ذلك من غلته وبث نجاسته من نار او من لا يشترط ان يقدف  
بالزبد ولا صيرورته سكر وهذا الحكم يخص بعضه العنب دون النمر على الاصح وكذا الزبيب لان سكره او يضاف  
اليه من الخواص ما يصير به قواما **الرابع** بعض التحلل بعد العبر بعد من الانقلاب الى الحلال او ذهاب ثلثه فيصير  
حلالا ولا يشترط ذهاب الثلثين بل يكفي ذهاب الثلثين كيف كان سوا كان بالشمس او النار او السمايم  
للعوم **مسألة** اذا غلي في قدر اطلح حكمه نجاسته ونجاسته القدر والمبسط اذا ذهب الثلثان لم ينجس وكذا  
يظهر اعلى القدر الذي كان الزبد يقدف اليه بالغلان **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب  
هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا وقبل هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا **الثاني**  
احم من الاول والاول احق وينفرع على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
على طائفة عليه به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحرره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون احوال الباطل اما ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التستر فكيف يستره ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير هذا روي بعين موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا كلف ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من اخيه محلالا وحراما وانفقت الامة على تحريم الغضب **مسألة** **كتاب الغضب**

هذه رواية  
في حق كان ادا

**قال** **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا وقبل هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا **الثاني**  
احم من الاول والاول احق وينفرع على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
على طائفة عليه به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحرره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون احوال الباطل اما ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التستر فكيف يستره ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير هذا روي بعين موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا كلف ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من اخيه محلالا وحراما وانفقت الامة على تحريم الغضب **مسألة** **كتاب الغضب**

**قال** **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا وقبل هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا **الثاني**  
احم من الاول والاول احق وينفرع على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
على طائفة عليه به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحرره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون احوال الباطل اما ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التستر فكيف يستره ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير هذا روي بعين موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا كلف ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من اخيه محلالا وحراما وانفقت الامة على تحريم الغضب **مسألة** **كتاب الغضب**

**قال** **كتاب الغضب** **باب الغضب** **مسألة** الغضب هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا وقبل هو الاستقلال بآيات اليد على حال غير عدوانا **الثاني**  
احم من الاول والاول احق وينفرع على القولين ما لو كان الانسان عند ضياع ثوب فنه عليه غيره  
على طائفة عليه به فهو غاصب على الثاني دون الاول وكذا لو خرج الانسان من جامع او مزارع فوجد نعالا  
فخلطها فجعل يدهم بعضها ويضع بعضها ليعلم حقهم لم يكن غاصبا فيما اتيت يده لانه ليس ظاهرا في ذلك ولا استعدا  
ولا كان وضع اليد عليها شبه الاستيلاء بل لغير حقه ومولايته بذلك فكون غاصبا على التوفيق الثاني وتحرره معلوم  
من العقل والنفس من الكتاب والنزول اجماعا اما الكتاب فقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ان الذي  
ياكلون احوال الباطل اما ياكلون في بطونهم **مسألة** وسيدخلون سعيهم ومن غصب مال اليتيم فقد  
ظلم واما التستر فكيف يستره ما رواه انس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
وعن ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا يجزى مال امرئ مسلم الا بمهر او بغيره  
والر قال لا ياخذن احدكم قناع اخيه جازا ولا عجا من اخيه عا اخيه غير هذا روي بعين موه الشافعي  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من اخذ من اخيه قناعا كلف ان يحل نزلها الى المحرم وعنه عليه السلام من  
اخذ ثوبا من الارض بغير حق طوق به يوم القيمة سبع ارضين وعنه عليه السلام لياتين على الناس  
زمان لا يبالي الرجل بما اخذ من اخيه محلالا وحراما وانفقت الامة على تحريم الغضب **مسألة** **كتاب الغضب**







وهي مرسلة فان قيل الرواية تدل على الجواز والكلام في الوجوب قلنا جواز المطالبة بالشفعة يستلزم لزوما  
للمشترى وهذا هو عين القول بوجوبه فان احدهما يوجبها على الشريك بل هي حق له وان اسقاطها اجماعا اوجب  
المشترون لها في العبد بصحبة اجلي عن الصادق ع قال في المملوك بين شركاء يبيعون احدهم نصيبه فيقول  
الاخر انا احق بذلك قال نعم اذا كان واحدا فيقول له فيقول لا ابيعون شفعة فقال لا ابيع الشريك على ما طلبه اليها  
برواية طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال لا شفعة الا لشريك في الشفعة ولا يتحقق القدر في  
ابن ابي عمير والشافعية قال طاب ثراه وفي ثبوتهما في الجواز قولان المروي انما لا يثبت دعوى شفعتها  
عن ثبوتها في العبد دون غيره اقول البحث في هذه يعرف من البحث السابق قال طاب ثراه ولا يثبت فيما لا  
يقدم كالعصايد والحمامات والتمه والطريق الصحيح على الاشارة قول هذه الصنف يعرف من البحث السابق ونزله ايضا  
فقول اختيار المعصية هو اختيار الشيخ في التامه وهو اختياره في الكتابين وبه قال الفقهاء وسلا من ذهب الى ان  
وان ادرى بثبوتها على بالليل المقضي لثبوتها في البيعات من غير اشتراط وان الشفعة انما هي من لاداء الضرر وهو  
حاصل في غير القسم ولا فرق بين دونه وجواز النكاح واجيب بان النظر انما هو من حلف القسم لا من  
المؤنة وهذا المعنى غير متحقق في صورة النزاع لان حاله لا يمكن الا بطلب التقدير ان لا يمكن فتمه فلو لم يفرق  
بين الصورتين ولما رواه جابر بن رسول ابي ابي عمير عليه السلام قال انما جعلت الشفعة فيما لم تقم فاذا وقعت اجدود  
وضربت الطريق فلا شفعة ووجه الدلالة انه اني بالالف واللام وهما للجنس فكان تقدير الكلام جازي الشفعة فيما لم  
يقم ولم يقيد في الاصل وفي معانيها لاول النسخي الا بدول هذا صرح في حوله على الاصح فتمه من غير ان يقال السيف لا  
يعلم ولا يقال لم يقم لانه لا يصح ايضا فيه بالقسمة من غير انما فلا يدخل الاعلى في كل قسمة من غير ان يصح التصايف  
القسم في وقت ما من الاوقات ويؤيده قوله في تمام الحديث فاذا وقعت اجدود وضربت الطريق فلا شفعة  
فما لا يتحقق فيه غاية اجدود وضرب الطريق ليس مرادا في الجوز قد صدق فيه بانما هي للحكم فينغذ بانساق الشفعة  
في صورة النزاع ويعلم من هذا انساقها على النقولات على اختلاف فروعها لان اجدود لانه يكون في الاماكن قال  
طاب ثراه ولو كان الوقف مشاعا مع طلق فباع صاحب الطلق لم يثبت للموقوف عليه شفعة  
قال المرتضى يثبت اقول انما يريد من هذا التقي وعدم الثبوت مذهب الشيخ في المبسوط وقال ابن ادرى ان كان الموقوف  
عليه ولو ثبتت الشفعة وانما هو العلامة في المختلف فالحاصل هنا ثلثة اقوال الاول سوتها للموقوف عليه وان  
كانت متبذرا كالكسب والاخذ بالناظر وهو قول السيد الثاني عدم الثبوت مطلقا وهو قول المبسوط الثالث  
ثبوتها مع وحدة الموقوف عليه مذهب العلامة وابن ادرى واجتبه السيد يعوم ثبوت الشفعة للشريك ومواعيد الجواز  
وما زاد واجتبه الشيخ لعدم انحصار الحق في الموقوف عليه لعدم الانتقال الى ادرى انما يدرى بان شريكه احد  
فكان الشفعة كالطلق قال طاب ثراه ويثبت بين شركاء ولو كانت على شتر الروتين

اقول المشهور

اقول المشهور ان الشفعة لا تثبت مع كثرة الشفعاء وهو اختيار الشيخ وبه قال السيد وابن ادرى وسلا  
التقي والقاضي وابن زهره وبالثبوت قال الصدوق ويصح الاول بان المقضي للشفعة الشريك والمعلول تنبذ ليدرك  
عليه وينقص ثمنها اذا كانت قابلية للضعف ويصح الثاني بالرواية المنقول عن علي السلام ان الشفعة تثبت على  
عدد الرجال ولا يستحق الشريك في الجملة ولو نال جزءا فيستوي فيه القليل والكثير وموافق من الاول  
قال طاب ثراه ولو لم يكن الثمن طبعا كالرفيق او جوهرا كالحديد او غيرهما لم يثبت الشفعة اليه رواه فيها اجماع  
اقول اذا كان الثمن المدفوع عوضا عن الشفعة فثبتا كالثوب والرفيق على بطل الشفعة لعدم مكان اداء مثل  
التمن او ثبتت الشفعة ويدفع العوض وقت العقد الشيخ في الخلاف على الاول وبه قال ابن حجره والطبرسي  
العلامة في المختلف والنفيد والشيخ في المبسوط على الثاني وبه قال التقي وابن ادرى واختار المصنف وهو احد  
قولي العلامة اوجب الاول ان بمصالته عدم التسلط الا في موضع الاجماع فيقتصر عليه ولا ينعما وضربا غير رضا بطل  
لغول مع الا ان يكون تجارة عن تراض منكم فان قلت الرضا عن شرط في الشفعة اجماعا فيبطل الاستدلال اوجب  
بان في المل لا اثر لتسخط الماخوذ منه لانه جاعل ماساوي في الصلحة بخلاف القيمة فان المشتري انما يخرج عن سلعة  
باز او العيين المطلوبة فاذا تعدد وجب ادعيت الميرد لرواية علي بن رباب عن الصادق ع في رجل اشترى  
دار برفيق وفتاع وبرد جوهرا قال ليس لاحد فيها شفعة وتقر بغيره رواه ابن ادرى عن حمزة عن علي السلام  
الي ان قال في موقوف بها من غير غير بالتمش والمما يتحقق ذلك في المملوك قال المصنف فيها احتمال اشارة الى الرواية  
الاولى انما مقصوده على من اشترى دار برفيق وفتاع فلا تعدي اليه غيرها ورواية هارون ايضا ليست بصريحة  
القيمة مماثلة ايضا غالبا وبني الجند في الشفعة الا ان ياتي الشفع بغير الثمن فباعين حقة وعق المشتري  
قال طاب ثراه ولو اخذ العذر طلبت شفعة وفيه قول اخر اقول طلب الشفعة هل  
هو على الفور بموقوف بمعنى ان الشريك اذا ترك الطلب مع قدره تبطل شفعة وليس على الفور بل  
هو حق له لا يقط الا بصرح الاسقاط فيه فذهب ابن الفود وهو اختيار الشيخ وذهب القاضي وابن حجره الى  
ختار المصنف والعلامة في المختلف والشيخ في المبسوط واليه على الصدوق وابن ادرى وموافق التقي  
اجتبه الاولون بوجوه الاول انها حق معني على التقييد بدليل ثبوتها في بعض دون بعض على وجه دون  
وجه فلا ينافي التوسعة الثاني عدم القول بكونها على الفور يؤدي اليه ضرر المشتري اذا لا يرغب في عمار  
ملكه لانه لم يدر هذا من غير ان يقول عليه السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام الثالث رواه علي بن محمد بن ابراهيم قال  
سالت ابا جعفر ع عن رجل اشترى شفعة فذهب على ان يحجز المال فلم يقبض فكيف يصنع صاحب الارض ان  
اذا بيعها لغيره او ينظر في صاحب الشفعة قال نعم ان كان معه في المصنف ينظر في ثلثة ايام فان تاه بالمال  
والافليس ويطلب شفعة في الارض حكمه عليه السلام بطلان الشفعة بعد مضي ثلثة ايام ولو كانت على الراعي تبطل اذا



لم يطالب في المطالبة في بطلانها لان نسب في وجودها فلا يورث في عدمها **الاربع** الاصل عدم اشتراط مال  
الذي تم الا في موضع الاجتماع وروي العامة عن النبي صلى الله عليه واله الشفعة لمن يات بها اجتمع الاخران بوجهين الاول  
وجود الشفعة وهو البيع والاصل بقاء ما كان عليه **الثاني** ان سائر الحقوق كالوديعة والمانعة لا تسقط الا  
بالسقاط فكذا الشفعة ويجب بالمنع من سائر البيع نفسه بل هو عطف بطل في زمان البقاء والاستصحاب بوضوح  
ولانهم ان مطلق الحقوق لا يطل ان يترك لم يخصص بما عدا العود في عيان الفرق حاصل بين الابداع والشفعة وهو  
النصر في الثاني دون الاول قال **طاب ثراه** ولو اشترى ثمن من موطن قبل موطنه بغير ان يملكه ان يملكه ان يملكه  
والثاني واخذ بالثمن في محله وفي النهاية ياخذ النقص ويكون الثمن وجلا ولم يملكه ان يملكه ان يملكه ان يملكه  
**اقول** بالاول قال الشيخ في الكتلين والثاني قال في النهاية بغيره قال العبد في القصور وابن ادریس  
واختاره المصنف والعلامة بوجوبها على الفور ويحصل الوقوف للثمن بالكيل وان لم يملكه قبل التجار من المنة عن  
الشفعة وزن الثمن حال ان لم يكن ماليا ومع الملاحة لا يجب الكيل بقدره لو طرأ على الشفعة الاعمار قبل  
حلول الثمن وحج عليه كان حق الشترى مقدما لوجوده عين باله ولو لم يملكه قبل التجار من المنة عن  
مات المشرى والشفعة قبل الاجل حل ولا يحل لومات البائع ولا ترد النماء لو استرد العين للغير على الظاهر و  
حتمه لظهور بطلان الاخذ والاول قوي كالفلس في غير الشفعة ولا نسب بطلان الاخذ بل يحدد استحقاق  
الرجوع بالافلاس قال **طاب ثراه** اما لو شهد على البائع او بامر الشترى او للبائع او اذن في البيع بغير  
تعدد والشفعة **اقول** وجه التردد ظهور اعادة الوضوء بالبيع في كل هذه الصور وهو جامع بينهما  
في بطلان شفعته ومن وجود البطلان في بطلانها بغيره وهو البيع والاصل عدم بطلانها لا يتحقق عليه ولا يحصل  
فيبقى على اصله الاحتمال غير ذلك غير الرضا هذا هو تقرير التردد في اجماع على سبيل الاجتماع وانما على سبيل التفصيل  
فيصح بوضوح في مسائل الاول نزول الشفعة عن الشفعة قبل البيع حل بطل بغيره قال المصنف لا يورثه في البيع على  
وابن ادریس واختار العلامة في القواعد والمختلف لا يورثه في عالمه بحج تجري سقاط المراه صدقها قبل العقد  
وابن اجماع قبل اجماع المدعيون قبل الاستدانة فلا تعلق به حكمه وقال العلامة في الارشاد بطلان بغيره في الشفيعين  
وابن حمزة لوجهين الاول ان الشفعة انما شرعت لازالة الضر ونزول عنها قبل البيع يؤخذ بالتشفاة فتفي  
الشفعة لا تشفاة جميعها **الثاني** ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يحل له ان يبيع حتى يستاذن  
شريكه فان باع ولم ياذن فهو حق به على الاستحقاق على عدم الاستيدان والشرع لم يطلع من الاذن و  
هي لا يثبت بعد الا لم يبق الاستيدان معني ولا نسب انه من باب الاسقاطا حتى يتوقف على لحق الاء  
ستحقاق بل هو من باب الارفاق وقد شرع لعني فينزول بزوال ذلك المعنى **الثاني** لو شهد على البائع  
حل بطل بغيره قال في النهاية نعم وبغيره قال ابن حمزة واختاره المصنف ونجيب الدين يحيى بن سعيد و

قال ابن ادریس

قال ابن ادریس لا يطل **الثالث** اذا بارك لها ولا حدها قال في النهاية بطل بغيره قال يحيى واشتهر ابن ادریس  
الاربعه لو اذن قبل البيع بطلانها في النهاية وبغيره قال يحيى واشتهر ابن ادریس واختاره المصنف لخاصية التوكيل في  
البيع او الشراء ذهب السطو واختلاف الى عدم البطلان وبغيره قال ابن ادریس لان اتحاد الشفعة لا يورث  
لقتنها وقال العلامة في المختلف بطلان لان رضا المتعاقدين ثبت الي تمام العقد فقارن رضاه بالبيع بقوله  
والاصل بقاءه فبطلت واختاره محققين قال **طاب ثراه** قال الشيخ الشفعة لا يورث  
رث وقال المفيد وعلم المهدي تورث وهو اشبه **اقول** قال الشيخ في النهاية وموضع من  
اختلاف لا يورث ويتبع القاضي وابن ادریس والطبرسي يقول على عليه السلام لا تورث الشفعة وهي رواية  
طاح بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا تورث الشفعة وهو يروي وقال في موضع  
من اختلاف تورث وهو ذهب اليه علي والمفيد والسيد العمري والارث واختاره المصنف و  
والعلامة **فسر** وهي تورث كالمال فياخذ كل من الورثة نصيبه فاخذ الزوجه الثمن والزوجه الربع  
الهم لان يخلو الزوج عن الولد فلا يورث من شفعة الارض نعم لو بيعت مع شجر او غل اخذت  
حصتها منه ولو عفا احد الورثة كان للباقي في اخذ الجميع ولو اراد الاختصار على اخذ حصة من اهل  
ان ياخذ الجميع او يترك لنها في الاصل انما شرعت لان كلة الضر بالشركة ولو اخرجت لغيرها بال  
المشرى ببيعها او ببعض الصفقة عليه وهو منفي **كتاب احياء الموات بعد الاجاء**  
اخراج الشيء من حد الحرة والعظيمة الى غير الانتفاع والموت ضد احياء والموت يضم اليه وبالفتح ما  
لا روح فيه والموت يضم الارض التي للعالم لها من الارضين والانتفاع بها والموتان من الارضين  
اليهم والواو خلاف احيون فقال اشترى الموات ولا يشترى احيون اي اشترى الارض والدور  
ولا يشترى الرقيق والدواب وقال الغراء الموات من الارض التي لم تحي بعد وفي حديث مواتان  
الارض من رسول الله صلى الله عليه واله الموات يضم اليهم وسكون الواو الذي يقع في  
الناس والبهائم ويقال رجل موات القلب بفتح الهم وجرم الواو اذا كان لا يفهم شيئا والاصل فيه الكتاب  
والنحو والجماع لعل الكتاب فقولهم وهو الذي جعل لكم الارض واللام حقيق في الملك واما العنق فليس  
روي هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد بن نفيل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من لجا  
ارضا حيتته فهي له وليس نعره في ظلم حق وروي سمر بن جندب يضم احيي وسكون النون وضمن  
الدال المهملة وفيها الضم والباء المنقطعة بواحدة ان النبي صلى الله عليه واله قال من احل حايضا على  
اوض فهي له وروي عنه عليه السلام قال من سبق اليه ما لم يبق اليه مسلم فهو احق به وعنه عليه السلام عادي  
الارض من رسول الله صلى الله عليه واله وجمعت الاقتر على تلك الارض الميتة بعد احيائها اذا خلت عن الموانع

جب



قال طاب ثراه الطريق المتكر في الباع اذا تشاح اهله فله خمس اذرع وفي رواية سبع اذرع اقول  
الرواية اشارة الى ما رواه مسلم بن عبد الملك عن ابي عبد الله قال الطريق اذا تشاح اهله فله  
سبع اذرع ومثلها رواية الكوفي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وتبعه القاضي وذهب المصنف والعلامة الى الكسبية والخمس ورواية الباق عن ابي عبد الله  
قال اذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم سبع اذرع وقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبد الله خمس اذرع  
وهذه احسن طرقها قال طاب ثراه من اشترى دارا فيها زيادة من الطريق ففي رواية  
اذا كان ذلك فيما اشترى فلا بأس وفي النهاية ان لا يميز له شيء وان يميز ردة ورجوع على الباع  
بالدك والرواية ضعيفة وتفصيل النهاية في موضع النع والوجه البطلان وعلى تقدير العتار فيفسح ان  
شاء عالم يعلم اقول اذا اشترى ثمنه را علم ان فيها تشاح الطريق فلا يجوز له ان  
ان يكون ثمنه او غير ثمنه فان كان ثمنه ارده الى الطريق بوجوب رد الحق فيستحقه ويحرم  
المشترى من ثمنه الباع للتبعية لبعض الصفقة وبين الرجوع بقسطه من الثمن وان لم يميز  
وجب جنياب المدا رجوع لا يشبهه الحل المحرم فللمشترى الفسخ والرجوع بالنقص ويجب على  
الباع الاستظهار بالاحتياط في ردها فان غلب على الظن ان من الطريق او رد جميعه ولو لم يرد  
المشترى الفسخ لم يملك له ان يردش لعدم العلم بقدره ويجب عليه من الاستظهار بما يجب على الباع هذا  
مقتضى الاصل وهذا جهان اخر ان غير ما ذكرناه حكاه المصنف في هذا الكتاب ولم يذكره  
هذه المسئلة في الشرائع الا في المتن رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن  
رجل اشترى دارا فيها زيادة من الطريق قل ان كان ذلك فيما اشترى فلا بأس والعمل بهذه مشرك  
الثاني قال الشيخ في النهاية ان يميز له رده على الباع بعد العلم ويرجع بالثمن وان لم يميز فلا شيء عليه  
قال المصنف وهذا التفصيل في موضع النع ووجه اشتراكه في التفرع في ملك الغير وعدم التخلص منه وايضا  
اعظم من هذا فتقوله لا شيء عليه ان كان الغير راجعا الى المشتري لزم التفرع في الطريق وبذلك  
الغير وان كان راجعا الى الباع لزم زوال سلطنة المشتري على الرد بل العياض قال  
طلبناه روي اسحق بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار  
ومثله ما رواه الشيخ مرفوعا الى اسحق بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار عن عبد صالح بن عمار  
وقد علم انها ليست له ولا يظن بحج صاحبها قال اما احب الي سبيع ما ليس له ويجوز ان يبيع سكره  
وهذه الرواية مخالفة للاصول وجهان الاول انها تضمنت بيع السكبي والبيع موضع لتفصيل الاعيان  
الثاني ان المتصرف اعترف انها ليست له فليس يجوز له التفرع فيها ببيع السكبي وهي ضعيفة من

وحدثني  
في باب الفدية

صحت وجهان الاول في طريقها احسن من سماعه وهو واقفي الثاني انها مقطوعة لعدم العلم باستادها الى  
المعصوم لان وصفه يكون عند صلحي لا يقضي كونه معصوما وقال الشيخ في النهاية يبيع نفسه فيها ولا  
يتبع اصحابها وهذا حسن ينطبق على القواعد العقلية كما في المصنف وبذلك جعل اجزاء ارضا  
طلتها اذن مالكها فقرة الارض لما لها والتفرع يعني الاثار التي احدها المجبي فصار بها ادا  
كالبناء فاحتج بملوك للمجي عدم انتقاله عنه فحذف لا يجوز بيع الدار بجمع لان الارض جزء منها مثل  
في بيعها وهي غير ملوكة له ولكن يبيع نفسه وهي الاثار المحدث من النساء ونحوه بقاها على حدة ولا مانع من  
بيعها وعلى لفظ الرواية يبيع سكره اي استحقاق السكبي للبايع المتصرف او لغيره لا تشفع بالدار لان  
البيع لذلك المانع من مزاومة المالك كتاب اللقطة مقدم اللقطة  
لضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقط قال الفراء والاصمعي ويؤيده حيث زيد بن خالف الجهمي وقال  
انجيل بن احمد البصري بل اسم للملقط اما المال الملقط فيكون القاف لان جاء على وزن فاعله  
فهو اسم كهم ولم ولنغته فيقال رجل لقطه ففتح القاف اذا كان كثر الالتقاط كحفظه لكثير  
احفظ قال في التحقيق جمعت الرواية على رواية التكميم يعني حديث زيد بن خالف الاصل فيه  
الكتاب والمنة والاجماع اما الكتاب فتقوله في القوة في غيابة الحجب يلتقط بعض السيارة ان كنتم فا  
عليه فاجتنب بالالتقاط وقوله في الحقيقة فترعون وانما التفرع في زيد بن خالف الجهمي قال جاء  
رجل الى رسول صلى الله عليه واله وسلم فساله عن اللقطة فقال اعترف غناها وكما هاتم عن ثمان سنة  
فان جاء صا جها والافاستمع بها قال عن طائفة الغنم فقال خذها انما هي لك ولا خيبك والذئب فانه  
عن ضالة البقر فقال مالكها وعرض حتى اجرت وخياله او وجهه فقال مالك ولها ما احداها وسقاها  
ترد الماء وياكل الشجر وفي بعضها مالك ولها ما احداها وسقاها حتى ياتي ربه او جمعت للعمدة على احكام  
الالتقاط وجوازها في الجمل وان اختلفوا في تفصيل ما يرد باب يبيع الشيء الملقط الى نفسه  
لانه اذا مال وجيوان وسمي الاول لقطة والثاني اذا انسان او غيره وسمي الاول لقطة وما عوطا  
او موقوف او سمي الثاني ضالة وينقسم كل من الاقسام الثلاثة الى اقسام القسم الاول المال وينقسم  
الى محرم ومكروه فالاول قسمان الاول لقطة احرام الثاني ما اخذ لا يبيع الا تشا مع بلوغ قيمته ورجوعها  
والثالث ما عدا ذلك القسم الثاني اللقطة وينقسم الى واجب ومحرم فالاول اخذ الصغير العاجز  
عن توقي المضار كغيره المميز على الاصح والثاني اخذ البالغ العاقل القسم الثالث الحيوان وهو  
على ثلاثة اقسام الاول المحرم وهو اخذ الضالة المتبعة كضالة الابل لقوله عم مالك ولها وروي عنه عليه  
السلام لا تقري الضالة الاضال بضم الباء وروي بالفتح قال الشيخ والاول والثاني جائز وعنه عليه السلام







فلان النفع وبما كثر من فادى الى استغراق النفع وفيه فخر على المالك فلا يسلط عليه مجرد ادائه من غير قول المالك ولا  
وكيل ولا ولي ولا ضرورة له الى ذلك لان المالك هو الحاكم بوجوده والوصول اليه ممكن لان التقدير الاول لم يحد الحكم النفع فان يترجم  
لم يبرح قطعاً وان لم يترجم لم يبرح ام لا فهذا هو موضوع المسئلة في محل الخلاف اذا قلنا ان هذا التقدير ذهب الشيخان وسارا الى جواز  
الرجوع واختار المعنى العلم به. فاما فتوى الفخر بالاعطاء ونوعه بالابرة والرواية ولو جوب بحفظه والوجوب اذ لم يترجم فترجم  
كالودع والمترجم. قال ابن ادریس البرجواني انه دليل على صحة ما قاله **طالبنا** ولو كان المقصود النفع كما ظهر من كلامه **قال**  
**في النهاية** كان يادى ان النفع هو الوجه التقاضي **قال** **طالبنا** قول الاول عوض له على الاتفاق واصلا وجوب عليه وحله وما استوفى  
قال ابن ادریس **الثاني** التقاضي هنا يميز ما انتفع به قد وما انتفع به فان ياتما تزاوان تغايرهما جمع صاحب الفضل  
قال المصنف العلامة لانه لا ينسب بالعدل **الثالث** كون ما انتفع به اذا انتفع به راسا ليس قال الشيخ في النهاية ولعله على ذلك على  
المراد من هذا ذلك في باب الرهن والتعويل في ذلك على رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابي بصير عن علي قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الظاهر برك اذا كثر فهو ما وعلى الذي يركب النفع والدرى يترك اذا كان مبرهنا وعلى الذي يترك  
النفع والتمسك ضعيف من وجوه الاول منع الحكم في الاصل **الثاني** منع التعدي اذ قياسي ممنوع **الثالث** ضعف النسبة **الرابعة**  
صورة الادلة على المطلوب يجوز التقاضي ويكون النافذ من اجرة الاذن في الانتفاع بالظهور واللبس **قال** **طالبنا**  
وفي قدر الدرهم وروايتان اقول اختلفوا الفقهاء في نصيب التعريف اعني العذر الذي يجب تعريفه اذا اخذ ولا يجعل ملكه  
مع انتفاعه على وجوب تعريفه زاد على الدرهم وجوز ملكه النقص عنه ونفي الاختلاف في قدره كمنها البعض  
في الدرهم الذي يجب زاله في الصلوة فالذي يملكه الشيخان وجوب التعريف وحده الصدوق في كتابين الجعفر الفقيه  
واختاروا ابن ادریس والمصنف العلامة وهو في رواية العكر عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دعوا او ثوبا او دابة كبيعته قال يعرفها سنة لم تعرف حفظها في عرض المروءة فاجاب من فذهب التقى يعرف سنة قبلها  
كان او كثر اقال ما كان دون الدرهم فلا يعرف وهي حرسه والتمسك الاول بعينه حال السلم ولا اخطا **قال**  
**طالبنا** وما كان زيدا فان كان في احرم كره اخذه وقبل كبره اقول **هنا** ما بال الاول هل يجوز اخذ لقطة احرم  
ام لا المشهور النسخ لعدم قوله تعالى او لم يرد انا جعلنا احرامنا فانه قال الشيخ في النهاية واختار العلامة وقال  
الفقيه الافضل ان يتوكل لقطة احرم وبه قال الشيخ في الخلاف واختاره المصنف اجماع الاولون بالا حياط وبما رواه  
ابن ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض اصحابه عن الماضع قال قال لقطة احرم لا تسمى بيد ولا رجل ولوان الناس نكروها لاجل  
صاحبها فاخذها وشتمها رواية علي بن حمزة عن الجدي الصالح قال قال سالت عن رجل جعل جدينا را في احرم فافذه قال  
بئس ماضع ما كان لان ياخذ قال قلت اني بذلك قال يعرف سنة فان عرفه فلم يدر له ناعشا قال يبرح الى يدره  
فيتصدق به على اهل بيته من المسلمين فان جاء بالبر فمؤله ضامن وقد دل الشيخ الثاني على ثلثة احكام الاول بحرم  
الاخذ بقوله بئس ماضع ما كان لان ياخذ **الثاني** وجوب التعريف مطلقا وان قل الدرهم لان ترك الا

الاستعصال

الاستعصال مع قيام الاحتمال يدل على عموم القائل في الادلة بخبر البيان عن وقت الحاجة والسؤال وكلها محال على ما بين  
في موضع **الثاني** ضامن النصف مع كراهية المالك استجى الاخرى بالاصل وبما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل لقطة احرم الا  
لتسديل على من يبيعها على اجماع قصد الاستناد **الثالث** هل يملك لقطة احرم اذا كانت باقية عن نصيب التعريف ولا  
بل يكون احرامه بحسب تعريفها اوله والقاضي والثاني ذهب الشيخ في النهاية وطلق في الخلاف وجوب التعريف  
مع قوله يجوز اخذها وما عرفت ان النصف هل يجوز ملكها بعد التعريف حول الاول بل يكون احرامه دائما التقى على الاول و  
والاكثر من على الثاني **الرابع** لو وجد قبل ما بعد احوال فله المالك على من يبيع ام لا الشيخ في النهاية على الاول وبه قال ابن  
ادريس وابو علي والظاهر العلامة في المختلف والنفية على الثاني وبه قال القاضي وابن حمزة وخنا والمصنف والشيخ  
في النهاية القولان قالوا اول اختياره في باب الحج والثاني في اللقطة اختار الاولون بعموم ضمان اليد لقوله اليد اخذت  
حتى تودي ولا تعرف بالمال فظال بغا ذن صاحبها استجى الاخرى بانها احرامه عنده وقد دفعها مشر عاظ  
يتعقب على ضمان ولان الاصل عدم ضمان فالحاصل ان لقطة احرم قد تضرعت عن غير صاحب اللقطة بمورد الاول بحرم  
اخذها الثاني عدم ملكها وان قل من النصف الثالث عدم ملكها بعد احوال الرابع ضمان المتصدق بها مع كراهية  
المالك كمنه للمحصل ما ذكرناه **قال** **طالبنا** ولو وجد في جوف حكمة قال الشيخ اخذها بتعريف اقول  
ذهب الى اذ وجد في جوف حكمة فلا يخلو ان كان جواها في الاصل كالدين او يعلم سبق الملك اذا علم سبق الملك  
فلا يخلو ما ان يكون ملك مسلم متحملا لسيبته **الثالث** والاولى ملكها بالاحد عليه خمس فان كان هو الصايد اعتبر  
بلوغ قيمته دينارا وان كان قد ابتاعها اخبر خمس وهل له الباقي ولا يعتبر فيه نصيب العوض من اللعول ولا مؤنة  
السنة ويكون من باب اللقطة وهذا شأنها وجوب اجماع عسها من غير شتم رها والساني وهو ما يعبر عنه ملك  
المسلم بان يكون عليه سكة الاسلام فيه احتمالان احدهما بما قرره بالول بلبس المالك منه كالاخذ في العاوة والآخر  
والاخر وهو لا يولي وجوب التعريف فيها العفة قال المسلم والاصل في هذه الحكم ما في جوف السكة باق على اصل الابا  
لم يدخل في ملك الصايد لعدم علمه فيكون باقيا على اصله با حصة قبله الثاني بانبات بدء عليه يعلم من هذه  
الاقتضا ملكه للمالك الى بيته المتك لا لوزاد محرم احكامه باليد كاف في حصول الملك لملكه الصايد لم يكن  
المشتري كما لو كان المبيع غير السكة لانه فانه يحجب على المشتري بغير البيع اجماعا من غير تفصيل وهذا ذهب الشيخ  
رحمته والمستدرج عاينا واطراف سائر بحمل التفصيل ولا غير ينذر وابن ادریس حيث لم يفرق بين السكة  
لذاته ووجب التعريف فيها وطلق سارا وجوب تعريف ما حقه في بطن جملون ان شراه دون ما صاده وملكه  
**الفصل الثاني** ان يعلم سبق ملكه لو وجد في حكمة الاسلام فيكون حكمه حكم ما يوجد في العاوة  
واحرمانه في النهاية وابن ادریس المطلق القول بملك الواحد هو الصايد ملكه في كغدها وان كان مبتاعا  
ملكه عند الشيخ خاصة وقال في المبوط يكون لقطة لادلة على سبق ملكه مسلم وموافق العلامة صحيح

ث



الشيخ على الدعاء الاول بعموم صحبته محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن الورق يوجد في دار قال  
 ان كانت الدار موصولة في لاهلها وان كانت مخزونة فانها موصولة وما في الاستفهام والمجازاة للعموم واجاب  
 العلامة عن الجمل على استفتاء في الاستفهام او بعد التوقيف حولا تحصيل اذا وجد شيئا في جوف دابة فان كان عليه شر  
 الاسلام فهو لقطه قال الشيخ في المبسوط ومذهب الاكثر في النهاية اطلاق القول بملك الشريك مع عدم موافقة البيع  
 وتعد ابن ادریس وان لم يكن عليه شر الاسلام وعنه في الباب فهو حق وان لم يعرف ملكه الواحد عليه السلام وصرح  
 به العلامة في التذكرة لصحيفة عبد الله بن جعفر قال ثبت ان الرجل يشتري جزءا او بقعة للاصاحبي فلما ذبحها وجد  
 في جوفها مرقا فها درهم او دينار او نحو ذلك لم يكون قال فوقع عليه السلام عرفها بالبيع فان لم يعرفها فالتكليف في ذلك  
 اياه احتمل العلامة المذكور ان يكون لقطه يعرفه البايع وغيره وسيد البايان قال كل علمائنا على الاول وهو اقل ان ما  
 يحل في جوف السمكة يكون للمبيد لانه يعلم به فلم يدخل في البيع كما لو كان داره فيها فادفون ويكون ذلك للصياد ان  
 كان مما خلف البحر كالدرة ولو كان مما لا يكون في البحر كالدنيس لم يكن له ان كان عليها اثر اليد كالمو  
 كانت منقوبة او متصلة بغيرها او غيرها وموافق موضع المنع لان مطلق اليد لا يوجب الاحترام بخلاف ما بينه في  
**فروع** الاول ان لقطه من الاموال وان قلت **الثاني** يحرم التقاط نصيب التعريف لنبذة الاشهاد فلو  
 التقطت بغير التملك فعل حراما وكان يد يد ضمان ولو لم يدرى ان لقطه بعد ذلك عرف حولا لغيره في ضمان وهو ان التملك بعد  
 احوال يحمل عدمه لانه اخذ بالغير على وجه لا يجوز اخذه فاشبه الغاصب ويحمل جواز لسطلان البنية فكان وجودها  
 كعدمها واختار في المحققين **الثالث** اخذ الصالة المتعدي في الغلاة وغيرها في العرمان حرام واخذ غيرهم في الغلاة  
 غيراته مكرهه واذا تحقق تلف كان مباحا قال **طاب ثراه** ولا تملك اللقطه بحول الجول وان  
 عرفها مال بغير التملك وقبل بغيره في احوال **فول** لا يصح ما علمت اقول الاول دخولها في ملك الملقط بعد  
 التعريف اختيارا وموطا في الشيخ في النهاية وابي بابويه وابن ادریس **س** لا تدخل الا باختياره وكيف في البايع ولا يملكه  
 اختيارا العلامة في المختلف وفي المحققين **الثالث** لا بد من العلم في ملكه الا باختياره وان يقول فخر بن حزم ملكها وهو  
 قول الشيخ في الخلاف وابن حجره والتقي اخذ الاول بعموم قول الصادق عليه السلام في حديثه فان جاء  
 لها طائر ولا تقي كسبل حاله وواه الجلي في الصحيح عقوب التعريف وعدم جواز ملكه بكونها كسبل حاله لان  
 الغاء للتعقيب غير غير شرط فلا يكون معلقا على غيره والا انما اخذ عنه اجماع العلامة بقول الجدي  
 عليهما السلام والا فاحولها كغيرها في ملكه حتى يعلمها حتى يجرى على حالها والغال للتعقيب وصغر فعله لان  
 ولا اقل من ان يكون للاربا عنه لانه ليس للهدم قطعاً فستدعي ان يكون لما مودعة مقدور او اقل  
 التعريف وعدم جواز ملكه لانه يجب له لعل عدم جواز ملكه التعريف فلو لم يملكه لفظ فلو لم يملكه  
 التاجر البيان عن وقت الحاجة في ان شرط اللفظ وهو المطلوب اجماع ابن حجره بان ما قلناه جمع على ملك

وغيره ليس عليه دليل قال **طاب ثراه** وفي المملوك تردد ان يكون اقول ان مشاء الرد يكون العبد ليس اهلا  
 للتملك واللفظ اكد وتناول في المالك له فلو لم يملكه في ملك الملقط لم يملكه مطلقا في الشيخ  
 ومع بنية التملك عند ما يبيع التقاطه لعدم تحقق لزم اللقطه فيه ولو لا ان يملكه عن سلم بن حكم الجبال  
 عن ابي عبد الله عليه السلام روى عن المملوك ما قلنا لقطه فقال ما للمملوك واللقطه للمملوك لا يملك من نفسه شيئا  
 فلا يرضى لها واختارها في غير الملقطه الفقيه ذهب الشيخ في الكتابين يجوز على العموم الاجماع ولان اهل البيت  
 اما لقطه احرم فلا يرضى لها لانه امانة محضه والولي يستولي على ضايعه وما توجد على اليد بذلك فلو لم يكون حراما قال  
**طاب ثراه** ولا يملك الوصف وقيل يملك في الامور الباطنة ويحسن اقول **س** وجب حرمه تعينه لظلال  
 البنية على اعيان الاموال غالباً فلا تقصر على البنية عنه وخرج فيكون منقياً بالايه والرواية ولا امانة بعينها النظر  
 وللاوه الشيخ في التهذيب عن محمد بن الحجال عن ثعلبة بن سعيد بن عمرو الجعفي قال خرجت الى مكة وامن بشد الناس  
 حاله فمكثت ابي عبد الله عليه السلام فلما خرجت وجدت علي باب كيت في جميعها دينارا فمكثت اليه من فوري ذلك  
 فاجترته فقال يا سعيد اني ادعوك وحل وعرفه في الشاهد لك احوب ان يرضى بي فيه فخرت وامنعت فاني  
 مني فتحت عن الناس حتى اتيت فخر فخرت في بيت مستجيب عن الناس ثم قلت من يعرف الكيس فاول  
 صوت اذا حل علي رضي يقول يا صاحب الكيس فقلت في نفسي انت فلما كنت قلت ما علامه الكيس فاجترته  
 لعل منه فخرته اليه فتحتا ما حيت فخرها فاذا الذي انش على ما لها ثم عدتها سبعين دينارا فقال اخذها  
 حلالا فخر من جميعها فخرها ثم فخرت علي رضي الله عنه عليه السلام فاجترته كيف صنعت فقال ما لك حزين  
 فمكثت الى انما لك ثلثين دينارا حاربه هاتيتها فاخذتها وامن احسن قومي الناس حلال **ذكر اه**  
**اجماله عقلي** لعمري ما جعل عوضا على فعل يتوقع الحاد وشرعا للصيغة الدالة على الاذن في عمل بعض الرب  
 يقول له ولما احتيج الي هذه العدة لرد بالابق والحوال ذكره عقوب اللقطه صحة الزام الاعراض على الاعمال المحمولة  
 له للامساح احاجه اليها والاصل فيه الكتب والنسب والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى قالوا تعفد صواع الملكا ولمن  
 جابه على غير انايه زعيم وفيه لاله على جواز ضمان حال اجماعه قبل العمل واما النسب فمن طريق الخاصة فارواه ابن  
 ابي سيار عن الصادق عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله جعل في جعل الايق في دينار لك اذا اخذت في  
 مصر واما اخذت في غير مصر فاربعه دنانير وجمعت الامة على جواز الجعل لا يخيلون فيه وان اختلفوا  
 في احوالها اليه تبسبه وقد اخص هذه العدة بخاصتين الاول جواز وقوعه على عمل محمول  
**الثانية** عدم استحقاق العاقل الاتمام العمل فلو جاء بالبضاعة والابق من مكان بعيد حتى قارب المنزل  
 فبق العبد او شره البعول لم يستحق شيئا وتنازل في الخاصة الاولى في الضاد بكل الاجرة فيما جملوا وعما  
 معلوم فاختصاص هذه العدة بجواز بذل معلوم في مقابلة وهذا العقد جائز من الطرفين قبل الشروع

كيف يثبت



في العلم بعبه كذا في طرف العامل لان الحق في ذلك استقام ولا يجوز للجاء على الابد بل حقا بل صامدا  
من العلم قال **طالب** شره ولا باس بحال الا ان كان غير نهم بالرد وان لم يبعث في رد العبد من  
المصدينا ومن خارج البلد انهم ذابوا على رواية ضعيفة بعضها الشبهة والحق الشبان البع اقول  
الذي ورد بالنسب رواية ابن ابي شيبة المتقدمة وهي خاصة بالابن وسبب الحاقه الى الشيخين بسبقها الي  
القول برويها على ذلك كثر من ناس اخر من علمها وفي طريقه رواية المذكورة من ان زياد بن موهوب  
كنى ثابت في شهرها في عمل الاصحاح بمضمونها **كتاب الموارث** **فصل** في الارث  
لغة البقاء قال في علم على ارث من سلك البرهيم في علمه من بقا ما شره ووارث الباقي ومنه الارث في سائر  
تعالى الباقي بعد بقاء خلقه وسمى الوارث وارثا ببقاء بعد موت المورث وشرعا انتقال حق الغير بعد الموت  
على سبيل اختلاف الوارث من انتقال الحق الميت خلا فرعته وتزاد فيه الميراث واجمع الموارث فالحق انهم من  
ان يكون مالا او فقه كحق الشفعة والقصاص والحد ويعبر عنه بالغير يعني جمع وبقية واستقامتها من الغرض  
ويؤي اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الاصطلاح ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب والسنة والاجماع  
وسمي هذا النوع من العقدة والغير لانها كتم مقدرة مقطوعة بنية بدليل مقطوع به فقد اشتمل على  
المعنى اللغوي والشرعي وانما اختص بهذا الاسم لان اسدته سماه به فقال بعد القصة في خبره وروى  
صلى الله عليه وسلم ايضا سماه حيث قال صلى الله عليه وسلم في الحديث ذكر الصلوة والزكوة وغيرها من العبادات  
يملكه ولم يمتنع فيها وتفاصيلها وذكر هذه النون وبين تعاديه بقدر لا يحمل الزيادة والنقصان والا  
صل فيه الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله وورث سليمان داود ورجب من من ذلك يري وورث  
من اليعقوب وقوله تع سينفقونكم قل اسديتكم في الكلاله ان اسديتكم ليس له ولد والحق قبلها نصف  
حائركم بغيرها وان كان رجل يورث كل الزاوية والراخ او حقت فكل واحد منهما السدس والاضافة  
ترك الزواجر ولهم الربع حائركم اي غير ذلك من الايات الدالة على تفصيل الارث فكان التورث في  
اجاهل بحلف والمعاودة والشفرة وقرع عليه في صدر الاسلام قال تعالى الذرية بعدت ايمانكم فانوههم نصيهم  
ثم نسخ ذلك وصار التورث بالجملة فروي ان النبي صلى الله عليه وسلم اخا بين المهاجرين والانصار لما قاتل  
الدينه وكان المهاجرين يورث من الانصار او الانصار من المهاجرين ولا يرثه وارث الذي لم يكن وان كان  
مسلم قال تعالى ان الذين امنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم ونفسهم في سبيل الله والذين امنوا وهاجروا  
اولئك بعضهم اولياء لبعض والذين امنوا ولم يهاجروا واشتمل نسخ ذلك على انهم يورثون بعضهم واولو الاجام  
بعضهم اول بعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى اولياءكم منهن وقال اولي  
الارحام اولي من المهاجرين الا ان يكون وصية هذا تفصيل في الكتاب واما السنة فتواتروا بهجت الله عليه

من اختلافهم

وان اختلفوا في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها  
اسد عليه وسلم قال تعلموا القرآن وعلموا الناس وتعلموا الفرائض وعلموا الناس فان امر قبض من يستقص العلم وتظهر  
الفن حتى يختلف الرجلان في فريضة الجاهل من فصيل بينهما وعنه صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموا الناس  
فانها نصف العلم ونسب في موافق شي يتوخ من امتي وهذا الخط عظيم على علم هذا العلم وذلك من جملة الاول  
انه عليه السلام امر بتعليمه وتعليمه الاخرين احكام الذي لا ينطق عن الهوى دليل اشتمال الفعل المأمور به على المصالح المرجحة  
**البيان** اعلم انه ينبغي وفيه تحليف بحال العلم عند مكان الفرصة يجوز ارتقاء عند ذلك فلا يحل السبيل اي معرفته  
فاقتضى اجتناب الاقتضال بالبادء اليه على الفور **باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها  
دليل شرقي لانه عظم فيمنه وصغر مقداره كان شرف في الشاهد كجوهه بالنسبة الى تحديد فان قلت معاني  
التفصيل المذكور في هذه الحديث فاجوز معناه ان الناس لهم حالتان حالته صباه وحالته وفاة وعلم الفرائض لما كان  
مختصا بحالة الوفاة كان نصف العلم فان قلت فعلى هذه لو كان علم الفرائض نصف العلم لما ذكرتم لست في الوصايا  
لتعلم احكامها بعد الموت وكذلك الفصل والتكفين والدفن فالحق من وجوه الاول ان الوصايا ليست لازمة  
لكل متوفي منكم ذي حال مات ولم يوصي **باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها  
فان لا تضع لغيره فانه كان الزم بالوفاة وانما هي من الوصية **باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها  
فان احكام الوصية والرجوع عنها وحكم زيادة الوصية الى غير ذلك من الاحكام لما يقرب قبل الموت بخلاف الميراث  
**باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها **باب** في احوال ما يلة تدنيها  
الفرائض عن ذكرها علمه وان خلا عن ذكرها تفصيل حتى ان بعض الفرائض جعل بابا للوصايا في كتاب الميراث  
ومن هذا الجواب الاخر يعلم الجواب عن فضل الغسل والتكفين والتجهيز او كان علم الفرائض مقتضا بدله وهو  
الحق الذي يبدا به من ترك الميت قبل فريضة الميراث فكان من مقدمة الميراث فيندم تحت علم الفرائض  
وانما انفصلت عنها بالحق لانها احكام تجب على الاحياء وما شرهها وهم مخاطبون بها محل اثر الفعل المأمور به  
فكان لا يحل ان يعلم احكام الاحياء وهذا المعنى ذكرها الفقهاء في كتب الطهارة ووجه اخر وهو ان التفصيل  
باعتبار القسام بين الانسان في حالته حيته وموته الى قسمين واحكام الميراث بعد الموت فكانت احكام  
الغيبين فكان نصف العلم وقبل وجبة التفصيل ان دخول المال في ملك الانسان بطريق مكتبة كبيع  
ونحوه مما لا ينسب فيه صنع واختيار وعبر عنه بموارث وهذا العلم لبيان احد الطريقين فكان نصف العلم  
الاعتبار قال **طالب** شره ولا باس بحال الا ان كان غير نهم بالرد وان لم يبعث في رد العبد من  
تعدد اقول اذا كان احد الزوجين مسلما وبقي الوارث كفارا فان زوجا فالل له النصف بالسر والباقي  
بالرد وان كان زوجا كان الربع والباقي للامام فان اسلم الوارث او احداهم لم يكن لغيره الا ما اسلم من احواله الزوج لا يقرر











تتو و صا یان

صاحبہ روئی شیخ ایضاً لکھا کہ الفول علیہ السلام  
می صفیٰ بنی امیہ یا علیا علیہ السلام کا نائب پرستار ہو گا  
وہ یہ زور دے گا































عن الصادق عليه السلام لا اله الا انت عالم الغيوب الشهادة انتم تحكم بين عبادك في كل ما اوتيتهم من نعم الله  
**الثاني** عند الاطلاع في جانبين فان اختلفا وذكر ان شاء باعد فاشي لما رواه اصحابنا ان حوا خليف في صلح دم  
 فصار له حال في ناحية اليسار ظلعاً انقص النساء ثمانية عشر ظلعاً في كل جانب تسعة للرجال سبعة عشر ظلعاً في جانب  
 اليمين تسعة جانب اليمين ثمانية موقوف السيد والي على العبد في كتاب الاعلام واختار ابن ابراهيم **الثالث** عدم  
 القوم عند الاطلاع وحقق الاشكال عند التساوي في ابتدائهم انقطاعه وموتهم ذهب اليه الصدوقان والشحان في القصة  
 والنهاية والاحزاب والبطون وقال القاضي وابن حجر وسائر اوتوا المفضل والعلامة الاشكال على الاولين لان القصة لا تدور  
 وان يخرج احد القسمين وكذا الاشكال لا ينفك الواقع عن اختلافهما وتساويهما فيعطى ما يقضي احد القسمين فلما جعل  
 الاشكال على القول الثالث وذكر المصنف في معرفة نصير طبعين احدهما ان يعطى سهمين ونصف سهمين وان ثبت قلت  
 نصير سهمين وذكر المصنف في بيان موالذي استعمله في تحريمه فلو اجتمع مع الخشني من وبت كان لابن ربيعة  
 والخشني ثلثه والبن سيمان وثووجهما تجعل حصته لابن نصفاً وحصته بنت نصفاً فاقبل عدد ينرض البنت نصفان  
 ولابن ضعفهما والخشني نصفهما فالنصير تسعة ولو كان مع الخشني ذكر خاصة فالنصير تسعة ولو كان بولاني فالنصير  
 من خمسة للبنت سيمان والخشني ثلثه والاخران يورث من ذكر ذكره او اخري اشقي ويقسم النصير قريش يعطى نصف  
 النصيرين وموالذي رجح المصنف وتوجهه اذا كان معه ذكران فخرهما ذكرين وذكر واثني اخري فيطلب قبل قال له  
 نصف ونصف نصف وثلث وثلث نصف فيكون اثني عشر فان ثبت قلت حصة المذكورين اثني عشر ومسله الاثرية  
 من ثلثة وهما متباينان فتقسم احداهما في الاخرى تسعة سنة ولا يقوم بحاصل الخشني سهم صحيح فكله في خمسة النصير  
 فتقسم المجتمع في اثني عشر اثني عشر تعال تقدير كونها ذكرين يكون الخشني سنة وعلى تقدير كونها اثني عشر يكون له اربعة عشر  
 له في اثنين عشر فله نصيرها فكانت النصير من اربعين لما ذكرتها ذكرين واثني ثارت فالنصير من خمسة وذكر  
 واثني عشر اخري فالنصير من اربعة وهما متباينان فتقسم احداهما بالاخري تسعة عشر فكله في خمسة  
 عشر وفي حال ثمانية فله نصيرها تسعة والاثني في حاله خمسة في حاله اربعة وليس له نصير صحيح وكذلك الخشني  
 في حاله ثمانية وفي حاله خمسة وليس كذلك نصف فتقسم المجتمع في خمسة النصير مؤشنان تبلغ اربعين وللذكر  
 ثمانية عشر وللانثي تسعة والخشني ثلثة عشر وذلك مجموع الاربعين وهذا الطريق يخالف الطريق الاول لان على طريق  
 الاول للخشني في تسعة عشر وهو قد رتب على طريق الثاني يحصل من اربعين ثلث عشر وهو دون الثلث ثلث سهم  
 ولو شاركهم زوج او زوجة صح في نصير الخشني ثم ضربت مخنفة نصير احداهما في تلك النصيرية فكل كان قبل ذلك شي اخذ  
 حظاً فيما نقص عن نصير الزوج مثلاً في الصوة الاولى اي صورة كونها ذكره واثني عشر ومما زوج نصير خمسة نصير الزوج  
 ومواله في اثني عشر تبلغ ثمانية واربعين فوطي الزوج اثني عشر ثم تعطي الذكر كما كان قبل النصير وموسوعة في ثلثة تبلغ احد  
 وعشرين والخشني كان له خمسة اخذها حظاً به في ثلثة فيكون له خمسة عشر ولو كان زوجة ضربت اثني عشر في ثمانية تبلغ ستة و

وتسعين للزوج اثني عشر وكل من كان له قبل ذلك شي اخذ نصيراً في سبعة وفي نصير الاربعين نصير  
 اربعة نصير الزوج ثمانية نصير الزوج في اربعين في الاول طرية وستين للزوج اربعين وللذكر ثمانية عشر  
 مضروب في ثلثة فيكون له اربعة وعشرين وللانثي تسعة مضروب في ثلثة فيكون سبعة وعشرين وللخشني  
 ثلثة عشر مضروب في ثلثة فيكون تسعة ثلثين وذلك مجموع طرية وستين وفي الثاني تبلغ ثلثاها وعشرين  
 للزوج اربعين وكل من الولاد نصير مضروب في سبعة مضروب تسعة في سبعة وللخشني اربعين وتسعون  
 مضروب ثلثة عشر في سبعة وللانثي نصفها ثلثة وستون فياخذ الذكر طرية وستة وعشرين وموسوعة ثلثة  
 عشر في سبعة فيكون مع الولاد ثمانين وثمانين ومع الزوج اربعين وذلك مجموع ثلثاها وعشرين **الثالث**  
 في الخشني في المهدوم عليهم قال **طرية** وفي ثبوت هذا الحكم بغير حسب الخوف والطمع ترد اقول  
 الاصل انه لا يرث انسان من اخيه الا من تحت حبات الوارث بعد المورث ومع حصول الشك بعد السب في ميراث  
 وموجب الوارث بعد موت المورث لا يخلو ما ان يكون حصول الموت بغير سب ولا علة وفي الثاني لا تورث  
 بينهم اجماعاً كما لو كانت ختف نفسها واشتبهت موت احداهما على الاخر وان كان غير سب فان كان غير قاض او قد مات  
 اجماعاً وان كان غيرهما كالحرق والتدخين والقتل في جهنم نصير من حمزة والسقي على الوارث كالخوف وموت  
 السقي في النهاية اي على قصر المصنف على السبب واختاره في التحقيق وتردد المصنف في كتابه في الاول  
 بان العلة الاشباه وهو موجوده في القتل والحرق ووجود العلة مستلزم وجود معلولها او عين منع غلبة الاشياء  
 مطلقاً ولم يجوز ان لا يكون الاشباه المستند الي احد السببين اجماعاً الاخرين بان الاصل كون الارث من وطأ عينا الوارث  
 بعد موت المورث وهو ما يجوز ولا يجوز احكام الشرط مع الحمل بشرط تنكح العمل بملك في الغرق والمهدوم عليهم النصير اجماع  
 فيبقى الباقي على اصله **طرية** ومع الشرط لا يورث الا نصف ثم الاقوي ولا يورث مما ورث وفيه قول  
 اخر اقول في كيفية التوزيع مستل من الاول اذا ورثنا احداهما في صاحبه ثم اردنا تورث الاخر قبل يورث من  
 بلا دمال الاول دون طرية وضما جميعا الشيخ والقدمان وابن حمزة والسقي والسقي على الاول واختاره المصنف والعلامة  
 والمفيد فليد على الثاني اجماع الاول بوجوه الاول ان ذلك مستلزم المحال لان تورثه مما ورث منه يستلزم  
 فرض الحياة بعد الموت وهو محال عادت ما قلت هذا الاشكال وارد على كل واحد من التقديرين لانك لو فرض  
 موت احداهما وتورث الاخر منه ثم يورث من الثاني يورثه من فرضت حوته او لا فقد يلزم منه فرض حياة الموت  
 هذه محال لا يجب الفرق بين التقديرين وذلك ظاهر لانا اذا فرضت موت احداهما وحيا الاخر بعده ورثنا الا  
 منه قطعاً النظر في هذا الفرض ثم نفرض موت الاخر وحيا الاول كما نفرض موت الاول ولم يجعل الثاني من نصير  
 بخلاف ما اذا ورثنا الاول من الثاني كما كان قد ورث الثاني من الاول فانه يلزم منه فرض موت الاول وحيا في  
 حالة واحدة وانه محال **الثاني** صحح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في اخوين مائتا لا







ثلاثة وفيه خمسة ولا توافق بينهما فافرض في الثانية اثني عشر في الرابعة الاولى وهي ستة تنبع ثلثي وكل في كل  
شيء اخذ مضروب في خمسة وبلغ عشرة لكل في الابن ستة وثلث ثلثه قوله ان نصف نصف الثاني بالثلاثة  
فاضرب الوفق في الرابعة الثانية في الرابعة الاولى ان كان بين الطرفين وقف والا فافرض الوفق في الرابعة  
الثانية في الاولى فاعلى وعلوه هو القول الصحيح ان كان نصف الميت الثاني وفيه لان اعتبار الوفق وعدمه لا يؤثر  
في الميت الثاني وفيه في صورته لا بين في الرابعة الاولى والثانية **حاشية** يحتمل في تحقير الميراث علم  
قريب لثلاثة لان الوارث ان يقرب بغیر واسطة في الثلث فهو الميراث الاول وما الباب والولاد والمرد باجم في الاما  
هنا ما فوق الوارث لاجل حقيقة الذي اقله ثلثه لان علته الاجتماع حصول الطرفين بها الام والام ولو حصل الواسطة  
في الاباء صار جدي وخرج عن الاخفاق وصار في الميراث الثاني ما بعد الواسطة في الولاد في السافل فلا يخرجهم عن كونهم في  
الميراث الاول كل لو اجتمعوا بطوارق ما زاد في الابن من الابن البت اول من ابن ابن الابن ويقاسون  
الابوين وان نزلوا كما يحسن الزوج والزوجة عن نصف الاعلى وان تقرب الى الميت بواسطة فهو الميراث الثانية وهم الاخوة  
والاجداد لان كل واحد في هاتين الطبقتين يتقرب الى الميت بواسطة واحد من الاب والام ولو تصاعدت هذه الواسطة  
في الاجداد او نزلت في الاخوة كان الاقرب في كل طبقة اول في الاعد منها لان الطبقة الاخرى في الجد البعد لا ينفصل  
التقريب وكذلك الجد وان قرب يقاسم اولاد الاخوة وان نزلوا او قد بنا ما يترجم على هذه القاعدة في تحقير الاجداد  
وان تقرب الى الميت بواسطة فهو الميراث الثانية وهم الاعام والا فاولادهم يتقربون الى الميت بواسطة اولادهم  
اولاد الاجداد وهاتين الطبقتين طبقة واحدة تختلف حكمها فالعني الى الميت فها مباح الاعد فطبقة في الطبقة الاخرى  
فما لم ينع ان اليم وكل اذا اجتمعوا بطوارق ما زاد في الابن الى الميت فها مباح الاعد فطبقة في الطبقة الاخرى  
الاجماعية وتحققها وهما مباح الاول الاجماع المتفرقون كان للجد في كل من السكس والاشيق فصاعد الثلث  
ذكر كما كانوا اوانا للجد لثلاث الاشياء والباقي لثلاثة الابوين وسقط المتقرب بالاب عدله ولو عدل المتقرب بالابوين  
قام مقامهم كل لثلاثة الاب في كل الاحكام الا في اختصاصهم بالزواج اذ اقيمت الرضاية فان فيه خلافا في حقيقة ولو كان  
زوج اوزوجته اخذ كل لثلاثة اليم فها مباح الاعد فطبقة في الطبقة الاخرى في الجد البعد لا ينفصل  
كان الزاوي لهم **الثانية** لعدم الاخوة قام اولادهم مقامهم في جميع الاحكام اجماعا مع عدمه وياخذ كل منهم نصف يتقرب به  
فلولاد الوارث وللام السكس ان كانوا جماعة ولولا لابن الثلث فها مباح الاعد فطبقة في الطبقة الاخرى في الجد البعد لا ينفصل  
اخوين وللاخوة عشرة اولاد ولاخوين واحدة اخوة العزاة السكس يجب ابيهم والسكس الاخر للميت نصيبا  
ولولاد الابوين الباقي وياخذ كل نصيب في بيت به فلو اخذ واحد منها وتعد الاخر بان كانا اخوين وترك احدهما  
جماعة والاخر واحد اجماعا مثل الولد لثلاثة لا ياخذون ذلك لثلاثة الميت بل عن مورثهم وسقط اولاد المتقرب  
بالاب عدل مع المتقرب بالابوين ويقومون مقامهم عند عدمهم في الرد **الثالثة** لو اجمع الاعام ولاخوال

كان لاخوال الثلث وان كان واحد وللأخوة الثلثان وان كان عدة واحدة ولو اجمع الاخوال فميراثهم  
تقرب لثلاثة السكس الثلث ان كان واحد وثلث الثلث ان كانوا اكثر والباقي لاخوال الابوين وسقط المتقرب بالاب  
وحده الامع التقرب بالابوين وقسمه لاخوال بالسوية للام كانوا اكثر وللأخوة ثلثا السكس فان تقربوا كان لمن  
تقرب بالام منهم سكرس ما حصل للاعام ان كان واحد وثلثه ان كانوا اكثر وقسمه بالسوية قول الشيخ وانما على القول  
الاضعف وسقط المتقرب بالاب عدله الامع عدم التقرب بالابوين فيقومون مقامهم ولو دخل عليهم زوج او زوجة  
كان لثلاث الثلث الاصل والنزوح والزوج نصيبها الا على ودخل النقص على الاعام فميراثهم سكرس السكس كافي  
هذه الصورة وقد يكون لسكرس المصل كالأفراد الاعام **القاعدة** لو عدم العمومة والقرابة والحدود  
الحالات فام اولادهم مقامهم وان نزلوا ولو اجتمعوا بطوارق ما زاد في الابن من الابن البت اول من ابن ابن الابن ويقاسون  
فريق نصيب في تقرب به فيزول الميت نصيبا عن فراقه فياخذون ما كان نصيبه فاولاد الوارث من كلالة الام  
ياخذون السكس وان كانوا جماعة للجد لثلاث الاشياء واولادهم الابوين ياخذون الثلثين ويقوم مقامهم عند عدمهم  
اولاد الاعام بالاب عدله واولاد الاعام والاخوال للميت وان نزلوا اولي من عمومة الاب عاترة وخولته وخالاته  
فان عدم اولاد الاعام وشاكرهم وان نزلوا كان الميراث لعمومة الاب عاترة وخولته وخالاته وبعدهم اولادهم  
واولاد اولادهم وياخذ كل نصيب في تقرب به فيزول الميت نصيبا عن فراقه فياخذون ما كان نصيبه فان عدم جميع كان  
الميراث لعمومة اجماع وبعدهم اولادهم وان سفلوا سفلوا في عمومة هذا الجدي وهذا هو الفرق في حقيقة  
الباقي منهم كما تقدم **كتاب القضاء** **الاول** ولاية الحكم شرعا على من اتفقوا به  
القوانين الشرعية على اشياء من غير متعلقة بالثبات الحقوق واستيفائها وله مبدعها به وخاضع بقدر  
الرياسة العامة في امور الدين والدنيا وعناية قطع المنازعة بين الخصوم وخوضه عدم نقصها بجهاد وحرورية  
اصلها لثلاثة في القضاء وان كان اجتهاده لا دليل قطعي عليه المشهور عليه السند وفي ثم عزه ان اجتهاده  
**الثانية** من ممتلك نظام النوع والسكنى للمالك لوليه والاصل فيه الكتاب في الزوال اجماعا لما كتب فقوله تعالى  
واذا قال بكم للملكة اني جاعل في الارض خليفة فاعلم ان الارض فاحكم بين الناس بحق ولا  
تسبح المعصية فيضلك عن سبيل الله انما انزلنا الكتاب بحسب الحكم بين الناس بما اراكم الله وان احكم بينهم بما انزلنا  
الله ان خير ذلك من الايات الدالة على مشروعية القضاء **الثانية** فقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلت النواصي  
في جملة حطب عليه ملكا كان لبيد دانه ويوشدنه ويوقاه فاذا جازع جازع تركاه ونصب صل عليه لكرهه  
قضاءه قال علي عليه السلام بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فانيما وبعث علي عليه السلام عبد الله بن العباس  
قاضي اليمن واجتمع الامر على سوية **الثالثة** القضاء في فرض الكفاية اذا قام به البعض سقط عن  
الباقيين وقد يعين اذا عجزت الامام ولم يوجد غيره فانه يجب عليه ان يعرض نفسه ليعرفه الامام







ایضاً

قصا

[illegible]



ويزعم الغرض من هذا الشيخ في الكتابين وهو لا يقول به قال طاب ثراه ولو قال النبي غايته اجماعا احصاها وفي  
الدعاء عليه هذا ترد اقول لا يصح هنا ثلثة اقول الاول تكفيله من الاحصاء وخبر عن الكفار عن القضا الاجل في الحديث  
والشيخ في النهاية وبه قال الشيخ والقاضي في الكامل والظاهر المدة والظاهر انها موكولة اي نظر الحكم الثاني عقيدة ثلثة  
ايام فان زادت لم يضمنه الكفيل وخبر عن الكف لا يقتضيها قاله ابن عمر الثالث ليس الزم بكنيل اما ان يحلف او يطلق  
قال الشيخ في الخلاف وهو من هذا الباب واختاره المصنف والعلامة اجتهاد الاول بان في تكفيله نحو الذي وصفا من الضياء  
حد في خبر البرقي اجتهاد المانعون باصالة الزم وبان التكفيل عقوبة لم يثبت لها وجب قال طاب ثراه  
وقيل بعمل ما لم يكمل بشرط اختلف سقوط الحق اقول لا سقوط السلوك على سقوط الدعوى في مجلس محلف وهل سمع  
في غيره للاصحاب فيه ثلثة اقول الاول عدم السماع قال الشيخ في النهاية والخلاف موضع في البسوط وموسم  
اي على واختاره المصنف والعلامة اختلف بان البينة حجة الدعوى فيكون اليقين حجة النكاح كما لا يسم حجة النكاح حجة الدعوى لان  
سمع حجة الدعوى بعد حجة النكاح ويصحح عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال اذا رضى صلح بين  
النكاح حجة فاستخلفه فحلف ان لا حق له قبله ذهبت اليقين بحج الدعوى ولا دعوة له قلت له وان كان له بينة عادلة  
قال نعم واف قام بعد ما استخلفه حلف فتشابه ما كان له حتى قال اليقين قد اطلت كل اعادت قبله فاقدا  
استخلفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حلفكم فصدقوه وحلفي فصدقوه وحلفي فصدقوه وحلفي فصدقوه  
الدعي فلا دعوى له الثاني السماع ان لم يكن النكاح شرط سقوط الحق بيمينه وعدمه ان شرط قال العبد والقاضي  
في الكامل وابن حجر الثالث قال في موضع في البسوط ان كان قد قام البينة على حق غيره وتولي ذلك الغير  
الاستهاد عليه ولم يعلم موالي موافقة البينة ديني فانه يقوي في نفسه فانه يقبل بينة فادامه عليه بينة  
فلا يقبل واختاره الشيخ وابن ادرس ومثله لو انفقوا منها شيئا من غير شعور منه بشهادتها واحتمل العمل  
في المختلف قال لان طلب الاعلاف لظن عجز عن استحقاق حصة بالبينة تجب لوقام الدعوى بيمينه  
على اقراره بالحلف بعد اختلف سمعة لجواز المطالبة مع الذاب نقرا جاعا قال طاب ثراه  
ولو نكل النكاح عن اليقين الي اقره بطل اقول اذا نكل النكاح في اليقين يعني انه لم يحلف ولم يرد هل يقضي  
عليه بالنكاح بيمينه الحق يكون النكاح كآواه او كقيام البينة يرد اليقين على المدعي ويكون الحق كما اورد  
الصدقان والعبد وتليده والشيخ على الاول واختاره المصنف وطاهر النهاية واليقرع وابو علي وابن ا  
ادرس على الثاني وهو قول في اخلا واختاره العلامة وفي المحققين اجتهاد الاولون لصحيحة محمد  
ابن حماد عن الصادق عليه السلام انه حكى عن امير المؤمنين عليه السلام انه الزم اخرا بدين ادعي  
عليه فأنكر ونكل عن اليقين فالزمه الدين باقتناعه عن اليقين اجابوا باحتمال انه اعترف بخلاف  
الدعي اجتهاد الاخرين بوجه الاول ان الحكم مبني على الاحتياط التام وانما كان بعد عيب الدعوى لاحتمال

نكول عن ثبوت الحق بل كحكمة اليقين او كحكمة لا يحلف فهو عزم ثبوت الحق ولا دلالة للعام على انما في النبي صلى الله عليه وسلم  
انه روي عن طاهر الحنف حسنة هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال ترد اليمين على الدعوى ولم يقبل فتناول  
صورة النزاع قال طاب ثراه ولا يستخلف احد الا بآراء ولو كان كافرا ولو راي احكام احواف الذي بالاعتقادية بينة  
اردع جاز اقول الاصل ان يقبل بآراء لقوله عليه السلام من كان عالفا فليحلف بآراءه فكيف بآراءه ومن الفاظ النوام  
نعم قد نرى احكام تحليف الذي بالاعتقادية بينة اردع وازهر من اليقين بآراءه فكيف بآراءه ومن الفاظ النوام  
فيجوز حسنة احواف ثلثة اليقين الشك على الزجر قال طاب ثراه ويجلف الاخرين بالاشارة وقيل بوضع يده  
على اسم الله تعالى في المصحف وقيل بيمين في لوح ويغسل يده بيمينه بعد اعلانه فان شرب كان حالفا والاشارة الحق  
اقول في كيبغة تحليف الاخرين ثلثة اقول الاول الاكتفاء بالاشارة المفهم الدلالة على الحلف كما يوجد  
والمشهور واختاره المصنف والعلامة لان الشارع اقام الاشارة فيه مقام الكلام لا يكفي الاشارة  
حدها بل لابد من وضع يده على اسم الله تعالى قال الشيخ في النهاية وعبارته اذا ارد الحكم ان يحلف الاخرين حلفه  
بالاشارة واليمين الى اسم الله تعالى ويضع يده على اسم الله في المصحف وتعرف بيمينه على الانكار كما يعرف بقراره  
واركاده وانما يحلف المصحف كرس اسم الله تعالى وضع يده عليه جار فهد الكلام يعطى له لابل منها ولا يكون له  
فقول المصنف بوضع يده على اسم الله تعالى مع الاشارة غسل اليدين بعد كتابتها وانما بشرها وهو قول  
ابن عمر في الاسباب حيث قال اذا توجهت اليقين على الاخرين وضع يده على المصحف وعرف حكمها وحلفه بالاشارة  
كتب اليقين على لوح ثم غسلها بجمع الماء في شئ وامره بيمينه جاز فان شرب فقد حلف وان ابي الزم وحلفه  
في النهاية رواية وهي صحيحة مما يروي مسلم عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الاخرين كيف يحلف اذا ادعي عليه ديني  
ولم يكن للدعي بينة فقال قال امير المؤمنين عليه السلام لا ادعي عنده على اخرا ولم يكن بيمينه اتخذ بيمينه الذي لم تخبرني  
من الدنيا حتى بينت للمانحج ما يحتاج اليه ثم قال التوفي بالمصحف فاني به فقال للاخرين ما هذا افرق واسد الي  
السماء واسارته كتاب الله عز وجل ثم قال التوفي بوليه فاني لا ازاله فاقعه الي جنبه ثم قال يا قير علي بدواه وصحفه  
فانه بهما ثم قال لاخ الاخرين قل لا حلف عليك بيمينه انه على فتقدم اليه بذلك ثم كتب امير المؤمنين عليه السلام واسد الذي  
لا اله الا الله محمد وآله وسلم والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المملك المذكر الذي يعلم من السر ما يعلم  
من العلانية ان فلان ابن فلان المدعي ليس له قبل فلان بن فلان اعني الاخرين حق ولا طلبه بوجه من الوجوه ولا سب  
من الاسباب ثم غسله وامره الاخرين ان يشرع فامتنع فالزمه الدين ابن ادرس على اخرا ليس له كتابه معقولة ولا اشارة  
معقولة قال طاب ثراه اما المدعي لا يشاهد فلا يمين عليه الا مع الرد او يكون النكاح على قول اولي  
الحج في هذه المسئلة النظر الرابع في الدعوى قال طاب ثراه المدعي هو الذي يترك لوك احصاء  
وقيل الذي يدعي حلا في الاصل او امره حقيقا اقول اجمعون لانه على البينة على المدعي وعلى المجاهد اليقين لما ص من قوله صلى الله

ها







اولهم زوجها وابو زوجها في متاعها وحكم ما حصل الذي ادعى ابوها من عارية بعض المتاع وتخلع ان يكونون بمنزلة الاب في الدعوى  
فكتبه وعمل عليها الشيخ في القول الاخر **قال** طلب ثراه ولو ادعى الزوج متاع البيت فله في حاله حال النساء  
وما يصح لهما بقسم بينهما وفي رواية هو للمرأة وعلى الرجل البير وفي البسوط اذا لم يكن بينه وبينها عليهما كان بينهما اقوال الحكمية للشيخ  
دعوى له فلا دخل في خلافه قال في حقه وابو علي وابن ادریس والكبدی واختاره المصنف والمختار وابو رافع النخعي  
عبد الله عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته في بيتها متاع فله ان يكون للنساء وما يكون للرجال ولما قسم بينهما واذا طلق الرجل  
المرأة فادعته ان المتاع لها فادعته ان النساء له كان له الرجل طلاقا واختاره والثاني في الاستبراء والمعتد صحيح  
عبد الرحمن النخعي عن الصادق عليه السلام انه قال المتاع متاع المرأة الا ان يتم الرجل البينة قد علم من بين لابتها يعني ان المرأة تدف  
اليبيت زوجها متاعا ونحن يومئذ عيسى والثالث في البسوط واختاره العلامة في القواعد وفي المحققين في الايضاح والحجة عليه  
الحاقه بما يدعى لادخل تحت القواعد والاصول المحقة والقواعد المقررة وقال العلامة في الخلف ان كان هناك قضاء عرفي  
رجع اليه وحكم به بعد البين ولا كان الحكم فيه كما في غيره من الدعاوى فالان عادة الشرع في الدعاوى بعد الاعتداد بالنظر ارجح في ذلك  
ولهذا حكم بقول المالك مع البين بناء على الاصل وكون الميثاق اول ما يخرج القضاء والعلة بملكية ما في يد الانسان عابثا على ما يجاب  
اليه على ما يدعى خلاف الظاهر والرجوع الى ما يدعى خلاف الظاهر العرفي فامع تنقاع العرف فيلصق الدعوى مع  
علم الترجيح فتأويلها واختاره الشافعي في شرح الارشاد وموسى بن بويه استشهاده عم بالعرفي قال  
قد علم من يمين لابتها ومثله قوله عليه السلام لو سالت من بينهما لعاني احسب مني وحيث عكبه الاجر ذلك ان الجاهل والمتاع يملك  
عليه بنسبته الى البيت الرجل فيعطى التي جاءت به فان زعم انه احد شهادتها فيا فليات البينة التي في يد القاضي البينة  
**قال** طلب ثراه فيقضي مع التعاضل الخارج اذا شئت بالملك المطلق على البينة ولصاحب البينة في بيتها بالب  
الي اخره **اقول** التعاضل عبارة عن قيام بينة يستند العمل بها ككتاب الاخرى او لو امكن التوفيق بينهما وجب ولا تعاضل  
كما لو شهدت البينتان انهما لهما وفي متعلقه عن اهلها الى الاخر وانما في حكمه الى الحجة فامع عدم إمكان الجمع كان شاهد لهما  
هذه العينة تشهد الاخرى بها الى الاخر فيقتصر في تقديم احدى على الاخر الى المزج واسباة الشيخ خمسة البند للرب  
وقد علم لكثرة البينات العادلة وكثرة القدر اكثر من العادلة والعدد لا ريب في الترجيح بما دعى او في المتاح هذا في قول  
قد علم صاحب كالصدوق والي علي بن القيد يعني انه لو قد قامت البينة لهما بالملك سواء كانت العينة في يدهما او ابنتيهما او  
بذلك ينظر الى قوت البينة عند الروم فتساويها ينظر اكثر حجة او يقضي لمن اقتضى بحد حجة واكثر المتأخرين لم يذكر  
هذين المرحومين **في الثالث** اعني خروج ادينهما فاعمل مرادهم ما ذكره القدما ولو كان البينتان فوجب  
الترجيح قال في خلافه ان اطلق او اضاف الى سبب ومن اخفقت احدىها بالتقيد اخفقت بالترجيح وقال في ا  
النهاية تقدم بينة الخارج مع اطلاقها ومع انفراد الداخل بالسبب تقدم وسكت عن اشتراكهما في السبب وفي كتاب الاجراء تقدم  
بينة الخارج مع اطلاقها والداخل مع اضافتها فظهر للشيخ فيما حكى في ثلثة اقوال الاول تقدم الداخل مع اطلاقها

و موقوف في خلاف **الثاني** تقدم الخارج مع اطلاقها والداخل مع تعيدها وموقوف في كتاب الاجراء **الثالث** تقدم الخارج  
مع اطلاقها وتقدم المفرد بالسبب بينهما وسكت عن اجتماعهما في السبب **في الموقوف** النهاية وتقدم بينة الخارج مع اطلاقها والداخل  
والغيب في تحقيق التعاضل اذا وقع في العين فاما ان يكون في يد لهما او في يدهما او خارجا عنهما القسمة الاول  
ان يكون في ايديهما فان اخفقت البينة باحدى قضي له وان اقام بينة فظهر الى احدىها فاكبرها وزج به فان تساوى  
فيهما قضي لكل منهما في يده على القول انهما لهما صاحب البينة بخلافه في يد صاحبه كذا في النهاية وكتاب الاجراء في ظاهر  
الفايدة في ضم البين ان حكما تقدم بينة الداخل لان الظاهر تساوي البينتين مع تعاضلها ويقضي للداخل لانه الاصل  
فيوجه البين عليه لدفع دعوى المدعي وان قد تقضي له بما في يد صاحبه لا يتوجه على احدى البين لان القضاء له  
مستند الي بينة وهي ما حضره شهود الحق فيستثنى عن البين **الثاني** ان يكون في يد احدىها وتقدم في حكمه في اول  
البند الثالث ان يكون خارجا عنهما فيقضي لمن انفرد بالبينة مع قيامها يقضي للاعدل والاكثر روح التاويل با  
الترجيح في وقت له حلف فان نكل حلف الاخر فان نكل قسمت بينهما مطلقا اي سوي اطلقا او نصفان قال في الشيخ  
النهاية وتبع القاضي وفي البسوط يقضي بالترجيح وحكم بالعين لمن يخرج مع غيره اذا كانت الشهادة للملك مطلقا وان  
كان ابيد قسم بينهما النصفين من غير قسمة وان اخفقت احدىها بالتقيد حكم له اخرج من قدم بينة الداخل بان حجب  
الداخل اقوى ولهذا قدمت بينة فيكون بينة اقوى فيقدم وبما رواه العامر عن جابر بن جليل اخفقتا الى رسول الله  
صل الله عليه وسلم في دابة او غيره فاقام كل واحد منهما البينة انه افقها فقصيها رسول الله صل الله عليه وسلم في يده  
وبما رواه الاحصاء عن عيشة ابن البرهم عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين اخفقتا ليرجلان في دابة وكلما اقام  
البينة انه ينتهي فقصيها لذلك في يده وقال لعلكن في يده جعلتها بينهما نصفين **في الرابع** على القول بتقدم  
بينة الداخل فيقول ان البين قال العلامة ثم في البسوط والتحقق ان البينتين كل يتساطان وترجع الى الاصل وهو  
الحكم للداخل او يقضي بالبينة التي حكمت به جميعا فعل التساوي يقتضي ان البينتين وعلى عدمه لا يجتمع اليها لان مع عدم  
التساوي ودحان البينة لعلها لو تعاضل خزان ولعلها لعل فان يعمل بالراجح وينقض الاخر كذلك البينة التي تعاضل  
يعمل بها وتنقض الاخرى من الذي يده بينة لان امره عز وجل انما امره ان يطلب البينة من المدعي فان كانت له بينة والافني  
الذي في يده حكمت امره عز وجل قال العلامة واجتبه الشيخ على قوله في خلافه ما تقدم من الاجراء بما تقدمنا في كتابنا  
فلا ترجح بغير البينة فخرج وموسى بن بويه من حيث منقوض يدك على خلافه من معاضة لكان هو المختار  
قديم الملك فاذا اختلفت البينتين على الضمما ده تقدم الملك والاخرى بخدمة فالترجيح بجانب الاقدم علما با  
لاستصحاب وهو المشهور بين الاحصاء لا اعلم في خلافه بين الطائفة وابن ادریس قدس الله روحه هذا اضطراب  
عظيم وعجابه منتشرة والنور بعضها فان لم يكن ترجح وهي في يد البينتين تقدم الملك والاخرى بخدمة  
فكل منهما يدعي انه ملك البين وبينة كل واحد منهما يشهد له ملكه الا ان غير البينتين تشهد بالملكية الا ان تقدم

ب







عن الكذب ان قوله على نفسه لا يقبل الاقرار فلا يقبل على غيره بالشهادة كونه الزم شرطاً ولعدم التهمة في  
في الاقرار وتحتويها في الشهادة فهو متبني بالنية بالادنى على الاعل وقيل يقبل مطلقاً في كل شيء غير استثناء نقد المصنف  
العلامة وحكاية صاحب كشف الرموز عن الشيخ في النهاية والتغول منه على رواية رواها عن ابي يعقوب في كتابه اذا  
بلغ العلامة عشر سنين جازت شهادته قال طاب ثراه واختلفت عبارة الاصحاب في قولهم شهادته  
في اجابته محلها القول في الخارج مع بلوغ العشرة عالم يختلفون بوجوه وشرط في الخلاف ان لا يفتقر قول  
نسب الخلاف الى العبارة لا يفتقر على القبول في الجملة فذهب الفقيه الى قبولها في الجملة والقصاص في مثلها قال الشيخ  
في النهاية وروي جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام يقبل شهادته في القتل ويؤخذ بالكلية وموافقاً الى ابي  
ودهر في خلافه في ان يقبل في الجملة ما لم يفتقر قولاً اذا جعل على صياح قال المصنف الاول القبول بالشرط الثالث  
بلوغ العزم وبقال الاجماع اذا كان على صياح وموافقاً الى العلامة فقد يلخص من عبارة المصنف اعتبار بلوغ قول  
للعمى وادعي صاحب كشف الرموز علمه الاجماع وادعي الاجماع ممنوع وقيل بانه خلاف فيه ما تقدمت الشاى الاجماع لبيان  
الثالث ان لا يفتقر قول احد اثنان ان للفقيه الرابع كون الحكم في الجملة في الشك والاشكاح دون العزم واختاره  
المحققين عدم القبول مطلقاً لقوله تعالى واستشهدوا بجهنم ورواه عن ابي جعفر عليه السلام في القبول بالشرط  
المذكور تيسره على القول بانه يؤخذ بالكلية لا بثنائيه لو ما قضى الاول على الاول ومع عدم اشتراط هذه الفقيه في قول  
سيطان الشهادة لان التناقض فيما لو يجب ابطالها ولا يفتقر في حق من الشرط سوى الصفه للنفس عليه في باقي من ا  
الشرط على اصله واعتباره قال طاب ثراه ويقبل شهادته الذي في الوصية خاصة وفي اعتبار الغيبة ترددا  
اقول اجمع الاصحاب على منع شهادته الذي في غير الوصية ومنع غيره من مطلقاً والتحقق ان شهادته الذي ما ان يكون على مسلم او  
فهنا حسدان الاول شهادته على المسلم وهي مقبولة اذا اجمع خمسة عشر اربط الاول بقدر عدول المسلمين الثاني كونه  
عدلاً في ملته الثالث اعتقاده تحريم الكذب في الشهادة على مثله ومعلم الرابع كون الشهادة الوصية الخامس كون  
الوصية المانع هل بشرط سادس كون الوصي في غيبته قال في المبطلون نعم وبه قال الشيخ وابو علي والعلامة في النهاية ولكن ا  
المفيد وحسن وسلا روي ابن ادریس والقاضي واختاره المصنف والعلامة اجمع الاولون بقوله واخران من غيرهم  
ان كنتم طهرتم في الارض شرط في المبطلين الفرد وهو السفر ويصح حجه حمزة ابن حمران عن الصادق عليه السلام قال سألته  
عن قول الله عز وجل واعدل بينهم واخراهم من غيركم فقال اللذان منكم عدلان والذان من غيركم من اهل الكذب  
قال فانما ذلك اذا مات اهل المسلم في ارض غيبته وطلب رجلين مسلمين يشهدان على وصية فلم يجد مسلمين اشهدا على  
صيته رجلين ذميين من اهل الكذب فومنين عند اصحابهم في معانها حسنة هل ينكح اجمع الاخران ان المناط في ا  
القبول انما هو تحصيل غير الوصي بلوغ حاجته لعدم استدراكها لثبوت المسلمين فلا اثر للظرب في القبول وعدمه وبرواية  
ضريس الكناشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن شهادة اهل حلة هل يحسن على رجل عن غيره اهل حلة فقال لا الا ان يوجد في حلة

فان لم يوجد غيرهم

الحال غيرهم جازت شهادتهم في الوصية لانه لا يصلح ذكراً حقاً لم لا يجاوز حجة الاولين بان التقيد في الابد والاحياء  
منحج الاعلى ان شرط تجب هذه القدر في الجواز والشرط هو الذي ذكره الاصحاب في هذه المسألة ولم يزدوا عليه  
وقال العلامة الاقرب خلافاً للشاهد من اهل الذم العلامة ما جاز ولا سيما ولا سيما في غناؤهم لو كان ذا قرابة  
ولا كنتم شهادته اسماً اذا لمن الاثني على ما تضمنه الاية قال لم اقف فيه لعلنا على قول المسألة الثانية شهادته الذي على غير  
المسلم في كاي قبل على المسلمين وهل يقبل في غير ذلك كونه اقوال الاول القبول مطلقاً اي سواء انفق عليها الساهل  
او المشهود عليه واختلفا بشرط عدلته في مثله وموقوف اي على الثاني عدمه مطلقاً وموافقاً للمفيد وحسن وقوله الذي  
واختاره المصنف والعلامة الثالث القبول بشرط اتفاق الملتزمين وموقوف الشيخ في النهاية وقال في خلاف القبول  
اذا اترفع اليها وعدلوا الشهود ولا يلزم منهم ذلك لعله بخلافه واختاره العلامة في المختلف اجمع المحوزون مطلقاً بان  
الكفر كالملة الواحدة فلا تعاقب فيه واجتبه القابل بالشرط العادلة في الشاهد وعدم تحققها في الكافر فخرج هذه الوصية  
للنفس والفرقة فيبقى الباقي على صفة وبرواية فريسي قد تقدمت واجتبه الشيخ على قول النهاية وبرواية جماعة على الصادق  
عليه السلام قال سألته عن شهادة اهل الملّة فقال لا يجوز الا على اهل حلة فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصية لانه لا يلزم  
ذكراً حقاً لم لا يجاوز حلة فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم على الوصية لانه لا يلزم  
وفي قول آخر تنكف اقوال الاول هو المشهور بين الاصحاب قال الشيخ في النهاية وقال في خلافه وهو الذي يقتضيه  
مذهبنا فاختلفوا ولا يفي في كيفية التوبة على ثلثة اقوال الاول قال في النهاية وحقيقة توبته كذا نفسه كما كان  
قدف به قال في الخلاف وحقيقة ذلك ان يقول كذبت فيما قلت الثاني قال الحسن بن سعيد ان يرجع عما  
قال لا يمكن بغضه عند الامر الذي جلدته وعنده جماعة المسلمين الثالث قال الصدوق توبته ان يغيب  
في الموضوع الذي قال فيه ما قال فيكون نفسه القول التكلف اشارة الى ما رواه استخرج المروزي وبه ان  
يقول الكذب باطل واحرام ولا يعود الى ما قلت لانه بما كان صادقاً في الاول فيما بينه وبين الله تعالى  
هذا الاكد ان كذباً وذلك قبيح وقواه الشيخ في كتابي الخلاف واختاره ابن ادریس وقال ابن حمزة ان كان  
صادقاً قال الكذب حرام ولا يعود الى مثل ما قلت واصح العمل بالصدق مما قال وان كاذباً قال كذبت  
فيما قلت واصح العمل بالاول شهد الروايات واختاره المصنف واحمد قول العلامة وقال في  
المختلف والوجه عندني التفصيل فان كان كاذباً كانت توبته التصريح بالكذب والاعتراف بحقيقة  
وان كان صادقاً اعترف بتجريم ما قال واظهر الاستغفار منه من غير ان يصحح بالكذب وتحمل الاحبار  
على هذه التفصيل هذه اخر كل من تدبر في قول توبته بعد التوبة امر اخر وهو الصلح  
العمل قبل فيه ثلثة اقوال الاول نعم مطلقاً اي في الصلح والكاذب بلوغ قول له ان لا الذي لا يوافق  
بعد ذلك واصح ما يقول ابن حمزة الثاني لا مطلقاً قاله الشيخ في النهاية واختاره المصنف والعلامة







طالب ثراه المبرع بالاداء قبل الاستسقا ومنع القول بطرق التهمة وهل يمنع في حقوق امرئ يردد اقول احرم  
الشاهد بغيره باداء الشهادة قبل سوال الحكم لم تطرق التهمة اليه فيدخل تحت عموم قوله صل الله عليه واله لا يجوز شهادة  
خصم ولا ضامن والضامن التهمة قاله اهل الفقه وموسى بن عثمة عليهم السلام ايضا ومثله قول الصادق عليه السلام تقوم الساعة على  
قوم يشهدون عن غيرهم ليستشهدوا وهذا الاجاب اخبرني في معرض الذكارة والنجي فهو ان يأتى من قبول الشهادة  
في حقوق الناس جماعا وهل يمنع في حقوق امرئ سجانا كالتزنا وشرب الخمر والمصالح العامة كالوقوف على الغناطر لمباح  
والوصية للفقراء تردد المصنف ومنشأ تردده وجود العلة للمنع من القبول وهي احرم واطلق الغنى والشيخ في  
النهاية والقاضي القول بعدم جواز الاداء وقبل السؤال ومن ان مثل هذه الاحوال لاحد لها فلو لم يشرع فيها المبرع  
لمطلت الاحكام ولم يخرج جازا ولانه نوع حسنة فيكون سائفا بل واجبا فلا بد تبرعا وتحملا لطلاق الصواب  
على هذه التفسير ويندفع البرع بان يقول للحاكم عذري شهاده او حقه حسنة او هذا او معي حسنة فيقول الحاكم شاعنك فقبض  
ما علمه ولا يكون حينئذ مبرعا لانه اذا هاهنا بعد سوال الحكم الاستسقا فتبعا لحيثه لا فرق بين الاداء قبل الدعوى او بعدها  
سوال الحكم بل ذلك سببي شرعا ولا يقتضي نقض الشهادة فلا يصير به محرم فيجب شهاده في غير ذلك الواقع وهل يجوز فيها  
في غير ذلك المجلس نظر **قالب** طالب ثراه الاصم تقبل شهاده فيما لا يفقر اليه السماع وفي رواية يوجبها وقوله وكذا  
تقبل شهاده العمي فيما لا يفقر اليه رواية اقول المشهور قبول شهاده الاصم فيما يكفي فيه حاسة البصر والخاصة فيها بالسمع  
تقبل والغيب عموم قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم ولان النطق العدالة الشرة للنطق الناس لقبول الشهادة وهو  
اختيار التوقي وابن ادريس والمصنف والعلامة وقا الشيخ في النهاية والاصم غير اليه يوجبها وقوله لا بناء فيه  
قال القاضي وابن حمزة ميسر الى رواية جعل عن الصادق عليه السلام قال سألته عن شهاده الاصم في القيل قال يوجبها وقوله  
ولا يوجبها بالتأني واجاب العلامة عنهما بوجهين الاول اني طرقتها سهل بن زياد وموضوع **الثاني** لو قلنا لو كانا  
لم ينافيا في مطلبنا لان القول الثاني ان كان حافيا لا لاطل كان وجوبا عما شهد به او لا وموخره صموغ وان لم يكن متافيا  
كشهادته اخرى مستأنفة وان كان غير نظر لان الرجوع الذي لا يسمع ولا يوثق في ابطالها مشهدات اولانا ما لم يرجع احصا بعد  
الحكم بالشهادة وليس في الرواية ما يدل على ذلك وحديثه جاز ان يكون الثاني حصل قبل الحكم بل جاز حصوله وانما حكم  
الشهادة في وجوب التخيلا وذلك يقتضي ردها على الضميمة الرواية من الماخوذ الاول ونزل الاعتماد بالثاني يقتضي

قبولها في الزهني والممكن العمل بموجب قال **طاب ثراه** وفي قبولها في الرضاع تردد اقول الحق ضابط في جميع الاول هل  
تقبل في شهادة النساء في الرضاع ام لا فيه مذهبان المنع ذهب اليه الشيخ في الخلاف وفي فضل الرضاع في السؤا ولو احتيازي اذكر والقول  
ذهب اليه الشيخ في كتاب الشهادة في السؤا وبه قال المعتمد عليه في حره ووطاهر حسن وافي على واختاره المصنف العلامة حجة الملقون  
باصالة الاباحة فلا يعارضها شهادة النساء الضعيفة وصيب المنع في اصالة الاباحة الاصل عصمة الفرج والعاضدة بالاحتياط اجمع الاختلاف  
بانه في الامور الخفية عن الرجال وانما معاينة النساء غالباً في حاجات فيقول كغيره في العيوب الخفية عن الرجال كالعنزة وبر واية عبد بن بكير  
على بعض اصحابنا الصديق عليه السلام في امره اوصت فلاناً وجارية قال يعلم ذلك غيرها قلت لا قال لا يصديق ان لم يكن غير هذا لم ينفى  
على تصديقها مع غيرها ومواعظ من الرجال والنساء وقيل فيه فخر المحققين من ثلاثة اوجه الاول ضعف السند من ابن بكير **الثاني**  
ارسالها **الثالث** كونها دلالة مفهوم المقام الثاني على القول بقبولها في الرضاع هل تقبل في اربع ام لا فيه اربعة اقول  
الاول اعتبار اربع ولا يمكن ما نفى عن ذلك فالعلامة وموظاهر المصنف حيث قال في النزاع وكل موضع يقبل فيه شهادة النساء  
لا يقبل فيه اقل من اربع **الثاني** يقبل ما دون اربع ويقضي فيه بحسبه من ذلك كالموصية وقد ذكرناه في محض وقول في علم  
وعبارته وكل امر لا يخفى الرجال لا يطلعون على شهادة النساء في جارية كالعنزة والاستئذان والحيف والقبض الحق الاباح منهن  
فان شئت بعض من حجاب في ذلك **الثالث** قبول امرتين في الشهادة الرجال كالعنزة وعيوب النساء لا يحض الاستئذان والرضاع  
لا يوجد على ذلك الشهادة امره واحد معاونه ثمانية في الفيد **الرابع** قبول الواحد في الرضاع والحيف والنساق والاستئذان  
والولادة والعنزة وعيوب النساء قاله الحسن وسلازم المعتمد بحال الضرورة اجماع العلامة بان عادة الشرع في بالشهادة واعتبارها  
بالرجل والمنايشت المحفوظ غالباً فيهما وجهين فثبت ما لا يطلع عليه الرجال مما يساوي الرجلين اعتباراً راسياً في الحقوق اجماع الاخر  
وصحبه اجماع على الصديق عليه السلام قال يجوز شهادة القايدها في المنفوس وفي معناه هادياً واخر واجب القول بالوجوب في  
تقبلها في زوج الحق لغيره روايتها صححه غير بن يزيد عن الصديق عليه السلام قال من تزوج رجلاً وتكر امرته وهي حامل فوضعه بعد  
علماً ثم حات الغلام بعد ما وقع على الارض شدة المراه التي فيها انه استحل وصاح حين وقع الى الارض ثم قال اللام ان يجزئهما وتما  
في زوج فيرث الغلام في فالحاصل ان المعتمد في الزنا مع القعدة والواحد مع المعتمد وسلازم احسن حجة في اربع اعين  
واجاب بعض من اختياره في بعض حجة الشهادة والعلامة عبرة الابع والفخ فاد ومن ان في الوصية والاستئذان والحاد والمبرية **تتمة**  
المسؤول قبول النساء في الوصية والاستئذان وان وجب لرجال والردايات والعلامة في قول لا شترط وقال في الشهادة وذلك  
لا يجوز الا عند عدم الرجال وبقر القاضي وابن ادرس قال **طاب ثراه** وفي الدون مع الرجال ولو انفردت كلمة بن مع العلم في  
عدم القبول اقول **ذهب اليه الشيخ** في الكتب الثلاثة وبه قال القاضي وابن حره وابو علي وموظاهر الشيخ واختاره العلامة في المختلف  
مذهب ابن ادرس المنع واختاره المصنف اجماع الاول بان شهادة امرتين كشهادة الرجل الواحد قد ثبت في حجة من طبع الحسن  
فكذلك ما هو الاول في قبول الرجل والمرأيتين اجماعاً في البيوت ولوقوع التعامل في آباء التعاضد بين الشاهدين والشاهد الم  
ولولا النساء لاصح ذلك والاشارة فلحق العقل سادى حكم النساء واي دليل منع من ذلك اجماع ابن ادرس باعماله

و بٹھا ہر دم











مخالف الاصول كلها لان قد بينا ان الشهادة لا تجوز قاطبة الا مع العلم وقد مضى ايضا انما لا يجوز قاطبة الشهادة مع  
وجود الخط والتمتع اذ لم يكن لها الوجه في هذه الرواية ان اذا كان الشاهد الاخر شديداً وموثوقاً بامون له ان يصدق  
غلب على ظنه فخطب لا يضاف شهادة اليه وان كان الاصل ما تضمنت الاجابة الاولى في قوله العلم في المختلف والمختلف في الشيخ في الاستصحاب  
ويجوز على قول علمانيا الشهادة بغير علم وهذه الرواية على ما اذا حصل من القرائن الحالية والغالبة للشاهد استفادة العلم وحيداً  
شهادة العلم الحاصل بالاعتبار والوقوف على خطه ومعرفة قوته **قال** طاب ثراه من حضر صلباً او مع شهادته ولم يصدق  
كان بالاقامة عليه بحسب بطلان الحق ان المتبع وفيه تردد واقول **قال** في النهاية ومن علم شي ولم يكن الشاهد اعلم من ادعي ان  
شهادته كان باجبار في اقامتها وفي الاستثناء اللهم الا ان يعلم انه لم يقم باطل حق حوس حيث عجز عليه قامة الشهادته وبه قال  
القاضي وموظف كل امر في حجة وقال ابو علي اذا حضر من اثنين فاقهر احدهما الاخر شديداً فاحصاً الى شهادة  
الحاضر كان ذلك اي الشاهد ان شاء حكمي كما حضر من غير ان يثبت الشهادة وان شاء تاخول صاحب الحق لم يضر  
الشهادة وقال الشيخ وموحي فيما سمعوا من شهادته من تحمل واقامته وكهما وقال ان اكرس بحسب عليه لا يقول  
نع ومن يكتمها فانه اثم عليه لا يكون له اجار في اقامتها وانما فاته بين كلام الشيخ وبين اكرس لان الشيخ جعل  
الاقامة على الكفارة وان كان ان اكرس فصد وجوبها عنهما فاذك **قال** طاب ثراه وقيل الشهادة  
على شهادة النساء في المواضع التي تقبل فيه شهادتهن على تردد **اقول** المراد ان شهادة النساء هل تنفع في باب الشهادة  
على الشهادة ومعناه ان المراد هل يجوز ان يكون فرعاً سواء قامت فرعيتها وطعاً وما عدا ذلك فسمان الاول  
ما يقبل فيه شهادتهن منفردات كالقريب تحت الثياب والوصية فيل يقبل فرعيتها فيه من جهات احدها ثم وموحي  
الشيخ في الخلاف في موافقته الى على مذهب العلامة في المختلف احقق بوجوه الاول ما رواه السكوني عن الصادق  
عليه السلام عن الباقر عن علي عليه السلام شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولما في نكاح ولا في حدود الا في الديون وما  
لا يستطيع الرجال النظر اليه وموشا من الشهادة بالاصالة والفرعية **الثاني** ان شهادة امرأتين تساوي  
شهادة الرجل فاذا شهد رجلان على رجل جاز ان يثبت به نساء على ذلك الرجل فقيس للتساوي **الثالث**  
ان الفرع اضعف من الاصل واذا جاز قبول شهادتهن في القوي ففي الضعيف او في الاخر المنع وهو محذور  
ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في القواعد فخر المحققين احتجوا بان الرخصة الموسوعة للشهادة  
النساء منفردات عدم اطلاع الرجال عليها وعدم حضورهم في الوصية فوات غرض الوصي بترك الشهادة  
وتضرره به وبنها جازت شهادتهن منفردات وهذا الغيظان معدومان في الشهادة على الشهادة تنفي  
الرخصة الاولى فظاهر ان الشهادة على شهادتهن ليس بما يوجب اطلاع الرجال عليها وما الثاني فلان  
الرخصة انما موقلة ولو فاة تعذر الرجال على الوصي وليس هذا لوجود في صورة النزاع وايضا البشيرة  
لا يتعدى فيه النص **الثاني** ما يقبل فيه شهادتهن مع الرجال والحكم فيه الاول لا يخلف **قال** طاب ثراه

ولنشهد شاهد الفرع فانك شاهد الاصل فالمرءى العمل باصلها فاستأوى بطر الفرع وفيه اشكال لان قبول الفرع مشروط بعدم شاهد الاصل  
اقول هذا شاهد الفرع محذور شاهد الاصل في كونه شادة على شهادة فلا يجوز ان يكون ذلك قبل حكم الفرع او بعده فهنا قسمان  
الاول ان يكون قبل الحكم وفيه شبهة اقوال الاول بطلان الشهادة ووقوف الحكم لان الفرع انما يحكم به بعد الاصل مع حضوره  
لاحكم له فالشيخ في البسوط به قال ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة احتجوا بوجوه الاول ان الشاهد  
فرع الاول الاصل قوي من الفرع فلا يعمل بالضوابط بهل القوي **الثاني** ان الاصل شهد عن علم والفرع شهد على علم  
لا يحققة لا يعمل فالظن الحاصل من شهادة الاول اقوي من الثاني **الثالث** ان الفرع يثبت شهادته الاصل فشهادته مثبتة على  
شهادته فكيف يعمل بما مع تناهيهما **الرابع** ان الفرع انما يحكم به بعد الاصل ومع وجوده لا يعمل قول الفرع اصلاً **قال** طاب ثراه العمل  
باعتدال مع التساوي يعمل الاصل فالشيخ في النهاية وبه قال الصدوقان والعلامة بصحوة عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام  
في رجل شهد على شادة رجل فجاء الرجل فقال اني لم اشهدك قال يجوز شهادته اعد لها وان كان اعد لها واجد بخبر شهادته  
**الثاني** قال ابو علي او كان عدلاً يعني شهادة الاصل ولم يكن يفتقر حاله فانك الشهادة على العمل قبل قول شاهد فاحص عليه  
حتى يكون واحد شاهد من غيب ثم لا يفتقر الى حجة في بغيته الا عدل الثاني ان يكون بعد الحكم فلا تنقص قطعاً وان ان  
حجته تأخذ بعد الحكم وان تساوى في الحكم وان كان ذلك قبل الحكم من الاصل وحكم به **قال** طاب ثراه اذا رجع الشاهدان  
قبل القضاء لم يحكم ولو رجعا بعد القضاء لم تنقص حكم وفيه المشهور وفي النهاية ان كانت العين قايمة ار تجت وتلم فيها  
وان كانت الغرض الشهادة اقول اذا رجع الشاهد بعد الحكم تنقص الاصل الصحة وعدم السط على ابطال حق البتة لا بعد كذبه  
هذا الا في شهادته او لا وفيما اذا تناقض قول الشاهد وجد الرجوع في حدها على به والرجوع موجود في الاول لان الاصل حجة  
الحكم وثبتت حق الحكم له ولهذا لا يحكم لو كان الرجوع قبل الحكم بعد الرجوع فيمنع وطان ويرجع بطلان هذا مذهب الشيخ في  
كتابي النزوع به قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة ولا فرق بين ان يكون ذلك قبل الاستيفاء وبعده وقال في النهاية اذا  
قبل الاستيفاء وبعده والعين قايمة تنقص الحكم وبت العين اي ما كلفها ولا فخان وبه قال القاضي وابن حمزة احتجوا بان احتجبت  
بشهادتهما فيسقط برجوعهما كالتقصيص واحد واجب الفرق فان القصاص يقطع بالشبهة بخلاف المال احق الاول بوجوه الاول  
ان الحكم بعد اجتهاد الحكم فلا ينقص الاحتمال يجوز ان يثبتهم بالرجوع **الثاني** ان الرجوع بعد الشهادة كالا نكار بعد الاقرار  
وموحيه صريح **الثالث** ان الرجوع ليس بشهادة ولهذا لا يفتقر الى حفظ الشهادة فلا تقطع حق المشدولة باليسر بشهادة لا  
عنصر البطل المحقق في الشهادة والاقرار ولم يحل منه اقرار **الرابع** ان الشهادة تثبت الحق فلا يزول بالطار كالفسق  
وبعضان للشهادة عليه لاعتزافها بالاف حق **قال** طاب ثراه وفي النهاية يرد الباقر عن مشهور الزمان ان اربع الدية والدية  
صحبة عند غير من يما تسلط على الاموال العصوره بقوله واحد اقواله اذا قال بعض مشهور والنية بعد الرجوع نعت قال  
الشيخ في النهاية كان لا ولا مقتول قبله ولو دي الى ورثة الثلث ثلثه اربع الدية فاجاز اقراره على باقي الشهود وكذا لو كان  
الموتان مضي اقرارهما على جميعهم فليس له اقرار مقتول المقرين فاحسنه وعمل الباقرين الدية فان قبلوا اكثر من واحد لم يرد الشهادة عليه



ماليعوده وتبعه القاضي ومعه حجة الي وقال ان ادريس اقر الرجع على نفسه لا يتعد الى غيره ولا ينقض الحكم لانه دليل عليه خصوصاً وقد نفى  
الشروط وعمل العلامة قول الشيخ على رجوع اجمع لكن قال بعضهم بغيره وبعضهم اخطأ فليكون الغرم على الشهود دون ادباً والمقتول ارجح  
المقتول الشيخ بنارواه عن ابن البرقي بن نعم الذي قال سالت باعدها عليه السلام عن اربعة شهداء على رجل الزنا فقال رج  
احدهم في شهادته فقال نقول الرجع ويؤدي الثلاثة الى الحكم الثلاثة اربع الدبر ارجح الاخرى باختصاص حكم الاقرار بالزنا وبما رواه  
الشيخ عن ابن محبوب عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل مخص بالزنا ثم رجع احداهم بعد ما قتل الزنى  
قال ان قال الرجع او عتق ضرب احد وغيره الدبر وان قال تعبدت قتل قال **طائفة** طائفة من طائفة طلاق امره فتر وجهه  
ثم رجعت احدى المهرودت الى الاول بعد الاعتداد من الثاني ويحل هذه الرواية على انها كانت سباع الشهاده لانه حكم احكام  
ولو حكم لم يقبل الرجوع اقول قال الشيخ في النهاية اذا شهد بطلاق امره فاعتدت به وتزوجت ودخل بها ثم رجعا وجب  
عليها احد فخصما المهر الثاني وتزوج المهر الى الاول بعد الاستبراء بعد من الثاني فقد حل هذه الكلام على ثلثة احكام  
الاول وجوب احد عليهما والرواية الثانية **طائفة** طائفة من طائفة طلاق الثاني ورجوعها الى الاول بعد الاعتداد من  
الثاني ضمان المهر للزوج الثاني اذا وجوب التعزير فهو جنة ثالثة ومواعدة فاما بالزنا والادب ان يدعى الخطاء والغلط  
فيبقى القول السقوط واما طلاق الثاني فهو بناء على طلاق الحكم مع الرجوع كما هو في هذه الشيخ في النهاية وقد ذهب  
الشيخ في الثاني الى خلافه وهو مختار المذهب والعلامة مذهب قال ان ادريس وسبب ما قاله الشيخ في النهاية الى الاخبار والا  
حادث وحكم المصنف على انها كانت بحجة الشهاد باجتهادها لا بحكم احكامها بالفرقة قال العلامة ولا بأس به ولو اوجب  
ضمانها المهور فوجب انما قوما عليه نصفاً يستوفيه وانفعاها عليهما شيئا فاما كان في العلامة في الخلاف والقول  
بعيداً من الطوب لانهما قوما عليه البضع وقية المهر لكل الغرم الاول وقوله في الخلاف قوي ايضا نحن في هذه المسئلة في التمسك  
هذا خبر كرامة حمزة في الخلاف في الثالث في ضمان الاول وهل يضمن المهر **الثاني** ضمان هل يمول الاول والثاني وهذا  
جني على القول بنقص حكمه وعدمه فعلى الاول ضمان الثاني لان التعزير عليه على الثاني يكون الضمان الاول غير البضع من  
ملكه ضماناً او لتحقيقه في كية الضمان ثلثة اقول الاول ان كان قبل الدخول ضماناً نصف المهر وان كان بعده ضماناً  
لانها لم ينفعاها انفعاها شيئا فاما قاله الشيخ في الخلاف واختاره ابن ادريس والمصنف في التمسك وتوجهها ان المهر قبل الدخول  
تقر به استقرا لا يقبل الزوال فلم يحصل شيئا فاما انما في عليه استناد وجوب المهر الى فعله وهو الدخول بها قبل شيئا فاما  
واما قبل الدخول فنصف المهر الواجب عليه شيئا فاما كان في معرض السقوط بارتدادها او فسخها لغيره في الزوج او تحريمها بالنكاح  
ارضاهما فغيب النكاح با رضاه فوجب عليهما ضمان النصف لتقر به شيئا فاما وموتها على عدم ضمان نصف البضع  
قال في الخلاف فان شهدوا عليه بالطلاق قبل الدخول وعرف احكامها شيئا ثم رجع غير ما نصف المهر وان رجعا طلاق  
امر له بعد الدخول لا يضمنها مطلقاً ولا يسع فيه لان الاصل بطلان الزنا فوجب عليها شيئا فعليه الدلالة وايضا في  
البضع عن تلك الزوج له قيمة بدلالة انه لو طلق زوجته في مرضه لم يضمنها من ثلثها لانه لا يضمنها بعد اوجبه فاما بطل

ثبت ذكره له لا قيمة له وكان يجب ايضا ان لو كان عليه دين سحطاً بالزنا لم يضمنه لا يتعد الطلاق وكما لا يتعد الوقف  
والوطاء فلما تعد طلاقاً ثبت له لا قيمة له كوجه في ملكه فاذا ثبت انه لا يضمنه الضمان كما لو نكح امرأته فماتت فماتت  
اخرى على عدم ضمان البضع كالوارثت او قتلت نفسها او قتلها اجنبياً فان البضع ينصف على الزوج في هذه الواضحة ولا ينبغي له ارجحاً  
وكن الوصية بنحوه لم ماتت في دين مائة فانه يضمن لملكها قيمتها وقية ضامتها وان لم يستوفها ولا يضمن قيمة البضع مع عدم طي  
**الثالث** قال في المبسوط ان طلاقاً ثم رجعا قبل الدخول قال قوم يضمنان نصف المهر وقال قوم نصف المهر وهو  
الا قوي عندهما ومنهم من قال ان كان مقبوضاً لهما كمال المهر لانه لا يتضمنه شيئا لانه معتوف ببقائه لبقاء وجهه بينهما فلما حصل  
بينهما رجوع بطلت عليهما وان لم يكن مقبوضاً رجوع بالنصف لانه لا يضمن الا ما قبض نصفه فلما رجع بالنصف هذا اقوي وان رجع  
بعد الدخول فبقيها مطلقاً عند قوم وقال اخرون لا ضمان عليهما ومما لا قوي عندي لان الاصل بطلان الزنا وهذا الذي قوي  
اخر من قول في الخلاف **الرابع** ضمان من المهر في الدخول والنصف مع عدمه قاله العلامة في تحريمه لان الرجوع على  
الشاهد ان يكون ينصفه ثم دبر وسبها دما بالطلاق قبل الدخول لم ينصف المهر لانه واجب عليه بالعقد مطلقاً لا بطلاق  
وبعد الدخول لم ينصف المهر لا يستقره في ذمته الدخول انما انفعاها شيئا البضع عليه فوجب عليه ضمانه ولما يضمن المهر في  
المهر مع الدخول لانه البضع عليه والنصف قبل الدخول لانه انما انفعاها شيئا البضع عليه فنصف المهر هذا الذي وجد  
حما حكاية في المبسوط عند قوم وهو ادب في الاحتمالات الممكنة في سبب المهر في سبب الرجوع قبل الدخول وبعد قل وجب ضمان  
نصف المهر ان كان قبل الدخول لانها الزنا الزوج شيئا فاما وقاره عليه وكان في معرض السقوط بالزنا ثم قوت عدم  
التضمن مع الدخول وبعد لان البضع غير مقبوض احكام في هذه الاقوال والخلفي لان الرجوع افاضل الدخول او  
بعده فان كان قبل الدخول فقد وقع الاتفاق على التعزير لكل اختلفوا في كية على ثلثة اقول فالسبب هو الحق السببي وفي التحريم  
نصف المهر المثل وحكاية في المبسوط من قوم وكل المهر كان ذلك بعد قبضه ونصف قبل الدخول القبض ان كان  
ومما لا قوي في المبسوط عن اخريين وان كان بعد الدخول ما لا كره على عدم الضمان فالعالم بالبيان فرفق اوجب  
مهر المثل ومما لا قوي صدر به بالزنا وحكاية في المبسوط من قوم ورفق اوجب المهر المثل واختلفوا ومنهم من اوجب للثاني  
ومما لا قوي في النهاية وموتها على نقص حكم فتم من اوجبه الاول ومما لا قوي يقضي اصول المذهب على القول  
ببيان البضع وعدمه نقص الحكم وجعله العلامة في الف ليل بعد من الصواب واعلم ان اسناد الشيخ في النهاية الى رواية  
بن ابي عمير عن ابن عبد الحميد عن ابي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأه بان زوجها طلقها فزوجها  
زوجها فانكحها طلاقاً قال بضربان اخذوا بضمان الصدق للزوج ثم تعبدت ثم رجع الى زوجها الاول وهي خاتمة الاول  
من وجوب الاول ارجحاً احد عليهما وليس موجب **الثاني** وجوب ضمان المهر الاو جنة مثل هذه الكية ارجحاً بعد  
الحكم وليس فاما على الرجوع اصل **الثالث** وجوب الاعتداد بموتها بالزنا في الرجوع لا يضمنها الا في النكاح في النهاية  
على الدخول والرجوع وعمل ابن ادريس تحت على التعزير بحكم المصنف على الزوج باجتهادها لا بحكم احكام **كتاب**



• الزمى

فان السيرة لو كانت شريفة وعرف الصادق عليه السلام قال كان فيما روي عن ابي موسى بن عمر بن ابي يحيى من نازي به ولوى العقب  
بعد ايام عمر بن الخطاب فبعث اليه اهل مكة فاجابهم فقال اني كنت خرا اهلك هل عيك يا كذا الزنايا ان عمر بن الخطاب قد صعد  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لعنه الله اكله الله يوم القيمة ولا ينكرهم ولهم عذاب اليم شيخ زان ومكبر جبار وقيل لخالد بن  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ان تجعل يدك موكفا وتكون عينك نظافة فقلبتك من فضلك قال ان يظلم احدكم فلا يظلم احدكم قال  
قلت اي قال ان تزن بحيلة جارك وروي عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجتمع اهل بيوت ابي عيسى عليه  
السلام فقالوا يا معلم اخبرنا فقال لهم موسى عليه السلام ان لا تخلفوا باي تبارك تعال كاذبين وانما امرهم ان يخلفوا باي تبارك  
ولا صادقين قالوا يا روي اسد فقال ان موسى عليه السلام امرهم ان لا تزنون وانما امرهم ان لا تخلفوا انفسكم بالزنا فضلا عن ان  
يزنوا فان من جدد نفسه من الناس او قد في بيت خروف فاسد الزنا والحق ان لا تخرق البيت وروي ابي القاسم عن  
الصاوق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تزن في الدنيا ولا تزن في الدنيا ولا تزن في  
سبيل الله وروي القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام في الاخرة فسخط الرب وسواها. واخبرني عن ابي عبد الله عليه  
السلام قال لا اقام العالم حجة روي ابي عبد الله عليه السلام اني مجازي الالباب وسعي الالباب وان خيرا فخير لا ينزوا  
خير في سائرهم ومن وطئ فخر في سائرهم وروي هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام ما جئني الا بغير  
في ايام الناس ان يبتلوا بذلك في سائرهم وعن معقل الجعفي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما اخرج الرجل ان يري في مكان العذر  
فدخل في ذلك عليا وعلينا علي صاحبنا يا معقل انك لم تقبل من بني لؤي فاني في به فقلت لا جعلت فداك قال انها كانت في  
في بني اسرائيل وكان من بني اسرائيل رجل كثر الاخذ في البها فلما كان في اخر ما اهاجره على سائرنا اما انك ستخرج الي اهلك فخرجت  
رجل فقال فخرج وهو خائف النفس ودخل منزله على فيه الي كان يدخلها قبل ذلك اليوم كان يدخل باذن الله فدخل رجل  
بعينه اذن فوجد على فخره رجلا فارفع الي موسى عليه السلام فترسل جبرئيل عليه السلام على موسى من بين يديه فاني به نظم  
اليها فقال اغفوا تغف سائرهم وعن عبد الحميد بن ابي البرهم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجوا الي ال فلان  
فانهم اغفوا فغف سائرهم ولا ترو وجوا الي ال فلان فانهم بغفوا فغف سائرهم كما ثبت فلان وروي فيكون القدر  
قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما من عبادة افضل من غفلة بطون وفزع وخطب لومين عليه السلام انما يقال  
ان الله تبارك وتعالى جدت ودا فلما تغدوها وفرض فخره فلا تنقصوا وصاوسك عن اشياء ولا تسكت عنها  
سائرنا فلا تكلفوها رحمة الله عليكم فاقبلوها ثم قال عليه السلام فلان بين وحرارة بين وشهات بين ذلك فمن نكر ما شبه  
عليه السلام ثم قالوا استبان الله انك والعاشي حتى اسفد رجل فمن يرفع عونها يوسدك ان يدخلها القوم من كل  
اقامة احد ومنهما القوم ايضا وعظم مصالح النون وروي محمد بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام انك قد  
خرجت من طر اربعين صباحا وعنه جلد احماء عادل افضل من عبادة سبعين سنة وحدثني في الارض افضل من  
مطر اربعين صباحا وعن ابي عبد الله عليه السلام حدثني في الارض اربعين صباحا من مطر اربعين ليلة واما ما وروي في محراب







العلامة لا صالة البرقة ولا نعمة النفس مطلقا للشارع فلا يعادى خلافا لما يدل عليه من قوله ابن ابي عمير **باب الثالث** جارية  
الابن الموطوع هل يشارك الزوجه قال ابن حزم نعم وقال سيار من ذنا بجارية الابن جارية الابن غيرهما والعلامة  
اما الاقتصار على الجدة في جارية فلما تقدم من الاحتياط في التاميم على النساء والاعوان في جارية الابن فلخصوا في التاميم بقوله  
عليه السلام بنت وماكلا لبيك قال **باب ثمانية** وجعل قبل القتل تركه اقول سيدنا الزاني بالحرم والذمي بالمسلة والكثرة  
عليه القتل ولا يلزم في احد من الاحصان والاحرم وهل يقتصر على ضرب من عقوبة القتل نعم وقال الشيخ في النهاية يقتل ولم يذكر الشيخ  
جدا ولا رجاءا وكذا القاضي والشيخ وقال ابن ادرس الذي يجب تحصيله في هذه القضية يقال ان كان محصنا وجب عليه ولا الجدة في التاميم  
فيحصل انتال الامر في الحديث محققا ولا ينفك عنها وحاصل المتن الذي يؤول القتل لاجل عموم اقول اصحابنا وجعلهم لا  
الرجم بالحق القتل وحصل الاجملا الرجم وان كان فيه محصنا وجب عليه لانه زان ثم القتل بغير الرجم ومحسن الشيخان  
محسنة زاده من احدهما عليها السلام في رجل قتل امرأته نفسها قاتل قاتل في معاصيها واثمة جيل من المعاصي وعليه السلام قال  
قلت ابن ابي عمير هذه الغيرة يعني من ذات محرم فالتبرع عنقه او قال رتبة قلت ما يدور من ادرس ما زاد الشيخ من  
ابن ابي عمير الصواب على السلام قال اذا زنا الرجل بذات محرم حلت الزانية لانه اعلم ذنبها فقد ساء له الزانية وزاد عظماء  
ذلك ففضل ابن ادرس رضي الله عنه وقال الشيخ وهذه الحديث يعني حديث ابن ابي عمير ليس منا فلما تقدم من ضرب بالسيف  
لان القصد قبله مما يجب على الزاني الرجيم ويؤاخذ على النفس فاما ما نجمه بان يقتل بالسيف ليرجمه قال العلامة  
هذا القول لا بأس به عندني قلت دلالة الحديث على مطلق ابن ادرس اقول من دلالة على مطلق الشيخ لان الرجيم لا يجب  
على كل من ان فاذا رجناه خاصة لم يكن قد ساء له ببعض الزناه بخلافه اذا جلدناه او اذا لم يكن محصنا فقتل بالسيف  
فان الجدة وجب عليه لقوله عند الزاني والقول بقوله واعظم ذنبا والصفاء فانه قد يكون محصنا ونحوه واعظم ذنبا وجب عليه  
قول الشيخ الرجيم فيكون احسن حال من الزاني بالاجنية والطاوع لانه يحرم لهما اجماعا وفي النكاح فلا يخفى لا عظماء  
**باب ثمانية** وجع للشيخ والشيخ بن الكل والرجم اجماعا وفي السار وبيان ابن ابي عمير اقول ذهب الشيخ في النهاية الى وجوب الرجيم خاصة  
وبه قال القاضي وابن حزم وطلح الميود والبوعلى والميود في الميود وجع من الجدة والرجم ولم يفتوا بين الشيخ والشيخ  
وبه قال الصدوق في المقتضب واختاره ابن ادرس والمقتضب والعلامة في الجدة بوجوه الاول قوله الزانية والزانية فاجلوا  
كل واحد منهما ما جلدوا وهو شامل للشيخ والشيخ والمحصن داخل لان استحقاقه للرجم غير مناف لجلده لان كان جميع **باب ثمانية**  
ان عليا عليه السلام جلد سبعة يوم الخميس ورجما يوم الجمعة فقبل له جدها حديث فقال احدتهما كنت راسه ووجهها  
سبعة رسول الله صلى الله عليه واله **باب ثمانية** ما رواه محمد بن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام المحصن المحصنة جلدوا به ثم الرجيم اجمع  
الشيخ بما رواه عبد الله بن طاهر عن الصادق عليه السلام قال اذا زنا الشيخة او العوزة جلدوا بها عشرين جلدا واذا زنا  
المنصف من الرجال رجما ولم يجلد اذا كان قد احصن قال طاب ثمانية والبدن من ليس محصن وقيل الذي اهلك ولم  
يدخل قول حلت البكر في الزنا جلد مائة واخبره والتعريف واختصوا في تفسير البكر في النهاية من اهلك لم يدخل وبه قال

الصدوق وابن حزم والقاضي وابن زهره وموطاه الميود فليد ولختا والعلامة في المقتضب والتعريف في المقتضب قال  
الشيخ في كتابي الفروع والبكر من ليس محصن وبه قال ابن ادرس وموطاه القديس واختاره المصنف الاولون بوجوه الاول  
احصا البراءة التي هي مما زاد عن الجدة حتى ثبت الدليل **باب ثمانية** ما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال اجماعا اذا زنا  
جلدوا كل واحد منهما ما جلدوا والمحصن والمحصنة فعلهما الرجيم **باب ثمانية** ما رواه محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال فطر  
الموصين عليه السلام في الشيخ والشيخة ان جلدوا به وقضى المحصن الرجيم وقضى في البكر والبكر اذا زنا جلد مائة وفي سنة عن  
موسى وهما اللذان قد اهلكا ولم يدخل بها قبل الاستدلال بهذه الرواية باطل من وجهين الاول ان محرم من قبل محمول  
العين **باب ثمانية** لو صلحت هذه الرواية للاستدلال بها لوجب النفي على المرأة ولا يقولون به وجب ن المرأة  
خربت عن وجوب النفي بدليل متصل وموهم الفرق كما نقله الشيخ في الخلاف ولما في عدم من الصياغة اذا هي غيرة وخما  
عن الابن ان يجلد فانه لا يوجب جلد في الغيرة اجمع الاخر من باروه عبد الرحمن ابن طاهر عن الصادق عليه السلام  
قال اذا زنا ابن ابنتك السن جلدوا به وفي سنة عن حمزة واما العلامة فجلدوا على المحكمات ما رواه عن الباقر عليه السلام  
من لم يحسن جلد مائة ولا تنفي والي ثم قد نكحت ولم يدخل بها جلد مائة ونفي تدنيان الاول المنع من عدم النفي على المرأة  
وادعى الشيخ عليه اجماع وتبعه المتأخرون وقال الحسن بن سفي سنة كان جعل مستنده الاخبار السابقة والجميع قد تقدم  
**باب ثمانية** على قول النهاية من لم يبع نفسه في الزناه فتم من جلد به ثم هو المحصن ومن لم يبع نفسه من جلد به ثم هو المحصن  
ومحمد راسه ونسب عن حمزة عا واما البكر وعلى القول الآخر يكون العتة شاه جلد به ثم هو المحصن جلد به وهو نكح  
على غيره فروع الاول ظاهر الشيخ في البطلان بتدبير التعريف على موقوف الى نظر الحكم واستعبر العلامة اخبرنا مسافة  
التعريف وقواه في المقتضب قال لانه يعني غير يعني قد يحصل تعين البراءة ويحتمل الاجراء الا ان التعريف وهو الاخراج عن  
بلد الى موضع ليس بموطنه والاعوط **باب ثمانية** لو كان غيرة فانه لا يجلد غيره بل هو الاصل الذي يعرف بالاقامة فيه  
**باب ثمانية** يجب عتابة التعريف عا فمفعول لوعاد قبله **باب ثمانية** كيف في الحد قد انجبه **باب ثمانية** تعدد التعريف  
في الزنا على ثلاثة اقسام الاول تعدد بعام وموهنا **باب ثمانية** ان كنتي بطلت النفي من غير تعدد بحدود وهو في القيد  
**باب ثمانية** التعريف عا فاما بالنسبة الى الزنا والعلل فيمنع من كل بلد تعقده دائما حتى يتوب وهو في الحجاب  
قال طاب ثمانية ولو تكررت الزنا لكانت واحدة لوحد مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة اقول البحث هنا في  
في مقامين الاول ان تكررت الزنا مع عدم تحلل الحد كفي الحد مطلقا او مطلقا بين عليا ذكر الشيخ في النهاية على الثاني  
وقال ابو علي ان زنا بامرأة واحدة كفي الواحد وان زنا بجماعة شاء في ساعة واحدة جلد كل واحد جلد وبه قال الصدوق  
في المقتضب اجماع الاولون باصالة البراءة وباتفاق حذوده على التحفيف وحصول شبهة الدار به لحد في موضع جرح ابو علي عا  
ابن ابي عمير الباقر عليه السلام قال سألته عن الرجل يزني في اليوم الواحد مرات كثيرة قال فقال ان زنا بامرأة واحدة كذا مرة  
فانما عليه حد واحد ان موزنا بسوة شقي في يوم واحد في ساعة واحدة فان عليه في كل مرة فمجرمها حد واجب بغير التدان في الزنا

ن















وفي شئونة المرأة تردد اقول شيوت احدين قال الشيخان والسقي والقاضي وابن زهره والكبدري وقال ابن ادرس  
الذي يقتضيه الادلة انه لا يجب على قاييل ذلك سوى حد واحد وان كان القول لهما بالغين حري  
لانه اذا قال له زنت بفلانة او لطت بفلان فقد قد فر بلا خلاف اما المرأة والرجل فليس بقاء لهما  
لانه قد لا يكون المرأة زانية بان تكون مكههه وكذلك الرجل فالشبهة هي عند حاصله وهي مسقطه  
للحد وهو ظاهر المصنف واختاره العلامة في المختلف وفي التحقيق الاول احتجوا بوجوه الاول  
الاشتمال على هتك المحرمه المرأة وفضيحتها فلا يسامح به الشارع **الثاني** ان ما ذكره من الشبهة لم يعقد  
به الشارع ولم يفت اليه لا يحاسبه احد بقوله يا منكوحه في دبره مع تطرق الاحتمال الذي ذكره فيه  
**الثالث** ان للاصل المطاوعه **الرابع** ان الزنا واللواط اذا تحققا مع حصول الكهنية من احدهما  
تحققا مع الحصول منهما فان لكثرة لغية على فعل اللواط وكثرة الجبي على الانفعال يتحقق اللواط مع حصول  
الكهنية وكما يتطرق الاحتمال المنسوب اليه كذا يتطرق اليه لحد وفي فلا وجه لال الفرق بينهما بل يحمل ان يكون النسب  
اليه محتملا او القذف وكما قال طائفة من المتأخرين لوجوب التعزير اقول المراد بالتعزير القذف كقولهم  
بزان ولا يبط ولا افي زانية وكقوله يا حلال ان الحلال اوست بشايب الخمر ولا يزنرنا ولا يغير فل الناس الزنا  
ونحو هذا وكله لا يوجد الحد بل التعزير وكذلك تعزير بكهنه الوجه كقوله يا اعرس **صواع** الاول قال  
يا فجة اوبيا محنة عشت فان اراد كونها مستعدة لذلك او فيه طابع الثانية او النبذة بالناء عنه وان اراد  
الرجي بالنزاهة كذا التفصيل لوقال يا علف فان اراد الموضوع للمعوي فلا حد ولا تعزير وان اراد العرفي فقص  
احتمل قويا الحد واطلق الاحكام التعزيرية في الكنايات وقال السقي والكناية المقيده يا فجة ويا فجرة اوبا  
عاهه او با فجرة او با عاهه او يا فاسقة او يا فاسقة او يا محرمة او يا علي او يا عايدان او يا قران او كشخان او  
يا ديوت الي غير ذلك من الالفاظ الموضوعه لكون المقصود بها تائبا ولا يبط او ملوطا به بحال **الثاني**  
لوقال كشخان او يا قران او يا قطين فان كان عارفا بوضوعها ومفيد للقذف في عرف مستعملها حد  
وان لم يعرفه وان قصده الاهانة وقيل الديوت الذي يدخل الرجل على امرته وقال ثعلب القرطبان الذي  
يرضي بان يدخل الرجل على نسائه وقال القران والكشخان لمرأها في كلام العرب ومعنا عند العلامة  
مثل الديوت او قريب منه وقيل القران من زنايات والكشخان من لراخوت **الثالث** لوقال يا فو  
فليس وجه التعزير **الرابع** لوقد فر بوطي الهينة لقوله انيت بهيمة او لطت بجان وجه التعزير قاله  
السقي ومولحنا روقال الو على بحمد **الخامس** لوقد فر بالباشرة دون الفرجين لوجوب الحد بخلاف  
ما لو قد فر بوطي الصبية والمخونة او البينة **سادس** لوقد فر بها بالسحق باسحاق او يا صاحفة فاحد  
عند علي والتعزير عند السقي وفيه قال العلامة في المختلف والتجريد واختاره في التحقيق لاصالة

البراة **السابع** لوقد فر بالتفخيذ للصبيان عنه ويحمل احد لوجوب الحد به **الثاني** لوقد فر  
قاذف فاحاب اخر بقوله صدقت له بحد المصدق وعنه ولكن الوقف فخذم الذي قلت  
كان صحيحا لانه ليس **جاء** **الثاني** لو تشاجرتان فقال احدهما الكاذب ابن زانية او مول  
ابن الزانية فلا حد لانه لم يعين احد وكذا لوقال من راني فهو ابن الزانية فراه رجل **الثاني**  
لوقال اجزني فلان انكر زينة لم يكن قاذفا وعنه صدقة المجزعة او كذبه ويحد المصدق لا غير فراه  
الحد **جاء** **الثاني** لو قال اخلت لبا بعت او باعتك لو وعنه **الثاني** لو قال انت ولد حريمي  
احد عند ابن ادرس وكان قوله انت ولد زنا لانه مثله في العرف ولم يوجب الباقون ومنه المماثلة وا  
جبه التعزير خاصة **الثالث** التعزير موكول الى نظر العام ولا يبلغ احد وليس لاوله قدر معين لانه  
اكثره مقدرة فلو قدر اقله كان حدا ويؤمّن بالضرب والمحبس والتوبيخ وغيره ولا قطع ولا تعزير  
وقال ابن حمزة فالتعزير ما بين العشرة والعشرين وقال السقي التعزير لما يناسب القذف والتعزير في ثلاثة  
اشواط الى تسعة وسبعين وحد القذف لا يبلغه ذلك فصار عن التعزير وقال الشيخ التعزير في كل صنف من  
موجبات طلاق حد ذلك المصنف واختاره العلامة ومحسن لودود النفي لا يبلغ بالتعزير احد دوي  
استحق ابن عماد قال سالت ابا ابيهم عليه السلام عن التعزير كم هو قال بصفة عشر سوطا من العشرة الى العشرين قا  
**طائفة** لو قال انت زنا بحد طائفة وقال في النهاية للطائفة والعفو اقول الاول مذهب ابن  
ادريس واختاره المصنف والعلامة وفيه التحقيق لانتفاء الولاية عنهما والثاني مذهب الشيخ في النهاية وبتوجه القاضي  
لان العار حق للاب فلا طائفة بحد والولاية بمنوعة قال طائفة براه ويقبل القتل في الزنا بحد وقيل في الثالثة اقول  
الاول اختيار الشيخ في النهاية ومذهب المصنف والعلامة والثاني مذهب ابن ادرس **الفصل الرابع** في حد  
المسكعة منه لعمدة التعزير وانه لستة الراس واما في محرمه ومغفاته سمي الخمر لذلك تعزير العقل و  
تحميمها ثابت بالكتاب والسنّة والاجماع اما الكتاب فنزل في خمرها اربع ايات الاول سلوة عن خمره والميسرة  
فيما انتم كية ومما لك ان انتمها كية من نعمها فاجزني فيها انما كية **الثاني** قوله يا ايها الذين امنوا لا تنهوا  
الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فبين مناهة المسكعة للصلوة وهي واجبة ووجوب احد الميسرين  
بتنظيم خمرهم لاجرا اذا امر بالسبي سبعة من النبي عن خمره **الثاني** قوله من قتل فاجر من ذى الفؤاد فاعلموا ان  
وطن والاعلم البغي بغية الحق والاعلم الخمر قال الش عر شربت الاعلم حتى ضل عقلي كذا في الاثم ليعمل العقول  
**الرابع** قوله يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسرة والافساد والازلام رجس ومن عمل الشيطان فاجبوا له  
تعلوا انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسرة ويذكركم عن الصلوة فل  
انتم متهمون وفيها بين الايمان والادلة ثمانية اوجه الاول انه لوقال افترج الخمر ما ذكره الخمر والميسرة وموت







ينقصه العبد والعفو عن المال **الثاني** سقوا لعل كان العفو قبل الثبوت لقوله عليه السلام لا كان هذا قبل ان ياتي به وروي  
ان امرأة سقوا حليباً فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله هل لي من ثوبه فانزل الله تعالى فمن ثوب  
بعد ذلك واصل فان استوب عليه واختلفوا في تفسيره قيل عليه بذكر المعاداة واما الاجماع فمن عامة المسلمين لا خلاف بينهم  
فيها على اجملة تذييل ان الاستحباب في العفو في عفة ساعة لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقوا حليباً فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ثم امر بها فعلق في عفة **الثاني** سقوا حليباً فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بها فعلق في عفة ساعة لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقوا حليباً فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
المعنى حتى تشد افواه العروق ويخرج من الدم مما لا يروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقوا حليباً فاتي بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ثم احسنه وكان عليه السلام اذا قطع سارقاً جسد الميت **الثاني** اذا قدم انسان للقطع اعلم ان لكل واحد منكم  
ليلا يتحرك فيجس على نفسه ويشد يديه بحبل وقد حثي بين عروق اصابعه وجميع موضع على لوح او حديد فانه سهل  
ويعمل لقطع ثم يوضع على الفصل سكين حادة وتدفق دمه واحدة حتى تنقطع اليد باعمال ما يملك او يوضع  
على اصبع الاصابع شئ حاد ويلد عليه دمه واحدة ولا يكبر القطع فيعذبه والعرض فانه لعل من تغير تعذيب **المراد**  
روي الصدوق في كتابه عن ابي الحسن عليه السلام انه قال لا يزال العبد يرفق حتى اذا استوفى في دية يده اظهره غيره و  
جعل عليه **الخامس** روي الشيخ في عروة الغفران عن ابي جعفر قال ان ابي الحسن عليه السلام يقول لعل من  
قد سرق قطع يده من نصف الكف وترك الابهام ليقطعها وحرمان يده ليدخلها في الضيقة وحرمان يده ليدخلها في الضيقة  
واعلم السنين والعسل والجم حتى يروا دواعيهم قال اهل هولا ان ايدكم سبقت الى النار فان شتم وعلمه غيره وجعل منكم  
صدق البينة ناب عليكم وحرمان يده ليدخلها في الضيقة وان شتم لم تتوبوا ولم تقبلوا عما شتم فيه حرمان يده ليدخلها في الضيقة  
في السرة اربع عقوبات الاول قطع اليد اليسرى وموحد السرة الاولى **الثانية** قطع الرجل اليسرى وموحد السرة الثانية  
**الثالثة** احبس وموحد السرة الثالثة **الرابعة** القتل وموحد السرة الرابعة اذا عرف هذا فاذ اسر وكان موضع  
العقوبة محلها المعين ان كان موجوداً وان فقد فلا يتعلل اليه قال الشيخ في النهاية نعم حتى لو سرق فاقتل يدين  
والجواب جليل السجى والعقد اقتضاها من عقوبة ناعته له شرعاً مع فقد يرفع الى تاديب الامام بما يراه من تغيره من  
او غيره وموحد المصنف في حرمه البولي هذا الباب مستوفي قال طاب ثراه ولا يجد الطفل ولا المجنون بل يعرف  
وفي النهاية يعني عن الطفل اولاً فان عادت فان عادت حكت ماله حتى يدي فان عادت قطعت ماله فان عادت قطعت ماله  
البالغ اقول اختلف عبارة الاصحاب في عقوبة الطفل اذا سرق على رابعة اقول الاول التاديب ان تكررت سرقة ولو تارة  
الميت وان ادر بسبب المصنف والعلامة في القواعد وجعل اصالة بوزن الذنوب وخروج العبيد عن التكليف فلا يتوجه عليه  
العقوبة بالقطع لقوله عليه السلام في العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يعلم بوزن ذنوبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يعلم بوزن ذنوبه  
سرق فوجدها لم يخض فلم يقطعها واجاب عن الاول معارضته لقيام الادلي على الاستفصال بالقطع وعن الثاني ان  
هذا ليس من باب التكليف بل من تاديب اللطف وعن الثالث كونه مخصوصاً فان كثرة ما يلزم العبيد ناسياً

انما هو في قوله  
في قوله عليه السلام  
في قوله عليه السلام  
في قوله عليه السلام

كاقضاء

ينبغي على سبب صدرت عنه في الفاسد وتحويل النساء بترك طوافهن في الحج وضمان الوديعه في حال التلقاها وعن  
الرابع بعد تسليم السند هو ان كونها اول مرة ونحن نقول به **الثاني** المعفو ولا فان عاد ما يادب فان عاد ما  
حكمت ماله حتى يدي فان سرق رابعاً قطعت ماله فان سرق رابعاً قطعت ماله فان سرق رابعاً قطعت ماله فان سرق رابعاً قطعت ماله  
القاضي وابن عمر والعلامة في المختلف **الثاني** المعفو فان عاد ما يادب قطعت ماله وان عادت حكت ماله حتى يدي فان عادت حكت ماله  
قطعت اصابعه فان عاد رابعاً قطعت اسفله من ذلك قاله الصدوق في المقنع **المراد** يهدد او لا فان عاد ما يادب حكت  
ماله بالارض حتى يدي فان عاد ثانياً قطعت لاهله الرابع من المقنع الاول وفي الرابعه والفصل  
الثاني وفي الخامس من اصول الاصحاب قاله الشيخ ابو الحسن في رويان مقتطافه والاحاديث المتواترة الدالة على ذلك  
ولانه المشهور بين الاصحاب وفتوى اكثرهم عليه وهو العفو اخرج الصدوق بما روى عن محمد بن مسلم عن ابي  
الباقرة عليه السلام قال سألته عن الصبي سرق قال ان كان له سبع سنين او اقل رفع عنه فان عاد بعد السبع  
قطعت يانه ولو حكمت ماله حتى يدي فان عاد قطعت اسفله من يانه فان عاد بعد ذلك وقدم سبع سنين قطعت  
يده ولا يصح حد من حد وانه لو سرق حبل قال طاب ثراه وفي سرقة احد العائدين من الغنم رويان  
احدهما لا يقطع والاخر لا يقطع كوراد عن ابي بصير في النصاب اقول الاول رواية الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي  
الباقرة عليه السلام عن علي عليه السلام في رجل اخذ بضعة من الغنم وقادها قد سرق اقطعها فقال ان لم اقطعها  
اخذت كتمت وبعضها على الفدية عليه وقادها فخره محققين وهو الوجه لتحقيق الشبهة بالثبوت وعدم  
العلم بقد النصاب على التحقيق والرواية الاخرى رواها عنه ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال  
قلت رجل سرق من الغنم ايش الذي يحبس عليه القطع قال ينظر في الذي يبيعه فان كان الذي اخذ  
اقل من نصفه عزه ودفع اليه تمام ماله وان كان اخذ حبل الذي له فلا شيء عليه وان كان اخذ فضلاً  
بعد ان سرق من مورع دينا وقطع وبضمونها افني الشيخ في النهاية وبه قال القاضي والوعلي واعلم ان  
رواية عبد الرحمن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن البضعة التي قطع فيها امير المؤمنين فقال ان كانت  
ببضعة حديد سرقها وجعل في الغنم فوطعها لا يصلح للفقير بالقطع هذا الوجه الاول انه ليس فيها ما يدل  
على ان السارق جعل الغنم **الثاني** انها حكاية حال في الواقع في ذلك حال الوقت لمصلحة اقتضا  
احكام **الثاني** جاز ان يكون هناك ما وجب القطع منه عاقبة طوعه ولم يعلم الناس بالعلة قال طاب ثراه  
ويقطع للاجور اذا حرز المالح وروى عن ابي الحسن اقول ان كان في النهاية والصدوق فيقول  
بجسه العقوبة لا قطع على الاجور وقال ابن ادريس يقطع اذا حرز من دونه ثم كتمه او نكبه وقال الوعلي  
سرقه الاجور والضيف والزوجه فيما اوغموه عليه لا قطع عليه وان سرقوا فيما لم يوتوا عليه قطعوا  
واقطار المصنف والعلامة اخرج الشيخ بما روى سليمان عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل سرق

لنا

ها



اجبة فمرفق منية هل يقطع به قال هذا هو قول السارق اجبة الاخرى بدخوله تحت عموم والسارق وان اسقط  
احد عنه فقد اسقط احد واحد وداسه تعالى فقال لغير دليل وحملوا ما ورد بعدم القطع على الاستبان دون  
من احد عنه قال طاب ثراه وكذا الضيف في رواية لا يقطع قال الشيخ في النهاية لا يقطع وبه قال  
الصدوق واضطررنا اذ ليس فقطع مع الاخر اذ دونه في اول البحث وفي اخره منع من وقطعه بعموم  
الاخبار وقال ابو علي لا يقطع على الاجرة والضيف والزوج فيما التوا عليه وعليهم القطع فيما لم يتوا عليه وبه قال  
الشيخ في كتابي الفروع واختاره المصنف والعلامة في تحفة المحققين اجبة الاو كون بحسنه محمد بن قيس  
الباقر عليه السلام قال ليس كما اسقط بقطع وان اضاف الضيف حمله اذ وقطع بصف الضيف اجبة الاخرى بعموم  
الاية وحملوا ما رواه علي الاستبان قال طاب ثراه ولا بد من كونه محرزا ليعمل او يعلق او دفي وقيل كل حوض ليس  
لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حرز او لغيره قطع السارق هناك حرز المالك وخذه منه وللهذا لا يقطع السارق  
ولا المتخلس لغيره على الم لا قطع في الدعاء للمعليه وهي اجبة ولكن اعززه ولكن من باخذ ويخفي بحيث لا يكون الاخذ  
من حرز لا قطع فيه ولقوله عليه السلام لا قطع الا من حرز وقوله عليه السلام من لم يعلق في حرز من قبل فاذا اذ  
المنزاع واحرس فالتقطع فيما بلغ من الجحش اذا عرف هذا فالجواب يقع في فصلين الاول في تفسير حرز  
والثاني في الشرع فيه فالاصح احالة على العرف كالقبض في البيع والاحياء في الميت فلا يقره الشارع وجع فيه  
العرف فبعضه ما يكون سارقا على خطه خوفا من الاطلاع عليه فعلى هذه يقطع سارق باب الحرز و  
حلته المسمومة فيه ونقص الباب المفتوح في المعمران فان اللص فيها على حذر وقبض المالك او غيره عليه  
وليس حرزا اجماعا وقال في النهاية كل موضع ليس لغير المالك دخوله فعلى هذه لا يقطع سارق الباب وحلته  
لعدم تحقق معنى الدخول فيه ويرد عليه كون الباب المفتوح حرزا اللهم الا ان يريد بسبب الغدرة ان لا يقطع  
غير المالك على دخوله كقدرته وقيل مراعاة المالك وقال في تحفة المحققين عدة حرز الحائط فان دام  
كفي كافي لو كان في صحراء وموبلا حض بوقب دايمة الملاحظة واعية دايمة بل هو منقطع ويتوقع دائما  
يكونه في كل لحظة احواله بحيث ينبت حيلة السارق بالفتح والتغلب الملاحظين فبعضه حنيفة حصان  
الموضع الخريفية وفي وثاقته بفعل او علق او دفي في داخله بما تعد عرفا حرزا لذلك المال وان ينضم الى ا  
الحصانة المذكورة الملاحظة المعنوية وان لم يدم بل يحصل بادي سببه وهو متوقع دائما قال وهذا اختيار  
الشيخ في المبسوط وقال ابن ادرس حرز ما كان حقل او مغلا او مدفونا وخاض المصنف  
الثاني حرز هذا بخلاف الملاحظة في المبسوط في حرز الحضر وان في ذلك كبره في دوافعه  
بغلق او قفل عليها وحرز الذهب والفضة واجوده والياب في الاماكن المحرزة وبحجب الاعلاف والبقعة  
وكذلك الدكاكين والحايات ثم قال وقال قوم اذا كان الموضع حرزا لشيء فهو حرز لباية الاشياء ولا يكون

الشيء دون شيء وهو الذي يقوي في نفسه دلالة على تروده وقال الابرار على ثلثة اشهر رابعه وباركه ومقطعه  
فان كان رابعه فحرزها ان ينظر اليها الراعي مراعيها فان كان ينظر اليها جميعا مثل ان يكون كانت شجرة او مستوع  
الارض فهي في حرز لان الناس هكذا يحرسون احوالهم عند الراعي وان كان لا ينظر اليها مثل ان يكون خلف حقل  
او في هذه اماكن ينظر اليها فليس في حرز وان كان ينظر اليها فليس في حرز وان كان ينظر اليها فليس في حرز وان كان ينظر اليها فليس في حرز  
باركه فان كان ينظر اليها فهي في حرز وان كان لا ينظر اليها فليس في حرز وان كان ينظر اليها فليس في حرز وان كان ينظر اليها فليس في حرز  
نايم وغيره بالابر الباركة هكذا حرزها وان كانت مقطرة فان كان سابقا ينظر اليها فهي في حرز وان كان قايما  
فاما يكون في حرز بطلان احدها ان يكون بحيث لا ينفك اليها شاهداهما كلها والثاني ان يكون الاثبات اليها مراعيها  
فكلها في حرز وفيه خلاف هذا حرزها وحدها وقال العلامة لغيره ان يكون مع الولاية ايضا سابقا ليحصل كمال المراعاة  
منها والولاية وحدها فاما مراعاة الارباب يدية فلا يجوز زعيرة واختاره في تحفة المحققين والاصطلاح للرواية مع القطع  
والمرعاة حرز عند العج كالمشقة قال طاب ثراه ولا يقطع من سرق من المادون في عتباها كالحمام والساجد  
وقيل اذا كان المالك مراعيها للمالك كان حرزا اقول داسه في موضع التباية كالحمام والرجاء السجدة يقطع من  
مراعاة المالك اذ فيه مذهبان الاول القطع بعموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما حرم ما ليس له من الاجزاء  
على عدم القطع من غير حرز ولان النبي صلى الله عليه واله قطع سارق رداء صفوان وكان في السجون ومطعم الشيخ  
في السبوط قال ذلك ليلين من يدي اجازين والياب بين يدي البززين في حرز ذلك نظر اليه فان سرق من يدي  
ومو يظن بغيره القطع وان سرقا ما من عنه زان حرز وسقط القطع **الثاني** عدمه لوجوه الاول عدم الشرط الثلاثة  
المعتبرة فيه **الثاني** رواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن الباقر عن علي عليه السلام لا يقطع الا من يقب فيه ثباته  
فيه **الثالث** رواية النوفلي عن السكوني عن جعفر عن ابي عن علي عليه السلام قال كل من فعل يدخل فيه بغيره اذن فيه  
فدفع فيه السارق فلا يقطع عليه بعينه اجماعا والاصح والمساعد هو هذا **الثاني** واختاره المصنف والعلامة  
قال طاب ثراه ويقطع سارق الكفن بغيره فاذا قد انصاف وقيل لانيه طال ان ليس حد للمسلم بل بحسب اجرة اقول هذا  
مسايد الاول القبر حرز لغير الكفن اجماعا فلو اخذ منه فانه كالميت انسانا او عبدا او شيا او غيره مما فيه قيمة  
النصاب لم يقطع لا قدره لعدم القفل والعلق وطرد الدفن الثانية طاهر الصدوق ان القبر ليس بحرز الكفن ايضا  
حيث قالوا بالنسبة اذ كان معروفا بذلك قطع والمشهور انه حرز الكفن وادعي في تحفة المحققين عليه الاجماع  
الثالثة اذ ثبت انه حرز الكفن فمن يغير فيه قطع **الثاني** ان لا يقبل فيه ثلثة اقول لا يعبر به بقطع  
وان لم يبلغ النصاب حكاية في تحفة المحققين عن بعض اصحاب ومسته عموم النص وموافقا ابن ادرس في اجزاء  
المشقة والشيخ في النهاية عناية بتملكه وحكاية ما في شمس فيه وسد البيت كفته وجب عليه قطع كما يجب على السر  
فهاهنا طلاق الوجوب قد يعبر به عدم الاشهاد ومن قوله كما يجب على السارق بغيره لانه ساواه بالسارق

حرز



فيا ويؤيد الشوط والحكم **الثاني** اعتباره فلا يقطع لوم يبلغ النصاب وموفقا راكنا الاحكام عليه الغيرة لميلوا زهره او  
لنق وكن حمزة والكبدري والمفرد والعلامه وفخر المحققين لانه سارق فيعتبر فيه ما يفتقر في السارق لما رواه الشيخ  
بن عمار عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قطع نكاح القبر فبطلت القطع في الموتى فقال انما يقطع الموتى كما يقطع  
الاحياء **الثالث** يستدعي الاشياء كما يشترط في الاحياء **الرابع** الاشياء اما في المدة الاولى دون الثانية وموافقا  
ابن اديري في اول المسئلة لانه في الاول سارق فيعتبر فيه ما يفتقر في السارق لعدم الاخبار بالمسألة وفي الثانية يفتقد فيقطع فعالتا  
لاحد كطلاق الصدوق **الاجابة** اداسن ولم يخل في الاشياء على التعريف بموفقا القاصي وان حمزة والمصنف والعلامه وروي  
ان امير المؤمنين عليه السلام اني نكاح قبره فاخذ شعره وجعله بالارض ثم قال طويغاه واسره عليه فوطي حتى مات المراد  
الملكه عن مصنفه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقطع نكاح السارق والطارق ولا يقطع النكاح وشكها روي عيسى بن جريح  
وعلمها الشيخ على العقاد اوانه اخذ الكفن وان كان حجة النكاح واول من عذر لما رواه علي بن سعيد قال سار  
ابا عبد الله عليه السلام عن النكاح قال اذا لم يكن النكاح لبعادة لم يقطع ويجوز انما **الخامسة** اذا ذكر النكاح ولم يخل  
اقل من نصاب وظرف زمانه جاز قبله وقطعه فعلا فاده لاحد المسئلة وما حد القدر الذي يصدق به النكاح او  
فيه قطعه وقيل قال الغيرة عليه اذا مات احكام ثلاث مرات كان فيه نكاحا وان شاء قبله وان شاء قطعه الامر في ذلك ليس وطلق  
الشيخ في النهاية النكاح وكذا القاصي وطاهر ان ادس من المراتم فيقطع في الثانية عنده وان لم يسل ما اخذ نكاحا لم يذكره  
الفتن وقيل تقدم والاكثرون على التخييل في النكاح والقطع وان لم يخل في النكاح في المسئلة الاولى الى الوارث لان  
الكفن على حكم ملكه ولهذا يرجع اليه لو اكمل النكاح واخذ السيل خصوصا على القول بالاشياء **السادس** لانه سارق في السارق وقوف على  
مراقة المسئلة في المسئلة الثانية المراد ان الحكم لانه يقطع لصادقه لاحد كما هو مذهب ابن اديري ومطاهر الشيخ والتقي  
وكذا اكثر الاصحاب حيث لفظوا بالنكاح او يوصفون بالثانية ويؤيده ما رواه الشيخ عن ابي بكر عن بعض اصحابنا عن  
ابي عبد الله عليه السلام في النكاح اذا اخذ اول مرة عنده فان عاده قطع وفي الثالثة عند الغيرة وسلا لانه يقطع او يقتل لفسا  
ومحكم شرعي حتى يتوقف نظر الحكم موكدا الى اجتهاده واعلم ان يجوز قبله وقطعه النكاح وفوت السلطان يؤدب  
به بدع غيره في الظاهر يجوز قبله وقطعه بعد الثالثة عند الغيرة وبعد الثانية عند غيره وادام قطع او تغريبه في كل مرة  
فيقتل مع عقل التاديب ثلثا في الرابعة قال ابن حمزة فان نكح قبله ولم يخل شيئا عذر ان اخره العقل الى ظاهر القبر  
اوله بخبره فان اخرج من القبر ما قيمته فصا با قطع فان فعل ثلث مرات فادام قطع به بعد الثلث كان العام  
فيه بخاريين العقوبة والقطع وان عذر ثلث مرات قتل في الرابعة والقاصي وان ذكر منه الفعل ولم يؤديه العام كان  
له قبله بدع غيره في المستقبل وعند الشيخ يجوز في الاول اذا لم يخل ويقطع في الثانية قال واذا ذكر منه الفعل  
ثلث مرات وقيل عليه **الخامس** يقطع على القتل كما يجب على السارق قال طاب ثراه ولو اقره الضرر لم يقطع  
بم لو دله سرقه بعينه يقطع وقيل لا يقطع بطرق الاحتمال وموثره قول بعينه في القطع بالاقرار كون القبر محاربا وتحت

القيمة تحت

اقرحت الضرب لا يعتد بالاقرار فلا يقطع وان ارد السرقه بعينه قال الشيخ في النهاية قطع وخياره العلامه في ا  
المختلف قال ابن اديري لا يقطع واختاره المصنف والعلامه في القواعد في خمسة محققين اجمع العلامه على الاول بان  
رد العين قربة واليه على السرقه كدلالة النكاح على سرقها وحسنه سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام عن رجل  
سرق سرقه فكا بر عليها وقرب وجاء بها بعينها هل يجب عليه القطع قال نعم وكل اذا اعترف لرجي بالسرقه ليقطع  
بده لانه اعترف بالعذاب وجاب في المحققين بانها لا تنزل على اقراره مرتين بل لاصره اعترف اجمع الاخرين  
باصالة عدم القطع لاعتق السبب والاحتياط في عصمة الدم يقتضي التوقف اعتبار الاختيار في الاقرار  
خصوصا في الحدود والنية على التعريف وامكان الاحتمال في رد السرقه بجواز كونها عنده من غير سرقه بايداع  
او ابتياع او غير ذلك فيتحقق الشبهة بوجود الاحتمال في مسقطه الحد لقوله عليه السلام ادروا الحدود با  
الشبهات قال طاب ثراه ولولم يكن سارقا قطع العين وفي رواية لا يقطع قال في النهاية ولولم يكن سارقا قطع  
وجله الميري ولولم يكن له رجل لم يقطع عليه اكثر من خمس في الكل تردد اخبر الاصل ان السارق يقطع بده  
العين او لافان سرق ثانيا فقطع وجله الميري فان سرق ثانيا فخلد في السجن ولو سرق في السجن قيل روي ا  
الصدوق عن الصادق عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام اذا سرق الرجل ولا يقطع عنه فان عاد فوطي  
الميري فان عاد ثانيا فخلد في السجن وانفق عليه من بيت المال وروي انه اذا سرق في السجن قتل وعلى هذه الجملة  
والاشكال فيما اذا سرق مرة اعوضها القدر لها موجود وليس عليه من غيره قول الاول اذا اقتدت العين  
من يد في قصاص وحدا وغير ذلك لا يقطعها في سرقه وكانت له اليد الميري يقطع فان لم يكن له يري ايضا قطع  
وجله فان لم يكن له رجل لم يقطع عليه اكثر من خمس قال الشيخ في النهاية وبه قال القاصي بالكمال **السادس** قال ابن ا  
الحجيد وكذا ذكر ان كانت يده الميري مقطوعة في قصاص فسرق لم يقطع عنه وحسن في هذه الاحوال  
له رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام ليليا سبي بلايين **السابع** قال الشيخ في السبب اذا كان  
له يمين قطع بجله الميري وموحد قوله القاصي **السادس** قال ابن حمزة ان قطع يمينه قصاص قطع ساره  
وان قطع في السرقه قطع بجله الميري **الخامس** قال الشيخ في المسائل المحلية للقطع المير والجلين  
اذا سرق ما يوجب القطع وجب ان يقول للامام بخير في تاديبه وتغريبه اي نوع اراد فعل لانه لا دليل على شيء  
بعينه وان قلنا يجب ان يجلس ابدا لاشغال المكان القطع وغيره ليس يمكن ولا يمكن استعاطا واحدا وكان قولنا **السادس**  
قال ابن اديري لا يقطع في النهاية والمسائل المحلية الاقوي عندي ان من ذكر حاله لا يجوز جعلا له اذا  
سرق او دفعه لم يجب تغريبه لان الجس حدث سرق في الثالثة بعد تقدم دفع احد فيها مرتين  
فكيف يفعل به في الدفعة الثالثة فكيف يحسن في الاول اجب بالشيخ رحمه الله تعالى ان السرقه جناية فوجب  
العقوبة والحبس واحده عقوبة السرقه فاذا قطع لغوت محل تعين احبس كالولم يكن له يد وكان له رجل







المحدود التي سمي الله تعالى فقال قال ذلك الى الامام ان شاء قطع وان شاء صلب وان شاء نفق وان شاء قتل قلت النبي الى ابن قال ينبغي من مصر الى اخرى وقال ان عليا في رجلين من الكوفة الى البصرة اجتمع الشيخ بارواه عبد الله المدائني عن الصادق عليه السلام قال قلت جعلت فداك احب الي عن قول الله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او يعطى ايدىهم واحلق من خلاف وينفوا عن الارض قال نعم فبيده ثم قال يا باعبد الله حدتها اربع باربع ثم قال اذا خلا الله ورسوله وسعي في الارض فسادا فقتل قبل وان قتل واخذ المال قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده وجعله من خلاف وان حارب الله وسعي في الارض فسادا ولم يقتل ولم يأخذ المال نفق في الارض قال قلت وما حد ثيبه قال سنة ينبغي في الارض التي فعل فيها الى غيرها ثم يكتب الي اهل ذلك المصراية منفي فلا تاكلوه ولا تشاربوه ولا تناكحوه حتى يخرج الي غيرها فيك اليهم ايضا مثل ذلك ولا يزال هذه حاله سنة فاذا فعل به ذلك تاب وهو صاغرا يحصل على القول بالفضل يحكم القتل بالبلب على تقدير ان يقتل سواء كان المقتول مكافيا او لا وسوي عفي الويل او لا الكفر عدم عفو له المطالبة وجباية القصاص مع اذن الامام ومع اخذ المال يجب القتل ولا يقرب من النصاب ولا اخذ من حريرة ولا ينفق بمهنة الماخوذ قبل القعدة عليه لانه حد يخرج عن قانون السرقة في اربعة اشياء الاول عدم اشتراط المرافعة من المالك عدم سقوط العفو

عدم اشتراط النصاب  
عس باب القصاص في ثلثة اشياء الاول عدم اعتبار مطالبة الويل عدم اعتبار التكافؤ فيقتل بالعبد والذمي الثالث عدم سقوطه بعمود فروع هذه الحكم ثلثة اشياء لعموم الامة وتصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام من شهد السلام في مصر من الامصار ففقر القصر حنه ولفظه في الفاظ العموم تياول الذكر والانات وصرح به الشيخ في كتابي الفروع خلافا لابي علي حيث قال لا النساء فاللهن لا يقتلن واختاره ابن اديس لان النساء لا يقتلن في الحاربة الرجل ثم قال في احوال المسئلة قدينا ان احكام المحاربين يتعلق بالرجال والنساء على ما فصلناه في المعقولات ثلاثة ولو يفرق بين الرجال والنساء فوجب حملها على عمومها قال طاب ثراه وفي الصدقة ثمة قولان والاشبه انه نفاذ عليه اقول في هذا المصنف في الشيخ في النهاية وابن اديس لاصالة البراء الزم من وجوب الصدقة وهو ذهب العلامة وقال المقتصد تصدق بها عاقبة على طاعة رجاء والتكفير دينية الصدقة عنه قال طاب ثراه وبقيت شهادة عدلين والاقرام من

وقيل كلف الرخ كان حشنا اقول لا اكسفاء بالمة وهو المشهور بين الاصحاب لعموم نفوذ اقرار العاقل على نفسه لا ما خصه الدليل من المحدود ايضا ثم الانسان لذا اقر مرة ثم امك وجب القدر وهذه النجاة لو جرت العنبر في الاصل فلا معنى لاشتراط المراهب فيها وقال ابن اديس وبقيت بالاقرام من قضاها عدم الثبوت بالمة هكذا فهم المصنف العلامة وجعل المسئلة خلافا في فروع الاول يتعلق بالحكم بالهبة الموطوعة ولو كان الواطعيا او محنونا ولا فرق في الموطوعين الركبة الاشني ولا بين القبل والدير لو كان الايدي مفعولا كالامة والمجت لم يتعلق احكام **الثاني** هل يشمل الحكم كل هبة يحتمل قويا لان المراد بالهبة ما لهم عن الغير فهو حتى الطيور وكل اختصاص الحكم بذوات الاربع لانه الظاهر في الاستعمال والصار لبقاء اهل والاول قال في المحققين بالمال قال والده **الثالث** لو تلفت في اخراجها من البلد في الطريق او احتاجت الى مونة او نفقة فهي من الواطع **الرابع** لو حصل لها ما كان للغير لم يرد **الخامس** لو كان الواطع قد ردد الشئ عليه ان قلنا بانساقها اليه الوطع فلو كان غلبا خاصا فيه الغنم او محتمل اختصاص المالك لانه عوض ماله ولم يخرج عن ملكه باختياره وان قلنا بعدم الاستعمال اخص به المالك وان نقص كان الباقي ما تباقي ذخته وكذا شئ كل لو اجبنا العوض بالثمن **السادس** يجوز قضا هذه الدين في الركوة كونه سببا عن خصصة **السابع** لو ردت هذه الدار الى البلد بعد سبها في غير يجب اخراجها ثانيا وان عرفت شهيرة لتحقيق **الثامن** يتبعه التجرى الى النسل وكذا الدار البيضاء ولو اخصه حرم الغنم ولو كان الموطوع ذكر فقيدي التجرى الى النسل للوم ولكن احرمت الصلوة في الجمل والصوف والشعر والوبر وهل يجوز استعماله في غير الصلوة الا في النعم بوجوب الاحراق مونيما في جواز الاستعمال **التاسع** يجوز خبثه جميعا **العاشر** رجعي عليا وبل اليه فلا ريب كانها ولو تلفت اخذت القيمة من التلف وهل تصدق بها او يعاد على الغارم فيها قولان **الحادي عشر** حد الموضع التي يخرج اليد وضابطه موضع لا تعرف فيه **الثاني** ولو تلفت قبل التوقيم قبل حكم الحاكم عليه بغير الشئ وهل يجب تقويمها على الوطع او يكون ثمنها من المالك اشكال شيئا من انما يتعلق بالبريمة الوطع او يدفع القيمة او لا يتقبل مطلقا فيعبر عن الاول دون الاخيرين وكذا الحكم في النما الحاصل في الوقت المعروض **الثاني عشر** لو كانت الهبة حاصلا قبل الوطع فلا عوطس بان التجرى الى اكل **الثالث عشر** لو بيعت في غير البلد ما اغتمه فان اوجبنا الصدقة بالثمن تصدق بجمع وان قلنا بعودة على الغارم رد عليه الشئ وماذا يضع بالزيادة فيه ثلاث احتمالات الاول رد الغارم على المالك لان الما لم يخرج عن ملكه الوطع وانما غنم القيمة ليجلو **الثاني** ا الصدقة لا تساق لها عن ملك المالك ما اخذ العوض والاجتمع له العوض والعوض وهو حال لان ملكه للعوض شرعي خروج المعوض عن ملكه كونه في القابل ولهذا لا يبتا ذن في بيعه ولا يباع بالوكالة عنه فله ذلك على وجه ما عكس ملكه والمالك لغارم لم يملك الدار لعدم وجود نسب الاستعمال البرودة ما غنم عليه لا يقتضي ملك الزيادة فيمنع الصدقة **الثاني عشر** ردتها على الغارم موجبني على ملك الغارم يدفع القيمة اذا لم يحجب عليه الصدقة ثمة فكل الزيادة























ان ينفذوا او فاضل دينهم واقدوا به وحملت على العفو والحق ان ادرى القول يقال لمن يجعل امر الكافر على المؤمنين سبيلا  
وبما رواه محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام في الرجل يقاتل في الجهاد شهيدا ويقتل من المسلمين بحياة الدنيا  
الذي يقاتل في جنة ودمه وحملت على العفو والحق الشاهد بما رواه اسمعيل بن الفضل عن الصادق عليه السلام في حديثه عن الصادق عليه السلام  
عن رجل من اهل البيت اذا قتلته قاتلا الا ان يكون قاتلا في الجهاد لا يبع قاتله فقتله ومو صاعده وهذا يدل على الاعتراف  
بقيل يصدق بالحق الثانية لا تستحق من العود وقيود يقتل الثالثة ولا شوب العادة شرط في القصاص والشرط مقدم على المقتول فقتله  
موتين حصلت العادة وبالنسبة يقتل القاتل في الثالثة من العادة فالعادة سبب القصاص وقيل يرجع فيه الى العرف الثانية اذ قلنا  
تقبل قصاصا من العفو لا يلا سيقط او قلنا انه عندنا ان يقتل على قوله كونه قصاصا يتوقف على طلب الولي ولا يتوقف على القول به حد  
بل يقتل الامام لعنا في الارض من العزة على القول كونه قصاصا هل يتوقف على طلب جميع الاولياء او على طلب الاجرة لا غير مني على سبيل  
ان القاتل قاتل الاجرة هو مشروط في سببه قتل الاجرة وجوز سبب فان كان الاول لا يتوقف على طلب جميع بل على طلب واحد من الاجرة قتل  
بب في وجوب القصاص ما تقدم من رواه وان كان الثاني توقف **الثاني** على القول يتوقف القصاص على طلب جميع الاولياء هل اذا عني بعض  
الاولياء يفيق القصاص ام لا يحمل سقوطه اذا عني البعض عن جميعه فكان لا ياخذ الجارية التي عني عن الاولياء فيستوفي جنة الرب واستفاء  
الجزء فيبقى الكل فلم يتوالت البيعة وتحل عدم سقوطه لانه ثبت القصاص وجب عفا بعض الاولياء لا سيقط حق الباقي الذي ثبت قبل عفو  
كل واحد من الاولياء والمقتول الواحد المسلم فانه عفو بعض لا يفيق حق الباقي من القصاص **الثالث** هل ترد فاضل دينه السلم عن دياتهم  
المقتولين او عن دينه الاجرة مني على ما تقدم فان قلنا ان قتل الاجرة هو السبب في وجوب القصاص لو عذ الخاطيء في دينه خاصة وف  
وليها خاصة وان قلنا انه جزء السبب لو عذ الخاطيء في دينه الجرح والى الكل **الرابع** على القول يقتل قصاصا وبياتة قتلته يحمل  
ان يكون ولي الاجرة والجميع على الاحتمالين مسلم ياتيه قتلته ويشك كل يكون المسلم وكذا الذي قد مر من عفو بعض الاولياء لا يستفاد حد الامام  
بانه الى باذن الامام لانه ولي الكل وهو الاقوى **الحاشية** على القول به حد يقتل حرمه لا فرق بين قتل الاجرة وبين  
حصو له بعد توقيفه دينه كل واحد واحد المتقدم او تعديله او قبل ذلك **الثاني** لو قتل الجرح دفعة بان جعل في خلقه  
واحد جرحا واستحق حجة دفعة لم يقتل قاتل شراره ولو قتل الذي مسلم عذ في مو صاعده الى اولى القاتل ولو لم يقتل  
بين قتل واستمر فاقه هل يستوفى له الاصابة المستقلة والاسم بعد القتل كان كالمسلم اقول الجرح هنا يقع في ثلث مواضع الاول  
في قتل العبد يقتل الذي مسلم عذ افا لجرح في رقبته وماله واولاده الاصابة الاول الرقبة ويجوز قتلها على كل حال يقتل قصاصا  
كل من يقتل قصاصا او جرحه من الزم يقتل المسلم الاكثر من على الاول ابو الصلاح وان زهره على الثاني ويتفرع على القولين فنزوع الاول  
يجوز اصرافه على الاول ويحتمل قتل على الثاني **الثالث** على التفرع يرجع بالدين على تركه او هل لو كان القاتل عبدا او امه قتل ودفع بدية  
المقتول على مولاه وفيه من لان المو لا يفيق قتل **الرابع** يجوز العفو من ولي الدم على الاول دون الثاني بل يقتل الجرحه من الزم  
ودخوله في قسم الجرح **الحاشية** على القول يتوقف القتل على الاول والحكم على الثاني واطلق الثالثة لولي السلطان ا  
القصاص ويتم ان ادرى اطلق الجرحه لا بد من جميع ما يملكه الى الدم فان شاء قتل واسترق ولاد وملك المو وال واد

استرق **الحاشية** على القول قصاصا ولو لم يملك المسلم الرجوع على الزم بالدين على الثاني دون الاول فان ظلت على قول الشيخ  
ومنا يعبر كون المال لولي السلم مع الرقبة لا تغاير بين المذهبين في ذلك قلنا ان يملك في ثلث مواضع الاول على تقدير  
ان يكون هناك دين بحيث يملك بالزك فلا ينبغي لولي الدم على قول الشيخ وبمقتضى الدين **الثاني** على قول ابن ادرى لا ينبغي  
السلم على القتل وماله لانه فعلى القول الثاني يكون له الدين في ماله لغوات محل القصاص لان القتل لا يقع قصاصا  
**الثالث** لو كانت الجارية جرحا قتل حرمه الزم بذلك لو عذ دينه الجرح من الزم على المذهب الثاني وعلى  
الاول يقتص ويأخذ فاضل دينه الجرح الثاني ماله واولا المسلم ساقطوه واسترقوه صرح به الشيخ في النهاية في  
حرمه واختاره العلامة وقال ابن ادرى ان يملك خالعه استرقا كونه مال العبد لسيده وان اردوا قتله كان ماله لولي  
وعلى قول التقي سيط على ماله من باخذ الدين خاصة ولو لم يكن حال من اهل الثالث في اولاده الاصابة زهره الخفيد  
وتليده وابن حرمه الى استرقا فلهم وتبع ابن ادرى انهم احوار ولا يجوز استرقاق احقر بين البيعة واختاره المصنف ولم يقرر  
البيد الصدوق لا ولا ينبغي ولا اثبات وروي الصدوق في كتابه عن من سرق من الكنى عن الباقر عليه السلام في نفسه ساقط قتل حرمه فلا  
اجد اسم قتلته قاتل نعم قتل فان لم يملك فادفع الى وليه والمقتول فان شاء اقبله وان شاء استرقوه وان كان حرمه مال  
عبد لم يدفع الى وليه والمقتول هو وماله فقد دلت هذه الرواية على احوار الاول كون القتل هنا من باب القصاص  
**الثاني** حوا في ماله اولى القتل هنا خلافا لظاهر الثالثة **الثالث** حوا في العفو خلافا للثاني **الرابع** عدم  
التعويض الاول لا ينبغي ولا اثبات كما فعل السيد والصدوق وموافقه لابن اكرس حيث كانوا احرارا والاصل  
بقا هم على محرمه حتى ثبت الميراث **الحاشية** على ما عرفت ظاهره ان ذهب السيد ابن ادرى من كونه مملوكه للمال تام لا استرقا  
المقام الثاني اذا كان القتل خطاء وجبت الدين خاصة وفي محله الثالثة اقول الاول ماله حرمه ان كان له  
مارن ان لم يكن كانت دينه على اهل المسلمين لانهم على كونه يودون الجرحه اليه كما يودون العبد الطرية الى سيده وليس  
له عاقلة غير الامام قال الشيخ في النهاية **الثاني** عاقلة كالمسلم **الثالث** الامام من ليس موافق له حال ادم كل قاله  
ابن اكرس وتود العزة ومحنة المحققين المقام الثالث اذا سلم بعد القتل قبل اقرار الولي الاسترقاق  
حكمه حكم المسلم بمعنى انه ليس له الا قتلته واخذ الدين واولاده احرارا وماله له ولو رشفه ومو صاعده احوال المسلم بعد  
الاسترقاق لم يزل الرق عنه رقبته وان يملك عنه ماله وكذا الرق لا يزداد اولاده ان قلنا باسترقاقهم سبها من  
الاول لا فرق في قتل من كونه حرم او عبدا ذكر او انثى وقد صرح به التقي قال ابن حزمه وان قتل كافرا مسل حرم  
ثم سلم قبل الاقتصاص كان حكمه حكم المسلمين ثم ذكره سابقا **الثاني** لو كانت الجارية منسية العبد كانت الدين في ماله  
ولا سبيل الى قتله ولا استرقاقه ولا يحمل الامام منها شيئا وان كان حرمه انظر قال طاب ثراه وفي قتل احد بولس الولد  
تودع اقول ولا يلا والد والارح ولا حد ولا جرة لاب ولا م يوكدا اذ قتله عذ وقال المصنف العلامة يقتل به  
الامم واحداها العموم قوله تعالى فقد جعلنا لوليها سلطانا فما احدا لالا فاقفا والعلامة عدم القود لانه ان ثبت وتود

ب

ر

ق











افترضا حيا لم يمت الذي شهد عليه ولم يمت ولم يبرأ صاحبه واعلم ان الشيخ في النهاية على هذه الرواية وتبع القاضى ومذهب الشافعى في  
على قال ان ادريس في قتلها معا نظر ثم استقر رايه في اخر البحث على تحريم الويل كالبنيق ولحقا والعلامة وهذا الرواية الخاص  
وف المشاهير من اصحاب تلكما شذبه على مخالفة الاصول المقررة من وجهين الاول هو قتلها ولا يجوز لغيره ولا لغيره  
البينة الا قد يقتضي الانفرد وعدم الاثبات في اخر الحقائق فلا يشترك قول بلا دليل يكون خطأ **الثاني** ان نصها استيقا  
الويل اكثر مما عليه قد يبرهنها كون الواجب عليه ودينه كاحله لانه قتل اثنين في واحد وقد نصت الرواية ان عليه ان ينفذ  
دينه الى دية المشهود عليه خاصة ووجوب الفدية سقطت عنه في الدين فيبقى المشهود عليه على كل تقدير ان يقول الويل لا علم  
اما لو ادعى القتل على احد ما كان له قتله وسقط حكم الاخره فقد سبجته اما اقراره او شهادته في الكلام في العمل  
باجتماع اقرارها وان اجتمع حجتان فاما اقراران وما بينهما او اقرار وبنية فالقائمة الاولى الاقراران  
فاذا اجتمع فان بالاولى الثاني الاول ورجع الاول وموقفه وحسن عليه ولم يدر من بيان وان لم يبرهن  
له قتلها وارجع الاول ولا يرد عليها دية يقتضيا فان براه ولم يرجع الاول كان قتل الثاني ولا شيء له بل في اقرار العاقل  
على نفسه ثم لا شيء له على الاخر ولا قتل الاول في نفسه ودرته على القدر الثاني نظر ويجوز على رواية زرارة استحقاق دية  
الاول الرجوع على الثاني بالنصف ولم قتلها على الرواية على اشكال ويجعل قولي من غير قتلها وتجره فيها **الثاني** البينان  
فان رجس الحكم فيها وفي تحريم الويل والشيخ وقول الدية نصفين وقد تقدم البحث فيه **الثالث** الاقرار والبنية والاقوال  
التي كثر فيها العلامة وان ادريس والشيخ لهما زفتها ويرفع نصف دية على اولياء المشهود قتل المشهود ويرد القدر على او  
لياءه نصف الدية وقل القدر لا شيء لورثة على المشهود عليه وهو في صحته زرارة المتقدمه فالطاب زارة جيل جيل  
التم بالدم سنة ايام فان ثبت الدعوى والا خلا سبيله في المستضعف وفيه تجيل العقوبة لم يثبت سبيلها اقول  
التحقيق ان في هذه السنة اقول الاول ان الشيخ في النهاية بالقتل ينبغي ان يحبس سنة ايام فان جاء للمعي بنية  
والا خلا سبيله وتبع القاضى في التمدد ما رواه السكاكي في الصادق عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه واله كان يحبس في قاعة الدار  
سنة ايام فان جاء اولياء القتل بنية والا خلا سبيله **الثاني** قال ابن حنبل يحبس ثلثة ايام لعل نظر الى انه الملائمة  
التم عليه **الثاني** قال ان ادريس لا يحبس بمجرّد التهمة وقضاه المص والعلامة وفيه الحقائق ورد الرواية لوجهين الاول ضعف  
السند لان السكاكي عاين **الثالث** اشتمالها على عقوبة لم يثبت لها فوجوب لان الوجوب للوجوب ثبوت فوق على المحبس كسببه  
ظاهر اقراره والبنية وكما هو مفقود **الرابع** قال العلامة في المختلف ونم ما قال ان حصلت التهمة الحكم بسبيلهم يحبس سنة ايام  
على الرواية وتخف النفس عن الاتلاف وان حصلت لغيره ولا على الاصل قلت ويجب على الحاكم البحث والاستقصاء في فصل  
احارة التهمة فان حصلت والا اطلق صوتا للنفس وبالعلة في حق الرأى **الخامس** قال ابو علي ان ادعى الويل ان لربنية  
حبس سنة وموثره ولا يرد على ان غاية الاحتياط في القضاء واقر بالتحقيق عدم البينة واعلم ان المحل في قوله  
على تقدير عدم قبا البينة وعلى تقدير قيام بنية لم يثبت عدتها لكن النظر فيما حصل الحكم فيحبس على قول العلامة لا سنة بل

سنة ايام فان ثبته ولو قتل واحد عاينه وجب للمقتول مع امرته قتل الا ان يقع البينة بدعيه اقول رواه احماني  
عليها السلام اني رجل واحد عاينه وجب مع امرته او في دارة قتل من او يقيم البينة على ما قالوا بعل المص والعلامة وقالوا  
ادريس الاول ان يقتل بذلك المقتول كان يبرأ بالدية وكان محضاً خيلاً لا يجب على قاتله القود ولا الدية للرجوع  
الدم فاما ان اقام البينة انه وجده مع المرأة لارائيا بها او رايها بها ولا يكون محضاً فانه يجب على قاتله القود ولا تنفعه  
بينة قال العلامة في المختلف وهو النزاع لغرض دفعه والشيخ رحمه الله سقوط القود في القتل المستحى او قتل حاربا  
ان يكون وجده مع امرته او في دارة شبهة مسوغة لقتله فلان سقط القود ولا يلزم سقوط القود في القتل المستحى  
يعطى ثلثة احكام الاول الرجوع الى ما شرطه ابن ادريس **الثاني** صلاحية وجده مع امرته او في دارة البينة المسوغة للقتل  
**الثالث** كونه هذه البينة مسوغة للدين وان سقطت للقود اخرج ابن ادريس انما تامة عقمة الدم الا في موضع  
المعقبات ولا يثبت دون المشاهدة وحمل لا يقتل المحل بالزنا فلا يباح دمه ويويل حاربه داود وابي قرق  
فاسمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان صاحب النبي صلى الله عليه واله قال لو لسعيد بن عباد ان لو وجدت على رجل انك  
رجل ما كنت صانعا فالتك انتم بالسيف قال في حيزه رسول الله صلى الله عليه واله قال يا سعيد فكيف لا رجعة شهود  
فقال يا رسول الله بعد راي عيني نعم انه قد فعل قال اي والله بعد راي عيني نعم انه قد فعل لان اسم قد جعل  
لكل شئ حدا وجعل لمن يتعدى ذلك حدا وزاد في بعضها وجعل ما دون الاربعه الشدا وسواء على  
المسلمين اجمع الاخران بما روي عن علي عليه السلام وقد تقدم وهو على عوجه وبما رواه الفتح بن يزيد الجرجاني  
في ابن الحسن عليه السلام في رجل دخل دار غيبه للتخلص من الجور فقتل صاحب الدار يقتل به لم لا يقال اعلم ان من دخل دار  
غيبه فقتلها هو دمه لا يجب عليه شئ تنبيه وهل يشرط في البينة عدد مشهود الزنا او يكفي العدلان قال في التمهيد  
الاقوال الكثرة بالشاهدين لان البينة تشهد على وجوده مع المرأة لعل الزنا وتحميل اعتبار الاربعه لقوله عليه  
عليه السلام لا رجعة مشهود وما رواه سعيد بن المسيب لا رجلا وان هل الشام يقال اني احبس وجده مع امرته رجلا  
فقتله او قتلها فاشكل على محو القضا وفيه فكتب محو به الى ابي موسى الاشعري سياره عن ذلك امره المحسن على  
ابن طالب عليه السلام فقال له علي عليه السلام ان هذا الشئ ما هو بارضا عنك عليك لتخبرني فقال ابو موسى الاشعري  
في ذلك محو به فقال انما ابو الحسن ان لم مات باربعة شهد فليعط بدو التحقيق ان تقول شرطاً المشاهدة فلا بد من  
الاربعة فان اكتفينا بالواحد ان كني الشاهدان ذكر القسامة مقدمة القضا عند الفقهاء كثره الايمان  
ونقدوها وشتمتها والقسم وهو محلف ومسميت قسامة كثره اليهم فيها وقال اهل اللق القسامة عبارة عن الا  
السماء والالحافين من اولياء المقتول فعبه المصدر عنهم وقيم قدامهم وهي تثبت مع اللوث وموافاة تعيل مع الظن  
الحكم بعبد المدعي كما كان القتل يد المدعي عليه او محلته وكان بينهما عداوة وكشهادة الواحد فاجاز الشارع  
صالح الدعوى في المدعي واشبات حقته تحسب من غيا لم ياخذ المدعي عليه فيقتله في العداوة ياخذ منه الدين في



















۲۵۲

لا باستیذان منع می

النبي

الثاني على القول بان الانسان لا يرضى اوله قبل العلاج هل يرضى الانسان ام لا قبل نعم وموجبات الشيخ وتباعد الشيخ  
خاتمة الصانع والعلامة لشدة الحاجة اليه فلم يشترع الا بالبرهنة الشك في الضرر ينزك العلاج فوجب شرعه دفعا للضرر كحاجة  
صانع الشارع المقتضى في البحر عند احتراق الغرفة والرواية المتقدمة لما حصل الول في اجزائه الطالب على تقدير وقوع  
الظفر في المص فلا استبعاد الادباء من البرهنة لان المحجبي عليه اذا اذن في اجبا ينقطع فاما انما ينقطع السوا باذن للمقطع  
فانه لا ينبغي قطوعه وتقلع في ان ادرس عدم لادب لانه اسقاطا حالم يجب والادب يختص بما في الذم وقيل التلف لا شيء عليه قال  
طاب ثراه والنايم اذا انقلب على انسان او شخص برجل فمن في حاله على تردد اقول انما اذا انقلب على غيره فقتله او جرحه عليه  
عليه بما دون النفس لا يخلو اما ان يكون ظمرا او غير ظمرا فمنها قتلان الاول غير الظمير فذهب الشيخان الى ان في المص في حالها  
فمن عند صاحب السبب لا اجبايات واضطر بان ادريس فاجبها على العاقلة في اول المسئلة وعلى ماله في اخرها ومن ذهب  
المص والعلامة في الحقيقة وجوبها على العاقلة لانه اولى في الخطاء معه قصد اذا نايم لا يتصور معه قصد فاول بوجه خطأ  
مخصص بحكم البولاني ومع كونهما على قصد في نفس الفعل كالمري الى الطابير **مثلا الثاني** الظمير فثبت اقول لا وجوب  
الدية على العاقلة مطلقا ومن ذهب الى **الثاني** وجوب الدية في ماله مطلقا ومن ذهب الى **الثالث** وجوب التبصير  
وهو وجوب الدية في ماله ان طلبت بالظاهرة الغني والعز وعلى العاقلة ان كان الحاصر ومذهب الشيخ في النهاية وتبعه في حقه  
واختاره المص اخرج الشيخ بما رواه عن عبد الرحمن بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما ظمير قوم قتل لحم دعي بية فانقلب عليه  
فقتله فاما على الدية في ماله حاصره ان كانت المظاهرة لطلب العز والخمر وان كانت المظاهرة من العقر فالدية على عاقلة  
قال العلامة في المختلف وفي دجها ما لا يحيط به حاله فان حجت بغير العمل بها وان لم تقع طميرها كانت الدية على العاقلة لان النايم  
لا قصد له وطلب العز وعدمه لا يخرج في الفعل كونه خطأ وهذا القول يؤيد ما سبقه في الفتوى وذهب بالارشاد  
التفصيل في القواعد استقر ضمان العاقلة في الخمر وقار لا وجه للتفصيل وكما هو فيه يعطى الوقف من اجابها على  
العاقلة مطلقا او في ماله مطلقا كالمختلف قال طاب ثراه ولو اعترف بوجه جماعا او فحاشات ضمن الدية ولكن الزوجه  
وفي النهاية ان كان صاحب فلا ضمان وفي الرواية ضعف اقول ههنا ملأه اقول الاول وجوب الدية مع منتهى نعم عدمها  
الاشبي قال الشيخ في النهاية **الثاني** وجوب الدية مطلقا في غير تفصيل قال المغيرة بن بكير وهاهنا المص والعلامة **الثالث**  
وجوب الدية مع عدم النية معها القضا من ادعي الوالي المملان ان النية لو ثبت فيقسم معها الوالي ويعتص قال الرب ادريس اصح  
الشيخ بما رواه في التهذيب عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته رجل اعترف امراته او امرات عاتقت  
زوجها فقتل احدكما الاخر قال لا شيء عليهما اذا كانا ماضيين فاذا اتاهما جميعا المولى باءا منها لم يرد القتل واعلم ان مذهب  
الشيخ في التهذيب ضمان لانه قال بعد ما اورد حديث يونس واما ما رواه الحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن  
ع ابي جهمي وهشام بن النضر وعاصم بن النعمان عن ابن مسكان جميعا عن سلمان بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل  
اعترف على امراته فقتلها فانت قال الدية كاملة ولا يقبل الرجل لانه في بين الخمرين لان اجرة الاول انما في ان يكون عليها شيء من















لا يقيم الزاء

ذكر صفة الدين وسبب الملك والنايات بسبب جدي  
النايات بسبب الدين وسبب الملك والنايات بسبب جدي

الثالث

[illegible]



اجتمع الاولون برواية مسبوقة وقد تقدمت وفي الطريق ضعف فروع الاول لو كانت الحجية للمع في الارض عادت او ان تعد  
قال ابو عياض وموافق لما ثبت اصله وقال العلامة عليه الارض ان تعقدت فتمت على تقدير كونها امة والاعز خاصة الثاني لو  
كانت امة فمراة قيمتها او لم تنقص فلا شيء عليها سواء تعقدت بعد العلامة ويحتمل قولنا بالارض في نظر احكام الثالث لو كانت لحق  
فان تبين انه رجل فذية كاملة او امراه فلا شيء وان اشكل فلا قرب الارض ايضا لاصالة البراءة الرابع لا قصاص فيه لان الارض  
انما يكون بالحاجة على حدة موعده معلوم المقدار تنبیه متى توخذ الدية في الراس في الحجية يعلم عدم الابناء ينظر فان حكم اهل الخبر بعد  
الابناء بل تعقدت على وجه لا يرجع عوده كان غير على راسه حاجاه فثبت الثبوت وتعلق بالحكمة بحيث لا يعود دفعت اليه الدية ولو قد  
الابناء بعد ذلك ارجع عليه ان فضل في الثالث وبالارض على اختلاف وان لم يحكم اهل الخبر بذلك قال ابو عياض تنبيه على ان اهل خبر  
يعلم ذلك انتظر به سنة لما رواه الشيخ عن حماد بن قيس قال هجرني رجل قد اقرضني مائة دينار فخرجت بها فمضيت فاحتضرت  
في ذلك ايام على علم فاجله سنة فجاء ولم يأتني شعرة ففرضت عليه الدية قبل السنة لم تحب فان طلعت الارض التي الباقى اعطيت  
وامتنت بعد السنة فلا قرب الا سنة جاء الثالث شعرة احاجاج وفيه فصلان الاول ان ثبت وفيه ثلث مذاهب الاول الدية  
فيها وفي كل واحد نصف موطاه الشيخ في السوط عرفت ان ما مشهور في المراسم والحاجاج فانه يجب عندنا فيما الدية ويؤديه  
الحديث العام اعني كلما كان في البدن منه اثنتان اثنتان نصف الدية فيها وفي كل واحد ربع ومقتضى الاكثر اذ في اربعة اقسام  
الثالث قال سائر روي فيها اذ ثبتت حادثة دينار اثنتان اثنتان شعرة احاجاج وفيه فصلان الاول ان ثبت وفيه ثلث مذاهب الاول الدية  
الثاني ربع الدية قال ابو عياض والاول انهما الرابع الاصل في المراسم والمطلوب ايضا ومقتضى الاحاجاج وفيه ثلث مذاهب الاول الدية  
كاملة اذا قلعت مغفرة ولعمري بناء على ان الشيخ في الكتب بين ابن حمزة واختلاف العلامة في القول بعد بعض حديث العام الثاني  
نصف الدية قال القاضي الثالث الارض حاله الا انفراد ولو سقوط حاله الا انما كسرة الساعدين قال ابن ادریس في حاله العلامة  
في المختلف والخبر في موقنين لاصالة البراءة الخامس ما عدا ذلك الشعور لشعور البطن والعاية وشعور العبد والساقين وفيه الارض  
مع الاثر لروايات في الانفا هم خرجت بزيادة ذلك القيمة في الامم واكثر على تقدير ان لا شيء سوا التعذر عند العلامة والافتر  
الارض في نظر احكام وقوله في بعضه بحسب ما اشار اليه اجمع من احاجاجين والحجة وشعور الراس كانه قال في بعض الشؤون المضطرب وبعض الحجية  
على وجه لا يثبت فغيره الدية بحسب ما التفت فبعض المحل المعلوم منه الى اجمع فان كان القتل مع نصف الدية ونصف الدية وان  
كان ثمة قلته وعما هذا القياس ما لم يثبت فانه لا يعتبر بنسبة ارشده الى اجمع بل ينظر في قدر النقص ويحده احاجاجه يوضح  
نسبة الدية ما لم يثبت فان قلنا ثبتت ثلث الدية فيمنع الابناء فيجوز وجب من الزاوية الباقى في يوضح بحسب ما من الثالث لانه  
لانه قد برش عن فان كان الزاوية ثلث الحجية وعيب السوط فيجوز الارض لعدم النقص واقتصاص الحكم موضع الورد والاطراف  
وفي الاحاجاج الدية قال في السوط في كل واحد ربع الدية وفي اختلاف في الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث وفي النهاية في الاعلى ثلث  
الدية وفي الاسفل النصف وعلم الاكثر اذ في الاجزاء اذا قلعت جميع الدية قطعاً وفي تقدير كل واحد مع الاثر والاضطر  
واختصر اقول الاصحاب فيه في ثلثة الاول في كل واحد ربع الدية في السوط وختاروا الص والعلامة الثاني في الاعلى

الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث قال الشيخ في اختلاف وقتنا ان ادریس الثالث في الاعلى وفي الاسفل النصف في الثندان  
في النهاية والفقير سائر النسخ وان حمزة وابو عياض ينقص ذلك التعذر بسدس الثلث لو لم يثبت الاولون بما رواه هشام بن  
سالم في الصحيح فان كان في الانسان ثندان ففيها الدية وفي احدهما نصف الدية وما كان في واحد فغيره الدية في الصحيح على قوله في  
الاحلاف في جميع العشرة احاجاجهم وخرج على فتوى النهاية بما رواه سبل بن زياد عن الحسن بن طريق عن طريق بن صالح  
قال حدثني رجل من اهل بغداد ان ابا عبد الله عليه السلام قال عرفت ان ابن عبد الله عليه السلام قال في العبد المملوك عليه  
الدم فقلت انما فيناه كنت ابيد المملوكين على الدماء الى اقرانه وبدو كس اخباره فمما كان فيه ان اجاب شعرة العين الاعلى فسر  
فدنية مائة دينار وسنة وستون ديناراً وثلاثاً وبناروان اجاب شعرة العين الاعلى فسر فدنية نصف دية العين مائة دينار وخمسون  
ديناراً في اربع مئة فها هنا ذلك اعلم ان هذه النقص يحصل على تقدير وقوعها في اشياء او في ذل بعد وفرة اش  
اجابة الاول فالاول كانت اجابة ابن ابي عمير عليه السلام فانه يجب عليه دية كاملة احاجاجه في كل واحد ربع الدية وفي الاعلى  
الصحة الدية كاملة اذا كانت فاقية وخسفت بالحاجة ففيها ثلث الدية قال الشيخ في الكتب الفقهية ومخونه قال الصدوق و  
التقي وابن حمزة وابو عياض واختاروا الص والعلامة في المقيس كانت عينة ذاهبة فانه غير مخصوصه فلنظر ان كان ما خسفت  
بذلك او كانت مفتوحة فان طبقت او كان سوادها باقية فيصير ربع دية العين للصحيح لانه باقية في كل واحد ربع الدية  
الشيخ بما رواه يزيد بن عمار وفي الصحيح في الباقى فله الم الم انه قال في لسان الاخرس وعين الاور و ذكره في التلخيص  
ثلث الدية وفيها صحاح في الباقى فله الم قال سائر بعض ال زاراه على رجل قطع لسان رجل فخرس فقال ان  
كان له دماء موفرس فغيره الدية وان كان دمه وضع او افتر بعد ما كان يتكلم فان على الذي قطع لسانه ثلث  
لانه قد ركد القضاء في العين احاجاجه في كل واحد ربع الدية وفي كتابنا على علم احاجاج المقيس عا واه عبد بن جعفر  
الصادق عليه السلام في العين العور يكون فاقية فتخفف في قضى على علم النصف الدية في العين الصحيحة ومثله رواية عبد  
بن سليمان عن الصادق عليه السلام في رجل قطع عين احاجاجه ذاهبة وهي فاقية قال عبد بن دية العين والروايات الاولان  
اصح طريق فيعين البصير اليها تنسب ففرق التقي بين عروق العور وذهب السواد وقال في ضمن  
العين الواقعة العمياء ثلث دية وفي بطون المفتوحة او ذهاب سوادها مع تقدم العمى ربع الدية وسوي المقيس كما عرفت  
قد عرفت ان في العين الصحيحة من الصحيح نصف الدية وفي الباقى ثلث الدية عند الشيخ والربع عند المقيس في  
المحت في صحاح الاور وموقفه ثلثا فقلان الاول في صحاح الاور ولا يغلو امان يكون جانباً او جنباً عليه  
فان كان جانباً اخذت بعين الصحيح ولان له احاجاجاً وان على لسان احاجاجه لقوله في العين بالعين و  
ان كان جنباً فان كان العور خلفه او دونه فانه قبله كان في الدية احاجاجاً وان اختار القصاص اقتص  
له بواحدة قطعاً وهل يوفى له نصف الدية قال ابن ادریس لا بقوله والعين بالعين ولم يقل العين بالعين  
ونصف الدية الاصل البراءة الزمة ومن سفلها فجعل الدلالة في المقيس وابن حمزة وفي اختلاف تنجي بين ان

الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث  
الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث  
الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث  
الاعلى الثندان وفي الاسفل الثلث

وفيها



يقص من احدي عينيه او ياخذ تمام دية كاملة الزديرو لم يتعوض عن الاخذ مع القصاص وقال الشيخ في النهاية الميسرة  
اخذ نصف الدية مع القصاص ورواه الصدوق في المنع وخصه العلامة لان دية عينه الف دينار فلا يؤخذ عوضها ما قيمته  
النصف الا بعد رد التفاوت كحفظ في الظلم ومارواه محمد بن يقطين في الباقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل اعور  
اصب عينه الصبي ففقه ان ان يفتي احد عيني صاحبه بفعل نصف الدية وان شا اخذ دية كاملة يعفو عنه صاحب هذا  
اذا كان العور خلفه وان ذهبت في قصاص واستحققتها وان لم ياخذها كانت كقصاص الصبي اجماعا في جميع ما تقدم  
الفصل الثاني في العور اذا كان العور دية كاملة الدية عند الشيخ والربع عند المفيد ولا فرق بين العور خلفه او بجانبه جان  
لانه عضو شل وانما التفاضل في الصبي وفصل ان اكرس فيها وقال ان كان العور خلفه فدية كاملة اي العين وموجباية  
دينار بالاعلان وان كان العضو بجانبه كان فيها نصف الدية وقال ابو ابي شعبة في مسوطة مسيل خلافة  
وذهب في النهاية الى ان فيها نصف الدية والاول الذي اختاره ابو الاظهر الذي يوجب اصولنا ولان الاصل في  
الدية ما زاد على الثلث فمن ادعى زيادة عليه يحتاج الى دليل ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا يرجع في ذلك الى  
اجماع الامة قال المصنف رضي الله عنه في الرابع وهم هنا وهم فتوف ذلك ما رواه الى هذه الفاضل قدس سره رحمه  
وصنفه يحتاج الى ان يرد لفظ النهاية بين رال هذا الزمهم نوضحة بالعبارة اجمالية فيقول قال الشيخ في النهاية وفي  
العين العور الدية كاملة اذا كانت خلفه او قد ذهبت فتمت حجة الله تعالى فان كانت قد ذهبت واخذت منها او  
استحق الدية وان لم ياخذها كان فيها نصف البقية فذهب عتبة الشيخ في النهاية فان ادرك من كل الشئ ان حراره  
بالعهد العين الموء وفي التي ذهبت من غيرها وليس ذلك مقصود الشيخ بل المقصد الصحيح كما تقدمت خبره في الحكم  
في الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل صبيح فتعاقب عور قال عليه السلام كاملة وان شا الذي بقيت عينه ان يقتصر  
صاحبه وياخذ خمسة الاف درهم فعل لان له الدية كاملة وقد اخذ نصفها بالقصاص وانما اطلق عليه السلام العور وان  
كانت صبيحة تجوز وتساءل في اللغة حيث لاقت لها من جنسها وفي الحديث ان ابا الهيثب اعتمر على النبي صلى الله  
عليه واله عند اظهاه الدعوى فقال له ابو طالب يا عور فما انت وهذا قال ابن الاعرابي ولم يكن ابو الهيثب عورا وانما  
العور يقولون للذي ليس له عين من ابوه واما عور فالشيخ استعمل ذلك تأسعا وتبع الفظ الذي رواه فانه لا من و  
جوده الا وانه او جب فيها النصف على تقدير كونه عورا خلفه وهو خلاف لما دللنا من العضو الا شل دية الصبي  
ولا فرق بين ان يكون الشلل خلفه او باقة روي محمد بن يعقوب في الحكم بن عيينة قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل  
اليدين الى ان قال ذلك كان من شلل فوعى الثلث من الصالح وعليه على الاطباء الثاني عدم العلم لكل الشئ الثالث  
النظر في نقله في الميسرة والخلاف وان موافق لما قاله ليس في الكتاب من ما يدل على موافقة ولما عارضا ففقه قال  
في الخلاف اذا قلنا عين العور او ذهبت عينه فانه قال كان باختيار من لا يقتض من احدي عينيه او ياخذ تمام دية  
كاملة الزديرو فان كانت قلعت واخذت منها المستحق دية وان لم ياخذها طيس الا نصف الدية وقال في الميسرة في عين

الاعور اذا كانت خلفه الدية كاملة او ياخذ احد عيني عيني بجاني ونصف الدية وان كانت قلعت واخذت منها المستحق  
فيما كان فيها نصف الدية فذهب ما ذكره الشيخ في الكتاب من ان لا يري فيه ما يساعده بل هو موكل بالدية فان عارضا  
المسوط بعينها مضمون النهاية ولكن الخلاف في غير ذلك يتعرض فيه للمرجع مع القصاص في السداد والعجبة في التحلل في  
الاراد قال طاب ثراه وفي احدي العينين النصف الدية وفي رواية ثلث الدية قول صاحبها لانه في الاول  
نصف الدية لان الاثني مختار وفيه الدية فيقسم عليها ولا يذهب نصف النصفه ونصف الجاهل في الشئ في المسوط  
وابن ادرس الثاني ثلث الدية لان هناك حاجة ومخيرين وله رواية عيات في ابي جعفر عليه السلام قال قضى احية المؤمنين  
عليه السلام في رجل جاني في الاثني ثلث الدية ومثله رواية الصور في عم الصادق عليه السلام والباقر عليه السلام وحقا ابو علي  
والصفي واستحسنه العلامة في المختلف وفي رواية الخبر وفي عيات ضعف غيره ان مضمونها جيد لان الماركة بل على  
ثلاثة اشياء من جنس فتوزعت الدية عليها الثلاثة الثالث الرابع وهو قول الشيخ وابن زهره والكثير ولعلهم نظروا  
الى اشكال الاول في اربعة النجس والحاجة والروية قال طاب ثراه وفي الشافعي الدية وفي ثلث كل واحد  
حلا في الحاجة من اقول في الشافعي معا الدية اجماعا وكذا الوقع الواحد فيهما ثم قطع الاخر قبل ادبيه دية السابع وفي  
تقدير كل واحد على الاثني دخل في كالاخوان والاقول هما اربعة الاول تنويه فيها ففي كل واحد نصف الدية قاله  
محمد بن مظاهر العلامة في الخبر ويستحسنه في القواعد وقوله المصنف الثاني ثلث الدية في العيا وفي الغلي الثلثان قاله  
المفيد والشيخ في الميسرة وسائر النسخ الثالث في العيا النصف في الغلي الثلثان قاله ابو علي ونقد المصنف في الرابع  
عن ابن ابي عمير وموقوف عن طه بن يحيى قال المصنف موارده وفيه مع ثلثه زيادة لا وجه لها الرابع في العيا خا  
وفي الغلي ثلثا خاسما قاله الشيخ في النهاية والخلاف في بقية القاضي وابن حمزة وممن ذهب المصنف وفي ثلثيه وخا  
العلامة في المختلف احتج الحسن بن عوف الاول ومارواه الحسن بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابي عمير عن هشام بن سالم قال كل  
كان في الانسان اثنان فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية وما كان واحد ففيه الدية ومع موقوفه كل رجلها معتد  
قال في الخبر وان لم يسدها الا عام الا ان هشام ثمة فان طاهره سمعها من الامام وفي المختلف رواها في الصحيح الثاني روي  
زوجه عن سماعة عن الصادق عليه السلام قال ما كان في اجسد من اثنان ففيه نصف الدية احتج المفيد بوجوه الاول كونه متفقا  
فانما كمال الطعام والشراب الثاني زيادة الن في اذهابها فتمت ادبها على ما لم يسمعه الثالث قاله في ذلك ثبت  
الاخبار عن الامة عليهم السلام احتج ابو علي الغلي في كل الطعام وتزد اللغات في زاد ديتها على المناسبة احتج الشيخ بماروه  
الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله ان ثعلب عن ابي عبد الله عليه السلام في الغلي ستة الاف وفي العيا اربعة الاف  
لان الغلي في الماء قال طاب ثراه وفي رواية تسعة وعشرون حمرا وهو مظهره اقول في لسان الصحيح الدية ولو قطع  
بعضه اعتبر بحروف المعجمة وهي حروف التمجيد ما يقع منها اخذ عساه من الدية وتوسط الدية سطاتها ويا حقيقتهما و  
تغيرها النسب واختلفت مقاديرها وهي عايدة عشر حروف في المشهور من الاصحاب ويؤيد رواية الغلي عن







وعبارته ولو استوت بانجابه وتصعدت ولم يقطع ثلثا ديتها فان سقطت بعد ذلك الثلث الباقي الثالث ربع السن ذهب  
 الصدوق قال طاب ثراه وبتبره ليس الصبي الذي لم يتغير فان ثبت فيه الارش وان لم يثبت فلا لدية الثغرة وفي رواية فيها  
 تفسير آخر للبحث اقول ان سقطت رابعة الصبي قبل ثغره فهو متوفى فاذا ثبت قبل ان اثغر بالثالث المشددة المأثور في  
 اصله ثغرة قبل التثنية ثم ادعت الثالثة وعوضت عنها ثغرة ثغرة ثغرة وان ثبت قبل ان اثغر جعل الحر في  
 الامل موطاهم اذا عرف هذا فاذا قلعت من الصبي الذي لم يتغير وهي سن اللبس في حكمها فنقول لان فيه مذهبنا ان  
 وجوب يفسر مطلقا اي يجب دفعه الى المجني عليه عند انجابه من غير انتظار وهو مذهبنا في السوطية قال في  
 وابن حزم وابو عبيد الله في الخلاف اختلفوا بما رواه النووي عن الكوفي عن ابن عبد الله عليه السلام في قوله من  
 قضى في سن الصبي قبل ان يتغير بعين ومارواه سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن مسعود ميمون عن عبد الله بن عبد الرحمن  
 الاصم عن مسعود عن عبد الملك عن ابن عبد الله عليه السلام قال ان عليا عليه السلام قضى في سن الصبي قبل ان يتغير بجعل يمينه في كل  
 سن وسهل عام وان يموت قال وابن الاصم كن بمما فت المذهب في طريق الاول الكوفي ومواعلي في فنيان  
 ضعف الظاهر الذي ان اريد اليه النص التفسير وان يتغير فان لم يعد كان فيه القصاص والدية وان عا وكان فيه  
 الارش ومواعلي وان جابن كونه معلوما سن سلبا هذه المدة ويؤخذ من الدية بنبذة التعاوت ذهب الشيخ في  
 والخلاف وتبعه القاضي في الكامل واخاره ابن ادرس والمص العلامة في القواعد والارشاد احتجاجا بما رواه الحسن بن سعيد  
 عن ابن عمر عن جابر عن جابر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في سن الصبي لغيره الرجل فستقط ثم  
 ثبت قال الشيخ عليه القصاص وعليه الارش والتفصيل قطع للمدة وقال ابو علي المقلوع اما سن او فسر في الاول مع  
 العود بغيره في الثاني لم يملك لدية ومع عدم العود به المقلوع فحجب اطلاق الحكم الانتصار ولم يعنونه وقتا  
 قال الشهيد وقيد ببنات اسنان بعد سقوطها وهو الوجه وكانت شارة الى ما ذكره القاضي في المذهب في  
 المجني عليه ان يصير حتى يسقط اسنانه التي هي اسنان اللبس وتعود وقيد العلامة بكونه سنة لانه الغالب في رد عليه الشهيد  
 ان ثمة بل ربع سنين العادة فاضيه بانه سنة اذا قلعت لم يثبت الا بعد مدة يزيد السنة قطعاً قال ولما هذه  
 شي اخضع به هذا المص قدس الله روحه يعني العلامة ولا اعلم وجه ما قاله ومواعلي في رواية احمد بن محمد عن  
 سيبويه عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال السن اذا ضربت انتظرت سنة فان وقعت اعمر  
 الصارب حاية وهم وان لم يقع اسودت اغمر ثلثي ديتها وهذه وان كانت صحيحة الا انها لا تتلوا المطلقا اذ  
 سن ضربت ولم تقط ويكن ان يعيد له بان المراد اذا قلعت في وقت سقط اسنانه فانه ينظر سنة ولا شك  
 ان هذا في ذلك الوقت عا بها هذا كلامه رحمه الله **فريب** لو مات الصبي مدة الانتظار يوم الارش  
 فتقدم مقلوع السن حين انجابه من حين الموت وهذه المدة ويؤخذ من الدية بنبذة تعافوت القيمين  
 ويجعل دية السن لان قلع سن يفسد عودها والاول اتوي لعدم الناس بالقطع فروع الاول لو قلع سن متغير

فاخذ الدية ثم عادت والاول مذموم ادرس واخاره العلامة الثاني لو قلع من غير متغير فنصف مدة بعين  
 عودها فاخذ الدية ثم عادت هل ترجع منه الدية قال العلامة لا كما في سن الكثرة عادت وبلغه القاصي القول بالا  
 رجاء الثالث لو قلع من غير متغير فاقضي المجني ثم عادت منه بعد الاقتصار قال القاضي يؤخذ منه دية سن  
 ايجاني الذي اخذها قصاصا وليس عليه قصاص في ذلك قال العلامة لدية عليه لانه هبة من امره ثم عود  
 في البطن من قال عا هذه هبة مجدة قال لا شي عليه لانه اخذ القصاص في سنة وقد هبت له سائر قال  
 هذه ملكه على دية سن ايجاني لا ما ثبت انه اخذ القصاص بغير حق ولا قصاص عليه لانه اخذ سن ايجاني  
 قصاصا فيكون عليه الدية الرابع لو قلع من غير متغير سنة فعادة سن ايجاني قال في الخلاف للمجني عليه قلع ما يملك  
 دية ومثله قال ابن عمر ومولاهم القاضي قال ابن ادرس هذا قول الشافعي واخاره شيخنا ثم استدل بمصنف  
 النكاح قال دية ايجاني في غير واجبا لهم باسبحان الله ثم اجمع معه على ذلك في ايجانهم وفيه اجماع في الاذن  
 لا ما جئنا لا يجوز والصلوة بها لا ما جئنا لا يجوز فيجوز التنازع ان اجبا عليه وتلى ايجانهم بالتعدي  
 الى السن قياسا ومواعلي باطل لان السن هبة مجدة ومنع تع خلفت لبيت تلك العلوة فليقطع  
 ابد وهذا من رحمه الله تعالى في التصرف فانه قد رجع في ذلك في مسطرة قال العلامة وهذا جهل وابن ادرس  
 وقلة ما لم يجد تحصيل ذلك لقصور قوة المينة وشدة حيرة علم شيخنا رحمه الله وكثرة سلطنة وسواد به مع  
 قصوره ان يكون اقل من مدة شيخنا رحمه الله وقوله ان شيخنا رجع في ذلك في مسطرة افتره عليه قال الشيخ نقل  
 عن مقدم ثلث اقول اجد ان لم قلعهما ابد لانه اعدم سن المجني عليه فله قلعهما ابد احسن لعدم اثباته ثم قال  
 ومواعلي يقتضيه من جهاد قال اخرون ليس قلعهما ولا دية وقال اخرون لالدية دون القلع ثانيا وهذا الاروج  
 فيه عا قال في الخلاف بل فيه تقوية لما اخاره في الخلاف حيث قال وهو الذي يقتضيه مذهبنا في ا  
 ذلك فانه ايجابه فوجب القصاص ومواعلي لم يملكه فكا اعدم سن المجني عليه فكا يجب ان لعدم سن ايجاني ان  
 اذا جني عليه سنة فسقطت ثم عاها في ثغرها جراحة دية فثبت ثم قلعهما بعد ذلك قال الشيخ  
 عليه لدية لعدم الاجابة قال العلامة ان ثبت صحيحة والا فعليه الارش وهذا من رواية الشيخ فلهذا ا  
 ان الاول فعليه الدية لانه قلعهما وليس لالتهما لانهما لم يمت نجسة قال طاب ثراه وفي اصحاب الدين  
 الموية وفي كل واحد عمر الدية على الاشهاد قيل في الايام ثم تمت الدية اقول القول المحكي لاسن حجة  
 والتقي ورواه طبروني ناه وجعله الشيخ في كنية الثالثة ورواه التسوية مذموم شيخان والقاضي و  
 ابي عا واخاره ابن ادرس والمص العلامة احتجاجا بحسنه ايجاني في الصادق عليه السلام قال سألته عن الاضام  
 سألته في الدية قال نعم وثلاثا صحيحة عند ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال طاب ثراه وفي الطولية لم يثبت  
 او يثبت اسود عشرة دنانير فان ثبت ابين خمسة دنانير وفي الرواية ينفق قول الرواية اثنا دنانير ورواه

قال الشيخ











الطبعة وهي واحدة في البدن وكلما كان في البدن منه واحد ففيه الدية وفي قول المصنف قتل ولو جرح  
بالعتق لانه على تروية في الحكم بالكرام التي في السبل لان التقدير حكم شرعي فيقف على الدلالة الشرعية  
وعياش بن بري وفي استنحي قول في الطريق اليصله ابن عصفه وموكناب على وعلى تقدير الاعراض عن  
الرواية يكون الوجه فيه الحكم والادب في العمل في الرواية المقصد الثالث في الشجاج والحجج مقدمة  
كل جرح في الراس والوجه يسمى شجاجا وفي البدن يسمى جرحا والشجاج ثمان احواله والراعيه و  
الملاحة والشجاج الموضحة والمباشرة والمنقلة والمأمونة واما اجابته فهي التي تبلغ الجوف في ا  
اجد وفي الراس الدماغ واما فيها ثلث الدية والمأمونة والام وهي التي تبلغ ام الراس وهي الجرح في  
الدماغ كالخريط واللقيق الخريط وفيها ثلثة وثلاثون بعير ومواشيه ومنطوق الرواية وقيل ثلث  
الدية وان ققت الخريط فهي الواحدة ولم يذكر الفقهاء دينها ولعل ذلك لعمدة السلامة معها ولو اتقت  
كان فيما في المأمونة وزيادة حكمه لخرف جلد الدماغ اعني الخريط والمنقلة وهي التي تخرج الى قعر العظم  
وتجتر في راس العظم بفتح الفاء وهي قشرة تكون على العظم دون اللحم قال الاصمعي وقال صاحب الشجاج العظم عظام  
دقاق على العظم وفيها خمس عشر بعيرا والمباشرة هي التي تفسد العظم اي تكثر وفيها عشرة ابوعه والموضحة وهي التي  
تكشف عن روض العظم اي يباينها وتقتل الشجاج وفيها خمسة ابوعه والشجاج بكسر السين المملعة واسكان الميم  
وهي التي تبلغ الشجاة او هي جلد رقيقة مغطاة للعظم ولا تقشرها وفيها اربعة ابوعه وكل قشرة في شجاج  
وسماقة ومنه قيل في السام صيف من غيم دعا ان السام صيف من شحم وهذه الاسماء لا خلاف في وضعها هذه  
المعان المذكورة بقي معا عدة ما من ثمانية اشياء سمى الله سمه والراعيه واما حارصه وهما اخر وهي الناصفة في اربعة  
الفاظ فله معان ما اخذ في الحكم كثيرا ما اخذ في الحكم كثيرا ما اخذ في الحكم شيئا بل تفسر الجرح خاصة فا  
اخره هي التي تفسر الجرح ومنه تقول حرس القصار الثوب اذا خرقه ومن شجاج والمباشرة هي التي تاجد في  
الحكم ولا اشكال في هذين القطعين بل اراء هذين المعين واما الاشكال في لفظ الراعيه والباضة فمنهم من  
حصل الائمة مرادة لخاصة كالشيخ وموطأه التقي وابن زهره حيث اسقط لفظ الراعيه وجعل اخره  
هي التي تفسر الجرح دون اللحم وصرح القاضي في الكامل بذهب الشيخ وموطأه الاصمعي فتكون الباضعة عند الشيخ هي  
التي تاجد في الحكم شيئا فتعبر بالاشكال لانهما التي تاجد في الحكم كثيرا ومنهم من عاير بين اخره والراعيه وكونهم  
من الاصحاب كالسيد سار والبدن في الانتصاب وجعلوا الدائمة مكان الباضعة وهي التي تاجد في الحكم شيئا وعلى  
هذا يكون الباضعة هي التي تاجد في الحكم كثيرا فتصادف الملاحة اجتمع الاولون بما رواه الشيخ عن مسلم بن عبد  
الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المأمونة ثلث  
الدية وفي المنقلة خمس عشر ابوعه وفي الواحدة خمس ابوعه وفي الباضعة بعير وفي الباضعة بعير وفي المأمونة

ثلاثة ابوعه وقضي في الشجاج اربع فاعلم من ذلك على ان ابيهم عن ابي عن النوفل عن السكوني عن ابي عبد الله  
عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الواحدة بعير وفي الباضعة بعير وفي الملاحة ثلثة ابوعه وفي  
الشجاج اربعة اجتمع الاخرون بما رواه منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في الخارصة وهي الخارصة بعير وفي الد  
بعيران فسمع الجمهور ان في احواله بعير قال ابو علي لقف بعير قال طاب ثراه وفي احواله الوجه باجابه يبار  
ولصف وفي احواله ثلثة دنانير وفي اسوداه ستة وقيل فيه كما في الاخرار وقال جماعة وشاهي في البدن  
على النصف اقول انها مسكن الاول في احواله الوجه باجابه دينار ونصف اجماعا وفي احواله ثلثة قطعان وفي  
اسوداده خلاف في الشيخ في النهاية والاختلاف ان فيه ستة دنانير وفيه قال ابن عمر والقاضي في الكامل ورواية  
والصدق في كتابه وابن ابي عمير في فضيلة امير المؤمنين عليه السلام ورواية الحسن العلاء وقال الفقيه في كتابه  
كان الاخصار دية قال التقي وسار والسيد وابن ادرس اجتمع الاولون بان اجابته في الاسوداد اربعة منها في  
الاخصار وهذا سبب كثره الدية وزيادتها على الاخصار وما رواه الشيخ ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال قضي امير المؤمنين  
عليه السلام في اللطمة سيود كثرها في الوجه ان اشماست دنانير وان لم يسود واخصر فان ارشها ثلثة فان جرح  
ولم يخفر فان ارشها دينار ونصف الثانية هذه اجابته لو حصلت في البدن كانت على النصف ففي احواله ثلثة  
ارباع دينار وفي اخصارها دينار ونصف وكذا في اسودادها عند الفقيه وعند الشيخ ثلثة وانما قال  
المصنف قال جماعة مناهم لم يجزم بالفتوى لعدم ظفره بل ليل يدل عليه عينا سوى بعض الاصحاب وجزم به بعد  
العلامة مناهم لهم ثلثة بنهم ويحمل وجوب الحكم لان التقدير حكم شرعي فيقف على الدلالة الشرعية قال  
طاب ثراه من الاولين لما حكم ول دية والمطالبة بالعود والدية وهل العفو المروي لا اقول فذهب الشبان  
الى منع العفو في العود والخطا وذهب قال القاضي والبولعي وموقول الاكثر واختاره المصنف والعلامة ويقرب من  
الاجماع وجاز ابن ادرس عفو ع القضاض والدية حتى الشيخ برواية ابي ولاد عن الصادق عليه السلام  
في الرجل يقتل وليس له الا الاحام له ليس للاحام ان يعفو وله ان يقتل او ياقط الدية فيجعلها في حال بيت  
السلم لانه جناية العنق كانت على الاحام وكذا لكونه يكون لاحام المسلمين اجتمع ابن ادرس بانه الوارث وله سخطا  
عفو كغيره من الورثة النظر الرابع في اللواحق وهي اربعة الاول في تجسين خدقة المشهور ان دية  
اجنين احمر المسلمانية دينا راذ لم يلحقه الرد بعد تمام خلفته وفيه اقول الاول المشهور وموقول الثلاثة و  
والثاني القاضي وسار وابن حمزة وابن ادرس ورواه ابن بابويه في كتابه القاتل عدة عبد واحد قاله ابو علي  
وقد قيمته العنة بنصف عمر القيمة كالملة الثالث الذي حكمه قاله الحسن اجتمع الاولون بصحبة عبد الله بن سنان  
عن الصادق عليه السلام ان قال فان تم اجنين كان له مائة دينار وعن سنان ان صاحب عنة عليه السلام قال في  
العظم ثمانون دينار فاذا كسي اللحم فاية دينار ثم ما جسي ستمل فاذا اسلم فالدية كالملة ومثلا رواية ابي جبر















وكذا كلب الحاريط النابلي كلب الغنم وفيه ثلاثة اقوال الاول عشرون درهما قال الشيخان والصدوق والرحم  
له رواية ابن فضال لبعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام الثاني كلبش وهو ظاهر له رواية ابي بصير المتقدم الثالث  
القيء وهو ظاهر العلامة في المختلف له رواية الكوفي له رواية الاربع وقد تقدمت الثالث كلب الحاريط وهو البستان  
وفي الحديث ان فاطمة عليها السلام وقفت حوايطها بالمدينة والراد بكسبها وفيه قولان الاول عشرون درهما قال  
والقاضي وابو علي وابن ادریس قالوا في نسخة الثانية القية وهو ظاهر العلامة في المختلف ومثله رواية  
الكوفي المتقدم الرابع كلب الزرع وهو الذي يتخذ اهل الزرع في صراخهم للاس ولينجرهم وما فعلهم من  
العمل في الزرع والذباب ونحوه من صغير السباع وفيه ثلاثة اقوال الاول في غير طعام قال ابن ادریس قال واطلاق  
الطعام في العرف يرجع الى الحنطة وهو قول الشيخ في النهاية وتبعه القاضي واختاره المصنف وفي رواية ابي بصير  
المتقدمة الثاني لاشي فيه وهو ظاهر الغيب حيث قال وقد ظن في قيمة السوق للمعبد ليعود وفي قيمة  
كل كلب الحاريط والمائة عشرون درهم شي من الكلاب سوى هاتيناهما عدم ولا خلاف فيه وكذا قال طبرسي في الثالث  
زبيل من تراب وهو ظاهر اطلاق الصدوق حيث قال وفيه كل الباشية عشرون درهما وفيه الكلب الذي ليس  
لصيده ما يشبه زبيل من تراب على القاتل فيعطي على صاحب الكلب ان يتقبله خمس الكلب الا هلي وهو  
كل الكلب الذي يتخذ اهل البوادي كحراسهم وكذا اهل الحضر فيقون ايضا كحراسهم والاشس وفيه قولان  
الاول زبيل من تراب قاله ابو علي وفي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه كلب اهل تفرغ من تراب  
ظاهر الصدوق الثاني لاديه له وهو ظاهر الغيب وتليده وابن ادریس حيث قال ليس في شي من الكلاب غير هذه الاربع  
دنية على حال وغيره الاربعه المتقدمه تجب هذه الدنانير معدده على القاتل زادت السوقية ونقصت اذ لم يكن  
خاصة اياها الغاصب فيجب عليه كثر الامرين من القيمة السوقية المقدرة شرعي ان قلنا يجوز بيعها والا وجب المقدر  
الشرعي قطعا خاصة بمكة اقل الكلاب روي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من احدا اتخذ كلبا الا انقص كل يوم من علمه قنطارا  
ودوي جراح لدايني عنه عليه السلام قال لا يسك كلب الصيد في الدار الا ان يكون بينك وبينه باب وعنده قال سائمه في  
كل كلب الصيد يسك في الدار اذا كان يعلق دونه الباب فلا بأس ودوي زواره في احوالها على السلام قال الكلاب  
السود اليهم من اجمن ودوي مالك بن عطية عن ابي حمزة قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فاذا كلب سود فقال مالك  
فجئكم اسه حاشد مسارعكم واذا ابيضه باطية فقلت ما هو جعلت فذلك فقال هذا غنم يريد اجمن فاجتنب  
هنا فوجدت من يطيب بغيره في كل بلد وروي عبد الله بن عبد الرحمن عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الكلاب في ضعفه اجمن فاذا اكل احدكم الطعام فليطعمه او ليطرحه فانها تنفس  
سود وعنه الباقية قال جابر بن عبد الله عليه السلام يا رسول الله اني انا لا ارضى بغيره كلب وعنه الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام يعني رسول الله صلى الله عليه واله الى المدينة فقال لا تخرج صورة الا حوتها ولا قبله الا سوبه

عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الكلاب في ضعفه اجمن فاذا اكل احدكم الطعام فليطعمه او ليطرحه فانها تنفس سود وعنه الباقية قال جابر بن عبد الله عليه السلام يا رسول الله اني انا لا ارضى بغيره كلب وعنه الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام يعني رسول الله صلى الله عليه واله الى المدينة فقال لا تخرج صورة الا حوتها ولا قبله الا سوبه

ولا كلب الا ثلثه قال فاستبطل اقصي المدينة الى امرأة وطا كلب فاشدني اسره فيه فخرتها وخرجت اليه على علمه وال  
فقولنا نطق فاقوله ففعلت فاستبطل فاجرت ثم سبط وجهه وقال احمل الان اسرحت ودارت الملائكة وخرج ابي جعفر عليه  
السلام قال قال علي بن ابي طالب عليه السلام كان يعرف اثنان جبريل عليه السلام الى رسول الله صلى الله عليه واله فاستبطل سال عنه وخرج  
جبرييه وردة السلام ولا تزي شيئا قال عليه السلام بيننا انا معه اذ سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول رسول الله صلى الله عليه واله  
السلام ثم اعادها لهما فخرت فخرج رسول الله صلى الله عليه واله وتركني في البيت فابنت اذ دخل علي فقال علي اعا  
سمعت شيئا قال لا والردني فقلت نعم يا رسول الله فقال كان ذلك جبريل عليه السلام واكثر ما صنع فخرت  
فقلت ما ذلك يا جبريل بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انا لا انا دخل بيتا فيه كلب ولا سورة انسان وروي عن علي بن  
ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رخص اهل البيت يتخذونه  
وعنه الصادق عليه السلام لا يخفى في الكلب الا كلب صيد وعائنه قال طاب ثراه قيل فمضى على علمه في بعض ايام ربيعة عليه  
السلام فوقع في سيرة فاعلم ان على الشكاء حصته لانه حصته وضعه بالقول وموكله واقعه فلا يخفى اقول هذا احد  
المال التي يوردها الا صاحب بغيره والرواية القوي والقاضي رحمه الله ادرها بصفة الفتوي وهي رواية ابن فضال  
عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى على علمه ان لا يغير مواله حظه من اجل انه اذ وقع فذهب جميعه من حظه قال المصنف في الكلب  
ان صحت هذه الرواية فهي حكائية واقعه ولا يجوز للموكل ان يغير مواله حظه من اجل انه اذ وقع فذهب جميعه من حظه قال المصنف في الكلب  
الواقعه فلما قال طاب ثراه وفي جبين البهيمة عشرة قيمتها في غير الدار ربع قيمتها اقول هذا حلال الا في جبين  
البهيمة عشرة قيمتها قاله الشيخ وابناعه ولحقه والمصنف ذهب العلامة في الخبر الى ان حلال الا في جبين البهيمة اذ خربت فانزلت عشر قيمتها اجمع  
النوفير عن الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله في جبين البهيمة اذ خربت فانزلت عشر قيمتها اجمع  
بانه قد يرش في فمها على الدار لانه منعه لا يبيع رواية الكوفي كذلك واليقين فيه الارش فيقوم الام حائل وحائلا ويمنع  
اجاني بالتقوى الثانية في اعضاء الدية وفيه ثلثة اقوال الاول نصف القيمة في كل عاني البدن حاشا ان كان كالعنق واليد وفي  
الغيبين كمال القيمة قال الشيخ في الخلاف مستلما بالاجماع والبريه وهي كل في البدن منه انسان احدث هكفا  
فرد ابن ادریس في النهاية ويضعف ما لم ترد الا في الانسان والتعدي قياس الثاني ربع القيمة في العين والوجه وفيما  
النصف قاله الشيخ في النهاية محتملا بما رواه مسهم عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في عين الدار ربع ثمنها وفي  
معناها رواية ابي العباس عن الصادق عليه السلام قال من قاعين دابة فعليه ربع ثمنها الثالث الارش قاله الشيخ  
في البسوط وتبعه القاضي وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة لانه المنقش حائلا ليقول على الدلالة الشرعية وا  
الروايات ضعيفتان قال طاب ثراه روي الكوفي عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ما رخص حافله  
البهايم مما رخص ما رخص ليل والرواية مشهورة فيما ان في الكوفي ضعيفا والرواية التي في الغيبة ليل  
كان الا فسادا وما رواه اقول كثر الاصحاب كالتخييل والقاضي والتقي وابن حمزة والطبرسي وابن زهره والكلبي







من العاقلة قبل حصول لعدم الاقرار في الزمة انما هي لا يصح ضمانه قبل ما قلناه قال طاب ثراه والعقب نعم الى  
 الميت بالابوين او بالاب كالأخوة واولادهم والعموم واولادهم والجداد وان علوا وقبلهم الذين يكونون  
 القائل لو قيل الاول اطهر اقول اختلف الاصحاب في تعقب العصبة الذين يعقلون القائل على حجة اقول اقول  
 الاول اذكر المصنف بوجه من جهة الشيخ وبتبعه القاضي واقتدار العلامة الثاني العاقلة يرث وبالقائل لو قيل ولا  
 يلزم من لا يرث من جهة شيئا على حال وموجب من جهة الشيخ في النهاية قال المصنف في الشرايع وفي هذه الاطلاء وهم  
 فان الزوجين والتعقب بالاب يرثون من الدية وليسوا عصبة اما الاول فذكره بيانه في باب الإرث واما الثاني  
 فاجماعنا وايضا الاستحسان بالتعقب بالاب يرث وليست عصبة وايضا الدية يرثها الاقرب فالاقرب وليس كذلك  
 العقل الثالث العصبة المستحقون الإرث القائل من الرجال العقل سوا كانوا قبل ابيهم او من فان تسويت  
 القرة اثنان كالأخوة والاب والاقوة للام على الاخوة والاب الثلثان وعلا الاخوة للام الثلث ولا يلزم ولد الابن  
 شي الا بعد عدم الولد الاب ولا يلزم ولد الجد من شي الا بعد عدم الولد والابوين ولذا كان عدم قرينة  
 النسب كانت على الواجب عتاقه فان عدمه كانت على المولى علاقة وموقوف على الرابع العاقلة العقبان  
 الرجال سوا كان وارث او غير وارث الاقرب فالاقرب وموقوف على ادر يس من الاصحاب من ترك من  
 تعقب بالامع من تعقب بالاب والام او بالاب وموافاق اهل رواية سلمة ابن كهيل وفيه ضعف اقول  
 هذه اشارة الى قول ابي علي وقد حكاه واستند في ذلك الى ما رواه الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن  
 ابيه عن سلمة بن كهيل قال قال ابي امير المؤمنين عليه السلام لم ير من اهل الموصل قد قتل رجلا خطأ فقلت ابي امير المؤمنين  
 عليه السلام اي عاجله بما في كتابي وسئل عن قرينة من المسلمين فان كان من اهل الموصل متى ولد لهام واصلة قرينة  
 من المسلمين فاجمعهم اليك ثم انظر فان كان هناك رجل يدين له ستم في الكتاب بالبحر عن ميراثه احد من قرينته  
 فانه منهم الدية وحده بما في ثلث اسنان وان لم يكن من قرينته احد له ستم في الكتاب وكانوا قرينة سواي ففرض  
 ففرض الدية على قرينته من قبل ابيه وعلى قرينته من قبل ابيه من الرجال المذكورين المسلمين اجعل على قرينته وقبل  
 ابيه ثلثي الدية واجعل على قرينته من قبل ابيه ثلث الدية وان لم يكن له قرينة من قبل ابيه والامه ففرض الدية على اهل الموصل  
 من ولدها ولا تدخل فيهم غيرهم وان لم يكن له قرينة ولا من موطن اهل الموصل ففرضه الى ما ناديه والمودعي عنه ولا يطل  
 دم امر مسلم وقد دلت هذه الرواية على احوال الاول ودخول الاباء والاولاد في العقل الثاني ودخول الام  
 في العقل لا كما ستم وكذا لا تجب الثالث دخول قرينة الام في العقل الرابع الزمهم ثلث الدية مع قرينته الا  
 انما اشترط المذكورة فمن عدل الاب السادس اشترط البلوغ في العقل فلا يعقل البصير لقوله من الرجال  
 المذكورين السابع اشترط الاسلام الثامن الزمهم اهل بلد القاتل التاسع الزمهم الاحكام مع عدمهم العاشر  
 اشترط الولادة في البلد والنشوا فيه من لم يولد في غير بلد يعقل وان اقام فيه سبعة وابن كهيل فزوم بتبري قاله الكشي

قال طاب

قال طاب ثراه في العقل على الاستسنة اقول قال الشيخ في كتابي المنوع لا يدخل الاباء والاولاد  
 في العقل وشيئا من ذلك وقال ابو علي يدخلونهم واقاربهم والمصنف اعترض الولا بوجه الاول اصابه ليرث الذين  
 النحان الامة التعيين قد حصل الشك بوجوده بخلاف هذا الثاني ما روي من قوله على الرأى انت وما لك لا يسلك فلو عد  
 الابن حياء الاب لانه عالمه دروي ان رجلا في ابي النبي صلى الله عليه واله ومعاينه فقال من هذا فقال النبي فقال انما  
 انه لا يحسن عليك ولا يحسن عليه وليس له ادنى جمعة المجاز لا مكانها فيجوز على اقرب المجازات ومورف حكم المجاز  
 فيكون معناه لا يلزمك موجب جنائبه ولا يلزمك موجب جنائبك الثالث ما رواه سعد بن المسيب ان ابا عبد الله  
 من هذا ما قبلنا فقلت اعدوا هذا الاخرى وكلها زعم ودل في رسول الله صلى الله عليه واله الزوج والولد وجعل  
 الدية على العاقلة اجمع الاخرى بالام اخص القوم والقريب ادى القوم وبرواية سلمة ابن كهيل قال طاب ثراه وحمل  
 العاقلة في الموضحة ما فوقها اتفاقا ما في رواية الموضحة قول المروي انما تحمله غير ان في الرواية ضعفا اقول  
 لعدم البحث في هذه المسئلة في فروع العاقلة قال طاب ثراه واما كيفية التعقب فمقدرد وفيه الشيخ  
 والوجه وقوة عارضي الامام اقول قال الشيخ في المسئلة الذي يقتضيه هذا انه لا يتقدر ذلك على قسم الا  
 مام على جارية من قاله الغني والفقر وان يفرقة على التعقب والبعيد وان قلنا بعدم الاول فالاول كان قويا بقوله  
 نعم واولوا الارحام بعضهم اول ببعض قال قبل هذا الكلام لتغليل واكثر ما يحمله كل رجل من العاقلة بصرفه ينار  
 وان كان جوهرا او ربع دينار وان كان معسرا لان هذا التقدير لا خلاف فيه وما زاد عليه ليس عليه دليل والاصل  
 بوجه الزعم فهدا بيان تردد الشيخ الذي استأذني المصنف وكذا في حائل اختلاف له قولان في موضعين  
 منه وبتبعه القاضي في الاجماع اعم في التعقب بالصف والربع وابن ادريس في الاول اعني عدم التقدير لغيرهم  
 على قدر احوالهم حتى يستوفي النجم الذي موثقتها واحكام المصنف العلامة غلوه فضا كانت الدية دينار و  
 او معسر كان الا ان نصف دينار خاضه والباقي على الامام على الثاني واجمع على الا في الاول اجمع الاول  
 بانه من عاينهم اذاه على شدة غيرهم والابوين واهل الاخرى بان ما ذكره من التوظيف متفق عليه  
 والاصل بوجه الزعم من الزائد عليه والاستسنة اعم على الدين ولا يصح ضمانا ما وافق الزعم عليها بل  
 هي ارفاق بالقائل ومساعدة له كما يجب نفقة القريب موافقة قال طاب ثراه وفي رواية الاب قولان  
 استسنا ان لا يرث اقول قد تقدمت خلافا في باب الميراث ان قتل خطأ هل تنفع الميراث ام لا فعلى  
 القول ينفع مطلقا لا ارث هذا وكذا لا ارث على القول ينفع من الدية وان قلنا لا ينفع في الخطا مطلقا بل ينفع  
 حتى يرث من الدية وان قلنا بقالة المقتول فله من عود العاقلة بما على اجاني لا ارث هذا ايضا وان قلنا بوجوبها  
 على العاقلة ابتداء هل يرث هذا يجمل ضعفا لا ارث لوجوب الدية على العاقلة واستعنا الى الوارث وهذا النوع  
 من العقل لا ينفع الارث فيه ثلث الاب لا يحمله له وكيف عقلا ان يطالب الغني بجنائبه جنبا وحقا

عدم الارث لان العاقلة تجزأ حياطة على تعقب











